سلسلة الأعمال الكاملة للإمام الحسن بن مسعود اليوسي في الفكر الإسلامي
2
مشرب العام والخاص
من كلمة الإخلاص
للإمام
أبي المواهب الحسن بن مسعود اليوسي المغربي الأشعري
المتوفى سنة 1102 هـ
الجزء الأول
تقديم وتحقيق وفهرسة
حميد حماني اليوسي
أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
1440هـ - 2019م
دار الرشاد الحديثة
الدار البيضاء - المغرب

مشرب العام والخاص

من كلمة الإخلاص

الجزء الأول

سلسلة الأعمال الكاملة للإمام الحسن بن مسعود اليوسي في الفكر الإسلامي

(2)

مشرب العام والخاص

من كلمة الإخلاص

للإمام

أَبِي المَوَاهِبِ الحَسَن بن مَسْعُود اليُوسِيّ المغربيّ الأشعَرِيّ

المتوفى سنة 1102 هـ

الجُزءُ الأوّل

تقديم وتحقيق وفهرسة

حميد حماني اليوسي

أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

1440هـ - 2019م

دار الرشاد الحديثة

الدار البيضاء - المغرب

الإهـــدَاء

إلـى روح جدنـا الأكبـر الإمـام الحسـن اليوسـي بـرورا بوصيتـه لأولاده وأحفـاده بالعنايـة بتراثـه الأثيـل.

إلـى والـدي وعمـي رحمهمـا الله، اللذين بفضلهمـا ـ بعد الله سبحانه ـ انتظـم أمـري تربيـة وتوجيهـا وتعليمـا.

إلـى ثمرات الفؤاد : ولدي عماد الديـن وشقيقته سلمى، بسمات الأمل، أصلحـهما الله وأمتـع بـهما.

حميـــد حماني اليوسي

شكر وتقدير
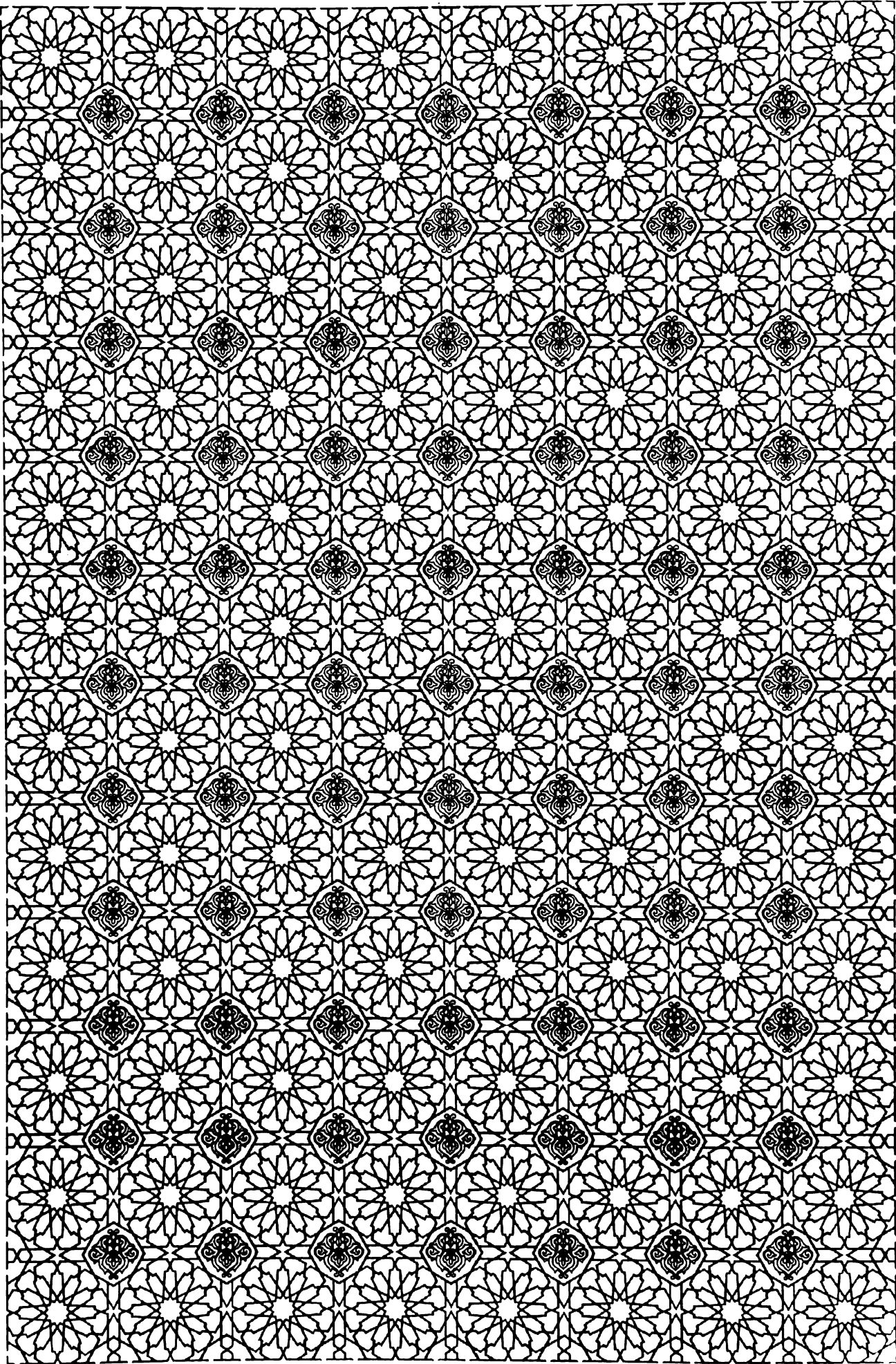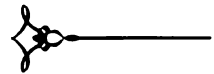
بسعادة يطيب لي أصالة عن نفسي ونيابة عن الأخ الأعز الأستاذ حسن مهليل، أن أتوجه بجميل عبارات الثناء العطر، وخالص آيات الشكر الجزيل، المشفوعين بعظيم الامتنان وبالغ التقدير، إلى جماعة أهل الفضل من الإخوان من أبناء عمومتنا، وأصدقائنا وزملائنا، والذين يتعذر علي سرد أسمائهم كاملة، عما صدر منهم في حقنا من رقيق عبارات الشكر، وتثمين المجهود المتواصل الذي نبذله، على درب تحقيق تراث الإمام الحسن اليوسي.

فليعلم هؤلاء وغيرهم عظيم اعتزازنا بهم، وإن شط المزار وبعدت الديار، فهم وبكل صدق مصدر تشجيعنا وإقبالنا الجامح على هذا المشروع الفكري، والدافع الذي يحرك هممنا، فيزيدنا قوة وعزما ومضاء لخدمة تراث الأسلاف.

ولا غرو أن يصدر منهم في شخصينا ما صدر، فقد نهلوا من مشرب القرآن والسنة، وتربوا على فضائل الأخلاق ومكارمها، وشبوا على التشبع بقيم الوفاء، والآداب الإسلامية الرفيعة، المركوزة في طباعهم، كما هي ممزوجة بدمائهم عناصر النبوغ، وآيات الرشد والنباهة، والذكاء بحكم الاكتساب والوراثة.

وإذا كان لنا من فضل، فيما نقدمه نجوى بين الأيدي، هدية لروح جدنا جميعا، والتي تحفظ أثرها الكريم في نفوسنا نورا وهدى ومحبة ومثلا عاليا، فإنما هو فضل السبق، ثم إقرار وترسيخ سنة حميدة نرجو الله تعالى أن يثيبنا عليها جميعا، في ربط الأجيال بماضيها وتاريخ أعلام بلدها، عملا بفحوى القول الشائع «أنر الزاوية التي أنت فيها»، وإلا فهم أهل لكل خير، وفي مستوى كل عمل جليل، لما عهدناه فيهم ولازلنا من كفاءات علمية رفيعة المستوى، في جميع فروع

المعرفة، من علوم الدين، والقانون، والاقتصاد، والسياسة، والأدب، والطب، والرياضيات، والعلوم الطبيعية... ولا غرابة في ذلك فالدر من معدنه كما قيل.

ولما كانت نفحات الخير غادية ورائحة، وكل واحد من الخلق يحظى من مائدة الله تعالى في باب الخصوصيات بنصيب، فإن الأمل معقود على أبنائنا وناشئتنا أن يحدوا حدونا في هذا المنحى، ويسيروا على هذا السنن، في مستقبل نأمل أن يكون واعدا وباسما.

فالحمد لله أولا وآخرا، على ما أنعم وألهم، ومرة أخرى فليجد الإخوة الأعزة مني في كتاب «مشرب العام والخاص من كلمة الإخلاص»، عربون الوفاء والمحبة والتقدير.

مشرب العام والخاص أصالة فكر وشمولية منهج

... وقل من تجده يتعرض للبحث في السبب الأصلي، المنتج لهذه العلل الموجبة لانحطاطنـا مباشرة، ذلك هو ضعف الإيمان بالله، فتتبع جميع الأدواء الاجتماعية، واعمد إلى أي داء شئت منها، وابحث عن علته، فإن البحث سينتهي بك أخيرا إلى ضعف الإيمان.

لذلك يكون مجديا في اعتقادي جبرا للضرر الناتج عن هذه الأدواء، الركون ـ بعـد القرآن والسنة الأصلين الأصيلين ـ إلى التراث الإسلامي باعتباره أصلا ومنبعا يعين على توجيه أسلم، وأكثر أصالة لأجيالنا، بما يزخر به من قيم إيجابية ودلالات عميقة، من شأنها عند الاستلهام، أن تسهم بأكبر قسط في فهم أكثر جدة لقضايا عصرنا، وتشحن وجدان الأمة بدفقة حية من الشعور المرهف، والصادق بإمكانية تحقيق طفرة حضارية.

وأعتقد أن كتاب «مشرب العام والخاص من كلمة الإخلاص»، موضوع التحقيق والعرض والتحليل والفهرسة والتقديم، يستجيب تمام الاستجابة، لما تنطوي عليه الجوانح، وتخفق به القلوب المؤمنة من جماهير أمتنا المسلمة، من ضرورة الثبات على مبدأ التوحيد الأصيل، الذي جاءت به الرسالات السماوية تترى من لدن الحكيم العليم، ألا وهو الكلمة المشرفة «لا إله إلا الله»، وواجب تجديد فهمنا الصحيح لها، من خلال الالتزام القوي بما يرتبط بها مـن مقتضيات الإيمان والعبادة والتشريع والأخلاق والفكر والحضارة والتعبير، دون الإخلال

بجانب على حساب جانب، أو النفخ في شعبة منها وتضخيمها على حساب شعبة أخرى، بـل الالتزام بجوهر وحقائق هذه المقتضيات في نطاق من التوازن والشمول، هو ما ينسجم كل الانسجام مع وسطية الدين الإسلامي، في الأخذ بكل شعبه ومقوماته ومنظومته الفكرية، دون تجزيء أو تبعيض، كما طفحت بذلك نصوص القرآن الكريم، وأحاديث الرسول عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله المنعم على عباده، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير أنبيائه وأصفيائه، وعلى آله وصحبه، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم لقائه.

وبعد، فإن من بين المجالات المعرفية التي نبغ فيها علماؤنا الأعلام، مجال العقيدة الإسلامية، إذ ما قصروا في التماس أسباب السعي الحثيث نحو إثرائه، بالتآليف والشروح والتعاليق والحواشي، فخلفوا لنا بذلك تراثا فريدا وثمينا، تمثل في ذلك الكم الوفير من المخطوطات المحفوظة في دور الكتب ومكتبات العالم أجمع، وذلك إسهاما منهم في تثبيت أركان الوحدة المذهبية والعقدية للأمة ضدا على بعض حركات الغلو، التي عرفها تاريخ المغرب في بعض مراحله.

والذي يؤيد هذه الدعوى، ما تطالعنا به اليوم الحركة الفكرية المباركة في ميدان التحقيق والتأليف، برصين الأعمال لذوي الاهتمام الثقافي والفكري بربوع المغرب المعطاء، المعتزين بمقوماته الدينية والثقافية والحضارية، وخصوصية شخصيته المتميزة، المنبعثة من الشعور العميق بالانتماء إلى أمة الإسلام، وهي جهود مشكورة طيبة تشمل مختلف العلوم الإسلامية من تفسير وحديث وفقه وأصول...، أملا في إخراج المخزون التراثي برمته عبر مراحل، من رفوف المكتبات العامة والخاصة، حيث لا يزال ينتظر من ذوي الهمم الوقادة والصيارفة النقادة، بذل مزيد من الجهد، واستفراغ ما يمكن من الوسع، لإزاحة عنه غبار الإهمال، ولإرجاع إليه فعاليته المتناسية، بالتركيز على خدمته وبعثه، تحقيقا ونشرا، وقراءة ونقدا، وصيانة وحفظا.

وهذا الصنيع، فضلا عن كونه يواكب ما تعرفه أقطار أمة الإسلام، من دراسات تنصب على الجوانب الفكرية والثقافية المختلفة، في نطاق تحديد المعالم الذاتية لشخصياتها الحضارية، فإنه يؤرخ لعلمائنا ورموز فكرنا الإسلامي رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ، اعترافا ـ بعد الله سبحانه وتعالى ـ بفضلهم، وتذكيرا بمآثرهم العظيمة، ومواقفهم المشهودة، عملا بالأثر القائل «من ورخ مؤمنا فكأنما أحياه»، ومن أحياه في نظري فكأنما أحيى علمه وسيرته.

قال الحافظ أبو عمر بن عبد البر : «معرفة أعمار العلماء والوقوف على وفياتهم من علم خاصة أهل العلم، وأنه لا ينبغي لمن وسم نفسه بالعلم جهل ذلك». وقال الإمام النووي : «من المطلوبات المهمات والنفائس الجليلات، التي ينبغي للفقيه والمتفقه معرفتها، ويقبح به جهالتها، معرفة شيوخه في العلم، الذين هم آباؤه في الدين، ووصلة بينه وبين رب العالمين». بل يذهب الإمام اليوسي إلى اعتبار هذا الأمر داخلا في دائرة العلوم الشرعية المهمة، حين يقول «...كل ما يحتاج إليه من ذلك من أمر شرعي، كتاريخ سكة معلومة، أو مكيال أو ميزان، أو مسجد عتيق، أو التقاء فلان من الرواة بفلان، أو إمكان التقائه به، أو كون فلان من المتقدمين أو المتأخرين، أو من الصحابة أو لا، أو غير ذلك، فهو داخل في العلوم الشرعية المهمة».

ومن هنا غدا من حق الأسلاف علينا، أن نقف على حقائق تراثهم، في مجال الفكر الإسلامي عموما والعقيدة على وجه الخصوص، واستكناه جوهره بالدراسة والتحقيق، وكل ما من شأنه أن يجلو أصالته ويبرز خصوصياته، اقتناعا منا بأهميته التي لا يمارى فيها، ولكونه يتجاوز بقيمته الدينية وحمولته المعرفية الدرس التاريخي، الذي تجلى في نشر تعاليم الإسلام السمحة، ورفع ألوية العقيدة وإعلاء منار التوحيد، إلى حيث يصبح درسا للحاضر واستشرافا لآفاق

المستقبل، يواجه في شموخ وإصرار ما تعج به الساحة الثقافية على امتداد رقعة الوطن العربي من تيارات التغريب والعلمانية والحداثة، بفعل الانبهار والذوبان دون التقيد بضابط أو التزام حد، ويسهم بأوفر قسط في تعزيز روافد الصحوة الإسلامية، التي لا زالت في حاجة إلى مزيد من الترشيد والفعالية.

ولعل هذا العمل المتواضع، المتمثل في إخراج كتاب «مشرب العام والخاص من كلمة الإخلاص»، من خبايا الخمود، يكون حلقة في سلسلة الدراسات العقيدية، التي يجب أن تحظى باهتمام الباحثين، وبخاصة ذوي الاتجاه الأصيل قياما بالواجب، علما بأن مسيرتنا التاريخية في مضمار العقيدة الإسلامية والسلوك، لم تعرف أبدا الانقطاع، منذ أن عم نور الإسلام أرجاء جناح الغرب الإسلامي من أمتنا، ولا زالت وستبقى إلى ما شاء الله رب العالمين، تشد الحاضر إلى الماضي بأكثر من سبب، وتتطلع إلى المستقبل بيقين المؤمن الصادق بنصر الله.

قال العلامة عبد الحفيظ كنون رحمه الله : «إن أكثر الباحثين في أسباب ضعفنا، يقتصرون في أبحاثهم على الأسباب المباشرة، فتراهم ينسبون ضعفنا إلى الجهل، الذي نتخبط في دياجيره، وإلى الفقه الذي نزل بنا فمنعنا من التحرك، وإلى التفرق الذي شتت شمل الأمة وأذاب ذاتيتها، وإلى نبذ الدين وتعدي حدوده، إلى غير ذلك من الأسباب، التي قتلها الكتاب والمفكرون بحثا وتمحيصا.

وقل من تجده يتعرض للبحث في السبب الأصلي، المنتج لهذه العلل الموجبة لانحطاطنا مباشرة، ذلك هو ضعف الإيمان بالله، فتتبع جميع الأدواء الاجتماعية، واعمد إلى أي داء شئت منها، وابحث عن علته، فإن البحث سينتهي بك أخيرا إلى ضعف الإيمان».

لذلك يكون مجديا في اعتقادي جبرا للضرر الناتج عن هذه الأدواء، الركون ـ بعـد القرآن والسنة الأصلين الأصيلين ـ إلى التراث الإسلامي «باعتباره أصلا ومنبعا يعين على توجيه أسلم وأكثر أصالة لأجيالنا، بما يزخر به من قيم إيجابية ودلالات عميقة، من شأنها عند الاستلهام، أن تسهم بأكبر قسط في فهم أكثر جدة لقضايا عصرنا، وتشحن وجدان الأمة بدفقة حية من الشعور المرهف، والصادق بإمكانية تحقيق طفرة حضارية».

وأعتقد أن كتاب «مشرب العام والخاص من كلمة الإخلاص»، موضوع التحقيق والعرض والتحليل والفهرسة والتقديم، يستجيب تمام الاستجابة، لما تنطوي عليه الجوانح وتخفق به القلوب المؤمنة من جماهير أمتنا المسلمة، من ضرورة الثبات على مبدأ التوحيد الأصيل، الذي جاءت به الرسالات السماوية تترى من لدن الحكيم العليم، ألا وهو الكلمة المشرفة «لا إله إلا الله»، وتجديد فهمنا الصحيح لها، من خلال الالتزام القوي بما يرتبط بها مـن مقتضيات الإيمان والعبادة والتشريع والأخلاق والفكر والحضارة والتعبير، دون الإخلال بجانب على حساب جانب، أو النفخ في شعبة منها وتضخيمها على حساب شعبة أخرى، بـل الالتزام بجوهر وحقائق هذه المقتضيات في نطاق من التوازن والشمول، ينسجم مع وسطية الدين الإسلامي، في الأخذ بكل شعبه ومقوماته ومنظومته الفكرية، دون تجزيء أو تبعيض، كما طفحت بذلك نصوص القرآن الكريم، وأحاديث الرسول عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ.

ومن هنا طغت الحاجة، إلى أن أجعل في طليعة تحقيق أعمال اليوسي الكاملة في الفكر الإسلامي، بعد الكتاب الموسوعة : القانون في أحكام العلم والعالم والمتعلم ، كتاب مشرب العام والخاص من كلمة الإخلاص، وكان الحامل لي على ذلك جملة أمور منها :

1 ـ تقصير الباحثين في الاعتناء بجانب الدراسات العقدية والفكر الإسلامي عموما في شخصية الإمام اليوسي، على الرغم من إنتاجه الغزير نسبيا في مجال أصول الدين، والفقه وأصوله، والتفسير والتصوف، وانصراف جهودهم حسبما يلاحظ إلى التركيز على إنتاجه الأدبي، إن في المفهوم العام أو الخاص للأدب.

2 ـ إضافة لبنة أخرى في البناء الفكري لعلامتنا اليوسي، كحلقة اعتبرها لا زالت مفقودة في هذه السلسلة من الدراسات، لما ميزها من طابع تجزيئي، وذلك بالاقتصار في المرحلة الأولية على تدارك الموجود من تراثه قبل أن يصيبه التلف، وذلك بإخراج النصوص محققة تحقيقا علميا، عن طريق جرد تراثه، وتبويب وتنسيق فقراته، على أن يكون لهذه المرحلة ما بعدها من مراحل الدراسة الواعية له، إن شاء الله تعالى.

3 ـ إغناء الدراسات التي تتناول إبراز خصوصيات الغرب الإسلامي، وإشعاعه الثقافي والحضاري، والتي يعتبر فيها التراث رافدا من أهم الروافد، كعصارة فكر وتجارب وذاكرة حية تختزن رصيدا هائلا من الأمجاد.

4 ـ تيسير أسباب الاستفادة من تراث الأسلاف، بالنسبة للأجيال الحاضرة والمقبلة، وتقديمه في ثوب جديد يغري بالإقبال عليه.

5 ـ الإقرار بفضل علمائنا الأعلام ـ بعد الله سبحانه وتعالى ـ والاعتراف لهم بالجميل عملا بالأثر السابق الذكر، وخصوصا أن الذي يربطنا بالإمام اليوسي علاقة لها أكثر من سبب، فقد كان مسقط رأسي بزاويته، بين الحقول الخضراء وبساتين الكروم وأشجار الزيتون، والفجاج الواسعة، والطبيعة الساحرة، فكان اسمه أول ما طرق سمعي من العلماء منذ صباي، وأنا أتلمس طريقي في دروب الحياة المتشعبة، ومما زاد تلك الآصرة قوة ومتانة ترددي على مسجده الذي بناه ولده محمد العياشي سنة 1122هـ، وبقيت الأجيال على مرور الزمن وتعاقب

السنين، تتلقى فيه دروس العلم وحلقات الذكر، وتحفيظ كتاب الله الكريم، وأحاديث رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وكان للدروس التي تلقيناها، ونحن نتدرج في أسلاك التعليم عن سيرة الإمام اليوسي ومكانته العلمية المأثورة، ومواقفه الوطنية المشهودة، ومآثره العظيمة، أقول كان لهذا كله أطيب الأثر وأبلغه في نفوسنا، مما ولد لدينا شعورا بالاعتزاز بالشيخ اليوسي، الذي «يعتبر أحد أعلام المعرفة الكبار، الذي يعتز ويفتخر به الفكر المغربي الأصيل، لشمولية علمه، ورحابة معرفته، وتفتح ذهنه، وحدة نباهته، وتمسكه بالمبادئ الإسلامية والوطنية، وإخلاصه لرسالته العلمية المثلى، التي نبهت إلى مدرسة ذات طابع متميز في التفكير والمنهج، وهي ظاهرة من الطاقة المتجددة، حركت الفكر المغربي، ووثبت به إلى مناخ نشيط مبتغى».

وهو شعور رسخه في نفوسنا وعقولنا ـ على غرار باقي مدن المغرب وقراه وبواديه ـ في مرحلة الكتاب بزاوية العلامة اليوسي، الفرسان الحفاظ لكتاب الله، الذين كانوا يتبارون في أيهم يختم القرآن الكريم في ليلة القدر من كل سنة في شهر رمضان المعظم، وهو أمر شاهدناه وعايناه لا سمعناه وظنناه، إلى جانب أمهات المتون استعدادا للالتحاق بجامعة القرويين. أولئك الحفاظ الذين لازلنا إلى اليوم نثني عليهم خيرا، وندعوا لهم بالرحمة والغفران والرضا والرضوان، والذين بصنيعهم هذا رسخوا قيما ما أحوج ناشئتنا أن تتشبع بها، قيم حب الوطن، والصدق، والورع، والإخلاص في العمل، والتواضع، والقناعة، وعلو الهمة، وغيرها من كريم الشيم، وحسن الآداب والسلوك، مما يجعل تخليد أسمائهم في بطون هذا الكتاب واجبا يؤدى، وحقا مفترضا يوفى.

فمنهم السادة الفقهاء الحفاظ لكتاب الله والملتزمين بسنة رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: عمنا الشقيق أحمد بن حماني، والأستاذ عمنا الشقيق عبد السلام بن حماني، وعمنا الشقيق محمد بن حماني، ومحمد بن الغازي، القائم بأعمال

مسجد اليوسي والأحباس التابعة لضريحه وزاويته بمقتضى ظهير شريف في بداية الاستقلال، وعبد الكريم بن عمر، وعبد الهادي بن العربي بناصر، وإدريس بن المجاهد الذي كان آية في الحفظ، ومحمد بن الحسن، وعلال بن الشاذلي، والغازي بن إدريس، ولهبوب العمريوي، والأستاذ التهامي شرف، والأستاذ المستشار سابقا باستئنافية فاس الحبيب شرف، وقد رحلوا جميعا ـ رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ تعالى ـ إلى دار البقاء.

ولم يبق من جيلهم، أو دونهم طبقة، إلا محمد بن أعريبي المقيم حاليا بمدينة صفرو، وعمر بن الغازي خطيب مسجد زاوية الحسن اليوسي اليوم، وعمنا الشقيق المختار حماني شفاه الله، والأستاذ عبد الرحمن العبادي، والأستاذ مهليل العربي، وشقيقـه الأستاذ مهليل أبو علي، والأستاذ محمد نبيل، والأستاذ أحمد المقدم، والأستاذ محمد المقدم، والأستاذ إدريس رضوان، والأستاذ محمد رضوان، والأستاذ محمد رضوان المستشار باستئنافية فاس سابقا، والأستاذ محمد بن عبد الكريم المقدم، وشقيقه الأستاذ عمر المقدم، والأستاذ العربي العادل، والأستاذ نبيل الحسن، فعلى هؤلاء وغيرهم ممن غاب عنا اسمه الآن فتحنا أعيننا، وعن بعضهم ممن كان في طبقتهم أخذنا في المرحلة الابتدائية، فجزاهم الله خيرا وأحسن إليهم، وذلك قبل أن تسوقنا الأقدار سنة 1968م إلى مدينة الدار البيضاء أحاطها الله، حيث استقرت بنا الأحوال إلى اليوم، لله الحمد والمنة.

وردا للجميل الذي طوق به أعناقنا ـ أنا والأخ حسن مهليل وباقي لذاتنا وأقراننا ـ هؤلاء السادة، اتجاه مسقط رأسنا ومحط لهونا وأنسنا، بحكم الإلف الطبعي، كما قال علي بن العباس الرومي من قصيدة :

وحبب أوطـان الرجـال إليهـم ... مـآرب قضاها الشباب هنالكـا

إذا ذكـروا أوطانهـم ذكرتهـم ... عهود الصبا فيها فحنوا لذلكـا

فقد ألفته النفـس حتى كأنـه ... لها جسد إن بـان غـودر هالكـا

ووفاء منا لما آليناه على أنفسنا، من عناية بتراث اليوسي وإحيائه وبعثه، وتقديمه كثمرة محببة إليهم وإلى أبناء بلدنا من جيلنا، قاطعت الدراسات العليا بكلية الحقوق بالدار البيضاء، وانتسبت سنة 1983م إلى دار الحديث الحسنية ـ رحم الله بانيها ومؤسسها، جلالة المغفور له الملك الحسن الثاني ـ بقصد الدراسة والتحصيل، وبعد قضاء سنتين في رحابها، توجت تلك المرحلة بالحصول على دبلوم الدراسات العليا في العلوم الإسلامية والحديث في موضوع «جانب العقيدة في فكر الحسن اليوسي» ـ دراسة مع تحقيق لبعض تراثه في مجال العقيدة.

وكان هذا العمل أول خطوة في طريق فكر اليوسي اللاحب، مكنني من الإطلاع على إنتاجه في كل حقول المعرفة التي كتب فيها، بما تجمع لدي من تراثه المخطوط والمطبوع طباعة حجرية وحديثة، دفع بي إلى أن أجعله في طليعة الموضوعات التي أدرت عليها بحوث الطلبة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية عين الشق، منذ الموسم الجامعي 1986/ 1985م، في مجال التفسير والعقيدة والأصول... فتبدت الحاجة من هنا اليوم إلى استثمار هذا المجهود المتواضع، حصيلة ما يقارب عشرين عاما من التنقيب والجمع والبحث.

هذا، ولا يفوتني، وأنا أقدم لجمهور المتعطشين لعيون تراث أعلام الفكر المغربي الأصيل كتاب «مشرب العام والخاص من كلمة الإخلاص»، أن أسجل كلمة تحية صادقة من قلب يفيض حبا واعتزازا، بابن عمنا السيد حسن مهليل بن محمد بن الغازي اليوسي، الذي كان خير سند وأخلص معين في تذليل كثير من الصعاب، مما يسر بعون الله أولا وآخرا، إخراج هذا العمل على الشكل المرغوب فيه.

فما إن عرضت عليه ما تطلعت إليه همتي ـ بعد مشيئة الله السابقة ـ من إبداء كتاب «مشرب العام والخاص من كلمة الإخلاص»، وغيره من تراث اليوسي

للوجود، ونشره بين الناس لتعم به المنفعة إن شاء الله، حتى سارع من منطلق القناعة الراسخة بجدوى هذا العمل، ومن منظور السعي في خدمة بلاده متمثلا في ذلك قول الشاعر :

ومـا عــرف الأرجــاء إلا رجالها وإلا فـلا فـضـلٌ لـترب عـلى ترب

فأسهم بذلك في نكران ذات وسمو أخلاق، في تحقيق هذه الأمنية الفكرية، التي كانت ولا زالت من أعز الأماني لدينا جميعا، لطالما راودنا حلم تحقيقها ونحن طلاب جامعة، خلال السبعينات بكل من كليتي الحقوق بالرباط والدار البيضاء، فأضحت اليوم بعون الله وحسن توفيقه، في حكم الممكن بعد أن كانت عزيزة المنال.

والله المسئول أن يسبغ علينا جميعا نعمة التوفيق والعافية، وييسر أسباب إنجاز هذه السلسلة الطويلة، من تراث الإمام اليوسي في الفكر الإسلامي كاملة .

وقد سرت في هذا التقديم الطويل الذيل نسبيا على تقسيمه إلى قسمين : عقدت القسم الأول للتعريف باليوسي والدراسة والكتاب، وقسمته بدوره إلى ثلاثة أبواب، خصصت الباب الأول للتعريف باليوسي وقسمته إلى ثلاثة فصول، تحدثت في الفصل الأول عن عصر اليوسي وما ميزه من أحداث ذات صبغة سياسية واقتصادية واجتماعية ودينية وعلمية، وتحدثت في الثاني عن حياة اليوسي الشخصية من خلال البحث في اسمه وكنيته، موطنه ونشأته وأبنائه ووفاته، أما الفصل الثالث الذي عقدته لمسيرة اليوسي العلمية، فتحدثت فيه عن شيوخه وتلاميذه، وثقافته ومؤلفاته، فمكانته العلمية والصوفية.

أما الباب الثاني الذي خصصته لعرض وتحليل جانب العقيدة في فكر اليوسي، فقد قسمته بدوره إلى فصلين، عنونت للأول بنظرية المعرفة عند اليوسي، من خلال مقدمات ثلاث : طبيعة المعرفة، وأحكام النظر، ثم طريق المعرفة،

وخصصت الفصل الثاني الذي مهدت له، لنضال اليوسي على العقيدة من خلال بعض القضاي : فتنة الطلبة والفقهاء والعوام في معنى كلمة الإخلاص، ومسألة الكسب، وأخيرا مسألة العلم النبوي، هل هو علم كلي أم جزئي؟

وأما الباب الثالث، فعقدته للتعريف بكتاب مشرب العام والخاص، والعمل في إنجاز تحقيقه، فجاء في فصلين مستقلين. انصب الأول منهما على اسم الكتاب وموضوعه، وسبب وتاريخ تأليفه، ومنهج المؤلف فيه، ثم قيمته التاريخية والعلمية، في حين اهتم الفصل الثاني بحصر عدد نسخ الكتاب والتعريف بها، ثم النسخ المعتمدة ودواعي اختيارها، وأخيرا الخطوات المنهجية المتبعة في التحقيق.

أما القسم الثاني، فتم تخصيصه للمقدمة التفسيرية، والمقصد الأول من كتاب «مشرب العام والخاص من كلمة الإخلاص»، وهو مرجع مباحث المتكلمين، محررا محققا ومفهرسا ومعلقا عليه، إلى غير ذلك من تقنيات التحقيق، التي من شأنها أن تخدم النص خدمة جلى. وحتى يعم النفع بالكتاب، فقد خصصنا الجزء الثاني من الكتاب للمقصد الثاني، الذي عقده اليوسي للإشارة إلى ما يتلمح في الكلمة المشرفة من اللطائف من وجهة نظر أهل الحقائق والمعارف.

القسم الأول

التعريف بالمؤلف والدراسة والكتاب

الباب الأول

التعريف بالمؤلف

للتعريف بالحسن اليوسي، لا بد من وضعه في إطاره التاريخي، ورصد الأحداث التي عاصرها منذ نشأته إلى حين وفاته، في علاقتها الجدلية بمختلف مناحي الحياة، بما فيها من اقتصاد وسياسة واجتماع... عن طريق استثمار المنهج التحليلي والوصفي بطبيعة الحال.

ولذلك، فإنه يكون من الأنسب تقسيم هذا الباب إلى الفصول التالية :

- **الفصل الأول : عصر اليوسي.**
- **الفصل الثاني : حياته الشخصية.**
- **الفصل الثالث : شخصيته العلمية**
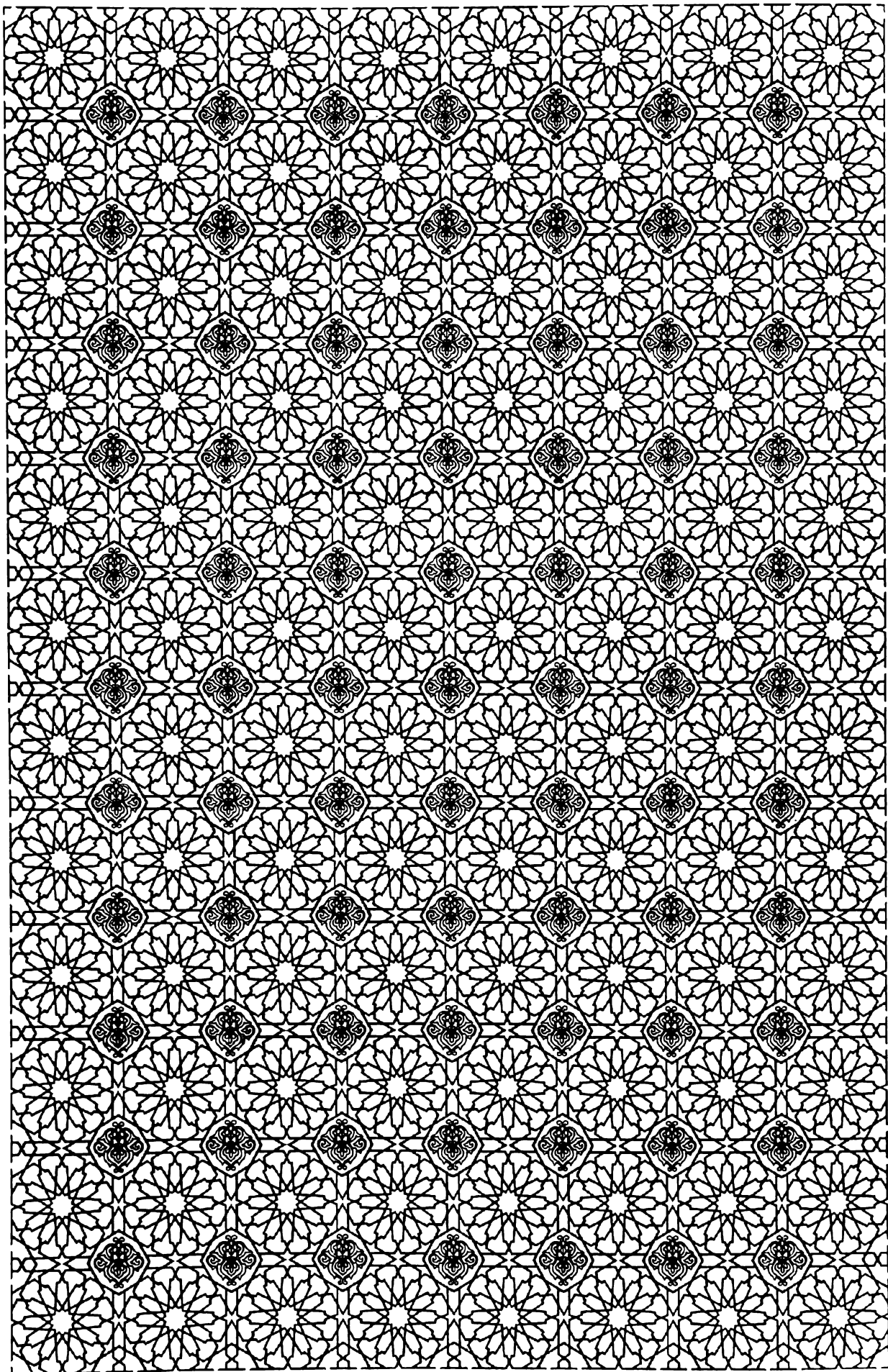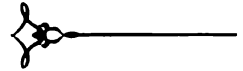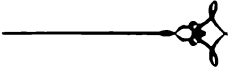
الفصل الأول

عصـر اليوسـي

عاصر اليوسي موضوع دراستنا، فترة متميزة من تاريخ المغرب، بما طبعها من تحولات سياسية بارزة المعالم، تمثلت في سقوط دولة السعديين، وتثبيت دعائم دولة العلويين.

فكان اليوسي شاهدا على ذلك المخاض السياسي، وما تولد عنه من فتن وقلاقل، ولعل كتابه المحاضرات بما حواه من ارتسامات وانطباعات شخصية، صورة ناطقة بأحداث هذه الفترة في كل أبعادها وخلفياتها... كما سيتضح لنا من خلال مبحثين.

المبحث الأول

وصف الحياة السياسية والاجتماعية

عاش المغرب اضطرابا سياسيا مشهودا، بفعل التطاحن على السلطة، وذلك خلال الفترة الممتدة من سنة 1012 هـ تاريخ وفاة المنصور السعدي، إلى سنة 1079 هـ تاريخ تمهيد المغرب من طرف المولى الرشيد العلوي، وهي فترة تتطلب تغطية شاملة لأحداثها.

ونظرا لطولها، فإني سأقتصر في تغطية الأحداث الاجتماعية والاقتصادية، على الفترة المتراوحة، ما بين سنة 1040 هـ، تاريخ ميلاد اليوسي، وسنة 1102 هـ، تاريخ وفاته، وكل ذلك في مطلبين.

المطلب الأول

وصف الظرفية السياسية وخلفياتها

انتقل أحمد المنصور السعدي إلى دار الخلد سنة 1012 هـ، نتيجة وباء ضرب البلاد والعباد، وبموته انتهى عصره المتميز بالرخاء الاقتصادي، والاستقرار السياسي النسبي[1]، فقد ذاعت شهرته شرقا وغربا، حينما عرف كيف يستغل النصر الذي أحرز عليه المغاربة في معركة «وادي المخازن» سنة 986 هـ.

وبعد أن تقوى جانب المنصور السعدي اقتصاديا على الخصوص بذهب السودان، فكر أن يبقي الملك في أبنائه من بعده، متحاشيا بذلك الصراع الدامي

1 ـ قيدته بالنسبية، لأن عصره هو أيضا شهد ثورات داخلية وإن كانت محدودة في الزمن، كثورة ابنه المأمون عليه، وثورة ابن أخيه داود بن عبد المؤمن بن محمد الشيخ سنة 987هـ لما ولى المنصور ابنه المأمون ولاية العهد، ثم ثورة ابن أخيه الناصر بن الغالب بالله المتوفى سنة 1005هـ كما ذكرها اليوسي في المحاضرات.

الذي عاشته عائلته، في غياب ضابط قانوني ينظم مؤسسة ولاية العهد[1]، فرشح لتولي هذا المنصب السياسي محمدا الشيخ الملقب بالمأمون، الذي كان سيئ السيرة ماجن الطبع، فحبسه المنصور بمكناس، وبموت هذا الأخير بفاس العليا، تبخرت أمانيه في أبنائه «فبدءوا يتناطحون على تسلق العرش...، فيغرقون بأيديهم في ساعة واحدة، ما كان أسلافهم لاقوا ما لاقوا في جمعه ككتلة واحدة في سنين كثيرة»[2].

وبذلك فتح على المغرب باب من الفوضى السياسية عريض، استمر إلى ظهور المولى الرشيد الذي أرسى دعائم دولة العلويين، وفي انتظار الحديث عن فترة ملكه وعلاقته باليوسي، أستعرض باختصار العوامل الداخلية والخارجية، التي ساهمت في تعميق الهوة السياسية بالمغرب.

أولا : صراع أبناء المنصور على السلطة

ما إن فرغ الناس من دفن المنصور السعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، حتى اجتمع أهل الحل والعقد، لمبايعة ابنه زيدان يوم الاثنين ربيع الأول سنة 1012 هـ، فلما اتصل بأهل مراكش خبر وفاة المنصور، ومبايعة أهل فاس لزيدان مانعوا في ذلك، وبايعوا بدورهم أبا فارس يوم الجمعة أواخر ربيع الأول سنة 1012 هـ.

وقد وجد زيدان هذا السند الشرعي للخروج لقتال أخيه أبي فارس، في الفتوى التي أصدرها أبو القاسم ابن أبي النعيم[3] وأبو عبد الله القصار[4] المتضمنة للتصريح بحديث «**إِذَا بُويِعَ لِخَلِيفَتَيْنِ فَاقْتُلوا الآخَرَ مِنْهُمَا**»[5] وعندئذ جهز أبو

---

1 ـ المغرب عبر التاريخ/ 2 : 379.

2 ـ إيليغ قديما وحديثا : 12.

3 ـ قاضي الجماعة بفاس، من كبار الشيوخ كان متضلعا في الفنون ماهرا في المعقول. توفي سنة 1032هـ. التقاط الدرر : 80.

4 ـ مفتي فاس آنذاك، توفي قريبا من مراكش، ودفن بقبة القاضي عياض سنة 1012هـ. نفسه : 39.

5 ـ أخرجه مسلم في كتاب الإمارة، باب إذا بويع لخليفتين.

فارس من جهته جيشا عرمرما، وأمر عليه ولده عبد الملك، غير أن الباشا جوذر أشار عليه بإسناد هذه المأمورية إلى أخيه محمد الشيخ ـ أي المأمون ـ الذي كان سجينا عنده، وكذلك فعل بعد أن أخذ عليه العهود والمواثيق، بالامتناع عن شق عصا الطاعة عليه، فهزم محمد الشيخ أخاه زيدان، الذي فر ناجيا بنفسه إلى تلمسان، واستتب الأمر له بفاس «وأظهر من الظلم وسوء السيرة وخبث السريرة ما هو شهير به»[1].

وقد امتدت أطماعه إلى غزو مراكش، فجهز ابنه عبد الله ودفع به لقتال أخيه الشقيق أبي فارس فانتصر عليه، ودخل عبد الله بن محمد الشيخ مراكش، وعاث فيها فساداً، غير أنه سرعان ما طرده منها عمه زيدان العائد من تلمسان، بعد أن طال انتظاره لنصرة الأتراك الجزائر له في مغالبة أخويه، وأثناء مقامه بسجلماسة كتب إليه أهل مراكش مبايعين له، فدخل مراكش وقتل عبد الله أعراص[2].

استمر القتال على السلطة بين أبناء المنصور وأحفاده، يهدأ تارة وينشب أخرى، مما شكك الناس في مصداقيتهم السياسية، وتأكد لديهم فشلهم الذريع في ضمان الأمن والاستقرار للبلاد، فكان هذا مبررا قويا تذرع به الثوار للتمرد عليهم.

ثانيا : ظهور الثوار ودعوتهم لأنفسهم

إن تيار العنف الجارف لأبناء المنصور، الذي أوصل البلاد إلى حالة أصبح معها الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي أمرين متعذرين، كان سببا في ظهور بعض الزعماء بمناطق مختلفة من المغرب، لمناهضة أبناء المنصور السعدي والدعوة لأنفسهم، ونذكر من بينهم :

---

1 ـ نزهة الحادي : 193.

2 ـ قائد محمد الشيخ على مراكش، قتل سنة 1016هـ.

أ ـ ثورة ابن أبي محلي

هو أبو العباس أحمد ابن عبد الله السجلماسي، المعروف بابن أبي المحلي، الذي ظهر بمظهر ديني يدعو إلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مردداً «إن أولاد المنصور قد تهالكوا في طلب الملك، حتى فني الناس فيما بينهم، وانتهبت الأموال وانتهكت المحارم، فيجب الضرب على أيديهم وكسر شوكته»[1]، فقصد سجلماسة وقضى على الحاج المير[2] بها، ومن هناك توجه إلى مراكش، حيث تزوج أم زيدان، وطرد ابنها إلى ثغر آسفي.

فكتب زيدان إلى الفقيه أبي زكرياء يحيى ابن عبد الله ابن سعيد ابن المنعم الحاحي[3] مستغيثا به، ومخاطبا إياه «إن بيعتي في أعناقكم و أنا بين أظهركم، فيجب عليكم أن تدبوا عني، و تقاتلوا معي من ناوأني»[4]، فلبى الفقيه المذكور دعوته، وخرج قاصدا إلى مراكش في ثامن رمضان سنة 1022 هـ، فنزل بقرب «كَليز»[5]، ولما التحم القتال، قتل ابن أبي محلي، وصدق من قال فيه : «قام طيشا و مات كبشا»[6].

ويظهر من هذا أن مواقف الفقهاء من زيدان لم تكن موحدة، وهو ما يفسر أيضا عفة الفقيه زكرياء، الذي أظهر من الزهد في الملك وحسن الطوية، ما جعله يغادر مراكش، قاصدا بلاده السوس تاركا الأمر لأهله.

ب ـ ثورة حي الشبانات

لما مات السلطان محمد الشيخ ابن زيدان سنة 1064 هـ، بويع أبو العباس أحمد، غير أن «حي الشبانات» وهم أخواله، قويت شوكتهم في زمنه، وطمعوا

---

1 ـ الاستقصا/ 6 : 30.
2 ـ خليفة السلطان زيدان بن المنصور السعدي على سجلماسة.
3 ـ أحد الأدباء والمحدثين، كان أميرا على شمال سوس.
4 ـ لمزيد التوسع راجع النزهة : 208.
5 ـ حي شهير بمراكش الحمراء حتى اليوم.
6 ـ صاحب القولة هو الفقيه أبو العباس أحمد المريدي المراكشي، ساقها اليوسي في المحاضرات/ 1 : 262، وفك رموزها بقوله : «أي قام في تسعة عشر بعد ألف، ومات في اثنين وعشرين بعدها»، وهو ما يقابل مدة ملكه، وهي ثلاث سنين غير ربع.

في الاستيلاء على الحكم، فحاصروه بمراكش لمدة شهر، فأشارت عليه أمه بالذهاب إلى أخواله، والدخول معهم في محاولة لإصلاح ذات البين، فكان في ذهابه حتفه، إذ قتلوه غيلة، وأقبلوا مسرعين إلى مراكش، فبايعوا أميرهم عبد الكريم بن أبي بكر الشباني ثم الحريزي، وبمقتل السلطان سنة 1069 هـ طوي بساط الدولة السعدية إلى الأبد.

ج ـ ثورة أبي حسون السملالي

هو أبو حسون علي بن محمد بن الولي الصالح أبي العباس سيدي أحمد بن موسى السوسي السملالي، ويعرف أيضاً «ببودميعة»، تمكن من فرض نفسه بسوس بفضل قبائل جزولة التي اعصوصبت حوله، فاستولى على تارودانت وعمالتها، وقد تصدى له الفقيه المرابط أبو زكرياء يحيى الحاحي، واسترجع منه تارودانت، غير أنه عاد إلى الظهور فاستولى على درعة، ثم سجلماسة ونواحيها، و لم يلبث أن أخرج منها من طرف المولى محمد بن الشريف، فاكتفى بمنطقة سوس، إلى أن توفى سنة 1070 هـ.

د ـ ثورة الدلائيين

كان للزاوية الدلائية في زمن محمد «فتحا» ابن أبي بكر[1] الدلائي شهرة ملأت الآفاق، حتى إن أعلام [2]وقته، كانوا يقصدونه للتبرك به، ويراجعونه في كثير من المسائل لغزارة علمه، فورث محمد بن أبي بكر هذا عن أبيه كثيرا من الفضائل والأحوال، وعمل على تطوير خدمات الزاوية، فاستقطب إليها مزيدا من المحبين، وبالغ في إكرامهم...[3]

---

1 ـ أبو بكر بن محمد المعروف بحمي بن سعيد بن أحمد بن عمر مؤسس زاوية الدلاء (943/ 1021هـ)، وأما ابنه محمد المذكور فولد سنة 967هـ وتوفي سنة 1046هـ.

2 ـ نذكر منهم : الحافظ المقري (.../ 1044هـ)، وعبد الواحد بن عاشر (.../ 1040هـ)، والحافظ أحمد بن يوسف الفاسي (.../ 1021هـ)، والفقيه محمد بن أحمد ميارة (.../ 1072هـ).

3 ـ الزاوية الدلائية : 46.

هذا الرصيد من الأمجاد والمآثر، هو الذي أغرى فيما يبدو محمدا بن محمد بن أبي بكر الملقب «بالحاج» بالدعوة لنفسه سنة 1046هـ، فتملك مدن فاس، ومكناس، ونواحيهما، وتادلة، ووقعت بينه وبين السلطان محمد الشيخ بن زيدان السعدي معارك طاحنة، هزم فيها السلطان المذكور سنة 1050 هـ وتطاول إلى سجلماسة بدورها، فدخلها سنة 1056 هـ في أعقاب وقعة «القارة» التي دارت بينه وبين صاحبها أبي عبد الله محمد بن الشريف الحسني[1].

ثالثا : اكتساح العنصر الأجنبي للشواطئ المغربية

كان للاقتتال على السلطة بين أبناء المنصور السعدي، أوخم الأثر على السيادة الوطنية، إذ قايض محمد الشيخ الإسبانيين بتسليم مدينة العرائش، في مقابل نصرته على أخويه زيدان وفارس سنة 1017 هـ. بل لم يتردد في الفتك ببعض الأعلام، الذين ظهرت منهم المعارضة، كالشيخ محمد الحاج البقال الأغصاوي[2] الذي خاطبه في جرأة نادرة «... فكيف يـا مخذول تسلم النصارى ـ دمرهم الله ـ حصون المسلمين ومعاقل الدين...»[3].

والحقيقة أن موقف الأغصاوي هذا، كان تعبيرا عن الاستنكار الجماعي لكافة الرعية، التي لحقها غم كبير من جراء هذا الاحتلال الناتج عن الخنوع والتدهور السياسيين، حتى إن الناس اتخذوا النعال السود، كمظهر من مظاهر الحداد الوطني، منذ استيلاء النصارى على العرائش.

ولئن كان موقف الشيخ الأغصاوي شجاعا، وفيه ما لا يخفى على ذي لب من حرارة الإيمان، والجهر بالحق، والنصيحة لله عَزَّوَجَلَّ ولرسوله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ

---

1 ـ لمزيد التفصيل تراجع نزهة الحادي : 286.

2 ـ الاغصاوي نسبة إلى قبيلة « غصاوة»، وتنطق حاليا «غزاوة» إحدى قبائل بني زروال من بلاد جبالة، مات الشيخ الاغصاوي مقتولا سنة 1017هـ ودفن بطالعة فاس.

3 ـ انظر الرسالة كاملة في الحركة الفكرية في عهد السعديين/ 1 : 224.

ولإمام المسلمين، فإن غيره من الفقهاء لم يجدوا بدا، من الإفتاء بجواز صنيع محمد الشيخ، تحت وطأة الضغط، أو المداراة على الأقل، بينما لاذ علماء آخرون بالفرار من تلك الفتوى، كأبي عبد الله محمد الجنان وأبي العباس المقري، فاختفيا مدة استبراء لدينهما.

وبصنيع المأمون، تكون العرائش قد انضافت إلى أخواتها من المدن المغربية، التي سقطت في أيدي الأجانب، كسبتة التي استولى عليها البرتغال سنة818 هـ، و القصر الصغير سنة 862 هـ، و طنجة و أصيلا سنة 876 هـ... ثم سقوط آسفي سنة 886 هـ فآزمور سنة 891 هـ[1]

تلك كانت نبذة مختصرة، عن أهم الزعماء الذين انتهضوا للمطالبة بالرياسة، ونشر ألوية السلم و الاستقرار في ربوع المغرب، مع اختلاف وتفاوت في الدوافع والنوايا الشخصية، وإلا فهناك من الزعماء من لم أذكره كالخضر غيلان[2] الذي ظهر سنة 1063 هـ بالفحص، واستمر أمره إلى سنة 1070 هـ تاريخ هروبه إلى الجزائر، كما ظهر في فاس أبو محمد عبد الله الدريدي[3] منذ سنة 1070 هـ، وفي الريف ثار أبو محمد عبد الله أعراص[4]، وفي تطوان قام المقدم أحمد النقسيس[5].

وهو ما يعكس التمزق السياسي، الذي عاناه المغرب على مدى نصف قرن من الزمن أو يزيد عموديا وأفقيا، في غياب سلطة ذات حس وطني صادق وحزم قوي.

---

1 ـ من مقال للدكتور عبد الهادي التازي، المناهل، عدد : 33.ص : 127.

2 ـ كان نائبا عن المجاهد العياشي ببلاد الهبط (ناحية لكوس)، وبموت العياشي سنة 1051هـ استقل بالمناطق التي كانت تحت نفوذه.

3 ـ كانت مدينة فاس تعيش تمزقا سياسيا داخليا بين الثوار، فالدريدي هذا كان حاكما لفاس الجديد، والمدعو ابن صالح لحي الأندلس، فيما كان ابن صغير زعيما للمطيين، إلى أن دخلها المولى الرشيد فأخضع الجميع لسلطته .

4 ـ قائد المولى الرشيد على منطقة سوس.

5 ـ من عائلة النقسيس الشهيرة، تولى حكم تطوان عام 1071هـ، إلى أن قضى عليه المولى الرشيد.

بعض الحركات ذات النزعة الدينية والوطنية

إن حركتين اثنتين لم تكن تحدوهما نفس الرغبة في التسلط على الحكم، كما هو الشأن بالنسبة للزعماء السابقين، بقدر ما كانتا تتوقان إلى إقرار سلطة مركزية قوية على فرض إرادتها، لتخليص البلاد من قبضة الاستعمار الصليبي، ونشر الأمن والاستقرار داخل المغرب، فكان القصد نبيلا والغاية شريفة لدى زعمائها : المجاهد محمد العياشي، والمولى الرشيد.

أ ـ حركة المجاهد محمد العياشي : محمد العياشي هذا كان صوفيا مديما للصيام والتهجد، عز عليه كثيرا أن يسوء واقع المسلمين إلى حد استعبادهم واستفزازهم دينيا من قبل النصارى، كما جاء على لسان أحد قوادهم على الجديدة عند قتل نصراني لمسلم أثناء اللعب، بناء على رغبة زوجته، «فما يضركم إن مات شهيدا»[1]، وهذا على سبيل السخرية والاستهزاء بأحكام الدين في الشهيد المسلم. فكان رد فعل المجاهد محمد العياشي ضد النصارى قويا، ومجردا من كل أطماع سياسية، وهي حقيقة تكاد تجمع عليها كل المصادر التاريخية[2]، والذي يعزز هذا الطرح، أنه ظل على إخلاصه للسلطان زيدان حين ولاه قيادة أزمور، إلى أن أوغرت حاشيته صدره عليه، بإيعاز من نصارى الجديدة عن طريق الهدايا، مما جعل زيدان يبعث إليه بقائده محمد السنوسي، الذي رق لحاله، فأشار عليه بالإفلات.

فقصد العياشي سلا مجددا، واجتمع عليه الناس للنظر في مصالحهم وأمور جهادهم مع عدوهم، فأمر «أشياخ القبائل وأعيانها من عرب وبربر ورؤساء، بأن ينزلوا خطوطهم في ظهير، بأنهم رضوه وقلدوه وقدموه على أنفسهم والتزموا طاعته، وأي قبيلة خرجت عن طاعته وأمره، كانوا معه على مقاتلتها حتى تفيء

1 ـ الاستقصا/ 6 : 86 وما بعدها.

2 ـ انظر ثناء أكابر العلماء عليه في نزهة الحادي : 260 وما بعدها.

إلى أمر الله، فكتبوا بذلك خطوطهم، ووافق عليه قضاة الوقت وفقهاؤها من تامسنا لتازة»[1].

وبموجب هذا الميثاق، ضمن لنفسه الوجود القانوني كحاكم سياسي وإداري شرعي، وانطلق للإيقاع بنصارى العرائش سنة 1040 هـ، ثم نصارى الجديدة سنة 1049 هـ، وغيرها من المدن المغربية، كالمعمورة التي لاحظ تثاقل الأندلسيين[2] عن إعانته في محاربة النصارى الموجودين بها، فحاربهم بناء على فتوى الفقهاء فيهم «لأنهم حادوا الله ورسوله ووالوا الكفار ونصحوهم»[3]. وكان من تنكيل العياشي بأهل الأندلس بسلا أن تفرقوا في الأرض، فهربت طائفة منهم إلى الدلائيين، الذين تشفعوا فيهم لديه لكن دون جدوى، فنشبت الحرب بين أولاد الدلائي والعياشي، رغم ما كان بينهم من ود قديم، فقضوا عليه رَحِمَهُ ٱللَّهُ سنة 1051 هـ.

وقد رمزوا لتاريخ وفاته بقولهم «مات زرب الإسلام»[4] ويعنون بذلك فضلا عن سلوك طريقة حساب الجمل في التاريخ بالحروف العربية، وما يقابلها من الأرقام، تشبيه العياشي بالزرب المعروف عند العامة، الذي يحول دون إلحاق الأذى بالماشية، لما يتضمنه من معنى تفانيه في الذود عن الإسلام، وإنه لمن المؤسف حقا أن تكون نهايته كذلك، لمسيس الحاجة إليه، في وقت تكالبت الخطوب على البلاد من كل حدب وصوب.

ب ـ الدور الهام للمولى الرشيد في استتباب الأمن : كان على المولى الرشيد، الذي نذر نفسه للقضاء على كل هذه الإمارات المستقلة، أن يعمل على توحيد البلاد تحت سلطته، فيجعل حدا لتلك الصراعات الدامية، التي اندلعت كالنار في

---

1 ـ الاستقصا/ 6 : 86 وما بعدها.
2 ـ آخر من طرد من الأندلس، من بقايا المسلمين عند سقوطها في يد الإسبان، ويعرفون بالموريسكيين.
3 ـ نزهة الحادي : 268.
4 ـ نفسه : 271.

الهشيم لسنين طويلة. وقد توجهت عنايته بادئ الأمر إلى تازة فدخلها بعد حرب طويلة، ثم توجه إلى فاس ودخلها سنة 1076 هـ، وبايعه أولو الحل والعقد، ثم انصرفت همته إلى غزو الدلائيين فألحق بهم هزيمة نكراء بمكان يعرف «ببطن الرمان» وذلك في مستهل سنة 1079 هـ.

ونتج عن دك حصون الزاوية الدلائية، ترحيل كل علمائها، ومن ضمن الذين شملهم قرار الترحيل الحسن اليوسي وغيره، فجاء إلى فاس وعاش في كنف السلطان الرشيد موفور الكرامة عزيز الجانب، بدليل علم هذا الأخير بتعاطف اليوسي مع الدلائيين، وذلك من خلال قصيدته الرائية ، التي رثى فيها الزاوية الدلائية بكل صدق وحرارة، ولم يزد على أن عاتبه ذات مرة، فاعتذر اليوسي قائلا : «لا ناقة لي فيها ولا جمل، وإنما قال مدافعا له بذلك، وإلا فحبه للزاوية وأهلها مشهور، وقوله بمدحهم مسطور، وبأيدي الناس يتداول ويدور»[1]. بينما تشدد المولى الرشيد مع شعراء آخرين، كصنيعه مع محمد بن عبد الوهاب[2] ابن العلامة العربي الفاسي حين نظم قصيدة يمدح بها أهل الزاوية الدلاء : «فحرمه المولى الرشيد من إعطائه، وقال له إن هذا المدح لا يليق إلا بأهل البيت»[3].

غير أن حب اليوسي للسلطان الرشيد، لم يكن ليحول بينه وبين انتقاده لنظرائه من العلماء، حين يشتط بهم القلم في مدحهم المفرط، فيقعون في المحظور دينيا، ولذلك قال في محاضراته، ـ و هو بصدد الكلام على الحديث الصحيح : **«إِنَّ أَخْنَعَ الأَسْمَاء عِنْد الله رَجُل تَسَمَّى بِمَلِك الأَمْلاَك»**[4] ـ ما نص : «ومن البشيع الواقع في زماننا في الأوصاف، أنه لما بنى السلطان المولى الرشيد ابن الشريف جسر نهر سبو، صنع له بعضهم[5] أبياتا كتبت فيه برسم الإعلام أولها :

1 ـ البدور الضاوية : 350.
2 ـ من أعلام فاس توفي سنة 1078هـ. التقاط الدرر : 173.
3 ـ نزهة الحادي : 285.
4 ـ رواه مسلم في كتاب الآداب، باب التسمي بملك الأملاك.
5 ـ المقصود به : أبو عبد الله المجاصي، قاضي الحضرة الرشيدية والإسماعيلية بفاس وغيرها، توفي سنة 1103هـ بمكناسة الزيتون، ودفن بمقبرة الشيخ الكامل. التقاط الدرر : 262.

صاغ الخليفة ذا المجاز ملك الحقيقة لا المجاز

فحمله اقتناص هذه السجعة، والتغالي في المدح، والاهتبال بالاسترضاء، على أن جعل ممدوحه ملكا حقيقيا لا مجازيا، وإنما ذلك هو الله وحده، وكل ملك دونه مجاز، الممدوح وغيره، ونسبة الألوهية إلى غيره تعالى كفر صراح، وهذا مقتضى اللفظ، وقائله يتأوله بحقيقة دون حقيقة لأنه موحد، ولكنه في غاية الإيهام، وغاية البشاعة والقبح»[1].

وفي هذا وجه من أوجه اعتناء اليوسي بالألفاظ ودلالاتها، باعتبارها ذات أهمية في منهجه، كما سنرى ذلك بتفصيل في محله، وهو ما يكشف أيضا عن حساسيته المرهفة، في كل ما يمس بالعقيدة من قريب أو من بعيد، وذلك بوجوب التأنق في العبارات واختيارها اتقاء لكل الشبه.

ثم إن المولى الرشيد بعد كسره لشوكة الدلائيين، تطلعت همته إلى القضاء على المناوئين لـه بمراكش سنة 1079 هـ، فاستولى على تارودانت، التي كانت خاضعة لأبي عبد الله محمد بن أبي حسون السملالي. ونظم في مستهل سنة 1082 هـ حملة جهادية لتحرير طنجة، ولما انتهى إليه خبر ثورة ابن أخيه، المولى محمد بن محمد بمراكش قبض عليه، وفرض عليه الإقامة الجبرية بتافيلالت، وفي طريقه إلى السوس لغزوها مجددا أتاه أهلها طائعين، وبذلك استقرت قواعد الملك للمولى الرشيد، وتمهدت أمور الدولـة[2].

ج ـ المولى إسماعيل الضامن لاستمرارية الدولة : اجتمع الناس على المولى إسماعيل بعد وفاة أخيه الرشيد، «ووافق على بيعته أهل الحل والعقد من العلماء والأشراف، كالشيخ أبي محمد عبد القادر بن علي الفاسي، والشيخ أبي علي

1 ـ المحاضرات/ 1 : 36.
2 ـ الاستقصا/ 7 : 42.

اليوسي، وأبي عبد الله محمد بن علي الفيلالي[1]، وأبي العباس أحمد بن سعيد المكيلدي [2]، وغيرهم من بقية الأعيان»[3].

ولما كانت الإحاطة بأعمال المولى إسماعيل في مختلف المجالات، تستدعي تفصيلا لا يسمح به المقام، فإني أحيل بشأنها على كتب التاريخ المختصة، والاقتصار على ذكر بعضها، بالقدر الذي يكشف لنا عن موقف اليوسي منها والمساهمة فيها بدافع ديني ووطني، كقمعه للثورات، وتحريره للثغور المغربية.

قمع المولى إسماعيل للثورات

تمثلت حصيلة العمل السياسي للمولى إسماعيل، في قمعه للثورات التي شهدها عهده، وهي ثورات مختلفة من حيث المصدر، إذ منها ما اكتسى طابع القرابة، ومنها ما كان من صنيع الثوار.

نماذج لبعض الثوار من ذوي القربى

1 ـ ثورة ابن أخيه العباس أحمد بن محرز : رأينا كيف أن المغاربة سارعوا إلى مبايعة المولى إسماعيل، ولم يتخلف سوى أهل مراكش، لاغترارهم بخروج «ابن محرز» عن طاعة عمه السلطان إسماعيل، الذي توجه إلى مراكش، وقاتل الثائر إلى أن لاذ بالفرار ناجيا بنفسه، فعفا السلطان عن سكانها ودخلوا في طاعته، وبقيت المناوشات بينهما إلى أن قضى عليه سنة 1096 هـ.

2 ـ ثورة إخوانه الثلاثة : قر رأي مولاي الحران، ومولاي أحمد، ومولاي هاشم، على منازعة أخيهم إسماعيل أمور الملك، واتخذوا لتحقيق ذلك قبائل البربر كمطية، وبخاصة قبيلة آيت عطا، فسلك إليهم طريق سجلماسة، والتقى

1 ـ يبدو أنه وقع تصحيف في اسمه، وإلا فهو عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيلالي، مارس ولاية الحسبة بمدينة فاس في العهد الإسماعيلي، وتوفي سنة 1096هـ. التقاط الدرر : 223.

2 ـ قاضي فاس العليا لمدة تزيد على الأربعين عاما، توفي سنة 1094هـ. نفسه : 226.

3 ـ الاستقصا/ 7 : 45.

الجمعان بجبل «ساغرو»، سنة 1089 هـ، وكان النصر الذي حالف السلطان مكلفا، فقد معه قائد جيشه موسى بن يوسف، ونحو أربعمائة من الرماة.

نماذج لبعض الخارجين عن السلطة الشرعية من الأغيار

1 ـ ثورة الخضر غيلان : أمام سطوة المولى الرشيد على كثير من المناطق، والقضاء على ثوارها، لم يجد أبو العباس الخضر غيلان بدا من الخروج عن أصيلا مقر حكمه، وقد استغل بعض الظروف السياسية ليعود من الجزائر، ويستقر بتطوان لدى رئيسها من أولاد النقسيس، محاولا إثارة أهل فاس ضد المولى إسماعيل، إلا أن هذا الأخير قصد بلاد الهبط لمحاربته، فظفر به وقتله سنة 1084 هـ.

2 ـ ثورة أهل فاس : انتقلت عدوى الثورة إلى مدينة فاس، ونقضت ما غزلت، فقتل أهلها قائد جيش المولى إسماعيل زيدان بن عبيد العامري سنة 1083 هـ، وفي خضم هذه الأحداث، استأذن اليوسي المولى إسماعيل في الخروج من فاس، والتحق بداره بخلفون.

عناية المولى إسماعيل بتحرير الثغور المغربية

أشرنا إشارة عابرة إلى سقوط المدن المغربية الساحلية تباعا في أيدي القوات الأجنبية، ومحاولات بعض الزعماء ذوي الغيرة الوطنية لتحريرها، ولما جاء المولى إسماعيل وجد مدينة الجديدة في يد البرتغال، وطنجة في قبضة الإنجليز، والعرائش وأصيلا وسبتة ومليلية في حكم الإسبان، فأعلن الجهاد لتحرير كل هذه المدن، ونقصر الكلام على البعض منها.

1 ـ فتح المهدية : كانت المهدية ذات قيمة استراتيجية، إن على المستوى التجاري أو الحربي، مما جعلها قبلة لأنظار الطامعين، استولى عليها الإسبان سنة 1023 هـ، ولما جاء المولى إسماعيل استعادها إلى حظيرة السيادة الوطنية سنة 1092 هـ.

2 ـ فتح العرائش : سلك المغاربة في فتحها كيفية خاصة، تظهر مدى مهارتهم بفنون الحرب، وفي ذلك يقول صاحب النزهة : «وذلك أنهم حفروا حفائر وشحنوها بالبارود فأسقط بعض سور المدينة، فاقتحم منها المسلمون ووثبوا على من بالأسوار، فوقعت ملحمة عظيمة، ثم فر الكفار للبساتين[1] وأقاموا بها يوما وليلة فدخلهم الخوف فخرجوا منها صاغرين، وقطع دابر القوم الذين ظلموا، والحمد لله رب العالمين»[2].

ولم يفت اليوسي أثناء زيارته لضريح عبد السلام بن مشيش بجبل العلم، أن يزور المجاهدين من المغاربة المرابطين بالعرائش، وفي ذلك يقول : «وزرنا العسكر الجهادي كما قال سيدنا، نسأل الله تعالى أن يكمل مرغوبه ... وقد وددت أن أقيم معهم، ولكن ضعفت وأدركني ما قال سيدنا، وكأنه ينظر إلي زاده الله بصيرة...»[3].

ويتبين من هذا النص، مدى اندماج اليوسي في الطبقات الشعبية بروح العالم المتواضع، وتفاعله مع القضايا الوطنية، وذلك من أجل بلورة مبادئ سامية ظل يذود عنها، ولا يفتأ ينشرها حيثما حل وارتحل، كالقصيدة التي نظمها سنة 1083 هـ بتطوان، ترغيبا لأهلها في الجهاد، ومنها :

يا أهل هذا الفحص كيف معاشكم — وَحَوالكُم تلك النواقس تضرب
بل لم يزالوا يغتدون بغارة — شعواء تقتل منكم و تسلب
ما بينكم بحر و لا بعد المدى — والخيل تعلف في الأريِّ وتشرب
يا أهل أندلس ألم تُستخرجوا — من أرضكم وديـاركم و تنكبوا[4]

وقد أسفر فتح العرائش، الذي يؤرخ له المؤرخون بيوم الأربعاء 18 محرم سنة 1001 هـ، عن مغانم كثيرة ظفر بها المغاربة، علاوة على المناقشات الفقهية حول

1 ـ لا يظنن ظان أن هذه الكلمة جمع لبستان، بل هي جمع مولد لكلمة «بستيون» الإسبانية، وتعني برجا في حصن. من كتاب المولى إسماعيل للدكتور عبد الله العمراني.
2 ـ نزهة الحادي : 306.
3 ـ رسائل اليوسي/ 2 : 612.
4 ـ ديوان اليوسي .

موضوع حكم الشريعة في أسرى الإسبان، وكذا القصائد الشعرية التي جادت بها قرائح الشعراء، تعبيرا عن فرحة الشعب المغربي العارمة بذلك النصر المبين.

هذه نظرة موجزة عن الحياة السياسية في القرن الحادي عشر الهجري، ركزت فيها على ما تحصل لدي من النتائج، وأحلت في تفصيل الأحداث على كتب التاريخ المتخصصة، لنقف على طبيعة العلاقة التي كانت تربط العلماء ـ وضمنهم اليوسي ـ بأولي الأمر، وعنايتهم بشؤون الدولة وسياستها الشرعية، سواء عن طريق المشاركة في أعباء الحكم، أو إصدار فتاوى، أو تأليف مصنفات تعنى بشؤون العامة السياسية والمالية والعسكرية.

المطلب الثاني

وصف الحياة الاجتماعية والاقتصادية

لقد بات من المؤكد، أن الوضعية السياسية لأي بلد، وثيقة الصلة بالوضعية الاجتماعية والاقتصادية فيه، من حيث انعكاس آثارهما على حياة الناس واستقرارهم سلبا أو إيجابا.

أولا : وصف الحياة الاجتماعية

يجرني الحديث عن الحياة الاجتماعية في هذا العصر، إلى تناول بعض القضايا ذات الطابع الاجتماعي الصرف، التي شغلت الرأي العام على عهد المولى إسماعيل، منها قضية تجريد القبائل من الخيل والسلاح، وقضية امتحان القضاة، وقضية تأسيس جيش عبيد البخاري[1]. وأقول كلمة في القضية الأولى والثانية.

1 ـ قضية تجريد القبائل من الخيل و السلاح

معلوم أن البوادي التي كانت تعيش في إطار القبائل، تعرضت لعمليات غزو

1 ـ انظره بتفصيل في الاستقصا/ 7 : 58 وما بعدها.

واسعة النطاق من طرف المولى إسماعيل، بغية إخضاعها للسلطة الشرعية بالبلاد، وذلك بتجريدها من الخيل والسلاح، كما فعل ذلك بقبائل «بني يزناسن» سنة 1901 هـ، وبقبائل «صنهاجة» سنة 5901 هـ، وبقبائل «البربر» سنة 6901 هـ، وبقبائل أهل «فازاز» سنة 4011 هـ[1].

وعن موقف اليوسي من القضية المذكورة، فهو موقف اتسم بالصراحة والصدق والاهتمام بقضايا البلاد، انطلاقا من الشعور بالمسؤولية في أداء الرسالة، بإبداء الرأي وتوجيه النصح، فوجه إلى المولى إسماعيل في شأن ذلك خطابا يظهر منه لأول وهلة، عدم موافقته قائلا : «إن على السلطان حقوقا كثيرة لا تفي بها البطاقة، ولنقتصر منها على ثلاثة هي أمهاتها :

الأول : جمع المال في حق وتفريقه في حق. الثاني : إقامة الجهاد لإعلاء كلمة الله، وفي معناه تعمير الثغور، بما يحتاج إليه من عدد وعدة. الثالث : الانتصاف من الظالم للمظلوم، وفي معناه، كف كل يد عادية عليهم منهم ومن غيرهم.

وهذه الثلاثة كلها قد اختلت من دولة سيدنا، فوجب علينا تنبيهه، لئلا يعتذر بعدم الإطلاع أو بالغفلة، فإن تنبه و فعل فقد فاز، و في ذلك صلاح الوقت، وصلاح أهله، وسبوغ النعمة، وشمول الرحمة، وإلا فقد أدينا الذي علينا»[2].

ولم يكن اليوسي بقوله هذا، يعني ما فعله المولى إسماعيل في القبائل المغربية الخارجة عن خط الطاعة، إذ لم تكن لتخفى عليه وجوه المصلحة في ذلك التصرف، كما زعم أكنسوس، بل كلامه معه إنما كان في شأن تعمير الثغور والشواطئ المغربية، المستهدفة من طرف المستعمر، وهو ما تفطن إليه الناصري، وإلا فبماذا نفسر قول اليوسي نفسه : «فقد حضرت بمدينة تطاون «تطوان حاليا» أيام مولانا الرشيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى، إذا سمعوا الصريخ، تهتز الأرض خيلا ورماة، وقد بلغني اليوم أنهم سمعوا صريخا من جانب البحر ذات يوم،

1 ـ الاستقصا/ 7 : 52.

2 ـ رسائل اليوسي/ 1 : 238.

فخرجوا يسعون على أرجلهم، بأيديهم العصي والمقاليع، وهذا وهن في الدين وعذر[1] على المسلمين، وإنما جاءهم الضعف من المغارم الثقيلة وتكليفهم الحركات، وإعطائهم العدة كسائر الناس، فعلى سيدنا أن يتفقد السواحل كلها من القلعية إلى ماسة، ويحرضهم على الجهاد والحراسة، بعد أن يحسن إليهم، ويعفيهم مما يكلف به غيرهم، ويترك لهم خيلهم ورجالهم وعدتهم، ويزيدهم ما يحتاجون إليه، فهم حماة بيضة الإسلام»[2].

والذي يظهر أن المولى إسماعيل كما جاء على لسانه «الحق أول ما نريد سماعه، والخيِّر عند الله تعالى هو من صدع به، وأبرزه إلى الخارج، وكشف عنه قناعه، ولسنا ممن يستفزه الإطراء والمدح»[3]، أقول فالذي يظهر أنه كذلك فعل، فلم يترك لقبيلة من قبائل المغرب خيلا ولا سلاحا، وإنما كانت الخيل والسلاح عند العبيد، والودايا، وآيت يمور، وأهل الريف المجاهدين بسبتة.

2 ـ قضية امتحان قضاة العصر

تطلعت همة المولى إسماعيل الإصلاحية إلى النظر في الجهاز القضائي المغربي، اقتناعا منه بما يولده العدل بين الرعية من الذكر الطيب والخير العميم، حين تفطن إلى السلوك المنحرف لبعض القواد والقضاة، والشطط المؤدي إلى إلحاق كبير الأذى بالمواطنين، ويكفي للاستدلال على قطعه لدابر كل المتعسفين، صنيعه ببعض العساكر حين كان قافلا من إحدى غزواته سنة 1089 هـ، «ذلك أنه لما نزلت العساكر بزاوية الشيخ أبي العزم سيدي رحال الكوش، مدوا أيديهم إلى أموال الناس وزروعهم بالنهب، لما مسهم من ضرر الجوع، فشكا الناس ذلك إلى السلطان، فأمر بقتل كل من وجد خارج المحلة»[4].

1 ـ العذر : التقصير.
2 ـ رسائل اليوسي/ 1 : 240.
3 ـ مجلة تطوان، العدد الخاص بالمولى إسماعيل : 49.
4 ـ الاستقصا/ 7 : 61.

ففي هذا الإطار إذن تدخل قضية امتحان القضاة سنة 1094 هـ، كإجراء يأتي في سياق سياسته الإصلاحية، فقد «أمر السلطان بالقبض على جميع القضاة، وامتحنوا ووصفوا بالجهل، وسجنوا في مشور فاس الجديد، حتى يتعلموا ما لا بد منه من أحكام ما هم مدفوعون إليه، ثم أخرجوا أيام المولد الكريم إلى مكناس، فهددوا بها أيضا، حتى أمر بحبس بعضهم، أو قتله، ثم أطلقوا معزولين»[1]. وقد علق أكنسوس على هذا الإجراء بقوله : «ولعل المراد بهذا قضاة البوادي، أو يراد العموم، لأن من ولى الجاهل وقبل خطابه، هو الجاهل الأكبر، ثم إذا وقع النظر والاحتجاج، وأفضى الحال إلى الضرورة، ظهر حكم آخر»[2].

وإذا أدخلنا في الاعتبار، انتقاء المولى إسماعيل لبعض القضاة الجامعين بين الكفاءة العلمية والتقوى، فإن ما ذهب إليه أكنسوس من كون القضاة الممتحنين كانوا من قضاة البوادي هو الصواب، بسبب المستوى العام المنحط للبوادي آنذاك، ولما كانت تعتمده من أحكام عرفية ذات أصول قبلية، فكان ضروريا والحالة هذه، أن يعمل المولى إسماعيل على تطهير الجهاز القضائي من العناصر غير الصالحة، التي تشتط في استعمال السلطة، استجابة لصيحات العلماء العاملين ـ وفي طليعتهم الحسن اليوسي ـ [3] بضرورة الإصلاح الجذري.

ثانيـا : وصف الحياة الاقتصادية

باستقرائنا للظروف الاقتصادية آنذاك، على طول رقعة البلاد، يتضح جليا أنها لم تكن هي الأخرى تبعث على الارتياح، نتيجة تداخل عدة عوامل أخرى يمكن حصرها فيما يلي :

1 ـ الأوبئة والكوارث الطبيعية المتوالية

كان لهذا العامل، الأثر الفعال في شل الحركة الاقتصادية بالبلاد، ويكفي أن نأخذ كمثال مدينة فاس باعتبارها قطب الرحى آنذاك، وقبلة أنظار المتطاحنين

1 ـ الاستقصا/ 7 : 66.
2 ـ الجيش العرمرم مخطوط الخزانة العامة رقم : 315ك. ص : 119.
3 ـ للوقوف عليها راجع رسائله / 1 : 221 وما بعدها.

على السلطة : المولى محمد بن الشريف، والأخضر غيلان، والدلائيون، والمولى الرشيد، فكان من أخطر ما تعرضت له المدينة من الكوارث الطبيعية، الأوبئة التي اجتاحتها، والزلازل التي دمرتها برسم سنوات 1033هـ، و1074 هـ، و1088هـ، و1119هـ، و1169هـ، يضاف إلى ذلك الأمراض، والمجاعات، والانقسامات الداخلية بها[1].

ولم تكن حالة باقي المدن المغربية في وضع تحسد عليه، ففي مدينة سلا وقع في غضون سنة 1060 هـ غلاء مفرط، وبلغ صاع البر مثقالا، وكاد ينعدم بالكلية، وهو غلاء لم يعهد مثله، وانتشر الفساد في البلاد، أيضا نفس الغلاء ضرب مراكش سنة 1070 هـ، وسنته هي المعروفة عند العامة بسنة «كروم الحاج»[2].

وتوالت الكوارث الطبيعية على المغرب، فكان أن ضرب البلاد جفاف حاد ساهم في تعميق هوة الغلاء، وذلك في غضون سنة 1090 هـ، حتى إن الناس طمعا في رحمة الله خرجوا بمعية علمائهم لأداء صلاة الاستسقاء مرارا وتكرارا، فقد نقل الناصري عن صاحب الأزهار الندية [3] ما نصه : «أن القمح قد بلغ في هذه المدة إلى أربعين أوقية للمد، بسبب تأخر المطر، والمد صاع[4] ونصف، وصلى الناس صلاة الاستسقاء، فأول إمام خطب فيها القاضي أبو عبد الله محمد العربي بردلة[5]، وكررها ثلاث مرات فنزل مطر يسير لم يكف، ثم أعيدت الصلاة رابعة، فكان الخطيب فيها الفقيه أبو عبد الله محمد البوعناني[6]، ثم أعيدت خامسة والخطيب القاضي بردلة، ثم أعيدت سادسة والخطيب أبو عبد الله المرابط الدلائي، وفيها بلغ القمح ستين أوقية وهو غلاء لم يسمع بمثله، ثم أعيدت ثامنة

1 ـ مقدمة تحقيق كتاب التقاط الدرر : 68.
2 ـ الاستقصا/ 6 : 112.
3 ـ هو أبو عبد الله محمد بن الطيب القادري صاحب كتاب التقاط الدرر (1124 / 1187هـ).
4 ـ وحدة للكيل.
5 ـ من كبار علماء فاس، (1042 / 1133هـ) ولي القضاء ثم نظارة الأحباس. التقاط الدرر : 320.
6 ـ أبو محمد عبد الواحد بن محمد الشريف ، قاضي فاس وخطيب القرويين ومفتيها (.../ 1106هـ). نشر المثاني/ 2 : 68. الاستقصا/ 7 : 74 ـ 79.

والخطيب الشيخ الولي الزاهد أبو محمد عبد الله محمد العربي الفشتالي[1] ، وفي عشية غده نزل المطر مع رعد و برق ففرح المسلمون وأكثروا من حمد الله تعالى، ثم أعيدت الصلاة تاسعة والخطيب القاضي بردلة، وخرج يومئذ في جملة الناس شيخ الإسلام و بركة الأمة الإمام أبو محمد سيدي عبد القادر الفاسي، (...) فنزل عند الرجوع مطر قليل، وفي الغد نزل المطر الغزير الكافي النافع، فانخفضت الأسعار ونزل القمح إلى خمس أوقية، بعدما كررت الصلاة تسع مرات»[2].

2 ـ علاقة السلطة بالقوة المنتجة بالبلاد

مر معنا أن البوادي التي كانت تعيش في إطار القبائل، تعرضت لعمليات غزو من قبل المولى إسماعيل، انتهت بتجريدها من الخيل والسلاح، في سبيل تهدئة الأوضاع بها، وإخضاعها لسلطانه.

فإذا كان الأمر كذلك، فإن النتيجة الحتمية هي حصول العجز في المحصول الزراعي، الذي يعتمد في إعداده على أدوات ووسائل للعمل جد بسيطة، من دونها لم يكن في مقدور الفلاح، في إطار نظام فلاحي تقليدي عتيق، أن يلبي حاجياته الخاصة في البادية، فضلا عن تغطية حاجيات المدينة. بل إن مداخل الدولة آنذاك، كانت متنوعة بحكم النفقات التي تستوجبها الظروف السياسية، ويمكن حصر تلك المداخل في الأعشار، والمواشي، والزروع، والثمار[3]، والذهب والفضة[4]، حقوق الموانئ[5]، الجزية[6]، الغنائم[7].

1 ـ من أكابر الزهاد والعلماء (1052 / 1092هـ)، تولى خطة العدالة بفاس. التقاط الدرر : 223.
2 ـ الاستقصا/ 7 : 106 ـ 107.
3 ـ تدخل هذه الأشياء في نطاق واجب الزكاة عما تنتجه الأرض.
4 ـ الواجب المستخلص عن أعمال التجارة الخارجية، وتتراوح النسبة بين ٪10 و٪20 . مقدمة تحقيق كتاب الدرر.
5 ـ تدخل هذه الأشياء في واجب زكاة «المعدن» باعتبارها عناصر للتجارة الداخلية.
6 ـ الواجب المستخلص من أهل الذمة في مقابل عيشهم في أمان بدولة الإسلام.
7 ـ المقابل المستخلص من عملية فداء أسرى النصارى، كقضية لها مساس بما يعرف اليوم بقضايا القانون الدولي العام. انظر رسالة المولى إسماعيل إلى ملك إسبانيا حول أسرى العرائش. مجلة الاعتصام. العدد : 8.

ولم تكن المدن بدورها، في منأى عما تعانيه الأوساط القبلية من الأعباء المالية، بل كثيرا ما دارت عليها دائرة العقاب جزاء وفاقا بما كسبت، تكفي الإشارة فقط إلى ما حل بفاس سنة 1083 هـ، عند موت القائد عبد الله الروسي «وفيها غضب السلطان على أهلها، وبعث إليهم حمدون الروسي وأخاه أبا علي، وأمرهما بمصادرتهم وقبض المال منهم، فبعثوا علماءهم وأشرافهم للشفاعة فلم يقبل، وشرعوا في دفع المال حتى لم يعرف له عدد، ولم يسلم من الغرامة أحد، وتغيب الناس في تلك المدة، وخلت المدينة من ذوي اليسار»[1].

تلكم كانت نظرة سريعة عن الحياة الاجتماعية والاقتصادية في مغرب القرن الحادي عشر الهجري، تبين لنا من خلالها، أن مستواها العام لم يكن ليبعث على الارتياح، لارتباطه الوثيق بعنصر الاستقرار السياسي الضامن للإنتاج، وتحسين الأوضاع.

المبحث الثاني

وصف الحياة الدينية والعلمية

الدين والعلم متلازمان، فحيث يسود الفهم الصحيح للدين الإسلامي، ويتقوى جانبه، تورق أغصان العلم وتزهر، فتثمر الثمار اليانعة، لولا أن هذه القاعدة خرقت في مغرب القرن الحادي عشر الهجري، لعدة أسباب، أهمها العامل السياسي، الذي شل الحياة الاجتماعية، بفعل الصراع الدامي على السلطة، فتحولت معه عناصر المجتمع إلى «مجاذيب وبهاليل». فلجأ الناس إلى الانطواء والعزلة، وانتحال الطرق الصوفية، عن طريق ملازمة الشيوخ ـ مع اختلاف طرقهم وصلاحيتهم لذلك طبعا ـ وزيارات أضرحة الأولياء وقبور الصالحين.

---

1 ـ الاستقصا/ 7 : 93.

ولم تسلم سوق العلم هي الأخرى من تيار التدهور الجارف الذي انسحب على الفكر عموما، والفكر الإسلامي خصوصا، فتعاطى فرسانه إلى البطالة، وأخلدوا إلى الراحة، باستثناء بعض الزوايا التي بقيت ملتزمة بفكرها الإسلامي في مشاربه السنية، وأصوله الأصيلة. ولرصد هذا الواقع الديني والعلمي، يستدعي الأمر تقسيم المبحث المعقود له إلى مطلبين :

المطلب الأول
وصف الحياة الدينية

كانت أحوال الناس الاجتماعية السيئة، تجد بلسمها الشافي في الدين، إذ لم تقتصر مسحة القلق في الأرواح والعقول على العامة، بل انسحبت على العلماء أيضا، فأخذوا يلقون باللوم على زمانهم، وينعتونه بآخر الزمان، نتيجة انتشار الفساد والانحطاط، يقول اليوسي في ذلك : «فالحذر مطلوب، ولاسيما فيما نحن فيه من آخر الزمان، الذي استولى فيه الفساد على الصلاح، والهوى على الحق، والبدعة على السنة، إلا من خصه الله وقليل ما هم»[1].

ومن الظواهر الاجتماعية، التي عمت بشكل لافت للنظر جل حواضر المغرب وبواديه، ظاهرة التصوف، واتخذت لها عدة أشكال، أهمها التجمع حول أرباب الزوايا، يستوي في ذلك العوام وأولو الأمر والعلماء، الذين غالوا في مدح الأولياء إلى حد الإسفاف. وهي ظاهرة غريبة حقا تدعو إلى الدهشة، «لأن موقف الاستسلام وطلب قضاء الحاجات والأغراض من الأولياء، لا يكون إلا من شأن المتواكلين الخانعين، وتلك سمة الشعوب المقهورة، التي تسيطر عليها قوات غاشمة، لا يجد الشعب المخنوق لدفعها حيلة، ولا يهتدي لردها سبيلا، فيركن إلى الروحانيات، ما دام عاجزا عن التغلب بالماديات»[2].

1 ـ المحاضرات/ 1 : 107 ـ 108.
2 ـ عن تاريخ تطوان بتصرف/ 1 : 430.

ولعل في بعض النماذج، التي أوردها اليوسي في كتابه المحاضرات، ما يوحي بتصور مدى سذاجة المجتمع، وثقته العمياء بكل شيء، فعرف مستوى التفكير من جراء ذلك ارتكاسا خطيرا، «... ومما وقع بسجلماسة قريبا من هذه القصة، أنه شاع في البلد ذات ليلة، أنه قد ظهر رجل في المدينة الخالية، فأصبح الناس يهرولون إليه أفواجا، وخرجنا مع الناس، وقائل يقول إنه من أولياء الله، وآخر يقول صاحب الوقت، فلما بلغنا المدينة، وجدنا الخلق قد اجتمعوا في كل ناحية على ذلك الرجل، حتى إن أمير البلد وهو محمد بن الشريف[1]، خرج في موكبه حتى رآه، فلما كثر الناس واشتد الزحام عليه وتعذرت رؤيته، فدخل قبة هنالك في المقابر، فأخرج كفه من طاق في القبة، فجعل الناس يقبلون الكف وينصرفون، وكان كل من قبل الكف اكتفى، ورأى أنه قضى الحاجة، فقبلناه وانصرفنا، ثم بعد أيام سمعنا أنه ذهب إلى ناحية الغرفة، وأنه سقط في بئر هنالك ومات، فظهر أنه رجل مصاب، وكان يشتغل باستخدام الجان، ونحو ذلك فهلك»[2].

ويستخلص من هذا النص الحقائق التالية :

• ظهور المدعين والمحتالين بمظهر الصلاح بالحواضر، والبوادي، فإذا كانت سجلماسة، المقصد الأسنى للطلبة كاليوسي، تشهد مثل هؤلاء، فما عسى يكون حال البادية ؟

• تعطش الناس إلى المنقذ من «الأزمة الروحية» التي عمت الأوساط، مع تضخيم وتطاير أخبار كل من يعتقد أنه المؤهل لذلك.

• المثل الأعلى لدى الناس هو الولي أو الصالح «كقيمة اجتماعية ودينية» وربط إصلاح الأحوال بالتبرك منه.

---

1 ـ أحد أبناء مولاي الشريف الثلاثة : محمد، الرشيد، إسماعيل، بويع أميرا على سجلماسة سنة 1050هـ وبقي كذلك إلى أن قتله أخوه الرشيد سنة 1075هـ. نزهة الحادي : 301.

2 ـ المحاضرات/ 1 : 105.

• انتشار هذا النمط من الفكر الديني المهتز، بين مختلف طبقات المجتمع، بمن فيهم الأمراء وعامة الناس.

• مسايرة اليوسي لأبناء مجتمعه، في تقبيل يد المعتوه تقليدا لهم، نظرا لحداثة سنه حينذاك، كما قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ «كان بسجلماسة أيام ارتحلنا إليها للقراءة زمان الصبا»[1] وإن كان قد حذر من الاغترار بالمحتالين، الذين يخدعون الناس، لما صار حجة في العلم، فقال : «وإنما ذكرنا هذا ليعلم ويتنبه لمن هذا حاله، فكم تظاهر بالخير من لا خير فيه، من مجنون أو معتوه، أو موسوس أو ملبس، فيقع به الاغترار للجهلة الأغمار»[2].

وقد أدت هذه «الأزمة الروحية» إن صح القول، فضلا عن شل التفكير إلى ظهور الفساد وانتشار البدع، على الرغم من الجهود المضنية التي بذلها العلماء، لنشر أصول الاعتقاد السني الصحيح، انطلاقا من الكتاب والسنة.

ومن نماذج معتنقي التصوف السلبي، الممزوج بالشعوذة والتدجيل، هذا النموذج الذي ساقه اليوسي بقوله : «وقد صعدت في أعوام الستين وألف إلى جبل من جبال هسكورة، فإذا برجل نزل عليهم من ناحية الغرب، واشتهر بالفقر، وبنى خباء له، وأقبل الناس عليه بالهدايا والضيافات، وكان من أهل البلد فتى يختلف إليه ويبيت عنده، فاستراب من أمره بعض الطلبة، فتلطف مساء ليلة حتى ولج الخباء، فكمن في زاوية منه، فلما عسعس الليل، قام المرابط إلى الفتى، فاشتغل معه بالفاحشة، نسأل الله العافية... ومثله كثير»[3].

وللإحاطة نسبيا بالواقع الديني، لمغرب القرن الحادي عشر الهجري، فإني أتناوله من خلال التركيز على ثلاثة محاور متداخلة فيما بينها، يجمع شتاتها الموروث الثقافي، الممزوج بطقوس تعبدية مبتدعة، بعيدة عن جوهر الإسلام.

1 ـ المحاضرات/ 1 : 99.
2 ـ نفسه/ 1 : 105.
3 ـ نفسه/ 1 : 107.

1 ـ نماذج من مزارات الأشجار

تعاطى العوام في الفترة المتحدث عنها لزيارة الأشجار، وبالغوا في تعظيمها، فنعتوها بنعوت الصلحاء، وذلك في مناطق مختلفة من المغرب، كما يظهر من النماذج التي عرض لها اليوسي.

أ ـ الشجرة الخضراء في المدينة الخالية بسجلماسة

ومما جاء على لسان اليوسي فيها قوله: «كان بسجلماسة أيام ارتحلنا إليها للقراءة زمن الصبا، شجرة يقال لها الشجرة الخضراء، مشهورة في تلك البلاد وفي سائر القبلة[1] وهي قدر الزيتونة أو السدرة الكبيرة وورقها يقرب من ورق السدر، وسبب شهرتها أنها غريبة الشكل، دائمة الخضرة في محلها...

ثم إن الأستاذ الفاضل أبا زيد عبد الرحمن بن يوسف الشريف، بعث إليها جماعة من الطلبة، فقطعوها، وكان يوم الخميس... وكان أهل سجلماسة لما استغربوا أمرها يزورونها، ولاسيما النساء فيكثرون عليها من تعليق الخيوط بها، ويطرحون الفلوس في أسفلها، وربما تغالت النساء في تعظيمها والتنويه بشأنها، حتى يسمينها باسم امرأة صالحة، كالسيدة فاطمة ونحو ذلك.

لهذا أمر الأستاذ المذكور بقطعها، وكأنه يرى أنها صارت ذات أنواط[2]، كما قال الشيخ أبو العباس المرسي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فذكرناها نحن للتنبيه على ذلك... فليعلم الناظر إنما هي شجرة لا تضر ولا تنفع، ولا تبصر ولا تسمع، ومثلها أحق أن يقطع»[3].

---

1 ـ القبلة في اصطلاح المغاربة هي الجنوب، لأن العرب الذين فتحوا المغرب كان أكثرهم من أهل الشام والقبلة جنوبهم، فأطلقوا على جهة الجنوب لفظة القبلة وتبعهم أهل المغرب، رغم أن قبلتنا هي الشرق. رحلة ابن مليح: 106.

2 ـ جاء في معجم البلدان ما نصه: «ذات أنواط شجرة خضراء عظيمة كانت الجاهلية تأتيها كل سنة تعظيما لها، فتعلق عليها أسلحتها وتذبح عندها، وكانت قريبة من مكة وكانوا إذا حجوا يعلقون أرديتهم عليها، ويدخلون الحرم بغير أردية تعظيما للبيت، ولذلك سميت ذات أنواط، يقال ناط الشيء ينوطه نوطا إذا علقه».

3 ـ المحاضرات/ 1: 100.

وقد دعا اليوسي إلى قطعها، تأسيا بعمل الصحابة في نسيانهم لشجرة بيعة الرضوان[1]، مع أنهم كانوا تحتها مخافة أن تعبد، حتى إن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لما علم بزيارة الناس لها والتبرك بها، وخشي أن تعبد كما عبدت «اللات» و«العزى» أمر بقطعها وإعدامها.

ب ـ الشجرة البقرة بقرب تاغية

لم يفت اليوسي أن يؤكد على إزالة هذه الشجرة، النابتة بقرب تاغية، من قبيلة زيان الشهيرة، فقال : «وكانت بقرب تاغية، مقام الشيخ أبي يعزى نفعنا الله به، شجرة أخرى من هذا المعنى، وكدس[2] من أحجار، يقال له البقرة، وكل ذلك حقيق بالإزالة»[3].

يتبين من هذا النص وغيره، أن المجتمع المغربي كان على شاكلة واحدة من حيث نمط تفكيره، على مستوى الإيمان ببعض الأشياء والاعتقاد فيها، كشأن هذه الأشجار المبثوثة بجهات مختلفة، وإن كان اليوسي خص بالذكر المناطق التي زارها كسجلماسة، وزاوية سيدي أبي القاسم الغازي بناحية زاكَورة، وتاغية بتادلا.

2 ـ نماذج من الرباطات التي وقع التغالي فيها

الرباطات هي النواة الأولى لظهور الزوايا بالمغرب، والرباط لغة مصدر رابط يرابط أي : أقام ولازم «ويطلق في اصطلاح الفقهاء والصوفية على شيئين : أولهما البقعة التي يجتمع فيها المجاهدون لحراسة البلاد، ورد هجوم العدو عنها، والثاني عبارة عن المكان الذي يلتقي فيه صالحو المؤمنين لعبادة الله وذكره»[4].

---

1 ـ هي المذكورة في قوله تعالى : ﴿ لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ ﴾ الفتح : 18.

2 ـ الكدس على وزن قفل، ما يجمع من الطعام في البيدر.

3 ـ المحاضرات/ 1 : 102.

4 ـ الإعلام للمراكشي/ 5 : 11.

وهذه الرباطات وإن كانت ساهمت في تعبئة الجموع، للقيام بحق الجهاد، ونشر تعاليم الدين، فإنها مع ذلك لا يجوز التغالي فيها، واتخاذها مزارات ترجى بركتها، وقد دعا اليوسي إلى نبذ كل ما يوجد مكتوبا عنها، مما لا يعرف أصله ولا مؤلفه، لأنه لا يختلف في شيء من ذلك، عن الأساطير والحكايات المغرضة، التي لا تقوم على ساق.

ومن الرباطات القديمة والحديثة، التي أضفى عليها العوام هالة الإعظام والإجلال، ودرجوا على زياراتها :

أ ـ رباط شاكر

ينسب هذا الرباط إلى شاكر بن عبد الله الأزدي[1]، الذي دخل إلى المغرب مع عقبة بن نافع، ويقع على الضفة اليمنى لنهر تانسيفت، وعلى بعد 85 كلم من مراكش، واشتهر منذ القدم بكونه مجمعا للصالحين، تحدث عنه ابن الزيات في التشوف ، عند ترجمته لمنية بنت ميمون الدكالي المكناسية، التي توفت بمراكش عام 595 هـ، فذكر أنه حضر إلى هذا الرباط الذي زارته ألف امرأة من الأولياء في عام واحد.

ب ـ رباط الأندلس

من الرباطات الحديثة بتطوان، تم بناؤه في حدود سنة 1020 هـ، ويسمى اليوم «حرمة السانية» في أعلى «حومة العيون» إلى حيث هاجر[2] الأندلسيون عام 1019 هـ.

3 ـ أشهر الفرق المنحرفة

تعددت هذه الفرق، ونشطت في مختلف المناطق المغربية، وتصدت بأساليبها الغالية والمنحرفة، لطمس معالم الدين الحنيف، وذلك بتعبئة أنصارها،

---

1 ـ ترجمته في الإعلام/ 5 : 132.
2 ـ انظر هجرتهم مفصلة في نفح الطيب/ 2 : 617.

واعتمادها منظومات فكرية معينة لتسنم مقاعد الحكم، فزادت في تفتيت وحدة البلاد السياسية والعقدية.

أ ـ فرقة المهدوية : تنسب هذه الفرقة إلى المهدي المنتظر، الذي يعتقد فيه الشيعة اعتقادا أعمى، ويؤمنون برجعته بعد اختفائه، ليملأ الأرض عدلا بعدما ملئت جورا، وهي دعوى اعتنقها الفاطميون، فبوأتهم أعلى المراتب بين العامة، حتى أسسوا أركان دولتهم في المشرق والمغرب على السواء. وقد تبناها بدوره زعيم الموحدين أبو عبد الله محمد بن تومرت السوسي[1] لتثبيت دعائم دولتهم، حين عرف كيف يستثمر قاعدة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لفائدة مطامحه السياسية، ويركز بالخصوص على تجديد الفكر العقدي عن طريق النظم والتأليف، باللغة العربية، واللهجة البربرية.

وقد عششت المنظومة الفكرية للطائفة التومرتية، وأفرخت من كان يحتج لدعوتها من أهل الفكر عامة. ذلك أنه فضلا عن المؤرخين الذين نشئوا في كنف هذه الدولة، وخلدوا مآثرها، نجد الصوفية أيضا يسيرون في ركابها وينتصرون لمؤسسها، كشأن أبي زيد عبد الرحمن اللجائي ، مؤلف كتب : «قطب العارفين»، و«شمائل الخصوص» و«المقصد الأسنى في المهدي الأقنى» تحدث في هذا الأخير كما يتضح من عنوانه، عن مناقب المهدي بن تومرت منافحا دونه وأنه المهدي المنتظر، «وأنه امتحن على يد قضاة الوقت في ذلك، حتى دعي إلى فاس ثم إلى مراكش، وأنه أنقذه الله من المحنة، ورجع إلى بلده سالما» [2].

فلا غرو «إذن، أن يشهد القرن الحادي عشر الهجري امتدادا للتيار الشيعي، ولعل في النموذجين التاليين ما يغني عن كل إطالة :أحمد بن أبي محلي، ومحمد الكراري.

1 ـ زعيم دولة الموحدين ومؤسسها توفي سنة 524هـ أنظر لمزيد التفاصيل الدراسة الوافية التي خصه بها الدكتور عبد المجيد النجار.

2 ـ المحاضرات/ 1 : 269.

• مهدوية أحمد بن أبي محلي : هو الفقيه الصوفي أحمد بن عبد الله أبو محلي، درس على ابن مبارك التستاوتي[1] وصنف كتبا[2] ضمنها أفكاره الشيعية، التي جاء فيها قوله : «ثم إن قيل بعد هذا كله، كلامك أيها الإنسان كله يحوم حول مقام المهدي المشهور عند العامة، بالفاطمي المنتظر،... فإن كنته حقا فاصدع بما تؤمر، وبشرنا تؤجر... فالجواب : أن الأمر كذلك»[3].

وكان مهد دعوة ابن أبي محلي في أول الأمر بلاد القبلة، حيث ادعى أنه المهدي المنتظر، ثم سجلماسة، ثم درعة، فالحضرة المراكشية، التي تربع على كرسي الحكم وقتل سنة 1022هـ. ويبدو أن الندم قد عصر قلبه بعد أن حقق مرغوبه، كما يستفاد من قوله : «رمنا أن نحيي الدين فأتلفناه»[4].

• مهدوية محمد بن إسماعيل المسناوي الكراري : ينتمي إلى قبيلة تيكورارين بالصحراء، أعلن مذهبه في السوس الأقصى، ثم رحل إلى الشرق فزار اليمن، والعراق، وتركيا، وليبيا، فعاد إلى المغرب عام 1060هـ، حيث استمر ناشرا دعوته بجبل العلم، وقد اتصل به أبو سالم العياشي بفجيج سنة 1064هـ، «فطلب - يقول العياشي - منا المساعدة على ما يحاوله، فلم يصادف عندنا ما يحب، وأظهر وأظهرنا له جلية أمرنا، وأنا لسنا ممن يتعرض لما ليس من شأننا، ولا ممن له قدرة على أقل ما يحاوله، فلما تحقق ذلك منا، أظهر التأسف والتلهف على ما مضى من عمره، و سعيه من غير طائل. فقال : إني جلت جوانب الأرض كلها، فلم أجد من يبكي الإسلام بالعين التي أبكي، والله فوالله ما كذبت ولا كذبت، إلا أني عسى أن أكون قد غلطت فيما أخبرت به» [5].

1 - صوفي صاحب زاوية ومريدين، توفي بالطاعون سنة 1007هـ. الإعلام/ 1 : 206.
2 - منها : «منجنيق الصخور في الرد على أهل الفجور»، و «مهراس رؤوس الجهلة»، وغيرها.
3 - مهراس رؤوس الجهلة : 10.
4 - المحاضرات/ 1 : 263.
5 - الرحلة/ 1 : 42.

ومن خلال هذين النموذجين، يتضح أن لذة الرياسة وحب الامتياز بالاختصاص، كانت من الأسباب الرئيسية والمباشرة، في تحريك همم هؤلاء «العلماء السلاطين»، اعتمادا على الرؤى المنامية، و الأحوال التي ترد عليهم، وكلها أمور لا تنضبط و لا يعول عليها.

ب ـ فرقة العكاكزة : اختلفت آراء المؤرخين في أصل وتاريخ هذه الطائفة الضالة، والثابت أنها تنتمي إلى أحمد بن عبد الله المنزولي، تلميذ الشيخ أحمد بن يوسف الراشدي الملياني[1]، وقد أظهرت المروق في الدين بشكل خطير، حتى إنها سنت لأتباعها تعاليم وقواعد دينية خاصة بها، وكثر أتباعها من أغمار الناس في مناطق مختلفة، ذكرها صاحب الحركة الفكرية بالمغرب في عهد السعديين، نقلا عن مخطوط لمؤلف مجهول[2].

وأمام خطر العكاكزة على أصول العقائد، أجمع العلماء المصلحون أمرهم لكسر شوكتهم، وتفنيد مزاعمهم بالقلم واللسان، وخاطبوا في شأنهم الحكام، ومن هؤلاء أحمد بن يوسف الراشدي الملياني الذي يزعمون الانتساب إليه، وهو منهم بريء «وقاتلهم و بلغ المجهود في تشريدهم»[3] وابن عسكر، والعربي الفاسي، والحسن اليوسي[4]، ومحمد بن الحسن المجاصي، وعبد الملك التجموعتي

ج ـ طائفة الأندلسيين : رئيس هذه الطائفة، هو الفقيه أبو عبد الله الأندلسي، الذي استوطن مدينة مراكش، جاهر بالوقوع في الأئمة، على سنن ابن حزم الظاهري، فتلقف نحلته أصحابه، وشاع فيهم حتى لقبوا بالمحمدية، وسموا من خالفهم بالمالكية، نسبة إلى الإمام مالك، فانساقت العامة وراءهم وكثر اتباعهم، وفشا التعصب، ووقعت المجاهرة بالقتال وسفك الدماء.

---

1 ـ صوفي، أخذ الطريقة في بجاية عن مؤسسها الشيخ أحمد زروق، (ت :927هـ). الاستقصا/ 3 : 24
2 ـ الحركة الفكرية/ 1 : 240.
3 ـ مرآة المحاسن : 224.
4 ـ انظر فتواه فيهم مفصلة في رسائل اليوسي/ 1 : 271.

وقد ذهب الأندلسي إلى أبعد حدود الغلو في الدين، حتى شنعوا عليه أنه يقول: «الاشتغال بالصلاة عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فتور عن الذكر، وأشياء مستغربة...»[1]، فأمضى فيه السلطان محمد بن عبد الله الغالب، بن محمد الشيخ سنة 984 هـ فتوى الفقهاء بتضليله وقتله.

ومن العلماء الذين انتقدوا الفقيه الأندلسي هذا، ودحضوا أقواله، ابن القاضي في «درة الحجال»، والمؤلف المجهول صاحب كتاب «تبصرة الرئيس الأمين»، وعبد الكبير بن عبد المجيد الكثيري[2] «عليوات»، في مؤلفه «سراج الغيوب في أعمال القلوب»[3]، الذي ألفه على إثر ليلة اجتمع فيها باليوسي بزاوية وزان، كما جاء على لسانه «وكان سبب وضعي لهذا الشرح، أنه لما ورد الشيخ الإمام العلامة الأكمل، الولي الصالح، أبو محمد سيدي الحسن بن مسعود اليوسي، على شيخنا ووسيلتنا إلى الله سبحانه، الإمام الخاشع، الولي العارف بالله المتواضع القطب الجامع، سيدي عبد الله بن إبراهيم الشريف[4]... فاستحضرني لحضرته، وخصني بالجلوس مع الشيخ المذكور، وجمع يميني مع يمينه»[5].

أما موضوع الكتاب، فيدور حول شرح أبيات أبي القاسم الجنيد الرمزية الثلاثة وأولها:

توضأ بماء الغيب إن كنت ذا سر وإلا تيمم بالصعيد والصخر

د ـ طائفة سجلماسة المغالية في تلقين العقائد: وقعت هذه الطائفة بدورها في حبائل الغلو الديني، فغالت في فهم وتفهيم مسائل العقيدة، إلى حد حكمها بالكفر على العامة، لقصور أنظارهم ـ في رأيها ـ عن فهم قضايا التوحيد على

1 ـ الإعلام/ 5: 303. والحركة الفكرية/ 1: 241.
2 ـ ذكر المراكشي بعض أجداده، وأصله من مراكش. الإعلام/ 5: 30.
3 ـ مخطوط الخزانة العامة رقم: 445ك.
4 ـ مؤسس الزاوية الوزانية التي كانت لها فروع في المغرب، طريقته شاذلية، توفي سنة 1089هـ. التقاط الدرر: 208.
5 ـ سراج الغيوب من أعمال القلوب: 1.

سنن النظار من أهل الفن، مع أن رئيس هذه الطائفة لم يكن من ذوي الشأن في العلوم النظرية، وإنما هو فقيه عارف بأحكام النوازل والفروع.

وقد اشتدت فتنتهم، وانتشر الشغب في العامة بسببهم حينما «جعلوا يسألون الناس عما يعتقدون، فإذا وجدوا واحدا منهم جاهلا ببعض ما يعتقد ضللوه وشنعوا عليه، وربما رموه بالكفر، وإن كان غير منازع ولا منكر ما علم من الدين ضرورة، وحكموا على غيره من العامة بذلك على ضرب من القياس، فأشاعوا أن جل العامة كفارا أو كلهم»[1].

وفي انتظار مزيد من إلقاء الضوء على فتنة فقهاء سجلماسة، أخلص إلى القول : إن الفرق الشاذة نشطت على عهد اليوسي نشاطا متميزا، وإن كانت الغلبة لاتجاه الاعتقاد السني، بدعم من السلطة والعلماء على السواء، حفاظا على أصول العقيدة الإسلامية في ينابيعها الصافية، وصونا لحرمتها من ترهات الدجاجلة.

4 ـ جدول أضرحة الصلحاء من أهل التصوف السني

الساحة الدينية التي حاولت رسم صورة واقعية لها، لم تكن خالية من ذوي الفضل، والقدم الراسخ في الدين، المنتسبين للتصوف السني، المستمدة قواعده من الكتاب المجيد والسنة المطهرة، كما قال فيهم اليوسي : «ولم يزل أهل الدين من العلماء العاملين، والمجاهدين السالكين، الواصلين العارفين، يأخذون أقوالهم وأفعالهم وأحوالهم، من أحوال الأنبياء عموما، وحال نبينا صَلَّى ٱللَّٰهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خصوصا، وهذا هو الشأن كله»[2].

وبمسح ميداني شامل للخريطة المغربية، استنادا إلى كتاب : «المحاضرات» نجد مزارات أهل التصوف السني مبثوثة هنا وهناك، كما يتضح في الجدول

1 ـ المحاضرات/ 1 : 102.
2 ـ نفسه/ 1 : 102.

التالي المشتمل على أهم أضرحة الصلحاء الذين ذاع صيتهم بأوساط الطبقات الاجتماعية، التي كانت تختلف إليهم في إطار تنظيم زيارات موسمية التماسا للبركة.

اسم الولي أو الصالح	تاريخ وفاته	ضريحه أو مزارته
ـ أحمد بن العريف الصنهاجي	539 هـ	مراكش
ـ أبو شعيب أيوب السارية	561 هـ	آزمـور
ـ أبو يعزى يلنور الهزميري	572 هـ	تاغية بقبيلة زيان
ـ أبو العباس السبتي	601 هـ	باب تاغزوت بمراكش
ـ عبد السلام بن مشيش	622 هـ	جبل العلم
ـ أحمد بن عاشر الأندلسي	765 هـ	سـلا
ـ محمد بن سليمان الجرزولي	870 هـ	مراكش
ـ الشيخ بوسلهـام	340 هـ	ضريحه على مصب بحيرة في المحيط

تعامل اليوسي مع الأولياء و أضرحتهم

لم يكن اليوسي ليشكل استثناء من القاعدة العامة السائدة في زيارة قبور الصالحين، فقد تردد عليها وهو صبي، كصنيعه مع أبي الطيب بن يحيي الميسوري[1]، وأبي يعزى، ثم في مرحلة تالية، وهو عالم متين التكوين، كما فعل مع المولى إدريس[2]، والمولى عبد السلام بن مشيش[3] وغيرهما.

إلا أن هذه الممارسات الدينية، لم تكن مطلقة ومنحلة من أي ضابط، بل كان اليوسي واعيا بما يمكن أن ينتج عنها من فهم مغلوط للعقيدة لدى العامة، ولذلك نراه شديد التحفظ حين يكون في رفقة الجموع الغفيرة، كما نص على

1 ـ هو أبو الطيب بن يحيى بن أبي القاسم اليحياوي، نزيل ميسور من بلاد ملوية العليا، كان رجلا من أهل الصلاح والديانة، أخذ عن الشيخ أبي محمد عبد الله الخياط، وكان له أتباع كثيرون، توفي سنة 988هـ ودفن ببلاده ميسور، وقبره مزارة هناك. دوحة الناشر. ترجمة : 79. أهل الصديقية. مخطوط الخزانة العامة : 76ج.

2 ـ المحاضرات/ 1 : 183.

3 ـ رسائل اليوسي/ 2 : 612.

ذلك بقوله : «ورأيت في بلاد المصامدة خصوصا بلاد رجراجة[1] من هذا كثير... عندما يدورون على صلحائهم زائرين، ولما حضرت معهم في الدور[2] في هذه السفرة... لم أوافقهم في فعل كثير مما يفعلون من ذلك، مخافة أن يتخذني العوام حجة، فيتغالون في ذلك، ومع ذلك لم أخل نفسي من التبرك بأمور قريبة لا بأس بها»[3].

ومرونة اليوسي في التعامل مع الأضرحة لمكانتها في نفوس العامة، تنبع من قناعته الخاصة، بما للوسيلة من أثر فعال في التربية والتلقين والوعظ، فلم يدع لهدمها ولا لمقاطعتها جملة واحدة، على نحو ما قال في الشجرة الخضراء بسجلماسة، بل قرن التبرك بآثار الصالحين بشرط أساسي وهو صحة العقيدة، وعمدته في ذلك صنيع الصحابي عبد الله بن عمر، الذي كان يدير راحلته حيث رأى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أدارها، ويتحرى الأماكن التي صلى فيها. وإن كان تصرف ابن عمر هذا، اعتبره العلماء كله «عاطفة خاصة به، ولا يلزم بها أحد ولا توصف بأنها شرع»[4]. وفي هذا وجه من أوجه اعتداد اليوسي بعمل الصحابي، كدليل في استنباط الأحكام الشرعية.

الإطار النظري للتصوف السني عند اليوسي

أولى اليوسي عناية خاصة للتصوف السني، باعتباره علما إسلاميا مقصودا لذاته، يستمد مشروعيته من الأصلين الأصيلين : القرآن الكريم والسنة المطهرة، في اعتدال دون إفراط أو تفريط، وذلك من خلال إعماله للفكر والقلم في توجيه المريدين السالكين من «الفقراء والإخوان»، الذين طالما كاتبوه، إما إفشاء لما

1 ـ انظر بشأنها كتاب : «العيون المرضية في ذكر بعض مناقب الطائفة الرجراجية» لأبي الفضل عبد الكبير بن سعيد. دراسة الدكتور عبد الكريم كريم.

2 ـ يستغرق دور ركراكة زمنيا 39 يوما، ويمر ب : 14 زاوية، و25 وليا. نفسه : 45.

3 ـ المحاضرات/ 1 : 102.

4 ـ عقيدة المسلم : 91.

في نفوسهم من قلة التوبة وكثرة الذنوب، أو لضيق يعانونه، أو طلبا لعلاج بعض أدواء النفس، لتصفيتها من الشوائب، إلى غير ما هنالك من الأسباب والدواعي.

كيف لا واليوسي هو الوارث لسر شيخه ابن ناصر الدرعي، ويؤكد هذا المنحى في الحكم ما شهد به أحمد بن عبد القادر التستاوتي[1]، الذي قال فيه من باب التبجيل ما نصه : «إلى من لا بأس أن نجعل قدمه على الرأس»، لما كان له عليه من فضل هدايته إلى الزاوية الناصرية، بقوله :

ومنه اهتدينا للإمام محمد ونلنا شرابا واسع الكأس صافيا

وألحقه ضمن رجال عصره برجال «ممتع الأسماع»، في القصيدة الطويلة التي بلغت أبياتها 154 بيتا، واعتبره الهادي إلى نور اليقين :

وعاينت فضلا بين النور ساطعا من الحسن اليوسي يفوق الدراريا

ويسترسل معرفا بمكانة اليوسي العلمية والصوفية في موضع آخر بقوله : «هو الشيخ أبو عبد الله الحسن بن مسعود اليوسي، أشهر من أن يذكر أو يعرف به، كان عالما مشاركا في جميع الفنون، له عقل كبير، ونفس تواقة تحب التطلع إلى منازل الأبرار، ومع ذلك كان يعترف بالتقصير، ويقول أما المنازلات ومواجهة الأبرار والأسرار والمكاشفات، لم نشم لها رائحة، وأما الفتوحات في العلم فقد نلت منها بفضل الله الحظ الأوفر»[2].

والخاصية التي تميز كتابات اليوسي في التصوف، هي التشديد على الالتزام الكلي بالسنة النبوية والسير على نهجها حدو القدة بالقدة، وفي ذلك يقول : «وعليكم بالمحافظة على سنة النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، في كل قول وفعل، واتباع شمائله وسيرته، فإنها سلسلة النجاة ومنهاج الوصول. قال الله تعالى : ﴿وَمَآ

---

1 ـ هو أبو العباس أحمد بن عبد القادر التستاوتي، كان اليوسي صهره على بنته، اشتهر بالعلم والصلاح، من أحفاده الشيخ أبي عبد الله محمد بن مبارك الزعري، (ت : 1127 هـ). شجرة النور الزكية : 331.

2 ـ نزهة الناظر / 1 : الورقة : 163. ص : 324.

ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ﴾ [الحشر :7]. وقال إمام الطريقة الشيخ القاسم الجنيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : الطرق كلها مسدودة عن الخلق، إلا من اقتفاء أثره صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : باب الله الأعظم، والوسيلة العظمى في الدنيا والآخرة، فلا ينال من الله خير إلا على يده، ولا يوصل إليه إلا من بابه. كما قيل :

وأنت باب الله أي امرئ وافاه من غيرك لا يدخله

والتأكيد على الالتزام بالخط السني في التصوف، يأتي في غمرة تيار الفساد، وانتشار البدع، والتظاهر بالصلاح، وانتحال الطرق الصوفية المنحرفة، التي هي أقرب إلى هوى النفس الأمارة بالسوء في زمن اليوسي «الذي قل فيه الخير، وتنوسيت المعالم الشرعية، والآثار النبوية، وصارت السنة بين البدع، كالشعرة البيضاء في جلد الثور الأسود. وقد ابتدعت أمور، فلما طال بها العهد، وشاع العمل صارت سنة، ثم ألحقت بتلك الأمور أمور، فلما طال العهد بها أيضا صارت سنة وهكذا. وقد غلبت العادات على العبادات، حتى كادت تقضي عليها. لولا أن الله تعالى يحفظ دينه في أيدي خواص عباده. نسأل الله تعالى أن يجعلنا وأولادنا، وسائر أحبتنا منهم، إنه ذو فضل عظيم»[1].

وأخلص بعد هذا البيان الموجز للاتجاه السني في التصوف عند اليوسي، إلى التساؤل عن مدى تطبيقه وتنزيله على الواقع العملي، أو بعبارة أخرى، طبيعة الممارسة السلوكية، في نطاق مؤسسة الزاوية اليوسية، وذلك من خلال :

مفهوم الزاويـة :

شهد المغرب تزايدا كبيرا، في عدد الزوايا قديما وحديثا، فبلغ عددها عند الأستاذ عبد العزيز بن عبد الله إلى تسع وثمانين[2] زاوية، منها ما هو مبثوث عبر

1 ـ رسائل اليوسي/ 2 : 371.
2 ـ دعوة الحق، عدد : 245. ص : 21.

مناطق المغرب، ومنها ما هو موجود بالشرق كالقدس مثلا، التي عرفت تأسيس زوايا على يد المغاربة بها. وإذا كان الأمر كذلك فما هي حقيقة الزاوية ؟

وفي تراثنا وردت إشارات متعددة، تلقي الأضواء على مفهوم الزاوية، فالأستاذ المنوني ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ يرى أنه «كان المغرب المريني يستعمل كلمة الزاوية، للدلالة على مؤسسات إحسانية تشيد بأرباط المدن أو في الفلوات برسم استقبال الواردين عليها، لإيوائهم والقيام بضيافتهم»[1].

واليوسي نفسه يذهب إلى أن الزاوية، لا حقيقة لها شرعا ولا ذكر لها، وإنما هي لفظة محدثة، ومعناها يفيد أمرين : أولهما التفرغ لعبادة الله، وذلك بالهرب من التشاغل بالدنيا، وأسباب المعاش، والانكماش في خلوة أو في ركن بيت، أو في مسجد، للاشتغال بذكر الله، والإقبال عليه، ولهذا سميت زاويـة، والثاني إطعام الطعام [2].

الزاويـــة اليـــوسيـــة :

لما تكامل البناء الصوفي في شخصية اليوسي الغنية في السنين الأخيرة من حياته، بعد خروجه من مدينة فاس سنة 1083هـ، توجه إلى «خلفون» حيث أسس زاويته البسيطة، واستقر بها زاهدا في الدنيا، عاكفا على العبادة، ونشر العلم بين طلبة جبل ملوية، كما عبر عن ذلك بلسان المقال : «ونزلت في الشعب الذي كنت فيه، وبنيت دويرات بغير مؤونة، واتسعت وجعلت لنفسي موضعا وبابا لا أرى فيه قط امرأة من غير عيالي، وبنيت بيتا ملتصقا بالمسجد، فإن رأيت في الخارج خلطة لا تعجبني نقرت لهم، فأقاموا الصلاة وصليت معهم، وأنا أسمع قراءة الإمام، وأبقى على ذلك إن شئت الشهر والشهرين، لا أرى أحدا ولا يراني أحد، أنظر في كتبي حتى تقام الصلاة، ولا يضيع علي شيء من أوقاتي...

1 ـ ورقات عن الحضارة المغربية في عصر بني مرين : 47.
2 ـ رسائل اليوسي/ 2 : 371.

وجاءت الطلبة وكنا ندرس العلم لله، لا يتشوف أحد منا لمراتب، ولا يرائي أحدنا أحدا»[1].

لولا أن هذه الزاوية عرفت بعض الكدر، نتيجة وباء ضرب طلبتها «ومات من مات ـ يقول اليوسي ـ من مماليكنا، ومن تعلق بنا ممن بلغكم، ومات من طلبتنا جماعة رحمة الله على الجميع. وقد عظم وجدي على الطلبة. ثم خف الوجد، بل أوجب السرور والطرب ما شهدنا فيهم من الخير بحمد الله. فما ظنك بجماعة شباب اجتمعوا على غير قرابة ولا نسب، فيقيمون الدين : من مات منهم ـ ومن جيرانهم، جهزوه أحسن جهاز، وصبروا حتى إذا مات آخر جهزوه، ولا فرار، بل صابرون محتسبون، مذعنون لأمر الله»[2].

طريقة الزاوية اليوسية :

يذكر التستاوتي في نزهته المناقشة، التي دارت بينه وبين الشيخ ابن ناصر، في شأن اليوسي بقوله : «وذكرت له السيد الهمام القدوة الإمام أبي علي اليوسي فقال لي : قضينا حاجته هاهنا»[3].

وفي المقابل بقي اليوسي وفيا لذلك التفويض، الذي خصه به ابن ناصر، كخليفة له في الطريقة، التي هي امتداد للطريقة الشاذلية، المنبنية على أصول الشرع المستقيم، الثابتة بالكتاب والسنة، وتحقيق الإنابة، والالتجاء إلى الله تعالى في كل حال والتفويض والتسليم، وهو ما يستفاد من كلام التستاوتي الحديث العهد بها، حين استفسر ابن ناصر كتابة عن بعض الأمور، فأجابه قائلا : «وسيدي الحسن اليوسي يبين لك، وكتب محمد ابن ناصر»[4].

---

1 ـ رسائل اليوسي/ 1 : 171 ـ 172.
2 ـ نزهة الناظر/ 1 ورقة : 70.ص : 138.
3 ـ نزهة الناظر/ 1 : ورقة 27. ص : 51.
4 ـ النزهة/ 1 : ورقة 17.ص : 32.

وقد خصها اليوسي بشروح مستفيضة، في جل كتبه ورسائله، وبخاصة فهرسته وكتابه «نيل الأماني في شرح التهاني» الذي ألفه في شرح قصيدته الدالية ، وذكر أن طريقة الشاذلية متصلة السند بسلسلتين : سلسلة العلماء[1] وسلسلة الأقطاب[2] وقد جمع ابن ناصر بين سنديهما في أخذه عن شيوخهما، فهو واسطة اليوسي المباشرة، كما قال : «وقد رأيت والحمد لله الإمام ابن ناصر وأشهدته على ذلك، حققه الله لنا وللإخوان آمين» [3].

في كيفية الدخول في الطريق :

عملا بالقول المأثور عند الصوفية «إنما حرموا الوصول لتضييعهم الأصول» ينبغي للمريد المبتدئ في نظر اليوسي، إن هو أراد الانتساب إلى طريق القوم، أن يبدأ في «التخلية والتحلية»، ومعناها تصفية القلب حتى تذهب الأخلاق المذمومة، ويتصف بالأخلاق المحمودة. وبتعبير آخر أن يلتزم بمجموعة من القيود والشرائط وهي :

1 ـ تصحيح العقيدة

وذلك باعتقاد الحق على مذهب الشيخ أبي الحسن الأشعري، في :

ـ عقيدة أن الله تعالى موجود غير معدوم

ـ عقيدة أن الله قديم غير مخلوق.

ـ عقيدة أن الله باق غير فان.

ـ عقيدة مخالفة الله لخلقه.

ـ عقيدة تنزيه الله عن أي شيء.

ـ عقيدة أن الله غني لا يفتقر.

---

1 ـ انظرها في كتاب نيل الأماني في شرح التهاني : 99.

2 ـ انظرها في المحاضرات/ 1 : 232.

3 ـ نفسه/ 1 : 233.

ـ عقيدة أن الله واحد في ملكه لا شريك له ولا معين.

ـ عقيدة أن الله قادر ومريد، بقدرة وإرادة يتعلقان بكل ممكن...

ـ عقيدة أن الله عالم بعلم محيط.

ـ عقيدة أن الله حي سميع بصير.

ـ عقيدة أن الله له التصرف في الممكنات، بكل ما شاء من إيجاد وإعدام...

ـ عقيدة أنه لا يجب على الله شيء لعبيده، إلا ما جعل لهم تفضلا وامتنانا.

ـ عقيدة رؤية المؤمنين الله في الآخرة من غير جهة ولا مقابلة.

ـ عقيدة أن الله يرحم المؤمنين بدخول الجنة، ويعذب الكفار ومن شاء من العصاة بالنار

ـ عقيدة أن الله خلق الملائكة وجعلهم عبادا مكرمين.

ـ عقيدة أن الله أوحى إلى الأنبياء من البشر وجعلهم معصومين.

ـ عقيدة أن آخر الأنبياء والرسل وأفضلهم محمد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ـ عقيدة أن ما جاء به القرآن والشريعة حق.

ـ عقيدة قيام الساعة، وسؤال الملكين في القبر، والحشر والنشر، والميزان والصراط، إلى غير ذلك من العقائد الدينية المفصلة في المطولات[1].

2 ـ أن يتوب التوبة النصوح، فيصححها بأركانها الأربعة وهي : الإقلاع، الندم، العزم على عدم مقارفة المخالفة، ورد المظالم.

3 ـ الاجتهاد في طاعة الله مع التزام التقوى.

4 ـ إن كانت همة المريد، إنما تتطلع إلى العبادة، وطلب الجنة فله الكفاية، فيما يسمع من كتاب الله وسنتة صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والعلماء فيما يأتيه ويدعه، وإن هفت نفسه إلى طلب معرفة الله، والوصول إليه، فعليه بالتربية على يد الشيخ.

5 ـ الرجوع إلى الله والاحتكام إليه بالافتقار والاضطرار.

---

1 ـ رسائل اليوسي/ 2 : 339 ـ 340.

6 ـ الحرص من الوقوع في حبائل المتلاعبين، وصحبة أهل البدع، الذين لا يستندون إلى أصل صحيح، ولا ظاهر مستقيم، ويرفضون المعاملات الشرعية، ويدعون منازل الخصوصية.

7 ـ طريقة اليوسي كلها مبنية على العلم ثم العمل، ثم الفتوحات والمواهب من الله تعالى.

8 ـ ليس في يد الشيخ جنة ولا نار، ولا دنيا ولا آخرة، بل هو عبد مملوك كباقي العباد، وإنما هو دال على الله بالتربية والهمة[1].

واقع الزاوية اليوسية اليوم : تبعد هذه الزاوية عن عمالة إقليم صفرو بحوالي عشرين كلم، شرقا، وهي امتداد لزاوية «خلفون» التي تركها اليوسي، حين رحل إلى حيث ضريحه وزاويته اليوم «بتمززيت»، وذلك بسبب الوباء الذي ضربها من جهة، والأمر السلطاني بالرحيل سنة 1085هـ من جهة أخرى.

وإذ لم تسعفن المظان بما يكشف عن طبيعة الأوراد التي كانت تلقن بها في حياة مؤسسها الأول، فإنه مع ذلك يمكن القول بأن أوراد الشيخ ابن ناصر، هي التي كان المعول عليها في هذا الشأن، وإن كانت السمة الغالبة عليها حتى عهد قريب، هي الاعتناء بتدريس العلم وتحفيظ القرآن، والتمسك بالسنة بعيدا عن أي سماع أو رقص أو جذب، إلى جانب العبادات والأذكار[2] وبخاصة تلاوة قصيدة «سيف النصر على كل ذي بغي ومكر» التي مطلعها :

يا من إلى رحمته المفر ومن إليه يلجأ المضطر

وكذا القصيدة الميمية لليوسي، والتي مطلعها :

جد في سيرها فلست تلام هذه طيبة وهذا المقام

---

1 ـ رسائل اليوسي/ 2 : 341 وما بعدها.

2 ـ كالتي تضمنها دليل الخيرات للجزولي، التي كان يعكف على قراءتها أحد أحفاده الطاعنين في السن، المدعو عبد الرحمن بن الحسن بن الشاذلي، وهو جدنا من جهة الأم رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى.

والذي يؤكد هذا الرأي ما عثرنا عليه من نصوص قيمة في هدا المنحى للعلامة عبد السلام بن عبد الرحمن العدلوني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، في كتابه الذي ألفه برسم ترجمة وذكر مناقب الإمام اليوسي، قال: «... وكتب رَحِمَهُ ٱللَّهُ - يعني سيدي محمد العياشي ابن الحسن اليوسي - بخط يده المباركة لأخينا سيدي عبد القادر، وقد طلب منه أن يبعث له بدعاء من الأدعية، التي كان الشيخ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ يدعو بها عند اشتداد الأمور ما نصه: الحمد لله كما ينبغي لجلاله والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد وآله. الماجد البر الأجل الأعز سيدنا وحبيبنا في الباطن والظاهر، أبو محمد سيدي عبد القادر أدام الله عليه السرور، ودفع عنه الشرور، ووقاه كل محذور... هذا وإن كتاب حبيبنا وصل إلينا، فبنفس ما تصفحته لبيت الدعوة، ورفعنا الأمور إلى من له الحول والقوة، فلا تقنط ولا تجزع فإن فرج الله تعالى قريب، ومن رجاه لا يخيب:

كما أحسن الله فيما مضى ... كذلك يحسن فيما بقي

وما نسيناك ولا ننساك أبدا، فأنتم عندنا في سويداء القلب، ولا عندنا أعز منكم ولا أحب، وما ذكرت من الأدعية، فإن الوالد رَحِمَهُ ٱللَّهُ لا يخفاك سيرته، ولم نأخذ منه دعاء مختص به، إلا ما يوجد في الكتب مما لا يخفاك، وليس عنده آكد من أبيات الإمام السه يلي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «يا من يرى ما في الضمير ويسمع» الخ. فقد كنت أنا وأخي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، إذا جلسنا أمامه حين نخرج من المكتب في زمن الصغر، يمليهم علينا ويحرضنا على قراءتهم، وما زلت إلى اليوم أتخذها وردا، وأمرني بقراءة سورة يس، وسورة الصف، في الحضر والسفر.

ولجأ إليه مرة إنسان وقع في ورطة، فأمره بقراءة هذه القصيدة بعد الفريضة، وتنسب للشاذلي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ:

يا رب صل وسلم أبدا ... على ختم المحامد
يا من تحل بذكره ... عقد النوائب والشدائد
يا من إليه المشتكى ... وإليه أمر الخلق عائد
يا حي يا قيوم يا ... صمد تنزه عن مضاضد
أنت الرقيب على العباد ... وأنت في الملكوت واحد
أنت المعز لمن أطاعك ... والمذل لكل جاحد
أنت المنزه يا بديع الـ ... ـخلق عن ولد ووالد
أنت العليم بما ابتليت ... به وأنت علي شاهد
إني دعوتك والهموم ... جيوشها قلبي تطارد
فرج بحولك كربتي ... يا من له حسن العوائد
بخفي لطفك يستعان به ... على الزمن المعاند
أنت الميسر والمسبـ ... ـب والمسهل والمساعد
يسر لنا فرجا قريبا ... يا إلهي لا تباعد
كن راحمي فلقد أيست ... من الأقارب والأباعد
ثم الصلاة على الرسول ... وآله ما خر للرحمن ساجد»[1]

كما يعكف أهل هذه الزاوية على قراءة الحزب الراتب مساء كل يوم، وضمن ذلك قراءة حزب الشيخ، نسبة إلى الشيخ ابن ناصر مؤسسه، وهو الحزب الشهري الذي يقرأ جماعة صباحا ومساء في جميع المساجد، غير أن هذا الشيخ كان يحذف حزب مساء الخميس، ويعوضه بسورة الكهف، التي ورد فيها حديث[2] أن من قرأها مساء الخميس حفظه الله إلى تمام الأسبوع، كما كان

1 ـ تأليف للعدلوني في ترجمة ومناقب اليوسي ـ مخطوط خاص وتنسب القصيدة في بعض المظان إلى الإمام الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. يراجع كتاب المفاخر العلية في المآثر الشاذلية، لأحمد بن محمد بن إبراهيم بن عياد الشافعي الشاذلي (ت :792هـ) تحقيق عاصم الكيالي، الطبعة الأولى 2004م، دار الكتب العلمية.
2 ـ أخرجه الدارمي عن أبي سعيد الخذري موقوفا عن علي : (من قرأ سورة الكهف ليلة الجمعة أضاء له من=

يحذف حزب صبيحة الجمعة ويعوضه بسور : يس، الدخان، الواقعة، الملك، الإنسان، والبروج.

وكان من ضمن اهتمامات الشيخ اليوسي، التفكير في مآل الزاوية بعد وفاته ، أملا في أن تبقى محافظة على إشعاعها الديني والاجتماعي بخاصة، تلقن العلم وتطعم الطعام. وتمارس أدوار الوساطة والصلح، بين العشائر والقبائل المتاخمة لها، فيما ينشأ عادة بينها من النزاعات حول مراعي العشب، وعلاقات حسن الجوار الخ...

ولأجل هذه الغاية خلف اليوسي وصية لأبنائه وأحفاده يحثهم فيها، على الالتزام بالسلوك القويم المتمثل في الثوابت التالية :

• الإقتداء بكتاب الله والمحافظة على سنة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

• التراحم و التعاون على البر والتقوى، وأن لا يتدابروا ولا يتباغضوا.

• تقديم الأكبر فالأكبر في الأمور، ما لم تظهر خصوصية من الله تعالى وفضيلة في الأصغر.

• الاعتقاد بأنهم مسخرون في خدمة الفقراء والمساكين.

• دفع الأموال لأهل البيت أو العلماء، لكونهم أصحاب حظوظ في ذلك.

• القيام بالأسباب الشرعية، والضرب في الأرض طلبا للرزق، في حق من لم تستقم أمور الزاوية على يده من الأبناء.

• صرف جميع الصدقات المتوفرة حالا ومآلا في سبيل الله.

= النور ما بينه وبين البيت العتيق). وقال الإمام الشافعي : «أستحب قراءتها ليلة الجمعة».

• التحذير من مغبة الوقوع فيما يتعاطاه أبناء المنتسبين من الطمع في أموال الناس، مع الطوفان على المحلات والقبائل، فالعياذ بالله من هذه الحرفة.

• رد ما كان من الكتب عارية أو وديعة عند الغير إلى ربه، وإن لم يوجد ربه حفظ له حتى يوجد، وما كان منها بالشراء أو عطية والغالب أن ذلك مكتوب عليه[1] فهو كله حبس على الأولاد...[2]

هكذا ننهي هذا المطلب، لنخلص إلى أن البيئة الدينية كانت متسمة بالظاهرة الصوفية، وبكثرة الطرق واتحادها جميعا في ذلك الخيط الذي يربطها بالمؤسس الأصلي، وهو ما يعرف بالعهد أو السلسة.

المطلب الثاني
وصف الحياة العلمية

إذا كانت جذوة العلم، قد ظلت متقدة بالمغرب، في زمن الإعصار السياسي، فإن ذلك يعود أساسا إلى الإشعاع الفكري للزوايا، التي عمت السهل والجبل والصحراء، فكانت خير رافد من روافد الثقافة المغربية، في ينابيعها الصافية، وأصولها الإسلامية الأصيلة.

والملاحظ أن ثلاث زوايا منها وزعت توزيعا جغرافيا متكاملا، كانت صاحبة الشأن الكبير، في القيام بنشر العلم، وتوفير أسباب التنافس فيه، فأكرمت وفادة العلماء والطلبة والفقراء، وأخلصت في الذود عن الدين، وحفظ القرآن والسنة، وأعني بهذه الزوايا : الزاوية الفاسية، والزاوية الدلائية، والزاوية الناصرية، التي أسهمت كلها في إثراء الفكر الإسلامي بالمغرب، وحافظت على تألق الإشعاع العلمي، بين بواديه وحواضره. مصداق ذلك ما أكده محمد بن أحمد الفاسي

1 ـ كما ضمن ذلك بخط يده كتاب « إعراب القرآن» لابن السمين المتوفى سنة 756 هـ وهو في ثلاث مجلدات يوجد مخطوطا بالخزانة الملكية رقم : 230، وكتاب « الشفا» للقاضي عياض، وغيرهما.
2 ـ رسائل اليوسي/ 2 : 366 وما بعدها.

بقوله : «فمن المقرر عند الأشياخ، أن العلم أحياه في المغرب ثلاثة من الشيوخ : سيدي محمد بي أبي بكر الدلائي، وسيدي محمد بن ناصر في درعة، وسيدي عبد القادر الفاسي»[1].

ولإبراز دور هذه الزوايا، نرى من المفيد تناول ذلك من خلال شيوخها، والعطاء الفكري لبعض الأعلام المنتسبين إليها، ثم قائمة الكتب المدرسية المعتمدة في مختلف الفنون، ففقرة تتعلق بإسهامات سلاطين المغرب في تنشيط الحركة العلمية.

1 ـ **الزاوية الدلائية** : أفرد الأستاذ محمد حجي هذه الزاوية بدراسة خاصة، حلل فيها أدوارها الطلائعية اجتماعيا وسياسيا وثقافيا، وذهب إلى أنها تنقسم في الأصل إلى زاويتين، تفصل بينهما مسافة اثنين وعشرين كيلومترا، أسست الأولى من طرف الشيخ أبي بكر محمد الدلائي حوالي سنة 974 هـ، في مرتفعات جبال الأطلس المتوسط، في حين أسس الثانية حفيده «السلطان» محمد الحاج الدلائي عام 1048 هـ، حيث تقع زاوية آيت إسحاق بين خنيفرة وقصبة تادلا.

ولضمان استمرارية الإشعاع الفكري والسياسي للزاوية، أحاط الشيخ أبو بكر الدلائي أبناءه الستة، بعناية فائقة، فبعث بثلاثة منهم إلى فاس، لأخذ العلم عن شيوخها، بينما دفع بالبعض الآخر إلى العلماء، الذين استقدمهم للزاوية خصيصا لهذه الغاية. ولما ذاع صيت الزاوية في الآفاق، تقاطر عليها الطلبة من كل جهات المغرب، واتسع عمرانها، بما شيد بها من دور وأسواق ومساجد ومكتبات ومدارس، لإيواء الطلبة الطارئين عليها، فبلغت شأوا بعيدا في مضمار العلوم، نجد صداه في قول عبد الله كَنون رَحِمَهُ ٱللَّهُ «... بل إننا نقول إن الثقافة اللغوية المتينة التي كانت موجودة في زاوية الدلاء، حيث درس اليوسي، هي التي أحيت دماء الأدب في المغرب بعد عدم»[2].

---

1 ـ المورد الهني. مخطوط الخزانة العامة رقم : 1432 ورقة 2/ ب.

2 ـ خل وبقل : 275.

ومن نماذج الطلبة المتخرجين من هذه الزاوية، أذكر أحمد بن المقري القرشي، من ذرية القاضي أبي عنان بفاس، رأس في الحفظ، خرج من فاس سنة 1027 هـ وأقام بالزاوية الدلائية زمنا، يدرس الحديث على الشيخ محمد بن أبي بكر الدلائي، الذي كان ينعته بعدم التثبت والتحري في الرواية، وإن لم يسلم هذه التهمة بعض المؤرخين له، ولد بتلمسان سنة 986 هـ، وتوفي بالقاهرة سنة 1041 هـ.

ألف المقري في كل الفنون من فقه وأصول وسيرة نبوية ... وفيما يلي مؤلفاته[1] في العقيدة :

اسم الكتاب	مكان وجوده
ـ حاشية على أم البراهين للسنوسي	ذكرها المحبي في خلاصة الأثر/ 1 : 303
ـ إضاءة الدجنـة	الخزانة العامة رقم : 2742ك
ـ إتحاف المغرم المغري في شرح الصغرى للإمام السنوسي	الخزانة الملكية أرقام : 3544 و 5928.

2 ـ **الزاوية الناصرية «بتمكروت»** : تأسست الزاوية التمكروتية، التي عرفت فيما بعد باسم الزاوية الناصرية، في النصف من القرن الحادي عشر الهجري على يد الشيخ عمر بن أحمد الأنصاري التمكروتي، فسميت باسمـه، ثم سميت بالزاوية الحسينية نسبة إلى الشيخ عبد الله بن حسين الرقى[2]، ثم آل أمرها إلى الشيخ محمد بن ناصر الدرعي، فسميت باسمه أيضا وبه تعرف اليوم.

فابن ناصر المذكور، الذي يعتبر شيخها ورئيسها، هو أبو عبد الله محمد بن محمد بن أحمد بن محمد بم حسين بن ناصر بن عمر بن عثمان، وينتسب إلى الصحابي المقداد بن عمرو الكندي، كان رأسا في العلم والعمل والولاية، ماهرا في التفسير والحديث والتصوف واللغة[3].

---

1 ـ مستخلصة من الزاوية الدلائية : 111.

2 ـ من الزهاد المتجردين للذكر والإعراض عن الدنيا، شيخ ابن ناصر، توفي سنة 1045هـ. التقاط الدرر : 102. والدرر المرصعة : 189.

3 ـ أنظر إنتاجه الفكري في الحياة الأدبية : 87.

ولما كانت هذه الزاوية «بنت العلم وأخت العلم، لا تحيى إلا بالعلم، ولا تموت إلا يوم ينقطع عنها العلم»[1]، فقد سعت سعيا حثيثا، لخدمة الثقافة الإسلامية في المغرب عموما، والجنوب خصوصا.

فقد انتشر ذكرها في المغرب، لما تولى أمرها ابن ناصر سنة 1040 هـ، فتقاطر عليه الطلبة من كل أنحاء البلاد المغربية، فأكرم وفادتهم، وأحسن مثواهم، وربى المريدين، وقام بالوعظ والإرشاد ومحاربة الشعوذة، والدعوة إلى التمسك بالكتاب والسنة المطهرة، والإلجاء والعلاج... وبقي ابن ناصر متفانيا في خدمة الزاوية حتى وافته المنية سنة 1085 هـ.

ولكم كان يحلو لي أن أبسط القول في مؤلفات الحسن اليوسي، كأحد فرسان العلم، الذين تلمذوا للإمام ابن ناصر، لولا أني سبق وتحدثت عن إنتاجه الفكري، ضمن التقديم لكتابه القانون[2] تفاديا للتكرار.

3 ـ **الزاويـــة الفاسيـــة** : أسس هذه الزاوية «بحي القلقليين» عبد الرحمن بن محمد الفاسي العارف المتوفى سنة 1036 هـ، في أعقاب تأسيس أخيه أبي المحاسن يوسف بن محمد الفاسي المتوفى سنة 1013 هـ لزاويته الأولى عام 1004 هـ بحومة «المخفية» من عدوة الأندلس، وأخذ يعقد فيها المجالس العلمية المختلفة كل يوم.

وقد تولى أمر الزاوية الشيخ عبد القادر الفاسي، بعد وفاة مؤسسها «الفاسي العارف»، فواصل نشر العلم بها، إلى أن وافته المنية سنة 1091 هـ. ويعد أبو محمد عبد القادر بن علي ابن الشيخ أبي المحاسن إماما دراكا، له قوة في الدين وقدم راسخ في الطريقة، أخذ عن كبار أئمة زمانه كالحافظ المقري، وعم أبيه «العارف» أبي زيد السابق الترجمة، وعمه أبي حامد العربي الفاسي ، وغيرهم.

---

1 ـ المعسول/ 13 : 15.

2 ـ راجع كتاب القانون في أحكام العلم والعالم والمتعلم بتحقيقنا. ص : 69 وما بعدها، طبعة ثانية سنة 2013.

وأقتصر في الكشف عن طبيعة العطاء الفكري للزاوية الفاسية من حيث المحتوى، على نموذج واحد من أعلامها البارزين، العالم الموسوعي عبد الرحمن الفاسي، المولود بفاس سنة 1040 هـ، إذ بلغت مؤلفاته من حيث العدد[1] مائتين وسبعة، في مختلف الفنون بين منظوم ومنثور، أقتطف منها ما تعلق بأصول الدين.

اسم الكتاب	مكان وجوده
ـ المحكمة في نظم المقدمة	
ـ الأحكام في علم الكلام	
ـ المستفاد في علم الاعتقاد	في حوزة الأستاذ الفاسي نسخة منه
ـ شرح المستفاد	
ـ مستنهج الأعلام في مباحث الكلام	
ـ منحة المسكين في أصول الدين	
ـ العقائد والأذكار	
ـ شرح عقيدة الشيخ عبد القادر الفاسي	خزانة عامة رقم : 496 القائمة 13
ـ الروضة الغنا في أسماء الله الحسنى	
ـ نظم في معارضة السفسطائية	
ـ الاستعداد في أفعال العباد	
ـ شرح جواهر العضد	
ـ شرح على خطبة السنوسي على الصغرى	
ـ حاشية على الكبرى	
ـ شرح المراصد للعربي الفاسي	خزانة عامة رقم : 95 القائمة 475.
ـ تأليف في العقائد	

1 ـ هو ما أثبته الأستاذ محمد الفاسي في مقال بعنوان : العالم الموسوعي أبو زيد عبد الرحمن الفاسي. المناهل عدد : 35. ص : 55.

4 ـ **الزاوية العياشية «أو الحمزاوية»** : كانت هذه الزاوية حتى عهد قريب نسيا منسيا، إلى أن شملتها عناية الباحثين، فخصها الأستاذان الجليلان محمد حجي[1] ومحمد المنوني[2] بمباحث مطولة، ألقت الأضواء على أدوارها الدينية والعلمية بمنطقة جبل العياشي، ضمن سلسلة جبال الأطلس، الذي يبعد عن مدينة ميدلت بنحو ستين كلم.

ويرجع الفضل في غرس نواتها الأولى، إلى الشيخ محمد بن أبي بكر العياشي[3] الصالح الورع، الذي لازم الدلائيين بزاويتهم طلبا للعلم، وخاصة الإمامين أبي بكر وابنه محمد، إذ أشار عليه هذا الأخير بفكرة تأسيسها على شاكلة الزاوية الدلائية، تطعم الطعام، وتلقن أوراد الشاذلية، وتعقد حلقات العلم...

فكان أن قضى أبو بكر العياشي، ما يزيد على ربع قرن معلما وعاملا على تحقيق الأهداف المتوخاة من تأسيس زاويته، وحرص على توجيه أبنائه وجهة تخدم مطامحه، فأوقف بمعية أخيه عبد الجبار، جميع الكتب على أبنائهم الذكور، الذين بدورهم أوقفوها على كل من لمسوا فيه آيات النجابة، والقابلية للعلم والبحث، من أهل الزاوية.

ونترجم فيما يلي لأبرز شخصية فكرية، عرفها تاريخ هذه الزاوية، الرحالة الشهير والمؤلف المكثر «أبو سالم عبد الله العياشي» مع التعريف ببعض مؤلفاته في مجال العقيدة.

هو أبو سالم عبد الله، بن محمد بن أبي بكر بن يوسف، بن موسى بن عبد الله بن عبد الرحمن، الفكَيكَي العياشي المغربي ، وينتمي أصلا إلى الأدارسة، ولد سنة 1037 هـ، بمنطقة آيت عياش، أخذ العلم على أبيه وغيره من شيوخ الزاوية، ثم قصد

---

1 ـ الحركة الفكرية/ 1 : 320.

2 ـ أنظر تقريره المطول الذي كتبه عن هذه الزاوية.

3 ـ شيخ صوفي زروقي الطريقة، ولد بجبل العياشي سنة 981 وتوفي سنة 1067هـ ودفن بزاويته. التقاط الدرر : 139 ـ الزاوية الدلائية : 64.

بلاد درعة سنة 1053 هـ فدرس على ابن ناصر الدرعي صاحب زاوية تمكروت، وبعد حين توجه إلى فاس وكان عمدته فيها الإمام عبد القادر بن علي الفاسي.

ولما استوعب الواقع العلمي والصوفي بالمغرب، تطلع إلى الديار المشرقية للأخذ عن أعلامها، في أول رحلة له سنة 1059 هـ ، ثم قام برحلة ثانية سنة 1064هـ، فثالثة سنة 1072 هـ، دارسا ومستجيرا ومناظرا.

ترك لنا إنتاجا[1] غزيرا في مختلف الفنون، إلى جانب رحلته الشهيرة، وسيرته الذاتية التي جمعها في كتابه «اقتفاء الأثر في ذهاب أهل الأثر»[2] وقد أصيب بعدوى الطاعون فمات سنة 1090 هـ.

ومما يستوجب الوقوف، عند الإطلاع على إنتاجه الفكري في مجال العقيدة، كتابه القيم «الحكم بالعدل والإنصاف الرافع للخلاف، فيما وقع بين فقهاء سجلماسة من الاختلاف، في تكفير من أقر بوحدانية الله، وجهل بعض ما له من الأوصاف»، فنادرا ما تشير إليه المصادر، من غير التنصيص على مكان وجوده، وقد قادني البحث إلى الوقوف عليه بخزانة الرباط العامة تحت رقم : 39ك بتوجيه من الأستاذ البحاثة السيد محمد المنوني رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى.

جاء في الصفحة الأولى من الكتاب، بخط مالكه محمد بن عبد الحي الكتاني عام1342 هـ بمراكش : «لله در المغرب ورحالته، الإمام الجامع، المحدث المسند، أبي سالم عبد الله بن محمد بن أبي بكر العياشي، المتوفى سنة 1090هـ بزاويته بآيت عياش من جبل الدرن بالمغرب الأقصى.

وهو كتاب عظيم يدل على اطلاع وافر، وملكة واسعة، يصلح أن يكون ردا أو مادة للرد على الوهابية، ومن انتحل نحلتهم الآن من الشارع بتكفير المسلمين،

1 ـ انظر إنتاجه الفكري في الحياة الأدبية : 90 وما بعدها.

2 ـ مخطوط الخزانة العامة رقم : 2123د. حقق بعناية ذة. نفيسة الذهبي. وصدر ضمن سلسلة رسائل وأطروحات رقم : 33. منشورات كلية الآداب بالرباط سنة 1996.

والتشديد في التدقيق على عوام المؤمنين، فمطالعته الآن على أمل العلم متعينة، والتمسك بما فيه مرام متأكد».

ونظرا لأهمية محتواه، ووثيق ارتباطه بموضوعنا، كما سنقف عليه لاحقا، فإني أعرف به في سطور، فهو بعد أن يأتي على ذكر عنوانه، يبين مجموع مطالبه وهي أربعة، مع سابقة، ولاحقة[1] ويحض القارئ على صلاة بعض الركعات، وترديد شيء من الأذكار، بين يدي المطالعة، لعل الله يشرح صدره للانتفاع بما فيه، ثم يقسم السابقة إلى تمهيدات سبعة[2]، الأول في سبب جمعه للكتاب، بينما تناول في الثاني والثالث والخامس شرح جملة من المصطلحات الكلامية، كحقيقة الإيمان، ورسم الكفر، وحقيقة العلم والمعرفة والجهل الخ...، ثم يذكر شروط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وصفات الداعية إلى الله تعالى.

أما المطالب الأربعة : فقد عقدها لبيان أن الكشف والبحث عن عقائد العوام الذين ظاهرهم الإسلام، لم نؤمر به بل نهينا عنه، وفي المطلب الثاني تكلم في أن الجهل ببعض الصفات من غير جحود، مع التصديق والانقياد والإذعان لدين الإسلام ليس بكفر ، بينما خصص المطلب الثالث، للكلام في عدم صحة الحكم على العوام بالكفر.

وأخيرا يصل إلى المطلب الرابع، الذي عقده لبيان أن الأحكام الدنيوية، من صحة العبادات والعقود في العادات، وحل الذبيحة وغير ذلك، إنما يشترط فيها الإسلام الظاهر بالنطق بالشهادتين، وما ينضاف إلى ذلك من أعمال الجوارح...

وأما اللاحقة[3]، فقد خصصها للحديث عن عقيدته بكل وضوح، وقسمها إلى خمسة فصول ممتعة، لرفع كل لبس يمكن أن يشوب فهم مخاطبه، أو قارئ

1 ـ الحكم بالعدل والإنصاف : 1. مخطوط الخزانة العامة رقم : 39ك.
2 ـ نفسه : 2.
3 ـ الحكم بالعدل والإنصاف : 285.

الكتاب عموما، ويدعو إلى سلوك طريق اللطف والرفق بالعوام في مسائل العقيدة، وذلك بالاكتفاء منهم بالتقليد على مذهب الأشعري، وغيره من متكلمي أهل السنة...

ومجمل القول، فهو كتاب جد مفيد، وحبذا لو انصرفت عناية الباحثين لخدمته[1]، وإخراجه من رفوف المكتبات، باعتباره مساهمة قيمة في التاريخ للفكر الإسلامي المغربي، في النصف الثاني من القرن الحادي عشر الهجري، بمنطقة سجلماسة، ذات الماضي الفكري المشرق، والإرث الحضاري التليد.

أمهات الكتب الدراسية

تعتبر هذه الكتب قاسما مشتركا بين كافة الزوايا السابقة البيان، فعليها كان يعتمد أرباب وأساتذة هذه الزوايا في تلقين العلوم ونشر المعارف.

أولا ـ كتب التوحيد «أو أصول الدين، أو علم الكلام» : «عمدة أهل التوفيق والتسديد»، و«أم البراهين أو الصغرى»، و«العقيدة الوسطى» وكلها للإمام السنوسي المتوفى سنة 895 هـ.

ثانيا ـ كتب الفقه وأصوله : «المختصر» لخليل المالكي المتوفى سنة 776 هـ، و«الرسالة» لابن أبي زيد القيرواني المتوفى سنة 386 هـ، و«المختصر» لابن الحاجب المتوفى سنة 646 هـ، و«حدود» لابن عرفة المتوفى سنة 803 هـ، و«تحفة الحكام» لابن عاصم المتوفى سنة 829 هـ، و«جمع الجوامع» لتاج الدين السبكي المتوفى سنة 769 هـ، و«شرح المحلي على جمع الجوامع» المتوفى سنة 864 هـ، و«ورقات إمام الحرمين» المتوفى سنة 478 هـ، و«المستصفى من علم الأصول» للغزالي المتوفى سنة 505 هـ..

---

1 ـ تم تحقيقه بعناية ذ. عبد العظيم صغيري. ونشرته وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب سنة 1436 هـ ـ 2015 م.

ثالثا ـ كتب التصوف: «الصلاة المشيشية» لعبد السلام بن مشيش المتوفى سنة 625 هـ، و«إحياء علوم الدين» للغزالي المتوفى سنة 505 هـ و«رسالة القشيري» المتوفى سنة 465 هـ، و«حكم ابن عطاء الله» المتوفى سنة 709 هـ، و«دلائل الخيرات» لمحمد بن سليمان الجزولي المتوفى سنة 870 هـ، و«القواعد الزروقية» لأحمد زروق المتوفى سنة 899 هـ، و«أحزاب الشاذلي» المتوفى سنة 656 هـ، و«قوت القلوب» لأبي طالب المكي المتوفى سنة 386 هـ.

رابعا ـ كتب علوم القرآن والحديث: «الدر المنثور في تفسير القرآن بالمأثور»، للسيوطي المتوفى سنة 911 هـ.، و«جامع البيان في تفسير القرآن»، لابن جرير الطبري المتوفى سنة 310 هـ، و«تفسير الكشاف»، للزمخشري المتوفى سنة 538 هـ، و«تفسير الرازي» المتوفى سنة 606 هـ، و«تفسير البيضاوي» المتوفى سنة685 هـ، و«صحيح البخاري» المتوفى سنة 256 هـ.، و«صحيح مسلم» المتوفى سنة261 هـ، و«موطأ الإمام مالك» المتوفى سنة 179 هـ، و«عمدة الحكام في علوم الحديث» لعبد الغني المقدسي المتوفى سنة 600 هـ، و«الشفا للقاضي عياض» المتوفى سنة 544 هـ، و«ألفيه العراقي» في مصطلح الحديث المتوفى سنة806 هـ.

خامسا ـ كتب اللغة وقواعدها: «القاموس المحيط» للفيروزبادي المتوفى سنة 816هـ، و«الكامل للمبرد» المتوفى سنة 285 هـ، و«الأمالي» لأبي علي القالي المتوفى سنة 356 هـ.، و«الألفية» و«التسهيل» وشرحه لابن مالك المتوفى سنة 672 هـ، و«لامية» المجراد السلوي المتوفى سنة 778 هـ، و«المقدمة» لابن أجروم المتوفى سنة 723 هـ، و«الكافية والشافية» لابن الحاجب المتوفى سنة 646 هـ.

هذا مسرد بمهمات الكتب والمتون، التي كانت تدرس بالزوايا المغربية، وهي كافية بأن تعطينا تصورا عاما، عن الثقافة المغربية كما وكيفا، وطابعها المتميز بالرتابة والتقليد، والتأثر بنمط التفكير السائد، باستثناء بعض المحاولات الفردية المبذولة من قبل رموز الحركة الفكرية المحدودة، الذين فرضوا أنفسهم على الساحة، بإسهامات قيمة في مجالات فكرية مختلفة، نتيجة دعم الدولة وتدخلها، لتقويم مسار الحياة العلمية، وحفز همم أعلامها.

إسهامات الملوك العلويين في تنشيط الحياة العلمية

يتضح ذلك من خلال الدعم المادي والمعنوي، الذي قدمه كل من المولى محمد بن الشريف، والمولى الرشيد، والمولى إسماعيل، في شكل الأعطيات والمنح، وتشييد المدارس وتفقدها، وإحياء المجالس العلمية، ودعوة أفذاد العلماء إليها.

فالمولى محمد أمير سجلماسة رغم ما عاناه في سبيل توطيد أركان الدولة، لم يصرفه صارف عن واجب القيام بنشر العلم، وهو مجهود مشكور جعل اليوسي يقر به بقوله : «ثم جاء المولى محمد بن الشريف، أخو سيدنا لإحياء العلم في بلده، وأعطى الفقهاء وأكرمهم وخالطهم، وحرر أهل البلاد للقراءة في القصبة، فأقام لهم بذلك التحرير مقام العطاء، وتسارعوا حتى إن الرجل المسن من أهل سجلماسة، يكتب الجرومية في لوحة يقرأها، وكثرت المجالس، وكنا هنالك، حتى إن أكثر الأيام لا نذوق طعاما إلا من الاسفرار، لانشغالنا بطلب العلم، وتقلبنا في المجالس طول النهار، فانتفع الناس...»[1].

وشهادة الإمام اليوسي بفضل المولى محمد على الحركة العلمية، وإحيائها بعد عدم، بمـا عرف عن اليوسي من صراحة قل نظيرها في الجهر بالحق، تأتي

1 ـ رسائل اليوسي/ 1 : 145.

مطابقة مع ما جاء في المصادر مـن كون المولى الرشيد بدوره، لم يأل جهدا في بعث دم جديد في أوصال الحركة العلمية، حتى إنه كان زوارا لمجالس كبار العلماء، كمجلس اليوسي نفسه بجامعة القرويين[1]، وهو سلوك ينم عن الرغبة في التزود بزاد العلم، ويعبر في نفس الوقت عن سمو أخلاقه وكريم شيمه، الشيء الذي جعل العلماء يقبلون عليه، كأحد الجزائريين الذي مدحه ببيتين قال فيهما :

فـاض بحر الـفـرات في كل قطـر   من نـدى راحتيك عذبـا فراتـا
غـرق الـنـاس فيه والتمس الفقـ   ـر خـلاصا فلم يجده فماتـا

وقد وصله المولى الرشيد بألفين وخمسين دينارا[2].

وتكفي هذه الإشارات، كشواهد على سياسة المولى الرشيد التعليمية، لتعكس حسن طويته، وإخلاص نيته، ورغبته في الإصلاح، وإلا فكتب التاريخ زاخرة بهذه المواقف المشرفة.

وكذلك كان شأن المولى إسماعيل، في تنشيط الحياة العلمية، فقد كان حريصا أشد الحرص على مراجعة العلماء في كل القضايا، وأخذ فتاويهم الشرعية فيها مأخذ الجد، سواء كانت ذات طابع عام أو خاص، من أمثال اليوسي، وعبد القادر الفاسي وابنه محمد، وحبه لأهل العلم جعلـه يمعن في التواضع إلى حد خدمتهم شخصيا.

فيحدثنا التاريخ، أنه لما ختم الإمام أبو عبد الله المجاصي تفسير القرآن الكريم، بمناسبة درس ألقاه في إطار الدروس السلطانية، استدعى المولى إسماعيل العلماء من فاس إلى قصره، وأفاض على الضيوف بعد انتهاء الدرس من ألوان الطعام، وتولى هو بنفسه صب الماء على أيديهم وفرق الجوائز فيهم، وهذا منتهى الإكرام.

1 ـ الاستقصا/ 7 : 44.
2 ـ نزهة الحادي : 303.

وموازاة لذلك فإنه كان شديد التتبع لنشاطهم، واستنفارهم لتحمل مسؤولياتهم العلمية، مع تمكينهم من الوسائل الضرورية القمينة بتيسير مأموريتهم، يتجلى ذلك من خلال رسالة بعث بها إلى علماء فاس جاء فيها «وأنتم علماء المسلمين وأئمة الدين، طرق سمعنا أنكم اشتغلتم باللذات واتبعتم الشهوات، واتبعت العامة والخاصة طريقكم وسلكوا سبيلكم، وبلغني أنه حصل منكم تقصير في التعليم، حتى كاد أن يضيع العلم من فاس، وهي أم المدن المغربية، فيكون في غيرها أضيع، فنأمركم أن ترجعوا لما كنتم عليه من الاجتهاد، ونفع الحاضر والباد، واعملوا بما ينفعكم يوم المعاد، وستعمكم منا عطايا، تعم المعلم والمتعلم، متبوعة بغيرها من غير ألم الانتظار والإبعاد، ولا تسويف ولا تخصيص زيد أو عمرو، نعم من ظهر منه الجد في المطلوب والمراد، أخصصه بصلات وزيادة رفع القدر، وينال مرغوبه في كل أمر، وتحمد عاقبة اجتهاده في السر والجهر، ومن بقي على تقليده، ولم يراع كتابنا ولا أمره، تركناه على حاله، ولا نراعيه في أقواله وأفعاله والسلام»[1].

وفي أعقاب هذه الرسالة الملكية دب النشاط في شرايين الحركة العلمية من جديد، فشمر العلماء على سواعد الجد ليعيدوا للعلم عزته وصولته، نتيجة ذلك الحوار المفتوح بين الملك وأعلام الفكر، الذين ما ولاهم عن قبلتهم أي صارف، بل ظلوا حماة للشريعة موجهين ومصلحين، كما يتضح من خطاب اليوسي للمولى إسماعيل في أمر إحياء العلم بعد اندراس «ثم انتهت النوبة اليوم إلى سيدنا، ومصباح زماننا، وشمس غربنا، فأي شيء يمنعه، وهمته أعلى، وخزائنه أملا، وقريحته أقوى، وبصيرته أضوى، من أن ينتهض إلى بناء

---

1 ـ المنزع اللطيف في التلميح لمفاخر مولانا إسماعيل بن الشريف. مخطوط الخزانة العامة رقم 595ج.ص :101 ـ 104.

هذه المكارم، وإحياء هذه المراسم، فيملأ مساجد فـاس، ومكناسة، وسلا، وتطاوين، ومراكش، وسجلماسة، ودرعـة، بمجالس العلم وفرسان البحث والفهم... فإن بيوت المال بالحواضر وافرة، وأمناءها بأبوابها حاضرة، ولم يبق إلا الأمر السلطاني بالإعطاء، فإذا الدنيا زاهرة، وأهل العلم متضافرة»[1].

وخلاصة القول، فإن الملوك العلويين، كانوا يتنافسون في نشر العلم، والقيام بشؤونه أحسن قيام، والاهتمام بالحركة الفكرية عموما، عن طريق نهج سياسة قويمة، تنطلق من تعاليم الإسلام ومـا يوليه للعلماء من عناية خاصة، باعتبارهم ورثة الأنبياء، ومن ذلك المعين غرف هؤلاء، وقبلهم صقر السعديين المنصور الذهبي، رحم الله الجميع.

1 ـ رسائل اليوسي/ 1 : 147.
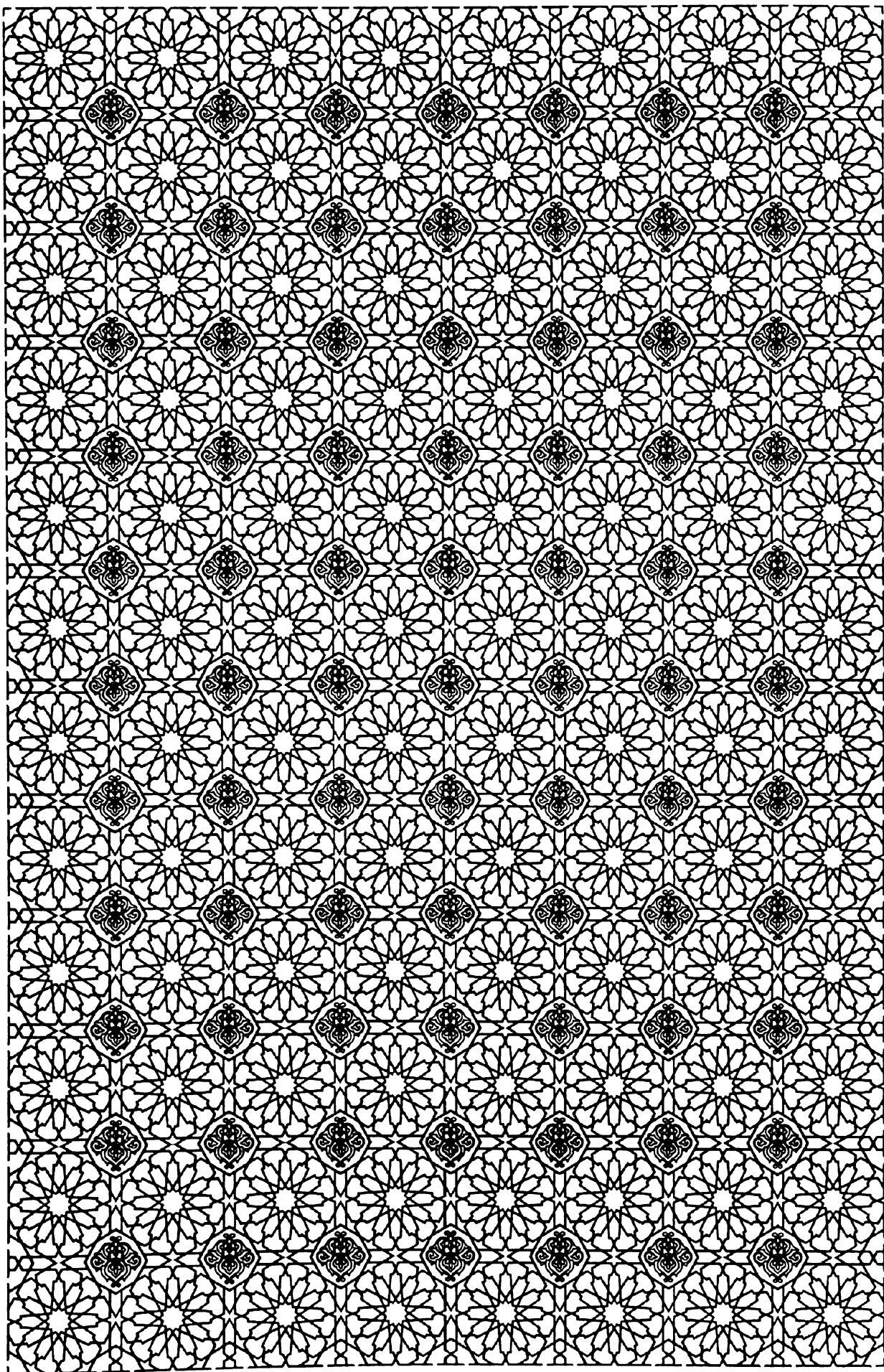
الفصل الثانــي

حياتـــه الشخصيـــة

حياة الإمام اليوسي الشخصية، أخذت منا اهتماما خاصا، فأفردناها بما يلزم من التفصيل في تقديمنا لكتابه القانون في العلوم الإسلامية المحقق بعنايتنا، وحتى لا نسقط في حبائل التكرار، فإني سأضغط الكلام عليها هنا، بقدر ما أسعف به البحث فيها من جديد، محيلا بشأن التفصيل على الكتاب المذكور، ففيه الغنية وغاية المنية إن شاء الله. وكل ذلك بغاية الحفاظ على الرونق العام للكتاب، في انسجام تام مع الخطة التي اعتمدناها في إنجاز تحقيق كتاب «مشرب العام والخاص من كلمة الإخلاص»، وعرض وتحليل مادته وفهرستها. وهكذا يرتسم أمامنا منهاج تحرير هذا الفصل من خلال اسم اليوسي وكنيتـه، موطنه ونشأته بين أحضان أسرته الصغيرة في إطار قبلي، ثم أبناؤه، فوفاته، وكل ذلك في أربعة مباحث .

المبحث الأول : اسم اليوسي وكنيته.

المبحث الثاني : موطنه ونشأته.

المبحث الثالث : أبناؤه.

المبحث الرابع : وفاته.

المبحث الأول
اسمه وكنيته

اعتمادا على ما كتبه اليوسي في هذا الجانب، وما ورد من نتف في المصادر التي ترجمت له نسلط الضوء على اسمه وكنيته فنقول :

عرف اليوسي بنفسه في كتابه المحاضرات بقوله : «أنا الحسن بن مسعود بن محمد، بن علي بن يوسف، بن أحمد بن إبراهيم، بن محمد، بن أحمد، بن علي، بن عمرو، بن يحيى، بن يوسف، وهو أبو القبيلة، بن داود، بن يدراسن، بن ينتتو، فهذا ما بعد من النسب، إلى أن دخل بلد «فركلة»، في قرية منه تسمى حارة أقلال[1]، وهي معروفة الآن»[2].

كنى اليوسي : أبو علي، وأبو المواهب، وأبو السعود، وأبو محمد، وأما كنيته بأبي علي فهي كنية الحسن، وقد كناه بها شيخه الإمام وأستاذه الهمام أبو عبد الله سيدي محمد بن ناصر الدرعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، حين قدومه عليه طالبا للعلم سنة 1060هـ، مادحا له بقصيدة جاء في مطلعها :

خليلي مرا بي على الدور والنهر لعلي من ليلى أمر على خبر

فكان من آثارها في نفس الشيخ انبساطه إلى اليوسي التلميذ فكتب إليه :

أبا علي جزيت الخير والنعما ونلت كل المنى من ربنا قسما

وممن كناه بهذه الكنية ولد عمه الفاضل أبو سعيد عثمان بن علي اليوسي رَحِمَهُ اللَّهُ من أبيات :

نفسي عشية قيل مر أبو علي مثل الرياح إذا تمر بأثأب

ولم يزل شيخه يكنيه بهذه الكنية في رسائله ومكاتباته إلى أن توفي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وأما البواقي من الكنى المتقدمة، فكناه بها فضلاء من الإخوان في رسائلهم[3].

1 ـ تعني باللسان البربري : حارة الشرفاء.
2 ـ المحاضرات/ 1 : 30.
3 ـ راجع البحوث الممتعة التي عقدها اليوسي للاسم والكنية واللقب... في المحاضرات/ 1 : 30 وما بعدها.

المبحث الثاني

موطنــه ونشأتــه

ذكر اليوسي اسم البلدة التي ينتمي إليها، وهي بلد «فركلة» في قرية منه تسمى «حارة أقلال»، التي ورد ذكرها أيضا عند الحسن الوزان حين وصفها بقوله : «دائرة أخرى مأهولة، على نهر صغير يكثر فيها كذلك التمر وغيره من الفواكه، لكن الحبوب لا تنبت فيها إلا قدر قليل جدا، وهناك ثلاثة قصور وخمس قرى بعيدة بنحو مائة ميل عن الأطلس، وستين ميلا عن سجلماسة، وسكانها خاضعون للأعراب»[1].

فهي إذن من بلاد الصحراء، زاد الأستاذ حجي موقعها بيانا بقوله «فركلة اسم لأحد روافد نهر غريس، يسقي واحة أسرير الواقعة على بعد نحو عشرين كيلومترا غربي كَلميمة»[2].

وهو ما ذهب إليه أيضا صاحب الموسوعة المغربية، حين بحثه في أصول قبيلة آيت يوسي، التي تنحدر في ـ رأيه ـ من تافيلالت بالصحراء «وقد استقر منهم منها في ناحية صفرو بحوز فاس، وإليهم ينتمي العلم أبو الحسن اليوسي»[3].

فقد كان مسقط رأس اليوسي إذن بهذه الربوع، وعلى وجه التحديد بإحدى القرى بجبل ملوية ، والممتدة على طول وادي «وُرْن»[4]، ومنها قرية «تسجدلت»[5]

---

1 ـ وصف إفريقيا/ 2 : 130.

2 ـ الحركة الفكرية/ 2 : 527.

3 ـ الموسوعة المغربية، معلمة المدن والقبائل، ملحق : 2. ص : 2.

4 ـ أحد روافد نهر أم الربيع، يسمى حاليا بوادي تهندر، نسبة إلى قرية تقع على ضفته الغربية، ويخترق القرية التي يوجد بها ضريح سيدي يحيى أويوسف في الجنوب الغربي لمركز تونفيت. هامش رقم : 324 من كتاب «مباحث الأنوار» للولالي. دراسة وتحقيق عبد العزيز بو عصاب.

5 ـ تكتب «تسجدلت» أو «تاسكدلت» وهي قرية في أعالي ملوية جنوب ميدلت بالقرب من مركز تونفيت حيث ضريح يحيى بن يوسف في قبيلة آيت يحيى. هامش رقم : 319 من نفس المرجع.

وكذا قرية «تعندلت»[1]، حيث تنتشر مزارات وقبور أهل الله، على امتداد الوادي المذكور، و«أولهم الشيخ يحيى بن يوسف[2]، وهو قديم لا يعرف له تاريخ، واقتدى الناس في زيارته بذوي البصائر، مع ظهور البركات بزيارته»[3]، وهذا الشيخ هو الجد الأكبر الذي ينحدر منه اليوسي، والذي ذكره في عمود نسبه، ونعته بكونه «أبو القبيلة».

وقد ورث صفات الأخلاق الإسلامية الرفيعة، عن أبيه المسعود بن محمد ين علي اليوسي، الذي كان رجلا صالحا وإن مع أميته، يجمع إلى إيمان الرجل العامي الساذج، يقينا يبعثه على الرجاء في الدعوات الصالحة والمراثي الطيبة، بشهادة ابنه فيه بقوله : «فاعلم أن أبي مع كونه رجلا أميا، كان رجلا متدينا مخالطا لأهل الخير، محبا للصالحين زوارا لهم، وكان أعطي الرؤية الصالحة، وأعطي عبارتها، فيرى الرؤيا، ويعبرها لنفسه، فتجيء كفلق الصبح»[4].

وفي أوساط العشيرة التي كانت تأخذ أقوال والد اليوسي مأخذ الجد والاعتبار الأدبي، لمكانته الاجتماعية بينهم كما يستفاد، ازداد اليوسي سنة 1040 هـ من أم تنتمي حسب الروايات الشفوية إلى «آيت بوحدو»، على عكس ما ذهب إليه الكتاني[5] نقلا عن فهرسة أبي التوفيق الدمناتي من كون كل من والد اليوسي، ووالدته من أصل بوحدوي، والصواب أن «آيت بوحدو» هؤلاء أخوال لليوسي، والمعتبر في النسب طبعا وشرعا أصل الأب لا أصل الأم.

---

1 ـ قرية توجد في الأطلس المتوسط، وفي أعلى ملوية جنوب ميدلت، وجنوب مركز تونفيت على وادي تهندر من قبيلة آيت يحيى. هامش رقم : 321 من نفس المرجع.

2 ـ مازال مشهد يحيى بن يوسف مزارة الزوار من المنطقة وخارجها، ويقع جنوب غرب ميدلت، تربطه طريق غير معبدة بمركز تونفيت، ويجتمع حوله كثير من الأضرحة، غير معروف تاريخ أصحابها. هامش رقم : 320.

3 ـ مباحث الأنوار : 233.

4 ـ المحاضرات/ 1 : 84.

5 ـ فهرس الفهارس/ 2 : 1154.

وقد بلغت الحالة النفسية لليوسي ذروتها في الحزن والانقباض، حين توفيت والدته، وحرم من عاطفة الأمومة، وهو لا يزال صبيا، وكان وقع الصدمة في نفسه ذا أثر فعال، حتى إن نظرته للأرض التي ولد فيها تغيرت، والأهل الذين عاش بين ظهرانيهم، استحكمت عوامل النفور بينه وبينهم جميعا، فعبر عن ذلك الإحساس نظما :

فما الناس بالناس الذين عهدتهم ولا الدار بالدار التي كنت تعرف

ويذهب اليوسي في تفسير هذا المصاب الجلل، الذي ألم به تفسيرا عقديا يتضمن حكمة الله تعالى في شؤون خلقه، وتصرفه فيه حسب مشيئته، ولطفه بعباده، وضرب لذلك مثلا بسيدنا محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في فقده لوالديه قائلا : «قالوا إن الحكمة في ذلك، أن لا يبقى عليه حق لمخلوق، قلت وفي اليتم انقطاع العلائق، وصحة التجرد للخالق»[1].

غير أن هذه الفاجعة التي داهمته لم تكن سلبية في كل أبعادها، بل فتحت عينيه على كثير من الحقائق، وأعادت إليه رشده، وخاصة ميله إلى العلم، والرغبة الشديدة فيه، فجعل يطلب من أبيه أن يغربه إلى الأمصار للقراءة، فغربه كما طلب لناحية القبلة، بعد أن قرأ حزبين من القرآن، وكان لوحه في سورة والمُرْسَلاتِ عُرْفاً.

خروج اليوسي إلى بلاد القبلة سجلماسة وكَلميمة

من المفارقات العجيبة، الملفتة للنظر، مغادرة اليوسي لأهله وبلده، وهو يومئذ فتى حديث السن، لأن من كان في لوحه «والمرسلات عرفا» يكون عادة في سن السادسة أو السابعة، قاصدا سجلماسة بدافع تحصيل العلم، دون أن يصرفه عن مرامه حداثة سنه، ولا قلة ذات يده، ولا انعدام الأمن بين المراكز العلمية.

---

1 ـ فهرسة اليوسي : 111.

وصنيعه في ذلك مخالف لما عرف من سير العلماء، إذ الرحلات العلمية كتقاليد مصطفاة عندهم، لا تحمل على السفر إلا بعد أن يحفظ الشاب القرآن الكريم، ويحصل جملة من العلوم، أو مبادئها على الأقل، ثم يرحل للاستزادة والإكثار من الشيوخ.

والمقصود بناحية القبلة، في عرف المغاربة، التخوم الصحراوية، بما فيها سجلماسة حاضرة العلم، وعاصمة ملك محمد بن الشريف، إلى حيث قصد اليوسي زمن الصبا، صحبة شيخ كتاب قريته المسمى «بأبي إسحاق»، وهناك اتصل بالشيخ أبي بكر بن الحسن التطافي[1] الذي يقول عنه «قرأت عليه ختمة، وحضرت عنده جملة من الرسالة، وجملة من مختصر خليل، وجملة من جمع الجوامع والخلاصة»، كما اتصل بالأستاذ الصالح أبي العباس أحمد الدراوي[2]، الذي ختم عليه القرآن، أما الفقيه أبو عبد الله بن السيد الحسني[3] فدرس عليه الفقه من رسالة ابن أبي زيد القيرواني، وشيئا من التوحيد من صغرى السنوسي «أم البراهين» بينما لزم لدراسة علم القواعد اعتمادا على ألفية ابن مالك ولامية الأفعال وغيرهما، شيخه أبا فارس عبد العزيز الفيلالي[4] الذي أشاد بطريقته بقوله «وكان له تحصيل في مهمات العربية وله طريقة في التدريس، وتدريج المبتدئين سهلة حسنة، فانتفع به الناس كثيرا»[5].

والملاحظ أن نفسية اليوسي كانت تعرف نشاطا متدفقا، في مرحلة الصبا والطلب بسجلماسة، يظهر ذلك جليا من انكبابه الكلي على العلم والتفرغ له طوال اليوم في جدية وإقبال، دون كلل كما صور ذلك بلسان المقال «وكنا هناك

---

1 ـ من أعلام سجلماسة في العلم والزهد. نشر المثاني/ 2 : 404.
2 ـ إمام الفريضة بجامع القصبة السجلماسية، له كرامات. الفهرست : 52.
3 ـ المحاضرات/ 2 : 673.
4 ـ فقيه ومحتسب فاس، (ت : 1096هـ). نشر المثاني/ 2 : 330.
5 ـ الفهرسة : 121.

ـ يعني سجلماسة ـ حتى إن أكثر الأيام لا نذوق طعاما إلا من الاسفرار لانشغالنا بطلب العلم، وتقلبنا في المجالس طول النهار»[1].

أما بلد كلميمة، كمركز علمي تكاثر فيه العلماء خلال القرن الحادي عشر الهجري، نتيجة لانتشار الحركة الثقافية بالبادية، فقد درس اليوسي على شيخين من شيوخها المشاهير هما : أحمد بن محمد التجموعتي[2] الذي قرأ عليه «جملة من مورد الظمآن وجملة من مختصر خليل، ومن القرآن»، ثم محمد بن محمد التجموعتي[3] الذي يقول عنه «قرأت عليه معظم ألفيه بن مالك والقرآن»[4].

ولم يفت اليوسي وهو يدون لمرحلة الصبا، أن يثني خيرا على شيخه أبي إسحاق، ضمن شيوخه الذين أخذ عنهم بمسقط رأسه إذ قال فيه : «كان رَحِمَهُ ٱللَّهُ تاليا لكتاب الله متعففا عن محارمه محافظا على دينه... ومن أحسن ما استفدت على يده أنه كان عنده مجموع فيه «المورد العذب» لابن الجوزي و«بحر الدموع» له، فكنت آخذه أنظر فيه، فأطالع حكايات من فيه من الصالحين، فانتـقشت تلك المآثر في عقلي ووقعت حلاوتها في قلبي، فكان ذلك بدرا لما أنعم الله تعالى به من الإيمان بالطريقة، ومحبة أهلها والتسليم لهم»[5].

وبذلك يكون ميسم هذا الشيخ هو المعطى الأول في شفافية روح اليوسي، وقاعدة البناء الصوفي لديه طول حياته، وعليها سيعتمد ابن ناصر في تطوير ذلك الجانب من شخصيته الغنية، يوم يشد الرحال إليه بزاويته بدرعة.

---

1 ـ رسائل اليوسي/ 1 : 146.
2 ـ من علماء سجلماسة (ت : 1080هـ) التقاط الدرر : 200.
3 ـ عالم محقق (ت : 1088هـ). التقاط الدرر : 200.
4 ـ الفهرسة : 122.
5 ـ نفسه : 122.

المبحث الثالث

أبناء اليوســي

تحدثت المصادر التاريخية عن أبناء اليوسي بكيفية عرضية، فأشارت إلى البعض منهم، وسكتت عن البعض الآخر، بل من هذه المصادر من قدرت تاريخ وفاة بعض هؤلاء الأبناء كفقهاء تقديرا غير سليم[1]، وهو شيء يعزى إلى ندرة المعلومات الدقيقة المتعلقة بهذا الموضوع.

غير أن البحث أسعف ـ في غضون شهر فبراير من سنة 1999 ـ في العثور على تأليف مخطوط للعلامة عبد السلام العدلوني صاحب الطبقات، الذي كان في عداد المفقود، وقد تضمن مجموعة فوائد ومعلومات تغنينا في ترجمة اليوسي عموما وأبنائه خصوصا، وعليه يكون اعتمادنا في كل ما يتصل بهذا الجانب.

اتضح لنا من خلال تأليف العدلوني أن الإمام اليوسي خلف خمسة أولاد، هم على التوالي : محمد، ومحمد «فتحا»، وعبد الله، وعبد الكريم، والعربي، وثلاث بنات هن : أم كلثوم، وعائشة، وفاطمة البغدادية، ويحسن أن نتعرض لهؤلاء الأبناء استنادا إلى ما جاء فيه.

1 ـ محمد بن الحسن اليوسي[2] : هو أفضل إخوته علما وفضلا ونباهة، قال فيه العدلوني ما نصه : «فأما سيدي محمد بضم الميم، فكان أكبر أولاد الشيخ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ورث عن والده مجمع العلوم، وحاز قصب السبق في ميدان الفهوم، جلس في موضع والده الرفيع، وتكلم بلسانه البديع، وتزيا بسمته، وتحلى بوصفه ونعته، فكان علامة زمانه، ووحيد عصره وأوانه.

---

1 ـ الإعلام/ 6 : 7.

2 ـ راجع ترجمته مفصلة مع بعض آثاره في كتاب القانون بتحقيقنا : 38.

ظهرت عليه مخائل الصلاح، وركب نهـج الفلاح والنجاح، كانت له يد الطولى في تدريس الحديث والتفسير، والباع المديد فيما سواهما من الفنون، مع ما له في ذلك من حسن الإيضاح والتعبير، إلا أنه كانت في لسانه لكنة، تعقل اللسان عن استيفاء أداء جميع ما حواه الجنان، لكن قلمه كان يترجم عن علمه، ويعبر عن أبلغ فهمه، ففيه ظهرت مخابع صدره، وعنه برزت ربات خدره، فلم تطل مدة حياته بعد والده، إلى أن مرض مرضه الذي توفي منه، بمدينـة فاس أدامـها الله للإسلام، في شـهر ربيع الأول عام ستة ومائة وألف، ودفن بالقرب من ضريح سيدي علي بن حرزهم، نفعنا الله ببركاته، ثم أخرجه شقيقه سيدي محمد العياشي، ودفنه مع والده بتمزازيت، ثم لما نقل والده، نقله معه إلى الضريح الذي أحدثه بعين تمزازيت، ودفنه خلف ظهر والده المذكور.

وخلف ولدا اسمه سيدي الشاذلي، زوجه سيدي أحمد بن ناصر بمدينة فاس حين قدمها عام (... ؟)[1] ومائة وألف ابنة عمه سيدي محمد العياشي، وولد له معها ولد ثم توفي هو وولده، وبقيت زوجته فتزوجت بعض أشراف جبل زرهون، وحجت حجة، وهي الآن بالمشرق بقصد حجة ثانية، والله أعلم».

وأمهما ـ يعني هو وشقيقه محمد العياشي ـ بنت سيدي حمدان التلمساني، أخت الإمامين الجليلين الفقيهين أحمد بن حمدان[2] وعبد الرحمن[3] بن حمدان.

2 ـ محمد (فتحا) ابن الحسن اليوسي : هو الابن الثاني لليوسي، وقد حل محل أبيه في تدبير شؤون الزاوية، والسهر على الأهل بعد مماته، وكان من الفضلاء ذا علم ومروءة. قال العدلوني في ترجمته : «وأما سيدي محمد العياشي، فكانت له همة سامية، ونعوت عالية، وعطيات نامية، وعلوم هامية، وكرامات فاشية، ومآثر

---

1 ـ فراغ ترك بغاية العودة إلى كتابة التاريخ بالكامل ولم يملأه، وهو سنة 1107 هـ. حسبما ورد في مصادر أخرى.

2 ـ عالم مشارك من الأسرة الدلائية، أخذ عن أشياخها، وأبعد معها إلى تلمسان، وبعد السماح لأسرته بالعودة، استقر بفاس وتصدر للتدريس بجامع سيدي علي بن حرزهم، توفي بالطاعون في 1 رمضان 1092 هـ. نشر المثاني/ 2 : 301. التقاط الدرر : 224. ترجمة رقم : 336.

3 ـ تأليف العدلوني : 13.

بعد موته باقية، وأذكار جارية، وآداب سالية، ذا عفاف وصيانة، ومروءة وديانة، وعدالة وأمانة، جيد الفهم، مصيب السهم، له كرم وجود، شاع ذكره في الآفاق، وتحدثت بمآثره الرفاق، كان متولي القراءة بين يدي والده، وصحبه في مصادره وموارده، وذلك عام واحد ومائة وألف، ثم حج حجة ثانية عام تسعة وعشرين ومائة وألف، ثم توفي في أواخر جمادى... ؟ عام واحد وثلاثين ومائة وألف.

وترك أولادا ذكورا وإناثا، فأكبر الذكور سيدي عبد الرحمن، وأمه آمنة بنت الحاج هباب السلوي، وليس لها غيره، وهي في قيد الحياة، قدمت معه لأرض الحجاز. وسيدي عبد المالك، وأمه بنت السيد محمد ابن مالك اليوسي. وسيدي محمد الحاج، وأمه ملك اليمين. والصبي سيدي محمد، وأمه ستي بنت أحمد بن بوه اليوسي. والصبي سيدي علي، وأمه بنت السلوي من مدينة فاس، مطلقة في حياته، وله منها بنت في عصمة ولد عمها سيدي محمد ابن سيدي عبد الكريم. ومات الصبي سيدي محمد الحاج، وله أم ولد».[1]

3 ـ عبد الله بن الحسن اليوسي : ومما حلاه به العدلوني قوله فيه : «وأما سيدي عبد الله، فهو الآن في قيد الحياة، له الأخلاق الحسنة، والأوصاف المستحسنة، ماهر في العلوم الفقهية، وسابق في المسائل العلمية، له الباع المديد في التجويد، وله قصب السبق في التسويد».

وهذا مثال عذاره في... ؟

هـذا رماح الـذي فـي اليـوم صادفنـي	وشـق قلبـي بطعـن مـع البـــدن
يـا من مشـى فـي بـلاد ليـس يعرفهـا	يمسـي ويصبـح لـم يلتـــذ بالوطـــن
جنـب مـن الفعل مـا تخشـى عواقبـه	أنـا الغريـب كثيــر الـذل والمحـــن
أنـــا الغريـب لـو جفـا في غربتـــه	عـلى اليقيــن في الأوطـان والسـكن
كنـا فـــي أطيـب عيـش في منازلنـــا	حتـى أتتنـا مـرور ؟ الدهــر بالمحـــن

---

1 ـ تأليف العدلوني : 33. مخطوط خاص.

ففرقت شملنا من بعد ألفتنا	والدهر أحوجنا إليك لم تصن ؟
محاين الدهر لم نطق نسارعها ؟	وكنت أحسب أن الدهر لم يخن
فصرت في غربة كالكير في قفص	أو كالذي عدم الأرياح ؟ في السفن
النار تلهب في قلبي وتحرقه	شوقا إلى الأهل والآباء والوطن
ما الشوق إلا لهيب ليس يبرد بي	إلا الدموع جرت في خدين ؟ حفن
لكنه قل قضى رب يؤقتها	رضيت... ؟ يا رب ... ؟ ؟ ؟[1]

4 ـ عبد الكريم بن الحسن اليوسي : هو الابن الرابع لليوسي، ظفر بحظ من العلم، وعاش إلى ما بعد سنة 1126هـ، حسبما وجد مكتوبا بخطه في أسفل كتاب «شفاء السائل» لابن خلدون، الذي قدم له المرحوم الأستاذ ابن تاويت «ثم صار إلى أحوج العباد إلى الله تعالى عبد الكريم بن الحسن اليوسي كان الله له آمين عام ستة وعشرين ومائة وألف»[2].

قال فيه العدلوني : «وأما سيدي عبد الكريم، فهو شقيق سيدي عبد الله المذكور، وهو الآن في قيد الحياة، وهو غائب بأرض الحجاز بقصد الحج، بلغه الله المأمول، ومنه أسنى المسؤول، فقيه نجيب، وماجد لبيب، أخلاقه لطيفة، وهمته منيفة، أقرب الناس شبها بأبيه، وأمسهم به في خلقه وخلقه النبيه، فمن رآه على بعد، قال كأنه هو، لو لا أن أباه تقدم، ومن يشابه أباه فما ظلم»[3].

وأمهم هو وأخوه الشقيق عبد الله المتقدم وأختهم الشقيقة أم كلثوم ، هي السيدة وزي بنت عبد القادر التستاوتي، الصوفي الشهير صاحب كتاب نزهة الناظر.

1 ـ يغلب على هذه الأبيات طابع شعر الملحون وهي كما يلاحظ فيها سقط لعدة كلمات.
2 ـ مخطوط الخزانة الملكية. رقم : 3396. ص : 1.
3 ـ مخطوط للعدلوني.

5 ـ العربي بن الحسن اليوسي : يعرف بأبي محمد العربي، أصغر إخوته جميعا، مات في حياة أبيه في سفرة إلى الصحراء، قصد تعزية أهل الشيخ ابن ناصر المتوفى سنة 1085 هـ، و دفن «بزاوية البركة» للشريف سيدي الغازي السجلماسي[1] بنواحي زاكورة.

قال فيه العدلوني : «وأما سيدي العربي وأخته الشقيقة عائشة فأمهما السات زهراء الصميلية، وهي الآن في قيد الحياة، فكان نجيبا بارعا ونصيحا نافعا».

وأقول كلمة أخيرة عن بنات اليوسي الثلاث : أم كلثوم، وعائشة، وفاطمة البغدادية. أما أم كلثوم فقد توفيت قبل سنة 1113 هـ، بينما عمرت عائشة طويلا إلى ما بعد سنة 1151 هـ، وهي زوجة الأستاذ الفقيه سيدي سعيد بن محمد اليوسي[2] بقيت الثالثة، أي فاطمة البغدادية، فهي زوجة أحمد بن يعقوب الولالي[3].

1 ـ أبو القاسم بن محمد بن عمر بن أحمد السوسي الأرغيني، قبيلة معروفة بسوس (901 / 962هـ)، من كناشة الغازي الحاج أحمد بن علي، نقيب الشرفاء الغازيين بسلا.
2 ـ وهو ابن أخ اليوسي الذي كفله بعد موت أبيه محمد بن مسعود.
3 ـ مباحث الأنوار : 291. المحقق.

المبحث الرابـع

وفـاة اليوسـي

قال العدلوني : «توفي الشيخ قدس الله روحه في الجنة، وسقى ضريحه شآبيب المنة، بموضع سكناه بأرض «تمزازيت»[1] قرب نهر سبو، وقرب ضريح الولي الشهير سيدي بوعلي، نفعنا الله ببركاته آمين. وبين ضريحيهما الوادي المعروف بوادي «أزكان» ليلة الاثنين الثالث والعشرين من الحجة الحرام عام اثنين ومائة وألف، ودفن بداره التي توفي فيها، وبقي هنالك أعواما، ثم أخرجه ولده سيدي محمد العياشي، وحمله مع ولده سيدي محمد، إلى الروضة التي أنشأ بناءها بقرب عين رأس تامزازيت، بقرب داره، وبنى عليه مقاما رفيعا، أبدع فيه غاية الإبداع، وأنفق فيه مالا جزيلا، وأطعم عليه طعاما كثيرا، ووفدت الوفود للتبرك به من كل جهة، وحضرنا ذلك المشهد العظيم، وتبركنا به وانتفعنا به، وقرأنا عليه ختمات من كتاب الله، وأهدينا ثواب ذلك للشيخ، بلغنا الله وإياه المأمول، وجمعنا معه في جنات الفردوس، بمنه وفضله وجوده وطوله، آمين يا رب العالمين، وهو حسبنا ونعم الوكيل»[2].

والمدفن المشار إليه في النص، حيث ووري جثمان اليوسي أول الأمر، يسمى اليوم «اجنان مشكة»، حيث لا تزال آثاره شاخصة، وإن كان الزمان قد عفى عن غالبيتها، ببلدة «تمزيت» التي تبعد عن مدينة «صفرو» بحوالي اثنين وعشرين كلم.

1 ـ وتعني «مكان مدغرة» كما أفاد بذلك المستشرق الفرنسي جاك بيرك، عن وثيقة للقاضي الصقلي بمدينة فاس.

Nom diversement orthographié : tamazzazt tamzazit et restitué tamzirnet « lieu des Mdâgra » par le Cadi al-Siquillî de Fes dans une notice inédite.
AL_YOUSI page : 22. renvoi : 47.

2 ـ تأليف العدلوني : 36.

أما ضريحه ومسجده، اللذان تم بناؤهما سنة 1122 هـ، من قبل ابنه محمد العياشي، فقد جدد بناؤهما سنة 1344 هـ على الطراز المعماري الأصيل، من قبل الباشا العموري، الذي امتدت مدة باشويته على مدينة صفرو وأحوازها، من سنة 1912م إلى سنة 1928م، وهو في قبة رفيعة أنيقة، عليه «دربوز» يزار به اليوم، ومما يطالعك مكتوبا على باب الضريح قوله تعالى : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُواْ تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَلَّا تَخَافُواْ وَلَا تَحْزَنُواْ وَأَبْشِرُواْ بِٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى كُنتُمْ تُوعَدُونَ ﴿30﴾ نَحْنُ أَوْلِيَآؤُكُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ﴾ [فصلت : 30 ـ31] صدق الله العظيم.

ومما يعد من مناقبه : «أن قوما ذهبوا لزيارته، فبينما هم في الطريق رأى رجل منهم في نومه، أن الشمس قد غربت، فقصها على أصحابه، فقالوا له : لعل الشيخ قبض الليلة، فلما بلغوه وجدوه قد توفي تلك الليلة»[1].

وجملة القول في هذا الفصل المتعلق باليوسي في بيئته الخاصة، أن ثمة معلومات تتعلق بهذا الجانب من شخصيته كانت حتى كتابة هذه السطور مغلوطة أو مغمورة، وقد حاولت من جهتي رفع اللبس عنها، وكشف وجه حقيقتها، إحياء لأمجاد الرجل الفكرية، ومواقفه المشهودة و«الذي ستبقى ذكراه حية في التاريخ، وستبقى كتبه ورسائله تراثا شاهدا بعظمته وزادا للأجيال»[2].

---

1 ـ صفوة من انتشر : 210.
2 ـ الفقيه اليوسي : 154.

الفصـــل الثـالـــث

مسيــرة اليوســي العلميـــة

هذه المسيرة العلمية طويلة ومضنية من أولها إلى آخرها، يمكن تقسيمها زمنيا إلى مرحلتين، مهدت الأولى منهما للثانية، فرحلاته العلمية في زمن الصبا، كانت وليدة قناعات داخلية واهتمامات شخصية، لم يحل بينها وبينه حداثة السن، وقلة ذات اليد، وانعدام الأمن بين المراكز التعليمية.

أما المرحلة الثانية، واليوسي يومئذ عالم مبرز، فقد تميزت بتلك الإزعاجات المتوالية، بسبب امتناعه عن القيام بوظيفة التعليم بجامعة القرويين، فصار يتلقى بين الحين والآخر الأوامر السلطانية المفاجئة بالترحال المستمر، غير أن عامل السن كان له تأثيره الواضح على وضعه الصحي، بالإضافة إلى المعاناة النفسية، سيما حين نفي إلى الزاوية الدلائية التي أصبحت بعد دك حصونها كهشيم تَذْرُوهُ الرياح. وفي ذلك يقول صهره وصديقه الحميم أحمد بن عبد القادر التستاوتي :

سـلام على خـل إذا ما أتـى إلـى	**مكـان ينادى بالرحيـل فيرحـل**
وليـس لـه ذنب سـوى أنـه أنـى	**تحـدث عن فضل به الفضل يحمـل**
وما هو إلا الشمس طورا بعقـرب	**وآونـة تعلـو وفـي الكبـش تنـزل**
تسـل فإن الشـمس أختك رفعـة	**ونورا، وإن رحّلت، فالشمس ترحل[1]**

ورغم ذلك، فإن اليوسي عرف كيف يتفاعل مع الأحداث التي عركته فاستفاد منها كثيرا، حتى غدا صورة ناطقة بأحداث عصره، اجتماعيا وسياسيا وثقافيا واقتصاديا، من خلال أعماله الفكرية، كجماع لثقافة ذات مشارب مختلفة.

---

1 ـ نزهة الناظر / 2 الورقة : 53. ص : 103.

وللوقوف على حياة اليوسي العلمية بشيء من التفصيل، نكتفي بإحالة المستزيد على مقدمة تحقيق كتاب القانون في العلوم الإسلامية، حيث بسطنا فيها الكلام بسطا، وحسبنا الآن أن نورد بعض المعلومات التي تتصل بهذا الموضوع اتصالا وثيقا، وتضيف جديدا إلى ما سبق وقررناه.

المبحث الأول : شيوخه وتلاميذه

المبحث الثاني : ثقافته ومؤلفاته.

المبحث الثالث : مكانته العلمية.

المبحـث الأول

شيوخـه وتلاميـذه

أتحدث هنا عن رحلات اليوسي العلمية، منذ أن توجهت عنايته للطلب والتحصيل، حتى دخوله الزاوية الدلائية، وأرى من المفيد أن أقرن في ذلك بين الرحلات العلمية، وذكر العلوم والشيوخ الذين أخذ عنهم، باعتبار اعتناء الشيوخ بالطالب أكثر، هو من فوائد الرحلة، لأن «للغريب، والقاصد، والراحل، من أرض إلى أرض مزيد حق (...) لما يتصدى له من قطع المسافة، ومقاساة الجوع والعطش، والحر والبرد، والغربة والهوان»[1].

المطلب الأول

شيـوخ اليوسـي

نظما

نرى من المفيد أن نورد هنا أبياتا للعلامة العدلوني من قصيدة تتضمن ماذكره الشيخ اليوسي من المشايخ في فهرسته، نظمها بإشارة من ولده سيدي محمد العياشي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وقد كان طلب ذلك منه مرارا، وذكر أن شيخ العدلوني الفقيه المشارك محمد المسناوي هو الذي رغب في ذلك منه، ومنها :

تعاطى كئوسا من أكف مشيخة	لهم نفحات تحي ميتة الغمر
ففي المكتب الأسنى تلقف وانتقى	من اليوسفي الحداد إبراهيم الحبر
وصار أبو زيان يعرف بالندي	له حاضنا يمليه من أنفس الذكر
محمد الدورى حاطه فارتقى	إلى الحسن التعلالني نجل أبي بكر
فخاض به بحر العلوم وزاده	حسين أبوه قد تلقب بالدور

---

1 ـ القانون بتحقيقنا ص : 363، طبعة ثانية سنة 2013.

أبو بكر التطافي سر بسره	وأحمد الدرعي حازه بالبشر
وأحضره عبد العزيز الفلالي في	مجالسه حتى حوى رتب الفخر
كذلك الشريف الهاشمي محمد	سليل لعبد الله بن طاهر الأزر
وأحمد التجمعتي هو وصنوه	محمد المقدام واسطة النور
وسكتانهم عيسى ومزوارهم يلي	وهشتوكهم والرسموكي ذوو الحجر
وأحمد العمراني فاس مقرهم	كذا ابن علي والأصل من ساكني القصر
ونجل سعيد السوسي يتلو وأحمد	أبوه سعيد ذو المجادة والذكر
مرابطهم ذاك الإمام محمد	سليل الدلاء ذي المعالي أبي بكر
وأنفسهم نجل ابن ناصر الذي	مناقبه شاعت لدى كل من يقر
مشايخه شتى ولكن ذكرت ما	بدا منه سحب العلم وأكفه بحر

الرحلة الأولى : سفر اليوسي إلى السوس الأقصى مرورا بمراكش

استغرقت مدة هذه الرحلة العلمية سنين طويلة، بلغت معها أحوال أسرته النفسية إلى حد اليأس من عودته، وخاصة والده الذي كان هاجس غيابه يؤرقه، فيعيش أحلاما مزعجة وكوابيس مخيفة[1]. وفي طريقه إلى السوس الأقصى، توقف اليوسي بمراكش للأخذ عن شيوخها، وفي ذلك يقول : «كنت أيام طلب العلم في بلاد القبلة، حتى أخذت بطرف من العربية، فحدث لي انتقال إلى ناحية مراكش، وذلك في دولة السلطان محمد الشيخ[2]، فأخذت من فنون أخرى كالأصول، والمنطق، والكلام، وتركت العربية»[3].

وعمدته في هذه العلوم العلامة أبو عبد الله محمد المزوار المراكشي[4] والقاضي أبو مهدي عيسى بن عبد الرحمن السكتاني[5]، والقاضي محمد بن

1 ـ المحاضرات/ 1 : 85.
2 ـ هو ابن زيدان بن المنصور السعدي، الذي حكم من سنة 1045هـ إلى سنة 1064هـ.
3 ـ المحاضرات/ 1 : 391.
4 ـ قاضي مراكش، الماهر في فنون العلم (ت : 1065هـ). الإعلام/ 2 : 292.
5 ـ قاضي مراكش، (ت : 1062هـ)، له حاشية على صغرى السنوسي. التقاط الدرر : 131.

إبراهيم الهشتوكي[1]، أخذ عن الأول جملـة من مختصر السنوسي في المنطق، وقرأ على الثاني جملة من محصل المقاصد لابن زكري، وجملة من المختصر المنطقي، فيما قرأ على الثالث تنقيح القرافي في الأصول.

ويتابع اليوسي مسيرته قاصدا بلاد السوس، ويدخل «إيليغ» عاصمة الإمارة السملالية، وقبلة أنظار السوسيين وغيرهم من الطلبة، وهنا يلتقي بشيوخ عدة منهم عبد العزيز الرسموكي[2] الذي كان يأخذ طلبته بحفظ المتون للاستدلال بها عند الاقتضاء، وخاصة ألفية ابن مالك، مما حرك همة اليوسي لحفظها مجددا، فجمع الطلبة لمراجعتها باعتماد شرح المرادي.

ويظهر أن نبوغ اليوسي المبكر، وزعامته في المجال العلمي، بعقده لمجالس الإقراء، وتصدره للتدريس، كان من الأسباب التي دفعت بأبي حسون السملالي لتعيينه أستاذا لمادة التفسير بقصبة تارودانت، حيث كان شيخه السكتاني يعقد جلساته العلمية المكتظة... قبل أن تعصف به رياح السياسة، فيخرج منها خلسة ناجيا بنفسه في اتجاه مراكش.

الرحلـــة الثانيـــة : التحاق اليوسي بالزاوية الناصرية (تمكروت)

كانت الرحلة إلى الزاوية الناصريـة بدرعة سنة 1060 هـ، ويذكر اليوسي أن أول هديـة قدمها لشيخه نجوى بين يديه، قصيدة شعرية مدحه فيها، ومطلعها :

خليلي مرا بي على الدور والنهر لعلي من ليلى أمـر على خبر

فكان لها أطيب الأثر في نفس الشيخ، الذي أقبل عليه وتولاه بالحدب والرعاية، فدرس عليه في البداية كتاب التسهيل لابن مالك، وجملة من مختصر

1 ـ فقيه علامة، تولى قضاء مراكش مدة يسيرة، (ت : 1098هـ).
2 ـ من كبار علماء سوس، تولى قضاء إيليغ، (ت : 1065هـ) غرقا. المعسول/ 5 : 20.

خليل، ومادة التفسير، والمدخل لابن الحاج، والإحياء للغزالي، وجزءا من الشفا عرضا عليه، وطبقات الشيخ عبد الوهاب الشعراني، وغير ذلك، وأخذ عليه عهد الشاذلية تبركا[1].

الرحلة الثالثة : رحيل اليوسي إلى الزاوية الدلائية

هذه الزاوية هي المحطة الأخيرة، التي سيلقي بها اليوسي عصا التسيار، وقد التحق بها وهو في عنفوان الشباب، كغيره من الطلبة الذين كانت تزخر بهم حلقاتها العلمية، على يد فرسان علوم اللغة خاصة، وباقي العلوم عامة، لما كان يطرق أسماعهم من تكريمها للعلم والعلماء والطلبة على السواء.

وتنقسم هذه المرحلة في مسيرة اليوسي العلمية إلى شقين : شق التلمذة وشق المشيخة والنبوغ الفكري، في علاقة وثيقة بما سيحمله المستقبل من مفاجآت، يكون في مقدمتها حادث إخلاء الزاوية الدلائية.

وتعتبر هذه المرحلة بما لها وما عليها، أخصب مرحلة وأهنأها في حياة اليوسي، تربع خلالها على كرسي التدريس بزاوية أهل الدلاء، فساهم في إعداد جيل من العلماء، وتزوج فرزقه الله البنين والبنات، وأصبح لحياته طعم آخر، بعد حرمان طال أمده، مما هيأ له أسباب التأليف، فترك لنا مؤلفات رصينة تشهد على ثقافته الواسعة.

وقد درس اليوسي على شيوخ كثيرين بهذه الزاوية، أذكر منهم محمدا بن محمد بن أبي بكر الدلائي المعروف بالمرابط[2]، الذي اشتهر بتبحره في علوم العربية وآدابها، فذاعت شهرته بالمشرق والمغرب.

---

1 ـ الفهرسة : 126.

2 ـ رحل حاجا إلى المشرق سنة 1069 هـ وأخذ عن المشارقة، (ت : 1089 / 1021 هـ. التقاط الدرر : 207.

لقن محمد المرابط الدلائي هذا لليوسي تلخيص المفتـاح، بمختصر سعد الدين التفتازاني، ومواضع من الخلاصة، وصدرا من تفسير القرآن بتفسير الجلالين، وأجازه، في فنون العلم كلها.

ومن شيوخ اليوسي أيضا أبو العباس سيدي أحمد بن علي بن عمران الفاسي[1] العلامـة المحدث الحافظ الأديب البليغ، مفتي فاس والمدرس بجامع القرويين، أخذ عليه علم التوحيد، ولاسيما كبرى السنوسي.

ولن أضرب صفحا عن الشيخ محمد بن سعيد المرغيثي السوسي[2]، المفتي الحيسوبي أستاذ كرسي بجامع «المواسين» بمراكش، ثم أستاذ بالزاوية الدلائية في مرحلة تالية، حيث التقى به اليوسي وأخذ عليه بعض العلوم، وخصه بإجازة عامة.

هذه لمحة موجزة عن شيوخ اليوسي، قصدت من بسطها إلى إبراز مستواهم العلمي، وأنواع الفنون التي بلغوا فيها غاية الإتقان، وما قرأه اليوسي عليهم، فكان له أثره الإيجابي في نفسه، مع الإشارة إلى مختلف الإجازات التي حظي بها من قبلهم.

وأنصرف فيما يلي إلى استعراض تلاميذ اليوسي، لأقف على إخلاص اليوسي وتفانيه، في أداء رسالة العالم الواعي بدوره ومسئوليته.

المطلب الثانـي
تلاميذ اليوسـي

ظل اليوسي مقيما بالزاوية الدلائية ما يربو على خمسة عشر عاما، استفاد خلالها العلم تلميذا، واستوى على السوق العلمية ليؤتي أكله أستاذا، فساهم في إعداد رعيل من العلماء الأجلاء، حملوا راية العرفان من بعده، كامتداد طبيعي للمدرسة الإسلامية في ربوع المغرب المعطاء.

---

1 ـ إمام القرويين ومفتيها، (ت : 1065هـ) بفاس. الزاوية الدلائية : 90.

2 ـ من رجال الفكر في القرن 11هـ اشتهر بالتصوف، (1089/ 1007هـ). التقاط الدرر : 206.

تلاميذ اليوسي بالزاوية الدلائية[1] : ونذكر منهم : أبو يعقوب أحمد الولالي، محمد بن عبد الرحمن الصومعي، أحمد القادري، العكاري المراكشي، العكاري الرباطي، أبو العباس أحمد الهشتوكي.

تلاميذ اليوسي بمدينة فاس[2] : قدم اليوسي إلى فاس ضمن القادمين إليها من العلماء، في ركاب حاشية المولى الرشيد، وذلك سنة 1079 هـ، إثر قضائه على إمارة الدلائيين، وظل اليوسي مقيما بفاس حتى سنة 1083 هـ، ولم يسبق له أن زار قط هذه المدينة، ولا كان له علم بحالها، ولا بطبائع سكانها، فاعتبر غريبا عنها بحكم أصوله البدوية. فجر عليه ذلك محنة وابتلاء، الشيء الذي أكده المولى إسماعيل في معرض الإشادة باليوسي قائلا : «... إذ ما تفتخر فاس على سائر المدن والأقاليم والأقطار إلا بالعلم، حتى أن لو جاءهم عالم براني لم يرضوا بعلمه ولم يبالوا به، وقد حزنا السيد الحسن اليوسي على سكنى فاس واشتغاله بالقراءة فيها، فاشتكى من إذاية أهلها، وذلك لا يكون في الإنسان إلا أن يعلم أن الله تعالى أعطاه من العلم ما كفاه عن الغير، وقد قال تعالى : ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾ [يوسف : 76] ومنتهى العلم إلى الله العظيم»[3].

فكان أن عانى كثيرا من ذلك الجو المشحون بالدسائس، والتنافس الشرس بين الفقهاء، وستزداد أزمته النفسية حدة، يوم يفر عنه طلبة فاس، الذين ـ كما وصفهم ـ كانوا يقتنصون الجوائز، ويتشوفون إلى الحظوظ الدنيوية، فيفرغ مجلسه العلمي إلا من الطلبة الغرباء، وقليل من أهل البلد، إلا أنه رغم ذلك، استطاع خلال مدة الخمس سنين التي قضاها بفاس، أن يفرض نفسه، ويبرهن بالملموس على تضلعه في العلوم النقلية والعقلية، فأسس مدرسة تخرج منها جيل من العلماء، أخلصوا له الحب والتقدير من الفاسيين أنفسهم، وصدق الله

---

1 ـ تراجع تراجمهم ومؤلفاتهم في مقدمة كتاب القانون بتحقيقنا : 58 وما بعدها.
2 ـ نفسه : 61 وما بعدها.
3 ـ مجلة تطوان عدد خاص بالمولى إسماعيل : 38.

العظيم إذ يقول : ﴿فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذۡهَبُ جُفَآءٗۖ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمۡكُثُ فِي ٱلۡأَرۡضِۚ﴾ [الرعد : 19].

ومن أعلام المدرسة اليوسية بفاس : محمد المسناوي الدلائي، وسعيد ابن أبي القاسم العميري، وعبد السلام القادري، ومحمد بن زاكور، والحاج علي بركة التطواني، ومحمد عبد السلام بناني، ومحمد بن أبي مدين السوسي، وعبد الوهاب أدراق، والعربي القادري، والحسن بن رحال المعداني، والعربي بن أحمد الفشتالي، وأبو محمد عبد السلام بن حمدون جسوس، وعلي بن منصور، ومحمد بن عبد الكريم الجزائري.

تلاميذ اليوسي بمدينة مراكش[1] : إقامة اليوسي بمراكش جاءت في أعقاب ترحيله إليها مرتين : في سنة 1085هـ، وذلك بعد أن كان خرج من فاس بسبب الفتنة التي شهدتها سنة 1083هـ عند قتل زيدان وحصار المدينة، وأنشأ زاوية في موضع يسمى «تقليت»، حيث أصهاره[2] بخلفون على ضفاف أم الربيع، فانتهض الوشاة والسعاة إلى السلطان، ورحله إلى مراكش، وبقي هذه المرة يدرس بجامع الشرفاء إلى حدود عام 1090هـ، حتى أذن له السلطان إسماعيل بالعودة إلى خلفون، وفي عام 1092هـ أعاده السلطان إلى مراكش، حيث بقي ثلاثة أعوام. ونذكر من تلاميذه بمراكش : محمد الصالح بن المعطي، وأحمد بن عاشر الحافي.

هكذا أكون قد أتيت على إنهاء المطلب المتعلق بتلاميذ اليوسي، واستعراضي لهم لم يكن حصريا، بقدر ما هو متعلق بمن صادفته في طريقي عند البحث في المدرسة اليوسية، وخاصة المغمورين منهم، وإلا فهناك من لم أوفق في الاهتداء إليهم، إما لتقصيري، وإما لعدم اكتراث أصحاب التراجم بهم.

---

1 ـ تراجع تراجمهم ومؤلفاتهم في مقدمة كتاب القانون بتحقيقنا : 67 وما بعدها.

2 ـ من رسالة لليوسي إلى المولى محمد العالم ابن السلطان إسماعيل، انفرد بنقلها العدلوني في تأليفه : 29 وما بعدها، مخطوط خاص.

المبحث الثاني

إنتاج اليوسي الفكري

نظماً

إنتاج اليوسي الفكري متنوع وغزير، شارك به صاحبه في معظم حقول المعرفة من أدب وشعر كما في كتابيه «زهر الأكم في الأمثال والحكم» و«الديوان» الشعري، الذي اشتمل على 182 قصيدة، وفي المنطق وضع حاشية على شرح المختصر... وفي العلوم الإسلامية فلسف الفقه، وصار مشهودا له بالمساهمة في فن التوحيد والمجالات الروحية...

وقد جمع الأستاذ عباس الجراري في كتابه «**عبقرية اليوسي**» بيبليوغرافيا اليوسي، وأحال على أماكن وجود قسم هام منها، مقتفيا أثر من سبقوه إلى ذلك من أمثال الأستاذ «جاك بيرك» في كتابه «اليوسي»، والأستاذ محمد حجي في كتابه «الزاوية الدلائية»، وغير هؤلاء ممن تعرضوا لليوسي في كتاباتهم.

وأورد من جهتي، بعض الأبيات من قصيدة العلامة العدلوني، التي نظم فيها مؤلفات اليوسي، وأفاد بثلاثة كتب جديدة له، لم يسبق على حد علمي لأحد من الباحثين أن أشار إليها ولو إشارة عابرة، فضلا عن نسبتها له، من خلال التراجم التي عقدت له قديما وحديثا.

قال العدلوني ناظما مؤلفات اليوسي، بعد أبيات من قصيدة بلغت ثمانية وثلاثين بيتا :

تضلع من كل العلوم فأصبحت ... لديه رياض خصبها يانع الزهر

تآليفه فيها دليل بأنه حوى ... الرتبة العلياء في شرف القدر

1 ـ سبق تحقيقها من قبل فاطمة خليل القبلي وصدرت سنة 1401هـ/ 1981م.

فمنها كتاب في الكلام وجرمه ... كبير ويتلوه صغير بلا نكر[1]

وقانون في جمع العلوم[2] وشرحه ... لدالية يزري نظامها بالدر

وحاشية الكبرى وأخرى نفيسة ... لمختصر الأسمى السنوسي ذي السر

وزهر الأكم[3] والمناهج[4] معهما ... محاضرة[5] يا حسن ما فيها من خبر

وشرح نظام الفاسي[6] في المنطق الذي ... عنى به ثم لما يقض الذي يدر

ومنظومة في الدين مع شرحه[7] الذي ... به يعصم الإنسان من خطأ الفكر

أراد به جمع الجوامع[8] فانتهى ... لشرح الحروف فاقتفاه مدا ؟ العمر

وفهرسة فيها مشايخ جمة ... وفيها علوم طيبات شذا النشر

قصائده والأجوبات[9] وما حوت ... رسائله[10] لا تنتهي لمدى الحصر

1 ـ انفرد العدلوني بذكر هذين الكتابين ونسبتهما إلى الإمام اليوسي، وقال إنهما يوجدان في مكتبته مع باقي المؤلفات المذكورة في النظم، وعسى أن يجود الزمن يوما بالعثور عليهما.

2 ـ كتاب القانون حقق بعنايتي وصدر سنة 1998 في طبعة أولى، ثم صدر سنة 2013 في طبعة ثانية.

3 ـ حقق بعناية الدكتور محمد حجي والدكتور محمد الأخضر، وصدر سنة 1401 هـ/ 1982م.

4 ـ المراد به كتاب «مناهج الخلاص من كلمة الإخلاص» موضوع التحقيق. والذي سبق صدوره في جزئين سنتي: 2000 – 2001م.

5 ـ صدر محققا ومشروحا من قبل محمد حجي وأحمد الشرقاوي إقبال سنة 1402 هـ/ 1982م.

6 ـ المقصود به كتاب «التاج المفرق على الطالع المشرق»، أفاد بنسبته لليوسي تلميذه الهشتوكي الذي قرأه عليه، وهو شرح على منظومة العربي الفاسي (ت: 1052هـ) في علم المنطق. قرى العجلان للهشتوكي، مخطوط خاص.

7 ـ يتعلق الأمر بقصيدة اليوسي في موضوع أقسام الجهل، أو ما لا يسع المؤمن جهله في العقائد. مع شرحها. حواشي اليوسي على شرح الكبرى 1 / 299.

8 ـ هو كتاب «البدور اللوامع في شرح جمع الجوامع» لابن السبكي، صدر محققا بعنايتنا في أربعة أجزاء سنة 2002م.

9 ـ قامت إحدى الباحثات بتحقيقها كرسالة علمية بدار الحديث الحسنية بالرباط.

10 ـ سبق تحقيق رسائل اليوسي من قبل ذة. فاطمة خليل القبلي وصدرت سنة 1401هـ/ 1981م.

المبحث الثالـث

مكانة اليوسي العلميــة

لما كان استعراض كل المصادر التي ترجمت لليوسي، و نوهت به و بمكانته العلمية ،كقطب من أقطاب الفكر المغربي آنذاك أمرا متعذرا لكثرتها، فإنني أكتفي بتصنيف بعض النماذج منها، و الإحالة عليها :

1 ـ كتب ترجم فيها اليوسي لنفسه : كالمحاضرات، الفهرست[1]، الرحلة [2]، الرسالة الكبرى للمولى إسماعيل، وصية اليوسي لأبنائه.

2 ـ كتب تضمنت إجازات شيوخ اليوسي تشيد كلها بكفاءته العلمية كإجازة شيخه المرابط الدلائي[3]، وإجازة شيخه عبد القادر الفاسي[4]، وإجازة شيخه محمد بن سعيد المرغيثي السوسي[5]، وغيرهم.

3 ـ كتب تضمنت شهادات تلاميذ اليوسي فيه، والاعتراف بأفضاله، كنشر أزاهير البستان لابن زاكور، ومباحث الأنوار للولالي وغيرهم.

4 ـ شهادات أقرانه من العلماء، الذين كانت تربطهم به صلات المحبة، كأحمد بن عبد القادر التستاوتي في كتابه نزهة الناظر[6]، وأبو سالم العياشي وغيرهم.

5 ـ شهادات أصحاب كتب التراجم والتاريخ، كالإفرني في صفوة من انتشر، ومحمد المكي بن موسى الدرعي في الدرر المرصعة[7]، ومحمد بن الطيب القادري في التقاط الدرر، وعبد السلام بن عبد الرحمن العدلوني، وغيرهم.

---

1 ـ مخطوط الخزانة الملكية. رقم : 1138 ـ والخزانة العامة رقم : 1418ك. صدرت محققة سنة 2004م.

2 ـ مخطوط الخزانة الملكية. رقم : 2343 ـ والخزانة العامة رقم : 1418ك. صدرت محققة سنتي: 2017ـ2018م.

3 ـ أنظر نص الإجازة في الفهرسة المحققة ص : 128.

4 ـ نفسه :131.

5 ـ نفسه :135.

6 ـ مخطوط الخزانة العامة رقم : 1669ك.

7 ـ مخطوط الخزانة العامة رقم : 265ك.

والملاحظ في هذه الفئة الأخيرة من الكتب، أنها تكاد تجمع على إدراج اليوسي في سلك المجددين للدين، كاليفراني الذي قال فيه : «وبالجملة فهو آخر العلماء بل خاتمة الفحول من الرجال حتى كان بعض أشياخنا يقول : هو المجدد على رأس هذه المائة، لما اجتمع فيه من العلم والعمل، بحيث صار إمام وقته وعابد زمانه»[1].

وقال فيه أحمد بن محمد اليمني (1040 ـ 1113 هـ)من رجالات التصوف الكبار، كما حكى العدلوني عنه : «حدثني أخونا سيدي عبد القادر[2]، قال : كنت جالسا بزاويته، فسألني عن الشيخ سيدي الحسن اليوسي، فقلت له بخير، فقال لي : قليل من يعرف حق سيدي الحسن ويكررها مرارا، ويمد بها صوته، أو قال : حارت الرجال في معرفة سيدي الحسن»[3].

حكى القاضي أبو مروان عبد الملك التجموعتي أنه «قدم على الشيخ ـ يعني الحسن اليوسي ـ في بعض أسفاره فوجده بصنهاجة الزيتون فنزل عنده، وجلس في ناحية ونظر إلى الجبال والشعاب... ؟ بالموضع المذكور، والواردون على الشيخ من كل حدب ينسلون، رافعين أصواتهم بالذكر، قد ملئوا السهل والجبل، ما نزلت طائفة إلا وأخرى بأثرها، حتى غشى الليل وهم منحدرون كالسيل، فلما رأى ذلك هاله ما رأى، فقال : لا إله إلا الله، ثم أنشد :

من يطع ربه تطعه المياتي ؟ وتجئه الورى وهم خدام

وقال الولالي حكاية عن الشيخ علي بن عبد الرحمن الدرعي (1090/ 1018هـ) : «لما كنا بالزاوية البكرية، ذهبنا في بعض الأحيان لزيارته،

---

1 ـ الصفوة : 208.

2 ـ توفي العلامة عبد القادر بن عبد الرحمن العدلوني رَحِمَهُ اللَّهُ في العشرين من حجة الحرام الذي هو يوم الجمعة من عام تسعة وخمسين ومائة وألف.

3 ـ تأليف العدلوني : 52.

فقال لي الشيخ العلامة أبو علي بن مسعود اليوسي : أبلغ عني السلام للشيخ علي بن عبد الرحمن، واطلب لي منه الدعاء، فلما أبلغته قال لي بديهة : اقرأه السلام، وقل له إنه لن يموت حتى ينتفع به بعض العباد في حال القلوب كما انتفع به بعضهم في العلم الظاهر. وكان الأمر كما أخبر، لم يمت الشيخ ابن مسعود حتى كانت الفقراء وجماهير الناس يتبعونه للانتفاع به كاتباع الغنم لقيمها»[1].

قال فيه العدلوني : «... وكان من أعيان هذه الطائفة السعيدة، وأعلام هذه الجماعة المفيدة، شيخ شيوخنا الإمام، وقطب دائرة فلك مشايخ الإسلام، أشرقت شمسه على المشارق والمغارب، وانضيت إليه الأسنمة والغوارب، حجة الله على عباده، وخاتمة المحققين في علومه واجتهاده، لم يلحقه أحد في زمانه، ولا له مثيل في فخره وانفراده، إذا تكلم في طريق القوم أتى بالعجب العجاب، وأذهل بفصاحته عقول أولي الألباب، شهرته تغني عن إقامة البرهان، كالشمس لا تحتاج إلى بيان، ذا الأحوال الباهرة، والكرامات الظاهرة، الكريم التوسي أبا علي سيدي الحسن بن مسعود اليوسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ وقدس روحه»[2].

وجاء في سلوة الأنفاس للكتاني ما نصه : «... وعد من المجددين على رأس القرن الحادي عشر»[3]، وقال فيه العباس بن إبراهيم صاحب الإعلام رواية عن «إفادة النبيه، فيمن ادعى الاجتهاد أو ادعى فيه» : «ومنهم عالم المغرب ونادرة الدنيا في وقته، الحسن بن مسعود اليوسي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، سمعت من يقول من وعاة التاريخ من بلدنا : لو كان له مذهب لاتبع»[4].

ويكفي للتدليل على صدق هذه الآراء بالملموس، والقاضية بالفكر التجديدي عند اليوسي، أن أقدم كنموذج لأوجه هذا التجديد، يتمثل في تجديده لفهم كثير

1 ـ مباحث الأنوار : 284. طبقات الحضيكي / 476 :2. ترجمة رقم : 612.
2 ـ تأليف العدلوني في ترجمة ومناقب اليوسي. مخطوط خاص.
3 ـ السلوة/ 3 : 82.
4 ـ الإعلام/ 3 : 162.

من القضايـا الفكرية، التي تشعبت آراء العلماء فيها، كنزاعهم في كيفية تقرير مدلول الكلمة المشرفة، من حيث التركيب والوضع، إلى غير ذلك مما يتعلق بها من مباحث شائكة، لا تطرق أبوابها إلا بشفاعة الإلمام بناصية العلوم والفنون النقلية والعقلية، فجاء اليوسي رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى وقرر الكلمة المشرفة أحسن تقرير، وكشف عنها القناع، ورفع شغب النزاع، وبين الأصول التي يجب أن تعتقد، ووفق بين آراء العلماء الخائضين فيها، سواء في ذلك القدامى أو المحدثين، من غير تجريح أو تشديد النكير على أحد منهم.

يشهد لذلك قول العلامة إدريس الوزاني[1] «وخالفه ـ أي الهبطي ـ الجم الغفير منهم اليسيتني وتلميذه أبو العباس المنجور، وسيدي العربي الفاسي، وسيدي عبد القادر[2] الفاسي، في جواب له، وقد كنت تبعت هؤلاء العلماء المحققين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، في تأليفنا في كلمة الشهادة، ولم نطلع على تأليف[3] اليوسي، لقلته جدا قبل طبعه، فلما اطلعت عليه، رجعت عن الاعتراض على الهبطي إلى تأويل كلامه، وكتبت بهامش النسخة أني رجعت عن ذلك»[4].

وقال فيه فضيلة الأستاذ محمد الأزرق ملخصا لجوابه في كتاب «**مشرب العام والخاص من كلمة الإخلاص**» ما نصه : «ثم تدخل صدر الدولة العلوية المنيفة الإمام اليوسي، وأول مـا فعل أنه قسم الكلي إلى مفهومه «أي حقيقته وماهيته»، وإلى مصدوقاته «أي أفراده»، ثم تدرج إلى بيان القدر المشترك بين المشركين، وهو جواز أن يكون مع الله شريك يستحق العبودية «**تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا**» وذلك المعتقد الذي تواطأ عليه المشركون يعتبر قدرا مشتركا

---

1 ـ هو أبو العلاء إدريس بن الشيخ حمد الخضر التهامي الوزاني (1275/ بعد 1348هـ)، من مؤلفاته : «أهل الإيمان والسعادة فيما يتعلق بكلمة الشهادة». مقدمة النشر الطيب.

2 ـ انظر جواب عبد القادر الفاسي في أزهار البستان لابن عجيبة/ 1 : 122 ـ 123. من المخطوط رقم : 358، المكتبة الخاصة للأستاذ الترغي.

3 ـ يعني كتاب مشرب العام والخاص من كلمة الإخلاص موضوع تحقيقنا.

4 ـ النشر الطيب بشرح الشيخ الطيب/ 2 : 226.

بينهم، ثم بعد التمهيد بما ذكر، استهدف للوصول إلى النتيجة ومحاولة الإجابة عن الإمامين الخروبي فيما اعترض به الإمام اليسيتني عليه، والهبطي فيما تعقبه به ما يمكن حصره في أهداف ثلاثة :

الأول : أن القدر المشترك هو المنفي.

الثاني : أن نص الخروبي يفسر بالقدر المشترك المذكور، بمعنى أن ما قاله الخروبي من أن المنفي : ما ادعاه المشركون هو القدر المشترك، ومعلوم أنه بمراعاة ذلك لا يبقى على الإمام الخروبي أي اعتراض، لا من قبل اليسيتني، لأن المنفي حينئذ مفهوم كلي، ولا من قبل الهبطي لأن القدر المشترك هو منفي ليس بموجود ولا يصح وجوده أصلا، وذلك لقيام الأدلة على ذلك من النقل والعقل، وفي مقدمتها الآية الكريمة ﴿ لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [الأنبياء : 22].

الثالث : أن ما يمكن تسليط النفي عليه محصور عند الفرض، والمحال قد يفرض في الجزئيات الخارجية المتشخصة، وفي الآلهة المعبودة بالباطل وفي زعمهم الفاسد، وفي المعبود بحق، فإن قدر تسلطه على الجزئيات المذكورة لزم الكذب، لأن لها وجودا خارجيا متشخصا لا سبيل إلى إنكاره، وإن قدر تسلطه على آلهة المشركين المعبودة بالباطل لزم الكفر للقاعدة : وهي أن المستثنى بعد النفي يثبت له ما نفي عن جنس المستثنى منه «**تعالى الله عن كل ما لا يليق بجلال ربوبيته علوا كبيرا**».

ومعلوم أنه بلزوم الكذب على الأول والكفر على الثاني، لم يبق مما يمكن أن يفرد في ذلك إلا المعبود بحق، فيكون التقدير لا إله معبود بحق إلا الله، وهو المطلوب الناصع والنتيجة الساطعة»[1].

1 ـ من درس ألقاه فضيلة الأستاذ محمد بن أحمد الأزرق بعنوان «روح الإسلام كلمة الإخلاص» : 188 ـ 189 في إطار الدروس الحسنية بمناسبة شهر رمضان المبارك لعام 1414 هـ.

ويظهر من هذه النصوص التي تفوح بشذى الموضوعية العلمية، المكانة التجديديـة لليوسي علما وعملا، والتي لا ينازع فيها إلا معاند أو مكابر، وبذلك استطاع أن يخلق منهجـا متميزا في التفكير، بتصحيح كثير من المفاهيم، وصياغتها صياغة جديدة، وفق منظور يذم التقليد، ويفتح المجال لركوب مطية الاجتهاد والخلق والابتكار، وهو ما جعل أمثال إدريس الوزاني، يعدل عن رأيه فيما كان يؤاخذ به الهبطي من تقريرات الكلمة المشرفة، منتصرا في ذلك لطائفة من العلماء المعاصرين لليوسي.

ولو لم يكن لليوسي من مقومات التجديد، التي تشهد على عبقريته ونبوغه، إلا مـا ضمنه في كتابه مشرب العام والخاص من مناقشات رفيعة، وتقريرات عجيبة في كلمة التوحيد، لكان عندي كافيا، لمـا يتضمنه هذا الأصل العقدي من الأسرار واللطائف، باعتباره الركن المتين في دين الإسلام، ولما ينتج عن الجهل وعدم التصديق به من السقوط في مهوات الكفر، نعوذ بالله من الخذلان.
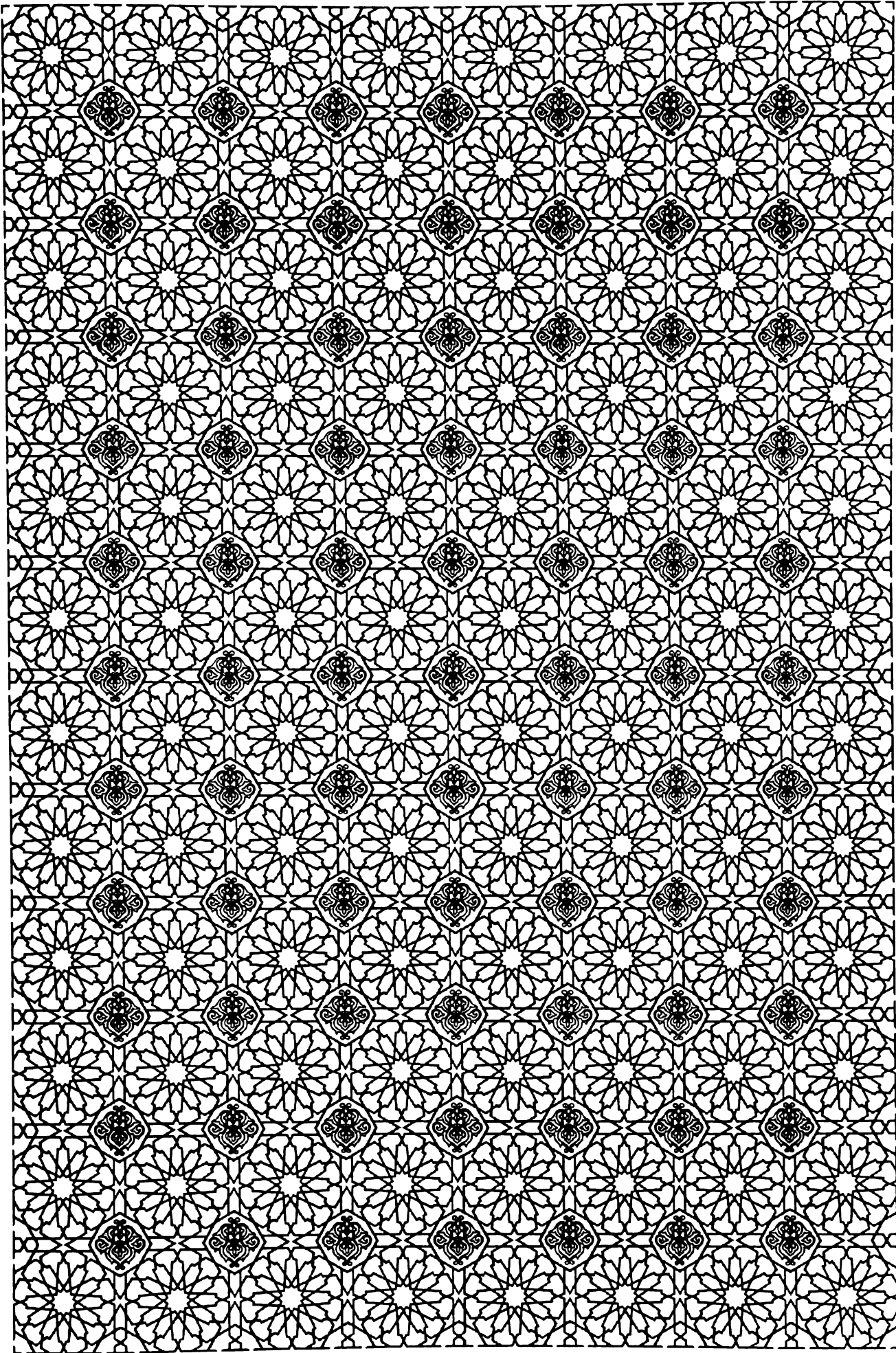
الباب الثاني

عرض للعقيدة في فكر اليوسي

كتاب مشرب العام والخاص من كلمة الإخلاص من الكتب التي خرجت عما تعاطاه العلماء في عصر اليوسي، من الإغراق في الشروح والحواشي، وعد بذلك من المصنفات التي طرقت مواضيع تنحو منحى الرجوع إلى ينابيع الثقافة الدينية والإسلامية الأصيلة، لذلك تقتضي طبيعة العمل أن نحاول عقد مقاربة لنلامس جانب العقيدة والسلوك في شخصية اليوسي العلمية الغنية، والذي كما اتضح لم يحظ بعناية الباحثين بعد، وذلك من خلال مدخل تمهيدي وفصلين اثنين :

الفصل الأول : نظرية المعرفة عند اليوسي.

الفصل الثاني : نضال اليوسي على العقيدة من خلال بعض قضاياها.
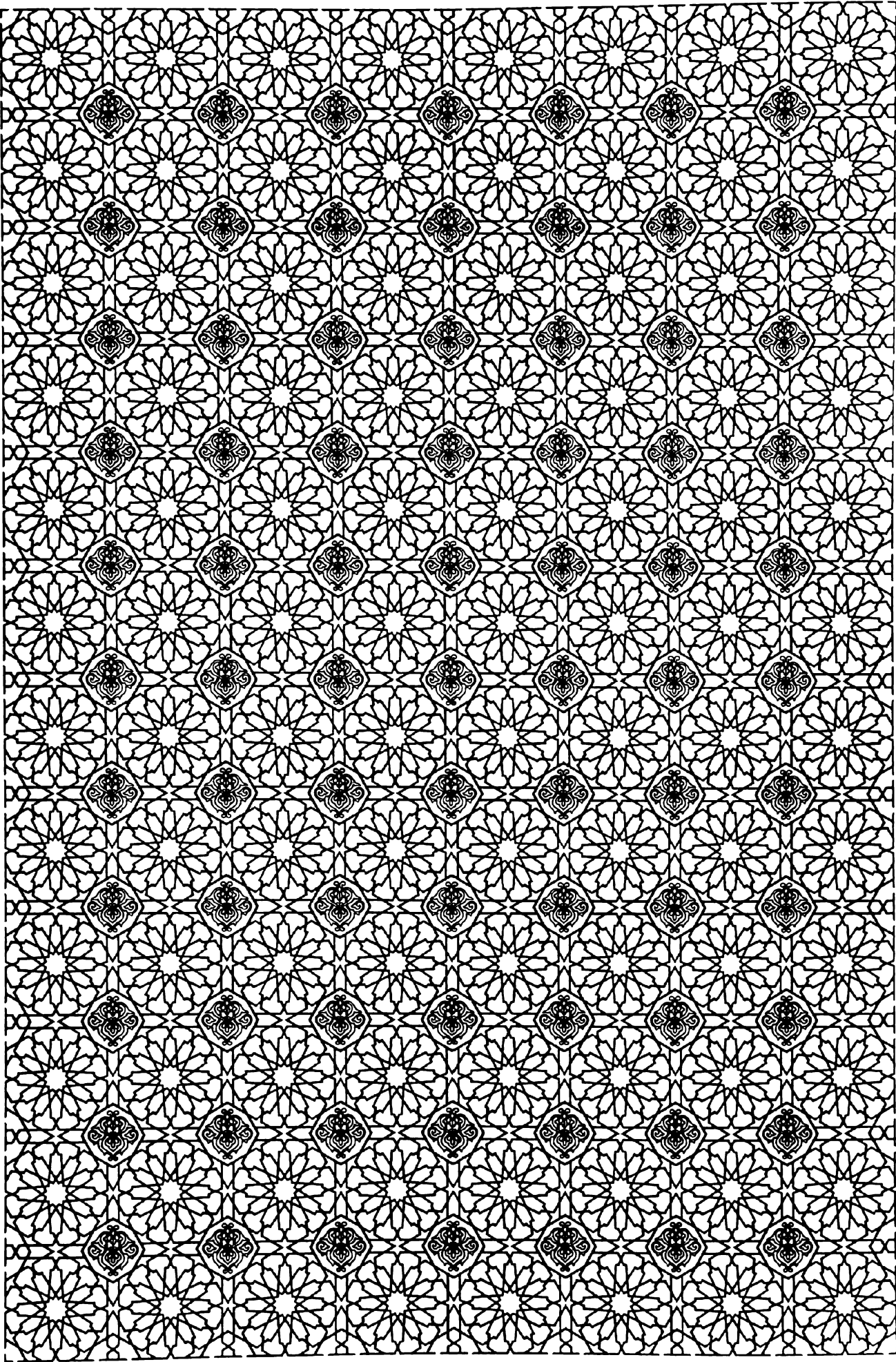
مدخــل تمهيـــدي

يأتي علم التوحيد في طليعة العلوم الإسلامية الأصيلة عند المغاربة، لكونه الأصل الذي عليه تبنى الأحكام، وبهذا الاعتبار فهو يعد المنجي من الخيالات والأوهام، لذلك تطلعت هممهم على مدى العصور إلى إثراء مباحثه، وإفراده بالكتب المشتملة على الفوائد الجمة، مع غاية في التنقيح والتهذيب، ونهاية في حسن التنظيم والترتيب.

والذي حملهم على ذلك، هو اقتناعهم وإطباقهم في آن واحد، على أن شرف العلم إنما يكون تابعا لشرف المعلوم، وليس هناك أعظم ولا أشرف من معرفة مباحث الإلهيات، كإثبات الواجب الحق تعالى وتقدس، وتنزيه ذاته وصفاته... وغيرها من مباحث العقيدة الإسلامية، مقاصد الطالبين من المكلفين، ومجال إعمال العقل والنظر للخروج من ربقة التقليد المذموم، طبقا لآيات القرآن الكريم وأحاديث الرسول ﷺ، حتى تكون عقيدة المسلم كالطود الشامخ خالية من الشبه.

وعلى هذا الأساس يرتكز المشروع الفكري لليوسي في العقيدة، ومنه يستمد قوته ووجاهته، فقد خصص له حيزا هاما من تفكيره واهتمامه ضمن أعماله الفكرية، تجلى على الخصوص في ذلك الإنتاج المعرفي المتميز كما وكيفا، المعد خصيصا لمعالجة قضايا العقيدة، ونمثل له «بحواشيه على شرح كبرى السنوسي» و«مشرب العام والخاص من كلمة الإخلاص» و«القانون في أحكام العلم والعالم والمتعلم» و«البدور اللوامع في شرح جمع الجوامع»، وغيرها.

بل إن اليوسي كثيرا ما تعرض لقضايا العقيدة في إنتاجه الأدبي، ولو بكيفية عرضية، في فصول ممتعة، ككتابه «المحاضرات»، وكتابه «نيل الأماني في شرح

التهاني»، وذلك بالتنبيه على الأشعار المنطوية على الفوائد الجمة في مجال العقائد، كشأنه مع الشاعر أبي نواس، الذي استحسن بعض كلامه فقال فيه: «... وهذا الكلام يدل على سلامة صدر أبي نواس وحسن عقيدته، مع ما كان عليه من التهتك والانهماك في المجون، وقد رئي بعد موته فقيل له ما فعل الله بك؟ فقال غفر لي لأبيات قلتها عند موتي وهي قوله:

يا رب إن عظمت ذنوبي كثرة — فلقد علمت بأن عفوك أعظم

أدعوك رب كما أمرت تضرعا — فإذا رددت يدي فمن ذا يرحم

إن كان لا يرجوك إلا محسن — فمن ذا الذي يرجو المسيء المجرم

ما لي إليك وسيلة إلا الرجا — وجميل ظني ثم إني مسلم

جعلنا الله ممن أسلم وسلم من الشرك والشك، وفوض الأمر كله لذي العزة والجبروت والملك»[1]. وبذلك كان أثر العقيدة في الأدب عند اليوسي واضحا إلى حد بعيد، يعكس ذلك بجلاء ديوانه الشعري المطبوع على الحجر بفاس سنة 1927م والمحقق بجامعة الجزائر سنة 1969م. ثم الصادر بتحقيق د. عبد الجواد السقاط سنة 2016م.

وهو مؤشر يفيد حرص اليوسي الكبير، على تعميق الوعي العقدي بكل الممكنات المتاحة، وتسخير كل العلوم لخدمة العقيدة الإسلامية، واستثمارها لفائدتها أحسن استثمار، كتعامله دون غضاضة مع علم المنطق في صياغة أدلة التوحيد العقلية، للبرهنة على وجود الله وصفاته، وما يرتبط بذلك من المسائل الفرعية لأصول الاعتقاد السني الصحيح، على الرغم من المواقف المتباينة لمفكري الإسلام من هذا العلم، المعتبر في عداد العلوم الدخيلة على علوم المسلمين في رأي فريق منهم.

1 ـ حواشي اليوسي على شرح الكبرى بتحقيقنا / 3: 73.

فكان اليوسي ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ ملتزما بالدفاع عن الفكر الإسلامي السني بإشراقه وصفائه، بتقديم الحجج والبراهين، لتفنيد مزاعم كل المبتدعة، وعلى الخصوص دعاوى أصحاب الأديان والعقائد، من واقع مسئوليته الدينية انطلاقا من الحديث الشريف : «**أَشَدُّ النَّاسِ عَذاباً يَوْمَ القِيَامَة عَالِم لَمْ يَنْفَعِ النَّاسَ بِعِلْمِهِ**»[1].

وبذلك عد في سلك المشاركين في لجج المناظرات الكلامية، التي دارت بين الإسلام وسائر العقائد والأديان، والتي تولدت عنها معظم موضوعات علم الكلام ونظرياته، فناقش مختلف الملل والنحل، وأبطل عقائدها من منطلق الخبير بمواطن زللها، ودونكم جملة من طوائف الغواية والضلال، التي وردت في النص المحقق بين أيدينا.

1 ـ الطوائف المخالفة في وحدة ذات الله[2].

ومعنى وحدة الله في ذاته عند المتكلمين، هي أن لا يكون مركبا من أجزاء، وهو ما يعبر عنه في علم الكلام بالكم المتصل. وقد خالفت في ذلك طوائف، «منها المجسمة الذين يعرفون بالحشوية. فقد ادعوا أن معبودهم جسم ذو صورة، ومركب من أبعاض إما روحانية وإما جسمانية. ورتبوا على ذلك جواز انتقاله، ونزوله، وصعوده ...». وقد فند اليوسي مزاعمهم وأبطلها، بأدلة عقلية على الخصوص.

2 ـ الطوائف المخالفة في وحدة الله في ألوهيته[3].

والمقصود بذلك أن لا يكون لله نظير في ألوهيته. وهو ما يعرف في علم الكلام بالكم المنفصل. والمخالفون في هذا الأصل العقدي من الطوائف الثنوية، والنصارى.

---

1 ـ رواه الطبراني في الصغير والبيهقي في شعب الإيمان من حديث أبي هريرة بإسناد ضعيف، حديث : 508

2 ـ انظر النص المحقق : 496.

3 ـ انظر النص المحقق : 498.

«أما الثنوية، فيقولون بإلهين اثنين، تعالى الله عن قولهم علوا كبيرا». والرد عليهم قرره اليوسي مفصلا فلينظر في محله في النص المحقق. وقد أبطل اليوسي هذه المزاعم كلها، وناقش جزئيات هذا المذهب الذي ينسب إلى «ماني» مؤسس فرقة المانوية .

أما النصارى فقد ذهبوا طرائق قددا في مخالفتهم لوحدة الله في ألوهيته.وقد أبطل اليوسي كافة هذه المقالات الزائفة، بأدلة عقلية ونقلية، وركز بخاصة على مذهب الاتحاد، الذي خبطوا فيه خبط عشواء في هذيان فكري يتضاحك منه.

3 ـ الطوائف المخالفة في استحقاقه تعالى للعبادة[1] .

والمقصود بهؤلاء «كل من يعبد غير الله تعالى من وثنيين ومشركين، تقربا بعبادته إلى الله تعالى، سواء منهم عباد الملائكة كالصابئة، أو عباد الكواكب، أو الأفلاك، أو عباد الشجر والحجر، كالأعراب وغير ذلك. ويلتحق بهم من يعبد المسيح أو عزيرا مثلا للتقرب به». وقد رد عليهم اليوسي في تقريراته للأدلة العقلية، المختلفة باختلاف اعتقاد الألوهية الكاملة في المعبود، وبحسب من لا يعتقد منهم ألوهية معبوده، بل استحقاقه للعبادة.

4 ـ الطوائف المخالفة في انفراده تعالى بالتأثير أي : الاختراع والتكوين[2].

وهذه الطوائف المتعددة منها :

- الطبائعيون القائلون بتأثير الطبيعة في مطبوعها.
- الفلاسفة القائلون بالعلل والمعلولات.
- أصحاب العقول القائلون بتأثير العقل الفياض في عالم العناصر.

---

1 ـ انظر النص المحقق : 502.

2 ـ انظر النص المحقق : 504.

• الثنوية وكل من يقول بإلـه آخر مستقل بالتأثير.

• القدرية القائلون بأن الحيوان يؤثر في أفعاله الاختيارية.

ورتب اليوسي على مذاهب هذه الطوائف أحكاما، تختلف بحسب ما يندرج منها من أسباب تحت الكفر المتفق عليه، والكفر المختلف فيه، مع الاتفاق على أنه معصية.

1 ـ بعض ما هو من قبيل الكفر المتفق عليه من الشرك :

• جعل الصانع موجبا بالذات

• إنكار أن يكون مختارا قادرا، أو عالما بالجزئيات.

• التكذيب لله تعالى أو لرسله تصريحا أو تلويحا.

• إنكار ما علم من الدين بالضرورة.

• الاستهزاء بالشريعة مطلقا.

• التزي بزي الكفار، من لبس الزنار، والتردد إلى الكنائس وتعظيمها.

• اعتقاد التقارن العقلي بين الأمور العاديات، والآثار الناشئة عندها.

• إنكار خرق العادات.

• التكذيب بما ورد من المعجزات، وفي ذلك إنكار للشرائع.

• القول بأن واجب الوجود هو الوجود المطلق[1].

2 ـ بعض ما يختلف في كونه كفرا مع الاتفاق على أنه معصية :

• اعتقاد الأسباب العادية مؤثرة بقوة أودعها الله تعالى فيها.

• نفي صفات المعاني، والقول بأنه تعالى قادر بذاته مثلا، لا صفة زائدة.

• إرجاء النصوص.

1 ـ انظر النص المحقق : 526.

• اعتقاد الجسمية والجهة في حق الله تعالى[1].

3 ـ الشرك المتفق على أنه ليس بكفر :

• المقصود بذلك شرك الأغراض. وهو أن يعمل المؤمن العبادة لغير الله تعالى، ولغير نيل ثوابه الآجل، وهو معصية.

وقد اتسع نطاق الموقف الدفاعي لليوسي عن العقيدة، ليشمل «أبناء العصر» من المعاصرين له، اقتناعا منه بضرورة حفظ صحيح العقيدة من أن تعبث بها الأهواء، أو تنفث فيها سموم الأعداء، في ضوء بعض الاتجاهات الفكرية ـ المشرقية منها والمغربية على السواء ـ التي كانت تحاول أن تجد لها موضعا، وذلك بالخروج عن المذهب الأشعري في الاعتقاد ـ من وجهة نظر اليوسي وغيره من علماء المغرب ـ الذي كان ولا يزال له القدم الراسخ في منطقة المغرب العربي من جهة، وبعض الاتجاهات الصوفية الممزوجة بالطقوس المنحرفة السائدة في زمنه من جهة أخرى، والتي كانت بعيدة كل البعد عن الأصول السنية للتصوف الإسلامي.

وهذا النقد ليس على إطلاقه بل يستثني منه العارفين بالله، الذين عمل على التماس أفضل المخارج لهم، حتى في المصطلحات المتداولة بينهم بقوله : «وقد أكثر الناس في نسبة الاتحاد إلى الصوفية، والعاقل لا يتوهم أن يستحل أهل الله الاتحاد المحال، كيف ومن اعتقده فليس له من الإسلام نصيب، فضلا عن أن يصل إلى درجة التصوف، ولكن لما كان لفظ الاتحاد مشتركا في معاني أطلقه كل واحد على ما أراد، فإذا أطلقه الصوفية على مقصودهم من الفناء الكلي والتوحيد الصرف، ظن بهم الجاهل ما تقشعر منه الجلود، وهم برءآء منه، كما قال سيدنا علي بن وفا[2] :

1 ـ انظر النص المحقق : 525.

2 ـ الخطيب أبو الحسن علي ابن العارف بالله محمد وفا الشاذلي (761 / 807هـ)، تركه والده صغيرا في

يَظنوا بي حلولا واتحادا وقولي من سوى التوحيد خال[1]

قال مقررا لمعنى الاتحاد وبطلانه : «وأما الاتحاد ونعني به صيرورة الشيئين شيئا واحدا حقيقة، فمستحيل شاهدا وغائبا، لا في الذوات ولا في الصفات. فإن الشيئين إذا قدر اتحادهما، فإما أن يبقيا معا في الوجود، فهما شيئان ولا اتحاد. وإما أن يذهبا معا، فيكون الموجود غيرهما ولا اتحاد. وإما أن يذهب أحدهما ويبقى الآخر، فلا اتحاد أيضا. وإن أريد بالاتحاد مجرد الامتزاج والاختلاط، كامتزاج الماء بالعسل، فهذا من خواص الأجسام، والله تعالى ليس بجسم»[2].

ومعلوم أن الذين قالوا من أهل الملل والنحل بالاتحاد هم النصارى، فقد تضاربت أقوالهم في ذلك، «فحصر المتكلمون مذاهبهم بطريق السبر والتقدير لكثرة خبطهم».

وأما الحلول، فوجه بطلانه عند اليوسي «أن الله تعالى لو حل في غيره، لكان تابعا لذلك الغير، وذلك ينافي وجوب وجوده، تعالى عن ذلك علوا كبيرا. وأيضا المعقول من الحلول، إما حلول المتمكن في المكان. أو المتحيز في الأبعاد. أو الوصف في الموصوف. والأولان من خواص الأجرام. والثاني من خواص المعاني والله تعالى ليس بجرم ولا معنى».

وغني عن القول أن الطوائف التي اعتنقت مذهب الحلول ثلاث : الأولى : طائفة النصارى وقد سبق الحديث عنهم. الثانية : طائفة غلاة الشيعة. الثالثة : غلاة المتصوفة، الزاعمون أن السالك إذا تناهى في الرياضة، وكمل في الصفاء، فربما اتحد الحق به، حتى لا اثنينية ولا تغاير أصلا. وسرى فيه كالنار في الجمر،

كفالة الزيلعي، من تآليفه : كتاب «الباعث على الخلاص في أحوال الخواص». شجرة النور الزكية : 240.

1 ـ الحواشي على شرح الكبرى / 2 : 170 ـ 171

2 ـ انظر النص المحقق : 519.

حتى لا تمايز أصلا، فيصح له أن يقول : «أنا هو وهو أنا»[1]. تعالى الله عن أغالطهم وأباطيلهم علوا كبيرا[2].

ومما بحثه اليوسي في هذا المقام بعمق، تقيدا منه بمنهجه في البحث، والذي يعتبر من بين ضوابطه، بحث ما بقي غامضا، أو تكميل ما بقي ناقصا من كلام غيره، ما وعد به الإمام السنوسي في شرح كبراه، من تعميق البحث في الولي، للمناسبة الظاهرة بينه وبين الكرامة المذكورة مع المعجزة، غير أنه أغفل ذلك، وقد سد اليوسي مسده، فحصر الكلام عن المسألة في عشرة فصول وهي :

الأول : في معنى الولي. الثاني : في شروطه. الثالث : في معنى الكرامة. الرابع : في جواز صدورها على يد الولي. الخامس : في وقوع ذلك. السادس : في أن الولي هل يعلم أنه ولي أم لا ؟ السابع : في أنه هل يدعى الولاية أم لا ؟ الثامن : في أنه هل يجوز أن يترقى حتى يكون مثل النبي وأفضل منه أو لا ؟ التاسع : في أن الولاية هل تكون أفضل من النبوة أم لا ؟ العاشر : في أن الولي هل يبلغ مبلغا يسقط عنه التكليف ؟

وهذا البسط من اليوسي لهذه النقطة، إنما يعكس ذلك الجانب الصوفي الذي سبق أن أشرت إليه، فيما مر من فصول، وخاصة نشأة اليوسي وما طبعها من زيارات الصالحين، وهو لا يزال فتى يافعا، يتلمس طريقه في مسيرة العلم الطويلة والشاقة، مع تولد شعور من الإجلال لأولياء الله الصالحين، خامر نفسه دائما حتى حينما نجده يتحدث عن التصوف كعلم، فهو لا يكاد يغوص بالقارئ في خبايا ودقائق هذا الغذاء الروحي، حتى ينبه عليه أن صنيعه هذا إنما هو على سبيل التعليم لا غير، وليس على سبيل المشيخة، وإن كان في قرارة نفسه يداري

---

1 ـ قولة منسوبة للحلاج الذي قتل مصلوبا.
2 ـ انظر النص المحقق ص :522.

ميله الشديد إلى الاندراج في أسلاكهم، عملا بقوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ»[1].

وبهذا نفسر ذلك السر المتمثل في تبرئة اليوسي لنفسه، أن يكون صاحب حال أو ذوق أو كشف، نظرا لما يراه من ضرورة التأدب مع الله تعالى، فالذين يتصرفون في المملكة من أولياء الله ـ في نظره ـ ويعرفون الإقبال الكثير من طرف الخلق، إنما حصل لهم ذلك باختصاص الله لهم بموهبته، وتأهلهم لحضرته من غير تدبير منهم ولا اختيار، ولو كان لهم اختيار لاختاروا البقاء في خدمته وأن لا يغيبوا عنها لحظة[2].

وما دام الكتاب موضوع التحقيق يجمع بين العقيدة والتصوف، فإني أرى من المفيد أن نرسم طرفا من تحقيقات اليوسي في مسألة الولاية والنبوة، للوقوف على ما بينهما من فروق، لها أهميتها في عقيدة أهل السنة، يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ : «وهذه كلها ـ أي الفصول العشرة السابقة ـ مما نبه عليه المتكلمون، وإلا فالباب أوسع مجالا، وأفسح مقالا، فإنه فن آخر مستقل، وأنا أنبه على هذه على وجه الإشارة والاختصار»[3].

وأول الفصول الذي صدر به كلامه، هو تعريفه لحقيقة الولي، وذلك بقوله : «فاعلم أن الولي هو العارف بالله تعالى وصفاته، المواظب على الطاعات، المتجنب للمعاصي، المعرض عن الانهماك في اللذات والشهوات»[4].

ثم انتقل بعد ذلك إلى بيان شروط الأولياء، الذين نص على شرف حظوتهم القرآن الكريم، في قوله تعالى : ﴿ أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ

---

1 ـ أخرجه مسلم في كتاب البر والصلة والآداب، باب المرء مع من أحب.
2 ـ المحاضرات/ 1 : 287.
3 ـ الحواشي على شرح الكبرى : / 2 : 332.
4 ـ نفسه : / 3: 333.

يَحْزَنُونَ ﴾[يونس : 62] أو كما قال فيهم رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره»[1]، وذلك بحصر تلك الشروط في أربعة :

الأول : أن يكون عارفا بأصول الدين، حتى يفرق بين الخالق والمخلوق، والنبي والمتنبي.

الثاني : أن يكون عالما بأحكام الشريعة نقلا وفهما، يكتفي بنظره عن التقليد في الأحكام الشرعية، كما اكتفى عن ذلك بأصول التوحيد، فلو أذهب الله تعالى علماء أهل الأرض، لوجد عنده مما كان عندهم، ولأقام قواعد الإسلام جميعا، إذ لا يفهم من قولهم ولي الله، إلا الناصر لدين الله، وهذا ممتنع في حق من لا يحيط علما بقواعد الدين، وأصوله وفروعه.

الثالث : أن يتخلق بالخلق المحمود، الذي يدل عليه الشرع والعقل. فالأول الورع عن المحرمات، وامتثال جميع المأمورات. والثاني ما يفيده العلم بأصول الدين، مثلا إذا علم حدوث العالم بأسره، لم يتعلق قلبه بشيء منه، لعلمه أنه في قبضة الله. وإذا علم الوحدانية، أخلص لله تعالى في كل عمله، إذ الربوبية لا تحتمل الشركة في شيء. وإذا علم أن القدر سابق بكل كائن، لم يخف فوات شيء مما قدر، ولم يرج نيل شيء مما لم يقدر، وهذا هو الرضى. ويثمر الرفق بالخلق، والصفح عنهم في الإذاية، لعلمه أنهم لا يستطيعون لأنفسهم فضلا عن غيرهم، جلب نفع ولا دفع ضر.

الرابع : أن يلازمه الخوف أبدا، ولا يجد طمأنينة طرفة عين، إذ لا يدري أهو من فريق السعادة، أم من غيره[2].

وبعد أن يحيل اليوسي في تفسير الكرامة، على كلام السنوسي في شأنها، يناقش مسألة جواز أو عدم جواز وقوعها، فيذهب إلى أنها فعل جائز في نفسه،

1 ـ رواه البخاري والخمسة إلا الترمذي. انظر نيل الأوطار للشوكاني ج : 7.
2 ـ الحواشي على شرح الكبرى بتصرف : / 3 : 333 ـ 334.

ومن ثم كانت جائزة الظهور على يد الولي، لأن كل ممكن فهو جائز الوقوع، فإن زعم المخالف أنه غير ممكن في نفسه، فالبرهان الدال على حدوث جميع العالم يرد عليه. وإن زعم أن ذلك يمتنع لعارض، فعليه البيان. وهذا هو مذهب الجمهور. وهو بهذا ينافي مذهب المعتزلة القائلين بامتناع وقوع الكرامة، وكذا مذهب الأستاذ أبي إسحاق الإسفرايني، الذي يميل نحوهم شيئا ما...

«وبالجملة، فظهور كرامات الأولياء، يكاد يلحق بظهور معجزات الأنبياء، وإنكارها ليس بعجب من أهل البدع والأهواء، إذ لم يشاهدوا ذلك من أنفسهم قط، ولم يسمعوا به من رؤسائهم، الذين يزعمون أنهم على شيء مع اجتهادهم في أمر العبادات، واجتناب السيئات، فوقعوا في أولياء الله أصحاب الكرامات يمزقون أديمهم، ويمضغون لحومهم، ولا يسمونهم إلا باسم الجهلة المتصوفة، ولا يعدونهم إلا في عداد آحاد المبتدعة... ولم يعرفوا أن مبنى هذا الأمر على صفاء العقيدة، ونقاء السريرة، واقتفاء الطريقة، واصطفاء الحقيقة»[1].

وأما عن الفصل السادس، المتعلق بما إذا كان يجوز للولي أن يعلم أنه ولي أو لا، فقد أحال اليوسي بشأنه على كتاب «مفاتيح الكنوز» للمقدسي، الذي جاء فيه ما نص عليه أهل الحق في المسألة، بقوله : «اختلف أهل الحق في الولي، هل من شرطه أن يعلم أنه ولي أم لا ؟ فكان أبو بكر بن فورك يقول : لا يجوز أن يعلم أنه ولي، لأن ذلك يسلبه الخوف، ويوجب له الأمن. ـ قال ـ وأما الذي يؤثره أهل التحقيق وهو الحق، أنه يجوز، وليس بواجب أن الولي لا يعلم بنفسه، بل يجوز أن يعلم بعضهم، ويجوز أن لا يعلم. فمن علم أنه ولي كانت كرامة في حقه، إذ أطلعه الله تعالى على ما وهبه له، وكشف له ما حجبه. ومن قال إن ذلك يسلبه الخوف، فهذا ضعيف، لأن من كان بالله أعرف، كان منه أخوف[2]».

---

1 ـ الحواشي على شرح الكبرى : / 3 :339.
2 ـ نفسه / 3 :342.

ونختم هذِه النقطة بالإشارة إلى ما ورد في الفصل الثامن وهو هل يبلغ الولي درجة النبـي أم لا ؟

ذهب بعض الكرامية إلى أن الولي قد يبلغ درجة النبي أو أفضل، وهذا قول باطل بإجماع المسلمين، لأن النبي حصلت له الولاية التامة، وزاد على ذلك بكونه معصوما من الدنايا، مأمونا من سوء العاقبة بالنصوص القاطعة، مشرفا بالوحي، ومشاهدة الملك، وبجعله خليفة، وبعثه لصلاح العالم في الدارين ، وغير ذلك من الكمالات.

ولذلك ذهب اليوسي مذهب ولي الدين العراقي، وكذا السبكي، وغيرهما من ذوي التحقيق، إلى أن النبي أكمل من الولي بقوله : «فلا يخفى على كل سالم الفطرة والدين، أن الولي إنما اكتسب الشرف بمتابعته للنبي، حتى إنه لو حاد عن طريقه رجع إلى أسفل سافلين، وإذا كان من النبي حصل له ما حصل من الشرف، فكيف يكون مثله أو أشرف ؟ وهو إمامه وقدوته ووسيلته إلى ربه»[1].

وبهذا وغيره مما لم أذكره مخافة السآمة والطول، رد اليوسي قول من يذهب من المتصوفة إلى أن الولاية أفضل من النبوة، وذلك بقوله : «وهذا باطل فإن النبوة تتضمن الجانبين ـ يعني الولاية والنبوة ـ لما فيها من الاختصاص والتشريف والتقريب، والإقامة لهداية ومصالح العباد، بل لا تبلغ ولاية غير النبي ولاية النبي بحال»[2].

وعلى هذا الأصل بنى اليوسي قوله في رد رأي بعض المتصوفة بقولهم إن الولي إذا بلغ درجة عالية في المحبة و صفاء القلب سقط عنه الأمر و النهي، أو بعبارة أخرى صار في حل من التكليف، ولا يضره حينئذ الذنب ولا يدخل النار بارتكاب الكبائر «وهو باطل بالإجماع، فإن الخطابات عامة، والتكاليف

1 ـ الحواشي على شرح الكبرى : / 3 :343.
2 ـ نفسه : / 3 :343.

شاملة، ولأن أكمل الناس في المحبة والصفاء والإخلاص الأنبياء، ولاسيما حبيبه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وعليهم أجمعين، مع أن التكاليف في حقهم أشد»[1].

هذا، ولما كان علم الكلام «هو خيار العلوم الشرعية، ورأسها وأصلها وأساسها»[2] وما ينطوي عليه من مسلك الحوار في علم العقيدة، الذي يكاد يكون لازما من لوازمه، وخاصة من خواصه، فقد اتخذه اليوسي مسلكا للحق الذي له قوة جذب لا يتمكن من يراه، إلا وينجذب إليه طبعا، ويخضع له طوعا أو كرها﴿ وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَظِلَالُهُم بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ﴾[الرعد :16]، سواء تعلق الأمر بإفحام أقرانه من العلماء كما في مسألة الكسب، ومسألة العلم النبوي وغيرهما، أو ما تعلق بتقريره للعقائد وتلقينها للعوام دون التشديد عليهم وإعناتهم، عملا بفحوى النصوص القرآنية والحديثية في دفع الحرج عن الناس، قال تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ فَيُضِلُّ اللَّهُ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾[إبراهيم : 5]، وذلك فضل منه تعالى ورفق بعباده، كما قال نبينا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «خَاطِبُوا النَّاسَ بِمَا يَفْهَمُونَ»[3] الحديث.

ولأزيد هذه الأمور بيانا وتحليلا استنادا إلى المادة المبثوثة في كتب اليوسي، أقسم هذا الباب إلى فصلين، نعرض في الأول نظرية المعرفة في فكر الإمام اليوسي، وفي الثاني نضال اليوسي على العقيدة من خلال بعض قضاياها.

1 ـ الحواشي على شرح الكبرى : / 3 :344.
2 ـ القانون : 170.
3 ـ أخرجه البخاري في كتاب العلم، باب من خص بالعلم قوما دون قوم.
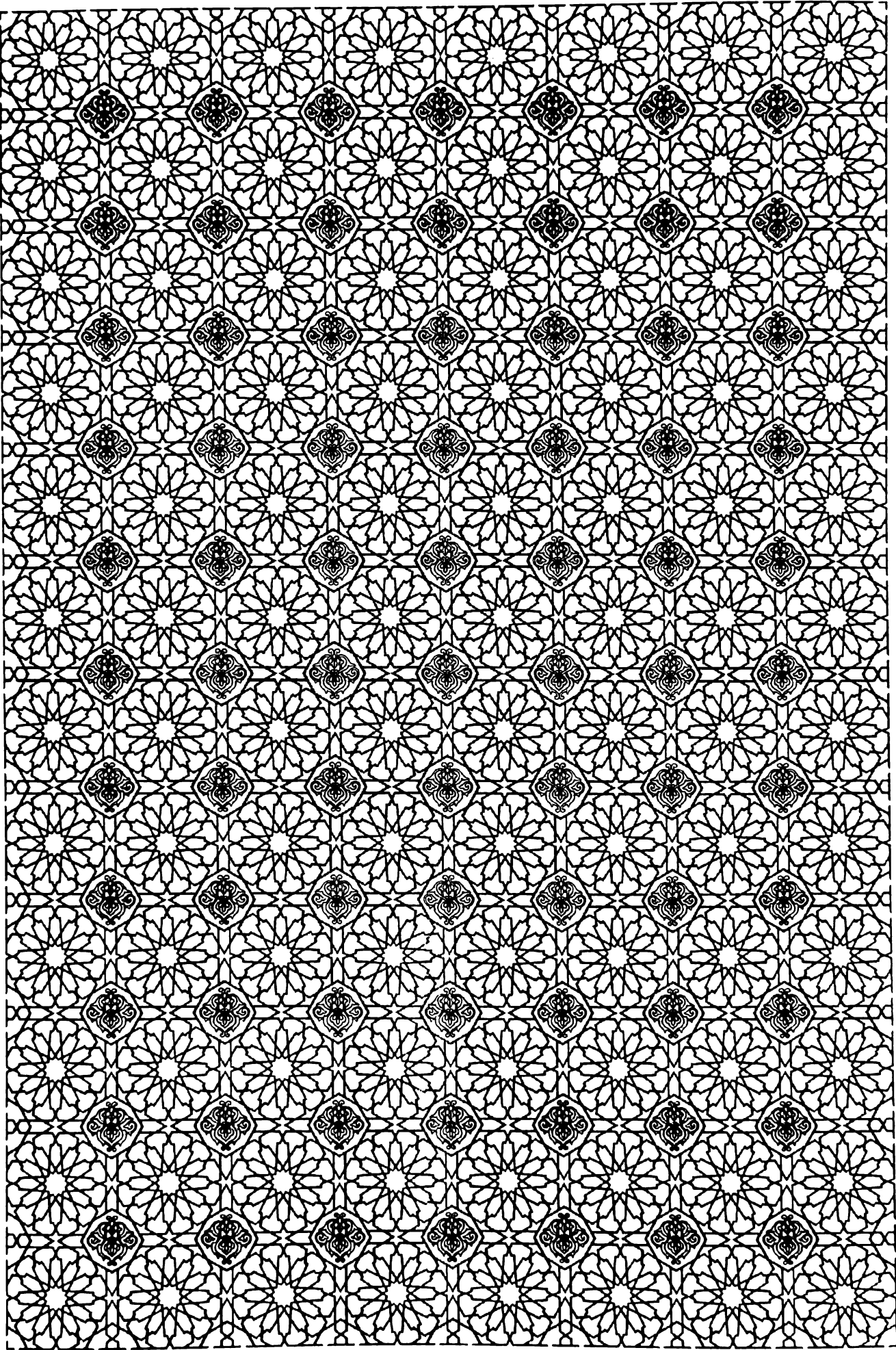
الفصل الأول

نظريـة اليوسـي فـي المعرفـة

منذ أن عم نور الإسلام أرجاء الدنيا، والعلماء يتنافسون جيلا بعد جيل في نشر المعارف والعلوم وتلقينها للطالبين لها، امتثالا لتعاليم هذا الدين الذي أكرمنا الله به منة منه وتفضلا، وارتضاه لنا منهجا وسلوكا ونظام حياة، يعزز ذلك قوله تبارك وتعالى : ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّن دَعَآ إِلَى ٱللَّهِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا ﴾[فصلت : 32]، وقوله سبحانه : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ ﴾ [آل عمران : 187]، وقول نبي الرحمة صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «مَنْ عَلِمَ عِلْماً فَكَتَمَهُ أَلْجَمَهُ اللهُ يَوْمَ القِيَامَةِ بِلِجَامٍ مِنْ نَارٍ»[1] وقوله أيضا «إِنَّ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ لاَ يَنْتَزِعُ الْعِلْمَ انْتِزاعاً مِنَ النَّاسِ بَعْدَ أَنْ يُؤْتِيَهُمْ إِيَّاهُ وَلَكِنْ يَذْهَبُ بِذَهَابِ الْعُلَمَاءَ فَكُلَّما ذَهَبَ عَالِمٌ ذَهَبَ بِمَا مَعَه مِنَ العِلْمِ، حَتَّى إِذَا لاَمْ يَبْقَ إِلاَّ رُؤَساء جُهَّالاً إِنْ سُئِلُوا أَفْتَوا عِلْمٍ فَيَضِلُّونَ وَيُضِلُّونَ»[2].

وقد درج علماء الإسلام في تدريس العلوم، على سلوك مناهج دقيقة، تختلف طبيعتها حسب الفن الملقن، وتكتسي أشكالا مختلفة في الإلقاء، من تآليف، وأمالي، ومحاضرات في مرحلة تاريخية متأخرة، حين استعيض بهذا الأسلوب عن غيره. وفي هذا أقوى دليل على عمق وأصالة الفكر الإسلامي الخلاق.

ولم تكن العقلية المسلمة في الغرب الإسلامي عامة، والمغرب الأقصى خاصة أقل حظا من سواها، في إثراء الفكر الإسلامي لأمتنا تأليفا، وتحقيقا، وتصنيفا، وتعليقا... وبما يستلزمه ذلك من التقيد بالثوابت المنهجية، القمينة

1 ـ رواه أبو داود في كتاب العلم، باب كراهية منع العلم. والترمذي في كتاب العلم، باب ما جاء في كتمانه.
2 ـ أخرجه مسلم في كتاب العلم، باب رفع العلم وقبضه وظهور الجهل والفتن في آخر الزمان.

بتيسير سبل التحصيل، في التعليم والبحث على السواء، والتماس أسباب المعرفة، الموصلة إلى أعلى مراتب اليقين العلمي، ولاسيما حين يتعلق الأمر بعلم العقيدة، الأصل الأصيل للعلوم الإسلامية، لما يبعثه في قلب المسلم، من إيمان راسخ بتوحيد الربوبية والألوهية، انسجاما مع فحوى النصوص القرآنية، التي تنهى عن تبني أوهى الأدلة في قضية الإيمان، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴾ [الإسراء : 36]، وقوله سبحانه : ﴿ وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا ۚ إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِمَا يَفْعَلُونَ ﴾[يونس : 36].

وعلى هذا الأساس، فإني سأحاول في هذا الفصل، استخلاص المعالم المنهجية، لعلماء السلف رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ في العقيدة، والتي من بين خصائصها «إن كنت ناقلا فالصحة، أو مدعيا فالدليل»[1]، وذلك من خلال نموذج فكر اليوسي الرصين، المبسوطة آراؤه في «حواشيه على شرح الكبرى» و«القانون في أحكام العلم، والعالم والمتعلم» وغيرهما، وكل ذلك في مبحثين.

1 ـ نظرية اليوسي في المعرفة.

2 ـ منهج اليوسي في عرض العقائد.

---

1 ـ كبرى اليقينيات الكونية : 34.

المبحث الأول

معالم نظرية اليوسي في المعرفة

نظرية المعرفة، هي الطرق المنطقية التي توصلنا إلى إدراك ماهية الأمور المعقولة والمحسوسة. والمقصود بنظرية المعرفة إجمالا «البحث في طبيعة المعرفة، وأدواتها، وإمكانها، وطرقها، وميادينها»[1]. وهذه النظرية التي تحظى بالصدارة في ميدان الفلسفة، وجدت في عقول متكلمي الإسلام الرضا والاستحسان، بحكم أنها تلتقي مع علم الكلام، للبحث في المجال الذي تبحث فيه[2].

وعلى سنن متكلمي السنة، في تصدير كتبهم المؤلفة في قضايا العقيدة، بمقدمات كلامية تتعلق بالعلم، وماهيته، وأقسامه، ومناقشة أول الواجبات على المكلف، أهو النظر أم المعرفة، إضافة إلى تساؤلات أخرى الخ... أقول على هذا السنن يسير اليوسي في إبراز نظريته في المعرفة، وبيان مصادرها، وسبلها، وإمكانها، وأدواتها... ولمزيد توضيح ذلك أعقد المطلبين التاليين :

1 ـ إثبات العلوم والحقائق.

2 ـ العلوم وعلاقتها بالعقيدة.

---

1 ـ أسس الفلسفة : 225.

2 ـ الأسس المنهجية لبناء العقيدة الإسلامية : 139.

المطلـب الأول

إثبات العلوم والحقائق

هذا الأصل عبارة عن مدخل يستهل به المتكلمون أبحاثهم في تقرير العقائد، ودحض شبه أهل الزيغ والضلال، وذلك بهدف إقامة صرح قواعد العقائد، الواجب الاطمئنان إليها، كأصول يبنى عليها غيرها من الفروع، ولذلك عد «إثبات العلوم والحقائق أصلا أساسيا من بين الأصول الخمسة عشر التي حصل بشأنها الإجماع بين علماء أهل السنة»[1].

ذلك أنه سيكون من قبيل الضرب في الحديد البارد كما يقال، تقرير العقائد، وتنقيتها من الشوائب، لمن لا يعترف بالحقائق، ولا يقر بفضل العلوم، من أمثال الفرق الضالة بمذاهبها الفاسدة، المصادمة لقوله عز وجل: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا﴾[المؤمنون: 115].

ومن هنا يرى اليوسي، أن من اختيار الله سبحانه إيجاد العالم. وكان من الحكمة في إيجاده أن يكون مظهرا لفضله، بالإنشاء والإعطاء والإغناء والإنعام والإكرام ونحو ذلك، ومظهرا لعدله بالإفناء والإشقاء والإفقار والحساب والعقاب ونحو ذلك، وكان من اختياره سبحانه أن يجعل منه من يعقل ذلك ويعلمه، فيشهد به لا ليزداد بذلك سبحانه كمالا، ولا ليدفع نقصا، كيف وهو القائم بنفسه الغني القاهر، ولكن لمنفعة تعود على الشاهد، بالانتفاع بما علم والاهتداء، فيظهر له وعليه فضل الله تعالى، أو مضرة تعود عليه بالإباية والاستكبار، فيظهر له وعليه عدله تعالى، يفعل تعالى ما يشاء ويحكم ما يريد.

وقسم اليوسي ذوي العلم إلى أربعة أقسام:

---

1 ـ الفرق بين الفرق: 249.

«الأول: من النور المحض، فجعله الله مستعدا للانتفاع، وظهور الفضل، وهو الملك.

الثاني: من النار، فجعله مستعدا للإباية وظهور العدل، وهو الشيطان.

الثالث: من الهواء، فجعله قابلا للأمرين، وهو الجن.

الرابع: من أخلاط أربعة: تراب ونار وماء وهواء، فجعله أيضا قابلا للأمرين، وهو الإنسان»[1].

وللوقوف على بعض الملامح من نظرية اليوسي في المعرفة بالنسبة للإنسان خاصة، لأنه أعلم وأشرف المخلوقات ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ﴾[الإسراء: 70] فإني أستعرضها بإيجاز غير مخل من خلال ثلاث مقدمات كلامية هي:

- المقدمة الأولى: في العلوم الأولية، أو (طبيعة المعرفة).
- المقدمة الثانية: في أحكام النظر.
- المقدمة الثالثة: في الدليل وأقسامه.

1 ـ القانون: 107.

المقدمة الأولى
في العلوم الأولية (أو طبيعة المعرفة)

تعريـف العلم

اختلف النظار في تعريف العلم، كما اختلفوا في تعريف النظر، وقد ساق اليوسي تعاريفهم وناقشها، ودونكم ملخصها : فذهب الإمام الرازي «إلى أنه ضروري»[1]، أي لا يعرف، وعرفه إمام الحرمين والغزالي بأنه «اعتقاد جازم مطابق ثابت»[2]، فيخرج العلم بالجزم عن الشك، والظن، والوهم. وبالمطابقة عن الجهل المركب، والاعتقاد الفاسد. وبالثبات أي الناشئ عن ضرورة، أو برهان عن التقليد المطابق، وعرف بتعريفات أخر، أقربها بناء على أن المراد به إدراك العقل «أنه حصول صورة الشيء في النفس أو في العقل»[3] وهذا تعريف الفلاسفة، وهو مبني على القول بالوجود الذهني.

والمراد بالشيء عنده «اللغوي لا خصوص الموجود، والمراد بالحصول الانتقاش»[4]، و لم يرتض قول الأطباء بسهولة زوال الانتقاش لإفـراط الرطوبة والحرارة، عن طريق النسيـان وأن ﴿ ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ﴾[الأنعام : 96 ـ يس : 38 ـ فصلت : 12].

وبناء على أن المراد بالعلم أحد أقسام التصديق، وعلى أنه يشمل التصور والتصديق اليقيني هو «صفة يتجلى بها المذكور لمن قامت به»[5] والمذكور مطلق شامل للموجود والمعدوم والممكن والمستحيل، والمفرد والمركب، والكلي

---

1 ـ القانون : 112.
2 ـ نفسه : 113.
3 ـ نفسه : 114.
4 ـ نفسه : 114.
5 ـ نفسه : 114.

والجزئي، أي كل ما من شأنه أن يذكر، والتجلي المقصود به الانكشاف التام، فيخرج من التعريف الجهل والظن والشك...

واختار الإيجي تعريف العلم بكونه «صفة توجب تمييزا بين المعاني لا يحتمل النقيض»[1]. فخرجت القدرة ونحوها ، مما لا يوجب ذلك، وخرجت إدراكات الحواس، لأنها من الأعيان لا المعاني، وخرج الجهل والظن، والاعتقاد لاحتمال النقيض، إما في الحال أو المآل.

والمعتمد عند اليوسي في هذه الطائفة من التعريفات للعلم، هو العلم بمعنى «إدراك العقل حصول صورة الشيء في النفس أو في العقل»[2] وعليه درج في بناء تقسيماته للعلم.

فالعلم على هذا التعريف معنى قائم بالعالم الحي، زائد على ذاته، وفيه رد على القدرية، الذين قالوا إن الله عالم بذاته، وفيه أيضا احتراز عن قول الكرامية، الذين أجازوا وجود العلم في الأموات والجمادات، والسوفسطائية الذين ينفون العلم، وينفون حقائق الأشياء كلها كما سنرى.

وفي هذا تقرير مذهب اليوسي، القاضي بإثبات الأعراض القائمة بالجواهر، خلافا للدهرية، والسمنية ذات الأصل الهندي في نفيها جميعا.

أقسام العلم الضروري

تنحصر تقسيمات اليوسي للعلم في :

العلم بمعنى الإدراك

ويقسمه اليوسي ـ حسب التقسيم المشهور ـ إلى تصور وتصديق. ويسمى القسم الأول بالتصور الساذج، أي إذا لم يعتبر معه الحكم، فإذا وقع الحكم بالنسبة إثباتا أو نفيا، فهو تصديق.

1 ـ القانون : 115.

2 ـ نفسه : 114 وما بعدها ـ شرح المقاصد/ 1 : 194.

العلم إما قديم أو حادث، والحادث إما ضروري أو نظري :

أما القديم، فيعني به اليوسي علم الله تعالى، وهو ليس بضروري ولا مكتسب، ولا واقع عن حس، ولا عن فكر ونظر «والصحيح أنه صفة وجودية، قائمة بذاته تعالى، واحدة متعلقة بكل معلوم، موجود ومعدوم، قديمة بقدم ذاته، باقية ببقائها، مخالفة لعلمنا، كسائر صفاته تعالى، موجبة له تعالى كونه عالما»[1].

والعلم الحادث سواء كان تصورا أو تصديقا ينقسم إلى ضروري ونظري :

فالعلم الضروري يفسره اليوسي «بما يحصل للنفس بلا اختيار»[2] أي يتم وقوعه في عقل الإنسان من غير سلوك طرق الاستدلال عليه، بحيث لا يقدر على دفعه عنه.

ويقابل العلم الضروري العلم الكسبي «الحاصل عن كسب العبد استدلالا أو غيره»، والفرق بينهما من جهة القدرة التي تنعدم في الضروري، وتكون فاعلة في الكسبي.

أما العلم النظري «فهو ما يحصل عن نظر»، أي ببذل الجهد واستفراغ الوسع العقليين في تحصيله.

والدليل على انقسام العلم مطلقا إلى الضروري والنظري، هو الوجدان«فإنا نشاهد بعض التصورات، كتصور الوجود والعدم، وبعض التصديقات، كالتصديق بأن الأربعة زوج، يحصل بغير استحصال.

بعد هذا ينتقل اليوسي لمناقشة مذاهب المتكلمين في العلم، التي تضاربت أقوالهم في كون التصورات والتصديقات كلها ضرورية أو نظرية، أو بعضها ضروري والبعض نظري الخ، ومنها :

---

1 ـ القانون : 117.

2 ـ نفسه : 118.

1 ـ مذهب من يرى أن العلوم كلها ضرورية «لأنه بقدرة الله ولا قدرة لنا فيه» وقد شهد له اليوسي بالصحة من هذه الحيثية، واعترض عليه من حيث إنه مدخول بإهمال الاكتساب... وهو ينسب للفخر الرازي.

2 ـ مذهب قوم من الجهمية الذين ذهبوا إلى أن العلوم كلها نظرية، وهو باطل في رأي اليوسي بالوجدان كما مر.

ومن تم يخلص إلى صياغة مذهبه بقوله : «قلت والحاصل أن مبدأ الفطرة، وهو العقل الهيولاني[1]، ليس محلا في عادة الله تعالى، لحصول العلم نظريا ولا ضروريا، قال تعال : ﴿ وَاللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا ﴾ [النحل : 78]، وإنما حدث الضروري والنظري بعد حصول الملكة[2] للنفس، فاعتبار ما قبل ذلك غلط»[3].

أول واجب على المكلف : النظر أم المعرفة ؟

تباينت أقوال المتكلمين، في أول واجب على المكلف، أهو المعرفة ؟، أم هو النظر المفيد للمعرفة ؟ أم هو القصد إلى النظر ؟ فذهب الأشعري إلى أن معرفة الله هي أول واجب على المكلف، وذهب أبو إسحاق الإسفرايني إلى ما ذهب إليه المعتزلة، من أن أول الواجبات، هو النظر في معرفة الله، في حين قال ابن فورك والجويني أن أول واجب هو القصد إلى النظر، وحاصل الأقوال في ذلك اثني عشر قولا[4].

وميل اليوسي واضح إلى القول بالتوفيق بين النظر والمعرفة، والقصد. باعتبار المقصود والوسيلة، لكن تكرار حثه على النظر يفيد وجوبه عنده، أخذا بظواهر

---

1 ـ هو الاستعداد المحض لإدراك المعقولات، وإنما نسب إلى الهيولى، لأن النفس في هذه المرتبة، تشبه الهيولى الأولى الخالية في حد ذاتها من الصور كلها. التعريفات : 152.

2 ـ هي صفة راسخة في النفس، وتحقيقه أنه تحصل للنفس هيئة بسبب فعل من الأفعال. التعريفات : 229

3 ـ القانون : 121.

4 ـ راجعها مفصلة في النشر الطيب/ 1 : 297.

النصوص. والذي أوجب النظر هو الشرع، يعني القرآن و السنة. أما القرآن الذي هو مسلكه في الاستدلال، فقوله فيه : «أنه تعالى لما خلق الكائنات، لإرشاد عباده العقلاء، وهدايتهم بها، ندب تعالى عباده إلى استحضار تلك الفائدة، واستفادة تلك الحكمة، فأمرهم بالنظر في المخلوقات، والتفكر في المصنوعات. فقال تعالى : ﴿ قُلِ انظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾[يونس : 101]. وقال تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَنظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾[الأعراف : 185]. وذم تعالى من تعامى عن النظر في آياته، فقال جل اسمه : ﴿ وَكَأَيِّن مِّنْ آيَةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ ﴾[يوسف : 105] إلى غير هذا من الآيات الدالة على الأمر بالنظر والتفكر في آيات رب العالمين»[1].

ومن هذا الوجه يكون الحق في جانب من ذهب من أهل الكلام إلى تقديم النظر لأنه مطلوب من المكلف «وله مبدأ وغاية، فمبدأه القصد إليه، بقطع العلائق الظاهرة، والباطنة، والشاغلة عنه، وغايته المعرفة، وهي المقصد والنظر وسيلة. فمن اعتبر المقاصد قال : أول واجب المعرفة، ومن اعتبر الوسائل، قال : أول واجب النظر، ومن اعتبر وسائل الوسائل، قال : أول واجب القصد إلى النظر»[2].

دليل اليوسي على صحة الأقوال الثلاثة من القرآن بقوله : «وقد أمر المولى تبارك وتعالى بالأمور الثلاثة في كتابه، فأما النظر فتقدم دليله، وأما المعرفة فقال : ﴿ فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾[محمد : 20] ونحوه في القرآن كثير. وأما القصد بقطع العلائق فقال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُلْهِكُمْ أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ عَن ذِكْرِ اللَّهِ ﴾[المنافقون : 9]. والنهي عن الشيء أمر بضده، ونحو هذا في القرآن كثير أيضا»[3].

---

1 ـ مشرب العام والخاص : / 2 : 152ـ153. طبعة أولى.
2 ـ نفسه : / 2 :153.
3 ـ نفسه : / 2 :153.

إثبات اليوسي للعلوم الضرورية وأقسامها عنده

ينشأ إثبات العلوم الضرورية عند اليوسي من الحاجة إليها في النظر، فهي آلته، وعليها الاعتماد في عملية البحث والاستدلال، ولذلك «احتيج إلى إثبات الضروريات والرد على منكريها»[1].

ولما كانت أقسام العلوم النظرية، أو ما يسميه المناطقة بالمواد اليقينية، من بديهيات ومشاهدات وفطريات ومجربات ومتواترات[2]، تتفاوت من حيث القوة في الاستدلال، مما جعل المتكلمين يختلفون تبعا لذلك في اعتمادها، وسلموا فقط بالحسيات والبديهيات، فإن اليوسي تابع «أهل الحق في إثباتهم لهما»[3] ورد على الفرق المختلفة فيهما :

الفرقة الأولى : المثبتون لهما معا وهم أهل الحق. وهم كثيرون.

الفرقة الثانية : المنكرون للحسيات. ويمثلهم أفلاطون وأرسطو وبطلموس وجالينوس. والجواب عن هؤلاء المنكرين للحسيات «أن الغلط في أشياء مخصوصة لأسباب عارضة لا يوجب القدح في سائر المحسوسات المحققة، مثل قولنا الشمس مشرقة والنار محرقة. كما أن وجود الشبه في الاستدلالات لا يقدح في وجود البراهين»[4].

الفرقة الثالثة : وهم القادحون في البديهيات فقط، القائلون بأنها أضعف من الحسيات، لأنها فرعها. ومن ثم لا يسلم اليوسي الشبه الموجبة للقدح في البديهيات بقوله : «ولهم في القدح شبه لا تقوم على ساق، ولولا أن يعثر عليها ضال مثلهم فيتوهمها مسلمة، لكان الإعراض عنها أحق، فإن تقرير الأباطيل

---

1 ـ القانون : 121.
2 ـ انظرها مفصلة في القانون : 121.
3 ـ نفسه : 124.
4 ـ نفسه : 125.

يصيرها مسائل وما كثرت الفنون ولا تشعبت العلوم إلا من الأوهام الفاسدة والآراء الباطلة فلا حول ولا قوة إلا بالله»[1].

الفرقة الرابعة : هي فرقة السوفسطائية، الأم التي أنكرت العلوم الحسية والبديهية على السواء، وهي في الأصل ثلاث فرق :

1 ـ اللا أدرية : المغرقون في الشك، إلى حد يشكون في أنهم شاكون.

2 ـ العنادية : القائلون ما من قضية ضرورية ولا نظرية إلا و يوجد لها ما يعارضها.

3 ـ العندية : القائلون بنسبية المذاهب، بمعنى أن مذهب كل قوم عندهم حق، وعند غيرهم باطل، ولا شيء في نفس الأمر يكون حقا.

وتشترك هذه الفرق جميعا في تعطيل نعمة العقل، وأنه لا يصل إلى شيء يكون حقا في نفس الأمر، لا ضروري ولا نظري، فخرجوا بذلك عن طور العقلاء، ولذلك تابع اليوسي المحققين في منع المناظرة معهم، لأنها إفادة مجهول بمعلوم، وهم لا يعترفون بمعلوم أصلا.

وحتى تضمحل شوكة هؤلاء، وتذهب فتنتهم، يفتي فيهم اليوسي بقوله : «والحق أن هؤلاء في حكم المجانين، فحقهم أن يُعتقلوا حتى لا يفسدوا على العوام عقائدهم، ولا يدخلوا عليهم الوساوس في دينهم ودنياهم»[2].

المقدمة الثانية في أحكام النظر

حصر اليوسي مدارك العلم في ثلاثة : الإحساس، والخبر، والنظر. أما الإحساس فيكون من جهة الحواس وهي عشرة، خمس ظاهرة[3]، وخمس باطنة[4].

1 ـ القانون : 126.
2 ـ نفسه : 130.
3 ـ وهي : البصر، والسمع، والشم، والذوق، واللمس.
4 ـ وهي : الحس المشترك، والخيال، والوهمية، والحافظة، والمفكرة.

وأما الخبر فيعرفه بقوله : «ما له نسبة في الخارج بدونه»[1] وصدقه وكذبه موقوفان على مطابقتهما لتلك النسبة نفيا وإثباتا. وأقسام الخبر بدورها تنقسم عند اليوسي إلى ثلاثة أقسام :

الأول : المتواتر و تعريفه الشائع : هو خبر جمع من الناس يمتنع عادة تواطؤهم على الكذب في أمر محسوس، ويفيد العلم الضروري.

الثاني : المستفيض : وهو الشائع دون الأول.

الثالث : آحاد : وهو ما سوى ذلك، ولا يفيدان القطع بذاتهما، لكن بمعونة القرائن، والعمل بهما في الأحكام الفرعية متعين[2].

وأما النظر فقد تضاربت مذاهب المتكلمين في تعريفه. فهو عند الباقلاني «الفكر الذي يطلب من قام به علما أو ظنا»[3]، وعرفه الإيجي بكونه «ملاحظة العقل ما عنده لتحصيل غيره»[4]، ويذهب البيضاوي إلى أنه «ترتيب أمور معلومة على وجه يؤدي إلى استعلام ما ليس بمعلوم»، وهو عند السنوسي «وضع معلوم أو ترتيب معلومين فصاعدا، على وجه يتوصل به إلى المطلوب». وهي كلها تعريفات نسبية على مذهب الجمهور، وتتفق على أن النظر طريق إلى العلم القطعي والعلم الظني.

وقد تبنى اليوسي تعريف من قال في النظر بأنه «تجريد الذهن عن الغفلات» أو هو «ملاحظة المعقول لاكتساب المجهول» وقد علق عليه بقوله «وهذا من أحسنها وأوجزها»[5]، وقد زاده بسطا وبيانا بقوله «والمراد بالمعقول ما حصل في العقل مفردا أو نسبة، معلوما أو مظنونا، أو معتقدا مطابقا أو غير مطابق، فكان شاملا مع اختصاره»[6].

1 ـ القانون : 131.
2 ـ نفسه : 132.
3 ـ البدور اللوامع في شرح جمع الجوامع،/ 2 :48 الطبعة الأولى 2002م.
4 ـ المواقف : 22.
5 ـ البدور اللوامع 2 :48.
6 ـ نفسه 2 :48.

مذهب اليوسي في إفادة أو عدم إفادة النظر للعلم

تباينت آراء النظار في هذا المبحث[1] تباينا كبيرا، بين المثبتين والنافين له، وبحث اليوسي مع هؤلاء وأولئك، وقبل أن نخلص إلى مذهبه في المسألة، نعرض للفرق المنكرة لذلك وموقفه منها.

الفرقة الأولى : من أنكر إفادة النظر للعلم مطلقا وهم السمنية.

ومن بين شبههم في نفي ذلك قولهم : إن النظر إن كانت إفادته للعلم ضرورية، لم يختلف فيها العقلاء، أو نظرية لزم إثبات ذلك بالنظر وهو دور.

يجيب اليوسي عن هذه الشبهة بقوله : «أنه ضروري والاختلاف لا يضر، لأنه قد يكون لعدم العلم بالطرفين، أو لعدم المشاركة في السبب، وهو العثور على النظر الصحيح، بتوفيق الله تعالى وإلهامه، كحلاوة هذا الطعام يدركها ضرورة من اختص بذوقه، مع سلامة إحساسه دون غيره، أو نظري فيثبت بنظر مخصوص ضروري، لا يتوقف على النظر ليلزم الدور، مثل أن نقول : العالم حادث متغير، وكل متغير حادث، نظر وفاقا : العالم متغير، وكل متغير حادث، يفيد العلم بأن العالم حادث ضرورة»[2].

الفرقة الثانية : المهندسون الذين اعترفوا به في العدديات والهندسيات وأنكروه في الإلـــهيات.

ومن بين شبههم : أن أقرب الأشياء إلى الإنسان نفسه، وفيها من الاختلاف ما لا يتحمل، فكيف بما هو أبعد من الإلهيات ؟

رد اليوسي عليهم بقوله «أن هذا لا يقتضي الامتناع، بل العسر و هو مسلم»[3]،

1 ـ انظر ذلك مفصلا في محصل الرازي : 56. ومواقف الإيجي : 22.
2 ـ القانون : 135.
3 ـ نفسه : 136.

بمعنى أن ذلك في مقدور الإنسان معرفته، مع ما فيه من صعوبة، لأنه داخل في قسم الممكن على كل حال.

الفرقة الثالثة : الملاحدة الذين قالوا إن النظر لا يفيد العلم بمعرفة الله تعالى بلا معلم

ومن ردود اليوسي عليهم ما نصه : «ولا يشترط في معرفة الله تعالى المعلم خلافا للملاحدة، نعم هو فاتح والتحصيل بدونه عسير»[1] وقد زاد هذه الإشارة بيانا بقوله محشيا على السنوسي في قوله : «وإن كان بغير معلم» «أي ما حصل من الاعتقاد الصحيح عن النظر هو معتد به، وإن لم يستند إلى معلم، ولا نزاع أن المعلم محتاج إليه في التعليم والإرشاد إلى المقدمات، وكيفية النظر على سبيل الاستعانة، كما ذكروا أن نظر البصيرة كنظر البصر، وكما أن نظر البصر محتاج في تبيين الأشياء إلى ضوء الشمس أو المصباح مثلا، كذلك نظر البصيرة محتاج إلى ضوء التعليم، فالمعلم كالمصباح، ولذا يعسر تفسير الحقائق بدونه غاية. لكن من صادف حقا بهداية الله على غير يد معلم كفى عند الجمهور».

وقد تبنى اليوسي مذهب الجمهور في هذه المسألة، بقوله : «النظر المقرون بشرائطه، إذا كانت مقدماته يقينية، يفيد العلم بأن نتيجته لازمة له، ولازم الحق حق»[2].

في كيفية إفادة النظر للعلم عند اليوسي

المذاهب في هذه المسألة عنده ثلاثة : مذهب الأشاعرة، ومذهب المعتزلة، ومذهب الحكماء، ونقتصر على الأول الذي هو مذهبه.

فقد اختصره في قوله : «وهل لزوم النتيجة للنظر الصحيح بمجرى العادة، بمعنى أن الله تعالى جرت عادته بخلقها عقب النظر، فكان واجبا عادة وجائزا عقلا أن لا يخلقها كسائر الممكنات أو بالعقل، بمعنى أنه عند صحة النظر

1 ـ القانون : 138.
2 ـ نفسه : 134.

يستحيل عقلا أن لا تكون النتيجة، لاستحالة انفكاك اللازم عن الملزوم، وهي مع ذلك بخلق الله تعالى، ولا يلزم جواز تركها لثبوت اختيار الله تعالى في أن يوجد الملزوم ولازمه أو لا يوجدهما، أما انفكاكهما فممتنع لا تتعلق به القدرة كسائر المتلازمات، وهذان المذهبان معا لأصحابنا وعلى الثاني الأكثر»[1].

ومراده بقوله «وهذان المذهبان معا لأصحابنا» مذهب الشيخ الأشعري المبني على العادة. بمعنى أن جميع الممكنات مستندة إلى الله سبحانه، وأنه مختار قادر. ولا علاقة بين الحوادث إلا بإجراء العادة، بخلق بعضها عقب بعض، كالري بعد شرب الماء...

المذهب الثاني هو للفخر الرازي. والباقلاني، وإمام الحرمين، الذين وافقوا الأشعري في كون حصول العلم بعد النظر فعل الله تعالى، لأنه هو المتفرد بالتأثير. ووافقوا المعتزلة في كونه واجب الوقوع بعد النظر[2]. ولا يكون النظر علة أو مولدا، وهذا المذهب الأخير هو مذهب اليوسي كما يشير إليه قوله: «وبالجملة النتيجة لازمة لكل قياس صحيح الصورة، إذا اعتبرت حيثية التسليم فيه، على ما هو اعتبار أهل المنطق، لا التسليم بالفعل»[3].

ما يشترط لوجود مطلق النظر عند اليوسي

يشترط لذلك عنده العقل الذي هو مناط التكليف الشرعي، ففاقده من الجمادات والعجماوات لا تكليف عليه، وكذا فاقده من الصبيان والمجانين.

والعقل مشترك بين معان مختلفة، فقيل هو «علم»[4]، وقيل هو «غريزة»[5]، وقيل

---

1 ـ القانون : 134.
2 ـ تلخيص المحصل : 66.
3 ـ القانون : 137.
4 ـ كذا عرفه الأشعري والمعتزلة والباقلاني. تلخيص المحصل : 151.
5 ـ كذا عرفه الرازي والمحاسبي. نفسه : 150 ـ 151.

هو «قوة»[1]، وقيل هو «نور»[2]، وعند اليوسي هو مرة غريزة، و أخرى قوة، وثالثة نفس.

فالعقل عنده غريزة من حيث «مبدأ وجودها عند اجتنان الولد، ثم لا تزال تنمو حتى تكمل عند البلوغ»[3].

وهو قوة من حيث تقسيمه على طرفين، لأنها إما أن تلاحظ من حيث تأثرها عما فوقها من المبادئ بالاستكمال بالعلوم والادراكات فتسمى عقلا نظريا، أو من حيث تأثرها فيما تعلقت به بالتكميل فتسمى عقلا عمليا[4].

وهو أخيرا نفس في مراتبها الأربع :

«الأولى : القوة المستعدة لإدراك المعقولات الأولى، وهي الحاصلة لجميع أفراد الإنسان في مبدأ فطرتهم وتسمى العقل الهيولاني.

الثانية : القوة الحاصلة عند حصول البديهيات، تكون مستعدة لاكتساب النظريات وتسمى العقل بالملكة، وهي مناط التكليف.

الثالثة : القوة الحاصلة عند حصول النظريات وممارستها، تكون مستعدة لاستحضارها، كالمشاهدة من غير حاجة إلى اكتساب، وتسمى العقل بالفعل.

الرابعة : أن تستحضرها وتلتفت إليها مشاهدة، متمثلة في الذهن، وتسمى العقل المستفاد»[5].

ومهما يكن للعقل من قيمة نظرية وعملية في اكتساب المعارف والعلوم، فإن ما يحصل بواسطته للعباد منها في مذهب اليوسي «إنما هو بفضل الله تعالى، ولا تأثير للعقل في ذلك، فلا ينسب إليه شيء منها، خلافا لمن ضل»[6].

1 ـ التعريفات : 152.
2 ـ نفسه : 151 ـ وكذا القاموس المحيط.
3 ـ القانون : 110.
4 ـ نفسه : 110.
5 ـ الحواشي على شرح الكبرى : / 3 : 30 ـ 31. القانون : 111.
6 ـ نفسه.

المقدمة الثالثـــة في الدليل وأقسامه

من خلال ما مر في مصادر المعرفة السابقة الذكر من خبر ونظر يتضح أن الدليل عند اليوسي يكون عقليا أو نقليا، ومعلوم أنه عند المتكلمين إما عقلي بجميع مقدماته أو نقلي بجميع مقدماته، أو مركب من مقدمات عقلية ومقدمات نقلية. ولم يسلم اليوسي القسم الثاني «إذ لا بد من ثبوت صدق المخبر ولا يكون إلا بالعقل»[1]، والمركب هو المراد بالنقلي.

ثم المطالب عنده ثلاثة أقسام :

1 ـ ما يمكن إثباته بالنقل، كموت إنسان في بلد كذا في زمن كذا، فهذا يجوز العقل وجوده ولا وجوده بلا تعيين، ومنه الأحكام الشرعية الفرعية والثواب والعقاب. وهو رأي اليوسي الأشعري.

2 ـ ما يتوقف عليه ثبوت النقل، كوجود الباري تعالى واتصافه بالقدرة، والمشيئة، وصدق الرسول عَلَيْهِ السَّلَامُ، فدليله العقل لا غير، إذ لو ثبت بالنقل لزم الدور.

3 ـ ما سوى ذلك من المطالب، يدل عليه كل منهما كحدوث العالم، إذ يصح إثبات الصانع بطريق الإمكان، وكوحدة الصانع تعالى، فهذا يمكن إثباته بالعقل، إذ يمتنع خلافه عقلا بالدليل الدال عليه، وبالنقل لعدم توقفه عليه،

وعما إذا كان الدليل النقلي يفيد اليقين أم لا، فقد أنكر قوم إفادته إياه، لتوقفه على تحقق وضع اللفظ للمعنى المدعى (...) المتوقف على نفي احتمال المجاز والنقل والاشتراك والإضمار والنسخ، وعلى تحقق انتفاء المعارض العقلي إذ هو المقدم لأنه الأصل[2].

---

1 ـ القانون : 138.

2 ـ نفسه : 139.

والحق - يقول اليوسي - أنه قد يكون الوضع ضروريا لتواتره كالسماء والأرض والخيل... في معانيها اللغوية، وينتفي الاحتمال والمعارض بالقرائن الشرعية والعقلية، كالصلاة والزكاة والإيمان في معانيها الشرعية فيفيد الدليل النقلي اليقين[1].

هكذا نكون قد ألقينا نظرة موجزة على بعض جوانب نظرية المعرفة في فكر اليوسي، من خلال استعراضنا لمصادرها الرئيسية الواقعة من جهة هذه الحواس، معان قائمة بهذه الآلات المسماة حواس، ثم الخبر بأقسامه الثلاثة: المتواتر والمستفيض والآحاد، وما يتيحه من اكتساب للمعرفة حسب درجة قوته متنا وسندا، وكذا مجال استثماره من حيث إثبات العقائد وإيجاب الأعمال، وأخيرا النظر العقلي القاضي بإعمال العقل في استفادة العلوم والمعارف.

وبذلك أبطل مذهب السمنية المنكرة للنظر في العلوم العقلية كفرقة ملحدة، التي ينطبق عليها حكم الدهرية القائلة بقدم العالم وإنكار الصانع... وهو بهذا يعمل على تجذير أصل ثابت في اعتقاد أهل السنة والجماعة، موسوم «بإثبات العلوم و الحقائق».

---

1 ـ القانون: 139.

المطلب الثاني
العلوم وعلاقتها بالعقيدة

خصص اليوسي لهذا الموضوع مؤلفا سماه «القانون في أحكام العلم والعالم والمتعلم»، فجاء على شكل موسوعة علمية، كشف بحق عن شمولية فكر اليوسي، وإطلاعه الواسع على العلوم العقلية والنقلية، حتى ما كان منها ذا طبيعة معقدة كالطب مثلا.

ومما جاء في تقسيمه للعلوم قوله : «العلوم على الجملة إما قديمة وإما حادثة، وإن شئت قلت إما فلسفية وإما ملية، أو إما قديمة وإما إسلامية وهو أضبط، لأن من القديم ما ليس بفلسفي كعلوم العرب، غير أن هذه لما لم تكن علوما مهمة، صح أن لا يبالي بها في التقسيم، بل يقتصر على ذكر الفلسفية والإسلامية، وما سوى ذلك يذكر تبعا»[1].

فالعلوم على هذا تنقسم عند اليوسي إلى قسمين رئيسين : الأول : قسم العلوم الفلسفية، والثاني : قسم العلوم الإسلامية، وإذ أحيل بشأن القسم الأول على الكتاب لطوله، فإن العلوم الإسلامية منها المقصود لذاته وهي ستة «أصول الدين، وعلم الفقه، وعلم التصوف، وعلم التفسير، وعلم الحديث، وأصول الفقه»[2] ومنها أيضا المستعان به، «وهي في الجملة ثمانية : علم اللغة، علم الإعراب، علم التصريف، وعلم المعاني، وعلم البيان، وعلم الطب، وعلم الحساب، وعلم المنطق»[3].

والملاحظ أن اليوسي أدرج ضمن العلوم الإسلامية علم الكلام وعلم المنطق. ولئن كان علم الكلام عنده لا يطرح إشكالا، باعتباره من العلوم الإسلامية البحتة

1 ـ القانون : 140.
2 ـ نفسه : 168.
3 ـ نفسه : 168.

المقصودة لذواتها، فإن علم المنطق، بالرغم من استقرار التعامل معه في أوساط أهل الفكر الإسلامي، فهو يدخل في نطاق العلوم الفلسفية. والتعاطي له بوصفه كذلك ، مرده إلى عموم منفعته وعظيم فائدته، وذلك لما نعرفه من تضارب مواقف علماء الملة من هاذين العلمين، وفي ذلك يقول : «وبالجملة، فلا أجهل ممن يعترف بحقية شيء، وينكر الوسيلة إليه، وبهذا تعلم حال من يحرم الكلام أو المنطق، ولابد أن نسمعك كلاما بين يدي نجواه، والإفصاح عن ما في دعواه»[1].

وقبل أن نرافق اليوسي في جولاته الدفاعية، عن علمي الكلام والمنطق في علاقتهما بالعقيدة الإسلامية كنماذج فقط، في مواجهة خصومهما، أرى من المفيد أن نعرج في عجالة على العوامل التي كانت وراء نشأة علم الكلام.

علم الكلام وعوامل نشأته

حظيت الدراسات العقدية والفلسفية، بحيز هام في الفكر الإسلامي القديم والحديث على السواء، وأحيط علم الكلام باهتمام خاص، في سياق الموضوعات المطروقة، فألفت فيه الكتب والمصنفات، وهي على غزارتها تدعو الدارس المهتم إلى الوقوف مليا مضطرب الخاطر، مترددا بين إقبال وإحجام في قبولها، بفعل تأثير ذلك الانطباع القوي الذي يتولد لديه، حين يرى رأي العين، تأرجح أقلام المهتمين بالعقائد الإسلامية، بين قبول و رفض هذا اللون من المعرفة.

و لما لم يكن من غرضنا الآن تفصيل دعاوى هؤلاء وأولئك، من مؤيدي ومعارضي علم الكلام، مكتفين فقط بإحالة المهتم على مؤلفات القوم ـ كما أوردناها عرضا فيما مر من كلامنا ـ للوقوف على حجج الفريقين، فلا أقل من أن أحاول إعطاء فكرة عن بعض العوامل الداخلية والخارجية، التي ساهمت في نشأة علم الكلام.

1 ـ الحواشي على شرح الكبرى :/ 1 : 273

1 ـ العوامل الداخلية

ويمكن تلخيص هذه العوامل فيما يلي :

أ ـ القرآن الكريم : يذهب المدافعون عن علم الكلام إلى أن القرآن تضمن الأدلة القاطعة، والبراهين الساطعة، وقد استخدمها كأسلوب في الحجاج العقلي، لنقض عقائد الخصوم من مجوس، ويهود، ومسيحيين، وصابئة. يقول الزركشي في ذلك : وما من برهان ودلالة وتقسيم وتحديد شيء من كليات المعلومات العقلية والسمعية، إلا وكتاب الله تعالى قدنطق به، لكن أورده تعالى على عادة العرب، دون دقائق طرق أحكام المتكلمين ثم يسترسل قائلا في موضع آخر : «واعلم أنه قد يظهر منه بدقيق الفكر، استنباط البراهين العقلية، على طرق المتكلمين»[1].

ب ـ الخلافات السياسية : وذلك حين احتد النقاش في مسألة الإمامة والخلافة بين الخوارج والشيعة بعد مقتل علي كرم الله وجهه، ولم يقف الجدل عند هذه المسألة، التي تدخل في نطاق علم الفروع، بل تخطاها إلي الجدل في أصول العقيدة، فظهرت فرق ذات طابع ديني أصولي.

ج ـ حدوث بدعة المعتزلة في التنزيه : يقول ابن خلدون : «لما كثرت العلوم وولع الناس بالتدوين والبحث في سائر الأنحاء، وألف المتكلمون في التنزيه، حدثت بدعة المعتزلة في تعميم هذا التنزيه في آي السلوب، فقضوا بنفي صفات المعاني»[2].

د ـ الآيات المتشابهة : تنطوي هذه الآيات على معاني عدة، تحمل أكثر من معنى، مما دعا المهتمين إلى استخدام أسلوب التأويل. لذلك يقول ابن خلدون أيضا : «الخلاف في تفاصيل العقائد، وأكثر مثارها من الآي المتشابهة، فدعا

1 ـ البرهان / 2 : 24 ـ 25.
2 ـ المقدمة : 464.

ذلك إلى الخصام والتناظر والاستدلال بالعقل، وزيادة إلى النقل، فحدث بذلك علم الكلام»[1].

2 ـ العوامل الخارجية

أ ـ الغزو الثقافي الأجنبي: بدأ هذا العامل في الظهور مع العصر العباسي، إذ انتشر الإسلام في بلاد الحضارات القديمة، مثل فارس والشام ومصر، وكان في الفرس مثلا من يؤمن بالزاردشتية، والمانوية، والمزدكية، كما كانت اليهودية والمسيحية في الشام ومصر، وبدأ الصدام الفكري بين أهل هذه الديانات والمسلمين، مسلحين بالمنطق اليوناني وفلسفة الإغريق.

ب ـ ترجمة كتب ومعارف اليونان: وقد تزعم هذه الحركة المعتزلة، الذين استطاعوا أن يسطوا على عقلية المأمون العباسي، فمكنهم من الوسائل المادية والمعنوية، الكفيلة بإنجاز مشروع ترجمة معارف اليونان إلى العربية، وبخاصة علوم الفلسفة. فجرت هذه الكتب المترجمة الوبال على علماء السنة، «لما فيها من جفوة أصيلة بين منهج الفلسفة ومنهج العقيدة، وتلك المحاولات الصغيرة المضطربة المفتعلة، التي تتضمنها الفلسفات والمباحث اللاهوتية البشرية»[2].

وجملة القول، فإل مفكري الإسلام، كانوا على طرفي نقيض في موقفهم من علم الكلام، بالاستناد إلى هذه العوامل و غيرها، وأدى بهم الأمر إلى أن تحزبوا فريقين: فريق أيده و دعا إليه، حتى إنه أفنى فيه زهرة شبابه من أمثال: الغزالي والرازي، والجويني والشهرستاني الخ...، وفريق استمات في الدعوة إلى مقاطعته، وتحريم الاشتغال به، وتزعمه ابن تيمية وتلميذه ابن القيم الجوزية وغيرهما.

---

1 ـ المقدمة : 463.

2 ـ خصائص التصور الإسلامي ومقوماته :11.

علم الكلام عند اليوسي

اهتم اليوسي بعلم الكلام على سنن من تقدمه من مفكري الإسلام، وتناوله في مؤلفاته موجزا تارة ومفصلا أخرى، وبخاصة في «القانون» و«الحاشية على شرح الكبرى» و«البدور اللوامع في شرح جمع الجوامع».

ولما كان مبحث علم الكلام، هو أحد خصوصيات البحث في الجانب العقدي في فكر اليوسي، فإني أرى من المفيد إفراده بمزيد بيان، في إطار يبرز موقف اليوسي الدفاعي من علم الكلام.

وقبل ذلك، يجدر بي أن أشير إلى تقسيم اليوسي لهذا العلم، مستخلصا من كتاب القانون، على اعتبار أن الكتاب موضوع التحقيق، قد تضمن جل هذه الأقسام، وما انطوت عليه من مباحث في العقيدة الإسلامية.

القسم الأول : في المبادئ و هي على قسمين فرعيين :

القسم الأول : المبادئ العامة التي تذكر بين يدي كل فن و هي : اسمه، ورسمه، وموضوعه، وفائدته، ورتبته، وحكمه...

القسم الثاني : ما اعتبر في هذا العلم خاصة، وفيه مباحث :

المبحث الأول : في العلم، والنظر، وأحكامهما.

المبحث الثاني : في الأمور العامة، أي ما يعم الموجودات الثلاثة وهي : الواجب، والجوهر، والعرض.

المبحث الثالث : في الأعراض وتقسيمها إلى تسعة.

المبحث الرابع : في الجواهر، وتقسيمها إلى بسيط ومركب.

القسم الثاني : في الإلهيات وهي المقصودة بالذات في علم الكلام مع ما بعدها من النبوات، وأخبار المعاد. ويشتمل هذا القسم على مباحث :

المبـحـث الأول : في إثبات الواجب الحق تعالى وتقدس.

المبحـث الثانـي : في تنزيه الله تعالى.

المبحـث الثالث : في صفاته العلية، وهي سبع صفات.

المبحـث الرابـع : في الجبر والقدر.

المبحث الخامس : في ما يستحيل في حقه تعالى.

المبحث السادس : في ما يجوز في حقه تعالى.

القسم الثالث : في النبوات : والنبوة وصف عارض على العبد، وهو اختصاص المولى سبحانه من شاء من عباده بسماع وحيه، بواسطة ملك أو دونه...

القسم الرابـع : في السمعيات وهي ما أخبر به الشارع، من ذلك الأحكام الشرعية والمعاد (...) وفتنة القبر، والعرض على الله تعالى.

أولا ـ تعريف علم الكلام وأنواعه عند اليوسي

تقضي المناهج المتبعة في كل علم لدى التعريف به، تقديم جملة من المبادئ بين يدي الشروع فيه، منها اسمه، وموضوعه، وواضعه، الخ، وهو ما سأتقيد به في هذا المبحث.

1 : اسم علم الكلام

يسمى هذا العلم عند اليوسي بأسماء عديدة منها : أصول الدين، وعلم التوحيد، وعلم الكلام، دون إغفال أسماء أخرى أطلقها عليه المتكلمون، لوجوه واعتبارات مختلفة. ووجه تسمية هذا العلم بأصول الدين، فلأن سائر العلوم الدينية هو أصل لها، وإن كان هذا اللقب لا يختص بعلم أصول الدين، بل يشاركه فيه أصول الفقه «لأن الدين ضربان : اعتقاد وعمل، ولكل منهما أصل يصدق عليه أنه أصل الدين، لكن كثر إطلاقه على الأول»[1].

1 ـ الحواشي على شرح الكبرى : / 1 : 307.

وأما وجه تسمية الثاني بعلم التوحيد «فلأنه مشتمل على توحيد الله تعالى، تسمية له بأشرف أجزائه. وأما وجه تسميته بالثالث، فلأن أهل الكلام يصدرون مباحثهم بقولهم : الكلام في كذا، وقيل : لأن مسألة الكلام أهو قديم أم حادث، سبب لوضع التصانيف فيه الخ...»[1].

ولكن مع ذلك، فاليوسي يميل إلى إطلاق اسم الكلام على هذا العلم، مراعاة لواقع الحال بقوله : «علم الكلام على ما هو المصطلح عليه اليوم»[2].

2 : تعريف علم الكلام

الكلام في اللغة هو اللفظ المركب الدال على معنى بالوضع والاصطلاح لا بالطبع[3]، أما في الاصطلاح، فأختار تعريف ابن خلدون باعتباره يمثل مرحلة أولى من نشأة هذا العلم، بقوله هو : «علم يتضمن الحجاج عن العقائد الإيمانية بالأدلة العقلية، والرد على المبتدعة المنحرفين في الاعتقاد، عن مذهب السلف وعقائد أهل السنة»[4].

ويستفاد من هذا التعريف، أن علم الكلام هو الدفاع عن العقائد الإيمانية، من توحيد وغيره، بسلاح العقل في مواجهة المبتدعين الضالين، والخارجين على مذهب السلف الصالح وأهل السنة، ومن ثم يكون علم الكلام موقوفا على فرقة الأشاعرة، التي ينتمي إليها ابن خلدون.

وعرفه التفتازاني بقوله : «الكلام هو العلم بالعقائد الدينية عن الأدلة اليقينية»[5]، والمراد بالدينية المنسوبة إلى دين محمد صَلَّى ٱللَّٰهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، سواء توقفت على الشرع أم لا، وسواء كانت من الدين في الواقع، ككلام أهل الحق، أم لا ككلام المخالف.

---

1 ـ الحواشي : / 1 : 307.
2 ـ القانون : 170 وما بعدها ـ الحواشي على شرح الكبرى : / 1 : 307
3 ـ تاريخ الفلسفة العربية : 344.
4 ـ المقدمة : 448.
5 ـ شرح المقاصد/ 1 : 163.

وعرف اليوسي علم الكلام بقوله : «فالحاصل عندنا اليوم، أنه العلم الباحث عن الكائنات من حيث إثبات موجدها، وصفاته، وأفعاله، وخطابه لخلقه، وأحوال الخطاب، وما يتوقف عليه شيء من ذلك خاصا به».

والذي يتبادر إلى الذهن، عند إعمال الفكر مليا في هذا التعريف، هو انطباقه على المرحلة التي وصل إليها في عصر اليوسي، إذ هي تمثل دورا من الأدوار التي عرفها علم الكلام قبله، وما طبع تلك الأدوار من تحولات، وبخاصة في الدور الثالث، الذي يؤرخ له بالقرن السادس الهجري، حين امتزج علم الكلام بالمنطق والفلسفة على يد الغزالي والرازي، وإلى حد الإسفاف على يد عضد الدين الإيجي من المتأخرين في كتابه «المواقف في علم الكلام».

وقد قرر اليوسي تعريفه لعلم الكلام، وزاده بسطا للوفاء بمقصوده، فقال : «فأدخلنا في الحد موضوع العلم، لأن ذلك سنة الحد، خلاف ما فعلوا في تعاريفهم»، يعني أنه خرج بذلك عن المألوف في طرق المتكلمين، إذ يقتصرون في تعاريفهم لعلم الكلام على تحديده، مجردا عن ذكر موضوعه.

ويسترسل قائلا : «ودخل في أحوال الخطاب النبوات والسمعيات، ولا حاجة إلى تقرير الأدلة، الواقعة في تعريف ابن عرفة». وهو بذلك يتغيا الإبقاء على ما له ضرورة من موضوعات علم الكلام في عصره، ويستغني عما سواه، مما لا لزوم له في تعريف ابن عرفة في كتابه «الحدود».

ويضيف قائلا : «ولا حاجة عندي لزيادة كون البحث جاريا على القوانين الشرعية، لأن المراد شمول الفن، لكلام الموافق والمخالف، ولذلك دخل كلام أهل الأهواء من المليين في حده». ومعنى هذا، أن علم الكلام لا يقتصر في مفهومه عند الإطلاق على الأشاعرة ـ كما رأينا عند ابن خلدون ـ دون غيرهم من الفرق الكلامية، بل هو في رأي اليوسي شامل للموافق والمخالف في الاعتقاد

على السواء. وقد ساق اليوسي هذا القيد نقلا عن الإيجي الذي يقول : «فإن الخصم وإن خطأناه لا نخرجه من علماء الكلام»، وإلا فهناك من يطلق علم الجدل على كلام المجسمة، والمعتزلة، والخوارج وغيرهم.

ولذلك لم يشترط اليوسي أن يكون البحث جاريا على القوانين الشرعية، أي على قانون الإسلام «أي الطريقة المعهودة المسماة بالدين والملة، والقواعد المعلومة قطعا، من الكتاب والسنة والإجماع، مثل كون الواحد موجد للكثير، وكون الملك نازلا من السماء، وكون العالم مسبوقا بالعدم، وفانيا بعد الوجود، إلى غير ذلك من القواعد، التي يقطع بها في الإسلام دون الفلسفة».

و مهما يكن من أمر، فإن علم الكلام عند اليوسي من العلوم الشرعية «بل هو خيار العلوم الشرعية، وأصلها وأساسها»، وهذه المكانة هي التي أهلته لأن يضفي عليه تعريفا أقرب ما يكون إلى مذهب السلف بقوله : «والأولى أنه علم قرآني».

3 : أنواع علم الكلام

والنتيجة المنطقية لهذه التعاريف، وثمرتها المرجوة عند اليوسي، هي تطبيقها على مباحث هذا العلم، وما عرفته من تطور، ذلك أنه إذا كان الأقدمون قد أدخلوا في أنواعه ما هو من قبيل مباحث الفلسفة، الشيء الذي نفر منه خصومه، فإن اليوسي لم يسلم تلك الأنواع جملة وتفصيلا، وإنما انتقى ما فيه فائدة وطرح ما لا طائل وراءه، كما يتضح من قوله : «وجعله الأقدمون خمسة أنواع : الأول : الأمور العامة، كالوحدة، والكثرة، والعلة، والتقدم، والوجود، ونحو ذلك. الثاني : مبادئ الموجودات. الثالث : إثبات الصانع، وما يصح وما يمتنع عليه. الرابع : تقسيم المجردات. الخامس : أحوال النفس بعد المفارقة. وزاد أهل الإسلام نوعا سادسا : وهو النبوات. وسابعا : وهو السمعيات. وزادت المعتزلة

مبحث العدل، وهو المعروف عند الأشاعرة بالأفعال، وهو الجبر والقدر، وزادت الإمامية من الشيعة مبحث الإمامة، فتبعتهم السنية، ثم توسعوا أحيانا، فضموا إليه التصوف، ومباحث الآجال والأرزاق»[1].

وقد خص اليوسي هذه الأنواع بتقريرات مفصلة، انصبت على ما له فائدة منها، مستبعدا لغيرها ذي الطبيعة الفلسفية فقال : «ثم إن القسم الأول أثبته المتكلمون للانتفاع والاتساع، ونبهوا فيه على الصحيح والباطل.

وأما القسم الثاني فلا حاصل له عندنا، إذ العالم كله حادث بخلق الله تعالى أصلا وفرعا، ولا هيولا، ولا قدماء، ولا علة، ولا معلول.

وأما الثالث فهو المقصود، وأثبتوه على الوجه الصحيح، من كونه تعالى واجب الوجود، متنزها عن مشابهة خلقه، فاعلا مختارا، إلى غير ذلك، لا على ما يعتقده الفلسفيون أبعدهم الله.

وأما الرابع فلا حاصل له أيضا عند الجمهور، إذ المجرد إن أريد به الزائد على الجوهر والعرض، فلا يثبته الجمهور من المتكلمين، وعلى ثبوته فهو حادث مخلوق مثلهما، وإن أريد به العقول العشرة، التي يذكرون فهي باطلة، ما خلا الأول وهو الواجب الحق، ولا نسميه عقلا، لأن أسماءه تعالى توقيفية.

وأما الخامس، فهو داخل في مبحث السمعيات. والمعاد عندنا جسماني فقط، أو جسماني روحاني، على الخلاف في بقاء الروح، لا روحاني فقط، كما يقولون أبعدهم الله. وقد أدرج المتأخرون فيه كثيرا من الرياضيات والطبيعيات»[2].

فاليوسي كما يلاحظ، يلوم الفلاسفة و لا ينساق وراءهم، بل يجعل علم الكلام قاصرا، على ما فيه فائدة واضحة لإفحام المعاند، وحفظ قواعد الدين عن

---

1 ـ القانون : 168 ـ 169.

2 ـ القانون : 169.

شبه المبطلين، وصحة النية والإخلاص وغير ذلك، ويعمل بالتالي على استبعاد كل المباحث ذات الطبيعة الفلسفية المحضة، لكونها تصادم أصول العقيدة الإسلامية، وتتعارض معها، كمبحث «مبادئ الموجودات»، التي يرتب عليها الفلاسفة باقي الموجودات الأخرى.

وعند اليوسي لا حاصل لكل ذلك، والمعتقد في نظره، أن العالم كله حادث بخلق الله تعالى، يستوي في ذلك الأصول والفروع، ولا جدوى من القول بالوجود الأولي للهيولى، ولا قدماء و لا غير ذلك...

ثانيا : مشروعية علم الكلام وغايته

تجد مشروعية علم الكلام عند اليوسي سندها في مرجعية فكرية، ذات شعب ثلاث، تتجلى في الآتي :

1 : مرجعية النصوص الشرعية

ولتأصيل ذلك فهو يستند إلى القرآن الكريم.

فقد وردت كلمة «الكلام» في القرآن أكثر من مرة، مصداق ذلك قوله تعالى: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِن بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾[البقرة : 75] وقوله عزوجل : ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ﴾ [التوبة : 6] وكذا قوله سبحانه : ﴿سَيَقُولُ الْمُخَلَّفُونَ إِذَا انطَلَقْتُمْ إِلَىٰ مَغَانِمَ لِتَأْخُذُوهَا ذَرُونَا نَتَّبِعْكُمْ يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ﴾ [الفتح : 15].

ولهذا السبب الوجيه، اعتبر اليوسي وغيره من المتكلمين علم الكلام علما قرآنيا كما أسلفنا، لأنه من وجهة نظره علم مبسوط في القرآن، بذكر العقائد، وذكر النبوات، وذكر السمعيات، وذلك مجموعه، مع ذكر ما يتوقف عليه وجود الصانع تعالى، من حدوث العالم، المشار إليه بخلق السماوات والأرض

وغيرها، والإشارة إلى مذاهب المبطلين، كالمتفلسفة والمثنية، والطبائعيين، وإنكار ذلك عليهم، والجواب عن شبه المبطلين، المنكرين لشيء من ذلك إمكانا ووجودا، كقوله تعالى : ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُ﴾ [الأنبياء : 104] وقوله تعالى : ﴿قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾ [يس : 79] وقوله تعالى : ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُم مِّنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَارًا﴾ [يس : 80].

2 : مرجعية تدوين العلوم

على غرار العلوم الإسلامية الأخرى، يستمد علم الكلام قيمته من الضرورة التي دعت إلى تدوين جميع العلوم باعتبارها وسائل توظف لتحقيق أهداف وغايات، وهذه العلوم على كثرتها فإن المطلوب منها أمران : العبادات والعادات.

أما الأول فمرجعه إلى صحة الاعتقادات، والقيام بوظائف العبادات الفرعيات، وأما الثاني فمرجعه إلى إقامة الأبدان بالأغذية والمعالجات، ونظام المعاش بالمعاملات، الشيء الذي أكده اليوسي في قوله : «والأمر الأول وإن كان أوكد، إذ هو الذي كلفنا به، لكن قوامه بقوام الثاني، فاحتيج إليهما معا، وصارا في التحقيق مكلفا بهما، وقد قام بكلا الأمرين المعلم الأكبر، المبعوث لسياسة الخلق أجمع، وسيدهم في الدارين صلى الله عليه وسلم»[1].

وإذا كان عصر النبي صلى الله عليه وسلم لم يشهد ما يعوق فهم الصحابة لجميع ما يحتاج إليه من هذه العلوم، من غير آلة يتواصلون بها، ولا وسيلة يستعملونها، إما بتلقينهم منه صلى الله عليه وسلم، أو بفهم من القرآن، لسهولة ذلك عليهم بحكم سليقتهم العربية، فإن الصحابة تحت ضغط الظروف والمستجدات سارعوا إلى جمع القرآن على يد أبي بكر، حين استحر القتل في القراء، كما حض عمر بن الخطاب الناس على رواية الشعر وتعلمه لفهم الكتاب، وجمع عثمان القرآن في

1 ـ الحواشي على شرح الكبرى : / 1 : 273.

المصاحف، عند اختلاف الناس في القراءة، ووضع علي النحو حين بدأ اللحن في العربية، وذلك لفهم معاني القرآن، وكذلك الشأن بالنسبة لباقي العلوم.

فهذه الضرورة الملحة، التي دعت إلى تدوين هذه العلوم، هي بعينها التي دعت إلى تدوين علم الكلام، وفي ذلك يقول اليوسي : «والثانية وهي الاعتقادات، كانت في صدر الإسلام سليمة، ولما تكاثرت الأهواء والشيع، وافترقت الأمة كما أخبر به الصادق المصدوق صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على فرق، وكثر الخبث في الدين، وغطت على الحق شبه المبطلين، انتهض علماء الأمة، و عظماء الملة، إلى مناضلة المبطلين باللسان، كما كان الصدر الأول يناضلون على الدين بالسنان، وأعدوا لجهاد المبطلين ما استطاعوا من قوة، فاحتاجوا إلى مقدمات كلية، وقواعد عقلية، واصطلاحات وأوضاع يجعلونها محلا للنزاع، ويتفهمون بها مقاصد القوم عند الدفاع، فدونوا ذلك وسموه علم الكلام»[1].

ومن هنا يرى اليوسي أن الاشتغال بعلم الكلام وغيره هو قربة، والعبرة بالنوايا، «جعلنا الله من أخلص وأنصف، فإن تبصرت ما نبهناك عليه، علمت أن التوسل إلى الحق بكل ما أمكن سنة، فعلها كل من الخلفاء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، بل وكل الصحابة، ولم يخطر ببالك أن يكون وجه لتحريم شيء من هذه العلوم، ولا أن يقال إنه مذموم، إذ هي كلها وسائل إلى المقصود، وحائمة على الورد المورود، فمن حرم بعضها فليحرمها جميعا، وإلا فمن أين التخصيص، ومن أنكر أن يكون بعض ذلك وسيلة، فالعيان يكذبه»[2].

ومن خلال هذه النصوص وغيرها كثير، يتضح جليا للعيان، موقف اليوسي من العلوم عامة، وعلم الكلام خاصة، لفائدته القصوى في نظره كوسيلة إلى مقصود أسمى هو الدفاع عن العقائد الإسلامية.

---

1 ـ الحواشي على شرح الكبرى : / 1 :276.
2 ـ نفسه : / 1 :278.

3 : المرجعية الغائية

يكتسب علم الكلام هذه المنزلة الشماء من الشرف بين العلوم، متابعة لشرف الغاية مع الموضوع والمعلوم والدليل، «ولاشك أن غاية هذا العلم أشرف الغايات، وموضوعه أعلى الموضوعات، ومعلومه أجل المعلومات، وأدلته براهين تطابق عليها العقل والنقل، فهذا غاية الشرف والفضل»[1].

ومعنى هذا، أن الغاية من علم الكلام ترمي إلى تحقيق فوائد، منها ما هو دنيوي ومنها ما هو أخروي، أما الدنيوية فتكمن في رفع القتل، وانتظام المعاش بالعدل، ورفع الجور والتظالم. وأما الأخروية فهي السلامة من العذاب، المرتب عن الكفر، وسيئ الاعتقاد.

وبهذا الاعتبار كان علم الكلام علما كليا لباقي العلوم الدينية، كالتفسير والحديث والأصول والفقه، فهي موقوفة عليه، وجودا وعملا، إذ لا يصح ثبوت علم شرعي، قبل ثبوت الشرع، الموقوف على صدق الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، الموقوف على ثبوت المعجزة، الموقوف على وجود إله فاعل مختار، الموقوف عادة على النظر في علم الكلام.

وذلك لأن المفسر ينظر في الكتاب فقط، والمحدث في السنة فقط، والأصولي في الدليل فقط، والفقيه في فعل المكلف فقط، والمتكلم ينظر في الأعم وهو الوجود، فيقسمه إلى قديم وحادث، ويقسم الحادث إلى قائم بنفسه وهو الجوهر، وقائم بغيره وهو العرض ... فإذا بين المتكلم أن كل ما يرد من قبل الرسول حق، أخذ المفسر واحدا من هذا الوارد وهو القرآن فتكلم عليه، وأخذ المحدث واحدا فقط وهو الحديث، وأخذ الأصولي واحدا فقط وهو الدليل الشرعي، من الكتاب والسنة والإجماع، وأخذ الفقيه واحدا فقط وهو فعل المكلف، من حيث نسبته إلى الحكم الشرعي. وهذه كلها إنما تثبت بعلم الكلام فهو كلي لها[2].

1 ـ القانون : 171.

2 ـ الحواشي على شرح الكبرى : / 1: 310ـ311.

علم المنطق عند اليوسي

عالج اليوسي المنطق كعلم قائم بذاته، على غرار علم الكلام، في مواطن عديدة من كتبه موجزا حينا، ومسهبا أحيانا أخرى، كما في كتابه «القانون» و«نفائس الدرر في حواشي المختصر» و«الحواشي على شرح الكبرى» و«القول الفصل في تمييز الخاصة عن الفصل».

ولدواعي منهجية، فإني أفرد ملخصا مستخلصا من كتابه «القانون»[1]، متتبعا فيه الترتيب التقليدي لأقسام المنطق الصوري الأرسططاليسي كما وردت عنده، لأني أعتقد أن واجبي الأول أن أجلو هذا التراث وأرتب مواده، وأنسق بحوثه، على أن يكون لي أو لسواي من ذوي الهمم الوقادة من الباحثين، موعد مع دراسته ونقده في مرحلة تالية إن شاء الله.

تعريف المنطق

المنطق هو العلم الباحث عن المعلومات التصورية والتصديقية، من حيث التأدي بها إلى مجهول تصوري أو تصديقي.

موضوع المنطق

وموضوعه المعلومات من تلك الحيثية، ومنفعته تقويم الفكر عن الزيغ وحراسته عن الخطأ في المدارك وناهيك بها، فهو المعيار على العلوم كلها، ولذا قيل : من لا معرفة له به لا وثوق بعلمه.

والعلم هو وصول النفس إلى المعنى، إما ضرورة أو بغير احتياج إلى نظر، كالعلم بحلاوة العسل المذوق، وبأن الواحد نصف الاثنين. وإما نظرا أي مع الاحتياج، كالعلم بحقيقة الإنسان، وبأنه حادث. فإن كان المعلوم مفردا، أي غير حكم بين شيئين سمي تصورا، وإن كان نسبة وحكما سمي تصديقا.

---

1 ـ القانون : 156 وما بعدها.

أقسام علم المنطق عند اليوسي

وتتجلى في التصورات والتصديقات :

1 ـ قسم التصورات الذي يشتمل على مباحث : مبحث الدلالـة، مبحث الألفاظ، مبحث المعرف.

2ـقسم التصديقات الذي يشتمل على : مباحث القضية، مبحث التناقض، مبحث العكس، مبحث الاستلزامات، مبحث القياس بحسب صورته وبحسب مادته.

أما القياس بحسب صورته فهو تصديقان، يلزم عنهما لذاتهما تصديق ثالث هو النتيجة، ويكون : اقترانيا : والنتيجة فيه مبثوتة غير مجتمعة بصورتها. واستثنائيا : وهو بخلافه.

أما القياس بحسب المادة فخمسة أقسام : البرهان، الجدل، الخطابة، الشعر، والمغالطة أو المشاغبة أو السفسطة.

هذا، وتأتي كتابة اليوسي في المنطق، كإسهام في إثراء النقاش الذي دار بين مفكري الإسلام، حول حلية وحرمة هذا العلم، باعتباره شديد الارتباط بعلم الفلسفة عند الكثيرين، ومدخل لها عند البعض الأخر، وبالتالي مدى نطاق التعامل معه ضمن العلوم الإسلامية، ومـا جدوى هذا التعامل إن كان ولابد، إلى غير ذلك من الطروحات والتساؤلات.

وقد وفق اليوسي إلى أبعد حد، بما أوتي من ملكة علمية راسخة، في اقتحام لجج الفكر، والغوص في بحاره المتلاطمة، ليخرج في نهاية الأمر بنمط في التفكير عجيب، أصاب صاحب الزاوية الدلائية ـ و غيره كثير ـ شاكلة الصواب، حين أطلق عليه بحق «عالم المغرب ومفخرته».

وذلك أن علماء الإسلام، على غرار مواقفهم المتباينة من علم الكلام، تضاربت أقوالهم أيضا في علم المنطق، فانقسموا فريقين : فريق تبنى المنطق

ويمثله الغزالي[1]، وفريق انتقده وتأرجح في منحاه بين تيار الباحثين عن تحريمه، ويمثلهم ابن الصلاح[2] والنووي، وبين تيار المنتقدين له ويتزعمهم ابن تيمية[3].

فقد حاول الغزالي تقريب المنطق إلى الحياة الفكرية للمسلمين، فألف لهذا الغرض كتابه «محك النظر» و«القسطاس المستقيم» و«المستصفى من علم الأصول» وغيرها، فجاء المنطق في هذه الكتب ممزوجا بالشواهد، والأمثلة الفقهية والأصولية «حتى إن القسطاس جعل المنطق والقياس مستمدا من المنهج القرآني، ودليل آياته»[4].

ويشرح الغزالي موقفه من المنطق، في كتابه «المستصفى» ويرى أنه ضروري ومفيد في فهم كثير من مسائل الشريعة، كما أنه ميزان يعرف به الصحيح من الفاسد في الآراء، فهو بذلك يسهل على المجتهد مهمته في استنباط الأحكام، ويبرر مزج المنطق بالأصول، بكون هذا الأخير «دخلت فيه صناعات ليست من موضوعه، كعلم الكلام وعلم النحو».

غير أن تبني الغزالي للمنطق، لم يكن على علاته، بل نبه على وجوب عزل المنطق، عن المعارف الفلسفية اليونانية، لأن أكثر إلهيات اليونان مغلوط «وأما الإلهيات ففيها أكثر أغالطهم، فما قدروا على الوفاء بالبراهين على ما شرطوه في المنطق»[5].

أما ابن تيمية، فقد تناول المنطق وموقفه منه في كتبه «الرد على المنطقيين» و«نقض المنطق»، بالإضافة إلى كتابين في الرد على الفلاسفة هما «منهاج السنة» و«موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول».

---

1 ـ من الذين تأثروا بالغزالي في منحاه المنطقي: عبد الوهاب السبكي، وابن الأكفاني، وطاش كبرى زاده.

2 ـ يقول الأخضري في السلم:

فابن الصلاح والنووي حرما وقال قوم ينبغي أن يعلما

3 ـ من الذين تأثروا بابن تيمية فانتقدوا المنطق: تلميذه ابن القيم الجوزية في كتابه «مفتاح دار السعادة» والوزير الصنعاني الذي كتب «ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان» والجلال السيوطي صاحب «صون المنطق والكلام عن فني المنطق والكلام»

4 ـ الأصول الإسلامية: 361.

5 ـ المنقذ من الضلال.

وقد تأثر ابن تيمية في ذلك بفتوى[1] ابن الصلاح بتحريم المنطق، من حيث كونه لا يوافق العقلية الإسلامية، ويشكل خطرا على عقائدها، لأن واضعيه أصحاب كفر وضلال، حتى إنه أمر بانتزاع مدرسة معروفة، من أبي الحسن الآمدي وقال : «أخذها منه أفضل من أخذ عكا»[2].

وقد هدف من أيراد هذا الخبر، إلى بيان أن خطر تعلم المنطق وانتشاره، أخطر من وجود المستعمر في طرف من البلاد الإسلامية، ولهذا رفضه بكليته بغض النظر عن صورته أو مادته، وأنكر أن يكون موصلا إلى اليقين، لأنه لو كان كذلك، لما بقي الناس على اختلافهم بعد أن عرفوه، فهو عديم الفائدة في نظره، إذ استعماله «يطول العبارة، ويبعد الإشارة، ويجعل القريب من العلم بعيدا، واليسير منه عسيرا، ولهذا تجد من أدخله في الخلاف، والكلام، وأصول الفقه، وغير ذلك، لم يفد إلا كثرة الكلام والتشقيق، مع قلة العلم والتحقيق»[3].

موقف اليوسي من علم المنطق ضمن العلوم الفلسفية

بعد هذا العرض المقتضب الذي استعرضنا فيه الإطار العام لمواقف المتبنين والمنتقدين لعلم المنطق، نتساءل في سياق ذلك عن اتجاه اليوسي، ونبادر إلى القول ـ وكمبدأ عام ـ أنه صريح في الميل إلى الاتجاه الأول، من خلال دعوته إلى تعلم كل العلوم من غير تمييز، حتى ما كان منها ذا طبيعة فلسفية «فنحن لا نلتفت إلى من يحرم علم شيء منها، فإن العلم في نفسه هو غذاء العقل، ونزهة الروح، وصفة الكمال، وإنما تختلف ثمراته في الشرف، بحسب الموضوع والغاية، وتختلف الأحكام بحسب النية»[4].

وقد تابع في ذلك جماهير أفاضل العلماء، الذين اشتغلوا به تدريسا وتأليفا، وحثوا كثيرا على تعليمه، لكونه لا ينفك عنه علم من العلوم، من أمثال أثير الدين

---

1 ـ تراجع الفتوى في مناهج البحث عند مفكري الإسلام : 145.
2 ـ نقض المنطق : 156.
3 ـ نفسه : 169.
4 ـ القانون : 167.

الأبهري[1]، الذي ساق قوله فيه من رسالته «أوردنا فيها ما يجب استحضاره، لمن يبتدأ في شيء من العلوم»[2]، وقول أبي علي المكودي (ت 807هـ) «وهذا الفن، يعني المنطق، لا يعطيه الله بكماله، إلا لمن أحب من أوليائه، لأن معرفة االله تدرك به»[3]، وكذا كلام الحسن بن سهل[4]، حين قال : «يا بني تعلموا المنطق، فإنه فضل الإنسان على سائر البهائم»[5].

أصل علم المنطق من القرآن

القرآن الكريم هو عمدة اليوسي في القول بوجوب تعلم المنطق، ذلك أن كثيرا من الأقيسة وردت في الشرع[6]، وفي المنطق أيضا، ويرى بأن المنطق إذا لم يخالف الشرع، فلا مجال لإنكاره، رغم أنه من وضع الفلاسفة، لأن علوما أخرى ليست من وضع المسلمين، كالحساب والطب، ومع ذلك لم يقدح أحد من العلماء في مشروعيتها، لكبير فائدتها التي لا تنكر، ولذلك يقول : «وأما المنطق فلم يقع فيه شيء يستنكر في العقيدة، لأنه إنما بحثه في التصورات والتصديقات ذهنا، من غير تعرض لصورة مخصوصة، ولا حكم مخصوص.

نعم، وقعت فيه مسألة تنويع الحقائق بالأجناس والفصول، الموهمة عدم تماثل أجرام العالم، وهو خلاف ما عند المتكلمين من تماثلها، الموجب للاستدلال بحدوث بعضها على حدوث الجميع، والخطب فيه سهل، فإنه ينبني على تجرد الحقائق، ولا ينافي ذلك تماثل الأجرام في ذواتها، والقول بالمجردات قد صار إليه كثير من المحققين، وآخرون توقفوا على أن حدوث العالم بعد القدر الذي

---

1 ـ أثير الدين المفضل بن عمر (.../ 663هـ) فيلسوف وفلكي، من كتبه : الإساغوجي، وهداية الحكمة.

2 ـ نفائس الدرر على حواشي المختصر، مخطوط خاص.

3 ـ نفسه.

4 ـ الحسن بن سهل أبو محمد السرخسي (ت : 236هـ)، وزير المأمون العباسي. شذرات الذهب / 2 : 86.

5 ـ نفائس الدرر.

6 ـ وفي هذا السياق قال ابن رشد : «فأما أن الشرع دعا إلى اعتبار الموجودات بالعقل، وتطلب معرفتها به، فذلك بين في غير ما آية من كتاب الله تبارك وتعالى، مثل قوله ﴿ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلشَّجَرِ ٱلْأَخْضَرِ نَارًا ﴾، وهذا نص على وجوب استعمال القياس العقلي، أو العقلي والشرعي معا». فصل المقال : 14.

يثبت به وجود فاعل مختار، يكفي فيه السمع، فمن العجب العجيب، أن يستباح الطب ويحرم المنطق»[1].

هذا، أما بخصوص الإشارات المنطقية التي أصلها من القرآن، فقد استخلصها اليوسي من خلال الحوار الدائر على لسان خليل الرحمن سيدنا إبراهيم[2] عَلَيْهِ السَّلَامُ، ونمرود الطاغية، بقوله : «ذكر المفسرون أن النمرود لعنه الله، كان يدعي الربوبية، فقال لخليل الله إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ من ربك ؟، قال إبراهيم : ﴿رَبِّيَ ٱلَّذِي يُحۡيِۦ وَيُمِيتُ﴾[البقرة : 258]. قال النمرود : أنا أحيي وأميت، وأحضر رجلين، فقتل أحدهما وترك الآخر، قال : هذا أحييته و هذا أمته، فقال له الخليل عَلَيْهِ السَّلَامُ ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأۡتِي بِٱلشَّمۡسِ مِنَ ٱلۡمَشۡرِقِ فَأۡتِ بِهَا مِنَ ٱلۡمَغۡرِبِ﴾[البقرة : 258]، انتقالا له إلى ما لا تتعلق به القدرة الحادثة، ولا تمكن فيه الشبهة، فانقطع النمرود»[3].

قال اليوسي في تقرير وجه استنباط البرهان من الآية إن الصغرى وهي قوله «أنت لا تقدر أن تأتي بالشمس من المغرب»، مأخوذة من قوله ﴿فَأۡتِ بِهَا مِنَ ٱلۡمَغۡرِبِ﴾، لأنه أمر تعجيز، فقد نسب إليه العجز، وأنه لا يقدر أن يأتي بالشمس، وهو عين قوله أنت لا تقدر الخ...

والكبرى وهي قوله «وكل من لا يقدر الخ...» مأخوذة من قوله ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأۡتِي بِٱلشَّمۡسِ مِنَ ٱلۡمَشۡرِقِ﴾، فقول إن الله يأتي بالشمس، يستلزم أن الله قادر على الإتيان بالشمس، ضرورة دلالة الفعل على قدرة فاعله المختار، إذ لو لم يكن قادرا لما فعله، وهذه القضية سلم النمرود صدقها، ولذلك قامت عليه الحجة»[4].

---

1 ـ القانون : 272 ـ 273.

2 ـ يقول ابن رشد في نفس السياق : «واعلم أن ممن خصه الله تعالى بهذا العلم، وشرفه إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ فقال تعالى : ﴿وَكَذَٰلِكَ نُرِيٓ إِبۡرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ الآية...وإذا تقرر أن الشرع قد أوجب النظر بالعقل في الموجودات واعتبارها، وكان الاعتبار ليس شيئا أكثر من استنباط المجهول من المعلوم واستخراجه منه، وهذا هو القياس أو بالقياس». فصل المقال : 14.

3 ـ نفائس الدرر.

4 ـ نفسه.

مناقشة اليوسي لمحرمي الاشتغال بالمنطق

وردا على من يتعلل بتحريم المنطق، بدعوى أنه من علوم اليهود، ذهب اليوسي إلى إبطال هذه الدعوى، مميزا بين فرضيتين بقوله : «فإن يعني أن اليهود يشتغلون به، فقد اشتغلوا بكثير من علومنا كالنحو وغيره، وإن كان يعني ليسوا مسلمين، فليس شرف العلم بحسب الواضع، بل بحسب الموضوع والغاية، وناهيك بغاية هذه الصيانة من الخطأ، وإلا فكثير من العلوم قد وضعها النصارى والمجوس والجاهلية، كالطب والتنجيم وغيرهما ولم يجتنبا، وما أجدر هؤلاء أن يقال لهم : عليكم أن تجتنبوا آلات صنائعكم الحسية، لأن واضعيها اليهود والنصارى، وهم المشتغلون بها كثيرا، فإن لم يجتنبوها، فاعلم إنما يتبعون أهواءهم»[1].

ولا يملك الباحث في تراث اليوسي، إلا أن يقف منه موقف الإكبار لسعة أفقه، ورحابة صدره، وبعد مراميه في زمنه، من خلال الحث على التعامل مع العلوم جميعا، مهما كانت طبيعتها ومصدرها، بشرط ألا تتعارض مع أصول العقيدة الإسلامية، وتخدم المسلمين وتشد عضدهم. ومن ثم يحق القول، أن هذه الأفكار التي تشبعت بها روحه، هي النواة الأولى لتلك الكتابات التنويرية، والشعارات الصادقة، التي لوحت بها الحركة السلفية، أو الفكر الإسلامي الحديث، كما يطلق عليه أحيانا، لحث الشعوب العربية، على النهوض من سباتها، بعد معاناتها من ليل الاستعمار البطيء الكواكب، حتى خيل معه للبعض منها أن الصبح ليس بقريب.

وانطلاقا من هذه القناعة الفكرية، راح اليوسي يكيل النقد للمحرمين للمنطق، والمنتقدين له على حد سواء، فأفرد الجلال السيوطي بالذكر والمناقشة في كتبه «القانون» و«الحواشي على شرح الكبرى» و«نفائس الدرر في حواشي المختصر». وكذا ابن جزي صاحب القوانين الفقهية.

1 ـ نفائس الدرر على حواشي المختصر مخطوطة خاصة.

مناقشة فتوى السيوطي بتحريم المنطق

بحث اليوسي فتوى السيوطي التي ذكرها في كتابه «الحاوي في الفتاوي»: «أنه سئل عن إنسان، كان يقول إن توحيد الله تعالى، متوقف على علم المنطق، وأن علم المنطق فرض عين على كل مسلم، وأن لكل متعلم منه بكل حرف عشر حسنات، ولا يصح توحيد من لا يعلمه، ومن أفتى وهو لا يعلمه، فما أفتى به فهو باطل.

فأجاب بأن المنطق فن خبيث مذموم يحرم الاشتغال به، وذكر أنه لا ثمرة له دينية أصلا، بل ولا دنيوية، وذكر جماعة نقل عنهم ذلك، ثم ذكر أن المنطق لو قدر أنه لا ضرر فيه، وأنه حق، لم ينفع في التوحيد أصلا، ولا يظن ينفع فيه إلا من هو جاهل بالمنطق لا يعرفه، لأن المنطق إنما براهينه على الكليات، والكليات لا وجود لها في الخارج، ولا تدل على جزئي أصلا.

قال: هكذا قرره المحققون والعارفون بالمنطق. - قال - فهذا الكلام الذي ذكره هذا القائل، استدللنا به على أنه لا يعرف المنطق ولا يحسنه، فلزم بمقتضى قوله أنه مشرك، لأنه قال: التوحيد متوقف على معرفته وهو لم يعرفه بعد. هذا حاصل الغرض من كلامه»[1].

فبالاستناد إلى هذه الفقرة، ناقش اليوسي الجلال السيوطي، لتفنيد قوله بخبث وبذم المنطق، و عدم منفعته وفائدته، وأن الكليات لا وجود لها في الخارج، ومن كونه بدعة مستحدثة في علوم الملة، و ها أنا أسوق لك أراءه في إبطال هذه الدعاوى:

1 ـ إبطال دعوى خبث وذم المنطق

يقول اليوسي في دحض هذه الدعوى «...علمت أن التوسل إلى الحق بكل ما أمكن، سنة فعلها كل من الخلفاء الراشدين، بل وكل الصحابة رضي الله عنهم جميعا،

---

1 ـ الحواشي على شرح الكبرى: / 1 : 279 ـ 280

ولم يكن يخطر ببالهم، أن يكون وجه لتحريم شيء من هذه العلوم، ولا يقال إنه مذموم، إذ هي كلها وسائل إلى المقصود، وحائمة على الورد المورود، فمن حرم بعضها فليحرمها جميعها، وإلا فمن أين التخصيص ؟ ومن أنكر أن يكون بعض ذلك وسيلة فالعيان يكذبه»[1].

2 ـ إبطال دعوى عدم منفعة وفائدة المنطق

علق اليوسي على هذا بقوله : «فإنكار للمحسوس لكن :

ماضر شمس الضحى في الأفق طالعة ... أن لا يرى ضوءها من ليس ذا بصر

وكيف يحكم عليه بعدم الفائدة وهو لا يعرفه :

قد تنكر العين ضوء الشمس من رمد ... وينكر الفم طعم الماء من سقم
فإذا كنت بالمدارك غمرا ... ثم أبصرت حاذقا لا تماري
وإذا لم تر الهلال فسلم ... لأناس رأوه بالأبصار

وعلاوة على هذا، فإن اليوسي لا يسلم القول بعدم فائدة المنطق، بدعوى أنه مركوز في الطباع، بل هو يميز بين الحالات المختلفة، لتمايز الناس في المدارك والملكات، وذلك بقوله : «فمن حرمه، فإما أن يحرمه لأنه مركوز في الطباع حاصلا، فلا فائدة في تعلمه، وإما لكونه حراما بوجه آخر، فإن أراد الأول، قلنا : لا نسلم أن مركوزيته، توجب حصوله، وعدم الفائدة في تعلمه، إذ النفس غافلة حتى تنبه، والمركوز إنما هو العقل الفطري، والوجدان حاكم بأن النفس غافلة عن العلوم، بل وعن الاستعداد، حتى تشحذ بالقوانين.

نعم، لا ننكر أن يكون ذو فطرة سليمة، لا يحتاج إلى تعلمه، كالعربي المستغني عن تعلم العربية، فإن زعم هذا المنكر أن فطرته هكذا، فلا يحل له أن يقيس

---

1 ـ الحواشي على شرح الكبرى : / 1 : 278

سائر العقول بعقله، ولا أن يسد الباب على غيره، إذ وجدانه لا ينهض دليلا على ما أراد. وإن أراد الثاني، قلنا : ما وجه حرمته ؟ فإن قال لكونه بدعة، قلنا تقدم جوابه، وإن قال لشيء آخر فعليه بيانه»[1].

3 ـ إبطال دعوى عدم وجود الكليات في الخارج

أبطل اليوسي هذه الدعوى بقوله : «فأنا أعجب أن يصدر مثل هذا الكلام احتجاجا في نحو هذا المقام، عن عاقل فضلا عن فاضل، وما كنت أحسبه بهذه المنزلة، ولقد كنت أراه رَحِمَهُ ٱللَّهُ، يترفع عنها، وضمن من له مشاركة، وهذا الكلام ينبئ أنه لم يشم رائحة المعقول»[2].

4 ـ إبطال دعوى كون المنطق بدعة

لا يسلم اليوسي هذه الدعوى، التي تفضي إلى تحريم المنطق بقوله : «فإن قيل : إن الكلام والمنطق مبتدعان، وكل بدعة يجب اجتنابها، قلنا : لا نسلم أن كل بدعة تجتنب، إذ منها ما تستحسن، ولو سلمناه، فغيرهما من العلوم كالحساب والطب والتنجيم، وقواعد الأصول، والحديث، والأدب، ونحوها مبتدع.

فإن قيل إن السلف كانوا يحسبون ويعالجون، ويجتهدون ويحدثون، وإنما أحدثت في هذه الصناعة الألقاب، قلنا وكذلك، كانوا يفسرون ويستدلون، ويعللون، ولا معنى للمنطق إلا هذا»[3].

النتائج السلبية المترتبة عن فتوى السيوطي

ثم إن اليوسي رتب على كلام السيوطي هذا نتائج سلبية، وألزمه إلزامات شنيعة منها :

---

1 ـ الحواشي على شرح الكبرى : / 1 : 278 ـ 279
2 ـ نفسه : / 1 : 281.
3 ـ نفسه : / 1 : 278.

1 ـ قوله : «إن هذا الكلام الذي استدل به، يقتضي أنه يزعم أن جميع العلوم التي ينتحلها خارجية، أي محسوسة، وهذا مع بداهة بطلانه ومضاهاته قول السمنية، وكونه من قبيل السوفسطائية، يقتضي أنه لم يدرك قانونا فقهيا، ولا أصوليا، ولا نحويا، ولا غير ذلك، وأن جميع ما يدركه منها، جزئيات خارجية، إذ لو كان غير ذلك، لكان مما يفيده المنطق، فتكون له ثمرة، ولا خفاء أن من كان بهذه المثابة، ليس له من العلوم مشاركة، ولا يستحق جوابا، بل ويقتضي أنه لم يدرك شيئا من العلوم أصلا، لأن جميع النسب ليست خارجية، بل معاني إما كلية أو جزئية، وهذه المنزلة لم يكن فيها شيء من الحيوانات الناطقة ولا العجم. أما الناطقة فلأنها تدرك الثلاثة : أعني المعاني الكلية، والصور الخارجية، والمعاني الجزئية موجودة في الصور. وأما العجم فلأنها تدرك الصور و المعاني الجزئية الموجودة فيها، أما الحاصر للمدرك في الخارج فليس من الحيوانات أصلا.

2 ـ ومنها، أن هؤلاء العلماء الذين نقل عنهم هذا، يلزمه أن لا يثق بنقلهم لأنهم فساق، حيث اشتغلوا بالمنطق المحرم، لاعترافه أنهم عارفون به.

3 ـ ومنها، أن ما يفعله أئمة الأصول والكلام في تآليفهم، من تصدير الكتب بجملة من المنطق، كصاحب المختصر، وصاحب الطوالع، وغيرهما حرام. ويلزمه أن لا يقرأ شيئا من هذه الكتب، أو أن يتخطى ذلك الموضع.

4 ـ ومنها، أنه يلزمه أن لا مدرك إلا الكتاب والسنة، ويحرم ما سواهما، كما تقدم من مذهب الحشوية والظاهرية، لأن علم الكلام إنما هو على منوال المنطق، إلى غير هذا من النكت السوء، التي يسفر عنها وجه هذا الكلام مع ما قبله وما بعده.

ومفاسد قلة التأمل، أكثر من أن يحيط بها نطاق البيان، ومن ادعى على غير بصيرة، فضحته شواهد العيان، ولو تصدينا لهذه المسألة، لأسمعناك منها ما يثلج الصدور، ويطلع في سمائها لوامع البدور، ولكن أعرضنا عنها مخافة السآمة»[1].

1 ـ الحواشي / 1 : 281 ـ 282.

وقد هم اليوسي بوضع جزء مستقل، لإبطال مذهب السيوطي وغيره، من المحرمين لعلم المنطق، غير أنه رأى «ذلك كالبطالة، ولولا أن يستميل البلداء ما في كلامه من الإغراب، ويظنوا أنه هو فصل الخطاب، لكان السكوت عن هذه المسألة رأسا هو عين الصواب، وإعارتها أذنا صما، هو غاية الجواب

ورب كلام طار فوق مسامع كما طار في لوح الهواء ذباب[1]

ويبدو أن اليوسي اكتفى في ذلك، بما كتبه الشيخ الماهر، الفقيه أبو عبد الله محمد بن عبد الكريم المغيلي[2]، في رده على السيوطي، الذي بعث إليه كعادته بنسخة من كتابه المسمى «القول المشرق في تحريم الاشتغال بالمنطق»، فرد عليه المغيلي المذكور غاية الرد، وبالغ في الإنكار عليه، ناظما في ذلك قصيدة منها :

سمعت بأمر ما سمعت بمثله وكل حديث حكمه حكم أصله

ومنها :

أيمكن أن المرء في العلم حجة وينهى عن الفرقان[3] في بعض قوله
هل المنطق المعني إلا عبارة عن الحق أو تحقيقه حين جهله
معانيه في كل الكلام فهل ترى دليلا صحيحا لا يرد لشكله
أريني هداك الله منه قضية على غير هذا تنفها عن محله[4]

ومع كل هذا وذاك، يعود اليوسي ليخفف من حدة نقده للسيوطي، إعمالا لقواعد الإنصاف، فيقر بفضل الرجل، ويثني عليه حسب ما تواتر واشتهر من

1 ـ الحواشي على شرح الكبرى : / 1 : 281 ـ 282.
2 ـ أبو عبد الله محمد بن عبد الكريم المغيلي التلمساني (.../ 909هـ) من العلماء الراسخين، بل خاتمة المحققين، مع البراعة والتفنن في العلوم، من تآليفه : «الجمل في المنطق» وغيرها. شجرة النور الزكية : 174.
3 ـ أراد بالفرقان :علم المنطق، لأنه يفرق بواسطته بين الخطأ والصواب.
4 ـ الحواشي/ 1 : 283.

منزلته الشماء في العلم، متأولا لكلامه بقوله : «وما قصدنا بهذا الكلام تنقيص العلماء، ولا اهتضام الجلال السيوطي، وإنما ألزمنا ذلك لكلامه، وإنا نعلم أنه من الفضلاء، وأنه ليس بتلك المنزلة التي ألزمناه، لكن وإن كان بعين التوقير والإجلال، فالحق أحق أن يتبع... هذا إن أراد تحريم المنطق رأسا، وأما إن أراد الزجر عن التوغل فيه، والإفراط فيه، والاشتغال بالتمشدق فيه عن الكتاب والسنة، أو أراد نهي البليد عن الخوض فيه، فهذا مسلم صحيح...»[1].

ويتضح من هذه الفقرة، الموقف المعتدل لليوسي من علم المنطق، بين المحرمين له رأسا، كابن الصلاح والنووي، والمغالين في الاشتغال به، حتى إنهم مزجوا بين كلام المسلمين وكلام الفلاسفة، فكان هذا سببا في تحامل الحشوية والمشبهة على الأشاعرة الذين ينتمي إليهم اليوسي، كما قرر ذلك في كتبه ورسائله.

وتتجلى وسطية اليوسي بين هؤلاء وأولئك في جواز الاشتغال بعلم المنطق، في الحدود التي تعود بالفائدة على العقائد الإسلامية، وذلك بتقريرها والدفاع عنها، مع ما يستلزمه ذلك من رسوخ القدم في الشريعة بحفظ القرآن والحديث...، دون مجاراة الجهلة الذين يتأثرون بأقوال أمثالهم، فيصرحون بأنه يجوز الاستجمار بكتب المنطق استخفافا به «ولقد صرح به بعض الطلبة يوما بمحضري، فطلبته الدليل على وجود الله تعالى، فلم يستطع، فرجع لحينه عما قال»[2]. وهذا وجه من الأوجه الإيجابية لهذا العلم، كما هو الملاحظ في النص المحقق بين أيدينا.

---

1 ـ الحواشي : / 1 : 282 ـ 283.
2 ـ نفائس الدرر.

المبحث الثـانـي
منهج اليوسي في عرض العقائد

ترتبط قضية المنهج في عرض العقائد ارتباطا وثيقا بالمنهج عند اليوسي بوجه عام، وتبرز قواعد هذا المنهج من خلال كتبه التي تفصح عن التطور العقلي والروحي لحياته الخصبة بالعطاء، والتي تكشف في نفس الوقت، عن مساره العقلي في طلب المعرفة والتماس اليقين.

وإن من أبرز سمات منهجه، سمة التجديد وذم التقليد، شأنه في ذلك شأن العقليين، الذين ينتقدون كل ما يلقى في عقل الإنسان، من معلومات مسبقة من غير تمييز بين غثها وسمينها، والتسليم بها على علتها.

ومن مظاهر دعوته إلى التجديد وذم التقليد، التنفير من التصميم على أقوال المتقدمين، وهي دعوة مفتوحة و موجهة في آن واحد إلى من كانوا في طبقته من العلماء، ومما جاء في ذلك قوله : «...مع تقاصر أبناء العصر عن استجلاء الخفيات، وتقاعد عزائمهم عن الترقي إلى المدارج العليات، وإخلادهم إلى حضيض الراحة والبطالة، وتعاطيهم كؤوس الغباوة والجهالة، وأمثالهم ممن يصمم على أقوال المتقدمين من غير تمييز بين غث وسمين، وإن تبصرت فيما ألفوه، وأبديت وجها غير ما عرفوه، جاهروك بالنكير، أو حاصوا عنك حيصة الحمير، أفيبقى مع هذا محصول، فضلا عن المستصفى والمنخول، وهل هذا إلا ما يجمد القرائح، ويضيق الجوانح ؟...»[1].

ولما كان التقليد منهجا للعوام ، الذين يقبلون ما يعرض عليهم من دون عرضه على محك النظر، ـ ولهم العذر في ذلك طبعا ـ فإن اليوسي لم يرتضه منهجا

---

1 ـ الحواشي على شرح الكبرى : / 3 : 490 ـ 491.

للطبقة المستنيرة من العلماء، بسبب تدني المستوى الفكري العام في زمنه فقال: «قد يقع فيما مر من العبارات والتقسيمات شيء مما لا تعهده أيضا الناظر، أو لا تجده عند غيرنا، فلا تعجل بإنكار توهما منك أنا ممن يتصدى لحكاية أقوال الناس، وتلفيق كلامهم، وممن قصارى علمه ومنتهى جهده، أن يقول: قال فلان وفلان، كلا والله لسنا إن شاء الله في ذلك الشد ولا ذلك العنق، وإنا نعوذ بالله أن نسخم وجوه القراطيس، ونكثر عدة الدفاتر، بمجرد قال الناس لفظا أو معنى على نهج التقليد، وصنع كل فدم بليد، ومن تشبع بما ليس فيه كان كلابس ثوبي زور، ولاسيما في نحو هذه العلوم، التي هي على الدارية موقوفة، وإلى مناهجها مصروفة، ولم يكن أحد من علماء العقلاء وعقلاء العلماء، يقيم للمقلد التابع كل ناعق وزنا، أو يثبت له فضلا، أو يعده عالما أو فقيها، وإنما كان يعد في نحو دواوين القصاص أو المؤرخين، أو أصحاب الخرافات، وأهل النوادر والحكايات، حتى فشا الفساد، وكثر الجهل والعناد، فاختلط الفائق بالمائق، والسائق بالسابق، والمجلى باللطيم والأغر بالبهيم، وذلك عندما عميت البصائر ورديت السرائر، وقد بدأ الدين غريبا وسيعود غريبا، وقد كان ما أخبره به الصادق المصدوق صَلَّى ٱللَّٰهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، نعوذ بالله من انحراف السيرة وفساد السريرة، والتقليد على غير بصيرة، فإنه لا فرق بين مقلد ينقاد وبهيمة تقاد (...) ولا تحسب أيها الناظر، أن الذين أسايرهم في مفاوز الفضل والفهم، وأباريهم بقداح التحصيل في كل حكم، وأسابقهم في مضمار الحكمة والعلم، هم أهل زمانك، كلا، ولكن حجة الإسلام، وفخر الدين، وعضد الدين، وسعد الدين، وسائر المحصلين، على أني لا أقلدهم تحكيما، ولا ألتزم شأوهم دخيلا ورسيما، ولكن أذكر ما ذكروه إن صحت عندي صحته، وتقوت لدي قوته، وإلا نبذته إلى وراء وخلفته بالعراء، أو ذكرت ما فيه تصريحا أو تلويحا، وليس يحرمني من ذلك منصبي، أو يحطني عن درجي قول جهول أو حسود: «ليس بعشك فادرجي»، ولا قول

واعظ منتصح ﴿فَلَا تُزَكُّوٓاْ أَنفُسَكُمۡ﴾[النجم: 32] لعدم علمه أن تزكية النفس، إنما هو الثناء عليها، واعتقاد براءتها من العيوب، وإثباتها بين يدي ملك الملوك وعلام الغيوب، أما التحدث بالنعمة واستعظام العطية، والاعتراف بالمنة والاستغناء برب البرية، فمن مقامات الصالحين وشيم العارفين، وذلك نسأل الله تعالى وإن لم نكن منهم أن ندين به، ونرتقي إلى سلوك مذهبه، فأقول إن الله تعالى ولا كفران له، قد أعظم علي النعمة، وخولني من العقل والنظر، ومعرفة القوانين ما استكشف به كل ظلمة، أفأجحد نعمة الله تعالى، وأكفر هذه العطية، وأهمل ما جعله لي دليلا ومطية، لقول ندر على أحد من الناس، لا يدري أعن بصيرة قاله أم عن خلط والتباس، لقد ضللت إذا وما أنا من المهتدين..»[1].

وانتقاده لمعاصريه ليس على إطلاقه، فقد شهد عصره أعلاما للفكر بارزين، كما ألمعنا إليه فيما سلف من الكلام، وإنما قال بذلك على سبيل المقارنة بين عصره والعصور الذهبية للفكر الإسلامي، الشيء الذي اتخذه معاصروه ذريعة، للغض من قيمة المجددين أمثاله، بدعوى التفضيل للقديم، والعض عليه بالنواجذ، من غير الوقوف على «ما يصح به التفضيل من تفاوت في العلم والنظر»[2].

وتمحيصه لكلام الأعلام السابقين، ليس غاية في حد ذاته، بقدر ما هو اجتهاد، و أصالة في الرأي، يقول في ذلك: «ولا تذهب بك الأوهام، فتظنني أنني أبتغي بذلك الكلام قدحا في سلف الأئمة، أوتوهينا في أعلام الأمة، أو غضا من مراتبهم العلية، أو إخفاء لمناصبهم الجلية، وأعوذ بالله أيضا أن أقوله ابتغاء للظهور، الذي يقطع الظهور، أو حرصا على العلو المعدود من الغلو (...) ولكن غيرة على أديم العلم، أن تنتاشه أيدي الغواة المتشبهين، وحماية لورده الصافي، أن تكدره شفاه الجهلة المموهين»[3].

1 ـ القول الفصل في تمييز الخاصة عن الفصل. مخطوط الخزانة الملكية رقم: 1314. الفصل السادس عشر.
2 ـ الفقيه أبو علي اليوسي: 172.
3 ـ القول الفصل.

وبعد أن أطلعتك على كلام اليوسي النفيس، في تجديد الفكر وذم التقليد، أنتقل الآن إلى قواعد منهجه في تقرير العقائد بوجه خاص، على أن أوطأ لهذا بعرض القواعد العامة، كما جاءت عند الدكتور عبد الكبير العلوي المدغري. والتي استنبطها في مجملها من كتاب مشرب العام والخاص موضوع التحقيق، كما ستراه رأي العين.

تتمثل هذه القواعد العامة، في الخطوات المنهجية التالية :

1 ـ الدعوة إلى الاشتغال بجميع العلوم من غير استثناء، حتى ما كان منها دخيلا على الفكر الإسلامي الأصيل، ولا علينا في من يشتط في منع ذلك إلى حد تحريمه، بل لليوسي في «قاعدة الأمور بمقاصدها» خير شفيع، في حثه على تعلم كل العلوم.

2 ـ من الأفيد الإلمام بطرق ترتيب الفنون العلمية المختلفة، وكذا ترتيب المسائل المرتبطة بها، لما يتيحه ذلك الترتيب من صفاء الذهن، ووضوح في الرؤية، وإحكام للملكة العلمية، رغم تشعب المسائل وتداخلها.

3 ـ الاعتناء بمباحث الألفاظ وتدبرها، حذارا من مغبة إهمالها، وبخاصة دلالاتها المختلفة، من حقيقة ومجاز، وخاص وعام، ومشترك...

4 ـ النفاذ إلى روح المعاني، ووجوب الالتفات إلى ضروبها المتشعبة، عن طريق التمييز بين الكلي والجزئي، والذهني والخارجي.

5 ـ تفادي قلة استحضار الفنون المختلفة، من معقول ومنقول، وذلك بامتلاك ناصية الفن، الذي يريد الباحث أن يخوض فيه مع الخائضين وتطويع أدوات البحث الأخرى بين يديه، ويتذرع مع ذلك بتواضع العلماء الأفذاذ، المتجلي في كلمة «لا أدري».

6 ـ تحرير ما نقل، والتنبيه على ما أغفل : وقد ساقه اليوسي في معرض الحديث عن فوائد التأليف، باعتبارها أساسا منهجيا بالغ الأهمية، ينم عن مدى

تعلقه بروح الأمانة العلمية، بواسطة التحري في أمانة النقل، والدقة في نسبة النصوص إلى أصحابها، وهو ما يعبر عنه بتجنب الانتحال.

7 ـ التعبير عن الأفكار، بالقدر الكافي من الألفاظ المؤدية للمعاني، وتجنب الحشو، وتكييف قلمه مع طبيعة الفن المكتوب فيه، فهو في المحاضرات أديبا فذا، وفي الحاشية على شرح الكبرى وغيرها متكلما رائعا، وفي الفقه فقيها متمرسا، إلى حد قيل فيه : كان مولعا بالأدب متبحرا في النثر والشعر، إلا أنه لم يلبث أن صار مشهودا له بالصدارة في الفقه، وبالنشاط المثمر في المجالات الروحية.

هذه باختصار بعض الضوابط المنهجية العامة عند اليوسي، أتيت بها على سبيل التوطئة، للحديث عن منهجه في عرض العقائد، والوقوف على الأساليب التي يتبعها في تأييد وجهة نظره فيها، وذلك في شكل ملاحظات أساسية معززة بأقواله الصريحة.

الملاحظة الأولى : طريقة تجنب المصطلحات الفلسفية الموهمة

مصطلحات العقائد توزن بميزان الذهب، ولذلك يحث اليوسي على تجنب استعمال مصطلحات الفلاسفة في تقرير العقائد، لما فيها من الشناعة، ولم يفته إقناعا لغيره أن يضرب مثلا لذلك، بما وقع للغنيمي (ت :1044هـ) مع طلبة تلمسان، حين أطلق لفظ «القديم» بالزمان، في حواشيه على الصغرى، فشنع عليه أقوام تشنيعا عظيما، وذلك لجهلهم بالاصطلاح.

ووجه المؤاخذة على الغنيمي، أنه استعمل هذا المصطلح مع الطلبة المبتدئين، وهم في حكم العامة، ولذلك يجب تلافي مثل هذه الألفاظ، لما توحيه بالنسبة للعوام من تشبيه وتجسيم، وهو مبدأ سبق وقرره إمام دار الهجرة، حين ذهب إلى أن له من العلوم، ما لا يليق البوح به للعوام، مخافة الفهم الخاطئ والتأويل المستقبح.

لذلك يقول اليوسي : «من أنصف علم أن على الغنيمي أيضا دركا في تمشدقه بذلك اللفظ الموهم، لاسيما في نحو الصغرى، مما يتداوله العامة الذين لا معرفة لهم بشيء، بل لا ينبغي الالتفات إلى كل ما تقدم من اصطلاحات الفلاسفة، فإنها اصطلاحات بنوا عليها ما يذكرون من قدم العالم بالزمان دون الذات، وقد جرت إلى أن يصدق الحدوث الذاتي على صفات الباري عز وجل وهذا اللفظ من الشناعة بحيث لا يخفى».

الملاحظة الثانية : دعوة اتباع منهج السلف

دعوة اليوسي الصريحة إلى تبني منهج السلف، لذلك نجده يتساءل عن أي ضرورة تدعو إلى استعمال تلك الألفاظ، واتباع الفلاسفة، ويحض على ذلك بقوله : «وهلا جرينا على منهج سلفنا، من أن المسبوق بالعدم حادث، وغير المسبوق قديم، فإن ذلك أسلم لنا وأبعد عن سوء الأدب، والتجاسر على التفريق بين الصفات والذات، ووسم الصفات بالحدوث... ولما لا نقول إن كلا من الذات وصفاتها قديم غير مسبوق بعدم، وكل قديم فهو مستغني عن الفاعل وواجب الوجود، فالصفات قديمة غنية وواجبة الوجود كالذات في ذلك، ولا تقدم للذات على الصفات، وهذا هو الموجود في الخارج ونفس الأمر»[1].

الملاحظة الثالثة : سلوك التأويل

سلوك اليوسي منهج التأويل : من المعلوم أن متكلمي أهل السنة اعتمدوا قانون التأويل[2] بقواعده وأصوله، لما فيه من فائدة لا تنكر في تفسير كثير من الآيات القرآنية وخاصة ما ينضوي منها تحت المتشابه، وذلك انسجاما مع أسس نظرياتهم العلمية، وقد اقتفى اليوسي أثرهم باستعماله للتأويل في توفيقه

1 ـ الحواشي على شرح الكبرى : / 2 : 113.
2 ـ انظر في ذلك قانون التأويل لأبي بكر بن العربي المالكي.

بين العلماء الثلاثة : عبد الله الهبطي، وعبد الله الخروبي الطرابلسي، وعبد الله اليسيتني، في تقريراتهم لمعاني كلمة الإخلاص، وقد جعل منهج التأويل ينسحب على كلام الصوفية أيضا، حين يحيل العقل ذلك ظاهرا، والتماس للجميع أحسن المخارج بمقتضى حسن الظن بالعلماء.

وفي ذلك جاء ما نصه : «وأما من وقع منه كلام محتمل، فيجب أن يؤول أحسن تأويل، ويثبت للمؤمنين في الحق ما أمكن سبيل، وقد رأيت ما تأولنا به كلام المتخالفين »[1].

الملاحظة الرابعة : طريقة المنهج النقلي

كل ما ورد به السمع، يجب الإيمان به عند اليوسي، وهو بهذا يرد على متكلمي المعتزلة كالكعبي وأبي الحسين البصري، وتأويلهما السمع والبصر بالعلم، لما في السمع والبصر من الإيهام، ووجه الرد عليهم «أن كل ما ورد به السمع وجب الإيمان به، ولا يصرف عن ظاهره، إلا إذا أحاله العقل ظاهرا فيؤول، وقد ورد السمع في السمع والبصر، ولم يحل العقل ظاهرهما، فوجب الإيمان بهما، ولا يوجب الإيهام نفيهما عن الباري، إلا لو لم يرد بهما سماع، فإن أكثر الصفات لا يخلو عن بعض الإيهام لوجود معاني لها في الشاهد مستحيلة على الباري»[2].

الملاحظة الخامسة : طريقة المنهج العقلي

اعتمد اليوسي الأدلة العقلية في تقرير العقائد، ومرد ذلك إلى تعمقه في علوم الدراية، ولذلك أكثر من استعمال دليل قياس الغائب على الشاهد، ولكن ليس على إطلاقه، بل مع الطرد والعكس، كقوله مثلا : «قد عرفت ما في الاستدلال على نفي النقائص بالعقل من الضعف كما مر، إذ يقال هنا أيضا نقصان البكم إنما

1 ـ مشرب العام والخاص من كلمة الإخلاص / 1 : 400.
2 ـ الحواشي على شرح الكبرى : / 2 : 263.

ثبت في الشاهد، ولا يلزم أن يكون كذلك في الغائب»[1]. وقال في تطبيق الدليل المذكور في موضع آخر ما نصه: «وبالجملة فلم نُثْبت في حقه تعالى إلا ما له مظهر في نفوسنا، وكذا قال تعالى: ﴿وَفِي أَنفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾[الذاريات: 21]، وقال نبينا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «من عرف نفسه عرف ربه»[2]. ولو أردنا أن نثبت شيئا وراء ما نشاهد لعجزنا، ولم نستطع منه قلامة ظفر، إلا أن يختص الله تعالى من ذلك من شاء من أصفياء عبيده بشيء يلقيه في قلبه، فليس بمستغرب من كرمه، حتى إن الأمور التي وعد الله تعالى بها من النعيم، وأوعد من الجحيم في تلك الدار، ما عرفت إلا بأن خلق الله تعالى أشباهها في هذه الدار، فهمناها بها، فخلق لنا الماء واللبن والعسل، واللحم والحرير والنساء، والمراكب والغرف وغير ذلك، لنتوصل بما نشاهد إلى ما لا نشاهد»[3].

غير أن ركوب مطية العقل في مجال العقيدة، ليس مأمون العاقبة عند اليوسي، بل أفقه محدود ونطاقه ضيق، وعلى ذلك يستحيل أن يرتسم الله تعالى في خيال الجرم كالإنسان مثلا، فإنه لا ترسم عن الخيال إلا الحوادث، والله تعالى ليس بحادث، «وذلك أن الشيطان قد يلقي في وهم الإنسان صورة يريه أن الله تعالى على هذه الصورة، أو يخيل له أنه في مكان أو في جهة، أو على مسافة داخل العالم أو خارجه، فليعلم العاقل أن كل ما يلقيه الشيطان في وهمه إنما هو من العالم، والله تعالى ليس من العالم في شيء، وليتفطن إلى أن الشيطان الملقي

---

1 ـ الحواشي على شرح الكبرى: / 2 : 263.

2 ـ حديث «من عرف نفسه عرف ربه» الذي استشهد به الإمام اليوسي هنا هو من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، وقد قال الحافظ السخاوي في المقاصد الحسنة: قال أبو المظفر السمعاني في الكلام على التحسين والتقبيح العقلي من القواطع: أنه لا يعرف مرفوعا، وإنما يحكى عن يحيى بن معاذ الرازي، يعني من قوله، وكذا قال النووي أنه ليس بثابت، وقيل في تأويله: من عرف نفسه بالحدوث عرف ربه بالقدم، ومن عرف نفسه بالفناء عرف ربه بالبقاء». انتهى كلام السخاوي.

3 ـ مشرب العام والخاص: / 2 : 166 ـ 167.

لذلك لا معرفة له بحقيقة الله تعالى، ولا اطلاع له عليها، إذ معلوم أن الكنه محجوب...»[1].

الملاحظة السادسة : طريقة البرهان الكلامي

يسلك اليوسي طريقة البرهان الكلامي، فيتسلم مقدمات ويستنتج منها نتائج، وتسمى هذه الطريقة التمانع، أو إبطال اللازم بأبطال الملزوم، وهي مسلك غالبية متكلمي أهل السنة. فقد قرر اليوسي برهان التمانع تقريرا مفصلا في النص المحقق بين أيدينا، ومجمله امتناع وجود إلهين مستجمعين لشرائط الإلهية لوجهين : الأول : لو وجد إلهان قادران لكان نسبة المقدورات إليهما سواء، إذ المقتضى للقدرة ذاتهما، وللمقدورية الإمكان، فتستوي النسبة، فإذا يلزم وقوع هذا المقدور المعين إما منهما، وأنه باطل لامتناع مقدور بين قادرين، وإما بأحدهما ويلزم الترجيح بلا مرجح. الثاني : إذا أراد أحدهما شيئا، فإما أن يمكن من الآخر إرادة ضده أو يمتنع، كلاهما محال.

ونشير إلى أن دليل التمانع هذا كان محط انتقاد شديد من طرف ابن رشد، لكونه ليس جاريا مجرى الأدلة الطبيعية والشرعية «أما كونه ليس يجري مجرى الطبع، فلأن ما يقولون في ذلك ليس برهانا، وأما كونه لا يجري مجرى الشرع، فلأن الجمهور لا يقدرون على فهم ما يقولون من ذلك، فضلا على أن يقع لهم به إقناع»[2].

كما يعتمد اليوسي في منهج العقل على دليل الدور المعي ودليل الدور التقدمي، ويعني الأول منهما : توقف أحد الشيئين على مصاحبة الآخر له كالمتلازمين، مثال ذلك الأبوة والنبوة، أو خارجا مثل الجوهر والعرض من حيث تلازمهما. ومعنى الدور التقدمي : توقف أحد الشيئين على سبق الآخر

1 ـ الحواشي على شرح الكبرى : / 2 : 176

2 ـ الكشف عن مناهج الأدلة : 67.

له، كأن يكون كل منهما علة للآخر معلولا له أو مؤثرا في الآخر أثرا له، وهذا هو المستحيل لاستدعائه تقدم الشيء على نفسه.

الملاحظة السابعة : طريقة الجمع بين منهجي النقل والعقل

يجمع اليوسي بين المنهج الشرعي والعقلي في صعيد واحد في مجال العقيدة، إذ يتعين على الإنسان أن يحذو حذو الشريعة المطهرة، فيما ينتحله من العلوم العقلية، ولا يعدل عنها طرفة عين، بل لا يزال يهتدي بنور العقل في محجة الشريعة، وبنور الشريعة في محجة العقل، حتى تكون عقائده صحيحة منورة، تطابق عليها العقل والنقل، وبذلك يكون على بصيرة في دينه»، ويعلل اليوسي ذلك بقوله : «فإنه لو رام منهج الشريعة بلا عقل، كان من الجهلة المقلدين، ولو سلك منهج العقل بلا نور الشريعة، كان من الضالين المضلين، والغاوين المتفلسفين»[1].

على أن هذا القول قد يوحي بعدم مسايرة الشريعة للعقل وأن ثمة تنافر بينهما، لولا أن اليوسي يتدارك هذا الطرح فيقول : «فإن قيل هذا مشكل لأن الشريعة إذا كانت حقا فلا تتقيد بالعقل، والعقل إذا كان صحيحا فلا يتقيد بالشريعة، فإنه لو صح هذا لزم أن من أداه برهان عقلي إلى أمر يخالف الشرع وجب عليه أن يرفض ذلك البرهان، ويرجع إلى حضيض التقليد، وفي ذلك إبطال للقواعد بل إبطال للدين من أصله، حتى لا يعتمد على دليل، ولزم أن نصا من الشريعة إذا ورد مخالفا للأدلة، وجب رفض ذلك النص، وفي ذلك رفض الشريعة... قلنا المراد أن يأخذ النصوص الشرعية ويؤيدها بالبراهين العقلية، والبراهين العقلية ويؤيدها بالنصوص الشرعية، حتى يتطابق العقل والنقل، بحيث لا يقلد تقليدا محضا، ويقول سمعت الناس يقولون شيئا فقلته، ولا يتوهم الأوهام والخيالات

---

1 ـ الحواشي على شرح الكبرى : / 2 : 380.

التي يلقيها الشيطان في وهمه، مما يخالف ما ثبت أنه شرع، وليس ذلك ببرهان عقلي صحيح، وإنما هو شبهة وهمية»[1].

وفي شأن حل التعارض الذي قد يظهر أحيانا عن مصادمة البراهين العقلية بالأدلة الشرعية، يقول اليوسي : «ومحل الإشكال إنما هو أن يرد نص من الشريعة يعارض برهانا وهذا مستحيل، ولو تصور صح الإشكال، لكن لا يتصور أن يتعارض نص قطعي من الشريعة مع برهان قطعي، لأن تعارض القطعيين محال، لاستلزام ذلك صدق النقيضين أو كذبهما، بل متى تصور دليل يخالف نصا، فلا يخلو إما أن يكون الدليل شبهة لا برهانا، كشبهة الفلاسفة في أن الله تعالى لا يعلم الجزئيات، مع قوله تعالى : ﴿وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة : 282] وإما أن يكون النص ليس على ظاهره، كقوله تعالى : ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾ [طه : 5]، مع البرهان الدال على استحالة الجسمية على الله تعالى والمكان والجهة»[2].

الملاحظة الثامنة : طريقة التفويض

سلك اليوسي مسلك التفويض، إذ هناك من المسائل ما يكون الوقف فيها أسلم عنده، والتفويض أولى بالمعتقد، لخطورة الإدلاء فيها برأي، إذ هي فوق طور العقل، ومن ثم يستعصي عرضها على محك النظر العقلي، إذ يكل العقل دون بلوغ المرام، فيكون المخرج من الورطة الإحجام. ومن قول اليوسي في ذلك «وأما السمع والبصر فيتعلقان كما مر بجميع الموجودات، ولا يتعلقان بالمعدوم مطلقا ولا بالمحال، وهذا هو المعروف عند الجمهور، وقد خالفت طائفة فعمموا تعلقهما للموجود والمعدوم، قيل وقد أطبقت الصوفية على رؤيته

---

1 ـ الحواشي على شرح الكبرى / 2 : 380.
2 ـ نفسه : / 2 : 380 ـ 381.

تعالى وسمعه للمكن، الذي علم أنه سيوجد، وكثر اللجج في هذه المسألة بين المتأخرين، والوقف فيها أسلم»[1].

ومن قوله في ذلك في موضع آخر: «وبهذا كان طريق السلف أفضل، وهو تفويض العلم إلى الله تبارك وتعالى في كل ما يشكل ظاهره، أو يعجز العقل عن بلوغه، بعد اعتقاد غاية التعظيم والتنزيه عما يستحيل، فغاية الأمر أن يعلم أن الله متصف بجميع الكمالات خلافا للمعطلين، وأنه منزه عن أن يشبه شيئا من الكائنات خلافا للمشبهين»[2].

الملاحظة التاسعة: طريقة مراعاة مستوى المخاطب في تلقين ومناقشة العقائد

قدرة اليوسي على محاورة فحول المتكلمين عند الضرورة، وفي آن واحد تقريره عقائد مبسطة للعوام، وإمدادهم بالفتاوى الشرعية كلما دعا الداعي إلى ذلك، ومن نماذج تقريراته إذا دخل معترك الأقران وخاض غمار النقاش العلمي، وسما إلى مراتب الأعلام، قوله في انتقاده للفخر الرازي وسعد الدين التفتازاني وغيرهم، لسقوطهم في مداحض الفلاسفة: «...لأن الفلاسفة وإن كانوا يقولون بالممكن لذاته القائم بغيره، فإنهم لم يقولوا بذلك في الصفات لنفيهم إياها أصلا، وأما الكرامية فهم قد قالوا بحدوثها ولم يقولوا بقدمها بالغير، فهي عندهم في عداد العوالم، وأما الفخر فهو وإن أثبت إمكانها لذاتها فلم يقل بحدوثها على معنى سبق العدم لها كما تقول الكرامية، بل كما يقول الفلاسفة في العالم، فلم يسبقه أحد لهذه المقالة في الصفات نعوذ بالله من زلة العالم، وقد تبعه على هذه الزلة جماعة كالبيضاوي والسعد وغيرهم ممن سرقته أصول الفلسفة، في التفريق بين القدم الزماني والذاتي، والواجب لذاته والواجب لغيره، ولم يتفطنوا أن القدرة مثلا لو كانت ممكنة لذاتها في حقه تعالى، كان العجز ممكنا في حقه

---

1 ـ الحواشي على شرح الكبرى: / 2 : 380.
2 ـ نفسه: / 2 : 372.

تعالى أيضا، لأن تجويز أحد المتقابلين تجويز للآخر، ولو كان العلم ممكنا لكان الجهل ممكنا، لكن العجز والجهل ونحوهما محال وفاقا، وتجويز المحال محال وفاقا»[1].

وأما مسلكه مع العوام فقوله : «... ما ينبغي أن يعامل به العوام في سائر العقائد من الرفق، وأن لا يكلفوا من شرح الحق والتعبير عن الاعتقاد بما لا يقدرون عليه، ومن عجز منهم عن التعبير فلا ينبغي أن يتحكم بأول مرة على قلبه أنه لا خير عنده ولا معرفة له..»[2].

والمعتبر في خطاب العوام عند اليوسي أمران : «الأول، التعبير نفسه، فيخاطب كلا بلغته عربية أو عجمية، ويقتصر معه على المقدار الذي يألفه من ألفاظها، وينزع معه إلى منزعه الذي كان يعرفه ويستعمله منها... الأمر الثاني، العلم الذي يخوض معه فيه، ويعلمه إياه ويسأله عنه، فينبغي أن يكون مما يصل إليه عقل ذلك العامي، وينشرح له فكره ويصدقه ميزه جنسا ومقدارا»[3].

الملاحظة العاشرة : الانتصار لطريق الأشاعرة في الاعتقاد

وتتمثل في أشعرية اليوسي، لأن مذهب الأشعري كتب له الانتشار في كثير من بقاع العالم الإسلامي عامة، وشمال أفريقيا خاصة، وكتابات اليوسي في مجال العقيدة، ترمي إلى تعميق اعتناق هذا المذهب[4]، كما كان شأن جل أعلام المغرب في كتاباتهم، كابن عاشر الأنصاري في متنه المعروف، ومرد التمسك بالمذهب الأشعري عند المغاربة إلى اعتبار مؤسسه هو لسان حال أهل السنة عامة والسلف خاصة.

---

1 ـ الحواشي على شرح الكبرى / 2 : 325.
2 ـ راجع المتن المحقق ص : 562:
3 ـ نفسه ص : 562 ـ 563.
4 ـ راجع قوله في الثناء على طريقة الأشاعرة في الحواشي على شرح الكبرى / 1 : 231.

هذه باقتضاب ضوابط وملاحظات حول منهج اليوسي في مجال العلوم عامة والعقيدة على وجه الخصوص، حاولنا من خلالها أن نقارب طبيعة منهجه في العقائد الإسلامية، الذي يعتمد على العقل والنقل منفردين أحيانا، والجمع بينهما أحيانا أخرى.

وخلاصة القول أن اليوسي قد نسج على منوال من سبقه من المتكلمين في تقريره لكلمة التوحيد وبخاصة الإمام السنوسي، وذلك في شرحه «لأم البراهين» أو «العقيدة الصغرى»، ولكن مع تفوق اليوسي على غيره بما خصها به من تفصيل وعمق في التفكير يعتبر بحق شاهدا على إسهاماته في إغناء الفكر الديني في القرن الحادي عشر الهجري بالمغرب.

ومن هنا يظهر مدى دفاع اليوسي عن العقيدة على مذهب أهل السنة لتبقى صافية المشرب، نقية غير ممزوجة بالشوائب وشبه أهل الأهواء من معتزلة وفلاسفة... انطلاقا من الكتاب والسنة والإجماع أولا وآخرا.

الفصــل الثاني
نضال اليوسي على العقيدة من خلال بعض قضاياها

عملا بقاعدة «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»[1]، كأصل عام في العقيدة الإسلامية، تبنته معظم الفرق الكلامية، يأتي موقف اليوسي الحازم لمناهضة كل الآراء البدعية، التي حاولت النيل من قضايا عقدية معينة في مجتمعه.

وقد كان على بصيرة في فهمه لأسلوب ونطاق استثمار هذا الأصل، وذلك بتظافر جهود العلماء من جهة، وأولي الأمر من جهة أخرى، بحيث ينحصر عمل العلماء في النصح والتوجيه بالقلم واللسان، وما دون ذلك يترك لأولي الأمر.

ومن مظاهر التطبيق العملي لمفهوم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في فكر اليوسي، إحجامه عن قطع الأشجار التي كان أهل زمانه يترددون عليها زائرين، كما جاء على لسانه : «وكل ذلك حقيق بالإزالة، غير أن العالم سيفه لسانه، وما وراء ذلك إنما هو لأهل الأمر، ومن له قدرة على الأمر»[2].

وقد بقي ملتزما بهذا التقسيم في المهام طول حياته، وذلك بالصدع بالحق، من موقع العالم الواعي برسالته، يهمه أساسا صفاء العقيدة، والذود عن قضاياها، كما يتضح من خلال المعارك الكلامية التي خاضها، و التي تتم معالجتها في إطار المباحث التالية :

المبحث الأول : فتنة الطلبة والفقهاء والعوام في معنى كلمة الإخلاص.

المبحث الثاني : مسألة الكسب «أو خلق الأفعال».

المبحث الثالث : العلم النبوي هل هو كلي أم جزئي ؟

---

1 ـ الأصل في ذلك قوله تعالى ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ ﴾ آل عمران : 110. وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «والَّذي نَفْسِي بيَدِه لَتأمُرَنَّ بالمَعْروفِ ولَتَنْهَوَنَّ عَنِ المُنْكَرِ أَوْ لَيُوشِكَنَّ الله أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُم عِقاباً مِنه، ثُمَّ تَدْعونَه فَلا يُسْتَجَابَ لَكُم». أخرجه الترمذي في كتابَ الفتنِ، باب ما جاء في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

2 ـ المحاضرات/ 1 : 102.

المبحث الأول

فتنة الطلبة والفقهاء والعوام، في معنى كلمة الإخلاص

منشأ الفتنة تاريخيا

تعود جذور هذه الفتنة إلى العصر السعدي، الذي شهد صراعا حادا في معنى كلمة الإخلاص، وهي «لا إله إلا الله»، بين العلماء[1] الثلاثة : أبو عبد الله الهبطي، والخروبي الطرابلسي، ومحمد اليسيتني، «حتى تدخل السلطان نفسه فيها، ولم يجد ذلك شيئا، وبقيت المسألة على حالها، إلى أن تأدت إلى العصر العلوي»[2].

وقد ثار النزاع مجددا في شأن هذا الأصل الأصيل للعقيدة الإسلامية، بعد أن ظن الناس أن نار الفتنة قد خمدت، إذ لم تعدم من يروجها، بكل من سجلماسة ومراكش «ثم تصدى لها أبو علي اليوسي فلم يترك مقالا لقائل على عادته، وقطعت جهيزة كل خطيب»[3].

وتصدي اليوسي لتقرير الكلمة المشرفة نابع من إيمانه العميق بقيمة هذا الأصل العقدي، الذي عليه مدار العقيدة والشريعة، والذي من أجل الإيمان به جاءت الرسالات السماوية تترى من لدن الحكيم العليم.

وللوقوف على ما نتج عن هذه الفتنة، من اضطرابات اجتماعية بين مختلف طبقات المجتمع السجلماسي، وكذا الآراء الفقهية المختلفة، التي ضمنها أصحابها في كتب ألفوها من منطلق الدفاع عن آرائهم وطروحاتهم الفكرية، فإننا نتناولها من خلال المراحل التالية :

---

1 ـ انظر أقوال هؤلاء العلماء في النص المحقق : 396 وما بعدها.
2 ـ النبوغ المغربي/ 1 : 250.
3 ـ نفسه : / 1 : 251.

المرحلة الأولى : مناظرة الطلبة والقضاة

كان موقف اليوسي حازما حين مر بسجلماسة سنة 1070 هـ، فوجد الطلبة فيها على طرفي نقيض في معنى الكلمة المشرفة، فريق منهم يتابع مذهب الشيخ السنوسي فيها، من أن المنفي في قولنا لا إله إلا الله هو المثل، يعني المستوي المقدر في الذهن، في حين ينكر هذا التقرير الفريق الثاني في شخص «بعض من لهم الرياسة في النوازل الفقهية، وفصل الأحكام الشرعية، وليس لهم نفاذ في العلوم النظرية»[1].

وقد عرف تلميذ اليوسي المدعو محمد بن الصغير الغريسي الجوزي، بالفقيه المشار إليه في النص بقوله : «كنت كاتبت شيخنا الهمام وحيد دهره وفريد عصره، أبي علي سيدي الحسن ابن المسعود اليوسي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وأرضاه، في مسألة عوام المسلمين، وما يجب من معاملاتهم، ويصح من عقود أنكحتهم، وذلك أنه لما تولى الفقيه العالم المحقق[2]، صاحبنا في الله سيدي العربي بن عبد العزيز بن أبي محلي السجلماسي، قضاء الحضرة بها، اختبر جملة من المسلمين، فوجد اعتقادهم فاسدا، وآيلا إلى الكفر المتفق عليه... وكان يشدد على من يحضر مجلس قضائه، بحيث لا يجيبهم حتى يسألهم عن حقيقة الإيمان...»[3].

فهو إذن من عائلة أولاد القاضي، التي اشتهرت برئاسة العلم وخطة القضاء، وإليها ينتمي ابن أبي محلي الفقيه الثائر، كما جاء على حد قوله : «...وأما جدودي... فهم قضاة بلدنا سجلماسة قبل انكسار جفنها في دولة بني مرين... وبخطة القضاء أشتهر نسبيا في بلدنا حتى الآن، ولم تزل بقية العلم في دورنا خصوصا دار أبي في إخوته وبنيه»[4].

1 ـ المحاضرات/ 1 : 226.
2 ـ له شرح على أرجوزة في كلمة التوحيد لعبد الرحمن ابن محمد الفاسي.دليل مخطوطات دار الكتب الناصرية : 171.
3 ـ من رسالة مخطوطة بحوزتي.
4 ـ الإصليت : 50.

أما ما أتاه القاضي المذكور، من اختبار العوام في بادئ الأمر، ثم التشديد عليهم، باتفاق مع أحد أقربائه من أعلام سجلماسة، بحيث لا تؤكل ذبائحهم، ولا تقبل شهادتهم، وتفسخ أنكحتهم...والمناداة بذلك في الأسواق، ثم التشديد على من يحضر منهم مجلس قضائه.. أقول في هذا الأسلوب من التعسف ما يتنافى مع أعمال القاضي من وجهة النظر الإسلامية، إذ مهمته تنحصر كما نصت عليها كتب السياسة الشرعية في الفصل في المنازعات، إما بالصلح بين المتخاصمين عن تراض، أو بحكم ملزم لكل منهما الوقوف عنده، والعمل على إيصال الحقوق إلى أصحابها..[1] والخروج عن هذا النطاق من شأنه أن يثير الفتن في الناس وهم مسلمون ظاهرا وباطنا، بدليل حضورهم إلى مجلس القضاء خضوعا وانقيادا لأحكام الشرع بدافع إيمانهم القوي بمصدرها وبعدالتها.

المرحلـة الثانيـة : مناظرة الطلبة لعوام المسلمين

تميزت هذه المرحلة باتساع خرق الفتنة بين الطلبة وعوام المسلمين، على يد مناصري القاضي المذكور وشيعته من قومه، الذين عملوا على تأجيج نارها في الذروة والغارب، فساروا على سننه في القيام بحسبة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بزعمهم، كما يستفاد ذلك من قول أبي سالم العياشي : «...ذلك أن بعض السُّفَّار ممن أطال الإقامة بسجلماسة، وله ماسَّة بالطلب، ورد علينـا منها مجتازا ؛ فأخبرني أن الفقيه الناسك الشاب الناشئ في عبادة الله تعالى الصالح فيما أحسب، ولا أزكي على الله أحدا، سيدي محمد بن عمر بن أبي محلي، تصدى في ذلك البلد للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»[2].

وقد ركز محمد بن عمر بن أبي محلي في تصديه للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ـ حسب منظوره ـ على إزالة المنكرات المتعلقة بالعقائد الإيمانية والمعارف الدينية، بعد أن نظر في كلام من حرص من الأئمة على النظر في علم

1 ـ الأحكام السلطانية : 89 وما بعدها.
2 ـ رسالة الحكم بالعدل والإنصاف : 3. مخطوط الخزانة العامة رقم : 39 ك.

التوحيد، وحذر من الجهل فيه ومن التقليد و«ألف في ذلك رسائل[1]، وكلاما منظوما ومنثورا، معربا وملحونا، تقريبا للأفهام، وحرصا على الهداية والإرشاد، ولقن ذلك طائفة من أصحابه صغارا وكبارا، وأمرهم بإفشائه وتعليمه في الطرقات والأسواق والأندية، وأمرهم أن يسألوا الناس عن معتقداتهم، ويُبَاحِثُوهم عما أضمرت قلوبهم وأَكَنَّته سرائرهم، في حق الله وفي صفاته وأسمائه، وفي حق الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وما يتعلق بذلك»[2].

في طبيعة الأسئلة المطروحة على العوام في مسائل العقيدة

من ذلك مثلا ـ كما يذكر اليوسي ـ أمره لمريديه من الطلبة، بأن يلقوا في روع العوام أسئلة تتنافى مع ما يجب من الحرمة للحضرة الإلهية، والحرص من عدم الوقوع في سوء الأدب في حقه تعالى، وما لا يستطيع كل من في قلبه رائحة من عظمة الله تعالى أن يتفوه به، كقولهم للعوام: «أين كان الله؟ وأين يبيت؟ وأين يقيل؟ وكيف هو أطويل أم قصير؟... أهو داخل العالم أم خارجه؟، أو متصل به أم منفصل؟... إلى غير ذلك من العبارات الشنيعة الموهمة للتجسيم... كما أشاعوا أن من لم يعرف التوحيد ومن لم يقرأه فهو كافر، ومن لم يعرف معنى لا إله إلا الله فهو كافر».

ما رتبوه من أحكام على جهل العوام بالعقائد

وقد رتبوا على هذا الأصل نتائج خطيرة، تتعلق بأحكام الفروع، فجعلوا يحكمون بفسخ أنكحة الناس، وبأن ذبائحهم لا تؤكل «حتى إنهم امتحنوا جزارا ذبح ثورين لهما ثمن غال، فقالوا له هل يتعلق بصر الحق تعالى بالموجود والمعدوم معا، أو بالموجود فقط؟ فتوقف في ذلك وقال بهما معا، فحكموا بكفره، وألقيت ذبيحته للكلاب»[3].

---

1 ـ منها رسالة « إحياء السنن وإماتة البدع»، أنظرها مخطوطة بخزانة ابن يوسف في مجموع رقم: 462.
2 ـ رسالة الحكم بالعدل والإنصاف: 4.
3 ـ نفسه: 3.

ويذكر اليوسي «أن أعرابيا من هذه الشيعة، جاء مع قوم من بلد «توات» فكانوا إذا طبخوا زادهم وفيه الخليع، يمتنع عن الأكل معهم، ويقول إن الجزار الذي ذبح هذه البهيمة لا ندري أيعرف التوحيد أم لا، ولما دخل البلد جيء بطعام عليه لحم وجماعة من الأشراف حضور، فدعوه للأكل فامتنع، وقال إن العبد الذي ذبح تلك الذبيحة لا ندري أيعرف التوحيد أم لا، فقالوا لا ما ذبحها عبد، وإنما ذبحها المولى فلان الشريف منهم، فامتنع أيضا وبات طاويا...»[1].

كان لأفكار محمد بن عمر ابن أبي محلي التي ضمنها كراسة سماها «المنقذة» أثرا سلبيا على عقائد الناس، «فدخل على العامة هول عظيم، وذهبوا مذاهب شتى في اعتقاداتهم، فمنهم من يعتقد أن معنى قراءة التوحيد، هو درس الكتب المؤلفة فيه على طريقة طلبة العلم المتفرغين، وإن هو لم يحسن ذلك فهو كافر، وإن كان مطمئن القلب بالإيمان... ومنهم من يعتقد أن معرفة لا إله إلا الله هو أن يفهم معناها من عباراتها، وفق ما يقضي به قانون التفسير اللغوي، وذلك بتفسير الأجزاء المتركبة منها، لأن فهم المركب موقوف على فهم الجزء، وإن لم يعرف ذلك حكموا عليه بالكفر، وإن كان يعرف أن الله واحد لا شريك له وأن محمدا رسوله الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ومنهم من سمع ذلك فتوهم أن التوحيد الواجب غير هذا التوحيد المعروف، فحمل عليه الشيطان بجنود الوسواس والشك فيما هو عليه من الاعتقاد، وجعل يطرح الأسئلة على نفسه هل يكفيه ما يعرف، وربما قال ما أعرفه هل هو صحيح أم لا، فيشك ويكفر عياذا بالله بعد أن كان مؤمنا»[2].

المرحلة الثـالثـة : مناظرة الطلبة للمسلمين عامة و خاصة

لم يقف ابن أبي محلي المذكور وشيعته من الطلبة عند هذا الحد، بل غالوا في نحلتهم، «حتى انتهكوا حرمة الخاصة فوقعوا في العلماء، ووضعوا أسنة

1 ـ المحاضرات/ 1 : 229 ـ 230 ـ مشرب العام والخاص / 2 : 346

2 ـ نفسه : 345.

القدح على أئمة زمانهم وكل من لا ينتحل نحلتهم، حتى بلغني ـ يقول اليوسي ـ أنهم يفتحون مجلسهم ويختمونه بلعن الفقهاء المعروفين بالعلم والدين، المنتصبين لإرشاد المسلمين على مهيع السنة، وعلى سنن أهل الفضل من علماء الملة، وربما يبلغنا عنهم أو عن من شايعهم من السفهاء أنهم يكفرونهم، إما لكونهم رضوا بكفر العامة، أو لكونهم لم يكفروا العامة، ونسجوا في هذا المعنى على منوال الكميلية[1] من الروافض، حيث كفروا جميع الأمة بعد موت النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إذ لم تقدم عليا رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، ثم كفروا عليا حيث لم يتقدم لطلب حقه في التقديم، وكما ورد عن الجبائي[2] أنه قال المجبر كافر، ومن شك فهو كافر، ومن شك فيمن شك في كفره فهو كافر، نسأل الله العصمة من كل أتباع الهوى».

ومن الأعلام المشهورين بالتقوى والصلاح، الذين كانوا عرضة للتشنيع، ابن ناصر الدرعي شيخ ابن أبي محلي بزاويته بتمكروت، حيث أخذ عليه العلم، فلما لم يطاوع الشيخ التلميذ فيما ذهب إليه، ويجاريه فيما عرضه عليه، أنكر عليه أشد الإنكار، حتى طعن فيما كان الشيخ ابن ناصر يذكره لمريديه، من كلام الإمام الثعالبي[3] «إنه كان يحكي بسنده إلى الثعالبي، أنه قال من رأى من رآني إلى سبعة ضمنت له الجنة، بشرط أن يقول كل لمن رأى اشهد أني رأيتك فيشهد له، فكان الشيخ يذكر ذلك على طريق الترجية، ولئلا يفوت المسلمين ذلك الخير إن حققه الله تعالى، فقالوا هذا يوقع الناس في الأمن، وفي الإعراض عن تعلم التوحيد مع أنه لا وثوق به، فإن أمور المنامات لا تنضبط ولا يعول عليها»[4].

---

1 ـ نسبة إلى مؤسسها المدعو «أبو كامل»، الذي كان من بين أفكاره في الإمامة إضافة إلى ما ساقه اليوسي، أنها نور يتناسخ من شخص إلى شخص، ويكون ذلك النور في شخص نبوة، وفي آخر إمامة، وربما تتناسخ الإمامة فتصير نبوة، وقال : بتناسخ الأرواح وقت الموت. الملل والنحل/ 1 : 174.

2 ـ هو أبو علي محمد بن عبد الوهاب الجبائي من معتزلة البصرة.

3ـ عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي الجزائري (876/ 786هـ) علم الأعلام، الفقيه المفسر العارف بالله الواصل، له «الأنوار المضيئة في الجمع بين الشريعة والحقيقة»، وغيرها. شجرة النور الزكية : 264.

4 ـ المحاضرات/ 1 : 231.

موقف العلماء من مذهب القاضي العربي بن عبد العزيز ابن أبي محلـي

كان صنيع محمد بن عمر ابن أبي محلي، بإذكائه نار الفتنة بين العوام إحياء لذلك الماضي الأليم، وما ميزه من الفرقة والشتات بين المسلمين في القرن الأول الهجري، فذهبوا في متاهات القول طرائق قددا، حتى كفر بعضهم بعضا، واستباحوا دماء بعضهم البعض من غير فسح مجال لوازع الدين، والتحصن بسماحة الإسلام ورحابة صدره، فوقعوا في براثن التعصب الأعمى، وتضييق رحمة الله الواسعة على عباده، غير أن من فضل الله العظيم على الناس، أن جعل نسمات الخير فيهم غادية ورائحة، فكان أن نذرت ثلة من العلماء نفسها لرفع التشديد والعنت على المسلمين، بدافع الإشفاق على تورطهم في مزالق التكفير ومهالكه، لاسيما والأمر يتعلق باختلافهم في أصل الدين، الذي به سادوا على الملل، وبنوا صرح حضارة أكدت مدى عظمة الإسلام. ومن العلماء الذين تصدوا لفرية ابن أبي محلي :

1 ـ العالم أبو عبد الله مبارك بن محمد العنبري الغرفي[1]

كان هذا العالم مقيما بسجلماسة معاصرا للأحداث، فحشد الطاقات الفكرية للطلبة المنتصرين له، ووظفها في تفنيد مقالة ابن أبي محلي، فقد ذكر العياشي ما نصه : «فلما رأى الفقيه المشارك الناسك العالم العامل سيدي مبارك العنبري الغرفي، ما حل بالنـاس من ذلك، وما دَهمَهم من ذلك الأمـر، تصدى للرد عليه وتزييف مقالته، ولم يذكر لي المخبر شيئا من خصوص مقالاته هو ولا الوجه

1 ـ قال فيه العدلوني : «هو من أصحاب شيخ المشايخ سيدي محمد بن ناصر، وعنه أخذ سيدي محمد بن بوزيان نزيل القنادسة، وهو الآن في قيد الحياة، وقد رأيت له شرحا مختصرا على منظومة الشيخ سيدي محمد بن ناصر التي أولها : الحمد لله حمدا طيبا عطرا... وقد وصفه الشيخ في المحاضرات بالفقيه المشارك الصالح، لما تكلم على ما جرى له مع أهل سجلماسة، في تكفيرهم من لا يحسن معرفة التوحيد على النمط المقرر في الكتب، ولقيه بها وحدثه بذلك، وسأذكر الحكاية إن شاء الله في موضع غير هذا انتهى، قلت : والراجح أنه توفي بسبب طاعون 1090هـ. تأليف العدلوني في مناقب وترجمة الإمام اليوسي : 51. مخطوط خاص.

الذي أنكر من ذلك، إلا أنه قال لي إن طلبة ذاك المَصْر تحزبوا لهما حزبين، وقال بقول كل طائفة، وبالغت كل طائفة في التشنيع على الأخرى بالكفر فما دونه...»[1].

قلت ومن تآليف العالم المذكور في الرد على ابن أبي محلي، كما أسعف البحث في العثور عليها مؤخرا : كتاب «الكشف والتبيين في أن عبارات محمد أبي عمر في تكفير أكثر طلبة عصره وغيرهم خارقة لإجماع المسلمين»، ويوجد مخطوطا بمؤسسة علال الفاسي تحت رقم : 1179/ع253، وكتاب « الأجوبة المقنعة في رد الشبه المفظعة»، ويعود تاريخ تأليفه إلى سنة 1084هـ، وهو مخطوط أيضا بنفس المؤسسة تحت رقم : 1060/ع253.

2 ـ العلامة أبو العباس أحمد بن محمد بن السيد الشريف الحسني[2]

قيض الله العلامة أبا العباس أحمد بن محمد بن السيد الشريف الحسني، فتكلم على الكراسة التي قيدها ابن أبي محلي في براءته من صحبة شيخه ابن ناصر «بما نقض أباطيلها عروة عروة، فلما انتهى إلى براءتهم من الشيخ، كتب عليها ما معناه، إن هذه السلسلة المباركة الفاضلة ـ يعني سلسلة الشيخ رضي الله عنه ـ هي أمنع جنابا وأطهر ساحة من أن يبقى فيها أمثالكم، فطهرها الله منهم، وقد اشتعلت فتنتهم، حتى كادت تخرج إلى الآفاق كلها، ثم أطفأها الله تعالى بفضله، فجاء طاعون عام تسعين وألف، فاجتثت شجرتهم من فوق الأرض فلم يبق لها قرار»[3].

3 ـ العلامة أبو سالم العياشي

تعرض العياشي بتفصيل لكلام القاضي ابن أبي محلي، ودونكم مقتطفات من كلامه دحضا لمذهبه، وتفنيدا لمزاعمه من خلال :

---

1 ـ رسالة الحكم بالعدل والإنصاف : 4.

2 ـ لم أعثر له على ترجمة سوى ما حلاه به اليوسي من ألقاب في المحاضرات/ 1 : 232.

3 ـ المحاضرات/ 1 : 232.

أ ـ الإخلال بشروط حسبة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

وفي ذلك يقول العياشي: «إن هذا المحتسب قد أخل بكثير من شروط الحسبة، ولهذا كانت حسبته مثيرة للشر، قليلة النفع والخير، لفساد ما انبنت عليه، ولنفتتح بذكر حديث رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رويناه في ذلك لنتيمن بذكره، روينا عن أبي ثعلبة الخُشني أنه سأل رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن تفسير قوله تعالى: ﴿لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهْتَدَيْتُمْ﴾ [المائدة: 105] فقال: يا أبا ثعلبة «مُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ فَإِذَا رَأَيْتَ شُحًّا مُطَاعًا وَهَوًى مُتَّبَعًا وَدُنْيَا مُؤْثَرَةً وَإِعْجَابَ كُلِّ ذِي رَأْيٍ بِرَأْيِهِ فَعَلَيْكَ بِنَفْسِكَ وَدَعِ الْعَوَامَّ فَإِنَّ مِنْ وَرَائِكُمْ فِتَناً كَقِطَعِ اللَّيْلِ الْمُظْلِمِ»[1].

فأنشدك الله، أي هذا المحتسب، هل رأيت في زمانك شحا مطاعا، وهوى متبعا، وإعجاب كل ذي رأي برأيه؟ فإن قلت نعم، ولا محيص لك عنها إن لم تكابر في المحسوسات، فلم لم تمتثل أمر الرسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في قوله: «**فَعَلَيْكَ بِنَفْسِكَ وَدَعِ الْعَوَامَّ**» فلم لم تدع العوام، واشتغلت بنفسك، فإن فيها شغل شاغِلا، فإن تراءى لك بزعمك، أنك فرغت من تهذيبها وإصلاحها، وأديت حق الله عليك في نفسك وأهلك، وما كلفك فيما استرعاك، وأردت زيادة الخير، وقصدت الاحتساب في إصلاح غيرك، فليكن حظك من ذلك أولا الرأفة والرحمة بالمسلمين والشفقة عليهم، بالالتجاء إلى الله تعالى في إصلاحهم، واقسم لهم في دعوتك من صلواتك ما ترجو من الله إجابته، ثم خض فيما هو من وظيفة أمثالك، من نشر العلم وبثه، لمن طلب ذلك منك بإخلاص نية، وأظهر ما علمت من الحق في العقائد وغيرها لمن سألك برفق، من غير تضليل له ولا تجهيل ولا تبديع ولا تكفير، فالمطلوب منك في الاحتساب إنما هو التعريف، لأنك فقيه، ومنفعته في المسلمين والحمد لله ظاهرة»[2].

---

1 ـ أخرجه أبو داود في كتاب الملاحم، باب الأمر والنهي. والترمذي في تفسير القرآن، باب ومن سورة المائدة، بألفاظ مغايرة.

2 ـ رسالة الحكم بالعدل والإنصاف: 82 ـ 83.

ب ـ زعمه أن الجهل ببعض الصفات كفر

رد العياشي كلامه بقوله : «الجهل ببعض الصفات من غير جحود، مع التصديق والانقياد، والإذعان لدين الإسلام ليس بكفر، سيما مع تلبس صاحبه بكثير من شعائر الإسلام، من صلاة وصيام، وجهاد وقراءة وغير ذلك، خلاف ما صرح به صاحب «المنقدة»، أن الجهل ببعض الصفات كفر، ولنذكر أولا نصوص الأئمة على أن الجهل ببعض الصفات ليس بكفر، ككلام الغزالي، وسلطان العلماء عز الدين بن عبد السلام، وتلميذه القرافي، والعارف ابن أبي جمرة، والإمام محمد بن علي الحكيم الترمذي وغيرهم، ثم بعد ذكرنا لكلام هؤلاء الأئمة، نذكر بعض كلام صاحب الكراسة، التي اعتمدها صاحب «المنقذة»، وإن كان في الخارج موقدة لنار الفتن، لا منقذة من نار الجحيم»[1].

موقف اليوسي من مذهب القاضي العربي بن عبد العزيز ابن أبي محلي

يتحدد هذا الموقف على مستويين :

1 ـ فتوى اليوسي في صحة اعتقاد عوام المسلمين

قلنا سابقا إن اليوسي كان مندمجا في الأوساط الشعبية إلى أبعد حد، وتلك سمة العلماء عامة، وعلماء المالكية خاصة، وقد جعلت منه تلك الخصلة الممتازة عالما محبوبا عند العامة، لتواضعه وغزارة علمه، فكان أن رزق حسن القبول، الشيء الذي أكده محمد بن الطيب القادري بقوله «... ورزق الإقبال من الخلق، فيجتمع عليه الجم الغفير حيث أقام، حتى كان السلطان لا يتركه أن يقر به قرار، بل يأمره بالرحيل في أقرب مدة من الموضع الذي استقر به، إلى موضع آخر...»[2].

---

1 ـ نفسه : 170.

2 ـ التقاط الدرر : 105.

ومرد هذا إلى تأثر اليوسي بقاعدة ضرورة الاجتماع للإنسان، التي توسع ابن خلدون في شرحها[1]، حسبما ذهب إليه الأستاذ الجليل محمد المنوني ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ من القول بتأثير ابن خلدون في اليوسي[2] من هذا الوجه، وساق نصا من كتاب المحاضرات كمظهر لذلك التأثر، وهو قول اليوسي : «... وسبب ذلك أن الإنسان إنما احتاج إلى التمدن، للقيام بالمتاجر والحرف وسائر الأسباب، التي ينتظم بها أمر المعاش والتعاون على المنافع الدينية والدنيوية... ولا يكون ذلك عادة من عشيرة واحدة، بل ولا من قبيلة وعمارة، بل من أخلاط شتى وأفواج جمة...»[3].

كان في نية اليوسي والأمر يومئذ كذلك، أن يفرد للمسألة كتابا مستقلا، يرجع فيه الأمور إلى نصابها، و يطفئ نار الفتنة التي تطايرت شظاياها بعيدا، غير أن الأجل فيما يبدو لم يمهله، فاكتفى بالإرشاد والبيان عن طريق اللسان، وتدبيج بعض الرسائل والفتاوى، فلما دخل البلد ـ يعني سجلماسة ـ معترك الأقران من الطلبة والفقهاء، جاءه الناس أفواجا يشتكون من هول ما طرق أسماعهم من الأفكار الشاذة، وأن الناس ليسوا مؤهلين جميعا لبلوغ فهم تقارير العلماء، فأجابهم اليوسي بما نصه : «إن الله إنما تعبدكم باعتقاد الحق في أنفسكم، أفلا تشهدون أن الله تعالى حق موجود ؟ فيقولون بلى، أفلا تعلمون أنه واحد في ملكه لا شريك له، و لا إله معه وكل معبود سواه باطل ؟ فيقولون بلى هذا كله يقين عندنا لا نشك فيه ولا نرتاب، فأقول لهم هذا هو معنى كلمة الإخلاص المطلوب منكم اعتقاده، سواء عرفتموه من لفظها أولا، فإن الكلمة عربية و الأعجمي لا حظ له في دلالتها، وإنما حسبه أن يترجم له مضمونها فيعتقده، وكذا العقائد كلها المطلوب اعتقادها بالمعنى، ولا يشترط فهم ألفاظها التي يعبر بها عنها في كتب

1 ـ مقدمة ابن خلدون : 35.
2 ـ أعمال ندوة ابن خلدون : 35.
3 ـ المحاضرات/ 1 : 37.

العلماء، ولا إدراك حدودها ورسومها التي تعرف بها، فإن فهم هذه العبارات والإحاطة بهذه الحقائق والتقريرات، علم آخر لم يكلف به العوام، فإذا أجبتهم بذلك انطلقوا مسرورين حامدين شاكرين...»[1].

أما الذبائح التي أفتى فيها ابن أبي محلي ومشايعوه بالحرمة، فضيقوا على الناس وأرهقوهم، بدعوى عدم معرفتهم بالتوحيد بزعمهم، فقد أفتى فيها اليوسي إثر البطاقة[2] التي حررها أهل البلد، ووجهوها إليه وهو في بعض الطريق مغادرا سجلماسة، فأجابهم بما علم من دين الإسلام : «أن كل من تشهد شهادة الحق، فإنه تؤكل ذبيحته، وتحل مناكحته، ويدفن في مقابر المسلمين، ما لم يظهر منه ما يخالف ظاهره ونحو هذا الكلام، فلما بلغ إلى أولئك ـ يقول اليوسي ـ قالوا سبحان الله كنا نعرف فلانا من العلماء، ثم هو يقتصر على مثل هذا الكلام ويكتفي به، فلم يقع كلامي منهم موقعا حيث اقتصرت على الحاجة وما هو الحق، ولم أتعد إلى ما يشتغلون به من الفضول والضلال....»[3].

وعلى هذا المنوال، نسج في الفتوى[4] التي حررها في شأن اختبار الزوج لزوجته في عقيدتها، «إن وجدها معتقدة ما يستحيل في حق الله تعالى مثلا كالجهة، وهل يجب عليه أن يفارقها لأنها مشركة، وكيف يكون الحكم فيمن وجد جاهلا لم يعتقد غير قوله لا إله إلا الله محمد رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كما هو شأن أكثر الناس»[5].

---

1 ـ المحاضرات/ 1 : 227 ـ 228.

2 ـ أشار إليها تلميذ اليوسي المدعو محمد بن الصغير الغريسي الجوزي بقوله : «بيد أنه لما تلقينا عن الشيخ المسئول رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صحة اعتقاد العوام، وأن الغالب عليهم في وقتنا ربط قلوبهم بدليل يصح به إيمانهم وإن عجزوا عن التعبير بها في ضميرهم على طريقة المتكلمين، لم يكن لي بد من سؤاله ثانيا...» من رسالة مخطوطة خاصة.

3 ـ المحاضرات/ 1 : 231.

4 ـ تابع اليوسي في فتواه هذه من سبقه من العلماء، الذين أفتوا في نفس المسألة، من أمثال : الفقيه المغيلي في كتابه «الدرر المكنونة في نوازل مازونة»، والإمام العبدوسي ، الذي نقل فتواه أحمد الونشريسي في كتابه «المنتخب المغرب» وغيرهم

5 ـ مخطوط الزاوية الناصرية رقم : 302ق بالخزانة العامة.

وقد اقتصر اليوسي في كل فتاويه على الاكتفاء بالشهادتين في حق العوام، أي باعتقاد المعاني المستخلصة منهما، وهي الإقرار بوحدانية الله تعالى في ذاته وصفاته وأفعاله، وبرسالة نبيه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى العالمين كافة، وأول فتاوى علماء «بجاية» خاصة في حكمهم على من لا يعرف التوحيد أنه لا يضرب له في الإسلام بسهم، بأن مقصودهم اعتقاد المعنى من الكلمة المشرفة. وقد راعى اليوسي في فتواه أحوال مستفتيه من العلم والجهل، وكذا عنصر اللغة وهي البربرية، التي كانت ولا تزال مسيطرة على سكان الجنوب المغربي، وجعل من قضية الإلمام باللغة العربية والتعمق فيها وما يتيحه ذلك من تحليل للجزء والمركب في كلمة الهيلله، علما آخر تجاوز الله عن العوام فيه، وأناطه بأولى العلم المحكمين لقانون اللسان العربي، أما العامي الأعجمي فحسبه أن يعتقد معناها إما تلقائيا أو بواسطة الترجمة[1]، لأنه لا يدري دلالة الألفاظ وما تتضمنه من المعاني المتشعبة[2]....

2 ـ مناظرة اليوسي لمحمد بن عمر بن أبي محلي

لم يتردد اليوسي أدنى لحظة، في لقاء ومناظرة ابن أبي محلي، الذي سأله عن مسائل في هذا المنحى، وتقدم إليه بالنصيحة، مع تنبيهه إلى أن أكثر النحل وجل الطوائف الضالة، إنما خرجت من هذا العلم «فإن أردت ـ يقول اليوسي ـ نفع الناس فقرر لهم العقائد بالقدر الذي يبلغون، وحدث الناس بما يفهمون كما في الحديث الكريم، ودع عنك هذه الامتحانات والتدقيقات والتشنيعات ، التي لم تجر بها سنة أهل الدين في عصر من الأعصار، فإذا هو قد أشرب ذلك وتمكن فيه

---

1 ـ أنظر دور المؤلفات البربرية في نشر العقيدة الإسلامية، ضمن أعمال ندوة الثقافة الشعبية بين المحلي والوطني، المنظمة في الفترة ما بين 1 و 6 غشت 1988.

2 ـ رسائل اليوسي/ 2 : 564.

التظاهر به، وإذا تمييزه قد نقص عما كنت أعرف منه قبل ذلك[1]، نسأل الله العافية فتمادى على ذلك...»[2].

ولا أريد من خلال هذا، أن أقدح في شخص محمد بن عمر ابن أبي محلي هذا، وأحكم عليه حكما يتسم بالغلو والشطط، بكونه لا خير عنده، كلا ثم كلا، بل إعمال قواعد الإنصاف يقضي بالتحفظ في إطلاق الكلام على عواهنه، فهو مع ذلك قد أصاب في بعض ما ذهب إليه في «المنقذة»، لأنه دعا إلى الله وإلى معرفته، وحرض على تعلم ما يجب علمه في حق الله عز وجل، ورسوله ﷺ، وحذر من وقوع الإنسان في الضلال و الكفر من حيث لا يعلم...

والغالب على الظن عندي، أن ما أتاه ابن أبي محلي من تصرفات غريبة، جعلت مركزه محل شكوك، يعزى إلى العوامل التالية :

1 ـ الخطأ في المنهج، الذي يتحتم سلوكه في البحث في العقائد وتلقينها للعوام، ومجانبته لمسلك التبسيط وطريقة متكلمي أهل السنة رضي الله عنهم، في الاقتصار على الضروري من علوم الدين، دون الدخول في مهامه علم الكلام، التي يقصر عن فهم بعض دقائقها فحول العلماء، فضلا عن البسطاء من العوام.

2 ـ قلة خبرته، ومسايرته لنزوة الشباب، واندفاعه من غير تبصر، فقد أشار العياشي إلى أن ابن أبا محلي لم يكن سوى فقيها، فهو إذن لم يحكم الحقائق فهما و لا أحاط بها علما بعد، علاوة على كونه لازال شابا ناشئا، بل أشار عليه من باب النصيحة أن يقتصر على إرشاد العوام وتوجيههم في إطار تخصصه الفقهي، واعتبره اليوسي ضمن من لهم «الرياسة في النوازل الفقهية، وفصل الأحكام الشرعية، وليس لهم نفاذ في العلوم النظرية»، ومعلوم أن علم الفقه فرع، وعلم العقائد أصل، وشتان ما بين الأصل والفرع...

---

1 ـ مر معنا القول أن ابن أبا محلي كان يدرس بالزاوية الناصرية.
2 ـ المحاضرات/ 1 : 228.

3 ـ بقايا حب الرياسة والزعامة، التي كانت ـ والله أعلم ـ تعتمل في نفسه، وتسربت إليه فيما يبدو من سلفه ابن أبي محلي الأكبر، الذي سبق الكلام عليه، وما عرفه من تعطش للسلطة، حتى وصف بكونه «قام طيشا ومات كبشا»، عندما اغتصب الحكم من زيدان السعدي بمراكش، بتعاطيه لحسبة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ونفس السبيل حاول سلوكه ابن أبي محلي الشاب هذا، ففتن الناس من حيث يظن أنه يحسن صنعا، فكان إخلاله بهذه الحسبة ظاهرا لعدم التقيد بشروطها كما نص عليها العلماء في كتبهم.

لذلك نتساءل، ألا يمكن القول أن هذه الفتنة كانت تخفي وراءها مطامح سياسية، باعتبارها امتدادا للمهدوية، التي كان ابن أبي محلي الأكبر المتوفى سنة 1022 هـ أحد روادها ؟..

مذهب اليوسي في التقليد في العقائـد

مسألة إيمان المقلد من الموضوعات الشائكة، التي طفحت بها كتب العقيدة وعلم الكلام، لما في مسلك التقليد في العقائد من مساس بركن أساسي من أصول الدين، ألا وهو إعمال الفكر والنظر في سبيل معرفة العقائد الإيمانية، مع الجزم والقطع بها.

هذا وقد تعرض اليوسي لإيمان المقلد، في مواطن سبقت الإشارة إليها عرضا، وأنا أزيدها هنا بيانا من خلال :

تعريف التقليد لغة واصطلاحا

التقليد في اللغة من وضع القلادة في العنق، تكون للإنسان والفرس وغيرهما، فكأن المقلد ألقى بالتبعة فيما قلد فيه غيره، كالقلادة في عنق ذلك المستفتى الذي هو المسؤول شرعا.

وأما في الاصطلاح، فقد عرف بتعاريف عدة، منها : تعريف ابن الحاجب الذي جاء فيه أنه : «العمل بقول غيرك من غير حجة»[1]. وتعريف ابن السبكي له بقوله : «أخذ القول من غير معرفة دليله»[2]. وهي تعاريف متقاربة، وبذلك خرج عن تعريف ابن الحاجب :

- الرجوع إلى قول الرسول وإلى الإجماع.
- ورجوع العامي إلى المفتي.
- والقاضي إلى العدول في شهادتهم، فلا يكون تقليدا «لقيام الحجة في ذلك بالمعجزة، وبحجية الإجماع، وقول الشاهد»[3].

أما ابن السبكي الذي صدر تعريفه بالأخذ بقول الغير «فالعمل بقول الغير حينئذ معتبر في مسمى التقليد إما وحده، أو مع الاعتقاد... ضرورة أن كثيرا ممن يقلد يعتقد ولا يعمل لفسق أو غيره».

وعلى قدر أهمية هذا الأصل في نظر المتكلمين، تباينت مذاهبهم في الحكم بجواز أو منع التقليد في أصول الدين، بين مذاهب ثلاث : مفرط، ومفرِّط، ومستوسط :

1 ـ مذهب من وقف إيمان كل مكلف على معرفة الأدلة من علم الكلام، وهو مذهب المتشددين، وينسب لأبي الحسن الأشعري، وأبي بكر الباقلاني وغيرهما، اللذين قالا بمنع التقليد وبوجوب النظر.

2 ـ مذهب من قال بجواز التقليد، من غير وجوب النظر، اكتفاء بالعقد الجازم، ويمثله عبيد الله بن الحسن العنبري، وجماعة من الحنابلة، والظاهرية.

3 ـ مذهب من قال إن النظر في أصول الدين، فيما يرجع إلى العوام حرام، وعليهم أن يقتصروا على التقليد. لأن النظر مظنة الوقوع في الضلال، وعلى

1 ـ منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل : 218.
2 ـ مجموع مهمات المتون : 194.
3 ـ الحواشي على شرح الكبرى، / 1 : 198.

المكلف أن يجزم بما يأتيه من الشرع، وإن بدليل إجمالي، وينسب إلى الإمام الشافعي وغيره من السلف.

ففي ضوء هذه المذاهب الثلاثة، أتساءل عن مذهب اليوسي في التقليد في العقائد الدينية.

أولا : تأويله لكلام الإمام السنوسي

حاول اليوسي التوفيق بين أقوال الإمام السنوسي، في هذه المسألة المبثوثة في كتبه، لما أثر عنه من تشدد فيها. فقال : «ثم نسبة المصنف عدم الاكتفاء بالتقليد هنا إلى الجمهور والمحققين، قد يخالف ما له في شرح المقدمات، من أن الجمهور على الاكتفاء به، فيحتمل أن يكون أراد هنا جمهور الكلاميين وهنالك غيرهم، وهو الذي كنا نتلقاه عن بعض أشياخنا، ويدل عليه قوله في شرح الوسطى، بعد أن حكى أن المقلد كافر، قال : وهذا القول مذهب جمهور المتكلمين، وكذا قوله في شرح الصغرى : جمهور أهل التوحيد، أو يكون قد رجع عن ما ذكر هنا، إذ هو تشديد عظيم»[1].

ويستفاد من هذا ميل اليوسي الصريح إلى الاكتفاء بالتقليد في العقائد في حق العوام، وقد جارى في ذلك الإمام الغزالي، وما صرحت به الأحاديث، كقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : **«مَنْ قَالَ لاَ إِلَهَ إِلاَّ الله مُخْلِصاً مِنْ قَلْبِهِ دَخَلَ الجَنَّةَ»**[2]، فقد قيد قول الكلمة المشرفة بالإخلاص، الذي هو روح الأعمال كلها، وهو تجريد القلب قصد التقرب إلى الله من جميع الشوائب «فالمطلوب بالعبد أن يعمل لله خالصا، إقامة لرسم العبودية، وقياما بحق الربوبية».

على أن التقليد عند اليوسي مشروط بمعرفة المقلَّد حق المعرفة، وأنه على الصراط المستقيم، ولذلك نراه يحظ العوام على ذلك بقوله : «وعليكم بالتعليم

1 ـ الحواشي على شرح الكبرى / 1 : 196.
2 ـ أخرجه أحمد في مسند الأنصار.

والسؤال عما لا تعلمون، ولا تكتفوا بعقولكم، وقلدوا الفقهاء في الأحكام الشرعية في الديانات والحلال والحرام، والمتكلمين من أهل السنة في العقائد الدينية، ولا تقلدوا في الآداب وصلاح القلب إلا أرباب القلوب»[1].

ويعلل اليوسي ذلك بقوله : «وهذا على ما نختاره، من أن اعتقاد الحق حق، وأن النظر ليس داخلا في حقيقة الإيمان، و إنما هو لصيانة العقل من تسلط شيطان الإنس والجن»[2].

ثانيا : تأويله لفتاوى علماء بجاية في مسألة التقليد في الكلمة المشرفة

اختلف المتكلمون في ذاكر الكلمة المشرفة، هل لابد له من فهم معناها واستحضاره، حتى يضرب له في الإسلام بنصيب أم لا ؟ فأفتى فقهاء «بجاية» بالخروج من دائرة الإسلام في حق شخص ينطق بها ولا يعرف معناها، ولا يفرق بين الرسول والمرسل. وقد حلل اليوسي عناصر هذه الفتوى، بطرح مختلف الاحتمالات التي ترد على فكر من لا خبرة له بالتوحيد.

وخلص إلى القول : «وهذا عندي خطأ عظيم، فإن المطلوب إنما هو معرفة الحق والتصديق به، وقول المشايخ لابد من معرفة معناها صحيح، ومعناه : أنه لابد من معرفة الوحدانية، وذلك معناها، سواء عرف ذلك المعنى منها أو لا. وكذا قول أهل «بجاية»، أن من لم يعرف معناها... لا يضرب له في الإسلام بنصيب، معناه أن الجاهل وهو من لا يعرف الوحدانية، ولا يفرق بين الرسول والمرسل لا يضرب له في الإسلام بسهم، وليس معناه أن من لم يعرف معنى الهيللة، ولا يحسن تفسيرها، لا يكون مسلما، وإن كان عارفا بالله وبرسوله»[3].

---

1 ـ رسائل اليوسي/ 2 : 406

2 ـ نفسه/ 2 : 406.

3 ـ انظر المشرب : / 1 : 477.

ثالثا واقعية فكر اليوسي العقدي

مر معنا القول باندماج اليوسي في المجتمع المغربي في منشطه ومكرهه، والتحامه به إلى حد بعيد أخذا وعطاء، وهي خاصية طبعت سلوك علماء السلف رَحِمَهُمُٱللَّهُ، في عملهم الإسلامي عقيدة وفكرا وشريعة، فلا غرو إن وجدنا اليوسي يقرر العقائد البسيطة للعوام، إن في دروسه وحلقاته العلمية، أو بالرد على البطائق، المتضمنة للاستفسارات المتعلقة بموضوع العقيدة، الواردة عليه من الغيورين على دينهم، حين يلوح في الأفق ما يعكر صفو هذا الدين من الشبه الباطلة، والمذاهب الزائغة، انطلاقا من تحليل مكونات المجتمع المغربي بطبقاته، ولغته، ولهجاته، والكيفية التي يجب أن يعامل بها العوام البسطاء في تلقينهم العقائد الإيمانية، وأبرز سماتها الرفق بهم، للخروج من مزالق علم التوحيد، الذي لا ينبغي أن يتعاطى للخوض فيه ـ في رأي اليوسي ـ من لا يحكم الحقائق علما وفهما.

وبالجملة فالذي يستخلص من هذا أن اليوسي على مذهب التقليد في العقائد عامة، ومضمون الكلمة المشرفة من الوحدانية خاصة، خلاف ما ذهب إليه المتكلمون من تشدد، كما سبقت الإشارة إليه.

ويؤكد اليوسي على صحة مذهبه المتمشي مع مذهب أكابر المحققين، كالغزالي وغيره من المتكلمين وجمهور المحدثين بقوله: «قلت وهذا هو الصواب إن شاء الله تعالى، لأن المطلوب هو اعتقاد الحق وقد حصل، ولو سلم أن المطلوب كونه على بصيرة مما اعتقد، فنقول إن ذلك حاصل أيضا، لأنا نقول معنى كونه على بصيرة، أن يعتقد الحق مع العلم بأنه حق، بحيث لا يكون من الظانين والخراصين، ولا شك أن العلم بأنه حق حاصل من العلم بصدق ما جاء به، فإن العلم بصدق سيدنا محمد صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ وصحة دين الإسلام وصدق العلماء المفسرين والمبلغين أمر ضروري في جميع الملة المحمدية»[1].

1 ـ مشرب العام والخاص / 1 : 490.

المبحث الثاني

مسألة الكسـب

تعود مسألة الكسب إلى القدرة والإرادة، ويعالجها مفكرو الإسلام كمبحث مستقل من مباحث أصول الدين، لكونها من المسائل الشائكة التي ظهرت بوادرها الأولى في أواخر عصر الصحابة رضي الله عنهم، وكثر الكلام فيها بعد ذلك، ولذلك أرى من المفيد أن أمهد لها بهذه المقدمة، لوقوف على البوادر الأولى لها، وتمييزها عن مبحث القضاء والقدر.

1 ـ إن معنى القضاء والقدر تقدم علم الله بالأشياء، فهما يرجعان إلى صفة العلم، والذي ينفيهما، إنما ينفي علم الله، كما يتضح من كلام الإمام النووي في شرح مسلم : «واعلم أن مذهب أهل الحق إثبات القدر، ومعناه أن الله تبارك وتعالى قدر الأشياء في القدم، وعلم أنها ستقع في أوقات معلومة عنده سبحانه وتعالى، وعلى صفات مخصوصة، فهي تقع على حسب ما قدرها.

وأنكرت القدرية هذا، وزعمت أنه لم يقدرها، ولم يتقدم علمه بها، وأنها مستأنفة العلم، أي يعلمها سبحانه بعد وقوعها. وسميت هذه الفرقة القدرية لإنكارهم القدر. إلى أن قال : وقد انقرضت القدرية القائلون بهذا القول الشنيع الباطل، ولم يبق أحد من أهل القبلة عليه. وصارت القدرية في الأزمان المتأخرة تعتقد إثبات القدر، ولكن يقولون الخير من الله والشر من غيره. ثم نقل عن الخطابي قوله : قد عيب كثير من الناس أن معنى القضاء والقدر إجبار الله سبحانه وتعالى العبد وقهره على ما قدره وقضاه. وليس الأمر كما يتوهمونه، وإنما معناه الإخبار عن تقدم علم الله بما يكون من اكتساب العبد».

2 ـ من القدرية الأول معبد الجهني[1]، وغيلان الدمشقي[2]، وقد انقرضوا لأن الأمة كفرتهم، باعتبار أنهم نفوا صفة من صفات الله وهي العلم، كما في سبب رواية ابن عمر لحديث جبريل عن أبيه، حين قال له السائل : إنهم يقولون لا قدر، وأن الأمر أنف، أي علم الله مستأنف غير قديم.

3 ـ المعتزلة لم ينكروا علم الله بل أثبتوه. ولم يكفروا بل قيل فيهم من الكفر فروا. فالفرق بين القدرية الأول والمعتزلة كبير جدا. لأن مقالة المعتزلة في خلق الأفعال، ليست صادرة عن نفي العلم، وإنما هي صادرة عن جهتين : الأولى : أن أفعال العباد مقدرة لهم، وواقعة منهم على جهة الاستقلال، بناء على قولهم بالعدل. الثانية : أنهم أنكروا تعلق إرادة الله بأفعال العباد، فرارا من تعلق القديم بالحادث، بناء على أصلهم في التوحيد. فلا أثر للقضاء والقدر هنا.

بعد هذا التحقيق نقول : إن المعتزلة شط بهم إعمال المنهج العقلي في تقرير العقائد الحدود المألوفة، فطربوا عجبا لسلطانه، وبخاصة حين عززوه بمباحث الفلسفة اليونانية، بفعل حركة الترجمة، التي شهدتها العصور الذهبية من تاريخ الفكر الإسلامي، فأثر عنهم قولهم «العقل قبل ورود السمع».

ويرى المعتزلة أن أفعال العبد قسمان : قسم لا اختيار له فيه أصلا، ولا تتعلق به إرادته، ولا تنصرف إليه، وتسقط عنه فيه المسؤولية والتكليف، وقسم صادر عن إرادته، ويملك من القدرة والاستطاعة ما يمكنه من الاختيار بين الفعل والامتناع، هذا القسم من الأفعال هو مناط التكليف وترتيب الأحكام، وبه الثواب والعقاب، وعليه المدح والذم، وإذا كانت الأفعال المندرجة تحت هذا القسم الثاني صادرة باختيار العبد ومشيئته، فهي إذن مخلوقة له استقلالا، وليس لله تعالى، فينتفي عنه الجبر حينئذ.

---

1 ـ هو معبد بن خالد الجهني البصري، أول من تكلم في القدر، قيل صلبه عبد الملك بن مروان، وقيل قتله الحجاج سنة 80هـ. الفرق بين الفرق : 14.

2 ـ استعان به عمر بن عبد العزيز في تصفية أملاك الأمويين المغتصبة من بيت المال، صلبه هشام بن عبد الملك بباب دمشق عندما ولي الخلافة. الفرق بين الفرق : 14.

وفي مقابل فرقة المعتزلة، ظهرت فرقة الجبرية التي ترى أن الإنسان مسلوب الإرادة ولا اختيار له مطلقا سواء في خلق أفعاله، أو في اكتساب تلك الأفعال، وأنه بمثابة الجماد الملقى في اليم، والله هو الذي يجري عليه الحركات والسكنات، فالإنسان عندهم سلبي محض لا حرية له ولا اختيار في كل ما يقدم عليه أو يعرض له، ومن تم فإن أثر أفعاله ينصرف إلى الله تعالى، فإن كان خيرا فالله خالقه، وإن كان شرا فكذلك، ومن زعماء فرقة الجبرية الجهم بن صفوان[1]، أول من حفظ عنه القول بخلق الأفعال.

ومنشأ الخلاف بين القدرية والجبرية، معاني الآيات القرآنية الكثيرة، التي تفيد في الظاهر إسناد الحرية للإنسان كقوله تعالى : ﴿ فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ ﴾ [الكهف : 29] وقوله تعالى : ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ ﴾ [البقرة : 285]، وقوله : ﴿ ٱعْمَلُوا۟ مَا شِئْتُمْ ﴾ [فصلت : 39] إلى غيرها من الآيات.

وإذا كان الأمر كذلك، فإن هناك آيات أخر تفيد أيضا بظاهرها إجبار الإنسان وسلب حريته، وأن الخالق لكل شيء هو الله تعالى من ذلك قوله عَزَّوَجَلَّ : ﴿ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ ﴾ [غافر : 62] وقوله : ﴿ أَمْ جَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ خَلَقُوا۟ كَخَلْقِهِۦ فَتَشَٰبَهَ ٱلْخَلْقُ عَلَيْهِمْ قُلِ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ ﴾ [الرعد : 16]، وقوله : ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [الصافات : 96].

عند هذا تحيرت الأفكار، وتخالفت النظار، فدفعت إشكالية خلق الأفعال الإمام الأشعري ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ وهو لسان حال أهل السنة والجماعة إلى سلوك مسلك وسط بين الجبرية والقدرية، يلطف من غلواء الجبر المطلق والحرية المطلقة، فتفتقت ذهنيته الخبيرة بمذاهب المتكلمين عموما وأهل الاعتزال

---

1 ـ هو أبو محرز جهم بن صفوان الراسبي، قال عنه الذهبي في تذكرة الحفاظ« الضال المبتدع، رأس الجهمية، هلك في زمن صغار التابعين، وما علمته روى شيئا، ولكنه زرع شرا عظيما»، تلمذ للجعد بن درهم أول من ابتدع القول بخلق القرآن. الفرق بين الفرق : 158.

خصوصا، على نظرية الكسب الذي «هو متعلق التكليف الشرعي وأمارة على الثواب والعقاب»[1]، وبذلك أثبت للإنسان قدرة ولكن لا تأثير لها في مقدوره أصلا، بل القدرة والمقدور واقعان بقدرة الله تعالى.

غير أن تقرير المسألة على هذا الوجه، لم يحسم مادة الجدال فيها بين المتكلمين، والذين اعتبروا نظريته لا تقوم على ساق، وأن الكسب مجرد لفظ دون معنى، والإشكال ليس موقوفا في حله على إحلال لفظ محل لفظ، فقالوا إن إثبات قدرة للعبد ولكن من غير تأثير هو عين الجبر[2].

وكان هذا الانتقاد الوجيه لمذهب الشيخ الأشعري في الكسب سببا في شحذ عزائم أتباعه، الذين سعوا ما وسعهم السعي إلى تطوير نظريته، وتحويرها بشكل يتيح للإنسان قدرا من الحرية والفاعلية، فقد جمع الفخر الرازي آراء هؤلاء الأتباع بقوله: «وزعم القاضي أن ذات الفعل واقعة بقدرة الله تعالى، وكونه طاعة ومعصية بقدرة العبد».

وزعم الأستاذ أبو إسحاق أن ذات الفعل وصفاته تقع بالقدرتين، وزعم إمام الحرمين أن الله تعالى موجد للعبد القدرة والإرادة، ثم هما يوجبان وجود المقدور، وهو قول الفلاسفة، ومن المعتزلة قول أبي الحسين البصري»[3].

وإذا كان الأمر كذلك بالنسبة لهؤلاء الأعلام، فإن العلامة السنوسي بقي وفيا للإمام الأشعري في مذهبه في الكسب، يتجلى ذلك من قوله: «قد عرفت أن معتقد أهل السنة، أن الله جل و علا منفرد بخلق كل شيء، ولا تأثير لغيره في شيء أيا كان، وأن الأفعال التي يتصف بها العقلاء وغيرهم كلها منسوبة إلى الله جل وعلا خلقا واختراعا، وإن كان بعضها ينسب إلى من يتصف بها كسبا من

1 ـ شرح الكبرى للسنوسي: 188

2 ـ الكشف عن مناهج الأدلة: 121.

3 ـ محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين: 280.

غير تأثير أصلا... فليس في الوجود عند أهل السنة، إلا الله جل وعلا موصوفا بصفاته العلية، وكل ما سواه من الكائنات فهي أفعاله»[1].

فعلى هذا المعتقد كان مسلمو أقطار المغرب العربي ـ ولا يزالون ـ طوال عقود من السنين، بفضل الجهود المضنية لهذا الإمام المالكي، في الدفاع عن العقيدة الإسلامية، من خلال تصنيفه لكتب قيمة متفاوتة الأحجام وهي : «عقيدة الصغرى وشرحها» و«العقيدة الوسطى» و«العقيدة الكبرى» وشرحها المسمى «عمدة أهل التوفيق والتسديد».

وقد أفردت طائفة من الأعلام هذه الكتب بالشروح والحواشي، فمن المغاربة على سبيل المثال لا الحصر، عيسى السكتاني (ت :1062هـ) الذي حشى على شرح الصغرى، ومحمد مأمون الحفصي(ت :1037هـ) الذي شرح العقيدتين الكبرى والصغرى، وقد طبعت الأخيرة على الحجر بفاس، وأحمد المنجور (ت :995هـ) الذي وضع حاشيتين على شرحي الكبرى والصغرى، وعبد الرحمن الفاسي العارف (ت :1036هـ) الذي كتب حاشيتين على شرح الصغرى، طبعت على الحجر ، وعلي العكاري (ت :1118هـ) الذي كتب حاشية على شرح الكبرى، والحسن اليوسي الذي شرح الصغرى، وحشى على شرح الكبرى فجاءت في سفر ضخم.

وبحلول النصف الثاني من القرن الحادي عشر الهجري، بدأ الضعف يعتري مذهب الأشعري في الكسب، نتيجة الرحلات التي كانت تسوق ركب الحاج المغربي إلى الشرق، وما تتيحه من ربط الاتصالات بين العلماء المشارقة والمغاربة، والإطلاع على ما جد في عالم التأليف، وما يصحب ذلك من تأثير وتأثر في العلاقات الثقافية عموما.

---

1 ـ شرح الكبرى : 94.

وكنموذج لهؤلاء العلماء المعجبين بالشرق وعلمائه، نذكر أبا سالم العياشي الذي استفاد كثيرا من رحلاته إلى الشرق تعلما وتعليما، فكان يحرص على اقتناء الكتب الجديدة، ويعمل على نشرها بالمراكز ذات الإشعاع العلمي، كفاس ودرعة، وبخاصة كتب[1] شيخيه المشرقين : الملا إبراهيم الكوراني، وصفي الدين أحمد بن محمد بن يونس، الملقب بعبد النبي.

من ذلك مثلا كتاب «إنباه الأنباه على إعراب لا إله إلا الله» للكوراني، وفيه يقول العياشي : «وبالجملة فهو كتاب نفيس محتو على درر العلم، تنافس أصحابنا ومشايخنا في كتابته لما أدخلناه المغرب، نفعنا الله وإياه وإياهم بذلك آمين»[2]، كما أطلع على كتب أخرى للمؤلفين المذكورين منها «رسالة التتمة على المسألة المهمة»، يعني مسألة الكسب وهي للكوراني، التي ألف فيها شيخه صفي الدين بدوره ثلاث رسائل، منها أيضا «الشرح الكبير والصغير» للكوراني على منظومة شيخه الصفي في «العقائد» وفي شأنها يقول العياشي : «وقد أجاد فيها كل الإجادة وأحسن غاية الإحسان، وقد وهب لي نسخة من الشرح الكبير، وكتب على ظهرها بخطه هدية من الفقير إبراهيم إلى أخيه فلان »[3].

ومن بين الكتب التي كانت مثار نقاش حاد بين الكوراني[4] وغيره من علماء المغرب، بسبب موقفه الفكري الشاذ ـ في نظرهم ـ من مسألة الكسب، كتابه الموسوم «بالإلماع المحيط لتحقيق الكسب والتوسط بين طرفي إفراط وتفريط»[5]،

1 ـ من هذه الكتب : «إمداد ذوي الاستعداد لسلوك مسلك السداد»، و«جناح النجاح بالعوالي الصحاح»، و«مسلك السداد إلى مسألة خلق أفعال العباد»، و«جلاء الأنظار بتحرير الخبر في الاختيار»، وهي من تأليف الكوراني إبراهيم. انظرها ضمن المجموع المخطوط رقم : 382. بخزانة بن يوسف بمراكش.

2 ـ الرحلة/ 1 : 318.

3 ـ نفسه/ 1 : 318.

4 ـ هو إبراهيم بن حسن الشهرزوري الكوراني (1101/ 1025هـ)، ولد في جبال الكرد، من فقهاء الشافعية، له عدة مؤلفات. الأعلام/ 1 : 28.

5 ـ يوجد مخطوطا بخزانة الرباط العامة تحت رقم : 2279د : 9. وكذا الرحلة العياشية/ 1 : 429. وهو في الواقع عبارة عن تلخيص لكتاب «الكشف والبيان عن مسألة الكسب والإيقان» لشيخه صفي الدين أحمد بن محمد بن يونس الملقب بعبد النبي، أبن الولي الشهير أحمد المقدسي الدجاني المدني، المعروف بالقشاشي.

الذي ألفه بطلب من العياشي، كما جاء على لسان هذا الأخير : «وسبب كتبه لهذه الرسالة أني كنت قبل ذلك لمدة ونحن بالمغرب، وجدت عند بعض الإخوان من أصحاب الشيخ الصفي إحدى رسائله[1] في المسألة، وهي الوسطى فاستنسختها ثم أطلعت عليها شيخنا، علامة الوقت وعارف الزمان، الشيخ أبا محمد عبد القادر بن علي الفاسي قدس الله سره ورفع ذكره، وطلبت منه مطالعتها، والنظر في مقاصدها، لكثرة الطاعنين على صاحبها، ولا يقبل في كلام العارفين إلا كلام أمثالهم، فطالع بعضها فاستطالها، لكونها غير مبوبة ولا مفصلة، ومع ذلك فلم يحكم على صاحبها بتضليل ولا تبديع، كغيره من المترسمين، وقال لو اختصر هذا الكلام، وحصلت مقاصده، لكانت لنا عودة إلى تحقيق النظر فيه وإمعانه، ولما اجتمعت بالملا إبراهيم سألته أن يختصر مقاصد الشيخ في رسائله، حتى يمكن الناظر فيه تأمله ويجرده من كثرة الأمثلة والشواهد والأدلة، فكتب هذه الرسالة وسماها «الإلماع المحيط»»[2].

ويمكن أن نستخلص من هذا النص ثلاث حقائق :

• تعاطف العياشي مع شيخيه صفي الدين والكوراني بل والتعصب لهما، ومحاولة استقطاب رأي من يعتد به من العلماء المغاربة لتعزيز أطروحتهم.

• تأثر المغاربة بهذين الشيخين واحتدام الصراع، بين مناصريهم وخصومهم بالمغرب قبل سنة 1073هـ تاريخ تأليف كتاب الإلماع، إلى حد جعل العياشي ينعتهم بالمترسمين، ويرى أنهم ليسوا مؤهلين للحكم على كلام العارفين، يعني أشياخه المشارقة.

• لجوءه إلى شيخ الزاوية الفاسية عبد القادر الفاسي، في محاولة انتزاع اعتراف منه يكون لكفته مرجحا، غير أن الأمر لم يكن كما توقع، فهو مع قوله إن الشيخ عبد القادر الفاسي لم يحكم على كلام صفي الدين بتضليل ولا بتبديع،

---

1 ـ الموسومة ب «الكشف والبيان عن مسألة الكسب والإيقان».

2 ـ الرحلة/ 1 : 429.

وتعلل باستطالة كلامه، فإن الذي يفهم، هو أن موقف الشيخ الفاسي كان سلبيا وإن لم يفصح.

ولا بد أن نسوق طرفا مختصرا من كلام الكوراني في كتابه هذا، لنرى رأي العين رَأْيَه في المسألة، فقد ذهب إلى أن «الحق الذي يجب اعتقاده وإن كان هو الوسط بين طرفي إفراط وتفريط، كما ورد في الحديث خير الأمور أوساطها، وأن الكسب هو أمر بين الأمرين لا جبر ولا تفويض، لبطلان الجبر المحض بالضرورة وبطلان الخالقية استقلالا بالاستدلال، لكن القول بأن الوسط هو أن يكون للعبد قدرة تتعلق بالمقدور بلا تأثير لها فيه أصلا لا يحصل به توسط شافي، إذ لا يتميز عن الجبر تمييزا يكشف الغمة عن طالب التحقيق في هذه المسألة المهمة، ولهذا قيل إن الكسب بهذا المعنى اسم بلا مسمى، والأقوال التي ذكرها العلامة التفتازاني في شرح المقاصد في تفسير الكسب ليس فيها شفاء، وأما القول بأن الوسط هو أن يكون للعبد قدرة مؤثرة لكن بإذن الله لا بالاستقلال فهو توسط حسن، متميز عن الطرفين تمييزا بينا يكشف الحيرة، وقد أيدته شواهد الشرع المعصوم لمن تلقاها بالإيمان الواسع، وأمعن النظر فيها بالعقل السليم ولا ينكره النظر العقلي من ذي فطرة سليمة، لم يتكدر صفاء بصيرته بغبار الشبهات الخيالية...

ذلك أن هذه المسألة لا يعلمها على التحقيق الأتم إلا من سلك منازل السائرين إلى الحق المبين... فيعلم أن الفعل بتأثير القدرة المضافة إلى العبد بإذن الله لا يكون قادحا في توحيد الأفعال، مناف لكلية لا خالق إلا الله، لكونه يعلم تأويل متشابهات بالوهب ؟؟؟ الإلهي، على وجه ليس فيه صرف اللفظ عن ظاهره، مع أنه لا يستلزم تجسيما و لا تشبيها، ولا حلولا ولا اتحادا، ولا تجزئة ولا قياما للحادث بالقديم ولا بالعكس، ولا ما يشاكل ذلك من الشبهات، التي تطرأ على أهل الأفكار في المتشابهات لو حملت على ظاهرها»[1].

1 ـ الإلماع المحيط: 9 ـ 10.

ولئن كان الكوراني قد فصل القول في هذا الكتاب عن مسألة الكسب، وذلك سنة 1073هـ، فإنه تابع نشاطه على هذا السنن، فطالع الأوساط المهتمة بكتاب جديد سماه «مسلك السداد إلى مسألة خلق أفعال العباد» وذلك حوالي سنة 1084هـ، إلا أن هذا التأليف كان عرضة لانتقاد شديد من طرف ثلة من العلماء المغاربة، كمحمد بن عبد القادر الفاسي في مستدرك له[1] على مسلك السداد هذا، ومحمد بن أحمد القسنطيني[2]، ومحمد بن أحمد المسناوي[3]، والعربي بن الطيب القادري، وأخيه محمد بن الطيب القادري[4]، ومحمد المهدي بن أحمد الفاسي، الذي ألف كتاب «اللمعة الخطيرة والنبذة اليسيرة، في مسألة خلق أفعال العباد الشهيرة»[5].

ومما جاء في كتاب اللمعة الخطيرة : «الحمد لله الهادي الرشيد، الذي وفق من شاء من العبيد، ومن عليهم بصحة التوحيد، فلم يعتريهم فيه شك ولا ترديد، وصان عقائدهم عن الشرك والابتداع، فشهدوا أنه المتفرد بالإيجاد والإبداع، والخلق والاختراع، فلم يستفزهم ذو رأي فاسد، ولا شيطان حاسد، والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد الجامع الخلق على الله، الملقن لهم لا إله إلا الله، ولا حول ولا قوة إلا بالله، والذي فتح لهم باب شهود العظمة والجلال، والكبرياء والتعال، فرأوا ما سواه بوصف الهلاك والاضمحلال، لا يملكون ضرا ولا نفعا، ولا يستطيعون جلبا ولا دفعا، بل الكل أواني مسخرة، وآلات مقهورة مضطرة، وعلى آله وصحبه الذين ورثوا ذلك منه حالا، وشربوه عذبا زلالا، ونالوا فيه فضلا وكمالا، أكرم به صحبا وآلا، وبعد.

1 ـ مخطوط الخزانة الملكية رقم : 149. والمجموع المخطوط رقم : 832 بخزانة بن يوسف.
2 ـ التقاط الدرر : 256.
3 ـ جهد المقل، مخطوط الخزانة العامة رقم : 579ج.
4 ـ رسائل اليوسي/ 2 : 617.
5 ـ مخطوط الخزانة العامة رقم : 1234ك.

فقد ورد في العام الماضي من البلاد المشرقية، تأليف لبعض العصريين[1]، ينصر فيه قولة إمام الحرمين، المنسوبة له في العقيدة النظامية في خلق أفعال العباد. وكان في السنين السالفة، أتى من المؤلف المذكور أيضا، تأليف في مسألة «الغرانيق»[2] التي تذكر في سورة النجم[3] والحج يصحح وقوعها، وسمعت أن له تأليف أيضا، في إثبات إيمان فرعون، وكذا سمعت أن له تآليف متعددة في إحياء أمور أمثال نصرة شيئية المعدوم[4]...

فلما سمعت بعض التأليف المذكور هذه الأيام، ورأيت بعض الطلبة مالوا إلى ذلك المذهب لقربه من فهمهم، ونسوا ما عهدوا من نصوص الأئمة الأعلام المقتدى بهم المقررة لديهم في الاعتقاد الصحيح، وإبطال هذا المذهب وغيره من المذاهب المخالفة للصواب، أغراني ذلك على أن وضعت هذه النبذة اليسيرة، وجمعت هذه اللمعة الخطيرة، مما حضرني من كلام أهل العلم والبصيرة، وما يتيسر من الدلائل العقلية والنقلية المنيرة على فساد ذلك المذهب وإبطاله، ونصرة الحق ورجاله من غير قصد للتأليف على وجهه... وإنما قصدت وجه المسألة وعينها وأتيت بما يزيل عن خاطر من وفقه الله كدرها...».

---

1 ـ يشير إلى إبراهيم الكوراني السالف الذكر.

2 ـ الغرنيق والغرنوق جمع غرانيق، يطلق على طائر مائي من فصيلة الكركيات، عريض الجناح، طويل الساق، وفي الحديث: «تلك الغرانيق العلا، هي الأصنام»، وكانوا يزعمون أن الأصنام تقربهم من الله عز وجل، وتشفع لهم إليه، فشبهت بالطيور التي تعلو وترتفع في السماء. لسان العرب. المجلد/ 2 : 982.

3 ـ قال عياض في هذا : «فصل : وقد توجهت هاهنا لبعض الطاعنين سؤالات، منها ما روي من أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لما قرأ سورة النجم وقال : ﴿ أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ﴿19﴾ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ ﴿20﴾ ﴾ قال (تلك الغرانيق العلى، وإن شفاعتها لترتجى) ويروى «ترتضى»، وفي رواية «إن شفاعتها لترتجى، وإنها لمع الغرانيق العلى» وفي أخرى «والغرانقة العلى تلك الشفاعة ترتجى»، فلما ختم السورة سجد وسجد معه المسلمون والكفار...». الشفا/ 2 : 124.

4 ـ القول بشيئية المعدوم امتداد للمنظور الفلسفي الذي بدأ ببغداد من قبل المعتزلة، أول من قال به أبو الحسين الخياط من رجال الطبقة الثامنة (300هـ)، وقد رفض رفضا باتا من السلفية والأشاعرة والظاهرية، لأن التسليم بشيئية المعدوم يلزم عليه القول بقدم العالم، فالخياط المعتزلي يزعم أن الجسم في حال عدمه يكون جسما، لأنه يجوز أن يكون في حال حدوثه جسما.. الفرق بين الفرق :132.

وبعد أن بين الفقيه محمد المهدي الفاسي الأسباب الداعية إلى تسطير التأليف المذكور، وما لاحظه من اضطراب مواقف الطلبة من الخروج عن المألوف في الاعتقاد المستمد مما دونه الأئمة الأعلام في كتبهم، انتقل إلى تقرير المسألة قائلا : اعلم أن هنا ثلاثة أمور :

الأول : أن الخلاف إنما هو في الأفعال لا في الذات والصفات، فالجميع اتفقوا على أن الله خلق صفات العبد كما خلق ذاته بقدرته وإرادته وعلمه، وسائر صفات العبد وإرادته الموجبتين لفعله هل ذلك حال الفعل أو سابق عليه، كما اختلفوا هل العبد خلق أفعاله كلها أو الخير من الله عز وجل هو يخلقه، والشر من العباد هم يخلقونه.

الثاني : إن المؤثر اتفاقا هو القدرة، وأما الإرادة فمختلف في تأثيرها، وعلى إثباته فتأثيرها التمييز والتخصيص لا الإيجاد، فالمكون الموجود أثر القدرة على وفق الإرادة وهذا معلوم، إذ حقيقة القدرة هي الصفة التي يتأتى بها إيجاد الممكن وإعدامه على وفق الإرادة.

الثالث : إن القدرة المباشرة لوجود الفعل هي المنسوب لها إيجاده وخلقه، ومعنى خلقه هو إيجاده مباشرة، فمن يثبت تأثير القدرة الحادثة وأنها المباشرة لإيجاد الفعل يدل أنه خلق لها أو يلزمه ذلك لا محالة، سواء قال إنها مقارنة للفعل أو قال إنها سابقة عليه، لأن المعتبر هو التأثير والإيجاد مباشرة وقد أثبته لها، وإن كان لا ينكر أن قدرة العبد أثر عن القدرة القديمة، وإن كان أثرا لأثرها ومقدورا لمقدورها فهو أثر ومقدور لها، لكنه يقول إنه أثر للقدرة الحادثة مباشرة، ونسبته المقدور إليها حقيقة وهو أثر القدرة القديمة بواسطة، ونسبته إليها مجاز، و هذا أيضا ظاهر، إذ المعتزلة يقولون بخلق العبد فعله مع إقرارهم بأن قدرته مخلوقة لله سبحانه.

إذا تمهد هذا، فلا فرق في نسبته خلق الفعل إلى القدرة الحادثة، بين أن يقال إنها مخلوقة في العبد مع الفعل أو أنها سابقة عليه، إذ لا فرق بين من أعطى إنسانا

سلاحا ليقاتل به ويقاتل من يشاء من غير تعيين، وبين من رأى إنسانا أراد أن يقتل شخصا معينا، فأعطاه سلاحا فقتله به، فإن القاتل في الحقيقة في الصورتين هو المباشر للضرب لا المعطي للسلاح، وكذا لا فرق أيضا بين أن يقال إن تأثيرها على وفق الإرادة القديمة، أو لأن الإيجاد للقدرة لا للإرادة وهي المؤثرة فيه، فكلاهما يقول بخلق العبد أفعاله، ولا فرق بينهما من هذه الحيثية، وإن افترقا من حيث الحجر بالإرادة القديمة وعدمه.

ثم إن شبهة القائل بهذا، أن الله تعالى نسب الفعل للعبد ورتب عليه الثواب والعقاب، ولا يكون فعله حقيقة ويترتب عليه الجزاء، إلا إذا كان ناشئا عن قدرته، وقوله هذا فاسد مردود. أما قوله إن الفعل لا يترتب عليه الجزاء، إلا إذا كان فعل العبد فهو إحدى شبه المعتزلة، وقالوا إن لم يكن كذلك فهو كالألوان التي لا كسب للعبد فيها، ولا جزاء له عليها. وقد أجابهم أهل السنة قدس الله أرواحهم بالتزام أنه كالألوان، وأن الله تعالى جعله أمارة على الجزاء لا علة فيه راجع شرح الكبرى و غيره.

ثم إن أراد أنه يستحق الثواب والعقاب بفعله، وفعله يكون علة لذلك، وموجبا له، فهذا مذهب المعتزلة، وقد أبطله أهل السنة، إذ نور الله بصائرهم وسدد أنظارهم بما لا مزيد عليه، إذ لا يجب عليه تعالى شيء في ملكه، وإن أراد أن ذلك من حيث الحكمة، وأن ترتيبه للثواب والعقاب لا يكون مشتملا على حكمة وسر إلا إذا كان الفعل فعل العبد فهذا باطل، إذ هو تحكم وحصر للألوهية فيما اقتضاه نظره القاصر، وباب من التحسين والتقبيح الفعليين، ومن يجوز في حقه أن يثيب العاصي ويعاقب المطيع أو يثيبهما معا، أو يعاقبهما معا، ويثيب بلا شيء ويعاقب بلا شيء، ولا يسأل كما يفعل، لأن الكل ملكه لا يلزمه ما ألزمه، وفعله في كل ذلك لا يخلو من حكمة، وسواء عرفنا ذلك أو لم نعرفه، وعلة الثواب والعقاب شرعية محضة لا تتعلل بعلة من العقل (...)

وهذه الثلاثة التي هي : مقارنة قدرة العبد للفعل، وقصده له، وسلامة أعضائه، هي المعبـر عنها بالكسب، وترتيب ذلك وبيانه أن الواقع في سنة الله في حصول الفعل من العبد، أن الله تعالى يخلق له الأعضاء على وجه يستعد به كل عضو لحصول الأمر المعين منه، فإذا أراد الله تعالى صدور الفعل منه أحضر بباله ذلك الأمر، وخلق له اعتقاد أنه ملائم أو منافر، فترتب الهم بإذنه تعالى، وهو أول درجات القصد، فإذا تأكد القصد لإيقاعه أو تركه صار عزما بإذنه سبحانه، وحينئذ أجرى الله عادته ببديع حكمته، بإمداده بخلق القدرة عليه، وإبراز الفعل بقدرته تعالى مقترنين، وبحسب جري هذه العادة، وخلق الفعل فيه، إذا خلق له إرادة وعزما عليه، وعدم خلق الفعل إذا خلق فيه كراهة له، مع مقارنة الفعل للقدرة لم يدرك الحس كون العبد مجبورا، وأن الفعل فعل الله به وتصريفه فيه وحده، وإنما يدرك ذلك العقل بالبرهان والبصيرة إن فتحت بصيرته، وهذا الاختيار الظاهر هو مناط التكليف الشرعي، وبه سمي العبد مكتسبا ومستطيعا، ورتب له الثواب والعقاب ومُدِح وذُمَّ، وكل ذلك بجعل الله سبحانه، ومحض اختياره وبديع حكمته في خلقه، وجعله ما شاء أمارة وعلامة على إنعامه وانتقامه، ولا أثر للعقل في ذلك ولا مدخل له بإيجاب ولا بإنكار إلا بتسليم وقبول (...)

وأما أن الفعل المقارن لقدرة العبد ناشئ لها وأثر لها فباطل، إذ قدرته عرض مخلوق مع الفعل في زمان واحد، لا سابق له ولا مسبوق به ولا بقاء له، فمتى يؤثر فيه، وكذا هي معه في المحل الواحد، إذ محلهما العضو المتحرك، وما كان كذلك لا يصح تأثيره، وإنما تتعلق بالمقدور ولا تأثير فيه وهو يوجد عندها لا بها، وهي كشرط عادي فيه لا أنها علة له، وأيضا هو الله تعالى موجد العالم، وموجد المركب موجد أجزائه وأحكامه، وإلا فليست له، فهو الفعال له والفاعل فيه لأنه الموجد له ولأحكامه، وذلك شاهد بغنى الموجد وافتقار المحدث إليه

في كل أحواله. انتهى من شرح الشيخ زروق رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، على قواعد العقائد ببعض تغيير وزيادة شيء يسير...»[1].

فعلى هذا النسق ذهب الفقيه المهدي بن أحمد الفاسي يرد حجج الكوراني الذي كان يميل إلى مذهب إمام الحرمين في «عقيدته النظامية» بكون قدرة الإنسان مؤثرة في فعله إلى جانب تأثير قدرة الله، ويقرر المسألة على مذهب الأشعري والسنوسي في شرح الوسطى، وشرح الشيخ زروق على قواعد العقائد للإمام الغزالي وغيرهم، ولم يكتف بذلك بل استنهض هو وغيره من المتكلمين همم بعض العلماء الأفذاذ ليجمعوا أمرهم، فيردوا على بدعة إبراهيم الكوراني، فكان اليوسي في طليعة الذين وجهت إليهم الدعوة.

موقف اليوسي من إبراهيم الكوراني

شارك اليوسي رَحِمَهُ اللهُ في التشنيع على إبراهيم الكوراني، ومذهبه في مسألة خلق الأفعال، وذلك حين توجه إليه كل من العربي بن الطيب القادري[2]، وأخيه عبد السلام بن الطيب القادري، والمهدي بن أحمد الفاسي[3] السالف الذكر، برسالة في هذا الشأن على سبيل الاستنجاد وفي ذلك يقول اليوسي: «... وقد بلغنا كتابكم الكريم، وما ذكرتم فيه من نزول تلك النازلة الغريبة، واستنجادكم إياي في الكلام عليها، جزاكم الله تعالى خيرا في النصح لأنفسكم ولعباد الله تعالى»[4].

وكان بود اليوسي أن يؤلف كتابا في الرد على إبراهيم الكوراني وهو «بدرعة» بالزاوية الناصرية، حيث سبق له أن رأى بعض كتبه، واستنهضه شيخه ابن ناصر للكلام عليها، إلا أن عوارضا صرفته عن ذلك، فوعد أن يكتب في الرد على

1 ـ اللمعة الخطيرة: 80 ـ 83.
2 ـ العلماء القادريين من تلاميذ الإمام اليوسي.
3 ـ صاحب اللمعة الخطيرة هو الفقيه المهدي بن أحمد الفاسي (1109/ 1033 هـ) ازداد بمدينة القصر الكبير وارتحل إلى فاس، من مؤلفاته شروحه الثلاثة على دلائل الخيرات، و«ممتع الأسماع في أخبار الجزولي والتباع». سلوة الأنفاس/ 2: 316.
4 ـ رسائل اليوسي/ 2: 617.

النازلة، في أعقاب رسالة الفاسيين قائلا : «واليوم إن شاء الله أشتغل بها، ونقرر ما هو الحق من الطريقة، ونتعرض له بكل ما احتج به على نحلته جملـة وتفصيلا»[1].

غير أن ما كتبه اليوسي في هذا الشأن إن كان فعل لم يصل إلينا، ولعله ضاع ضمن مـا ضاع من كتبه، باستثناء تقريظه اللطيف على كتاب «اللمعة الخطيرة» السالف البيان، والذي قصدنا قصدا إلى اقتباس بعض كلامه على طوله، لمعرفة مذهبه في المسألة. ومما جاء في تقريظـه عليه قوله : «... فقد وقفت على هذه الكراسة المجموعة والنبذة الموضوعة، فألفيتها محتوية في مسألة الجبر والقدر على الجملة المقنعة لأهل البصيرة، بل الخلاصة الممتعة لكل طيب السريرة، فجزى الله جامعها خيرا، لقد صدع الخبر اليقين، وأطلع الصبح المبين لذي عينين، وحرر مـا يجب اعتقاده، وقدر ما يضمحل به انتقاده، مع لطائف لأهل الإشارات، تهون على النفس الجموح ما عسى أن يصرفها من الاستبعادات، فما في هذه الكراسة هو الأمر المعول عليه، والحق المرجوع إليه»[2].

وقد وعد اليوسي ثانية أن يشفع كتاب «اللمعة الخطيرة» بإيضاح وبيان وذلك سنة 1088 هـ. تاريخ كتابته لهذا التقريظ، بعد مضي أربع سنوات من حدوث الضجة بفاس سنة 1084هـ. وذلك بقوله : «ولعلنا إن كانت لنا فسحة في الزمان سنشفعها بإيضاح وبيان، مع تتبع شبه صاحب تلك القولة[3] بالجواب شبهة شبهة، وتحري ما لكل رأي من وجه ووجهه، والله ولي التوفيق»[4].

ويظهر أن اليوسي قد اكتفى مع ذلك بما حرره عصريه ومناصره محمد المهدي الفاسي في المسألة، وذلك بسبب العوائق والمحن، التي تلاحقت عليه في السنين الأخيرة من حياته، فحالت دون إتمام مشاريعه الفكرية.

---

1 ـ نفسه/ 2 : 617.
2 ـ رسائل اليوسي/ 2 : 617.
3 ـ يعني الشيخ إبراهيم الكوراني.
4 ـ رسائل اليوسي/ 2 : 617.

وجملة القول، فإن مسألة خلق الأفعال «أو الكسب» كانت وراء اختلاف العلماء المغاربة اختلافا بينا، فريق منهم ويمثله أبو سالم العياشي، تابع المشارقة من العلماء كإبراهيم الكوراني وشيخه صفي الدين بن عبد النبي. فشكلوا بذلك تيارا فكريا مستقلا، يحاول التجديد والاجتهاد في فهم وتقرير المسألة على وجه يبدد غيوم الحيرة. والتيار الثاني يمثله اليوسي وتلاميذه من الفاسيين، وابن ناصر الدرعي وغيرهم، يحاول قطع دابر كل خلاف في المسألة، ويكتفي بما سبق وقرره فيها السابقون، من الفحول المقتدى بهم في الاعتقاد الصحيح، لأنه مذهب أهل السنة والجماعة في رأيه.

وأنتقل الآن، بعد هذا العرض التاريخي والوصفي لمسألة الكسب، وما سالت به الأقلام في شأنها، خلال النصف الثاني من القرن الحادي عشر الهجري بالمغرب، إلى استعراض معتقد اليوسي فيها بخاصة.

اليوسي بين الجبر والاختيار

لئن كان اليوسي لم يتمكن من الرد الكوراني، في قوله بتأثير قدرة الإنسان في أفعاله الاختيارية بكيفية مباشرة، فإنه مع ذلك عقد فصولا خصبة في مؤلفاته لمناقشة هذه المسألة، وبخاصة في «الحاشية على شرح الكبرى»، و«نيل الأماني في شرح التهاني»، و«القانون في أحكام العلم، وأحكام العالم، وأحكام المتعلم»، و«مشرب العام والخاص»... مما يسمح لنا بنسج خيوط نظريته المتكاملة في المسألة.

يعتبر اليوسي مبحث الجبر و القدر، مبحثا مستقلا بذاته، يندرج تحت قسم الإلهيات. وزيد «في مباحث أصول الدين من طرف المعتزلة تحت اسم العدل، وهو المعروف عند الأشاعرة بالأفعال، وهو الجبر والقدر»، ولا يخفي تقديره لصعوبة هذه المسألة، للغموض الذي يعتريها، على الرغم من تخليط الناس

فيها، بقوله : «كما قال سعد الدين عن الإمام الرازي، بعد أن ذكر عنه أن حال هذه المسألة عجيبة، يعني مسألة الجبر والقدر، لتدافع حجج الفريقين وتعارضها مع كثرة ما يوهم الاعتبارين في آيات الكتاب العزيز»[1].

ومقصوده بالاعتبارين، أن العبد مجبور حقيقـة، إلا أنه بالنظر إلى صورته الظاهرة هو مختار، يتحرك إن شاء و يسكن إن شاء.

وقد تابع اليوسي الإمام السنوسي في حصر المذاهب في الأفعال، في خمسة[2] وهي :

1 ـ **مذهب إمام الحرمين** : الذي بناه على القول بأن القدرة الحادثة تؤثر في الأفعال، لكن لا على سبيل الاستقلال كما تقول القدرية، بل على أقدار قدرها الله تعالى[3].

2 ـ **مذهب القاضي الباقلاني** : الذي قال بتأثير القدرة الحادثة في وجود الفعل، وكونه على هيأة مخصوصة، بمعنى أنه «إذا كانت الحركة مثلا مخلوقة بالقدرة الإلهية، تكون الحركة على هيأة مخصوصة، كالمشي والقيام والقعود هو من فعل قدرة العبد الحادثة»[4].

3 ـ **مذهب أهل السنة** : وهو وقوع الأفعال كلها بالقدرة القديمة «الإلهية» كسائر الكائنات، مع ثبوت قدرة حادثة متعلقة بالأفعال الاختيارية، من غير تأثير لها البتة لا مباشرة ولا تولدا «والمراد بالمباشرة أن تكون القدرة خالقة لمقدورها رأسا، والمقصود بالتولد الذي تقول به المعتزلة هو أن يفعل الإنسان في نفسه فعلا يتولد منه في غيره ويكون هو الفاعل لما تولد»[5].

1 ـ الحواشي على شرح الكبرى : / 3 : 133.
2 ـ الحواشي على شرح الكبرى : / 3 : 148.
3 ـ نفسه : / 3 : 150.
4 ـ نشأة الأشعرية وتطورها : 338.
5 ـ أصول الدين : 137.

4 ـ مذهب الجبرية القائل بأن : أفعال العباد تقع بالقدرة القديمة جميعا، كما عند أهل السنة، لكن الفرق بينهما يكمن في نفي الجبرية للقدرة الحادثة للعباد أصلا، ولا شيء من الأفعال عندهم اختياري.

5 ـ مذهب المعتزلة القدرية ومؤداه أن : الأفعال الاختيارية تقع بقدرة الإنسان مباشرة أو تولدا، إلا أن أوائلهم كانوا يسمون العبد موجدا لأفعاله، ولا يقولون بأنه خالق، لقرب عهدهم بالسلف المجمعين على أن لا خالق إلا الله تعالى، غير أن المتأخرين منهم، لما رأوا أن ليس ثمة فرق بين الإيجاد والخلق، تجاسروا على خرق الإجماع، وقالوا إن العبد خالق لأفعاله.

غير أن اليوسي، لم يسلم ما نقل عن القاضي الباقلاني، وكذا ما نقل عن إمام الحرمين، بقوله : «تلخص مما مر، أن المذاهب في الأفعال خمسة، وعلى تكذيب النقل عن القاضي والإمام، تكون المذاهب ثلاثة»[1].

وقد حشى على قول الإمام السنوسي، الذي ذهب هو أيضا إلى تكذيب النقل عن هؤلاء الأئمة الأعلام بقوله : «الله تعالى حسيب من نقل مثل هذه الأقوال الفاسدة»[2]. قال اليوسي محشيا عليه : «عبارته في شرح الوسطى والمقدمات، «وبعض من ولع بنقل الغث والسمين ينقل هنا أقوالا»، وفيه إشارة إلى أن المحققين لم ينقلوها، وزاد آخر كلامه في شرح الوسطى، أنه قد أدخل كثير من الزنادقة أقوالا باطلة في تآليف الأئمة، كإحياء الغزالي وغيره، بل أدرجوا أحاديث موضوعة للتنفير عن الشريعة المطهرة، وكأنه يحوم بهذا الكلام على أنه ربما كان الناقل لهذه الأقوال أولا بدعيا، يريد تخليط مذهب أهل السنة، ولا شك أن هذا ليس ببعيد»[3].

---

1 ـ الحواشي على شرح الكبرى : / 3 : 148.
2 ـ شرح الكبرى : 186.
3 ـ الحواشي على شرح الكبرى : / 3 : 116.

والظاهر أن هذا الحكم من السنوسي واليوسي جانب الصواب ، فالذي يستفاد مما ورد عند الباقلاني في التمهيد[1] يؤكد حقيقة ما نسب إليه في مسألة القدرة الحادثة التي خالف فيها الشيخ الأشعري ولو في حدود ضيقة، في غياب «نصوص أوفى لكي نعرف حقيقـة مذهبه»[2]، ونفس الحكم ينسحب على إمام الحرمين، الذي تضاربت أقواله في المسألة، فهو في لمع الأدلة يقول : «فصل : العبد غير مجبر على أفعاله، بل هو قادر عليها مكتسب لها، والدليل على إثبات القدرة للعبد، أن العاقل يفرق بين أن ترتعد يده، وبين أن يحركها قصدا، ومعنى كونه مكتسبا أنه قادر على فعله، وإن لم تكن قدرته مؤثرة في إيقاع المقدور، وذلك بمثابة الفرق بين ما يقع مرادا، وبين ما يقع غير مراد، وإن كانت الإرادة لا تؤثر في المراد»[3].

هذا القول الذي وافق فيه إمام الحرمين، مذهب أهل السنة، القاضي بأن للعبد قدرة حادثة، ولكن من غير تأثير، نجده يخالفه في العقيدة النظامية بقوله : «نفي المصير إلى أنه لا أثر لقدرة العبد في فعله، قطع طلبات الشرائع، وتكذيب بما جاء به المرسلون فإن زعم من لم يوفق لمنهج الرشاد، أنه لا أثر لقدرة العبد في مقدورها أصلا، فإذا طولب بمتعلق طلب الله تعالى بفعل العبد تحريما وفرضا، ذهب في الجواب طولا وعرضا... فإذن لزم المصير إلى أن القدرة تؤثر في مقدورها، واستحال إطلاق القول بأن العبد خالق أعماله... ولا سبيل إلى المصير إلى وقوع فعل العبد بقدرته الحادثة، والقدرة القديمة، فإن الفعل الواحد يستحيل حدوثه بقادرين، ولا ينجي من هذا البحر الملتطم، ذكر اسم محض

1 ـ اسمه بالكامل : «التمهيد في الرد على الملحدة المعطلة والرافضة والخوارج والمعتزلة»، ضبطه وقدم له وعلق عليه محمود محمد الخضيري ومحمد عبد الهادي أبو ريدة. الناشر دار الفكر العربي.

2 ـ مقدمة كتاب التمهيد : 24.

3 ـ لمع الأدلة : 107.

ولقب مجرد من غير تحصيل معنى، وذلك أن قائلا لو قال العبد مكتسب وأثر قدرته الاكتساب، والرب مخترع وخالق لما العبد مكتسبه، قيل له : فما الكسب، وما معناه ؟...»[1].

وقد مر معنا قول الرازي، الذي يعتبر مذهب إمام الحرمين هذا، إنما هو مذهب الفلاسفة[2].

فاليوسي والسنوسي معا، أخلا إخلالا بينا في تقسيمهم للمذاهب في قدرة العبد، بالتنبيه على تكذيب النقل عن إمام الحرمين. وجرى اليوسي في ذلك على ما حرره سعد الدين التفتازاني، في تقسيمه للمذاهب تبعا للمواقف، فاعتمد قول إمام الحرمين في الإرشاد : «اتفق أئمة السلف قبل ظهور البدع والأهواء، على أن الخالق هو الله ولا خالق سواه، وأن الحوادث كلها حدثت بقدرة الله»[3] وزاد اليوسي ناقلا لكلام السعد في تقريره لمذهب إمام الحرمين «وأثبت في الإرشاد للعبد كسبا، وقدرة مقارنة للفعل، غير مؤثرة فيه»[4].

والعذر للإمامين السنوسي واليوسي معا، يعزى والله أعلم، إلى عدم اطلاعهما على كتب الباقلاني وإمام الحرمين ، حيث تحولا عن موقفيهما ، بدليل قول اليوسي «وقد تبين لك من كلامه ـ يعني السعد ـ في حق الإمام ـ يعني الرازي ـ صحة ما تقدم للمصنف ـ يعني السنوسي ـ من الجزم بكذب الناقل عنه».

وقد نتج عن هذا التقسيم الخماسي المغلوط، حصر المذاهب الكلامية في مسألة الجبر والاختيار في ثلاثة مذاهب، وهو ما درج على تحريره في كل كتبه.

فمؤدى مذهب المعتزلة القدرية عند اليوسي أن الأفعال الاختيارية التي هي محور النزاع تقع بقدرة العباد إما مباشرة وإما تولدا، فتجاسروا بذلك على خرق

1 ـ العقيدة النظامية : 30.
2 ـ محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين : 280.
3 ـ الحواشي على شرح الكبرى : / 3 : 150.
4 ـ نفسه : / 3 : 150.

الإجماع المنعقد حول «ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن»، مع أن «الأمر المجمع عليه لا سبيل إلى خلافه ولا إلى الرجوع عنه»[1].

ومثار الطعن في أصول المعتزلة، هو أن في قولهم بقدرة العبد على الاختراع، بعدما كان أوائلهم يسمون العبد موجدا لأفعاله، ولا يقولون بأنه خالق لقرب عهدهم بالسلف، أقول في قولهم في ذلك، إقرار صريح بخروج فعل العبد عن :

1 ـ مشيئة الله وإرادته، التي ورد فيها قوله تعالى : ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الإنسان :30]، فأخبرنا أنا لا نشاء شيئا، إلا أن يكون الله قد شاء. وقوله : ﴿مَّا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوٓا۟ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾[الأنعام : 112].

2 ـ عموم قدرته تعالى على الخلق، لأن قدرته تعالى متعلقة بكل الفعل، لعموم تعلقها بكل ممكن، والأفعال جميعها داخلة في قسم الممكن. قال تعالى : ﴿قُلِ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ وَهُوَ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّٰرُ﴾ [الرعد : 18]، وقال : ﴿خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ فَٱعْبُدُوهُ﴾ [الأنعام : 102].

3 ـ مقتضيات العقل أن الله منفرد بالإيجاد والاختراع، لأن الأفعال دالة على علم فاعلها، ومن هذه الحيثيات فالعباد لا يحيطون بمعظم صفاتها، ولو كانوا خالقين لها، لكانوا محيطين بها جملة وتفصيلا، إذ من المعلوم «أن الأفعال أكثر من الأعيان، فلو كان الله تعالى خالق الأعيان، والناس خالقي الأفعال، لكان خلق الناس أكثر من خلقه، ولكانوا أتم قوة منه، وأولى بصفة المدح من ربهم سبحانه، ولأن الله تعالى قال : ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾. فأخبر أن أعمالهم مخلوقة لله[2] عَزَّوَجَلَّ.

ومن هنا رفض اليوسي مذهب المعتزلة في خلق الأفعال رفضا باتا لأنه مس مسا خطيرا بمبدأ التوحيد، وأشرك مع الله تعالى في الخلق غيره، فضلا عن كونه

1 ـ الحواشي على شرح الكبرى : / 3 : 97.
2 ـ الاعتقاد على مذهب السلف للبيهقي : 73.

يؤول بمعتنقه إلى هدم جانب الحقيقة التي فسرها «بما يرجع إلى الاعتقاد»[1]. وإن كان يجري بظاهره مع «التكليف الذي تصح معه الشريعة».

وفيما يتعلق بمذهب الجبرية المحضة، فقد عمل اليوسي على إبطاله بدوره لسلبيته المغرقة، ونفيه لتأثير الإنسان في أفعاله مطلقا، فأنكر أصحابه التقسيم الثنائي للأفعال اضطراريها واختياريها، وحكموا بأن أفعاله كلها اضطرارية دائما، وأنه مجبور في كل حال، ولاشك أن هذا المذهب يتنافى مع النصوص الواردة في محل النازلة، من ذلك قوله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ ويفهم منها تكليف الإنسان حيث الاختيار والاكتساب ولم يكلفه حال الاضطرار قال تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: 285].

كما يفيد ظاهر شبه الجبرية الجهل وإنكار الضروريات، لأن العبد في كثير من الأحيان يحس بما هو اختياري وما هو اضطراري من الحركات، وذلك بالسهولة في النوع الأول، وبالصعوبة في النوع الثاني، وفي إنكار ذلك خروج عن طور أهل العقول[2]، ومع ذلك فإن مذهب الجبرية، على غرار مذهب المعتزلة، حسن من وجه الوفاء بالحقيقة، لأن الله تعالى منفرد بالتأثير والاختراع لا شريك له ولا فاعل معه، وهو ما أكده اليوسي بقوله «وأما بحسب الحقيقة فنحن نقول بالجبر، وأنه ليس في وسع العبد فعل شيء أصلا»[3].

ومع ذلك لم يسلك اليوسي مسلك المغالاة في الحكم على القدرية والجبرية، وهو ما درج عليه صاحب كتاب فتح الملك الوهاب بقوله: «فإن قلت: فلم يقل والضالين، لأن العطف على النفي نفي، قلت: كرر النفي تنبيها، على أن مذهب «المغضوب عليهم»، غير «مذهب الضالين»، وذلك أن الصراط المستقيم ما عليه

---

1 ـ نيل الأماني في شرح التهاني: 100.
2 ـ مشرب العام والخاص: / 1: 624.
3 ـ الحواشي على شرح الكبرى: / 3: 127.

أهل السنة كما قال الله ﴿ مَّآ أَصَابَكَ مِنۡ حَسَنَةٖ فَمِنَ ٱللَّهِۖ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٖ فَمِن نَّفۡسِكَ ﴾ [النساء : 79]، ومذهب المغضوب عليهم من طوائف الكفار، من يقول ويعتقد بأن لا تقدير لله، ولا قدرة في أفعال المخلوقات، ومذهب الضالين من يقول ويعتقد أن لا كسب ولا فعل للمخلوقات، فلا مؤاخذة لهم أصلا، والقدرية وإن لزم من مذهبهم الاعتقاد الأول، وكذا الجبرية وإن لزم من مذهبهم اعتقاد الثاني، فإننا لا نقول بكفرهم، لأن لازم المذهب ليس بمذهب عندنا، وأيضا أن الغضب لا يناسب إلا الكفار، والله تعالى أعلم»[1].

لهذه العيوب التي تشوب مذهب المعتزلة ومذهب الجبرية على حد سواء، راح اليوسي يكيل الثناء لمذهب أهل السنة والجماعة الذي هو مذهبه، لجمعه بين الحقيقة والشريعة في تكامل تام، بقوله «وقد علم من هذا أن مذهب أهل السنة موافق للجبرية في الحقيقة، وللقدرية في الصورة الظاهرة، فسلموا والحمد لله مما يلزم الجبرية من الإخلال بظاهر الشرع، وما يلزم القدرية من الإخلال ببرهان العقل، وخرج مذهب أهل السنة بين فرث ودم لبنا خالصا»[2].

فلم يرتض قول المعتزلة، القاضي بتأثير قدرة الإنسان على سبيل الاستقلال، وإنما أحل محل كلمة «الخلق» كلمة «الكسب»، التي تفيد عنده «صدور الفعل مقارنا للقدرة الحادثة من غير تأثير لها فيه أصلا»[3]، فيكون مع ذلك للعبد مشيئة تابعة لمشيئة الله المطلقة، وهو تعريف قريب جدا من حيث المعنى، من نظيره الذي أعطاه السنوسي للكسب بقوله هو «تعلق القدرة الحادثة بالمقدور»[4] في محلها.

---

1 ـ فتح الملك الوهاب فيما استشكله الأصحاب من السنة والكتاب. مخطوط الخزانة العامة رقم : 618 ج ص : 16 ـ 17.
2 ـ الحواشي على شرح الكبرى : / 3 : 149.
3 ـ نيل الأماني : 100.
4 ـ شرح الكبرى : 188.

قال اليوسي في شرح أجزاء هذا التعريف : «هذا تعريف الكسب على طريق الشيخ الأشعري وأتباعه وهو الحق، وحقيقته تعلق القدرة الحادثة بالمقدور في محلها من غير تأثير، كما عرفه في المقدمات، واحترز بقيد «الحدوث» من القدرة القديمة، فإن تعلقها بالفعل لا يسمى كسبا بل اختراعا، ولا يسمى الله تعالى مكتسبا بل مخترعا، فالعبد عند أهل السنة مكتسب غير خالق، والله تعالى خالق غير مكتسب، وبقيد «المحل» عما خرج عن محل القدرة كالضرب بالسيف، والرمي بالحجر، فإن ذلك ونحوه ليس من كسب العبد، وإنما كان يثاب عليه ويعاقب لكونه ناشئا عن كسبه. وبقيد عدم التأثير من مذهب القدرية، فإن التعلق عندهم للقدرة الحادثة على سبيل التأثير...»[1].

ومن هنا يتبين أن اليوسي كان على مذهب الأشعري في مسألة الكسب، باعتبار حركة الأشاعرة هي المعبرة عن رأي أهل السنة، التي استشهد على صحتها بقوله : «ولا خفاء أن بقاء طريق الأشاعرة إلى آخر الدهر، واضمحلال غيرها من الطرق، من أقوى الأمارات على أنها الحق، وأنها التي عليها النبي المصطفى صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثبتنا الله عليها حالا ومآلا وجميع المؤمنين بها بمنه ورأفته»[2]، وهو في ذلك مسبوق بتقرير نفس المعنى بأبي العباس ابن البنـاء المراكشي «ت : 721هـ» الذي قال «... ولا ريب أن بقاء طريق الأشاعرة، وهلاك من عاداها، من أدل دليل على صحتها، وأن أهلها هم الفرقة الناجية بفضل الله»[3].

ولذلك نراه يطلق على الأشاعرة «أهل الحق»، ويحتج لمذهبه الأشعري بالكتاب، والسنة، والإجماع، وأقوال السلف.

---

1 ـ الحواشي على شرح الكبرى : / 3 : 122.
2 ـ نفسه / 1 : 231
3 ـ الحواشي على شرح الكبرى / 3 : 132.

المبحث الثالث

العلم النبوي هل هو كلي أم جزئـــي ؟

هذه المسألة على غرار سابقاتها، نالت قسطا من اهتمام اليوسي الفكري، فبحثها في كتابه مشرب العام والخاص وكذا رسائله وغيرها، سواء في مناقشته للمعتزلة، الذين زعموا أن النبوة مكتسبة، أو في دفاعه عن رأيه أمام معاصريه من العلماء، الذين حثوا على اعتقاد إحاطة علم النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بكل شيء دون استثناء.

قال في ردوده على المعتزلة، الذين قالوا إن الذي يكون نبيا، هو من اجتمعت فيه ثلاث خواص من بينها : الإطلاع على المغيبات. «فنقول لهم إن الإطلاع على جميع المغيبات، لا يكون للنبي باتفاق منا ومنكم، ولا تدعونه له، إذ ذاك من صفات واجب الوجود تعالى، وقد قال سيد الأنبياء صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بأمر الله تعالى : ﴿وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ لَٱسْتَكْثَرْتُ مِنَ ٱلْخَيْرِ﴾[الأعراف : 188]، فلم يبق إلا الإطلاع على بعض المغيبات»[1].

أما بالنسبة لمخالفيه في الرأي من العلماء في هذه المسألة، فسنرى بتفصيل أدلته القوية في تفنيد أقوالهم، وحسبنا الآن أن نبين المفاسد، التي تنتج عن القول بعموم علم النبي، كما يؤكد عليها اليوسي بقوله : «... فلو وقعت الزيادة فوق تعظيم الأنبياء المأمور به، بأن يجعلوا آلهة ويعبدوا، كان تعديا خارجا عن الإذن، فصار ضلالا وشركا، ومن هذا العدوان احترز النبي ، حماية لأمته وشفقة عليهم، ﴿وَكَانَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾[2]، فقال صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (لاَ تَطْرُونِي كَمَا أَطْرَتِ النَّصَارَى عِيسَى بْنَ مَرْيَم). فليس الإطراء الذي نهى عنه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، هو

1 ـ مشرب العام والخاص : / 2 : 391.

2 ـ تضمين للآية 43 من سورة الأحزاب.

الإفراط في توقيره و بره، ومحبته والثناء عليه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ المأذون، فإن ذلك كله حسن جميل، وإنما الخروج عن ذلك إلى ادعاء الألوهية، واستحقاق العبادة، ونحو ذلك بدليل التشبيه»[1].

ومن خلال هذا النص وغيره، نستنتج مذهب اليوسي فيما يجب أن يكون عليه معتقد المكلف، في علم نبينا صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، حذارا من الوقوع في حبائل الإفراط والغلو، على شاكلة طوائف النصارى التي ألهت عيسى بن مريم.

وعلى هذا المعتقد، الذي نص عليه اليوسي في كتابه «مشرب العام والخاص» سنة 1070 هـ تاريخ بداية تأليفه، ظل ينافح، حين طرحت مسألة علم النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، على بساط المناقشة بين العلماء في مجلس البخاري، بالجامع الكبير بفاس الجديد سنة 1089هـ بحضرة الشريف محمد ـ العالم ـ ابن السلطان المولى إسماعيل.

فقد أجاب أبو عبد الله محمد بن محمد الدلائي، بالإيجاب، من كونه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يعلم الغيب، فسأل المولى محمد أستاذه عبد المالك التجموعتي فأكد الجواب، وذهب إلى أنه لم يمت صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، حتى أطلعه الله على الغيب، وشاع ذلك بفاس بين مجوز ومانع، ومن قول التجموعتي في ذلك : «...كالحاكم في قضية العلم النبوي، بتكفير القائل بعلم النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كل شيء، على ما أخبرنا الفرع الزكي، مولانا محمد بن مولانا السلطان أدامه الله، لما سألنا عن ذلك، فأجبناه أن القول بعلم النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كل شيء صحيح والتكفير بعيد، وجهل من القائل»[2].

غير أن هذا الجواب، لم يصادف قبول الشاعر الفحل، أحمد بن عبد الحي الحلبي[3] «المنشأ والدار، الفاسي الرحلة والقرار، الشافعي مذهبا... الشائع

1 ـ انظر النص المحقق/ 1 : 564.
2 ـ هداية الملك العلام لأحمد الهشتوكي، مخطوط الخزانة العامة رقم : 190ق، ص : 67.
3 ـ تراجع ترجمته مفصلة في الإعلام/ 2 : 332.

البلاغة في المدح النبوي» الذي كاتب التجموعتي، قاضي جسلماسة آنذاك، مستفسرا إياه عن الجواب المذكور، فتلقى منه كتابا بعنوان «ملاك الطلب في جواب أستاذ حلب»[1].

ومما جاء في كتاب «ملاك الطلب» قول التجموعتي : «... سلام عليكم، والرحمة والبركة، أما بعد، فقد اتصل بنا مكتوبكم الأنور، يلتمس الإفادة بحقيقة العلم النبوي، وقد أجبنا به حضرة النخبة العليا وبهجة هذه الدنيا، الزكي النحرير، الناقد البصير، مولانا محمد بن مولانا السلطان أدام الله تأييده وتسديده، من أنه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لم يفارق الدنيا حتى علم كل شيء، فاستغربه أو استنكره بعض طلبة فاس، وبالغوا في التشنيع بين عوام الناس، فإنا لله وإنا إليه راجعون على ضياع العلم وفقد أهله...، هيهات «ما هذا بعشك فادرجي» وأنى لمن أنكر ذلك الخوض في أمثال هذه المسائل، وغالب مـا يتعاطاه وشيخه من قبل في الدروس «ندب لقاضي الحاجة جلوس»[2] ويرحم الله الولي ابن خلدون حيث قال : «لم نشاهد في المائة الثامنة، من سلك طريق النظار بفاس، لأجل انقطاع ملكة العلم عنهم، ولم يكن منهم من له عناية بالرحلة...»[3].

وقد كان التجموعتي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، شاذا بعض الشيء في ردوده على مخالفيه في هذه المسألة، بما طبع تلك الردود من التعريض بهم، وما تميزت به من الخشونة في اللفظ، كما يتضح من هذا النص وغيره قريبا.

موقف اليوسي من فتوى التجموعتي

كان اليوسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ يحذر الكلام في أمثال هذه المسائل، لعده ذلك من الفضول والاشتغال بما لا يعنيه، بعد عقد التعظيم الذي هو طريق النجاة إن شاء الله، غير

1 ـ مخطوط الخزانة العامة رقم : 115ج.
2 ـ عبارة للمختصر في أول الفصل الثالث في باب المياه وأحكام الطهارة بها وأنواعها، إلخ.
3 ـ هداية الملك العلام : 66.

أن القول في هذه المسألة وأمثالها، بآراء ربما تلحق أكبر المفاسد بالعقائد خاصة بين أوساط العوام، جعل اليوسي أمام الأمر الواقع، فأصبح الإدلاء بدلوه بين الدلاء أمرا لا مندوحة عنه، وهو في ذلك يقتفي أثر السلف الصالح، لما ينبغي من الاتصاف بحسن الأدب مع سيد الأولين والآخرين، سيدنا محمد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وشرف وعظم، وحفظ حرمة جنابه الشريف.

يضاف إلى هذا أن المولى إسماعيل، حين أخبر اليوسي بمباحثة العلم النبوي بين الطلبة بفاس هل هو عام أم لا ؟، بواسطة الكتاب الذي كان بعثه إليه من السوس الأقصى سنة 1091 هـ. لم يقصده بالسؤال عنها، وإنما ساقها عرضا ضمن كلامه، وعلى أي فاليوسي يرى أن الإنسان المكلف، ليس مطالبا بالبحث عن إحصاء ما علم النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وذلك لقصور العقول البشرية عن الإحاطة به، والاشتغال به من قبيل الفضول وذلك لأوجه :

«الأول : أنه غير مطلوب منا و «من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه».

الثاني : أنا لا نبلغ إلى تحقيقه، ولو اجتهد أحد أن يحصي ما في قلب عشيره وجليسه من العلم لعجز، فكيف لما في قلب سيد البشر، ومن هو نور الوجود و سائر الكائنات، وطلب ما لا يحصل عبث وتكلف المحال ساقط ﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾.

الثالث : إن البحث والخلاف فيه ملزوم لإحدى عثرتين عظيمتين إلا من عصم الله، فإن الباحث فيه إما أن يقع في استنزال صفوة الله من خلقه عن مكانته الرفيعة، وإما في سوء الأدب مع الله تعالى المولى العظيم في تشبيه خلقه به، وفي ذلك سوء أدب مع النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إذ لا يحب ذلك ولا يرضاه لنفسه، فيكون على كل حال باحثا على حتفه بظلفه فرأيت الإمساك عن ذلك أولى»[1].

1 ـ رسائل اليوسي/ 2 : 508 ـ 509.

وبقدر ما كان اليوسي متشددا في الإمساك عن الخوض في هذه المسألة مع التجموعتي ومذهبه فيها، بقدر ما كان متشددا أيضا مع الشاعر أحمد بن عبد الحي الحلبي السابق الذكر، حين غلب عليه الوجد الصوفي، فنظم قصيدة تكلم فيها على لسان الحق، وفي هذا المعنى يقول أبو العباس بن إبراهيم : «وكان العلامة اليوسي من المعجبين بنظمه، وكان يقضي له كل ضرورياته من ماله لغربته ونفاسة علمه، حتى نظم قصيدة تكلم فيها على لسان الحق، فنقم عليه الشيخ اليوسي ذلك ونهاه سدا للذريعة، وحماية لجانب الشريعة، مخافة أن يقتدي به في ذلك من ليس له حظ هناك، فلم ينته صاحب الترجمة عن فعله، لعلمه أنه فيه على بصيرة من ربه، وأنه يتكلم بلسان الوجد والحال، لا بلسان التمشدق والابتذال، فهجره اليوسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، واغتاظ عليه، وقطع عنه ما كان يوجهه إليه، فلم يبال صاحب الترجمة لما صدر عنه، وأقبل على ما هو بصدده مما يعود عليه في كل ورد وصدر...»[1].

ومن هنا يتضح مدى تأثر اليوسي بأصل «سد الذرائع» المعتبر في أصول المالكية، في التعامل مع القضايا العقلية والدينية، فلذلك نراه يصدع بما يتراءى له من الحق، ويرتفع بالحوار إلى أعلى مستوياته مع أقرانه من الفحول، حتى ولو جر عليه ذلك من تضييق الخناق ما جر، مع ما يجب من مراعاة لشروط الأدب، في الاختلاف العلمي، وما يفرضه الحوار من حسن البسط والإقناع، دون مس بمشاعر المتحاور معه، كما جاء في قوله، في الرد على كتاب عبد المالك التجموعتي «ثم إني عثرت على كراسة منسوبة لأخينا الفقيه النبيه، قاضي سجلماسة وأعمالها في الوقت، أبي مروان سيدي عبد المالك بن محمد، هدانا الله وإياه سواء السبيل، وجنبنا وإياه كل مرعى وبيل، فرأيته قد تكلم على المسألة، وصحح أنه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يفارق الدنيـا حتى علم كل شيء، وذكر

---

1 ـ الإعلام/ 2 : 334.

الخلاف في الخمس[1]، التي استأثر الله بها، ثم صحح أيضا أنه قد علمها «فقد علم كل شيء» هذا حاصل كلامه، فإذا هو كلام غير محرر، وقد عضده بأدلة لا تقوم على ساق، وبنصوص لا تسمن ولا تغني من جوع، وإذا هو قد وقع في ورطة لا مخلص لـه عنها، أو في جهالة يتضاحك منها، فرأيت حينئذ الكلام يتعين، ليتخلص الحق ويتبين، فأتيت بهذه الأحرف على غاية الاختصار، من غير تعرض لما في الكراسة، لأن الحق إذا تبين، فما سواه بالضرورة باطل وجيده من التحقيق عاطل...»[2].

فكان هذا الجواب من اليوسي، كالنار التي اضطرمت في الهشيم، إذ أقام التجموعتي الدنيا ولم يقعدها، ولم يشف غليله إلا تأليف كتاب «خلع الأطمار البوسية عن الأسطار اليوسية»، وضمنه من الطعن في شخص اليوسي، والتعريض بأصله البربري في زعمه، ونعته بالتطفل على العلم، بشكل يتنافى مطلقا مع سلوك العلماء، من حسن التأدب في الخطاب، والترفع عن سفاسف القول، والالتزام في كل الأحوال بشروط المناظرة[3]، التي فصلها الأئمة الأعلام.

ومن قبيل هذا، ما جاء في كلام التجموعتي : «وقد اتفق وقوفي على أساطير لبعض طلبة العصر، سطرها كالمتعقب على ما أمليناه، في علم المصطفى صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ومن يعترض والعلم عنه بمعزل، يرى النقص في عين الكمال ولا يدري، فتأملتها فألفيتها غير مؤسسة على تقوى من الله ورضوانه، ومسطرها على ما يظهر منها، كالذي استهوته الشياطين في الأرض حيران...»[4].

---

1 ـ يشير إلى قوله تعالى ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِى نَفْسٌۢ بِأَىِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌۢ ﴾ [لقمان : 33].
2 ـ رسائل اليوسي/ 2 : 509.
3 ـ من شروط المناظرة : «أن يكون المناظر طالبا للحق، ويكون كناشد ضالة، لا يفرق أين ينشد ضالته، وأن يتخلص من آفات المناظرة، كالحسد، والتكبر، والحقد، والغيبة، والنفاق، والفرح بالإساءة للخصم، والاستكبار عن الحق، والرياء...». عن الغزالي في الإحياء بتصرف/ 1 : 45.
4 ـ مخطوط خلع الأطمار البوسية عن الأسطار اليوسية بالخزانة العامة رقم : 115ج : 373 من المجموع.

وتعقب جواب اليوسي جملة جملة، كقوله : «وعلم مما لولا فضله الخ...»[1].
«إن يتبعون إلا الظن، وإن أنتم إلا تخرصون، فلعمري ما لك في المسألة علم، ولو علمت ما تكلمت، فإن التكلم بعد التعلم، فإن كان تعلمك كما سطرت في المسألة، فذلك ورب البيت مجهلة وأي مجهلة، وأي أدهى وأمر، من جهل من يخوض فيما لا يدري... ؟»[2].

قوله : «بأن وقعت في حضرة فاس»، فنعرف القصد منه بذكر فاس، الازدراء بأهلها والسخرية بهم، وترفيع قدره عليهم، بعلم ما رأى أنه خفي عليهم من هذه المسألة، وهو لا شعور له بها أولا ولا آخرا، وإلا فما كان أغناه عن ذكرها».

قوله : «وأعلمني بها سلطان الوقت المظفر»، هذه ثرثرة بربرية لا طائل تحتها، وفي الصحيح عنه عَلَيْهِ السَّلَامُ «وإِنَّ أَبْغَضَكُم إِلَيَّ، وأَبْعَدَكُم مِنِّي مَجْلِساً يَوْمَ القِيامَةِ، الثَّرْثَارُونَ المُتَفَيْقِهُونَ المُتَمَشْدِقُونَ»[3].

قوله : «أحدها أنه لم يقصدني بالسؤال عنها الخ...» ، إنما لم يقصدك أدامه الله للإسلام بالسؤال عنها، لعلمه أنك لست من أهل هذا الشأن، ولا ممن تجول له فيه يدان، على أن مكاتبة مولانا المنصور بالله ـ أدامه الله ـ إياك حسبما استفاض وانتشر، بمعنى النهي عما تصديت له في بطون الأودية و قش الخيال، من جمع الجموع على غير المهيع المشروع، فأبيت إلا الإصرار على ذلك...».

قوله : «فرأيت الإمساك الخ...» ، ليتك سكت، ولم تخض في المسألة برأيك وظنك، على ضعفك في هذا الشأن ووهنك، فالمسألة منصوصة[4]، لكن

---

1 ـ رسائل اليوسي/ 2 : 508 وما بعدها.
2 ـ خلع الأطمار البوسية : 375 وما بعدها.
3 ـ أخرجه الترمذي في كتاب البر والصلة، باب ما جاء في معالي الأخلاق.
4 ـ جاء في رسالة اليواقيت الثمينة في الأحاديث القاضية بظهور سكة الحديد ووصولها إلى المدينة« لعبد الحي الكتاني ما نصه : » والتجموعتي مسبوق بالتأليف في هذا الموضوع، فلأحد أفراد علماء القرن العاشر، وهو الإمام السيد منصور البغدادي مؤلف جليل سماه «إقامة شواهد المنقول والمعقول...على إحاطة علم نبينا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الرسول»، قال محدث اليمن ومسنده الوجيه عبد الرحمن بن سليمان الأهول... وهي رسالة

بالقائمين بالفن مخصوصة، وأنت بجهلك بذاك، أخذت تجول من غير وقوف على ما للناس فيها، فسقطت على أم دماغك، فيا سوء منقلبك ومراغك...»[1].

فعلى هذا المنوال من التعريض و التشهير باليوسي، نسج التجموعتي في كتابه هذا، وهو ما يعكس روح التزمت والتعصب في الرأي عند بعض الفقهاء، الذين يعز عليهم الجنوح إلى الحق.

وقد قيض الله العلامة محمد بن الحسن الحجوي الثعالبي[2]، فوازن بين كلام اليوسي وكلام التجموعتي، فحرر بما أتاه الله من بسطة في العلم وجه الصواب، وانصف اليوسي أيما إنصاف، وذلك من خلال الطرر والحواشي، التي دونها على هامش رسائل كل من اليوسي والتجموعتي، في مسألة العلم النبوي.

عرض وتحليل لرأي اليوسي في المسألة

فصل اليوسي القول في هذه المسألة، في رسالته المسماة «الجواب إلى عبد المالك التجموعتي في مسألة العلم النبوي»[3]، وابتدأ الكلام فيها بطرح السؤال على القائل بتعميم علم النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ما المقصود بقوله : أهو التعميم الحقيقي، الذي هو الأصل في الإطلاق، المخصوص بالله تعالى، فيكون على هذا، علم النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على حد علم الله تعالى، وليس ثمة فرق بينهما من حيث الإحاطة بجميع الواجبات، والجائزات، والمستحيلات، والموجودات، والمعدومات، الحاضرة والماضية والآتية على الإجمال والتفصيل. أم المقصود بالتعميم عند القائل به، التعميم الإضافي، وذلك لما له من شرف النسبة، للمضاف إليه، لا غير.

عظيمة فيها بدائع التدقيق والفوائد. كما وقع الهرج في هذه المسألة أيضا في الحجاز والهند في هذه العشرة، وللفريقين مصنفات وصلتنا بعضها في هذا الحين». مخطوط الخزانة العامة رقم : 2753ك. ص : 19

1 ـ خلع الأطمار البوسية : 387.

2 ـ محمد بن الحسن الحجوي الثعالبي الجعفري، عالم مثقف من طراز رفيع، له قرابة تسع وتسعين مؤلفا ما بين منشور ومخطوط، منها : الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، رسالة في بيان مذهب الوهابية، النظام في الإسلام، التعاضد المتين بين العلم والعقل والدين. توفي رَحِمَهُ اللَّهُ سنة 1956م.

3 ـ رسائل اليوسي/ 2 : 602.

وقد رتب اليوسي على هاتين الحالتين، حكمين مختلفين، من حيث الخطورة في الاعتقاد، فإن كان المقصود بالتعميم : الحقيقي، فقد وقع القائل به في الورطة العظيمة، وأشرك مع الله غيره، فكان بمثابة القائلين باتحاد اللاهوت بالناسوت من النصارى، الذين قالوا باتحاد الله بذات عيسى، وهو الظاهر بجسده، بل هو هو، وعنهم أخبر القرآن الكريم ﴿ لَقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ ﴾[المائدة : 72]، فإن الله تعالى كما أنه مخالف في ذاته لباقي الذوات، فكذلك صفاته التي لا تشبه الصفات، والوحدانية نفي الكم المتصل والمنفصل، والمراد به ألا تكون ذات الله مركبة من أجزاء، وكذا نفي الكم المتصل، والمقصود به أن يكون لله نظير في ألوهيته، والكم في الصفات، وهو أن يكون لغير الله تعالى علم كعلمه، وقدرة كقدرته.

فإن أجاب بأنه لا وجه للتماثل المحذور، من كون علم النبي حادثا، وعلم الله قديما، ومن كون العموم في الأول جائزا، وفي الثاني واجبا وهو شيء مسلم إلا أنه، ليس كل جائز واقعا، ومن ادعى وقوعه فليثبت ذلك بالدليل، وما يوجد في حديث أو أثر في كل شيء على هذا، وإن كان ذلك بصيغة العموم، لأن العمومات تقع حقيقة، وتقع إضافة، بحسب الصنف أو النوع...

ويسوق اليوسي للتدليل على صحة قوله آيات قرآنية، تفيد من حيث صيغتها العموم في الظاهر، ولكن لا تفيد العموم الحقيقي، كقوله تعالى في حق نبيه موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ : ﴿ وَكَتَبْنَا لَهُۥ فِى ٱلْأَلْوَاحِ مِن كُلِّ شَىْءٍ مَّوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَىْءٍ ﴾ [الأعراف : 145]، ثم قال له بعد ذلك : عبد لنا بمجمع البحرين هو أعلم منك، ولما لقي الخضر عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ فقال له : «يا موسى إني على علم من علم الله لا تعلمه» وقال له : «ما نقص علمي وعلمك من علم الله إلا ما نقص هذا العصفور من البحر»، وقال في القرآن الكريم : ﴿ مَّا فَرَّطْنَا فِى ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ ﴾ [الأنعام : 39]، وقال : ﴿ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ ﴾ [النحل : 89]، ثم قال له : ﴿ وَقُل رَّبِّ زِدْنِى عِلْمًا ﴾ [طه : 114].

ومن الدليل العقلي على نفي العموم الحقيقي، يقول اليوسي بأن علم الحادث، أي المخلوق، متعلق للقدرة الأزلية، فهو حادث، ومعلوم أن المقدورات لا تتناهى ولا تحصى، لاستحالة المتخصص، لا بعدد معين، ولا في زمن محدد، فعلى هذا تكون العلوم الحديثة غير متناهية، ولو علم النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كل شيء، لتناهت العلوم، بحيث لا يمكن خلق علم آخر وراء ما علم، لأنه سيكون ذلك من قبيل تحصيل الحاصل...

وأما النقل على استئثار الله تعالى بعموم العلم، فقوله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾ [البقرة: 255]، أي لا يعلمون من المعلومات، إلا ما شاء أن يعلموه، وهذا عام، ومن أراد التخصيص فعليه الدليل، وقوله تعالى: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾ [السجدة: 17]، فهذا القدر من النعيم، حكمت الآلهة أنه لم تطلع عليه نفس من النفوس على العموم، وقوله تعالى: ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾، فالزيادة ممكنة أبدا، وما يزاد لم يعلم قبل، وقوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كُلُّ يَوْمٍ لاَ أَزْدَادُ فِيهِ عِلْماً، لاَ بُورِكَ فِي شَمْسِ ذَلِكَ اليَوْمِ..»[1].

ويذهب اليوسي إلى أن الله تعالى، أعطى نبيه موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ من العلوم الغزيرة، فكان بذلك في عين الكمال، والأنبياء كلهم كذلك، في بحار العلم يخوضون، وتفاوت درجاتهم في ذلك، لا يقضي بالتعميم والتمايز الحقيقيين، إذ الزائد على القدر المتناهي بالنسبة لغيره بقدر متناه، يكون متناهيا ضرورة.

هذا فيما يتعلق بالتعميم الحقيقي، أما إذا كان المقصود عند التجموعتي هو التعميم الإضافي المحصور في البعض منه، فالسؤال المطروح حينئذ هو ما المراد بهذا البعض الذي تم تعميمه؟ فإن أراد به البعض المبهم فقد قلب القضية الجزئية قضية كلية، وهذا غلط كبير، وإن كان المراد بعضا مخصوصا بعينه،

1 ـ أخرجه الطبراني في الأوسط من رواية عائشة بإسناد ضعيف. المغني بذيل الإحياء/ 1 : 6.

فيجب البيان ليستفاد الحكم على القضية الكلية بحسبه، كالقول مثلا إن النبي صلى الله عليه وسلم يعلم كل شيء من الشرعيات أو العقليات... أو علم كل شيء يطلب علمه من الكمالات الإلهية، أو نحو هذا من التقريرات، ليعلم الحكم ويكون له فائدة...

والجواب على هذا يبسطه اليوسي بعد أن سبق له اختصاره، وذلك بتقريره أن من الواجبات أن يعلم : أن وصف صفوة الخلق من الأنبياء والمرسلين فيما يتحلون به من العلوم والمعارف وسائر الكمالات، يكون على ثلاثة أضرب :

الأول : أن يعتبر المكلف الأنبياء والمرسلين كالعامة من الخلق، وليس لهم من العلم والمعرفة والنور إلا ما لهؤلاء، فهذا استنقاص لهم، وهضم من خصوصيتهم، التي امتن الله تعالى بها عليهم، وحطهم عن الرتبة الشريفة، التي أحلهم الله تعالى فيها، وهذا لا يجوز شرعا، لأنه تفريط في جانبه.

الثاني : أن يخرجوا عن البشر، ويشبهوا بالإله الحق، شبه ما وقع للنصارى، وهذا لا يجوز، كما قال البوصيري : «دع ما ادعته النصارى في نبيهم»[1] وهذا إفراط فيهم مرغوب عنه، يصادم النصوص القرآنية في تنزيه الله تعالى.

الثالث : التوسط، و«خير الأمور أوسطها»[2]، بأن يعلم المكلف أن الأنبياء والمرسلين بشر، ولكن ليسوا كالبشر، بما خصهم الله تعالى به من المنن والمنح، من غير أن يكونوا بذلك آلهة، ولا أمثال الآلهة، وهذا هو الحق في نفس الأمر... فإذا اعتقدنا في الأنبياء والرسل، أن الله تعالى فضلهم على سائر البشر، وأعلى مقاماتهم على كل مقام، وقرب منازلهم على كل منزلة، فقد تأدبنا معهم، إذ رفعنا شبههم عن عوام الخلق، قياما بحق الاختصاص...

---

1 ـ شطر لبيت شعري من الدرة اليتيمة، المعروفة بقصيدة البردة، والتي مطلعها :
أمن تذكر جيران بذي سلم   مزجت دمعا جرى من مقلة بدم
2 ـ تضمين لحديث سيرد تخريجه لاحقا.

وبعد أن يمهد اليوسي، بهذه البراهين العقلية، والأدلة النقلية، ينتقل إلى النتائج المترتبة عنها بقوله : «إذا علم هذا فنقول»، فيشرع في تحرير خصوصية نبينا محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، الذي فضله الله على سائر الرسل، حتى قيل إنه هو المعني بقوله تعالى ﴿وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَٰتٍ﴾ [البقرة : 253].

«والرسل في الجملة أفضل من غيرهم من بني البشر، فنبينا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هو أفضل الخلق قاطبة، فنعتقد بمقتضى التفضيل العام، أن الله أعطى نبينا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، من شفوف المنزلة، وقرب المكانة، وشريف الحظوة، ما لم يعط أحدا من خلقه، وكذلك نعتقد أنه أعطاه من العلوم الشرعية والإشهادية، والمعارف الربانية، ما لم يعط أحدا غيره[1].

وعلى النقيض من تحامل التجموعتي على اليوسي، والحكم على كلامه، من أول الكراسة إلى آخرها، بخلو كلامه من كل فائدة، فإن اليوسي قد أنصف التجموعتي فيما نقله عن القرطبي، من أن الله سبحانه أطلعه من العلم بصفاته وأحكامه، وأحوال العالم كله، ما لم يطلع عليه غيره، فهذا كلام حق ليس في الكراسة أنصع منه، غير أن التجموعتي أخطأ في توظيفه، للتدليل على صوابية قوله.

فالقرطبي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ قال هذا الكلام في مقام الاستدلال، على إثبات الخصوصية عن الخلق، والتجموعتي ساقه للتدليل على ما يزعمه من إحاطة علم النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ العام، والبون شاسع بين الدليل والمدلول، لأن الخصوصية تثبت بزيادة المقدار، وإن لم يجعل عموم العلم...».

وجملة القول، «فعلينا كما يقول اليوسي بالتعظيم جملة، واعتقاد أن الله تعالى أعطى نبيه المصطفى صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من العلوم الشرعية، والمعارف الدينية، والحكم النظرية، والمصالح الدينية والدنيوية، والمحاسن الأدبية، واللطائف الملكوتية، ما يغرق في أدنى بحاره، علوم الأولين والآخرين، ويلتمس منه كل حبر في علمه، وذي فكر في نظره، وذي صنعة في صنعته...»[2].

1 ـ عن رسائل اليوسي بتصرف/ 2 : 513.
2 ـ رسائل اليوسي/ 2 : 515.

غير أن مذهب التجموعتي في مسألة العلم النبوي الإحاطي، يحملنا على البحث عن دوافعه وأسبابه، والتي يأتي في مقدمتها تأثره البين بإبراهيم الكوراني، الذي سبق الحديث عنه في مبحث الكسب، فهو أيضا يقول بإمكان الإحاطة «وقد سئل الملا إبراهيم بن حسن الكوراني الكردي المدني، عن مسألة الإحاطة العلمية بأنواع المعلومات، من واجب ومستحيل وجائز، هل دليل اختصاصها بالإله عقلي سالم من الإشكال، أو المعتمد في ذلك النقل، أو يصح أن يقال يمكن الإحاطة بتحويط الله، والمختص بالألوهية كون الإحاطة ذاتية ؟

فأجاب برسالة سماها «الجواب الكافي عن مسألة إحاطة علم المخلوق بغير المتناهي» قائلا : الدليل العقلي على اختصاصها غير سالم من الإشكال، كما أشار إليه في حاشية الشرح القديم للتجريد، ويصح أن يقال يمكن الإحاطة بتحويط الله المختص بالألوهية، كون الإحاطة ذاتية، والمعتمد في ذلك الفعل، كحديث الترمذي عن معاذ «فَتَجَلَّى لِي كُلُّ شَيْءٍ وعَرَفْتُ»[1].

وقد نتج عن التعصب في الرأي بشأن مسألة العلم النبوي الإحاطي، أن دلس على اليوسي بالقول برجوعه إلى مذهب التجموعتي فيها، على ما حكاه الكتاني بقوله : «وقد وجدت بخط بعض ثقات المتأخرين، ما يقضي بأن اليوسي رجع إلى قول التجموعتي في هذه المسألة، فإنه قال : «إنه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ما مات حتى أعلمه الله بوقت مجيء الساعة، وبسائر المغيبات، وبليلة القدر والروح، وأحاط علمه بها إحاطة لا كإحاطة علم الله، وقال : انظر حواشي اليوسي على الكبرى. انتهى»[2].

1 ـ من حواشي العلامة الحجوي على خلع الأطمار البوسية : 389. والحديث أخرجه الإمام أحمد في مسند الأنصار.
2 ـ اليواقيت الثمينة : 19.

وقد رد العلامة الحجوي على هذا الزعم قائلا : «وقد طالعت حواشي اليوسي كلها، فلم أجد فيها المحال عليه» فتولى إظهار الحق وإنصاف الإمام اليوسي بقوله : «هذا آخر ما تيسر كتبه على هذه الرسالة[1] إصداعا للحق، وقياما لله بالحجة، أحب من أحب، وكره من كره، ولولا ضيق الوقت، و فساد الورق والمداد، لتتبعنا جميع مقالاتها ذرة ذرة، وحللناها عروة عروة، غير أن فيما كتبناه كفاية في بابه، إذا كان القصد إحقاق الحق، وإزهاق الباطل، وقد زهق والله، ولم يبق من الرسالة، إلا ما لا غرض لنا في التعرض إليه، من الهمز واللمز، الذي تكفل الله بالتوعد عليه، في قوله : ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾ [الهمزة : 1] ، أو صريح السب، الذي قال فيه عَلَيْهِ السَّلَامُ: «سِبَابُ المُسْلِمِ فُسُوقٌ»[2]، وذلك في الحقيقة أجنبي عن العلم، وللبيت رب يحميه.

ويكفينا أننا عمدنا إلى هذه الرسالة، فهدمنا قصورها العنكبوتية، وبينا قصور صاحبها بالأدلة القطعية، وطمسنا عيونها العمياء، وأزلنا غمامتها، التي يراد بها إنزال الظلماء، وإنها والله، بالنسبة للإمام اليوسي رَحِمَهُ اللَّهُ، وقدس روحه، لظلم محض، وظلمات بعضها فوق بعض، والنبيه يكفيه هذه العجالة، ويتبين النور بظهور الهالة»[3].

والذي يتلخص من هذا المبحث، أن الحق مع اليوسي فيما ذهب إليه، في مسألة العلم النبوي، كما سبق ورأينا، وهو مذهب المحققين من العلماء، بمن فيهم الإمام عياض، الذي قال بوجوب اعتقاد وفور علمه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لكن إذا كان في العلوم الشرعية، اعتقادية وفرعية، فهو علم إحاطي، بحيث لم يخرج من الدنيا حتى أطلعه الله على جميعه. إذ محال أن يرسل بشرع، يدعو إليه ولا

---

1 ـ يعني رسالة التجموعتي الموسومة بخلع الأطمار البوسية.
2 ـ متفق عليه في كتاب الإيمان.
3 ـ من طرر الحجوي على خلع الأطمار البوسية : 445.

يعلمه، وما سواه من أمور الدنيا، فلا بد من معرفته بكثير منها، وإن لم يجب أن يعلم الكل، للأدلة الدالة على ذلك في الصحيح. وأما أمور الآخرة، وعلامات الساعة، وأسماؤه تعالى، ونحو ذلك من علم ما كان ويكون، فلا يشترط فيه العلم بجميع تفاصيل ذلك، وإن كان عنده من علم ذلك، ما ليس عند جميع البشر، ولا نقص يلحقه في ذلك[1].

وهذا كله يبين لنا، أن قول عياض «أنه أوتي علم كل شيء»[2]، يجب حمله على علم الشرع الذي بعث به، و لا يجوز إبقاؤه على عمومه، فضلا عن الاستدلال به، كصنيع التجموعتي، ويدل لعدم اعتبار عمومه، قوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، حكاية عن ربه «أَعْدَدْتُ لِعِبَادِي الصَّالِحِينَ مَا لاَ عَيْنٌ رَأَتْ، وَلاَ أُذُنٌ سَمِعَتْ، وَلاَ خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَر»[3]، وقوله تعالى : ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾[يوسف : 76]، وهذا دليل على أن علم البشر، متناه محصور.

ومهما يكن، فعملا بحسن الظن بجميع المسلمين، نلتمس أفضل المخارج، للذين نقموا على اليوسي، في مسألة العلم النبوي وغيرها، وفي طليعتهم عبد المالك التجموعتي، ونحمل كلامه محملا حسنا، بعيدا عن القصور والجهل، وأن ما بدر منهم، كان مرده إلى فرط محبتهم لرسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، تلك المحبة الجارفة، التي خيل إليهم معها، إساءة الأدب مع سيد الخلق صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولم يهتدوا إلى أنهم بغلوهم هذا، كانوا قاب قوسين أو أدنى، من سوء الأدب مع رب العالمين، فغدا شأنهم أشبه بالذي «ذهب ليبني دارا فهدم أمصارا».

هكذا أكون قد أتيت، على إنهاء الفصل، المتعلق بنضال اليوسي على العقيدة، من خلال مباحث ثلاثة :

---

1 ـ الشفا / 2 : 116 ـ 117.

2 ـ نفسه/ 1 : 357.

3 ـ حديث قدسي أخرجه مسلم في كتاب الجنة وصفة نعيمها.

أولها «معنى كلمة الإخلاص» وما ينبغي للمكلف أن يعتقده منها، من غير نكير عليه، فيما لم يحط به، من فهم للجزء والكل، والمنفي والمثبت، على طريق العلماء المختصين.

ثانيها «مسألة الكسب»، التي وقفنا فيها على مذهب اليوسي الأشعري، ودعوته إلى نبذ كل قول يخرج عن ذلك.

ثم أخيرا «قضية العلم النبوي»، وما يجب اعتقاده فيه، من كون سيد المرسلين، أعلم بني البشر قاطبة، وأفضلهم منزلة، ولكن دون علم الله تعالى.

وكل هذا يكرس به اليوسي، لخدمة الوسطية في الدين، وملازمة حدود الاعتدال في كل شيء، والابتعاد عن الغلو المشين، تلك الوسطية، التي هي روح الدين الإسلامي، وجوهره ولحمته وسداه، وهي مبنى العقيدة والشريعة. وكل ذلك من خلال استثماره لأصل «سد الذرائع»[1]، في استنباط الأحكام.

1 ـ المحاضرات/ 2 : 401 وما بعدها.

الباب الثالث
التعريف بالكتاب والعمل في التحقيق

كتاب مشرب العام والخاص موضوع التحقيق والعرض والتحليل والفهرسة والتقديم، يندرج في سلك الكتب المصنفة من قبل علماء المغرب في الردود العلمية والمناظرات الكلامية، التي تولدت عن حركة الجدال والتناظر، التي اتخذت على مدى تاريخ المغرب والأندلس، إما شكل مناقشات مباشرة في أصول الديانات، أو شكل ردود وأجوبة كتبها أصحابها دفاعا عن رأي، أو تفنيدا لقول خصم ، أو جواب عن كتاب، وذلك للدفاع عن مشرب العقيدة السنية.

وتعتبر هذه الطائفة من الكتب المصنفة في مادة الردود **Répliques** ـ من وجهة نظري ـ مؤشر على الظاهرة الصحية لثراء فكر علماء الغرب الإسلامي، تكشف جليا للعيان عن الحركة العلمية النشيطة في تتبع كل جديد، وإغنائه بالنقد والتوجيه في مجال العلم والمعرفة، بحكم تباين مشارب ثقافات أصحابها، وقناعاتهم الفكرية من متكلمين ومحدثين وغيرهم.

ولمزيد التعريف والبيان بمضمون كتاب مشرب العام والخاص، فإني أقسم هذا الباب إلى فصلين :

الفصل الأول : التعريف بالكتاب

الفصل الثاني : عملنا في التحقيق.
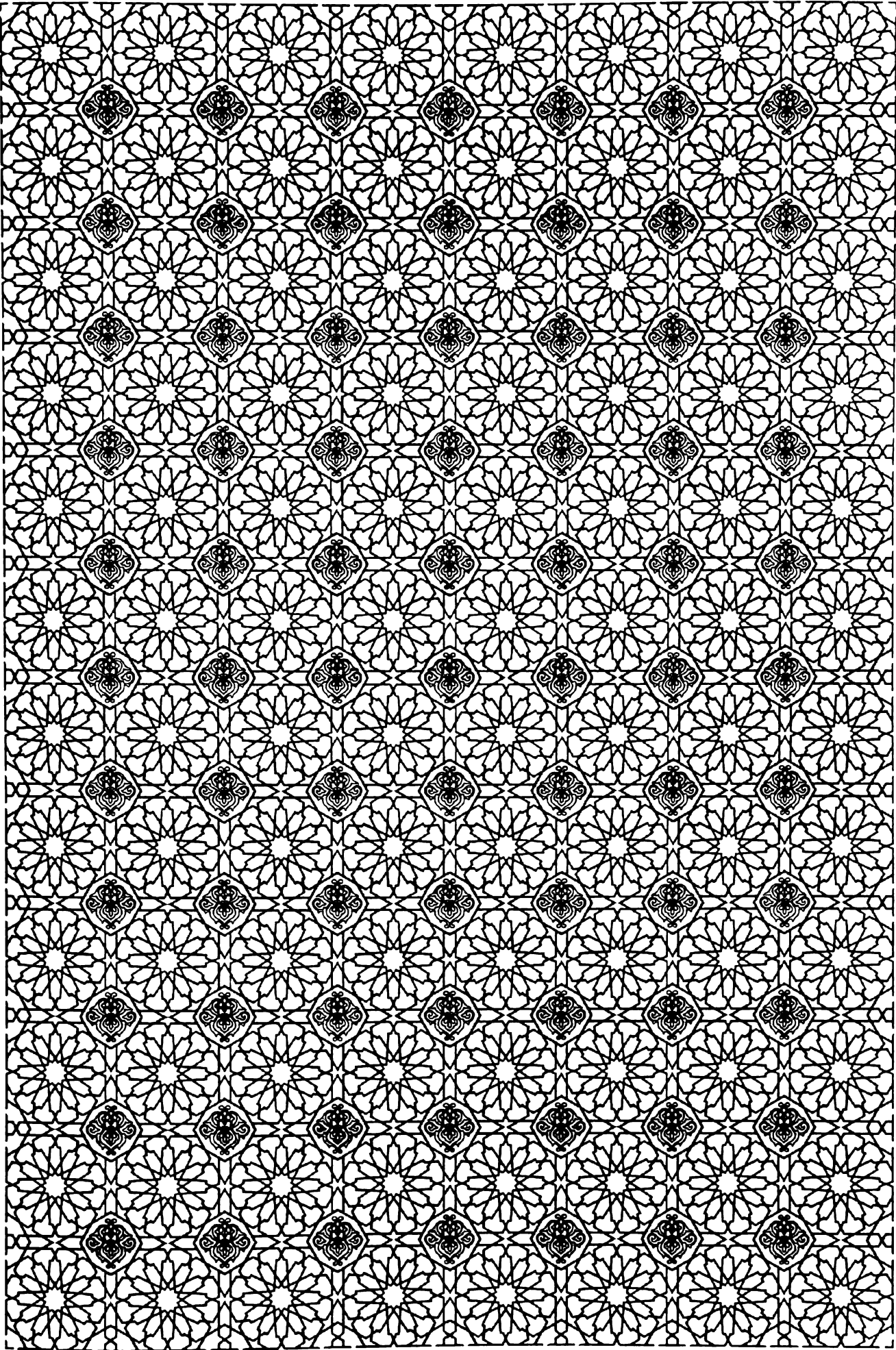
الفصل الأول
التعريف بالكتــاب

هذا الكتاب من أجود مؤلفات اليوسي، لما اشتمل عليه من علم غزير، وفوائد جمة، في علم التوحيد والتصوف، وما تضمنه من آراء كلامية، ومناقشات طريفة في قضايا فكرية، طالما شغلت الأوساط الثقافية في القرن العاشر الـهجري، واحتدم الـجدال بـشأنها بـين الطلبة والفقهاء على عهد اليوسي، الشيء الذي أكسب الكتاب قيمة علمية وتاريخية، رفعه إلى مصاف المصادر ذات المستوى الجيد في تناول قضايا الفكر الإسلامي بالمغرب، على غرار كتاب «المحاضرات في اللغة والأدب» مما حدا بالعلماء إلى الإشادة بقيمته العلمية، والتنويه بمكانة صاحبه الفكرية، من أمثال العلامة «عبد الرحمن بن جعفر الكتاني» الذي قال فيه : «هذا ومنذ خرج هذا المؤلف إلى الوجود، طبق ذكره الأغوار و النجود، إلا أنه كان أعز من الكبريت الأحمر، فلا يكاد يوقف له على أثر، إلا بعد معاناة التعب الأكبر». ولهذه القيمة التي يكتسيها، يجدر بنا أن نعرف به تعريفا يجلو الجوانب المذكورة، من خلال تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية :

المبحث الأول : اسم الكتاب

المبحث الثاني : موضوعه

المبحث الثالث : سبب تأليفه

المبحث الرابع : تاريخ تأليفه

المبحث الخامس : منهج المؤلف فيه

المبحث السادس : قيمته العلمية والتاريخية

المبحث الأول

اســـم الكتـــاب

اختار اليوسي لكتابه اسمين اثنين، حسب ما حدده لنفسه من تحقيق غرضين من تفسير الكلمة المشرفة، «أحدهما : ما لابد منه للمكلف فيها من الاعتقاد، بحيث إذا خرج عنه ولج بحبوحة الكفر أو كاد. والثاني : ما ينبغي له أن يعتقده منها من الوجه الكامل، بحيث إذا سقط عنه زل عن شرف الخصوصية إلى الحضيض السافل. وبحسب الاعتبار الأول، أي ما لابد منه للمكلف من الاعتقاد سمى كتابه : مناهج الخلاص من كلمة الإخلاص. وبالاعتبارين جميعا سماه : مشرب العام والخاص من كلمة الإخلاص».

إذن فالاعتبار في الاسم الأول مبني على أن الكتاب موجه إلى عموم المكلفين، في حين مبنى الاعتبار الثاني في التسمية مبني على تمكن التوحيد المعتقد في القلب تمكنا زائدا على مجرد الاعتقاد، بحيث يكون حالا له غالبا عليه.

فالاسم الأول ينطبق على المقصد الأول من الكتاب، الحاصل منه علم مكسوب، الذي له طريقان : أحدهما الدليل والبرهان، والآخر السماع والإذعان. والاسم الثاني ينسحب على المقصد الثاني من الكتاب الحاصل منه علم موهوب، مخصوص بخصوص، الذي له طريقان أيضا : أحدهما الفيض الرباني والمواهب المحضة، والثاني التفكر مع الاستعداد بالمجاهدة ومداومة الذكر وصدق التوجه.

فمن خلال التسمية، يتضح جليا أن الكتاب جمع بين الجانب العقدي والجانب الصوفي، وما ينبغي أن يكون عليه حال المكلف عموما، والعارف بالله خصوصا، في مسائل العقيدة ظاهرا وباطنا، ليحصل التواطؤ بين قلب المسلم المصدق، ولسانه الرطب بذكر الله.

المبحث الثاني

موضوعه

نص اليوسي تنصيصا على موضوع كتابه بقوله : «ويتضح ما أردناه من بيان ما يستفاد من الكلمة المشرفة، واستيضاح ما خفي من رموزها، واستنارة ما خبئ من كنوزها، واستثمار ما تهدل من فروعها، واستصفاء ما تفجر من ينابيعها، وذلك هو موضوع الكتاب».

فموضوع الكتاب إذن، يدور أساسا حول توحيد الله تعالى، الدعوة التي جاء بها جميع الرسل والأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وما يتعلق بكلمة «لا إله إلا الله» من مباحث عقدية، للقيمة الدينية والروحية لهذه الكلمة في النفوس المؤمنة، والقلوب الموحدة، وما تنطوي عليه من أسرار عظيمة، وما يترتب عليها من أحكام دنيوية وأخروية، تنال ببركتها كل ناطق بها سواء كان مبتدأ أو منتهيا، منافقا كان أو صادقا.

وقد رتب الكلام على الكلمة المشرفة في مقصدين : المقصد الأول، في تفسير معناها وتبيين فحواها على ما يجب اعتقاده على جميع المؤمنين، وهو مرجع مباحث المتكلمين، وقدم لكل ذلك بمقدمة بين يدي التفسير بهدف حصول التسهيل والتيسير، وفيها عشرة فصول، جمع في تدبيجها بين عدة علوم عقلية ونقلية، من منطق وفقه وأصول ونحو ولغة، تكون خير معين للقارئ المهتم على فهم ما سيرد عليه من تقريرات في ثنايا الكتاب غاية في العمق والتحليل. وأكمل الغرض في ذلك بخاتمة ضمنها سبعة فصول، وكلها تدور حول فوائد وأحكام تليق بالمقام.

أما المقصد الثاني من الكتاب، فقد عقده للإشارة إلى ما يتلمح في الكلمة المشرفة بعد مـا سبق وقرره، من اللطائف، وهو منظر أهل الحقائق والمعارف، وقد استهله أيضا بمقدمة اشتملت على ثلاثة فصول تتصل بالذكر ومتعلقاته، ثم خاتمة طويلة الذيل ضمنها أربعة عشر فصلا، وتطرق في آخرها إلى الحديث عن أخت هذه الكلمة المشرفة، وهي «محمد رسول الله»، الكلمة المجيدة، وقرر الكلام فيها في ضمن عشر مسائل، وكان آخر ما أنهى به الكتاب قسم السمعيات التي قسمها إلى قسمين : ما يعلم صدقه بالعقل، وما لا يعرف إلا من تلقاء الرسول، وأتى بخاتمة فرعية بسط فيها القول عن أركان الدين الثلاثة : الإيمان والإسلام والإحسان، وأخيرا ما تقتضيه الكلمة المشرفة من عقائد إلهية، وما تقتضيه الكلمة المجيدة من عقائد نبوية ومـا يلتحق بها من السمعيات.

المبحث الثالث

سبــب تأليفــه

يأتي تأليف كتاب «مشرب العام والخاص من كلمة الإخلاص» إسهاما من الإمام اليوسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في رفع سوء فهم بعض الفقهاء لكلمة التوحيد « لا إله إلا الله»، وقطع دابر الاختلاف بينهم في هذا الأصل، والحد مما نتج عن ذلك من اضطراب، وتقرير مسائلها تقريرا سليما، استنادا إلى جوهر الدين ومقاصده، إخمادا لنار الفتن التي ثارت بين طلبة سجلماسة وفقهائها وعوامها، ثم بين طلبة مراكش، في ما هو المثبت، وما هو المنفي في كلمة الإخلاص.

وفي ذلك يقول : «كنت في أعوام السبعين وألف، قصدت إلى زيارة شيخنا البركة، وقدوتنا في السكون والحركة، أبي عبد الله سيدي محمد بن ناصر سقى الله تراه، فمررت ببلد سجلماسة، فوجدت فتنة ثارت بين الطلبة في معنى كلمة الإخلاص، فكان بعض الطلبة قرر فيها ما وقع في كلام الشيخ السنوسي، من أن المنفي هو المثل المقدر، فأنكر عليه بعض من لهم الرياسة في النوازل الفقهية، وفصل الأحكام الشرعية، وليس لهم نفاد في العلوم النظرية. وأخذوه بنحو ما أخذوا به الشيخ الهبطي، في مشاجرته المشهورة مع أهل عصره، حتى امتحنوه بالسياط، فجعلت أقرر لأولئك المنكرين الكلمة، بوجه يقرب بين المأخذين، ويصلح بين الخصمين، فلم يفهموا ذلك، وصمموا على ما طرق أسماعهم من أن الهبطي أخطأ في هذه المسألة، وضل ضلالا مبينا. ثم وقعت هذه الفتنة أيضا بمدينة مراكش، عن قريب من هذه بين طلبتها، حتى ضلل بعضهم بعضا، فمن أجل ذلك ألفت كتاب «**مناهج الخلاص من كلمة الإخلاص**».

وإذا كان اليوسي قد أبان عن الظروف والملابسات، التي ألف في ضوئها كتابه، وكذا الأسباب الدافعة لذلك على وجه الإجمال، فإنه قد أحال على خطبة الكتاب، لمن يستزيد تفصيل تلك الأسباب، وحصرها في ستة بقوله : «وكان سبب الانتهاض إليه، والترامي عليه، بعد مشيئة الله السابقة، وربوبيته الهادية السائقة أمورا :

أحدها : وهو أولاها وأعلاها، أن هذه الكلمة المشرفة هي عنوان الإيمان، وسبب الفلاح والأمـان، وهي عصمة من الكفران، والمنجاة من الهلاك والخسران، فوجب الاعتناء بفهمها، والمحافظة على رسمها.

ثانيها : أنها أجل الأذكار، وقدرها أعظم الأقدار، كما سيظهر إن شاء الله، إذا وقع الإلمام بشيء من فضلها، وبيان شفوف محلها. فتأكد على موحد الاعتناء بها، والاعتراف بشريف منصبها.

ثالثها : إسعاف الراغبين، وتلبية الطالبين. فإنهم مازالوا يلحون على هذا المأرب، ويتشوفون إلى هذا المطلب.

رابعها : رجاء أن يقع الإنصاف، وتنحسم مادة الاختلاف. فإن الاختلاف في هذا الأصل الكبير كبير، وزعزعة مثل هذا الأساس خطير مبير.

خامسها : التبرك بهذا الذكر الشريف، ورجاء الدخول بذلك في زمرة أهل التعريف. مع مـا يرجى من ذلك من حصول ثواب، وفتح أبواب.

سادسها : إعانة مسلم، وكفاية مهم...».

هذا عن الأسباب المباشرة لتأليف الكتاب في الظاهر، وإلا فإن هناك أسباب آخرى وجيهة، لا ينبغي إغفالها في هذا المنحى، ومنها تأليف إبراهيم الكوراني، لكتابه الموسوم ب «إنباه الأنباه على إعراب لا إله إلا الله»، والذي عمل أبو

سالم العياشي على إدخاله إلى المغرب، كما فعل بغيره من الكتب، والذي قال في وصفه : «وبالجملة فهو كتاب نفيس محتو على درر العلم، تنافس أصحابنا ومشايخنا في كتابته، لما أدخلناه المغرب».

فكان رد اليوسي إيجابيا، بتصنيفه لكتاب «**مشرب العام والخاص من كلمة الإخلاص**». وفي ذلك ملمح من ملامح التنافس العلمي، بين الاتجاهين الفكريين السائدين، اتجاه الكوراني المشرقي، واتجاه اليوسي المغربي، كما سأزيده بيانا في محله. ومنها أيضا ما سبق وألمعنا إليه من المناظرات الكلامية التي شهدها عصر اليوسي في مسائل التوحيد كما هو حال عبد الله الأندلسي الذي كانت نهايته أن مات مقتولا إعمالا لفتوى الفقهاء فيه بسبب طعنه في ركن هام من أركان العقيدة الإسلامية، وهو ركن النبوة، ومنها ما ذكره عليوات للإمام اليوسي من المناظرة التي جرت بينه وبين واحد من شيعة فرقة الأندلسيين الضالة بمحضر جمع غفير من العامة والخاصة[1].

1 ـ الحركة الفكرية/ 1 : 244. (؟؟؟)

المبحث الرابع

تاريــخ تأليفــه

تعود بداية تأليف كتاب مشرب العام والخاص إلى سنة 1070 هـ، تاريخ نشوب الفتنة بين طلبة سجلماسة وفقهائها وعوامها في معنى كلمة الإخلاص، ويبدو أن مدة تأليفه امتدت على مدى عشرين عاما أو يزيد، حسبما يستفاد من الإشارات التاريخية المذكورة في مواضع متفرقة من كتب اليوسي، وأعني بها سنوات : 1070هـ تاريخ الشروع في تحرير المقصد الأول، الذي أطلق عليه «مناهج الخلاص من كلمة الإخلاص»، أو «منهاج الخلاص من كلمة الإخلاص» كما ورد في إحدى النسخ الخطية، ثم سنة 1090 هـ، الواردة في كتاب المحاضرات التي جاء فيها ما نصه : «وقد اشتعلت فتنتهم حتى كادت تخرج إلى الآفاق كلها، ثم أطفأها الله تعالى بفضله، فجاء طاعون عام تسعين ومائة وألف، فاجتثت شجرتهم من فوق الأرض فلن يبق لها قرار»[1]، وهو ما يتفق تمام الاتفاق مع ما ورد في آخر كتاب مشرب العام والخاص من كلمة الإخلاص ونصه : « وبلغني أن قوم الرجل المذكور، وهم قوم أجلاف، يردون على شيخ هذه الطائفة المبتكر لهذه الفتنة، وقد مات اليوم، فعفا الله عنا وعنه إن مات على الإسلام»[2].

1 ـ المحاضرات/ 1 : 232.

2 ـ مشرب العام والخاص : / 2 : 464.

المبحث الخامس

موارد ومنهج المؤلف فيه

نبه اليوسي على المنهج المتبع في كتابه «**مشرب العام والخاص**» في خطبة الكتاب بقوله: «...فنقول قد لاح مما مر، أنا أشرنا في الكلمة المشرفة إلى غرضين، فلا جرم أنا رتبنا الكلام عليها في مقصدين: المقصد الأول: في تفسير معناها، وتبيين فحواها، على ما يجب اعتقاده على جميع المؤمنين، وهو مرجع مباحث المتكلمين. الثاني: في الإشارة إلى ما يتلمح فيها بعد ما ذكر من اللطائف، وهو منظر أهل الحقائق والمعارف».

وعملا بهذه المقاييس، وجريا على الطريقة العلمية النظرية، أخذ يتكلم في المقاصد التي عقدها، متبرءا من الحول والقوة، خاصة في المقصد الثاني، غير مدع في ذلك ذوقا، ولا تحليا بالمقامات، التي عسى أن تبرز من الألفاظ، وتتجلى في منصات العبارات، وإنما هو خائض في ذلك بحسب العلوم الرسمية، من ملاحظة المدلولات اللغوية، والمدارك العقلية، والمواقف الشرعية. لأن كلمة الإخلاص هي مشرب خواص المؤمنين، أو أهل الذوق وشرح الصدر، وعوام المؤمنين، أي أهل التصديق مجردا، إما تقليدا أو استدلالا.

والطريق التي سلكها في تقرير مسائل الكتاب، تعتمد كلا من النص والنظر. فأما النص فذكر فيه من الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية ما فيه كفاية. وأما النظر فعمد فيه إلى إعمال الفكر في معانيها، وسبر أغوارها، وتقريرها بكيفية تخدم العقائد عند الفريقين، لأن الإيمان الحاصل من التصديق بمضمون الكلمة المشرفة، له ثلاث درجات:

- الجزم تقليدا للشريعة وللعلماء الدالين على الله.

ـ الجزم المستند على الاستدلال.

ـ المشاهدة بنور اليقين. وهو إيمان العارفين.

والملاحظ أن الكتاب، وإن كان الباعث على تأليفه، حسم مادة النزاع بين الطلبة في معنى كلمة التوحيد كما سبقت الإشارة، فإنه مع ذلك يفوق بكثير مستوى الطالب، بأسلوبه المتين، وعمق مسائله المنطقية، والكلامية، والفقهية، والحديثية، والأصولية، واللغوية، إلى حد يصعب أحيانا مجاراة صاحبه في جولاته الفكرية، التي تتطلب جهدا فكريا، وتكوينا علميا خاصين.

وإدراكا منه لهذه الحقيقة، فإن اليوسي كثيرا ما يلجئ قصد تبسيط أفكاره وتقريبها إلى الأذهان، من ضرب الأمثال المحسوسة بقوله : «ولنضرب لك مثالا يتضح به الغرض، إن شاء الله تعالى وهو ...»، ثم يعقب عليه بقوله : «إذا فهمت هذا، لم يخف عليك تنزيل المثال على المسألة».

والكتاب إلى جانب هذا، شديد الصلة بالأحوال النفسية المنشرحة، والظروف المادية والعلمية المواتية لمؤلفه. بما طبعها من استقرار، يوم كان مقيما بالزاوية البكرية، وهو ما يفسر ذلك الكم الهائل من النقول، التي اقتبسها من أمهات كتب التفسير والحديث، وعلم الكلام، وغيرها في مجال الاستدلال والاستشهاد، المتداولة حتى اليوم كـ«الكشاف» و«المواقف» و»المقاصد» وشرحها وغيرها من الكتب التي أضحت عزيزة المنال لنذرتها.

واقتباسه لكلام أعلام أهل السنة من أمثال الغزالي، والسعد التفتازاني، والباقلاني، وغيرهم يظهر مدى تأثره بهم، وميله إلى النسج على طريقتهم في علم الكلام. فكثيرا ما أشاد به بقوله : «قلت والحق إن شاء الله تعالى، هو ما ذهب هؤلاء الأئمة إليه، رضوان الله عليهم» ولكن من غير أن يسلم أقوالهم جملة وتفصيلا، بل يناقشها، وينتقدها، ويصوبها، كما هو دأبه في مناقشة الإمام الرازي والتفتازاني في مسألة تكفير من جهل تفاصيل أمور العقيدة.

يقول في ذلك : «وقد تمسك الإمام الرازي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في هذا المطلب وهو اختيار أنه لا يكفر أحد من أهل القبلة. فإنه لو توقف صحة الإيمان، على اعتقاد الحق في تلك الأصول، لكان النبي ومن بعده، يطالبون بها من آمن، ويفتشون عن عقائدهم فيها، وينبهونهم على ما هو الحق منها، واللازم منتف قطعا.

قال سعد الدين التفتازاني رَحِمَهُ اللَّهُ، ولقائل أن يجيب عن تمسك الإمام بمنع الملازمة. فإن التصديق بما جاء به النبي إجمالا، كاف في صحة الإيمان. وإنما يحتاج إلى بيان الحق في التفاصيل، عند ملاحظتها، وإن كانت مما لا خلاف في تكفير المخالف فيها، كحدوث العالم. فكم مؤمن لم يعلم معنى الحدوث، والحادث، والقديم أصلا، ولم يخطر بباله حديث حشر الأجساد قطعا. لكن إذا لاحظ ذلك، فلو لم يصدق كان كافرا انتهى. قلت وفي اعتراض السعد بحث، وهو أن يقال... » وبحث معه في ذلك وأطال.

وجملة القول فإن اليوسي في هذا الكتاب، جمع بين علم الشريعة، وعلم العقيدة، وعلم التصوف، لما بينها من تداخل، فكان بذلك أشعري العقيدة، مالكي المذهب، سني التصوف، بما يتميز به هذا الأخير من التوفيق بين التشرع والتحقق، وهو ما حث عليه أرباب القلوب كالشيخ أبي بكر الدقاق الذي نقل عنه اليوسي قوله : «كنت في تيه بني إسرائيل، فوقع في قلبي أن علم الحقيقة بخلاف علم الشريعة، فإذا شخص تحت شجرة أم غيلان صاح بي وقال : يا أبا بكر كل حقيقة تخالفها الشريعة فهي كفر».

المبحث السادس

قيمته العلمية والتاريخية

يعتبر كتاب «**مشرب العام والخاص من كلمة الإخلاص**» من أهم الكتب المصنفة في العقيدة الإسلامية والتصوف والفقه والأصول، ترجم بعمق أصالة فكر الإمام اليوسي الموسوعي، وعبر بدقة متناهية عن الخط المنهجي في علاج قضايا الفكر الإسلامي، من منظور سني يتخذ من الوسطية منهجا، والاعتدال في الرؤيا ديدنا وسلوكا، فضلا عن اتسامه بالعمق والشمولية في التحليل والبسط، والجدة في الطرح والتوفيق بين الآراء المتضاربة.

ومن ثم يمكن اعتباره مرجعا هاما، لما ينبغي أن يسود علاقات أهل الفكر والنظر في المساجلات العلمية والنقاشات الفكرية عموما، بما ينبغي أن تتسم به من روح التسامح، واحترام الرأي المخالف، والابتعاد عن أسلوب التجريح والتنقيص، والزعم بامتلاك ناصية الحقيقة، والخروج من نطاق الفكر الضيق المتزمت، إلى رحابة فكر الإسلام وقيمه الخالدة، ومبادئه السامية الرفيعة.

والكتاب علاوة على ما ذكرناه، يكتسي قيمة تاريخية لا يمارى فيها، كديوان خطته يراعة صاحبه، ليكون شاهد صدق وعيان، على حيوية فكر علماء الغرب الإسلامي الخلاق، وإسهاماتهم في بناء صرح ثقافته بمختلف مشاربها، وتوجيههم للأحداث في نطاق المسئولية الدينية والعلمية التي أناطها الشرع بهم، وفق تعاليم الدين الإسلامي الحنيف الذي يدعو إلى تعزيز أواصر القوة والتضامن بين المسلمين، وينفر من كل السلوكات المشبوهة التي تعمل على تأجيج نار الفتن، وليس هناك ما هو أدهى وأمر على المسلمين في كل زمان

ومكان، من أن تتسرب الشبهات إلى العقائد الإيمانية، التي يجب أن تظل كالطود الشامخ بعيدة عن كل المزايدات والترهات.

ولذلك جاءت شهادات العلماء في الكتاب مطابقة لما قررناه، من تثمينها له ولمؤلفه الإمام اليوسي، فوصف بكونه « أعز من الكبريت الأحمر، فلا يكاد يوقف له على أثر إلا بعد معاناة التعب الأكبر».
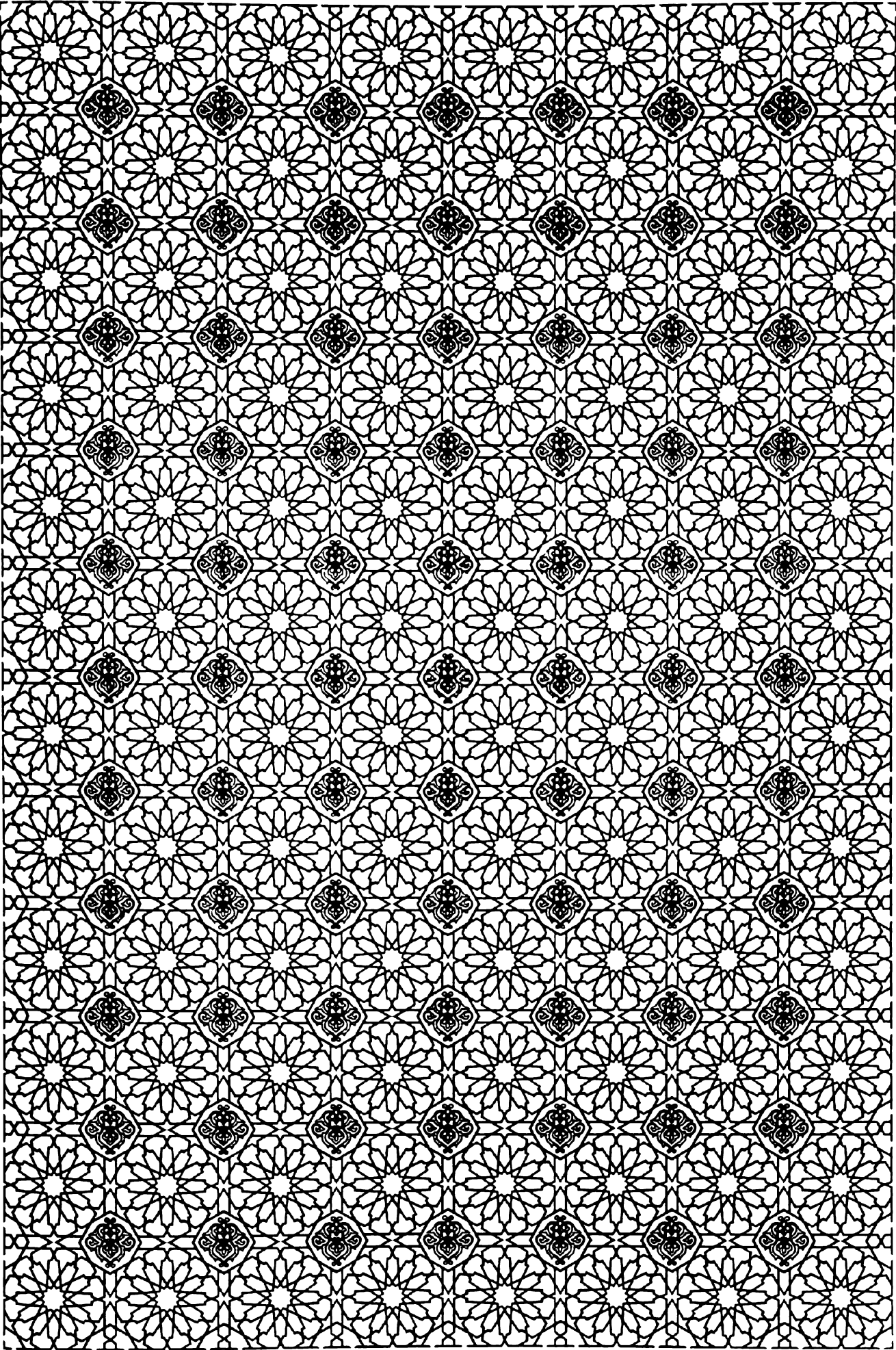
الفصل الثاني

عملنا في التحقيق

لقد صح العزم مني على تحقيق كتاب «**مشرب العام والخاص من كلمة الإخلاص**»، وأنا طالب برحاب دار الحديث الحسنية في غضون سنوات 1983 ـ 1985، فكان أن وجهت عنايتي للبحث عن النسخ الخطية للكتاب، فاختلفت إلى عدة خزانات وطنية بكل من الرباط وسلا، وفاس ومكناس، وتطوان ومراكش ودرعة، وغيرها من المكتبات الخاصة.

ولم أقدم على الشروع في عملية تحقيق الكتاب، إلا بعد مراجعة الأعمال السابقة في مجال تحقيق التراث، والاستئناس بالكتب الخاصة بمنهجية التحقيق، أملا في إعادة إصدار كتاب «مشرب العام والخاص من كلمة الإخلاص» محققا تحقيقا علميا، أقرب ما يكون إلى النص الذي حررته يراعة الإمام اليوسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وذلك كما يتضح من خلال المباحث الآتية :

المبحث الأول : حصر عدد نسخ الكتاب والتعريف بها

المبحث الثالث : النسخ المعتمدة ودواعي اختيارها.

المبحث الرابع : الخطوات المنهجية المتبعة في التحقيق.

المبحث الأول
حصر نسخ الكتاب والتعريف بها

تحمل النسخ الخطية لكتاب «مشرب العام والخاص من كلمة الإخلاص» التي أسعف البحث بالوقوف عليها بالخزانات الوطنية الأرقام التالية :

- نسخ الخزانة العامة رقم : 1013ق، ورقم : 35ك، ورقم : 2418ك.
- نسخ الخزانة الملكية رقم : 6238، ورقم : 3929، ورقم : 942.
- نسخ مكتبة الزاوية الناصرية رقم : 1800، ورقم : 1900.

وفيما يلي التعريف بهذه النسخ جميعا حسب الأهمية :

1 ـ نسخة الخزانة العامة رقم : 1013 ق :

توجد ضمن مجوع غير مرقم، جاء في أول صفحة منه «ملك لله تعالى بيد أحمد بن محمد بن ناصر عفا الله عنه، أول سنة تسع وثمانين وألف :

ـ الجملة المفيدة في تفسير الكلمة المجيدة للعالم النحرير ... أبو علي سيدي الحسن بن مسعود اليوسي.

ـ شرح الوسطى للمصنف السنوسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ و نفعنا به.

ـ شرح الصغرى للمأمون الحفصي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ آمين.

يبتدأ الكتاب من الصفحة : 1 وينتهي عند الورقة : 134 من المجموع، فيكون بذلك مجموع صفحاته : 268 من الحجم الكبير، خط النسخة مغربي جميل جدا، محلى باللون الأحمر عند التمييز بين كلام المؤلف، وكلام غيره أثناء مناقشاته وردوده، وكذا عند كتابة العناوين. والنص خال من أي تعليق أو حاشية.

عدد أسطر الصفحة الواحدة : 29 سطرا. متوسط كلمات السطر الواحد : 15 كلمة زيادة ونقصانا. مقاس الصفحة الواحدة : 16 * 11 سنتم. والنسخة سليمة من أي آفة رغم قدمها.

2 ـ نسخة الخزانة العامة رقم :35 ك :

جاء في أول صفحاتها ما نصه : «من أقدم النسخ، قد نسخت إثر وفاة المؤلف بسنين قليلة». وهي عبارة عن كتاب مستقل، يصل عدد صفحاته إلى 292 صفحة من الحجم الصغير. وخط النسخة مغربي مقروء، محلى بالأحمر، عدا بعض الكلمات التي اندثرت بفعل الأرضة. يبلغ معدل أسطر الصفحة : 12 الكلمة في كل سطر. مع حواشي قليلة من عمل الناسخ. مقاساتها : 13 * 9سنتم.

3 ـ نسخة الخزانة العامة رقم : 2418 ك.

هذه النسخة عبارة عن كتاب مستقل، عدد صفحاته : 169 صفحة من الحجم الكبير، يحمل طابع المكتبة الكتانية، لمالكها محمد عبد الحي الكتاني بفاس، وهي حديثة العهد بالنسخ. استهلها الناسخ بقوله : «قال الشيخ العلامة الإمام قدوة الأنام، خاتمة المحققين، وسيد المدققين، ووحيد الدهر والزمان، وفريد العصر والأوان، سيدي الحسن بن مسعود اليوسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى، ونفعنا به آمين».

وخط النسخة مغربي مقروء، محلى باللونين الأحمر والأخضر، لضبط بعض الكلمات بالشكل أحيانا. وهي سليمة من كل آفة. يبلغ معدل أسطر الصفحات : 24 سطرا. متوسط السطر الواحد : 15 الكلمة. مقياس الصفحة : 17 * 13سنتم.

4 ـ نسخة الخزانة الملكية رقم :942.

جاء في صفحتها الأولى «انتقل بالشراء لعبيده محمد بن قدور الشرقاوي القادري، لطف الله به، ووفقه بمنه آمين» وبأسفله كتب «ملك لله تعالى، وبيد عبيد ربه المعطي بن الصالح، أصلح الله حاله، ثم لولده عبد القادر، سامحه

المولى بجوده، وفضله آمين». وبعد هذا يبدأ نص الكتاب بقول الناسخ في مستهله : «قال الفقيه العالم العلم، شيخ الطريقة، ومعدن الحقيقة، سيدنا الحسن بن مسعود اليوسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى، ونفع به آمين».

خط النسخة مغربي جيد، محلى باللون الأحمر في كتابة الفصول، والمباحث، والمسائل الفرعية، المندرجة تحتها. يبلغ معدل أسطر الصفحة الواحدة : 26 سطرا. متوسط كلمات السطر :15 الكلمة. مقياس الصفحات :22.5 * 41 سنتم. ولم يرد ذكر لاسم الناسخ، ولا تاريخ النسخ. وتحمل بعض الهوامش بخط الشرقاوي القادري، ينبه فيها القارئ للوقوف على المسائل المهمة.

5 ـ نسخة الخزانة الملكية رقم : 6238.

هذه النسخة مبتورة الأول بمقدار صفحتين. تبتدأ بقول اليوسي «... النبذة إن شئنا مناهج الخلاص من كلمة الإخلاص، وبالاعتبارين جميعا، نسميها إن شئنا مشرب العام والخاص من كلمة الإخلاص» وهي خالية : من التمليك، واسم الناسخ، وتاريخ النسخ. باستثناء بعض الهوامش التي سيقت لتصحيح بعض الأخطاء، والتنبيه على بعض الفوائد بعبارة «قف ولا بد». يبلغ عدد أوراق المخطوط : 159من الحجم الصغير.

خط النسخة مغربي جيد، محلى باللونين الأزرق والأحمر غالبا، والبرتقالي نادرا، في كتابة عناوين الفصول والمباحث. متوسط أسطر الصفحة الواحدة : 26 سطرا، بمعدل 14 كلمة في السطر. مقياس صفحاتها :10 * 15سنتم.

6 ـ نسخة الخزانة الملكية رقم : 3929.

جاء في مستهلها قول الناسخ : «قال شيخنا العلامة الإمام، قدوة الأنام، خاتمة المحققين، وسند المدققين، وحيد الدهر والأوان، وفريد العصر والزمان، سيدي

الحسن بن مسعود اليوسي، رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ و أرضاه». وقد خلت النسخة من الإشارة إلى أي تمليك، أو ذكر لاسم ناسخها، أو تاريخ نسخها. وما ذكره الدكتور المدغري من أنها نسخت سنة 1118 هـ لم أقف عليه. خطها مغربي مقروء، يتخلله اللون الأحمر، المستعمل في كتابة عناوين الفصول، والمباحث، والفواصل. معدل أسطر الصفحة : 22 سطرا. بمقدار 15 كلمة في السطر الواحد. مقياس الصفحة 9.5 * 14.5 سنتم.

7 ـ نسخة مكتبة الزاوية الناصرية رقم :1800.

هذه النسخة من أحباس الزاوية المذكورة، على حد ما جاء في أول صفحة منها «الحمد لله، أشهد الأبر المقدم السيد الحاج عبد القادر الكتاني، أنه صير من أحباس الزاوية الناصرية المسعودية، المعروفة لهم برباط الفتح حاطه الله، على تحصيل هذا السفر المبارك، المكتوب على أول ورقة منه عشرين أوقية دراهم، تاريخه «كذا» من أكريتها، بقصد تحبيسه على الزاوية المذكورة، للانتفاع به فيها بأوجه الانتفاع، من قراءة و غيرها، مما لا منافاة بينه و بينها. فهو حبس مؤبد عليها. ووقف منه إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، وهو خير الوارثين. ومن بدل، أو غير، فالله حسيبه وسائله، إشهادا تاما عرف قدره، شهد به عليه بحال كماله وعرفه، وفي النصف من ربيع الثاني عام ثلاثة وعشرين ومائة وألف».

وقد استهل الناسخ الكتاب، بعد البسملة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بقوله : «قال شيخنا العلامة، الإمام قدوة الأنام، خاتمة المحققين، وسند المدققين، وحيد الدهر والزمان، وفريد العصر والأوان، أبو المواهب سيدي الحسن بن مسعود اليوسي، حقق الله نسبتنا به دنيا وأخرى، وحشرنا معه ومع أصحابه، وقدس روحه وروحهم آمين، في أعلى عليين».

خط النسخة مغربي جميل، محلى بالأحمر في إبراز كتابة العناوين. عدد أسطر كل الصفحات 22 سطرا، متوسط كلمات السطر : 12. مقياس الصفحات : 16.5 * 10 سنتم. وهي خالية من اسم الناسخ، وتاريخ النسخ.

8 ـ نسخة خزانة الزاوية الناصرية ر قم : 1900.

إن الكتاب الحامل للرقم أعلاه، لا يتعلق بكتاب مشرب العام والخاص، وإنما هو عبارة عن مجموع اشتمل على :

ـ نسب رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إلى أبينا آدم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ.

ـ سلسلة عهود المشايخ، وأخذهم السر عن بعضهم البعض.

ـ دلائل الصحة والسقم في الشهور العربية.

المبحث الثاني

النسخ المعتمدة ودواعي اختيارها

تبين لي وأنا أباشر عملية التحقيق، أن الاطلاع على كل النسخ الخطية، التي تيسرت أسباب الوقوف عليها أمر متعذر، ويتطلب من الوقت والجهد ما لا تفي به طاقة فرد واحد، لذلك عمدت إلى الاقتصار في التحقيق والمقابلة، على بعض النسخ الخطية والحجرية اعتبارا لأهميتها بالمقارنة مع نظيراتها.

1 ـ نسخة الخزانة العامة رقم : 1013ق.

اعتمدت في التحقيق نسخة الخزانة العامة رقم :1013ق، وهي في حقيقة الأمر نسخة خزانة الزاوية الناصرية، كما يستفاد من الطابع الذي تحمله، وذلك نظرا لكونها أقدم نسخة على الإطلاق، يظهر ذلك من قول الكاتب في آخر صفحاتها «كمل الكتاب المبارك بحمد الله تعالى وحسن عونه... على يد كاتبه لنفسه ولمن شاء الله بعده، عبد الواحد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن موسى الكرزاني... ووافق الفراغ منه ضحى يوم الثلاثاء، في آخر رجب الفرد، عام ثمانية وثمانين وألف...» ، وبذلك يكون قد تم نسخها في حياة المؤلف.

2 ـ نسخة الخزانة العامة رقم : 35 ك.

عززت ذلك بنسخة الخزانة العامة رقم : 35ك. وهي في جزء واحد، استهلها الناسخ بالحمدلة والتصلية، وأنهاها بقوله : «كمل مشرب العام والخاص من كلمة الإخلاص للشيخ الإمام، الأوحد الهمام، العالم العرفاني، الوارث الرباني، سيدنا الحسن بن مسعود اليوسي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ونفعنا وحشرنا في زمرته، مع الذين فازوا باتباع رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وكان الفراغ منه ضحوة يوم السبت من رجب الفرد عام ثمانية عشر ومائة وألف، وبذلك فهي تعد في المرتبة الثانية من حيث القدم.

3 ـ نسخة الطبعة الحجرية

حظي كتاب مشرب العام والخاص بعناية أهل العلم، شأنه في ذلك شأن باقي كتبه، فوصف «بالكبريت الأحمر قبل طبعه» طباعة حجرية، على عهد السلطان عبد الحفيظ العلوي، وذلك في الخامس ذي الحجة الحرام، عام سبعة وعشرين وثلاثمائة وألف هجرية، ومما جادت به قريحة مصححه عبد الرحمن بن جعفر الكتاني من بحر الخفيف مذيلا على تقريظه اللطيف للكتاب، حين ازدهى الوضع وكمل الطبع قصيدة نقتطف منها هذه الأبيات :

مبتغي الفوز حين غير مناص ... دم على ذكر كلمة الإخلاص

....

وإذا كنت قاصرا عن مداها ... فلتسامر مناهجا للخلاص

سفر علم أبان ما قد حوته ... من معان فما به من خصاص

لإمام له المعارف تنمى ... إذ أطاعته وهي ذات اعتياص

يكشف اللبس عن عويص إذا ما ... وقع الناس منه في حاص باص

ذاك ذو الفضل سيدي الحسن اليو ... سي من خص بالسنا الوباص

وقد اعتبرت نسخة الطبعة الحجرية هذه رافدا في المقابلة والتصحيح.

المبحث الثالث

الخطوات المنهجية المتبعة في التحقيق

لإنجاز مهمة تحقيق الكتاب سلكت الخطوات المنهجية التالية :

1 ـ اقتصرت فيما ذكرت من النسخ على نسختين خطيتين، نسخت الأولى، وأعني بها : نسخة رقم 1013 ق سنة 1088، ورمزت لها بحرف «ق» واعتمدتها أصلا، كما عززتها بنسخة ثانية رقم 35ك مؤرخة في عام 1118هـ، ورمزت لها بحرف «ك»، واعتبرت نسخة الطبعة الحجرية رافدا في المقابلة والتصحيح، ورمزت لها بحرف «ح».

ثم الساقط من الأصل يعني من نسخة «ق» أضفته من نسخة «ك» و نسخة «ح»، ووضعته بين معقوفتين هكذا [....]. والثابت في الأصل إذا سقط من نسخة «ك»، أو نسخة «ح» جعلته بين حاصرتين هكذا <.....>. والعناوين التي أضفتها لمزيد فهرسة المادة الغنية للكتاب وبيانها من غير أن يرد ذكرها في المتن، وضعتها بين كماشتين هكذا {.....}. كما رمزت إلى رقم بداية الصفحة بلوحتيها في المخطوطة المعتمدة بخط فاصل صغير مائل هكذا : / .

2 ـ قمت بكتابة النسخة رقم : 1013ق، وفق ما تمليه قواعد الكتابة، من بيان معالم النص بيانا شافيا، بالنقطة والفاصلة، وتقسيم الفقرات...

3 ـ حرصت قدر طاقتي على أن يكون النص خلوا من الأخطاء النحوية واللغوية، مع ضبطه بالشكل التام.

4 ـ نقل اليوسي كثيرا من النصوص عن أئمة الفكر الإسلامي وأعلامه الكبار، في العقيدة والفقه والتصوف وغيرها من العلوم، دون أن يذكر موارد نقوله مكتفيا بإيراد ذلك إما بالمعنى، أو بالنص أو مع التصرف فيها، فجهدت نفسي في عزوها إلى أصحابها بذكر الكتب والصفحات.

5 ـ قمت بتخريج الآيات القرآنية التي ورد ذكرها في المتن، مع العمل على تشكيل كلماتها وترقيمها، والدلالة على سورها.

6 ـ عمدت كذلك إلى تخريج الأحاديث النبوية تخريجا وافيا، مع ضبط كلماتها بالشكل. وكذا الآثار الواردة في المتن.

7 ـ ترجمت للأعلام المذكورة في النص، وعرفت كذلك بفرق الملل والنحل، والكتب التي ذكرها اليوسي في معرض الاقتباس.

8 ـ نسبت الأشعار التي ساقها المؤلف على سبيل الاستشهاد إلى قائليها، مع الإرشاد إلى بعض المراجع الواردة فيها.

9 ـ ذيلت لكل ذلك بفهارس تمثلت فيما يلي :

1 ـ مسرد أوائل الأيات القرآنية

2 ـ مسرد أوائل الأحاديث النبوية وبعض المأثورات.

3 ـ فهرس الشواهد الشعرية

4 ـ فهرس الفرق والملل والمذاهب والنحل

5 ـ فهرس الأصنام والمعبودات

6 ـ فهرس الأعلام

7 ـ فهرس الكتب

8 ـ فهرس المصادر والمراجع

9 ـ فهرس تفصيلي لأبواب الكتاب ومحتوياته

هذا، والرجاء في الله كبير في نهاية هذا العرض التاريخي لفكر اليوسي العقدي من خلال بعض ملامحه، أن يكون التوفيق قد حالفني في بسطه وتبيينه، وذلك

بإخراج كتاب «مشرب العام والخاص من كلمة الإخلاص» في ثوب جديد، ليكون نافعا مفيدا وبالغا الغاية المرجوة والهدف المنشود، ولينضاف إلى أمثاله من أمهات كتب التوحيد التي دبجتها يراعة علماء السلف رحمهم الله، والتي تزخر بها الخزانة الإسلامية، وليبرز بحق أصالة الموروث الفكري لأمتنا، فإن وفى صنيعي هذا بالمراد وأدى الحق المفترض ـ فبما رحمة من الملك الوهاب ـ وإن زاغ القلم ووقع ما هو محظور من الخطأ والوهم والنسيان، فهو جهد المقل، والمظنون بذوي القرائح الوقادة، أن ينظروا إليه بعين الرضا والتجاوز والاستحسان.

والله أسأل أن يوفقنا لصالح القول والعمل، وأن يجعل عملي هذا في سبيل رضوانه مقبولا بين يدي يوم العرض الأكبر ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ (88) إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ (89)﴾ [الشعراء : 88 ـ 89].

والحمد لله الذي بإذنه تقوم السماوات، وبجزيل نعمته تتم الصالحات، وصلى الله على سيدنا محمد، خاتم الأنبياء ومبلغ الأنباء، وعلى آله الطيبين، وصحابته المقربين.

وكان الفراغ منه :

يوم الجمعة 27 ربيع الأول 1421 هـ ـ الموافق 30 يونيو 2000م.

بالدار البيضاء

وكتبه : **حميد بن عبد القادر حماني اليوسي**

غفر الله له ولوالديه
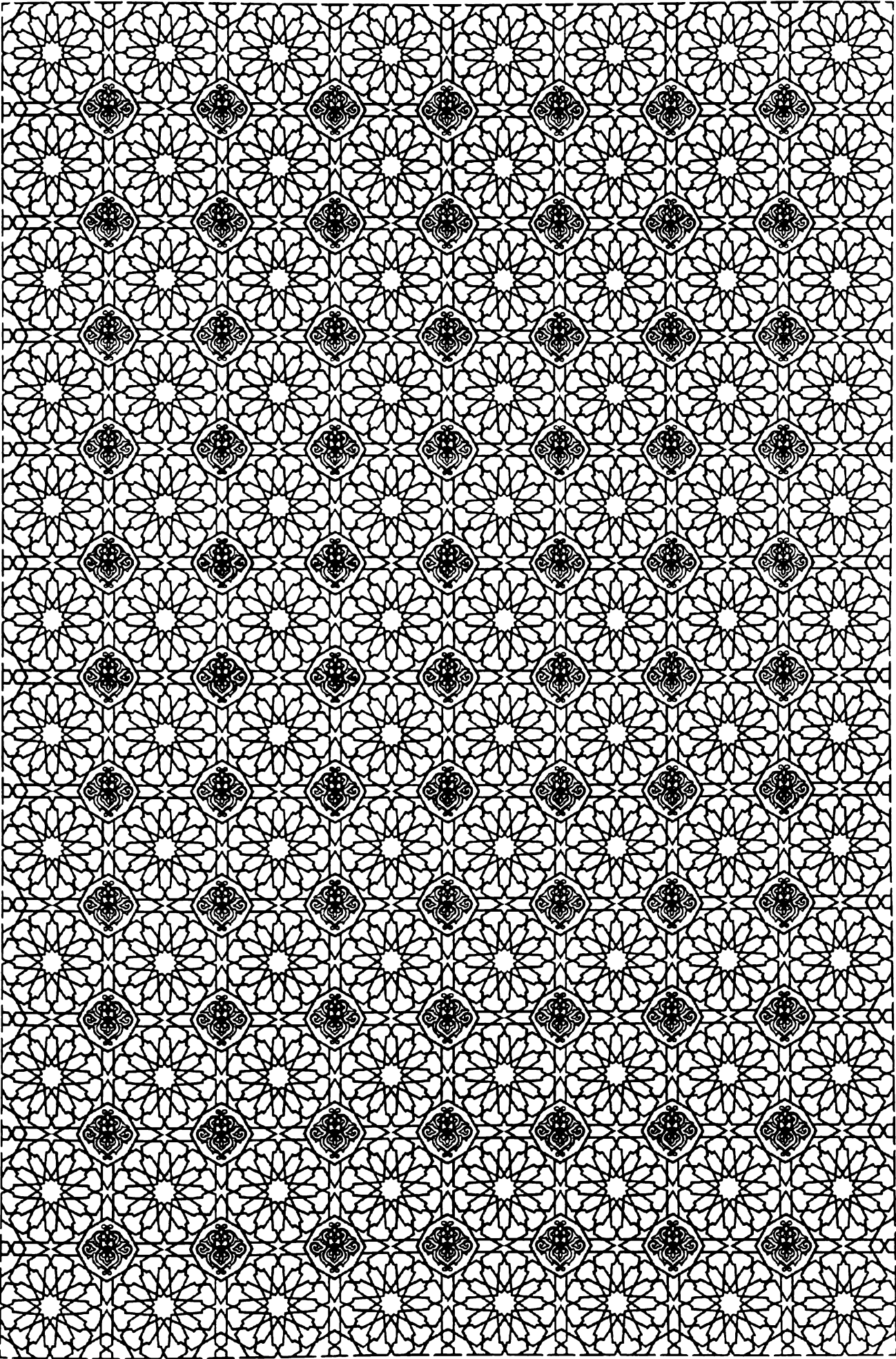
الورقة الأولى من نسخة المكتبة الوطنية رقم 35 ك

الورقة الأخيرة من نسخة المكتبة الوطنية رقم 35 ك

الورقة الأولى من نسخة الخزانة الحسنية رقم 942

الورقة الأخيرة من نسخة الخزانة الحسنية رقم 942

الورقة الأولى من نسخة المكتبة الوطنية رقم 1013 ق
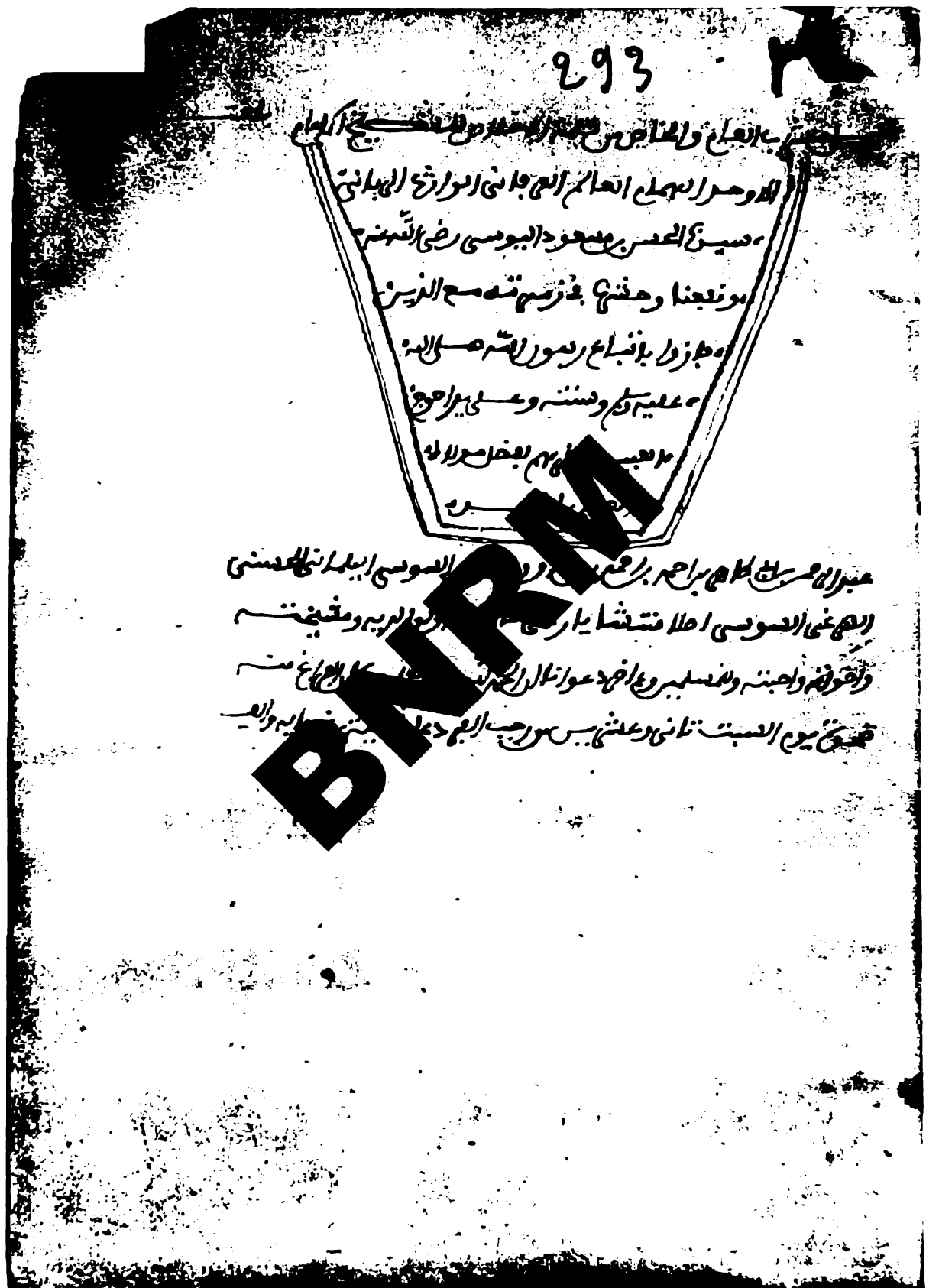
الورقة الأخيرة من نسخة المكتبة الوطنية رقم 1013 ق

القسم الثاني

كتاب
مشرب العام والخاص
من كلمة الإخلاص

محرر محقق مفهرس
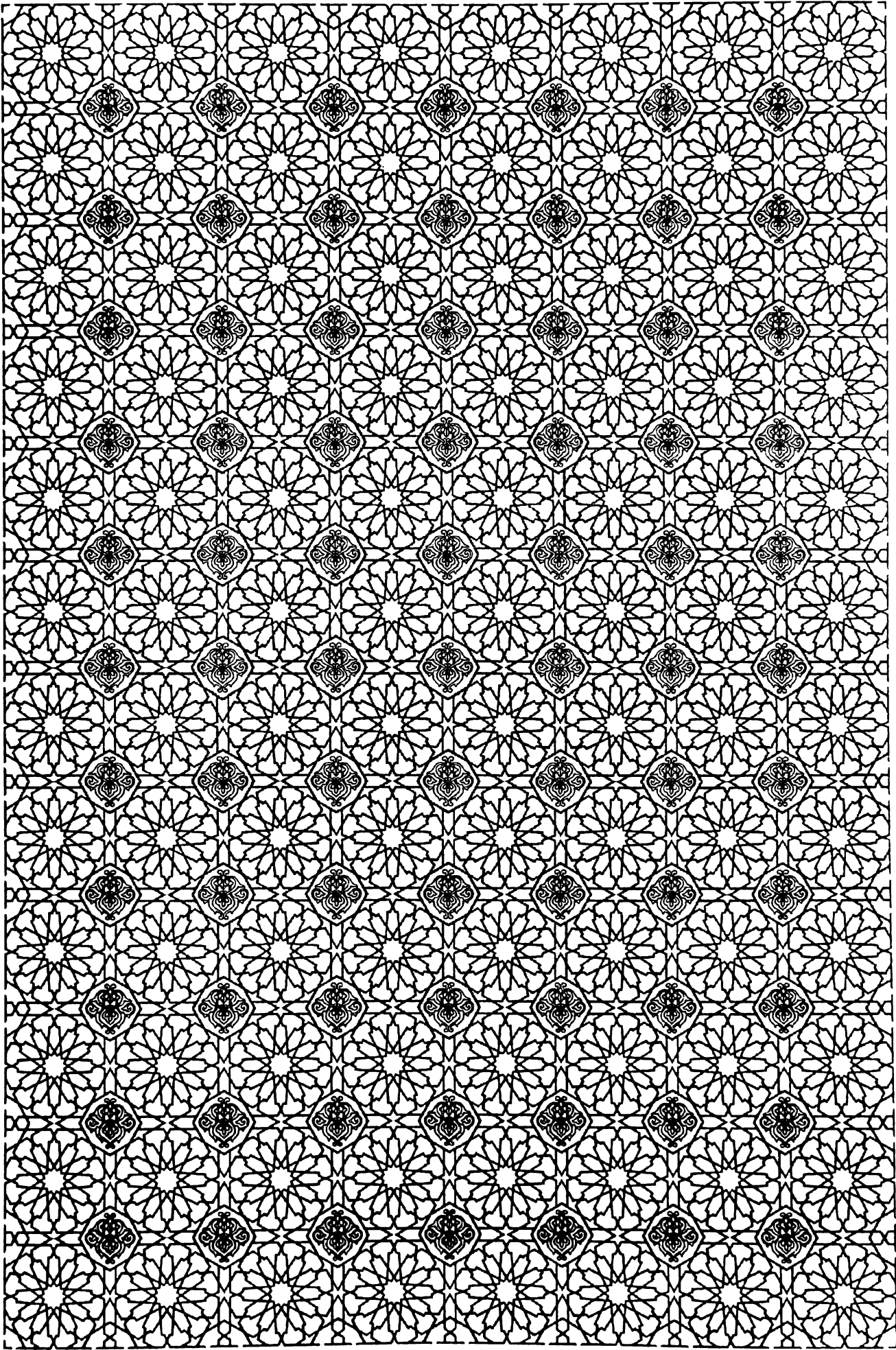
بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم

1 الحَمْدُ لِلَّه المُتَوحِّد في عظَمتِه وكِبْريائِه، المُتَقدِّس في جَلالِه وعَلِيِّ علاَئِه، الَّذي بَهَرَتِ العُقول بَوارِق سَنائِه، وكَلَّت الأَلْسُن عَن وَاجب ثَنائِه، وظَهرَت آيات إلَهيتِه في أَرْضِه وسَمائِه، وَتَعـرَّفَ لِعُرفَاء أَصْفِيائِـه، بمَشَارِق صِفاتِـه وأَسْمائِـه، والصَّلاة والسَّلاَم على سَيِّدِنا ومَوْلانا مُحَمد خَاتِم أَنْبيائِه، وَمُبلِّغ أَنْبائِه، صَلاَة تكونُ مَدى الدَّهْر منمّاة لِعَلائِه ومَزيداً في حُظوَتِه وشُفوفِ اصْطِفائِه، والرِّضى عَن آلِه المُطهَّرين وَصَحْبه المُكرَمِين مَدى أَيّام الدَّهْر وآنائِه، وجمِيع عِباد الله الصَّالِحين، وأَصْفيائِه المُفلِحين إلى يَوْم لِقائِه.

أمَّا بَعْد، فَهذِه إن شَاء الله تَعالى جُمْلةٌ مُفيدَةٌ في تَفْسير الكَلِمَة المَجِيدَة، وهي كَلِمَةُ الإخْلاَص، الَّتي جُعِلَت تَرْجمَةً على الإيمَان في حَقِّ العَام والخَاص.

وقَدْ كَانَتْ هَذِه الكَلِمةُ المُشرَّفَةُ نَشَأ فيها نِزاعٌ بَيْن المُتأخِّرين مِن زَمانِ أَبي مُحمَّد عَبدِ الله بْنِ مُحمَّد الهَبْطِي[1]، وذَلكَ في المَنْفِي المُسْتَثْنى مِنه، أَهُو المَعْبُودُ بالحَقِّ أَمْ غَيْره؟ ثُم لَمْ يَزَلْ إلَى الآن يَثُور فِيهَا بَيْن الطَّلَبَةِ النِّزاعُ، ويَقَعُ الدِّفاعُ والقِراعُ[2]، ورُبَّما انْجرَّ ذَلكَ إلى كَلامٍ بَشيعٍ ومُنْكرٍ شَنيعٍ، وتَضْليلٍ وتَشْنيعٍ.

فَأردْت أَن أُبيِّنَ إنْ شَاء الله مَعْناهَا، وأُؤَسِّس مَبْناهَا، على حَسَب مَا تَطاوَل إلَيْه بَاعِي القَصِيرِ، وانْتَهى إلَيْه طَرْفي الحَسِير مُتَبَرِّءاً مِنَ الحَوْل والقُوَّةِ في الإيرَادِ والإصْدارِ، ومَا الحَوْلُ والقُوةُ إلاَّ لله تَعالى، الَّذي بِيدِهِ أَزمةُ الأَقْدارِ.

1ـ هو أبو محمد عبد الله الهبطي (.../ 963) الفقيه الفاضل المتصوف، أخذ عن الشيخ الغزواني والشيخ التباع، له « الإشادة بمدلول كلمة الشهادة»، أصله من صنهاجة. شجرة النور الزكية : 284.

2ـ القراع من تقارع القوم : أي تضاربوا.

وأَشَـرْتُ فِيهَـا إلى غَرَضَيـن : أَحَدُهما مَا لاَبُدَّ مِنهُ لِلْمُكلَّفِ فيها مِنَ الاعْتِقادِ، بِحيْثُ إذا خَرَجَ عَنْه وَلَجَ بُحْبوحَةَ الكُفْرِ أوْ كَادَ. والثَّاني مَا يَنْبغِي لَه أَنْ يَعتَقِدَه مِنهَا مِنَ الوَجْه الكَامِلِ، بِحيْثُ إذا سَقَطَ عَنْه زَلَّ عَنْ شَرَفِ الخُصوصِيَّة إلى الحَضِيضِ السَّافِلِ. وبِحَسبِ الاعْتِبارِ الأوَّلِ، نُسمِّي هذه النُّبْذَةَ إنْ شِئْنا : «مَناهِجَ الخَلاَصِ مِنْ كَلِمَةِ الإخْلاصِ»، وبالاعْتِبارَيْن جَميعا نُسَمِّيها إنْ شِئْنا : «مَشْرَبُ العَامِّ والخاصِّ مِنْ كَلمَةِ الإخْلاصِ».

وكَان سَبَبُ الانْتِهاضِ إلَيْه والتَّرامِي عَليْه، بَعْدَ مشِيئَةِ الله السَّابقَة، ورُبوبِيَّتِه الهَادِية السَّائـقة أُمُورا :

أَحَدُها : وهُوَ أوْلاَها وَأَعْلاهَا، أَنَّ هَذِه الكَلِمَةَ المُشَرَّفَة هِي عُنْوانُ الإيمَانِ، وسَببُ الفَلاحِ والأمَانِ، وهـيَ عِصْمَة[1] مِنَ الكُفرَان، والمَنْجاةُ مِن الهَلاكِ والخُسْرانِ، فَوجَبَ الاعْتِناء بِفَهْمِها، والمُحَافظَةُ عَلى رَسْمِها.

ثَانيهَا : أَنَّهَا أَجَلُّ الأَذْكارِ، وَقَدْرُها أَعظَمُ الأقْدارِ كمَا سَيَظهَرُ إنْ شَاءَ الله، إذا وَقَعَ / الإلْمَامُ بِشَيْءٍ مِن فَضْلِهَا وبيَانِ شُفـُوفِ مَحلِّها، فَتأَكَّد عَلى كُلِّ مُوَحِّدٍ 2 الاعْتنَاءُ بِها، والاعْتِرافُ بِشَريفِ مَنْصِبها.

ثَالِثُهـا : إسعَـافُ الرَّاغِبيـنَ وَتَلْبِيَة الطَّالِبينَ، فإنَّهُم مَا زَالُوا يُلِحُّون عَلى هَذا المَأْرِبِ، ويَتَشَوَّفـون إلى هَذا المَطْلَبِ.

رَابِعُها، رَجاءُ أَنْ يَقَعَ الإنْصافُ، وتَنْحَسِمَ مَادَّةُ الاخْتِلافِ، فَإنَّ الاخْتِلافَ في هَذا الأَصْلِ الكَبير كَبيرٌ،وزَعْزَعَةَ مِثْل هَذا الأَسَاسِ خَطيرٌ مُبيرٌ.

خَامِسُها : التَّبركُ بهَذا الذِّكْر الشَّريفِ، ورَجَاءُ الدُّخولِ بِذلِكَ في زُمْرَة أَهْلِ التَّعريفِ، مَع مَا يُرْجَى مِن ذَلكَ مِن حُصُولِ ثَوَابٍ، وفَتْح أَبْوابٍ.

1ـ ورد في نسخة ق : العصمة.

سَادِسُها : إعانَةُ مُسْلِمٍ وكِفايَةُ مُهِمٍّ، ومِنَ الله تَعَالى أَسْأَلُ التَّوْفِيقَ والعَوْنَ، ومِنْهُ أَسْتَمدُّ العصْمةَ والصَّوْنَ. وهَذا أَوَانُ الشُّروعِ في المَقْصود[1]، بِاسْمِ رَبِّنَا [المَلِك][2] المَعْبودِ.

فَنقُولُ قَدْ لاَحَ مِمَّا مَرَّ، أَنَّا أَشَرْنا في الكَلِمةِ المُشرَّفَة إلى غَرضَينِ، فَلا جَرَمَ أَنَّا رتَّبْنَا الكَلاَمَ عَليْها في مَقْصِدينِ : المقْصِد الأَوَّلُ في تَفْسِيرِ مَعْناهَا، وتَبْيين فَحْواهَا، عَلى مَا يَجِبُ اعْتِقادُه علَى جَمِيعِ المؤْمِنينَ، وهُوَ مَرجِعُ مَباحِثِ المُتكلِّمينَ. الثانِي في الإِشارَةِ إلى مَا يَتَلَمَّحُ فِيها بَعْدَ مَا ذُكِرَ مِنَ اللَّطائِفِ، وهُوَ مَنْظرُ أَهْلِ الحقَائِقِ والمعَارِفِ.

الكَلامُ فِي المَقْصِد الأَوّل {مُقدِّمة المَقْصِد الأَوّل}

وَلابُدَّ مِن مُقدِّمةٍ بَيْنَ يَدَيْ التَّفْسير، بِهَا يَحْصل إِن شَاءَ اللهُ التَّسْهيلُ والتَّيْسيرُ، وفيهَا عَشَرةُ فُصولٍ.

1ـ ورد في نسخة ق : المقصد.

2ـ سقطت من نسخة ق.
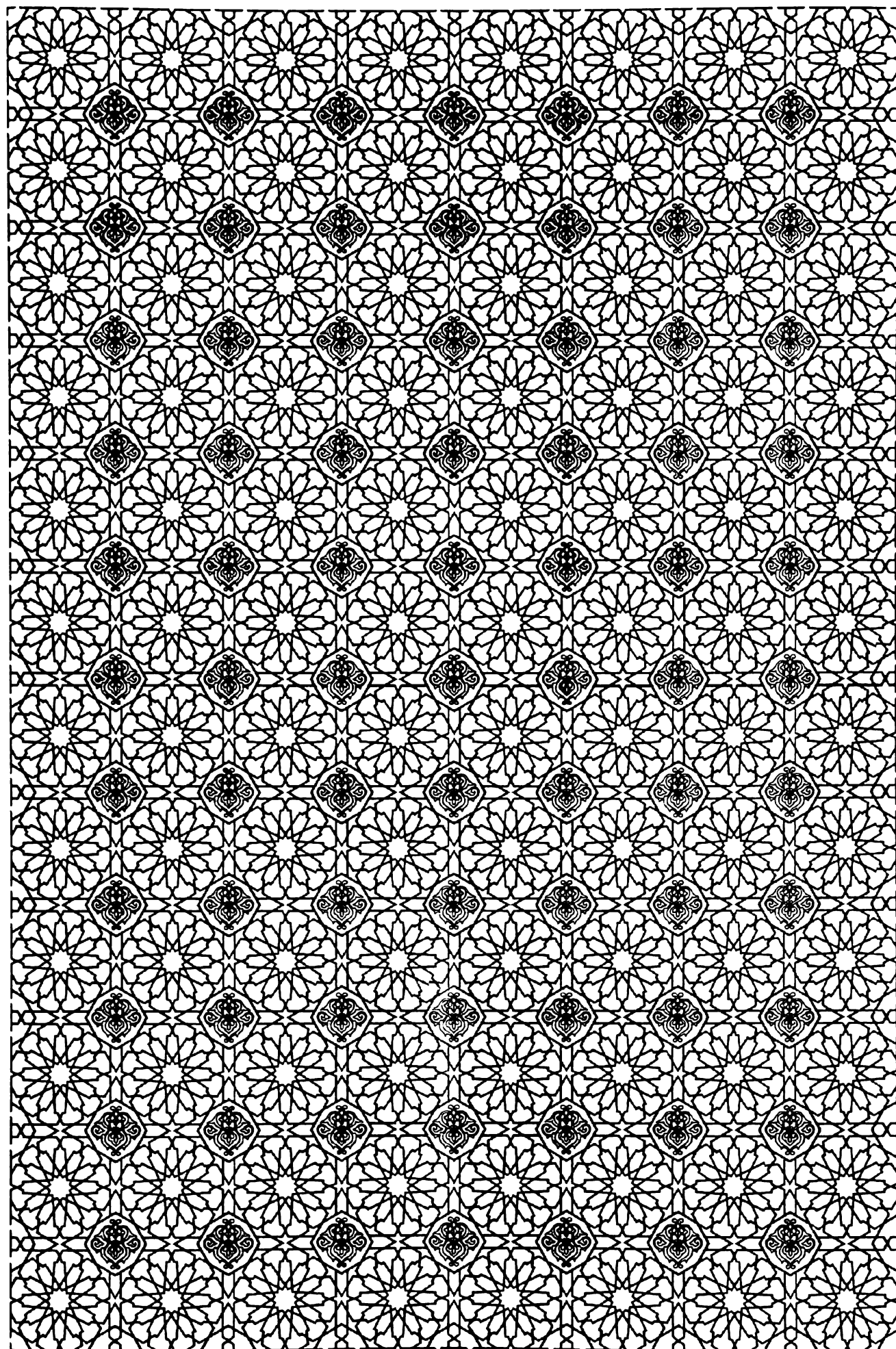
الفصل الأول

{الحُكمُ التَّصدِيقيُ هُو مَرجِعُ الأخْبارِ كُلِّها وأَنَّه إِثْباتُ أَمْرٍ أَوْ نَفْيُه}

اعْلَمْ أَن الحُكمَ التَّصدِيقيَ وَهُو مَرْجِع الأخْبارِ كُلِّها، قَد عُلِم أَنَّه إِثْبات أَمْر أَو نَفيهُ. أَمّا الحُكْم عَليْه فَقدْ يَكون مَوْجوداً عَيْنِيا في الإِثْبات والنَّفْي معاً، نَحْو أَبُو حَنيفَة عَالِمٌ، أَبُو حَنيفَة لَيسَ بِجاهِلٍ. وَقَد يَكون مَعْدوماً مُقدَّرا في الذِّهنِ فَقَط وَلا حُصولَ لَه في الخَارجِ أَصْلا، وذَلكَ في النَّفي فَقَط، نَحْو الشَّريكُ لَيْس بمَوْجودٍ، وَكذلِكَ في الإِثْبَات الشَّبيه بِالنَّفْي، وَهُو أَنْ يَكونَ المَحْكُومُ به[1] أَمراً عَدَمِيًا، يَصِّح أَنْ يُوصَفَ بِهِ المَعْدوم، نَحْو الشَّريكُ مُسْتحِيل، والشَّريكُ مَعدُومٌ، وبَحْرٌ مِن زِئْبق مُمْكنٌ، واجْتِماعُ الضِّديْن مَعقُولٌ ومَفْهومٌ، ونَحْو ذَلِكَ.

وَلأَجْل كَوْن هَذا القِسْم، يَعْنِي ما أَشبَه النَّفْي في حُكْم النَّفي، إِمَّا لِكوْنه نَفْياً في المَعْنى، وَليسَ إِثْباتًـا إلاَّ في العِبارَةِ <كقولنا[2]> «الشَّريكُ مُسْتحِيلٌ»، «وَجَبلٌ مِن يَاقوتٍ» مَعدُوم، فَإِنَّ مَعْنى الأَوَّل أَنّه لاَ يَصِحُّ وُجودُه، وَمعْنى الثانِي أَنَّه لَمْ يُوجدْ. وَإِمَّا لِكوْنه مُلاقِياً لَهُ <في المعْنَى[3]> كَقوْلنا : جَبَلٌ مِن يَاقُوتٍ مُمكِنٌ، مَعْناه يَصِحُّ وُجودُه وَعدَمُه، وهَذا صَادِقٌ عَلى المَعْدوم كهَذا المِثالِ، وَعلى المَوْجـودِ أَيْضا. وَهو بِالاعْتبَارِ الأَوَّلِ يَصِحُّ النَّفْي في حُكْمِه بِحسَب الوُجودِ، فَلَم يَكُن إِيجاباً جَزْما صَحَّ إِطْلاقُ القُدمَاء مِن أَهْلِ المَنْطِق، أَنّ المُوجِبَة[4] تَقْتضِي وُجودَ المَوْضوعِ بِخِلافِ السَّالِبَة[5].

1ـ المحكوم به جزء من أجزاء القضية المنطقية، ويدعى المحمول، وهو الحد الذي يحكم به على الموضوع.

2ـ سقطت من نسخة : ح.

3ـ سقطت من نسخة : ح.

4ـ القضية الموجبة هي التي يثبت المحمول فيها صفة للموضوع، أي : ما كان الحكم فيها يثبت شيئا لشيء.

5ـ القضية السالبة هي التي ينفي المحمول فيها صفة عن الموضوع، أو ما كان الحكم فيها ينفي شيئا عن شيء.

وَمَا يُقَال مِن أَنَّ المُوجبَة تَقتَضِي وُجودَ مَوْضوعِها ذِهْنا لاَ مَحالَة فَصحَّ الإطْلاقُ، ولاَ حَاجَة إلى تَأْويلٍ ولا تَخْصيصٍ ضَعيفٍ، لأَنَّ السَّالبَة تَقْتَضِي هَذا الاقْتِضاء أَيضاً، فَلَمْ يَكُن فَرْقٌ بَينَها وبَيْن المُوجِبَة حِينئذٍ، لَوْ أُرِيدَ مُجرَّد الوُجود الذِّهْني، إِذْ ما مِنْ مَحكوم عَلَيْه[1] إلاّ وهُوَ مَوْجودٌ في الذِّهْن عِنْد الحُكْم عَلَيْه، سَوَاء وَقَع الحكْمُ بِإثْباتٍ أَو نَفْيٍ، ولاَ عِبْرة بِحُكْم الجَاهِل بِالمَوْضوعِ وَالغَالِط والهَاذِي مَثلاً.

فَإن قِيلَ : هَذا إنَّما هُو عَلى القَوْل بالوُجودِ الذِّهْنـي، وأمَّا عَلـى إِنْكـارِه فَالسَّالِبة 3 لا وُجودَ / لِمَوْضوعِها أصْلاً بِحالٍ.

قُلْنا : مُشْترَكٌ بيْنهُما، فإِنَّ مَن يُنْكِر الوُجودَ الذِّهني يُنْكرُه عَلى كُلِّ حَالٍ، فَالمُوجبَة أَيْضاً لا يَكونُ لِمَوضُوعِها وُجودٌ في الذِّهنِ، وَالفَرْض أَنَّه في تِلكَ الأَمْثِلة ونَحوِها غَيْر مَوْجودٍ في الخَارِج، فَلا وُجودَ لهُ أَيضاً بحالٍ، عَلى أَنَّ الحَقَّ هُو القَولُ بِه، وَسنُشيرُ بَعدُ إليهِ.

وأمَّا المَحكُوم بِه، فَلا يَكون مَوجُوداً عَيْنِياً، أَمَّا في النَّفْي، فلِاسْتِحالَة تَسلُّطِ النَّفْي عَلَى مَوجُودٍ في الأَعْيانِ، وَهُو ظَاهِر. وأَمَّا في الإثْباتِ، فَلأنَّ إِثْباتَ الشَّيْء لِلشَّيء في بَابِ التَّصدِيق، يَقْتَضِي أَن يَكونَ الشَّيءُ المُثْبَت عَارضاً لِلمُثْبت لَه وَصْفاً مِن أَوْصافِه، وهُو باعتِبار اسْتِقراء مَوارِده، وَتَعقُّل الحَمْـل فِيه بِالفِطرَة السَّليمَة، إنَّمَا يَكونُ كُلِّيا، ولاَ شَيْء مِنَ الكُلِّي بِمَوجودٍ في الأعْيانِ مِن حَيثُ هُو كُلِّي، وَما ذَكرْنا في الإثْباتِ جَارٍ في السَّلْب أَيضاً. ويُزادُ فِيهِما مَعاً، أَنَّ النّفْي وَالإثْباتَ مُتناقِضانِ، لا يَردانِ إلاَّ علَى المَعانِي دُونَ الذَّواتِ، وهَذا أَصحُّ في الاسْتِدلالِ وَأَقْطعُ، وسَيُزادُ بَياناً بَعْدُ إنْ شَاء الله تعَالى. وإلاَّ فَما ذُكِر مِنْ أَنَّ السَّلبَ لا يَتسلَّط

---

1 ـ المحكوم عليه هو الموضوع أو المخبر عنه، أو اللفظ الذي يحكم عليه بثبوت شئ له أو رفعه عنه أي نفيه.

عَلى الموجُـودِ، يُقالُ عَليْه إنَّما ذَلِك السَّلْب المُطلَق، وهُو سَلْبُ وُجودِه، وأمَّا في السَّلْب المُضافِ، أَعْني سَلْبه هُو عَن شَيءٍ، وهُو مَحلُّ الكَلام فَصَحيحٌ.

وَلأجْل هذا وَقعَ في المَنْطِق أنَّ الجُزْئيات لاَ تُحمَل ولاَ يُبرْهَنُ عَليها. نَعَم قَد يُوجَد في التَّراكِيب العَـربيَّة مِنَ الجزْئيات الحَقيقيَّة أَوِ الخَارِجيَّة مَا يَقَع مَحْمولا، وذَلِك إمَّا راجِعٌ إلى مُجرَّد الإخْبَاراتِ اللَّفظِية غَير المُعتَبَرة في القَضايا المَأخُوذَة في العُلومِ المُسْتعمَلَة في الأَقِيسَة والقَواعِد، نَحْو هَـذا زَيْد وذَلكَ عَمْرو، وَزِينَة هَـذا الفَرَس هُو ذَلكَ البَياضُ الَّذي في جَبْهتِه مَثلا، مَع أنَّ الأَخيرَ كلِّي بالتَّحْقيقِ، وجُزْئيته عَارضَة زَائِلَة. وإمَّا مُتَأوَّلٌ نَحْو المنْطَلِق هو زَيْد، والخَارِج هُو عَمْرو، والتَّأوِيل علَى وَجهَيْن :

أَحَدُهما أَن يُجْعلَ الكُلِّي[1] هُوَ المَحْمولُ، [سَواءٌ تَقدَّم أَو تَأخَّر][2]، وَالجزْئي[3] هُو المَوْضوع تَقدَّمَ أَو تَأخَّر، فَلا فَـرْقَ بَيْن قَولِنا القَائِم هُو زَيْد، وَبيْن قَولِنا زَيْد هُو القَائِم، فـي أنَّ القَائِم هُو المَحْمُول، سَواءٌ تَقدَّمَ أَو تَأخّرَ.

الوَجْـهُ الثّانِي : أَن يَقَع التَّأوِيل في الجُزْئي، بِأنْ يُرادَ بِالكُلِّي مَصْدوقُه المقْصود، وبِالجُزْئي صَاحِب ذَلِك الاِسْم الوَاقِع عَلى الجُزْئي، فَمعْنى قَوْلنـا القَائِم هُو زَيْد، أنَّ الشَّخصَ الّذي لَه القِيامُ هُو زَيْد، أَيْ هُو المُسَمَّى بزَيْـد، وَحِينَئِذٍ يَصيرُ المَحْمول كُلِّيا، لأنَّ كَونَه مُسمَّى بِكَذا أوْ صَاحِب اسْم كَذا كَافٍ كَما لاَ يَخْفى.

والتَّأْويلُ الأَوَّلُ ضَعيفٌ، لأَنَّه خِلافُ المَفْهومِ مِن الكَلام إذا أُطْلِق، ولأنَّ قَاعدَة الحُكم، هِي أنْ يُجعَل المَعْلومُ المُستَشْعرُ مَوضوعاً، والمَجهولُ المَسئُول عَنهُ مَحمُولا، إذِ المَحمُول هُو المَطلوبُ بِالسُّؤالِ، والمُبَرْهَن عَليْه عِنْد الاسْتِدْلال.

1ـ الكلي هو اللفظ الذي لا يمنع صدقه على أكثر من واحد، لأنه يشترك في معناه أفراد كثر، لوجود صفة مشتركة أو أكثر في هؤلاء الأفراد، بحيث يصح حمله على كل فرد منهم.

2ـ ساقط من نسخة : ق.

3ـ الجزئي هو الذي يشير إلى شيء واحد معين غير قابل للانقسام.

ومَعْلومٌ أَنَّه كَما يَجوزُ أَن يَكونَ الجُزئِيَّ هُو المَشْعورُ بِه، وَيُجْهلُ الحُكمُ عَليْه، كَذلِك يَجوزُ العَكسُ، وهُو أَن يُسْتشْعَر الكُلِّي مِنْ حَيثُ وَصْفٌ مَعْهودٌ دَالٌّ عَليْه، ويُجْهَل اسْمه الَّذي يُعيِّن الفَرْدَ المُرادَ مِنه، وبِذلِك الاسْم يَخرُج عَنْ غَمرَةِ الإِبْهامِ والاحْتِمالِ إلى فَضاءِ العِيَان مَثلاً، يُعلَم أنّه قَد دَخل الدَّارَ مثلا دَاخِلٌ، ولاَ يُدرَى أَيُّ الأَفرَادِ هُو، فَقَد اسْتُشْعِر الدَّاخلُ بِوَجْه ما وَطُلبَ تَعيُّنه، فَيقالُ الدَّاخِل هُو زَيْد، ولاَ مِرْية فِي أنَّ الثّاني هُنا هُو المَجهُول فَهو المحَمُول، وأَمَّا الوَجْه الثّاني فَهُو الأَقْرَب إلى الصَّوابِ، وهُو اخْتيَار السكَّاكِي[1] ومَنْ تَبِعَهُ.

4 فَإِن قُلْتَ : هَذَا يَتَّجِه عَلى/ رَأْيِ الكُوفِيّين[2] القَائِلينَ : إنّ المُفْرَد المُخْبر بِه، لابُد أَنْ يَتَحمَّلَ الضَّمِير عَلى كُل حَالٍ، أمَّا علَى رَأْيِ البَصْرِيّين[3] القَائِلِين أَنّهَ لا يَتحمَّله إِلا المُشْتقُّ، أو[4] المُؤَوَّل بِالمُشتَقِّ، فلاَ.

قُلتُ : يُحْتمَل ذَلك، وَبه يَتأَيَّدِ المَذْهبُ الأَوَّلُ، وإِن كَان عِنْد جُمْهورِهِم ضَعيفاً، ويُحْتمَلُ أَنْ يُجابَ بِأَمْرينِ :

الأَوَّل أَن يُقالَ : إِنّ التَأوِيل المَذكُور، إنّما هُو لِتَصْحيحِ الإِخْبارِ المَعْنَوي والحَمْلُ الحَقيقِي، وهذَا المَعْنى زَائِد لا يُتوَقَّفُ عَليْه مُجرَّد الإِخبار الظَّاهِري، والكلاَمُ العَربيّ المُتعارَفُ، وهُو مَلْحُوظ البَصْرِيِّين، فَلِذا لَم يَلْتَفِتوا إلى التَّأوِيل بالمُشْتَق لِيقَع تحملُ الضَّمِير.

1ـ هو يوسف بن أبي بكر الخوارزمي (1228-1160م) عالم باللغة والأدب والشعر، ولد وتوفي بخوارزم، له كتاب مفتاح العلوم وهو حجة في البيان. طبقات النحويين واللغويين.

2ـ المقصود بالكوفيين النحاة المنتسبين إلى الكوفة، وقد بدأ نشاط الكوفة متأخرا عند السكاكي الذي تعلم أصلا في المدرسة البصرية، واستطاع هو وتلميذه الفراء أن يستحدثا في الكوفة مدرسة نحوية استقلت بطابع خاص من حيث الاتساع في الرواية، ويعد الفراء بحق إمام الكوفيين وغيره شارحين.

3ـ البصريون نسبة إلى المدرسة البصرية، وهي التي وضعت النحو وقواعده، ومكنت له في هذه الحياة المتصلة، التي لا يزال يحياها إلى اليوم، وكل مدرسة سواها فإنها فرع لها وثمرة تالية من ثمارها، ويعد الخليل بن أحمد هو المؤسس الحقيقي لمدرسة البصرة النحوية، ولعلم النحو العربي بمعناه الدقيق.

4ـ وردت في ح : و بدل أو.

الثاني أَن يُقالَ لاَ نُسلِّم أَنّ التّأوِيل المَذْكورَ، يُوجِبُ كَوْن الخَبَر مُشْتقّا بِالتّأوِيلِ، لأنّ ذَلكَ مَبْنِي عَلى قَولِنا : المُنطَلِق زَيْدٌ، مَعنَاه المُنْطلِق هُو المُسمَّى زَيْدا، ولَيسَ هَذا مُتعيِّنا، بَلْ يَجوزُ أَن يَكونَ مَعناهُ، المُنْطلِق هُو الَّذي يُقالُ لهُ زَيدٌ، كَما في قَولِه تَعَالى : ﴿يُقَالُ لَهُۥٓ إِبۡرَٰهِيمُ﴾[1]، ولا نُسلِّم وُجودَ اشْتِقاق في هَذا ولا تَحمُّلا للضَّميرِ.

وَبَـعْد كَتْبي هَذا، رَأيْت سَعْدَ الدِّين[2] في المُطوَّل[3] قَال مَا نَصُّه : «وَقَد يَسْبِق إِلى الوَهْم، أَن تَأوِيلَ زَيد يُصاحِب هذَا الاسْم، مِمَّا لا حَاجَة إِليه عِنْد مَن لاَ يَشْترِط في الخَبَرَ أَن يَكون مُشتَقّا، وَهُو الصَّحيح عِندَ مَذْهبِ البَصرِيِّين. وَجَوَابُه أَنَّ الاحْتِياجَ إِليه، إِنما هُو مِن جِهةِ أَنَّ السَّامِع قَد عَرفَ ذَلك الشَّخْص بِعَينِه، وإِنَّمَا المجْهُول عِنْده اتِّصافُه بِكوْنِه صَاحب اسْم زَيد، وَسَوْق هَذا الكَلام إِنَّمَا هُو لإِفَادَة هَذا المَعنى، وأمَّا عِند المَنطِقيِّين، فهذَا التأْوِيلُ وَاجبٌ قَطعاً، لأَنَّ الجزئيَ[4] الحَقيقِي لاَ يَكون مَحْمولاَ البَتَّة، فَلابُد مِن تَأويلِه بمعْنى كُلّي، وإِن كَان في الواَقع مُنْحصِرا في شَخْصٍ»[5] انتهى.

وَيَرد عَليه أَنَّ مَذهَب البَصْرِيين، هُو أَنّه لاَبُد أَنْ يَكون مِنَ الخَبَر ما هُو جَامِد قَطْعا، فَهُـم يُقَسِّمون الخَبَرَ إلى مُشْتَق يَتَحمّل الضّمِير وإلى جَامِد، وَالتّأْوِيل الَّذي أَجابَ بِهِ إِنْ كَان يَتَوَقّف عَليْـه صِحَّة الإِخْبار لاَ محَالة، وأَنَّه يَصير بِه الخَبر مُشْتقّا بَطُل هَذا التَّقسِيم الّذي عِند البَصْرِيين، إِذْ لَم يَبْق لَهُم جَامِد يَعْتبِرونَه غَيْر مُتحمِّل

1ـ الأنبياء : 60.

2ـ المقصود به سعد الدين التفتازاني (... / 791هـ) من علماء هراة من بلاد خرسان، له ملكة راسخة في العلوم، وقدم عالية في سائر الفنون العقلية من كتبه المقاصد وشرحه. شذرات الذهب/ 3 : 312.

3ـ كتاب المطول لسعد الدين التفتازاني، و هو شرح لكتاب تلخيص المفتاح لصاحبه الإمام القزويني الخطيب بجامع دمشق.

4ـ وردت في نسخة ح : الواجب.

5ـ نص منقول بأمانة من كتاب المطول على التلخيص، ص : 181.

لِلضَّمير، ولَزِمَهُم الرُّجوعُ إلى قَوْل الكِسَائي[1] وغَيْره مِن الكُوفيّين، أَن الخبَرَ كُلَّه مُتحمِّل لِلضَّميرِ، فقَد تبيَّن أنّ مَا أَجابَ بِه غَيْر دَافع لِلبَحْثِ.

غَيْر أَن كَلام السَّعد رَحِمه الله في مَنْحى آخَر، واعْتِبار غَيْر هَذا الَّذي نَخُوض فِيه، وَذَلك أَنَّه اسْتشْعـر بَاحثا يَقُول: «أَمَّا تَأوِيل زَيْد بمَعْنى صَاحِب اسْم زَيْد عَلى رَأْي الكوفِيّين فَمُحتَاج إِلَيْه، إِذ لَو لَم يَتَأوَّل ذَلك التَّأوِيل وَنَحْوه، لَم يُمْكِن أَن يَتحمَّل الضَّمِير، وأمَّا عَلى رَأْيِ البَصرِيّين فَـأَيُّ حَـاجَة إلى هَذا التَّأوِيل، فَإِن الاسْم عِنْدَهم يَكون جَامِدا ولاَ ضَمِير فِيه أَصْلا، ومَع ذَلك يَصِحُّ أَنْ يكُون خَبَرا، فَأَجَابَ بِأَنّه وَإِن لَمْ يُحْتَج إِليْه عِنْد البَصرِيين، لِلمُحافَظـة عَلى الضَّمِير وَلإِقَامَة المَنصب الإِعْرابي كَما عِنْد الكُوفِيّين، فَقَد احْتِيجَ إليه لِغَرضٍ آخَر، وهُو صِحَّة المَعْنى، إِذِ المَجْهول هُو الاسْمُ لاَ المُسمَّى، إِلى آخِر مَا بَيَّن وَهُو صَحِيحٌ.

وَيَرِد عَلَيْـه عِنْد ذَلكَ مَا ذَكَرْناه آنِفًا، وهُو أنّه إِنْ كَان يَصِير بِهَذا التَّأوِيل مُتحمِّلا لِلضمِير كما عِندَ الكُوفِيّين، فَقَد انْخَرَم علَى البَصرِيّين مَذْهَبُهم بِهذا التّأوِيل اللاَّزِم، لإِخلاَلِه بالتَّقْسِيم، وإِن كُنْتُم تَقولونَ إِنَّه لا يَحتَمِل ضمِيراً، ولاَ يَصِير مُشْتقا، ولاَ فِي حُكْمِه بهذا التَّأوِيلِ، فَهذا لاَ يَتمشَّى إلاَّ عَلى أَحَد الوَجْهِينِ، اللَّذيْن ذَكَرْناهُما قَبْل، والله المُوفِّق.

وقَال في شَرْح المِفْتاح[2] مَا نَصّه: «وإِنَّما أَوَّل يَعْني السكَاكي زَيْدا بصاحِب 5 اسْم زَيْد، لأَنَّ الجُـزْئِيَ/ الحَقِيقِيَ، لاَ يَصِحُّ حَمْله عَلى شَيءٍ، بَلْ هُو أَمْرٌ تُحْمَل

1ـ أبو الحسن علي بن حمزة أحد القراء السبعة، أصله من فارس، ولد بالكوفة سنة 119 هـ ونشأ بها، نحوي على المذهب الكوفي، تعلم على الرؤاسي، وفي البصرة على الخليل بن أحمد الفراهيدي، عهد إليه الرشيد بتأديب ولديه الأمين والمأمون، توفي قرب الري. المدارس النحوية لشوقي ضيف. ص: 172.

2ـ كتاب «المفتاح» هو للعلامة سراج الدين أبي يعقوب بن يوسف بن أبي بكر السكاكي (ت: 626هـ) وشارحه هو الإمام التفتازاني سعد الدين (ت: 793هـ) أتمه في سمرقند عام 787 هـ.

عَلَيْه المَفْهُومَات الكَلِّية، يَـشْهد بذِلك تَأملُكَ في المَعَانِي، مَع قَطْع النَّظَر عَمَّا تُوهِمُه الأَلْفاظ، عَلى أنَّ مَذْهَب الكوفِيّة أَنّ الخَبَر يَجب أَنْ يَكون مُشْتقًا أَو فِي مَعْناه» انتهى.

وقَال السيِّد الجُرجَاني[1] في حَواشِيه[2] عَلى المُطوَّل: «إنَّ زَيْدا مثلاً ذَاتٌ مُتأَصِّلةٌ، يُنْتزَع مِنْها مَعاني كُلِّيـة تُحْمَل هِي عَلَيْه، وَلا يُحْمَل هُو عَلى شَيْءٍ مِنها، يَظْهرُ ذَلك بِالرُّجوعِ إلى الفِطْرَة السَّلِيمَة، وأمَّا سَلْب زَيْد عمَّا عَدَاه فَهُو صَحِيح، لَكنَّه لَيْس بِحَمْل حَقِيقَة. ومَا وَقَع في <بَعض> [3] كُتُب المِيزَان، مِن أَنَّ الجُزْئي الحَقِيقي مَقُول عَلى وَاحِد دُونَ كَثِيرينَ فَكلامٌ ظَاهِر»[4] انتهى.

وأَرَاد «بِالمِيـزَان» المَنْطِـق، بِمعْنى أَنَّه قَد يُذْكَر فِيه أَنَّ الجُزْئيَ الحَقِيقيَ يُحْملُ عَلى وَاحِدٍ فَقَط، كَقَوْلكَ هذا زَيْد، بِخِلاف الكُلّي فإنَّه يَصحُّ أَنْ يُحْمَل عَلى كَثِيرينَ، إمّا مُتَّفقِين لِكوْنه نَوْعاً، نَحو زَيْد وَعَمْرو وْخَالِد وفَاطِمَة إِنْسَان، أَو مُخْتَلِفينَ لِكوْنِه جِنْسا نَحْو الإِنْسان والفَرَسُ حَيَوان. وَأَرَاد بِقَوْلِه «ظَاهِر» أَنَّه اتَّكلَ فِيه عَلى مَا تُوهِمُه الأَلْفاظ وَتَقْتَضِيه ظَواهِر العِبارَات، كَما وَقَع في عِبارَة السَّعْـد، وَلو نَظَر إلى البَاطِن وَتُؤمِّلَتِ الحَقِيقَة بِصادِق التَّأملِ، لَعلِم أنّ حَمْل الشَّيءِ عَلى الشَّيءِ، إنَّما هُو أَن يَكُون المَحْمول وَصفًا للمَحْمُولِ عَلَيْه، وهَذا المَعنَى مَفقودٌ في زَيْد إذا اعْتُبِر هُو بنفْسِه، فَلَم يَكُن فِيه حَمْل إلا بِحسَب الظَّاهِر، وهَذا هُو الَّذي قَدَّمْنا تَقْرِيرَه في صَدْر الكَلامِ، وعَبَّرْنا عَنْه بِالإِخبَار اللَّفْظِي.

1ـ علي بن محمد المعروف بالسيد الشريف (740 ـ 816هـ)، متكلم أشعري، له عدة شروح على أهم الكتب في أصول الفقه والفلسفة، منها شرح المواقف لعضد الدين الإيجي. الأعلام للزركلي/ 6 : 288.

2ـ هي عبارة عن شروح وإضافات وتعليقات على ما ورد في المطول لسعد الدين التفتازاني.

3ـ سقطت من نسخة ح.

4ـ المطول على التلخيص. ص : 181.

وبِالجُمْلة، فالذَّوْق السَّلِيم شاهِدُ صِدْقٍ، أنَّ الجُزْئِيَ لاَ يُحْمَل على غَيْرِه حَمْلاً مُعْتَبراً يَدْخُل في المَباحِث العَقلِيَة، وإنَّما هِي إخبَارَات لَفْظِية مَع ضَرْب مِن المَعْنى خَارِجي جُزْئي. وَمِثْل مَا تَقَـرَّر في أَمْثِلة الإِثْبات مِن هَذا كُلِّه، يَتَقرَّر في أَمْثِلة السَّلْب نَحْو : مَا هَذا زَيْد، وَمَا أَنْتَ زَيْد عَلى أَنَّ لِلقَـائِل أَن يَقُول : هَذِه الإِخْبارات الَّتِي حُمِلت الجُزْئيات الحَقِيقَية فِيهـا، تُجْعَل كَما ذَكَرنا مِن الإِخْبارات اللَّفْظية الخَارِجَة عَنِ القَوَاعد، الشَّاذَة عَن الأحْكَام المَنْطِقية، ويُجْعَل قَوْل الحُكَماء إِن الجُزْئي الحَقِيقِي لا يُحْمل مَصْبُوباً عَلَى غَيْر هَذِه القَضَايَا.

{الجُمْلَة الفِعْلِية لاَ تَـتَناوَلُها القَواعِد المَنْطِقـية}

وَقـد قَال السَّعْـد في شَرْح الشَّمْسِية في الجُمْلَة الفِعْلِيـة[1]، نَحْو قَامَ زَيْد، إِنَّ القَواعِد المنْطِقية لاَ تَتَناولُها، وَحِينَئِذ تبْقَى قَواعِد الحُكَماء سَالِمَة، ويَبقَى الاسْمُ الجَامِد مُخْبراً بِـه عَنْ حَالِه، مِن غيْرِ تَكَلُّف تَأْوِيل، ولاَ تَطَلُّب اشْتِقاق كمَا يَقُول البَصْرِيُّون.

فَإِن قُلْتَ : هَذا لَوْ لَمْ يَكُن المَعْنى مُقْتضياً للتَّأْوِيل، أمَّا وهُو يَقْتضِيه كَما مَرَّ مِن أَنّ ذَات المُسمَّى مَعلُوم، وَالمَجْهولُ إِنَّما هُو كَوْنه صَاحِب الاسْم المَذْكور، فَلابُدَّ مِن التَّأْوِيل.

قُلْنَا : ذَلكَ إِنَّما هُو عِنْد المُتَـأَوِّل في زَعْمِه، وَلَيْس علَى الآخَر أَنْ يُسلِّم ذَلك إِليه، بَل لَه أَن يَدَّعِي أنَّ المَطْلوب هُو الشَّخْص المُسمَّى بِذلِكَ الاسْمِ، وذِكْر الاسْم إنمَّا هُو عُنْوان عَلَيْه ودَلِيلٌ إِليه، كَما أنَّ سَائِر المُسمَّيات إِنَّما تُتعرَّف مِن أَسْمائِها، أمَّا في نَحْو هَذا زَيْد وَأنْت عَمْرو فَظاهِر، لأنَّ الإِشارَة والخِطاب إِنَّما هُو إلى الشَّخْص،

1ـ رسالة الشمسية هي لنجم الدين القزويني المعرف بالمكاتبي، تلميذ نصر الدين الطوسي (ت : 693 هـ)، وقد فرغ التفتازاني من شرحه سنة 753 هـ، محققا فيه القواعد المنطقية ووصل مجملاتها.

ووَقعَ التَّعْبير عَنْه بِعِلْمه الَّذي يَمْتاز به، وَكمَا أَنَّه عِنْد كَوْنِه موْضوعاً نَحو زَيْد عَالِم، المُراد مِنْه ذَاتُه والاِسْم آلَةٌ لتَّأْديته، كَذلكَ في العَكْس مِن غَيْر فَرْقٍ، وكَمَا أَنَّه يُمْكِنك فِيما لَو كَان مَحْمولاً، نَحو هَذا زَيْد أَنْ تُعَبِّر عَنْه بِقوْلك مَثلا : هَذا هُو المُسمَّى بِزَيْد، ومُرادُك ذَلِك الشَّخص لاَ مَفْهُوم المُسمَّى الكُلِّي، كَذلِك يُمْكنُك فِيما لَو كانَ مَوضُوعاً، نَحْو زَيْد عَالِم أنْ تُعبِّر عَنه بِقوْلكَ : المُسمَّى بِزَيْد عَالِم، والمُرادُ أَيْضا ذَلِك الشَّخص المَعْرُوف، وكَما كَانَ زَيد هَاهُنَا / اسْماً جَامداً والمُرادُ مُسمَّاه، ولَمْ يُخْرِجْه صِحَّة التَّعْبير عَنْه بالمُسمَّى عَن جُمُودِه إِجْماعا، كَذلِك هُنَالِك ولاَ فَرْق. 6

وَأمَّا في نَحْو المُنْطَلق زَيْد فَكَذلك، لأَنَّ المُنْطلَق إذا جُعِل بِمعْنى الشَّخص الَّذي لَه الاِنْطلاق، كَما قَال السكاكي، فَزَيْد أَيْضا المُرَاد بِه الشَّخْص الَّذي لَه هَذا الاسْم، غَيْرَ أَنَّه لمَّا جَازَ أنْ يَتوهَّم السَّامع أَنَّ الوَاقعَ عَليْه الانْطِلاق والوَاقِع علَيه الاسْم شَخْصان مُتغَايِرانِ، أَخْبر بِأَنَّ هَذا الشَّخص هُو هَـذَا بِعيْنِه لا شَخْص آخَر، ولاَ مِرْيَة فِي صِحَّة هَذا الإخبَار وإفادَتِه، إِذْ مَعْلومِية الشَّخـص لاَ يُوجب مَعلُومِية النِّسْبة، أَمُتَّحِـدَة أَمْ مُتعَدِّدَة عِنْد تَعدُّدِ العِبارات، وهَذا شَأن سَائِر الإِخْبارَاتِ.

لاَ يُقال إِنْ كَانا شَخْصيْن اسْتَحال انْقِلابُهُما شَخْصا وَاحداً، وإِنْ لَم يَكُن إِلاَّ الشَّخْص الوَاحِد عَلى مَا هُو المَفْروض، لَمْ يَبْق بَعْد مَعْلومِيَّته إلا طَلَب أَمْر زَائِد عَليْه، كَكوْنِه صَاحب اسْم كَذَا عَلَى مَا ذَكرُوه، لأَنَّا نَقُول ذَلِك لَو فُرِض تَعلُّق العِلْم بِالشَّخصَين خارِجاً لِيسْتَحيل إِيجَادُهُما[1]، أَمَّا إِذا وَقَع في الذِّهْـن اسْتِشعار مُسمَّى عِبارة أَو عِبارَتين مُخْتلِفَتين، فَمِن الجَائِز قَطْعا أَن يَكُون المُسَمَّى في الخَارِج وَاحداً أَو مُتعَدِّدا، فَإِذا عُلِم المُسمَّى مِن أَحَدِهما وجُهِل مِنَ الآخَرِ، فَلا بَأْس أَنْ يُقال [مُسمَّى][2] هَذا اللَّفْظ هُو مُسَمَّى هَذا لاَ مُخْتَلِفان، وهَذا مِثْل مَا يَقَع في

1ـ وردت في نسخة ق : اتحادهما.

2ـ سقطت من نسخة ق.

التَّعْريفَات اللَّفْظِية. وفي القَوَاعِد الضَّرُورية والقَضايَا الأَوَّلِية، أَن النِّسْبة مَسْبوقَة بِالمُنْتَسِبين، فَلا يَقعُ الحُكمُ حتَّى يُتصوَّر الطَّرفَان، وهَذا كُله وَاضِحٌ.

ثُمَّ اعْلَم أنَّ ما ذَكَره السكَّاكي وَأَتْباعُه مِن التَّأويل، في نَحْو المُنطَلِق زَيْد، لا يَخْلو عَن تَجزِيف وإِجْمال، إِذْ لَمْ يَبْلُغ بِتلْك الأَمْثِلة حَقَّها مِن التَّحْرِير فِيما تَسعُه مِن الاحْتِمال، فَقَد يَسْمعُ الجَاهِلُ مَا قَرَّروهُ فَيَحْسِبه ضَرْبة لاَزِب، ويَتَّخِذُه نُصْب عَيْنَيْه في جَمِيع السُّبل والمَذاهِب، وإِذ قَد شَهِدَت الضَّرورَةُ بِصحَّة أنْ يُقال أَحياناً مَثلا : بَعض المُنْطلق زَيْد، وَلَو أُرِيد بِالمُنطَلِق الشَّخص كَما تَأوَّلوه لَم يَصح التَّبْعِيض ضَرُورَة، فإِنَّ الشَّخصِية لاَ تُبعَّض ولاَ تُسوَّر أَصْلاً.

فَلابُد مِن تَحْرير لِذلِكَ المِثَال وَنَحْوه، بِأنْ يُقال : الأَلِف واللاَّم فِي نَحو المُنطَلِق، إِما أَن تَكُون لِلعَهْد، وإِمَّا أَن تَكون لِلجِنْس مَع بَقَاء الاحْتِمال، وإِمَّا أَن تَكُون لِلاسْتغرَاق، فَإِن كَانَت للعَهْد والمَعْهُود شَخْصٌ مَعلُوم مَثلا، فَذلِك هُو مَحلُّ تَأوِيل السكَّاكي، ولِذَلكَ نَبَّهْنا عَليْه في صَدْر كَلامِنا، بِالوَصْف المَعْهود والشَّخْص المَقْصودِ، وإِن كَانَت لِلْجِنس لَم يُقدَّر الشَّخْص، لأنَّ المَقْصود هُو المَفْهُوم الكُلِّي وَالمَاهِية المَعقُولَة، غَير أَنَّه يُحْتَمل أَن يُرادَ بِه في نَفْس الأَمْرِ بَعْض الأَفْراد أَو جَمِيعها، أَوِ المَاهِيـة مِن حَيْث هِيَ هِيَ، علَى ما هُو المُتقرَّر في القَضايا المُهْمَلات، فَإِن أُرِيدَ الأَوَّل صَدَقت القَضِية لِمُطابَقـة المَوْضوع لِلمَحْمُول، وفِيه يُقال بَعْض المُنْطَلِق زَيْد وَبَعْض الإِنْسان عَمْرو مَثَلا، وإِنْ أُرِيد جَمِيعها كَذَبـت، لاسْتِحالَة حَمْل الفَرْد الوَاحِد عَلى أَفْرادٍ كَثِيرةٍ في آنٍ وَاحِدٍ، وَقَد يُستَعْمل ذَلكَ في المُبالَغات، حَيْث يُراد اجْتِماع الكَثِير في الوَاحِد، بِاحْتِوائِه علَى خُصوصِيَّتها، كَما قَال أَبو نُوّاس[1] :

1ـ الحسن بن هانئ (139 ـ 195هـ)، ولد في الأهواز، من كبار شعراء العصر العباسي، تعلم في البصرة، وتلقى الحديث عن كثير من العلماء دخل بغداد، وجعله الأمين شاعره. طبقات الشعراء. ص : 194-193

لَيْسَ علَى[1] اللَّـه بِمُستَنكـر   أَن يَجْمَعَ العَالَـم فِـي واَحِـد

وقال الآخر[2] :

لَوْ جِئْتَه لَرَأَيْتَ النَّاس في رَجُلٍ   وَالدّهرَ في سَعَة والأَرْضَ في دَارٍ

وقال السلامي[3] :

فَبَشّرت آمَالِي بِملك هُو الوَرى   وَدَار هِي الدُّنيا ويَـوْم هوَ الدَّهْـر

7 وَقَد وَقَـع فِيه الإِخْبار بِالجَمْع/ عَنِ الوَاحِد لِلمُبالَغَة، وعَكْسه مِثْلُه وهُو مَطْلُوبنا، وإِن أُرِيدَ المَاهِية كَذَبَت أَيْضا، لأنّ المَاهِية الذِّهْنِية يَسْتحِيل أنْ تَكُون هِي الشَّخْص الخَارِجي.

نَعَم يُمْكِن ذَلِك في علم الجِنْسِ، لأنّ تَشْخِيصَه عِنْد مَن يَجْعلُه جُزْئِيـا <إنما هو>[4] في الذِّهنِ دُونَ الخَارِجِ. وإن كَانَت للاسْتغراق ولَم يُقدَّر الشَّخْص أَيضاً، لأنّ المُرَاد جَمِيعها وهِي كَاذِبة أَيضاً كَمَا قَرَّرْنا آنِفـاً، إلاَّ أنْ تُرَاد المُبالَغَة وقَد مرَّ ذَلِك.

وإِنْ كَان المَحْكُـوم <بِه>[5] كُلّيا، فَإِن كَانَ مِن الأَحْداثِ النِّسْبية التِي تَدُل عَلَيْها الأَفْعال، فَلاَشكَّ في صِحَّة حَمْلِه، وإِن كَانَ مَاهِية مُتقرَّرة فَالظَّاهِر أَنَّها لاَ يَصح حَمْلها، وأَنَّها يَجْري فِيها مَا جَرى في الجُزْئي السَّابِق ذِكْره، لأنّ العِلّة التي ذَكَرنا[6] هُنالِك مِنْ كَوْنِ المَحْمُول وَصْفا لِلمَحمُول عَليه مَفْقودَة هُنا أَيْضاً.

1ـ وردت في نسخة ق : من بدل على.

2ـ هو أبو الطيب المتنبي (303/ 354هـ) من كبار شعراء العرب، ولد في محلة كندة في الكوفة، امتدح الملوك، كان شجاعا طموحا، أفضل شعره في الحكمة وفلسفة الحياة والفخر.

3ـ محمد أبو الحسن (336/ 393هـ)، من أشعر أهل العراق في عصره، نسب إلى مدينة السلام بالعراق، اتصل بالصاحب ابن عباد فرفع منزلته. ثم انقطع إلى عضد الدولة بشيراز. الأعلام/ :226.

4ـ ساقط من نسخة ح.

5ـ سقطت من نسخة ح.

6ـ ورد في نسخة ق : ذكرت.

{الإِثْبَات والنَّفْي لا يَتوجَّهانِ إِلى الذَّواتِ}

وَلِذَلِك قَال السكاكي في مَبْحَث «هَلْ»، وَأن لَها مَزِيد اخْتِصاص بِالفِعْل مَا نَصُّه : «وَقَد نبَّهت فِيمَا قَبل عَلى[1] أنَّ الإِثْبات والنَّفْي لا يَتوجَّهان إلى الذَّواتِ، وإنَّما يَتوجَّهان إِلى الصِّفاتِ» انتهى. وَأشَار بِقَوْلِـهِ «نَبَّهْت فِيما قَبْل» إلى مَا ذَكَر في القَصْر، حَيْث تكلَّم علَى تَحْقِيق القَصْر في النَّفْي وَالاسْتِثْناء، فَقال مَا نَصُّه : «وَتَحْقِيق القَصْر في الأَوَّل هُو أنَّك بَعْد عِلْمِك أنَّ أَنْفُسَ الذَّوَات يَمْتنِع نَفْيُها، وإنَّما تُنْفَى صِفاتُها، وَتَحْقِيق ذَلِك، يُطْلَب مِن عُلومٍ أُخَر»[2] انتهى.

فَقالَ سَعْـد الدِّين في هَذا المَحلِّ مِنْ شَرحِ المِفْتاح، «أَنّه نَقَل عَنِ المُصنِّف، أنَّ أَنْفس الذَّوات الَّتِي يَمْتنِـعُ نَفْيُها هِي الأَجْسام، فإنَّها عَلى مَا قِيل لا تَحْتَمِل النُّقصَان لامْتِناع الخَلاَ، ولاَ الزِّيادة لامْتِنَاع التَّداخُل، وهَذا مَع كَوْنِه مَبْنِياً على فَاسِد كَما تَرى لاَ يُجْدي نَفْعاً، لأنَّ القَصْر الوَاقِع في الأَعْراضِ خَـارِجٌ عَنْه، وَالقَوْل بأنَّ الأَعْراضَ تُقاسُ على الأَجْسامِ مِمَّا لاَ يُلْتَفَت إِليـه، لأنَّ عِلَّة الحُكْم، أَعْني امْتِناع النَّفي لَيْسَت بِمُشْتَركة، وَذَكَر بَعْضُهم أنَّ المُراد بِالذَّواتِ حَقائِق الأَشْياء سَواء كَانَت جَواهِر أوْ أَعراضًا، وهِي عِنْد المُعتَزِلة[3] ثَابِتة بِأَنْفسها، لَيْست مَجْعُولة بِجعْل جَاعِل، ولا يُمْكِن تَوجُّه النَّفي إِلَيْها، بَل إنَّما يُنْفى عَنْها الوُجُود ومَا يَتْبعُه مِن الصِّفات، كَما حُقِّق في عِلْم الكلام، وهُو أَيضا بَاطِل، لأنَّ المُصنِّف قَد صَرَّح في مَباحِث «هَلْ»، بأنّ النَّفي والإِثْبات لا يَتوجَّهان إِلى الذَّواتِ، وإنَّمـا يَتوجَّهان إِلى الصِّفات، وَلاشَكّ أنّ تَحقُّق الأَشْياء فِي أَنْفسها بِلا جَعْل جَاعِل،

1ـ ورد في نسخة ك : عن بدل على.

2ـ نص منقول من كتاب مفتاح العلوم، ص : 140، مع بعض التصرف فيه من قبل العلامة اليوسي.

3ـ سموا كذلك لأن رئيسهم واصل بن عطاء، اعتزل مجلس الحسن البصري، فسموا أنفسهم أصحاب العدل والتوحيد، لقولهم بوجوب ثواب المطيع وعقاب العاصي. التعريفات : 238.

إنَّما يَقْتَضي اسْتِحالَةَ تَوجُّه النَّفْي والإِثْبات إِلَيْها، بِمعْنى جَعْلِها مُتَيقَّنة في الوَاقِع أَوْ ثَابِتَة فيه، وَأَمَّا الحُكْم بِانْتفائِها أَوْ ثُبوتِها فَلا اسْتِحالَةَ فِيه.

نَعَـم، يَكُون الحُكْمُ بِالانْتِفاء كَاذباً فَـلا يُقْصد لِذَلِك، لَكِن الحُكْـم بِالثُّبوت صَادِق، والصَّواب أنْ يُقال : المُرادُ بِالذَّوات مَا يَسْتقِلُّ بِالمَفْهومِية، وهُو الَّذي يَصحّ أَن يُعلَم ويُخْبَر عَنه، وبِالصِّفَة مَا لا يَسْتَقِـل كَما مرَّ في مَباحِث النَّعْت، ولاَشكَّ أَنَّ النَّفْي والإِثْبَات، إِنَّما يَتوجَّهان إلى النِّسْبة الحُكْمِية الَّتي لا تَسْتَقِل بِالمَفْهومِية، يُعْلَم ذَلِك مِنْ عُلُوم بُيِّـن فِيها[1] مَوارِد السَّلْب والإِيجَاب، بَل نَقُول إِذا رَجَع العَاقِل إلى وِجْدَانِه ظَهَر لَـهُ ذَلِك، فإِنَّك إِذا تَصوَّرت مَعْنى زَيْد أَو إِنسَان، ولَم تَتَصَوَّر مَعَه شَيْئاً مِنَ الوُجُـودِ أَو غَيْره، ولا نِسْبَته إِلى شَيْء ، لم يُمْكِن مِنْك هُناكَ نَفْي ولا إِثْبات قَطْعاً»[2] انتهى الغَرض مِنْه.

وقَـد وَقع نَحْو هَذا الكَلام عِنْـد السيِّد الجرجاني في حَواشِيه، ولمَّا انْتَهى إلى <هذا>[3] المَحـلِّ زَاد عَقِبه مَا نصُّه : «وإِن تَصوَّرتَ مَفهُوم الوُجودِ أَو القِيام بِالغَيْر، ولَم تُلاحِظ بَينَهُما نِسْبة، فَلا إِمْكان لِنَفي وَلا إِثْبَـات أَيْضـا، وإِنْ لاحَظْتَها فإِمَّا 8 / أَن تَجْعَلها مَلْحوظَة بِالذَّات،مِن حَيْث إِنَّها نِسْبَة الوُجود أو القِيام إِلى أَحَدِهما، فَلا يُمْكِنُك أَيْضا إِثْباتها ولا نَفْيها.

نَعَمَ يُمْكِنُـكَ أَن تجْعلَها مَحْكُوماً عَلَيها أَو بِها، فَتَقول نِسْبَة الوُجود إِلى زَيْد وَاقِعَة، أَو تَقول هَذِه النِّسبَة نِسْبة الوُجود إِلى زَيْد، وأَمَّا أَن تَجْعلَها آلَة لِمُلاحظَة الطَّرفَين، وتُلاحِظها مِن حَيْث إِنَّها حَالة بَينَهُما، فَحِينئِذٍ يُمْكِن إِثْباتها ونَفْيها، فَظَهر أَنَّ الحُكْم بِالنَّفي والإِثْبات يمْتَنِع وُرُودهما عَلى الذَّوَات، بَل لا يَتوَارَدان إلاَّ

1ـ ورد في نسخة ق : من بينها مورد.

2ـ الحواشي على المطول، ص : 331-330.

3 - سقطت من نسخة ح .

علَى الصِّفات الَّتِي هِي النِّسْبة، مِـن حَيْث إنَّها مَلْحوظَة بيْن أَطْرَافِها وآلَة لِتَعرُّف أَحْوَالها» انتهى. وبِه تَمَّ البَيَان وَاتَّضَح المَعْنى المُرَاد.

وَقَد تَلَخَّص مِن هَذا كُلِّه، أَنَّ جَمِيع الحَقائِق والمَفْهومَات المُسْتقِلَّة، لا تُحْمل مِن حَيْث هِي كَذَلِك، وعلَى هَذا فَهِي في ذَلِك والأَشْخاص الخَارِجيَّة سَوَاء.

الفصل الثاني

{إِذَا تَوجَّه النَّفْي إِلى نكِرَة فَقَد عَمَّ الحُكْم جَمِيعَ أَفْرَادِها بِاتِّفاقٍ}

غَيْر أَنَّها إِن كَانَت مَع «مِن» ظَاهِرة، نَحْو مَا جَاءَني مِن رَجُل، أَو مُقدَّرة نَحْو لا رَجُل في الدَّارِ، إِذ مَعْناه لا مِن رَجُل، كَما ظَهر فِي نَحْو قَولِ الشَّاعِر[1] :

فَقَام يَذُود النَّاس عَنْـها بِسَيْفِـه   وَقَال أَلاَ لاَ مِنْ سَبِيـلٍ إِلى هِنْـد

فَذَلِك نَص فِي العُمُوم أَي دَالٌّ عَلَيْه بِالقَطْع، بِحَيْث لاَ يَحْتَمِل الوَحْدة، فَلا يُمْكِنُك أَنْ تَقُول : مَا جَاءَنِي مِنْ رَجُل بَل رِجَال، وَلاَ لاَ رَجُل فِي الدَّار بَلْ رَجُلانِ، لأَنَّ النَّفْي يَقْتَضِي عَلَى القَطْع أَنَّه لَم يَأْتِك أَو لَم يُوجَد فِيها فَرْد أَصْلا مِن الرِّجالِ، فَإِثْبات الرَّجُلَيْن بَعْد ذَلِك يُناقِضُه، وَإِن لَم تَكُن مَقْرونَة بـ «مِنْ» لاَ ظَاهِرة ولاَ مُقدَّرَة، فَهِي ظَاهِرة في العُمُوم، أَي دَالَّة عَلَيْه دِلالَة رَاجِحَة، وَتَحْتَمِل مَع ذَلِك الوَحْدَة.

فَإِذا قِيل مَثلا مَا جَاءَني رَجُل، احْتملَ أَن يُرَاد بِه أَنَّه مَا حَصَل المَجِيء لِشَيْء مِن الأَفْرَاد أَصْلا، وَهُو العُمُوم، واحْتَمل أَن يُراد أَنَّه مَا حَصَل لِلواحِد وَلكِن حَصَل لأَزْيَد كَاثْنَين مَثلا، وَالوَحْدة هِي المَنْفِية فَقَط، وهَذا الاحْتِمال ضَعِيف والأَوَّل هُو القَوّي، بِحَسب وَضْع اللُّغَـة، وَيجِب الحَمْل عَلَيْه والمَصِير إِلَيْه، حَتَّى يَقُوم دَلِيل عَلى غَيْرِه، ولِذلِك شَاع في المَنْطق اتِّخاذها سَالِبة كُلِّية، مِن غَير اهْتِبال بِذلك الاحْتِمال، وهَذا كُله وَاضِح مَشْهور، وإنما يَبْقى النَّظَر فِي أَنَّه هَلِ النَّفْي مُتَسلِّط أَوَّلا عَلى الماهِية الكلِّية، وإِنَّما انْتَفَت الأَفْرَاد اسْتِتْبَاعاً، أَم مُتسلِّط عَلى الأَفْـرَاد

1ـ قال ابن هشام : «لم أقف لهذا البيت على قائل معين»، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك/ 2 : 13 .

مُباشَرة، والمَقْصود حَاصِل عَلى كُلِّ حَالٍ. أمَّا أَوَّلا فلأَنَّ انْتِفَاء المَاهِية، يَقْتضِي انْتِفاء كُل فَرْد مِن أَفْرادِها، ضَرُورَة أَن الماهِية أَعَم، وانْتِفاء الأَعمِّ يُوجِب انْتِفاء الأَخصِّ، وأمَّا ثَانِيا فظَاهِر.

فَإن قُلْتَ أَمَّا عَلى الأَوَّل فالمَقْصود حَاصِل والنَّفي شَامِل، إذ قَد انْتَفَت المَاهِيةُ وأَفْرادُها، وأمَّا عَلـى الثانِي فَهُو قَاصِر، لأَن انْتِفاء الأَفْراد لاَ يُوجِب انْتِفاء المَاهِيةَ، ضَرُورَة أَن انْتِفاء الأَخصَّ لاَ يُوجِب انْتِفَاء الأَعمِّ.

قُلْنا المَقْصود إنَّما هُو الأَفْراد، ولاَ حَاجَة بِنا إِلى اعْتِبار المَاهِية، لأَن هَذِه الأَمْثِلة التي نَذْكرها فِي هَذا المَقَام وَنَحْوها، إِنَّما المَطْلوب فِيها انْتِفاء الأَفْرَاد، وَأَن لا وُجُود لِشَيء مِنْها أَصْلا، وَلا حَاجَة للتَّعرض لِلمَاهِية العَقْلِية أَصْلاً.

نَعَم، إن تَعرَّضنا لَها بِالنَّفْي حَصلَ انْتِفَاء الأَفْرَاد تَبَعاً لَهَا وَهِي المَقْصودَة، وإِن هَجَمْنَا عَلَى المَقْصُود أَوَّلاً فَذَاكَ، ومِمَّا تَسْتَوضِح مِنه ذَلِك، أَن تَعْلَم أَنَّ المَاهِية[1] يَسْتَحيل أَنْ تُوجَد فِي الخَارِج، مِن حَيْث هِي مَاهِية، وإِنَّما تُوجَد في ضِمْنِ 9 أَفْرَادها، حَتى/ أَنا لَو تَعرَّضْنا لِنَفْيها بحَسَبِ الوُجُود الخَارِجي، لَم يَكُن مَعْنَاه إِلا نَفْيهـا بِحَسَب هَذا الوُجُود الضِّمْنِي، وهِي الحِصَص الحَاصِلة فِي الأَفْراد، فَقد انْتَهى الأَمْر بِالأَخِيرَة إِلى نَفْي الأَفْرَاد، فَإِذَا وَقَع انْتِفاؤُها عَلى العُمُوم عُلِم أَنَّ هَذِه المَاهِيَّة لاَ وُجُود لَها خَارِجا أَصْلا، وَصَار انْتِفاؤُها بِمَنْزلة الشَّيء المُنْتَفِي عِنْد انْتِفاء شَرْطِه، أو ظَرْفِه الخَاص هُو بِه، فَلَم يَبْق لِلنَّفي مَعْمَلٌ فِيها إِلا بحَسَب وُجودِها الذِّهْني، وهَذا مَا لا سَبِيل إِلى اعْتِبارِه لأَنَّه خَارِج عَن المُرَادِ.

1ـ ماهية الشيء ما به الشيء هو هو، وهي من حيث هي هي، لا موجودة ولا معدومة، ولا كلي ولا جزئي، ولا خاص ولا عام. التعريفات : 104.

فَإِن قلت إذا نُفِيَت الأَفْرَاد، بَقِي إِمْكان أَنْ يُوجَد غَيْرها، ضَرُورَة أَنَّ نَفْي جُزْئي أَو جُزئِيات لاَ يَتعَدَّى إلى غَيْرها، والمُرَاد التَّعْمِيم ولاَ يُفِيدُه إِلا حَسْم المَادَّة بِنَفْي المَاهِيَة.

قُلْنا هَذا سُؤال يَنْشَأ عَن الوَهْم الرَّكِيك والتَّأَمُّل القَاصِر، فَإِن الماهِية قَد قَرَّرْنا آنِفاً، أَنَّه لا سَبِيل إِلى نَفْيها بِحسَب الذِّهْن، لاسْتِقرَارِها فِيه تَصوُّرا وتَعقُّلا، فَلو كَان النَّفي في الأَفْراد مَوقُوفا عَلى نَفْيها كَان مُسْتَحِيلا، وإِن أُرِيد نَفْيها بحَسَب حِصَصِها الخَارِجِيَّة، فَهَذا لا يُجْدي شَيْئا في دَفْع الاحْتِمالِ المَوْهوم، فإِن مَن يُجوِّز وُجُود أَفْرَاد أُخرى، يُجوِّز وُجُود حِصَص أُخْرى، إِذ هِي الأَفْرَاد بِقَيْدِ التَّشَخُّص ثُم تَوقُّع وُجُود أَفْرَاد أُخْرى سَاقِط، لأَنَّ التَّعْمِيم وَاقِع بحَسَب إِرادَة المُتكَلِّم إِن قَيَّدَه بِزمَان مِنَ الأَزْمِنة الثَّلاثَة تَقيَّد بِه، وجَائِز وُجُودها في غَيْره إِن كَان مِمّا يَتقيَّد بِالزَّمان، فَتَكُون الكُلِّية مَاضَوِية أَوْ حَالِية أَوْ مُسْتَقْبلة[1]، وإِن لَم يَتقيَّد بزمان أَصْلا فَهُو عَام أَفراداً وأَزْمِنةً، إِما مُطَابِقة إِن صَرَّح بِالزَّمَان، وإِما اسْتِلْزَاماً إِن سَكَت عَنْه، بِناءً عَلى أنّ عُموم الأَشخَاص يَسْتلْزِم عُمُوم الأَزْمِنة [والأَحْوَال][2] والبِقَاع وهُو المُختَار.

وَحِينئِذ لا مَعْنى لاحْتِمال وُجُود أَفرَاد أُخْرى غَيْر المَنْفِيّة، إِذْ لَيْس ثَمَّ غَيْرها، فَإِن مَعْنى النَّفي العَام هُو الإِخْبَار بِأَنّه لا وَجُود لِشيْء مِن الأَفْرَاد أَصْلاً في شَيْء مِن الأَزْمِنَة، فَلَو وُجِد شَيْء مِنْها كَانَت تَكْذِيباً لِهَذا النَّفْي العَام، ولَيْس مَعْنى النَّفي إِعْدامها حتّى يُقدَّر جَوَاز وُجُود شَيْء آخَر بَعْدها، وسَيَأْتِي إِيضَاح هَذا المعْنَى بَعْدُ إِنْ شَاءَ الله.

1ـ ورد في نسخة ق : مستقبلية.
2ـ سقطت من نسختي : ق و ح.

وَإن أُريد أَنَّ نَفْي الأَفْراد لاَ يُفِيد اسْتِحالة وُجُودِها، إذ اتِّفَاق انْتِفائِها لا يُفِيد وُجوب انْتِفائها المُفِيد اسْتِحالَة وُجُودها. فَجوابُه أَن هَذا مُشتَرك، فإن نَفْي الحَقِيقَة أَيْضا لاَ يُفِيد ذَلِك، وإنَّما يُرْجَع فيه إِلى جِهَة القَضِية مِن ضَرُورة أَو إِمْكَان أَوْ دَوَام أو إِطْلاق، والجِهة قَد يُصرَّحُ بِهَا وقد[1] تُفْهم مِن خَارِج، ولا يَثْبُت شَيْء مِن ذَلِك إِلا بِبُرْهَان إن لَم يَكُن ضَرُورِياً، فَنَفْي الشَّيْء لاَ يَقْتَضِي اسْتِحَالة وُجُودِه، لأَنَّه مُجَرَّد دَعْوى مُحْتَمل، إِذِ النَّفْي كَما يَتَسلَّط عَلى المُسْتَحيل يَتسَلَّط عَلى الجَائِـز الَّذي لَم يَقَع، ولَوْ صُرِّح بِجِهة الضَّرُورَة لم يَجب تَسْلِيمه أَيْضا، لأَنَّه مُجَرَّد دَعْوى حتَّى يُنْظَر إِلى الدَّلِيل، فإنْ اقْتَضى الدَّلِيل وُجُوب الانْتِفَاء كَان[2] الوُجُـود مُسْتَحِيلا، نحو قَوْلنا لاَ شَرِيك لله تَعالى، وإِن اقْتَضى جَواز الانْتِفاء بِحَيْث لَم يَكُن إلا حُصُول الانْتِفاء، ولَم يَكُن وُجوبه، كَانَ الوُجُود جَائزاً، نَحو <قولنا[3]> لاَ جَبَل يَاقُوت فِي الأَرْضِ.

1ـ ورد في نسختي ق و ح : أو
2ـ في نسخة ح : وكان
3ـ سقطت من نسخة ح.

الفصل الثالث

{الذَّوَاتُ لاَ يقَع عَليْها نَفْيٌ ولاَ إِثْبَاتٌ ولاَبُدّ مِن تَقدِير}

قَد يَسْمعُ القَاصِر مَا مَرَّ مِن أَنّ النَّفْي مُتسلِّطٌ عَلَى المَاهِية أَو عَلى الأَفْرَاد، فَيتَوهَّم أَنَّ ذَلِكَ عَلى ظَاهِرِه، مَا لَم يَتأَمَّل مَا تَقرَّر في الفَصْلِ قَبْلَه، مِن أَنَّ الذَّوَات لا يَقَع عَليْها نَفْيٌ ولاَ إِثْبَات، وحِينَئِذ / يَعْلَم أنْ لَيْس عَلى ظَاهِرِه فَلابُدّ مِن تَقْدِيرِ، فَمَتى قُلْنا إِنَّه قَد نُفِيَت هَذِه المَاهِية أَو نُفِيَت الأَفْرَاد، فَذَلِكَ عَلى حَذْفِ مُضَافٍ فِي المَعْنَى، أَي نُفِيَ وُجُود ذَلِك، فَمَصَبُّ النَّفْي هُوَ الوُجُودُ.

غَيْر أَنَّه لاَبُد أَنْ تَعْلَم، أَنَّه قَد يَدْخُل النَّفْي عَلى الفِعْلِ، نَحْو مَا جَاءَنِي رَجُل، ومَا رَأَيْتُ رَجُلاً، ومَا مَرَرْتُ برجُلٍ، فَفِي مِثْل هَذا النَّفْي مُتَسلِّط عَلى الحَدَثِ المَدْلُول لِلفِعْل، كَالمَجِيء وَالرُّؤْيةِ وَالمُرُور في هَذِه الأَمْثِلَة، وإِن دَخَل عَلى النَّكِرَة فَإِن ذُكِرَ المَحْمُول، نَحْو لاَ رَجُلٌ قَائِمٌ، و«لاَ كَرِيم مِن الوِلْدَانِ مَصْبُوح»[1]، وَ«لاَ شَيْء علَى الأَرْضِ بَاقِياً»، و«لاَ وَزَر مِمَّا قَضَى الله وَاقِيا»[2]، وَنَحْو ذَلِك، فَالمَحْمُول هُو المَنْفِي بِحَسَب الحَدَثِ المَفْهُوم مِنْه، كَالحَدَثِ المَفْهُوم مِنَ الفِعْل سَوَاء، وإِنْ لَم يُذْكَر المَحْمُول نَحْو لاَ حَوْلَ ولاَ قُوَّة إِلاَّ بِالله، فَالنَّفْيُ مُتسلِّط عَلى الوُجُود المَفْهُوم مِنَ الخَبَرِ المُقدَّرِ، أَي لاَ حَوْل مَوْجُود، والمُرَادُ حِينَئِذٍ نَفْي وُجُود الحَوْل، لاَ نَفْي مَاهِيَة الحَوْل، عَلى مَا مرَّ تَقْدِيره فِي تَعْمِيم النَّفْي.

1- انظر التعليق على البيت في ص : 329.

2- هذا بيت شعري تمامه بشطريه :

تعزَّ فَلا شَيْء عَلَى الأَرْضِ بَاقِيَا ولاَ وَزر مِما قضى اللهُ وَاقيا

وهو من الشواهد التي لا يعلم قائلها.

عَلى أنَّه يَصِحُّ أَنْ يُقال <إنَّ>[1] مَصَبَّ النَّفْي في كُلِّ مَا مرَّ هُو الوُجُود، فَنَفْيُ المَجِيء مَثَلا هُوَ نَفْيُ [وُجُود][2] المَجِيء، وَنَفْي الرُّؤْيَة هُو نَفْي وُجُود الرُّؤْيةِ، وَعلى هَذَا فَقِسْ. وَالوَجْهُ فِيه أنَّ الأَشْيَاء التِي يُحْكَمُ بِها لاَ تَخْرُج عَنِ الوُجُودِ وَألاَّ وُجُود، فَإذا أُثْبِت الشَّيْء فَقَد وُجِدَ، فَالمُثْبَت وُجُودُه، وإذا نُفِيَ فَهُو لَمْ يُوجَد، فَالمَنْفِي وُجُودُه. ولِهَذا ذَهَب جَمْعٌ مِنَ الأَوَائِل، إلى أنَّ الرَّابِطَة هِي الوُجُود، والحَقُّ أَنَّ الوُجُودَ قَدْ يَكُون رَابِطَةً، كَما فِي قَوْلِنا زَيْدٌ قَائِمٌ، وقَد يَكُون هُو المَحْمُول، نَحْو الجَوْهَرُ مَوْجودٌ، ولاَ رَجُلٌ إلَّا زَيْد أَيْ مَوْجُود.

{لِلشَّيْء وُجودَات أَرْبَعَـة}

وَلابُدَّ أنْ تَعْلَم أنَّ للشَّيْء وُجودٌ[3] بِاعْتِبارَات أَرْبَعَة : وُجُودٌ بِحَسَب الأَعْيَان، وَوجُودٌ بِحسَبِ الأَذْهَان، وَوُجودٌ بِحسَبِ العِبارَة، ووُجودٌ بِحَسب الكِتابَةِ.

وَالمُرَاد بِالوُجودِ في الأَعْيَان، وُجودُه في الخَارِج وفي نَفْسِ الأَمْرِ. والمُرادُ بِوجُودِه في الأَذْهان، وُجودُه بِحسَبِ التَّصور والتَّعقُّل، وَذَلِك أَنَّ الشَّيْء لاَ يفْهَمُ إلاّ وقَد حَصَلَت مِنْه صُورَة مَعْنوِية فِي مِرْآة النَّفس، وذَلِك هُو مَعْنى تَصوُّره، أَي إدْرَاك صُورَتِه، أَيْ مِثَاله المُنْطَبِع في مِرْآة النَّفْسِ، فَأُطْلِق عَلى حُصولِ هَذا المِثَال الوُجُود، كُما سُمِّيَ حُصُول ذَاتِه في الخَارِج وُجوداً.

والمُرادُ بِالوُجُود في العِبارَة، هُو وُجُودُه في الكَلاَمِ بِحَسَبِ الدِّلالَة عَلَيْه، لاَ بِحَسبِ حُلولِ ذَاتِـه ولاَ مِثاله. والمُرَاد بِالوُجود بِالكِتابَة، هُو وُجُودُه كَذلِك

1 –سقطت من نسخة «ك».

2 – سقطت من نسختي : ق و ح.

3 – ورد في نسخة «ك» وجودا.

فِي الحُرُوف المَنْقُوشَة بِحَسبِ الدِّلالَة عَليْه، فَإن المَكْتُوبَ يَدلُّ عَلى المَلْفُوظِ، والمَلْفُوظَ يَدُلّ عَلى مَا فِي النَّفْس، وَمَا في النَّفْسِ يَدُل عَلى مَا فِي الخَارِج، وَهُو الوُجُود العَيْنِي.

إذا فَهِمْتَ هَذا، فَاعْلَم أنَّ الوُجودَ مَتى أُطْلِق، وَجب أَنْ يُرادَ به الوُجود العَيْنِي لأنَّه الأَصْلِي، ولأنَّه الثَّابِتُ لِلشَّيْءِ بِحسَب ذَاتِه، ومَتى قُلْنا نَفي وُجُودُ الشَّيْء عَلى الإِطْلاقِ، فَالمُرَاد بِه وُجُودُه العَيْنِي.

نَعم، إذا قُيِّدَ صَحَّ، كَأَن يُقَال مَثلاً، إنَّ هَذا الشَّيْء لَيْس لَهُ وُجُودٌ ذِهْنِيٌّ، فَيَكون كَلاماً صَحِيحاً، وإِن كَان كَاذباً عِنْد القَائِلِين بِالوُجُودِ الذِّهْنِي، وَقد حَانَ الآن أَنْ نَتعرَّضَ لَهُ.

{الاخْتِلاَف فِي الوُجودِ الذِّهْنِي}

فَنَقُول : اخْتُلِف في الوُجودِ الذِّهْنِي، فَأَثْبَتَهُ الحُكمَاء[1]، ونَفَاه كَثِيرٌ مِن المَتكَلِّمينَ[2]، والحَقُّ إِثبَاته، وَهُو الَّذِي صَحَّ دَلِيله واتَّضَح سَبيله. وبَيانُه : أَنا نَجِدُ ضَرورَة في أَنْفُسِنا عِلْمًا بِما لاَ وُجودَ لَهُ فِي الخَارِجِ، كَالْمُمْتَنِع وسَائِر المَعْدومَات، فَقَد حَصَل في أَنْفُسِنا حُصولاً عِلْمِياً، ولاَ نَعْنِي بِالوُجودِ الذِّهْنِي إِلاّ ذَلكَ، وهَذا أَمْرٌ ضَروري[3]. ولِهَذا ذَهبَ بَعضُ الأَئِمَّة، إِلى أَنَّ إِنْكارَ الوُجودِ الذِّهْنِي إِنْكارٌ لِلأَمْرِ الضَّرورِي، وَقَد اسْتَدلَّ عَلَيْه بِأَدِلة مُتَقارِبة فِي المَعنَى :

11 / مِنْها أَنَّا نَحْكُم عَلى ما لاَ تَقَرر لَه في الخَارِج أَصْلا بِأَحْكَام ثُبوتِيَّة، كَقَوْلِنا اجْتِمَاعُ النَّقِيضَيْن مُخَالِف لاجْتِماعِ الضِّدَّيْن، واجْتِمَاع الضِّديْن مُسْتَلْزِم لاجْتِماعِ

---

1 – المقصود بهم الفلاسفة.

2 – أي المشتغلون بعلم الكلام.

3 – أي ما لا يحتاج معه إلى نظر واستدلال، بل يحصل العلم به ضرورة.

النَّقِيضَيْن إلى غَيْر ذَلِك، وَالحُكْمُ الإيـجَابِي يَقْتَضِي ثُبوتَ أَمْر لآخَر، وَكَيْف يَثْبُت الشَّيْء لِمَن لَيْسَ بِثَابِت هُو، فَلابُد أَن يَكُون لِلمَوْضُوع ثُبوت، وَأن لا[1] يَكُنْ فِي الخَارِجِ كَما هُو المَفْرُوض، فَهُو فِي الذِّهْنِ.

ومِنْها أَنَّه لَو لَم يُعْتَبر المَوْجُود ذِهْنِياً، لَما صَدَقَت قَضيَّة حَقِيقِية أَبداً، إِذِ الحُكْم حِينَئِذٍ يَكُون قَاصراً علَى الأَفْرادِ الخَارِجيَّة ولاَ يَعُمّ المُقَدَّرةِ، كَيْف وَقَد لاَ يَكُون لِلحَقِيقَة فَرْدٌ خَارِجي أَصلاً، نَحْو قَوْلِنا كُلّ عَنْقَاء[2] حَيَوَان.

قُلْـتُ : وإذا لم تُصدِّق الحَقِيقِية، فَعدَمُ صِدْق الذِّهْنِية المَذْكورَة في الدَّلِيل الأَوَّل أَحْرَى. وَلَهُم عَلى هَذا المَطْلَـب أَدِّلَة أُخْرى تَرْجِـع إِلَى مَا ذَكَرْنا فِي هَذيْنِ الوَجْهَين، فلاَ حَاجَة إِلى التَّطْوِيلِ بِهَا.

وَقَد أَوْرَد صَاحِـب[3] المَواقِف في الوَجْه الأَوَّل سُؤالاً، وَهُو أَنَّه لَو صَحَّ لَزِمَ أَنْ يَصْدُق قَوْلُنـا، المَعْدُوم المُطْـلَق الَّذي لاَ وُجُودَ لَهُ أَصْلاً لاَ ذِهْنا ولاَ خَارِجا، لاَ يُعْلَم ولاَ يُخبَر عَنْه، يَعْنِـي لِكَوْن الإِخْبَار عَنْه مَوْقوفاً على وُجودِه بِأَحَدِ الوُجُودَيْن، لَكِنَّه مُخبَر عَنْه بِقَوْلِنا لاَ يُخْبَر عَنْه، وهَذا تَنَاقُض. وَأَجَاب بِأَنَّ حَاصِلُه سَالِبَة، فَإِنَّ مَعْنَاه أَنَّه لَيْس ثَم مَعْدُوم مُطْلَق يُعْلَم وَيُخْبَر عَنْهُ، لاَ بِمَعْنَى أَنَّ ثَمَّ أَمْراً يَصْدُق عَلَيْه نَفْس الأَمْر أَنَّه مَعْدُوم مُطْلَق، وَصِفَته أَنَّه لاَ يُعْلَم وَلاَ يُخْبَر عَنْه، وَإِذا كَان سَالِبَةً، فَالسَّالِبَة[4] لاَ تَقْتَضِي وُجودَ المَوْضُوعِ بِخِلاَفِ المُوجِبَة[5].

---

1 – ورد في نسختي ق و ح : وألا.

2 – العنقاء من النساء الداهية أو الطويلة العنق، وعنقاء مغرب والعنقاء المغرب : طائر مجهول الجسم لم يوجد، يقال في الإخبار عن هلاك الشيء وبطلانه : حلقت به في الجو عنقاء مغرب أي هلك وبطل.

3 – المقصود به عضد الدين الإيجي صاحب كتاب المواقف في علم الكلام.

4 – القضية السالبة هي التي ينفي المحمول فيها صفة عن الموضوع، أي هي ما كان الحكم فيها ينفي شيء عن شيء. التعريفات : 184.

5 – القضية الموجبة هي التي يثبت المحمول فيها صفة للموضوع، أي هي ما كان الحكم فيها يثبت شيئا لشيء. نفس المرجع والصفحة.

قُلْتُ : وَفِـي هَـذَا الجَوَابِ نَظَرٌ، لأَنَّ ظَاهِرَه أَنَّ السَّالِبَة لاَ تَسْتَدْعِي تَصَوُّرَ المَحْكُومِ عَلَيْه، فَيَصِحّ الحُكْمُ السَّلَبِيُّ عَلى مَا لَم يُتَصوَّر وَلَم يُشْعَر بِه أَصْلاً، وهَذَا مِمَّا تَشْهَدُ البَدِيهَة بِبُطْلاَنِه، واقْتِضَاء وُجُود المَوْضُوعِ الَّذي اخْتَصَّت بِه المُوجِبَة عَنِ السَّالِبَة، إِنَّما هُو بِحَسَب الوُجُود العَيْنِي دُونَ الذِّهْنِي، وإلاَّ فتَوَقُّف الحُكم عَلَى الشُّعورِ بِالمَحْكُومِ عَلَيْهِ أَمْرٌ ضَرُورِي، وَمِنْ ثَمَّ شَاعَ القَوْلُ بِأَنَّ الحُكْمَ عَلى الشَّيْء فَرْعُ تَصَوُّرِه، مِنْ غَيْرِ تَفْرِيقٍ فِي هَذا بَيْنَ الحُكْمِ الإِيجَابِي <وَالحُكْمِ>[1] السَّلْبِي.

وَإذا عُلِمَ هذَا، فَلاَبُدَّ أَنْ يَكُون المَعْدُوم المُطْلَق، المَحْكُوم عَلَيْه بِأَنَّه لاَ يُعْلَم ولاَ يُخْبَر عَنْه مَشْعوراً بِـه مُتصوَّراً، وَحُصولُ الشَّيْءِ تَصوُّراً هُو مَعْنى وُجُودِه ذِهْناً، وَحِينَئِذٍ لاَ يَنْفَع الجَوَاب بِأَنَّه حُكْم سَلْبِي، وَإِنَّما الجَوَاب هُو أَنَّ المَعْدُوم المُطْلَق مَوْجُود ذِهْناً بِحَسَب مَفْهُومِه، لأَنَّ عَدَم الوُجُود ذِهْناً، هُو مِنْ جُمْلَة المَعْقُولاَت الَّتِي تُوجَد ذِهْناً بِلا مِرْيَة، ألاَ تَرَى أَنا قَدْ تَصوَّرْنا عَدَم الوُجُود ضِمْناً، فَذلِكَ هُو وُجُوده الذِّهْنِي، وَقَوْلُنا فِيه أَنَّه لَيْس بِمَوْجُود ذِهْناً ولاَ خَارِجاً، أَي بِحَسَبِ مَصْدُوقَاتِه.

إِذْ لاَشَكَّ فِي أَنَّه مِنَ الجَائِزِ أَنْ يَكُون ثَمَّ مَعْدُوم لاَ وُجُودَ لَهُ في الخَارِجِ، ثُمَّ لَمْ يَحْضُر فِي أَذْهَانِنا أَيْضاً، فَلَمْ يَكُن لَه وُجُودٌ ذِهْنِي، لَكِن كَوْنه لَمْ يَحْضُر فِي أَذْهَانِنا أَمْرٌ مَفْهومٌ حَاضِرٌ فِي أَذْهَانِنا، فَعُلِم أَنّ مَفْهُومَ العَدَم المُطْلَق مَوْجُودٌ فِي الذِّهْنِ، فَصَحَّ الحُكْم عَلَيْه بِقَوْلِنا لاَ يُعْلَم ولاَ يُخْبَر عَنْه، وهَذَا الحُكْم وَاقِعٌ عَلى مَصْدُوقِه، الَّذِي لَم يَحْصُل لَه وُجُود ذِهْنِي ولاَ خَارِجِي، لاَ عَلى هَذَا المَفْهُـوم الَّذِي هُو العَدَم المُطْلَق، الَّذِي تَصَوَّرْنَاه عَلَى مَا هُوَ القَاعِدَة المَعْرُوفَة فِي الحَمْل، أَنَّ الحُكْم وَاقِعٌ عَلى ذَاتِ المَوْضُوعِ، لاَ عَلى العُنْوَانِ فَافْهَم.

1 - سقطت من نسخة ح.

وَاعْتَرَضَ أَيْضا بَعْضُ المُتَكَلِّمِين مِنَ المَانِعِين للوُجُود[1] الذِّهْنِي، كَالإِمَام الرَّازي[2] فَقَالَ : «لا نُسَلِّم أَنَّا نَتَصَوَّر مَا لا وُجُودَ لَهُ فِي الخَارِج أَصْلا، بَلْ كُل مَا نَتَصَوَّرُه فَلَه وُجُود، وَإِنْ كَانَ غَائِبـاً عَنَّا، إِمَّا بِأَنْ يَكُونَ قَائِماً بِنَفْسِه، كَالمُثُلِ المُعَلَّقَة 12 الَّتِي يَقُول بِهَا بَعْضُ الحُكَمَاء[3] زَعْماً مِنْهُم أَنَّ لِكُلِّ مَوْجُود شَبَها[4]/ فِي عَالَم المِثَال لَيْس بِمَعْقُول وَلاَ مَحْسُوسٍ، أو[5] كَالمُجَرَّدة الأَفْلاَطُونِيَّة، فَإِنَّ أَفْلاَطُون[6] زَعَم أَنَّه لابُدَّ لِكُلِّ طَبِيعَة نَوْعِيَة مِنْ شَخْص مُجَرَّد بَاقٍ أَزَلِي أَبَدِي، وَقَدْ زَعَـمَ أَيْضا أَنَّ صُوَر مَعْلُومَـات الله قَائِمَةٌ بِذَوَاتِهَا، أَوْ بِأَن يَكُون قَائِماً بِغَيْرِه كمَا يَقُول الحُكَمَاء، بِأَنَّ صُوَر الكَائِنَات مُرْتَسِمَة فِي العَقْلِ الفَعَّالِ.

ورُدَّ هَذَا، أَمَّا أَوَّلا، فَبِأَنَّ الكَلاَم فِي المَعْدُومَات، وَلا مَعْنى لِقِيَامِها بِنَفْسِها ضَرُورَة وَأَمَّا ثَانيا، فَلأَنَّـهُ كَذَلِك، <و>[7] إِنْ أُرِيدَ بِارْتِسَامِها فِي العَقْلِ الفَعَّال وُجُودها بِهُوِيَّاتِهَا، لَزِم أَنْ تَكُون لِلمَعْدُوم هُوِيَّة، وَهُو وَاضِحُ البُطْلان، وَإِن كَانَ المُرَاد ارْتِسَام صُوَّرِها فِيه بِتَعَقُّلِه إِيَّاهَا، فَهَذَا هُوَ مَعْنَى الوُجُـود الذِّهْنـي المُدَّعى، لأَنَّ هَذا اعْتِرافٌ بِأَنَّ لِتلْك المَعْدُومَات [صُوَراً][8] تَرْتَسِم فِي القُوَّة العَاقِلَة، سَوَاء كَانَت تِلْك القُوَّة هِي النَّاطِقَة أَوْ[9] غَيْرها.

1 - ورد في نسخة ح : الوجود.
2 - فخر الدين محمد بن عمر البكري (544 / 606هـ) ، واسع المعرفة بعلوم المعقول والمنقول، له عشرات المؤلفات، منها : مفاتيح الغيب وهو تفسير كبير، والمحصول في أصول الفقه، والمطالب العالية في أصول الدين، وغيرها كثير، وإذا ذكر الإمام في كتب علم الكلام فالمراد به الفخر الرازي. طبقات الشافعية : 216
3 - المقصود بهم الفلاسفة.
4 - ورد في نسخة ك : شبحا.
5 - ورد في نسخة ح : و.
6 - أعظم فيلسوف في العصور القديمة (427ق.م- 347ق.م) صار تلميذا لسقراط، من مؤلفاته : الجمهورية، والسياسي، والمحاورات، والوليمة، والشرائع، وغيرها. الملل والنحل : 342.
7 - سقطت الواو من نسخة ح.
8 - سقطت من نسختي : ق و ح.
9 - ورد في نسخة ح : أم.

{احْتِجاجُ المُنْكِرينَ لِلْوُجودِ الذِّهْنِي}

وَاحْتَجَّ المُنْكِرُون[1] لِلوُجُودِ الذِّهْنِي بِأُمُور، وَذَلِك أَنَّ أَسَاس إِثْبَاتِه هُو[2] تَعَقُّل الأَشْيَاء، وَأَنَّ ذَلِك قَاضٍ بِحُصُولِها فِي الذِّهْن حُصولاً مَعْنَويا كَمَا مَرَّ، وَهُو الوُجُود الذِّهْنِي، فَاقْتَصَر المَانِعُون عَلى إِبْطَال هَذا التَعَقُّل بِوُجُوهٍ :

الأَوَّل : لَو كَان تَصَوُّر الشَّيْء مُسْتَلْزِما لِحُصُولِه فِي العَقْل، لَزِمَ مِنْ تَصَوُّر الحَرَارَةِ وَالبُرُودَة مَثَلا أَنْ يَكُون الذِّهْن حَاراً بَارِداً، لأَنَّ قِيَام الحَرَارَة بِه يَقْتَضِي كَوْنه حَارّاً قَطْعاً، وَكَذا البُرُودَة، لَكِن حُصُولَهُما بَاطِل بِضَرُورَة الوِجْدَان، وَلأَنَّهُما ضِدَّان لاَ يَجْتَمِعَان.

الثَّانِي : أَنَّه يَلْزَم مِنْ تَعَقُّل الجَبَل العَظِيم بِمَعْنَاه الكُلِّي، أَنْ يَحْصُل فِي الذِّهْن بِعِظَمِه، بَلِ السَّمَاوَات وَالأَرْض وَغَيْر ذَلِك، وَأَنَّه مُحَال.

الثَّالِث : أَنَّه يَلزَم مِنْ تَعَقُّل المَعْدُومَات وُجُودها في الخَارِج، لأَنَّها حِينَئِذٍ تَكُون مَوْجُودَة في العَقْلِ المَوْجودِ في الخَارِج، وَالمَوْجود في المَوْجُودِ في الشَّيْءِ مَوْجُودٌ في ذَلِكَ الشَّيْءِ، كَالمَاءِ يُوجَدُ في الكوزِ[3] المَوْجُودِ في البَيْتِ.

وَالجـوَاب، أَنَّ هَذَا كُلُّه مَبْنِي عَلَى غَلَطٍ، وَهُو إِعْطـاء الصُّورَة حُكْمَ الهُوِية، وَالمِثَال حُكْـم المُمَثَّل، وذَلِك منْ عَدَم فَهْم الوُجُودِ الذِّهْني وَالوُقُوفِ عَلى مَحَلِّ النِّزَاع، فَإِن وُجُودَ الشَّيْء المُتَأَصِّل وَهُو وُجُوده العَيْنِي، عَلَيْه تَتَرتَّب[4] آثَارُه وَتَظْهَرُ أَفْعالُه، وَأَمَّا وُجُوده الذِّهْني فَهُو وُجُود مِثَالِي، وَمِثَاله مِن الأَوَّل مِثَال ظِلِّ الشَّجَرَة مِنَ الشَّجرَة، فَالوُجُود الذِّهْني بِمَنْزِلَة الظِلِّ، فَإِنّ الذِي يَحْصُل في النَّفْسِ لَو تَحَقَّق خَارِجاً، لَكَان هُوَ الوُجُود العَيْنِي.

1 - أي فريق المتكلمين المانعين للوجود الذهني كما مر.

2- ورد في نسخة ق : فهو.

3 - الكوز جمع أكواز : إناء كالإبريق لكنه أصغر منه.

4 - ورد في نسخة ك : يترتب.

وَكَذا ظِلّ الشَّجَرة لَوْ تَجَسَّم لَكَان هُو تِلْك الشَّجَرَة، وَكَما أَنّ لَوَازِم الشَّجَرَة كَكَوْنِها تُثْمِر وَتُورِق وَتُمَانِع غَيْرَها مِنَ الأَجْسَامِ وَنَحْو ذَلِك، غَيْر لَوَازِم الظِّل، فَكَذَلِك لَوَازِم الهُوية الخَارِجِيَّة غَيْر لَوَازِم الصُّورَة الذِّهْنِية، فَحَرَارَة النَّـار إِنّما هِي لِهُوِيتِها الخَارِجِية لاَ لِلصُّورَة المَعْقُولة فِي النَّفْس، وَلَو لَزِمَتْها الحَـرارَة فِي النَّفْس لَلَزِمَتْها في العِبارَة وفي الكِتابَة، فَيَحْتَرِق اللِّسان وَ القِرْطَاس[1]، وَما أَحْسَن قَوْل القَائِلِ :

لَوْ كَـانَ مَن قَـالَ نَـاراً أَحْرَقَت فَمَه ❖❖ لَمَا تَلَفَّظَ بِـاسْـمِ الـنَّـارِ مَخْلُوق

وَكَذَا عِظَم الجَبَل مَثَلا، إِنمّا هُو لِهُوِيّته لاَ صُورَته، وكَذا قَاعِدَة المَوْجُود في المَوْجُود فِي الشَّيْء، إِنَّما هُو إِذَا اسْتَوى الوُجُود فِي الكُلِّ، بِأَن يَكُون مُتَأَصِّلا، وَمَسْأَلَتنا إِنَّما هِي أَنَّ المَعْدُوم مَوْجُود في الذِّهْن وُجوداً مَعْنَوِياً، غَيْر مُتأَصِّل في الذِّهْن، مَوْجُود في الخَارِج بِوُجُود مُتأَصِّل، فَأَنّى يَشْتَبِهان أَوْ يَلْتَقِيان، وَهَذا كُلّه وَاضِح. وَقَد تَحصَّل مِنْ هَذَا أَنّ كُلَّ مَعْقُول فَلَه وُجُود ذِهْنِي، سَـوَاء كَان مَوْجُودا مَع ذَلِك فِي الخَارِج أَمْ لاَ، وَسَواء كَان وُجُودُه/ 13 وَاجِبا أَو جَائِزاً أَو مُسْتَحِيلاً.

{الكُـلِّي لَهُ أَقْسَامٌ سِتَّة}

وَقَد عُلِم أَنَّ الكُلِّـيَ لَهُ أَقْسَام سِتَّة، لأَنَّه إِمَّا أَن يُوجَـد شَيْء مِن أَفْرَادِه، الَّتِي يَقْبَلُها بِحَسَب التَّصوُّر أَمْ لاَ، وَإِذا وُجِدَ فَإِمَّا فَرْد وَاحِد فَقَط أَو أَكْثَر مِن ذَلِك، فَهذِه ثَلاَثَة أَقْسام، فِي كُلِّ قِسْم قِسْمان، فَالمَجْمُوع سِتَّة، مِن ضَرْبِ اثْنَيْنِ في ثَلاثَة.

القِسْمُ الأَوَّل مِنَ الثَّلاَثَـة : وَهُو الَّذِي لَم يُوجَد مِنه شَيْء أَصْلاً، إِمَّا أَنْ يَكُون مُسْتَحِيل الوُجُود أَوْ مُمْكِنَه، الأَوَّل كَالشَّرِيكِ لله تَعَالَى، فَإِنَّه كُلِّي يَقْبَل بِحَسَب

---

1 - القرطاس جمع قراطيس : الصحيفة التي يكتب فيها.

تَصوُّرِه أَنْ تكُونَ لَهُ في الخَارِجِ أَفْرَاد كَثِيرة، لَكِن دَلَّ الدَّلِيل عَلى اسْتِحَالَة أَن يُوجَد مِن هَذِه الأَفْرَاد شَيْء أَصْلاً، فَهَذا القِسْم يَتوجَّه فِيه النَّفْي العَام، وَلا يُتصَوَّر فِيه الإِثْبَات، وَلا اسْتِثْنَاء شَيْء مِنْه بَعْد النَّفْي، فَتَقُول لاَ شَرِيك لله تَعَالَى، وَلا تَقُول لاَ شَرِيك لله تَعَالَى إِلاَّ كَذَا، إِذْ لا يُوجَد شَيْء مِنْ هَذا الجِنْس.

فَإِن قُلْت مَثَلا لاَ شَرِيك إِلا الأَصْنَام، أَوْ إِلاَّ الأَفْلاَك، أَوْ إِلاَّ الكَوَاكِب، لأَنَّها مَعْبُودَة مَعَ الله تَعَالى، كَان هَذا اسْتِثْنَاء مُنْقَطِعا غَيْر صَحِيح، لأَنَّ المُرَاد بِالشَّرِيك مَنْ يُشَارِكُ الله تعَالَى في الأُلُوهِية بِجَمِيع أَوْصافِها الجَلاَلِية وَالجَمَالِية، وَهَذِه المَعْبُودَات مِنْ دُونِه لا تُشارِكُه تَعالَى في الأُلُوهِية، لِعَدَم وُجُود هَذا المَعْنَى لَهَا، فَإِنَّها أَجْسَام مُحْدَثَة، لَم تَتَّصِف بِالكَمَالات، وَلا تَنَزَّهَت عَنِ النَّقَائِص، وإِنَّما مُشارَكَتُهَا في أَمْرٍ عَارِضٍ لَها، وَهُو العُبُودِية، وَهَذا لاَ يُوجِب التَّمَاثُل في الحَقِيقَة، كَما أَنَّ الحَوَادِث كُلَّها شَارَكَت فِي الوُجُود، وَلَم يُوجِب لَها ذَلِك مُمَاثَلَة لِلبَارِي تَعَالَى، لأَنّ هَذا أَمْرٌ عَارِضٌ، وَلَيْس هُو نَفْس الحَقِيقَة، لأَنَّه كَم بَيْنَ الوُجُودَيْنِ وَكَم بَيْنَ المَعْبُودَيْنِ[1].

نَعَم، لَو قِيل لا شَرِيك، وَأُرِيد مُطْلَق مَنْ شَارَكَ في شَيْء مَا، لَصحَّ الاسْتِثْنَاء، وَلَيْس مِنْ هَذا القِسْمِ، بَل هُو مِن قِسْم مَا وُجِدَت لَه أَفْرَاد كَثِيرَة كَمَا سَيَأْتِي[2] بَعْد.

الثَّانِي كَجَبَل مِنْ يَاقُوت وَبَحْر مِن زِئْبَق، فَإِنَّه أَيْضاً كُلِّي، وَلم يُوجَد مِنْه شَيْء مَع جَوَازِ وُجُودِه، وَهذَا يَتوَجَّه فِيه النَّفْي العَامُّ كَالأَوَّل، إِلاَّ أَنَّ جِهَة الأَوَّل الضَّرُورَة، وَجِهَة هَذا الإِمْكَان، وَلا يَصِحُّ اسْتِثْنَاء مِن[3] هَذا أَيْضاً، إِذْ لا شَيْء يُسْتَثْنَى.

1 - ورد في نسخة ق : المعبوديتين.
2 - ورد في نسخة ق : يأتي.
3 - ورد في نسخة ق : في بدل من.

القِسْم الثَّانِـي : وَهُوَ الَّذِي وُجِـد مِنْـه فَرْد فَقَـط، إِمَّا أَنْ يَصِحّ وُجُود غَيْره أَم لاَ الأَوَّل : كَالشَّمْس، فَإِنَّها كَوْكَب نَهَارِيٌّ، فَإِذَا أُخِذ الكَوْكَب النَّهَارِي هَكذَا، بِقَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الخَارِجِ، وُجِدَ كُلِّياً يَقْبَل أَنْ يُوجَد مِنْه أَفْرَاد في الخَارِجِ، كُلٌّ مِنْها كَوْكَب نَهَارِي، وَلَكنَّه اتُّفِقَ أَن لَم يُوجَد مِنْـه شَيْء، مَع جَوَازِ وُجُودِه، إِلاّ فَرْد وَاحِدٌ وَهُو الشَّمْس المَعْهُودَة، فَهذا أَيْضاً يَتَوَجَّه فِيه النَّفْي العَام مَع الاسْتِثْنَاء لِذَلِك الفَرْد المَوْجُود، وَإِلاّ لَم يَصْدُقِ النَّفْي عَلى عُمُومِه، فَتَقُول لاَ كَوْكَب نَهَارِي إِلاَّ الشَّمْس، وَلا يُكَذَّب هَذا النَّفْي بِالهِلاَل يُرَى أَحْيَاناً بِالنَّهَارِ، أَو بِنُجُوم تَبْدُوا بِالنَّهَار بِسَبَبِ تـرَاكُبِ العجَاج[1] أَوْ غَيْرِه، كَيَوْمِ حَلِيمَة[2]، لأَنَّ شَيْئاً مِنْ ذَلِك لَيْسَ بِالكَوْكَبِ النَّهَارِي المَفْهُوم عِنْد الإِطْلاَق، فلاَ يُشَارِك الشَّمْس فِي مَعْنَاها، وَإِن شَارَكَهَا في أَمْرٍ يَعْرِض، وَهُو بَعْض الإِشْرَاق، وَكَم بَيْن الإِشْرَاقَيْن.

الثَّانِي : كَالإِلَه إِذا عُنِي بِه مَفْهُوم المَعْبُود بِالحَقِّ، وَهُو المُسْتَحِقُّ لأَن يُعْبَد، فَإِن هَذَا المَفْهُوم أَيْضاً كُلِّي، لأَنَّه إِذا تُصُوِّر مَع قَطْع النَّظَر عَن الخَارِجِ، وَالتَّعامِي عَن أَدِلَّة الوَحْدَانية، فَهُو يَقْبَل أَن تُوجد مِنْـه أَفْرَادٌ يَصْدق عَلى كُلٍّ مِنْها، أَنَّه إِلَه مُسْتَحِق 14 لِلْعِبَادَة، فَإِن هَذا المَفْهُوم وَحْده / لاَ يَمْنَعُ الشِّرْكَة، وَلا يَسْتَقِلُّ بِإِفادَة الوَحْدَانِيَّة، إِذْ لَو اسْتَقلَّ بِذَلِك لاسْتَغْنَى بِذَلِك عَن أَدِلَّة الوَحْدَانية،لَكِن لَمْ يُوجَد مِن هَذا الكُلِّي إِلاّ فَرْدٌ وَاحِدٌ، وَلا يَصحُّ وُجُود غَيْرِه، لِقِيَام البَرَاهِين القَاطِعَـة عَلى اسْتِحالَة وُجُود غَيْرِه، وَهذا الفَرْد المَوْجُود مِنْه هُو الله تَعَالَى، خَالِقُ العَالَمِ جَلَّ وَتَقَدَّس فِي مُلْكِهِ.

---

1 - العجاج الغبار، وأعجت الريح وعجت اشتد هبوبها وساقت العجاج.

2 - ما يوم حليمة بسر مثل يضرب في كل أمر متعالم مشهور، راجع شرحه ومناسبة قوله في كتاب زهر الأكم في الأمثال والحكم/ 2 : 242، ومجمع الأمثال/ 2 : 272.

وَهَذا القِسْم أَيْضاً يتَوَجَّه فِيه النَّفْي العَامُّ، مَع اسْتِثْنَاء الفَرْد المَوْجُود، وَإلاَّ لَم يَصِح النَّفْي، فَنَقُول «لاَ إِلَه إلاَّ الله»، أَيْ لاَ مَعْبُود بِحَق، وَلا مُسْتَحِقَّ لِلعِبَادة إلا الله تَعَالَى، وهُو كَالقِسْم قَبْلَه، إلاَّ أَنَّ ذَلِكَ أَيْضاً جِهَـتُه إمْكَان، وَهَذا جِهَـتُه الضَّرُورَة، وَلا يُنْتَقَض هَذا النَّفْي أَيْضاً بِالأَصْنَام وَالأوْثَان المُسَمَّاة بِالآلِهَة عِنْد عُبَّادِها الكَفَرَة، لأَنَّ المُرَاد بِالإِلَه هُو المَعْبُود بِالحَقِّ، وَلا شَيْءَ مِمَّا عُبِد مِنْ دُون الله تَعَالَى بِمَعْبُود بِحَق، بَل كُلُّها مَعْبُودَة بِبَاطِل، إِذْ هِيَ كُلُّها لاَ تَسْمَع ولاَ تُبْصِر وَلا تُغْنِي شَيْئاً، وَالمعْبُود بِالحَقِّ إِنَّما هُو الله تعَالَى وَحْدَه، فَلا إِلَهَ إلاَّ هُو، تَبارَك الله رَبُّ العَالمَينَ.

القِسْم الثَّالِث: وَهُو مَا لَه أَفْرَاد مَوْجُودَة، إِمَّا أَنْ تَكُون أَفْرَادُه مُتَنَاهِيَة أمْ لاَ، وَلا يَتَوَجَّه النَّفْي فِي شَيْء مِن هَذَيْنِ القِسْمَيْن لِكَذِبه بِوُجُود الأَفْرَاد، اللَّهُمَّ إلاّ عَلى نِيَّة نَفْي الكَمَال، وَيَأْتِي بيَانُه بَعْدُ إِنْ شَاء الله تَعَالَى.
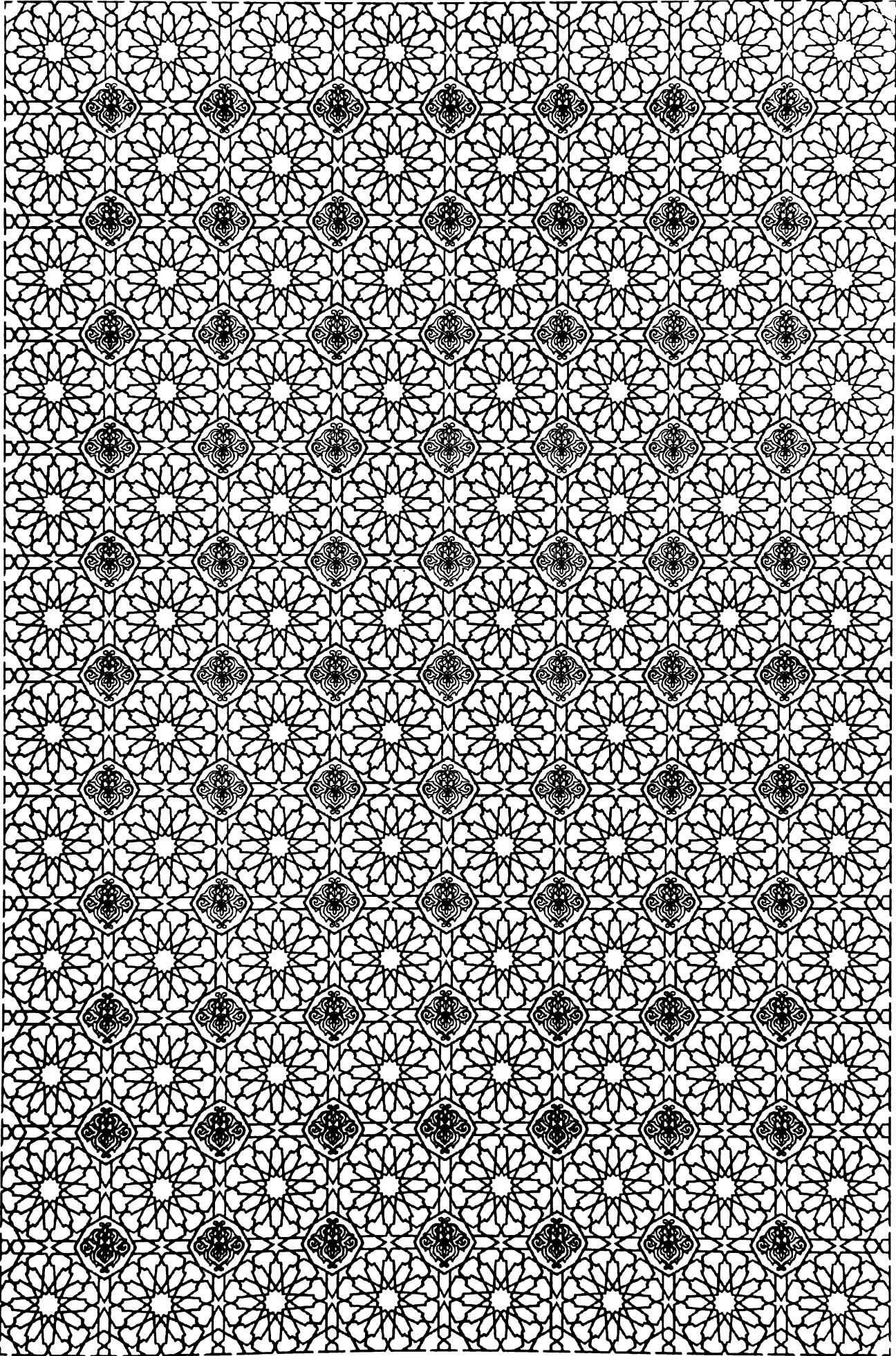
الفصل الرابـــع

{إِذا تَسلَّط عَلى اسْم جِنْس نَفْيٌ يَعُمُّه انْـتَفَى كُلُّ مَا يَـتَـناوَلُه ذَلِك الاسْم لا غَيْر}

إِذا تَسلَّط عَلى اسْم جِنْس[1] نَفْي يَعُمُّه، انْتَفى كُل مَا يتناوله ذَلِك الاسْم لاَ غَيْر، سَوَاء كَان يُحْمَل عَلَيْه حَملَ مُواطَأة[2] أَو حَمْل اشْتِقَاق، فَأَمَّا الأَوَّل فَهُو حَمْل الذَّاتِيات[3]، إما جِنْس نَحْو لا حَيَوان، أَو فَصْل[4] نَحْو لاَ نَاطِق، وَيَلْتحق بِه حَمْل النَّوْع[5] نَحْو لاَ إِنْسَان، وَحَمْل الصِّنْف نَحْو لا رَجُل، وَلا تَحْسب أَنَّ الحَمْل فِي هَذِه الأَمْثِلة وَقَع، بَل ذُكِر فِي هَذِه الأَمْثِلة مَوْضوعاً، مَا مِنْ شَأْنِه أَنْ يُحْمَل عَلى أَفْرَادِه حَمْل مُواطَأة، فَافْهَم ولاَ تَكُن مِنَ الغَافِلِينَ.

فَإِذا قُلْنا مَثلاً لاَ رَجُل فِي الدَّار، وَكَان هَذَا الخَبَر صِدْقا، عُلِم أَنَّه لا وُجُود لِشَيْء مِنْ أَفْرَاد الرِّجَال فِي الدَّار، فَلا يُوجَد فِيها[6] لاَ زَيْد وَلا عَمْرو وَلا غَيْرهما، لأَنَّ زَيْدا مَثَلا وَإِنْ كَان عَلَماً شَخْصِيا وَلَيْس هُو الرَّجُل، لأَنَّ رَّجُلا[7] نكِرَة، وَالعَلَم وَالنَّكِرَة مُخْتلِفَان، لَكِن يَصْدُق عَلَيْه رَجُل وَيُحْمَل عَلَيْه، فَتقُول زَيْد رَجُل، فَزيْد حِينَئِذ مِنْ أَفْرَاد الرَّجُل المُعَمَّم نَفْياً، فَوَجَب انْتِفَاؤُه، وَكَذا غَيْره مِنَ الأَفْرَاد الَّتِي يَصْدُق عَلَيْها

1 - الجنس هو الذي ينطبق على أنواع مختلفة تشترك فيما بينها في صفة واحدة أو عدة صفات، ويعرفه أرسطو بقوله «هو المحمول على كثيرين مختلفين بالنوع من طريق ما هو» . التعريفات : 78.

2 - حمل المواطأة عبارة أن يكون الشيء محمولا على الموضوع بالحقيقة بلا واسطة، كقولنا الإنسان حيوان ناطق، بخلاف حمل الاشتقاق، إذ لا يتحقق في أن يكون المحمول كليا للموضوع، كما يقال الإنسان ذو بياض، والبيت ذو سقف. نفسه : 93.

3 - الذاتي لكل شيء ما يخصه ويميزه عن جميع ما عداه، وقيل ذات الشيء : نفسه وعينه. نفسه : 107.

4 - هو كلي يحمل على الشيء في جواب أي شيء هو في جوهره كالناطق والحساس. نفسه : 167.

5 - هو في اللغة الصنف من كل شيء، وفي اصطلاح المناطقة : كلي مقول على واحد أو على كثيرين مختلفين بالعدد في جواب ما هو. والنوع يقع تحت الجنس لأنه بعضه. المعجم الفلسفي/ 2 : 196. التعريفات : 247.

6 - ورد في نسخة ق : لا وجود فيها.

7 - ورد في نسخة ح : الرجل.

رَجُل، وَلا يُضر وُجُود المَرْأَة فِي الدَّار، لأَنَّها لَيْسَت مِن هَذا الصِّنْف، كَمَا لا يُضرّ وُجود حِمَار أَوْ وَتِد أَوْ خَشَبَة.

وَلِهَذا لا يَصِحّ الاسْتِثْنَاء وَيَكون مُتَّصِلا، إِلاّ إِذَا اسْتُثْنِيَ شَيْء مِنْ أَفْرَاد الرِّجَال، بِأَن يُقَال لا رَجُل إِلا زَيْد، وَلَو اسْتُثْنِيَت امْرَأَة أَو حِمَارا كَان مُنْقَطِعا، وَلو رَأى أَحَد شَخْصا فِي الدَّارِ تَزيًّا مَثَلا بِزيِّ الرِّجَال فقَال هَذا رَجُل، فَإِنَّا نَرْجِع إِلَى قَوْل مَنْ أَخْبَرَنَا أَنّه لا رَجُل فِي الدَّار، فَإِن وَجَدْناه كَلاما صِدْقا لا مَردَّ لَه كَذَّبْنا مُدَّعِي الرُّجولِيَة لِذلِك الشَّخْص، وَعَلِمْنا أَنَّه لَيْس بِرجُل، إِذْ لَو كَان رَجُلا لَكان قَوْل القَائِل لا رَجُل كَلاماً كَذِباً، لانْتِقَاض الكُلِّيَة السَّالِبَة[1] بِواحِدَة[2]، لَكِن فَرضْنَاه لاَ يَكْذِب، وَعَلِمْنا أَنّ ذلِك الشَّخْص لَو فُتِّش لَوُجِد امْرَأَة تَزَيَّت بِزيِّ الرِّجَال، أَو غَيْر ذَلِك مِن الأَجْسام، وَلا نَقُول فِي هَذا الشَّخْص أَنَّـه نُفِيَت عَنْه الرُّجولِية بِدلالَة لا رَجُل، لأَنَّ الرَّجُل هو المَنْفي لا الرُّجولِية، إِلا لَو قِيل لا رُجولِية لِمَن في الدَّار لِيكُون نَفْيا لِلرُّجولِية عَنِ الأَشْخَاص المَوْجُودة هُنالِك.

15 نعَم، يَلْزَم مِنْ نَفْيِ الرَّجُل نَفْي / الرُّجُولِية قَطْعاً بِالضِّمْن، فَإِنَّه لَوْ كَـان لِشَيْء هُنَالك رَجُولِية لَكَان رَجُلا، وَلَو كَانَ رَجُلا لَبطُل قَوْلنا لا رَجُل، وَكَذا يَلْزَم بُطلاَن كَوْنِه رَجُلا كَذلِك، وهُو وَاضِح.

وَأَمَّا الثَّاني : فَهُو حَمْل الأَوَصاف العَارِضَة، إِمَّا خَاصَة[3] نَحو لا ضَاحِك[4]، أَو عَرَض عَام[5] نَحو [لا][6] مُتَنفس، مَع أَنَّ هذا أَيْضا يَكُون خَاصَّة عِنْد اعْتِبار الحَيَوان

1 – القضية الكلية السالبة : هي التي تحكم بسلب صفة عن كل أفراد الموضوع، وصورتها الرمزية «لا».
2 – ورد في نسخة ق : بواحد.
3 – كلية مقولة على أفراد حقيقة واحدة فقط قولا عرضيا، وهي عند المناطقة ما يختص بالشيء بالقياس إلى كل ما يغايره كالضاحك بالقياس إلى الإنسان، ويسمى خاصة مطلقة. المعجم الفلسفي/ 1 : 515.
4 – ورد في نسخة ك : ضاحكا.
5 – كلي مقول على أفراد حقيقة واحدة وغيرها قولا عرضيا. التعريفات : 149.
6 – سقطت من نسختي : ق و ح.

ذِي الرِّئَة، فَإذا قِيل لاَ ضَاحِك في الدَّار، انْتَفى بِه إنْ أُرِيد الضَّحِك بِالقوَّة جَمِيع أَفْراد الإِنْسان، لأنَّها كُلّها يَصْدُق علَيْها ضَاحِك، وَإنْ كَان خَارِجا عَنْها عَارِضا لَهَا.

وَأَمَّا نَحو لاَ عِلم، فَإن أُرِيد بِه [نفي][1] أَفْراد العِلْم، فَهُو مِنَ القِسْم الأوَّل، لأنَّه حَمْل مُوَاطَأة، وَإنْ أُرِيد نَفْي أَفْرَاد العُلَماء فَهُو حَمْل اشْتِقاق، وهُو مِن هَذا القِسْم.

وَكَذا قَوْلنا لاَ إِلَه هُو مِنْ هَذا القِسْم، لأنَّ إلَها بِمَعْنى مَأْلُوه كَمَا سَيَجِيءُ، فَهُو مُشْتَقّ، وَإن لَم يُعْتَبر هَذا الاشْتِقاق فَهُو مِنْ قِسْم لا رَجُل، وَعلى كُلّ حَال فَينْتَفي بِه كُلّ فَرْد مِنْ أَفرَاد الإِلَه الَّتِي تُقدَّر فِي الذِّهْن، غَيْر الوَاحِد المُسْتَثْنَى.

ويُقال فِي الصَّنَم مثْل[2] مَا قُرِّر فِي المَرْأَة فِي المِثَال السَّابِق، فَيُقال الصَّنَم لا يَكُون إلَها، إذْ لَـو كَان إلَهاً لانْتَقَض قَوْلُنا لاَ إِلَه، وَلا نَقُول أَيْضا انْتَفَت الأُلُوهِية عَنِ الصَّنَم بِقَوْلنا لاَ إِلَه بِطَرِيق الصَّراحَة، لأَنَّ المَنْفِي هُو الإِلَه لاَ الأُلُوهِية، إلا[3] لَو قِيل لاَ أُلوهِية لِغَيْر الله تَعَالَى، لِيَكون نَفْيا لِلأُلوهِية عَنِ الصَّنَم وَشِبْهِه.

نَعَـم، يُعْلَم أيْضاً مِن نَفْـي الإلـه نَفْي الأُلوهِية بِطرِيق الضِّمْن[4]، لأَنَّه لَو كَان لِشَيْء غَيْر الله [تعالى][5] أُلوهِية، لَكَان ذَلِك الشَّيْء إِلَها، وَلو كَان إِلَها لانْتَقَض قَوْلنا : لاَ إِلَـه إلاَّ الله.

فَإن قُلْت : مَمْنُوع انْتِفاء الأُلوهِية مِن انْتِفَاء الإلَـه، وَالرُّجولِية مِن انْتِفَاء الرَّجُل، لأَنَّ كُلاًّ مِن الأُلوهِية وَالرُّجولِية جُزْء مِن مَفْهُوم إِلَـه وَرَجُل، وَقَد عُلِم فِي القَوَاعِد المُقرَّرَة، أَنَّ انْتِفَاء الكُلِّ لاَ يَقْتَضِي انْتِفاء الجُزْء، لأَنَّ الجُزْء أَعمُّ مِنَ الكُلِّ، ولاَ يَجِب انْتِفاء الأَعمِّ عِنْد انْتِفَاء الأَخصِّ، بَل الأَمْر بِالعَكْسِ.

---

1 - سقطت من نسختي : ق و ح.
2 - ورد في نسخة ك : مثلا.
3 - ورد في نسخة ح : وإلا.
4 - أي بدلالة التضمن، دون ذكر لها.
5 - سقطت من نسختي : ق و ح.

قُلنا إِذا رُكِّب المُركَّب مِن أَجْزاء بَعْضها أَعمُّ كَالجِنْس، وَبَعْضها أَخصُّ كَالفَصْل، فَالأَعمُّ مِنهما لاَ يَلْزَم انْتِفاؤه عِنْد انْتِفاء المُركَّب كَما قَرَّرت، وَأمَّا الأَخصّ فَهُو لازِم ضَرُورَة أَنَّه مُساوٍ لِلمُركَّب لا مَحالة، وانْتِفاء أَحَد المُتسَاوِيَيْن يُوجِب انْتِفاء الآخَر قَطعاً، وَما نَحْن فِيه كَذلك.

أَلاَ تَرى أنّ مَفهُوم إِلـه مَثـلا مَوْجود لَه الأُلوهِية، أَوْ شَيْء لَه الأُلوهِية، فَاتِّصافُه بِالأُلوهِية جُزْؤُه الأَخصّ، الَّذي هُو فِي مَقَام الفَصْل، ومَتَى انْتَفَت الحَقِيقَة انْتَفى فَصْلها قَطْعا، فَمتَى انْتَفى الإلَه انْتَفَت الأُلُوهِية، وَلا يَلْزَم انتِفَاء الجُزْء الآخَر، الَّذِي هُو الوُجُودِية أَوِ الشيئِية[1]، أَلاَ تَرَى أَنَّه تُوجَد المَوْجُودَات وَلا تُوجَد الأُلوهِية، وَكَذا الرَّجل مَعْنَاه مُشَخَّص لَه الرُّجولِيـة فَهِي[2] أخصُّ، وَانْتِفَـاء الرَّجُل يُوجِب انْتِفاءَها وَهَذا وَاضِحٌ.

واعْلَم أَنَّه كَمَا إِذا قُلْنا لا عَالِم فِي البَلَد، أَنَّه يَنْتَفِي العِلْم عَنْ كُلّ شَخْص وُجِد هُنالِك بِطرِيق الضِّمْن، إِذْ لَو وُجِد لأَحَدِهم عِلْم لَكان عَالِما، كَذلِك إِذا قُلْنا لا عِلْم، فإِنَّه يَلْزَم أَنْ لا يَكُون هُنَالك عَالِم أَصْلا، إِذ لَو كَان هُنَالك عَالِم لَكان عِنْده عِلْم، وإِلاَّ لَمْ يَكُن عَالِماً، لَكِنّ العِلْم قَد نُفِي عَلى العُمُوم، وَبِهَذا تَعْلَم أَنَّه مَتَى قُلْنا : «لا إِلَه إِلا الله»، نَعْلَم أَنَّه لاَ أُلوهِية لِغيْرِه تَعالَى، وَلو قُلْنا أَيضاً [لا][3] أُلُوهِية لِغَيْرِه تَعالَى، لَعلِمْنا أَنّه لاَ إِلَه غَيْره، فَهُما أَمْران مُتلازِمانِ أَبَدا، وَالمَفَاد وَاحِد، وَالله المُوفِّق.

---

1 – وردت في نسخة ح : السلبية.

2 – ورد في نسخة ك : وهي.

3 – سقطت من نسختي : ق و ح.

16 الفصل الخامس : / {النَّفْي خَبَر مَحْضٌ عَن الشَّيْء أَنَّه لَم يَكُن}

رُبَّما سَمع القَاصِر قَوْل الأَئِمّة : قَدْ نُفِي كذَا عَن كَذا، وهَذِه الكَلِمَة تَقْتَضي نَفْي كَذا، وَهذَا نَفْي لِكَذا، فَتوهَّم مِن ذَلِك أَنَّ النَّفْي عِبارَة عَنْ إِعْدَام شَيْء كَان، أَو إِنْشاء أَمْر، أَو إِحْداث انْتِفاء لِشَيْء، أَو تَجْدِيد انْسِلاب لأَمْر، كَما يُعْدَم المَوْجُود بِالفَاعِل، وَكما يُسْلَب الإِنْسَان لِباسَه بِاليَد، وكَما يُزَال المِلْك عَنْ مَالِكِه بِالحُكْم، وَهذا كُلّه وَهْم قَبِيح وَغَلَط صَرِيح، وإِنَّما النَّفْي خَبَر مَحْض عَنِ الشَّيْء أَنَّه لَم يَكُن.

فَإِذا سَلبْت الشَّيْء كَقوْلِك مَثلا لاَ رَجُل فِي الدَّار، فَلَيْس مُنْذ سَلبْتَه انْتَفَى، ولاَ أَنْت الَّذِي أَعْدَمْته مِنَ الدّار، بَل [إِنّما][1] أَخْبَرت بِهذا الكَلام، أَعْنِي قوْلَك لا رَجُل فِي الدَّار، بَعْد عِلْمِك أَنَّه لَم يَكُن ثَمَّ رَجُل أَصْلا، إِن كَان خَبَرُك عَنْ عِلْم بِذلِك، وإِلاّ فَمدْلُول خَبَرِك هُو أَنَّه لَم يَكُن، لأَنَّ هَذا هُو شَأْن الخَبَر، أَنّ نِسْبَته خَارِجِية حَاصِلَة بِدُون الكَلام، وإِنَّما جِيءَ بِالكَلام[2] دَالاًّ عَلَيْها.

وَكذا إِذا قُلْنا إِنَّ الكَلِمَة المُشَرفة نُفِيَت بِها الأُلوهِية عَنِ الأَصْنام وَالأَوْثان، أَو نُفِيَ بِها كَوْن الأَصْنام آلِهَة، فَلَيْس المَعْنَى أَنَّ هُنالِك أُلُوهِية مُتَحقِّقَة[3] لِلأَصْنام، حَتَّى نَزَل الوَحْي وَجاءَت كَلِمَة التَّوحِيد فَأَعْدَمت تِلْك الأُلُوهِية، هَذا بَاطِل، فَإِنَّ الأُلُوهِية لَوْ ثَبتَت لشَيْء لَم تَبْطُل عَنْه، وَلَم تَنْعَدِم عَنْه أَبداً، إِذ لاَ يَكُون وُجودُها إِلا وَاجِبا، وَالوَاجِب لا يَزُول، وإِنَّما المَعْنَى أَنَّ الوَحْي وقَع بِه الإِخْبار، بِأَن لَيْس ثَمَّ أُلُوهِية فِي شَيْء مِن تِلْك الأَصْنام وَالأَوْثان قَطُّ، وإِنَّما الأُلوهِية لله الوَاحِد القَهَّار.

---

1 - سقطت من نسخة ق.

2 - ورد في نسخة ك : وإلا جيء...

3 - ورد في نسخة ك : مستحقة.

وَبِالجُمْلَة فَالخَبَر إِنَّما يُفِيد سَلْبا كَان أَو إِيجَاباً وُقُوع الحُكْم أَو لاَ وُقُوعَه فِي الذِّهْن، وَلا يُفِيد ذَلِك فِي الخَارِج، بَل إِنَّما الخَبَر يَدُلُّ عَلى شَيْء كَان أَوْ يَكُون، أَوْ شَيْء لَمْ يَكُن أَوْ لا يَكُون، فَإِن كَان مَا فِي الخَارِج مُطابِقا لِدلالَتِه فَصِدْقٌ، وَإِلاَّ فَكذِبٌ.

نَعـم، الخَبَر إِنْ لمْ يُؤَثـِّر فِي النِّسْبـة <بِحسَب الخَارِج>[1] كَمَا قَرَّرْنا، فَهُو يُؤَثِّر تَأْثِيراً آخَر، وَذلِك فِي اعتِقَاد السَّامِع، فَكلُّ مَنْ سَمع خَبراً فَجائِز أَنْ يَتغيَّر بِه اعْتِقادُه، إِما بِزوَال مَا كانَ أَو بِحُدوثِ شَيْء لَم يَكُن، أَوْ بِقُوَّةٍ أَوْ ضُعْف، مَثلا مَنِ اعْتقَد أَنَّ بِالدَّار رَجُلا ثُمَّ سَمع قَائِلا يَقُول لا رَجُل فِي الدَّار، فَهُو إِن اعْتَقَد صِدْق هَذا الكَلام، فَلابُدَّ أَنْ يَتَغيَّر اعْتِقَاده، فَينْعَدِم مِن قَلْبِه اعْتِقاد وُجُود الرَّجُل فِي الدَّارِ، فَقوْل القَائِل لا رَجُل فِي الدَّار، لَم يُفِد عَدَم وُجُود الرَّجُل إِفَادَة تَأْثِير بَل إِفَادَة دِلالَة، وَلَكِن أَفَاد عَدَم اعْتِقَاد وُجُود الرَّجُل، وَلَيْسَت هَذِه الدِّلالَة وَالإِفَادَة وَضْعِية لِلكَلام، وإِنَّما هِي مِن الأُمُور الَّتِي تكُون عِنْدَهُ" وَيكُون السَّبَب فِيها سَماعُه واعْتِقُاد صِحَّتِه، وهَكذَا فِي كُلِّ خَبَر.

فَيُقال كَذلِك فِي الكَلِمة المُشرفَة أَنَّها لا تُعْدِم الأُلُوهِية عَن غَيْر الله تَعالَى، إِذْ لا أُلوهِية لِغيْر الله تَعالَى حَتَّى يُنْسَب لَهَا إِعْدامٌ، وإِنَّما تَعْدِم اعْتِقاد ذَلِك مِن قُلوب المُصدِّقِين بِها، فَيُجِيبون إِلَى التَّوْحِيد وَينْسَلِخون عَنِ الشِّرْك، وَيتَّصِفون بِالإِيمَان وَالمَعْرِفة، فَالكَلِمة المُشرَّفة مَع كَوْنِها خَبراً مَحْضا دَالاًّ على الوَحْدانِية، وَأَنْ لا شَرِيك وَلا نَظِير وَلا مَثِيل لله تَعالَى، فَهِي مُزِيلَة لِلاعْتِقادَات الفَاسِدَة، غَاسِلَة لِلقُلوبِ عَن أَدْرَان[2] العُيُوب.

---

1 - ساقط من نسخة ح.

2 - درن درنا الثوب : علاه الوسخ فهو درن ومدران، وأدران الثوب وسخه.

وَفِي هَذا المَعنَى قَال بَعْضُ المَشايِخ[1] الأَقْدَمِين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : «إنَّ الحَق سُبْحانَه مُنَزَّه فِي أَزَلِية أَزَلِيَّتِه وَأَبَدِ أَبَدِيَّتِه عَنِ الشَّرِيك، وَالشَّبِيه وَالضِّد والنِّد، وَإِنَّما جَاءَت كَلِمَة <لاَ إِلَـه إلا الله>[2] مِكْنَسَـة تَكْنِـس غُبار الأَغْيَار عَنْ وُجُوه الأَسْرَار، لِيصِحّ أَنْ تكون عَرْشا، لِيتَجلَّى الله تَعالَى عَلَيْها وَمَحلاً لِنظَر الحَقِّ إِلَيْها، وفِي الأَخْبار 17 قَال : يَا دَاوُد طَهِّر لِي بَيْتا أَسْكُنُه / لَم تَسَعْنِي أَرْضِي وَلا سَمَائِي، وَوَسِعَنِي قَلْب عَبْدِي المُؤْمِن» انْتَهَى.

وَحكَى القُشيري[3] عَن الشَّيخ أَبي عَلي الدَّقاق[4] أَنَّه قَالَ : «لاَ إِلَه إلاّ الله لاسْتِصْفَاء الأَسْرَار عَلى الكَدَرات لِكَي إذا قَال العَبْد لا إِلَه صَفَا قَلْبُه وَحَضرَ سِرُّه، لِيكُون وُرُود قَوْلِه الله الله[5] علَى قَلْب مُنَقَّى وَسِرٍّ مُصَفَّى».

وَحُكِي عَن بَعْض المَشَايِخ أَنَّه قِيل لَهُ لِمَ تَقُول : الله الله، وَلا تَقُول : «لاَ إِله إِلاّ الله»، فَقَال : «نَفْي العَيْب حَيْث يَسْتَحِيل العَيْب عَيْبٌ». وَسَيأْتي إِن شَاء الله تَعالى الإِلْمَام بِهَذا الغَرَض[6].

---

1 - المقصود به العلامة جمال الإسلام أحمد بن محمد ابن محمد الغزالي في كتابه تجريد التوحيد.
2 - ساقط من نسخة ح.
3 - ورد في نسخة ح : الغسير.
4 - الحسن بن علي الأستاذ أبو علي الدقاق (...؟/ 405 أو 406هـ)، الزاهد العارف شيخ الصوفية، برع في الفقه، ثم سلك طريق الصوفية، انتفع يه الخلف، منهم القشيري. طبقات الشافعية/ 1 : 178.
5 - ورد في نسخة ح : إلا الله .
6 - وذلك في المقصد الثاني الذي عقده الإمام اليوسي للحديث عن مشرب الكلمة المشرفة على منهج أهل الحقائق والمعارف. وتنسب قوله : «نَفْيُ العيب» للإمام الجنيد.
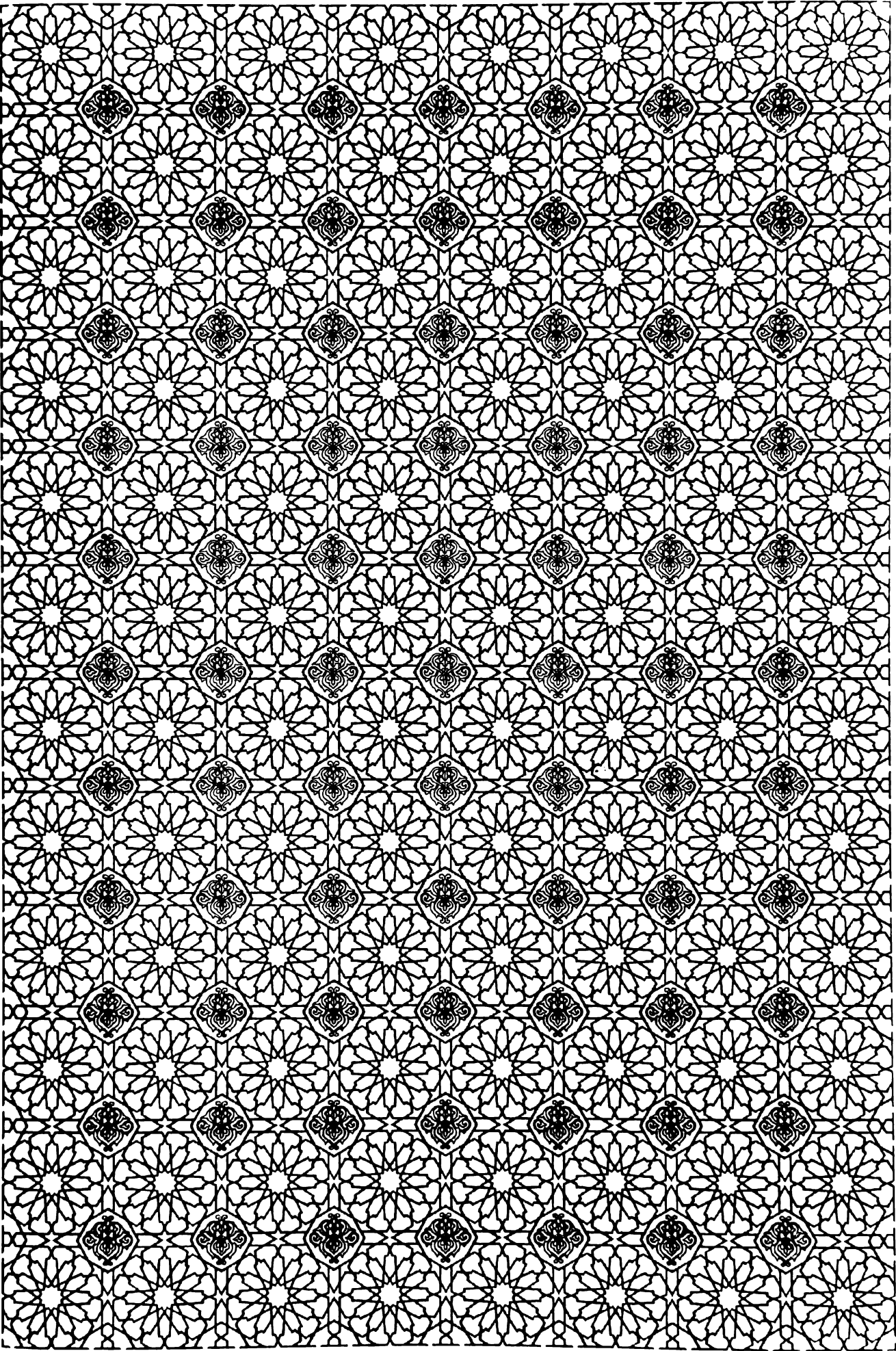
الفصل السادس

{الخَبَر بَعْد «لا» يَجُوز حَذْفه فِي لُغَة أَهْل الحِجَاز وَيَجِب فِي لُغَة تَمِيم وَطَيِّء}

تَقَدَّمت الإِشارَة إلى أَنَّ اسْم الجِنْس المَنْفي فِي نَحْو لا رَجُلَ في الدَّار، إِنَّما تَسلَّط النَّفْي <عَلى وُجُوده[1]> مَا لَم يَكُن هُنالِك خَبَر مَذْكُور، فَيَكُون هُو المَنْفِي[2]، نَحْو لا رَجُل فَاضِل.

فَاعْلَم أنَّ الخَبَر بَعْد «لاَ» يَجُوز حَذْفه فِي لُغَة أَهْل الحِجَاز[3]، وَيَجِب فِي لُغَة تَمِيم[4] وَطَيِّء[5]، وَهَذا إِذا عُلِم [بِأَن يَكُون][6] مَثَلا كَوْناً عَاماً مَحْفُوفاً بِالقَرائِن التِي يَكُون بِها مُفيداً، كَأَن يُقَال هَل فِي البَلَد عَالِمٌ ؟ أَوْ فِي الدَّار رَجلٌ، فَيُقال لاَ عَالِم أَو لاَ رَجُل. أمّا لَوْ قِيل ابْتِداء مِن غَيْـر سَابِق كَلاَم وَلا لاَحِق يُفِيدَا شَيْئا لاَ رَجُل فَهُو غَيْر مَقْبول، إِذ لاَ يَحْصُل مِنْه مُرَاد، وَكَذا كُل خَبَر لاَ دَلِيل عَلَيْه لاَبُد مِن ذِكْرِه نَحْو قَوْل الشَّاعِر[7]:

وَرُدَّ جَازِرُهم حَرْفـا مُصرَّمـة ❖❖❖ ولا كَرِيم مِنَ الوِلْدانِ مَصْبوح

---

1 - ساقط من نسخة : ح.
2 - ورد في نسختي ق و ح : النفي.
3 - المقصود بهم أهل شبه الجزيرة العربية.
4 - تميم بن مرة قبيلة عربية، أنجبت أعظم شعراء الجاهلية، لغتها العربية حجة بين لغات القبائل.
5 - قبيلة عربية جنوبية، هاجرت من اليمن إلى شمال الجزيرة بعد خراب سد مأرب. الأعلام / 3 : 234.
6 - ساقط من نسخة : ق.
7 - ورد البيت في ديوان أجود العرب حاتم الطائي، في قصة « حاتم وماوية بنت غفزر» لما طلبت من الثلاثة أن ينشدوها، فأنشدها رجل من الأنصار من البيت قال:

هـلا سألت البنيتين مـا حسبـي ... عند الشتاء إذا ما هبت الريـح
ورد جـازرهـم حـرفـا مصرمـة ... في الرأس منها وفي الأشلاء تلميح
إذا الـريـاح غـدت ملقى أصرتها ... ولا كريم من الولدان مصبـوح

والبيت الذي ساقه اليوسي مزيج من البيتين الثاني والثالث.

فَمَصْبُوح هُو الخَبَـر المَنْفي، وَزَعم ابْن الطَّرَاوة[1] أَنَّه يَجُوز أَنْ يَكُون صِفَة لِكَرِيم عَلى المَحلِّ وَالخَبَر مَحْذُوف، أَي لاَ كَرِيم مَصبُوح فِي الوُجُود.

وَقَد رَدَّ عَلَيْه ذَلك أَثيرُ الدِّين أَبُو حَيّان[2]، وَالاشْتِغَال بِالبَحْث فِي ذَلِك لَيْس مِن غَرَضِنا. وَقالَ ابْنُ مَالِك[3] فِي شَرْح التَّسهِيل: «وَأَكْثر مَا يَحْذِفه الحِجازِيّون مَع «إِلا»، نَحو لاَ إِله إِلاَّ الله، قَالَ وَمِن حَذْفه دُون إِلا قَوله تَعَالَى: ﴿ قَالُواْ لَا ضَيْرَ ﴾[4]، وَقَوْله تَعَالى: ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ فَزِعُواْ فَلَا فَوْتَ ﴾[5]، ومِنْه قَولِ النَّبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (لاَ ضَرَر وَلا ضِرَار)[6] و(لا عَدْوَى وَلاَ طِيرَة)[7] انتهى.

{النَّفْي الحَقِيقِي والحُكْمِي}

ثُمّ إِن نَفْيَ الشّيْء قَد يَكُون حَقِيقيّا، وَذِلك حَيْثُ يَكُون المَنْفِي لاَ وُجودَ لَه أَصْلا، نَحو لاَ شَرِيك مَع الله تَعَالَى، وَنَحو لاَ رَجُل فِي الدَّار، إِذا لَمْ يَكن فِيها رَجُل أَصْلا، وَقد يَكُون حُكْمِيا، وَذَلِك إِذا كَان المَنفِي مَوْجوداً، وَلكنّه نُزِّل مَنْزِلَة المَعْدوم، اَلمَنْفي لِعَدمِ كِفَايَته[8] أَو نُقْصان كَمالِه، إِمّا فِي جَمِيع الأَوْصافِ أَو فِي

1 - سليمان بن محمد المالقي أبو الحسن بن طراوة (.../ 528هـ)، أديب من كتاب الرسائل، صاحب شعر وآراء تفرد بها في النحو، من مؤلفاته «الترشيح في النحو»، و«مقدمات على كتاب سيبويه». الأعلام/ 3: 132.

2 - هو أثير الدين محمد ين يوسف الغرناطي الأندلسي(.../ 745هـ) تتلمذ على أبي جعفر ابن الزبير وابن الصائغ في النحو وغيره، رحل إلى القاهرة سنة 679هـ حيث لزم بهاء الدين بن النحاس تلميذ بن مالك وأخذ عنه، له عدة شروح على التسهيل، ومنهج السالك على الـألفية. المدارس النحوية: 320.

3 - جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني(.../ 672هـ) بدمشق، إمام النحاة واللغويين في عصره، رحل إلى المشرق حوالي سنة 630هـ له اختيارات كثيرة من مذاهب البصريين والكوفيين والبغداديين وسابقيه من الأندلسيين، غير آراء اجتهادية يتفرد بها، له الألفية المشهورة، والتسهيل وشرحه وغيرها.

4 - الشعراء: 50.

5 - سبأ: 51.

6 - أخرجه مالك في كتاب المكاتب، باب ما لا يجوز من عتق المكاتب. وأحمد في مسند بني هاشم.

7 - أخرجه البخاري في كتاب الطب، باب الجذام. ومسلم في كتاب السلام، باب لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صقر ولا نوء ولا غول ولا يورد ممرض على مصح.

8 - ورد في نسخة ك: غنائه.

بَعضِها، وَكَمَا يَجُوز تَعْمِيم النَّفْي بِلا اسْتِثْنَاء وَمَع الاسْتِثْنَاء أَحْيانًا فِي القِسْم الأَوّل، كَذَلك فِي الثَّانِي، فَتَقُول لاَ رَجُل فِي بَلَد كَذا، بِمعْنى أَنْ لَيْس ثَمَّ رَجُل كَامِل أَصْلا، وَإِن وُجِد الرِّجَال فَوُجودُهم كَالعَدَم، وَتَقول لاَ رَجُلَ فِي البَلَد إِلاَّ زَيْد، أَي لَمْ يَكْمُل إِلاَّ هُوَ.

وَبِهَذا تَعْلَم أَن لاَ مَانِع مِن صِدْق عُموم النَّفِي، مَع وُجودِ المَنْفِي أَو بَعضِه، إِلا فِي القِسْم الأَوّل أَعْنِي الحَقِيقي، فإِنّه لاَ يُمْكن، فَمَتى رَأَيْنا نَفْيا عَاما فِي كَلام صَادِق، ثُمّ وُجِد فِي الخَارِج شَيْء مِمّا يُظنّ أَنّه مِن جِنْس المَنْفِي، فلاَبُد أَنْ يُخرَّج عَلى أَحدِ أَوْجُه ثَلاث[1]:

الأَوّل : أَن يَكون المَوْجود لَيْس مِن جِنْس المَنْفي، وإِنّما الْتبسَ بِه نَوْعَ التِبَاس، فَظنَّه مَنْ ظَنَّه كَذلِك غَلطاً، وَهذا كَالأَصْنام التِي ظَنَّها[2] المُشْرِكون آلِهةَ غَلَطا، بَعْد وُرُود نَفْي الإِلَه نَفياً عَامّا لِغَيْر الوَاحِد القَهَّار، خَالِق العَالَم جَلّ وَعَلا، فَالنَّفْي لِغَيْر الله تَعالَى صَحِيح وَظَنُّ المُشْرِكين[3] بَاطِل.

الوَجْه الثّانِي : أَنْ يَكون النَّفيُ [إنما][4] تَوجَّه إِلى الكَمالِ، لاَ إِلى مُطْلَق الوُجُود كمَا قَرَّرْنا آنِفا، وَمِنه «لاَ سَيْف إِلا ذُو الفَقَار»[5]، وَ«لا فَتى إِلا عَلِي».

الوَجْه الثّالِث : أَنْ يَكُون الكَلام خَرَج مَخْرج الإِنْشاء لاَ الخَبَر المَحْض، فَأُرِيد / 18 بِه النَّهْي عَنْ إِتْيان مَا تَسلَّطَت أَداة النَّفْي عَلَيْه، وحِينَئِذٍ لاَ إِشكَال فِي صِحّة وُجودِه، إِذ لَمْ يَقَع الإِخْبار عَن عَدمِه، بَلِ النَّهْي عَن قُرْبانِه.

---

1 - الصواب ثلاثة بدل ثلاث، كما تقضي بذلك قواعد اللغة.
2 - ورد في نسخة ق : ظنتها.
3 - ورد في نسخة ق : المشركون.
4 - سقطت من نسختي : ق و ح.
5 - ذو الفقار لقب لسيف الإمام علي كرم الله وجهه.

وَقد وَردَ مِن أَلفَاظ الشَّارِع صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ مَا يَحْتمِل هَذِه الأَوْجُه، نَحْو قَوْله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ : (لاَ نِكَاح إلاَّ بِوَلي)[1] فَالنِّكاح بِغيْر وَلِي لاَ شكَّ فِي وُجودِه حِسّا، فَبقِي احْتِمال أَنْ يَكون النَّفْي حَقِيقيّا، أَيْ لاَ تُوجَد حَقِيـقَة النِّكاح إِن لَم يَكُن الوَلِي أَصْلا، وَالمُراد الحَقِيقة الشَّرعِية لا اللُّغوِية، وَهذا صَحِيح عِنْد مَن يَقُول إِنَّ الوَلِي رُكْن[2]، وَهُم الجُمْهور مِن المَالِكيّة وَالشَّافعِية وَغَيْرهم مِمّن يَقُول بِذلكَ.

وَيَحْتمِل نَفْي الكَمَال، أَي لا نِكَاح كَامِل إِلا بِولِي، وَهذا صَحِيح عِنْد مَن يُصحِّحه بِغَيْر وَلِي كَالحَنفِية.

وَيَحتَمِل الإِنشَاء، أَي لا تُنْكِحوا إِلا بِوَلي، وَهَذا يَقْتضِي مَا يَقْتضِيه الوَجْه الأَوَّل، لأَن الأَصْل فِي النَّهي اقتِضَاء الفَسَاد.

وَأَمّا مَا يَتطرَّق مِن هَذه الاعْتِبارات فِي الكَلمَة المُشرفَة فَسَنُلِم بِه بَعدُ إِن شاءَ الله، وَما ذَكرْناه مِنها تَنْبيه عَلى ذَلكَ.

---

1 - أخرجه البخاري في كتاب النكاح، باب من قال لا نكاح إلا بولي. والترمذي في كتاب النكاح، باب ما جاء في لا نكاح إلا بولي.

2 - ركن الشيء عماده وقوامه، وهو ما كان داخلا في ماهيته.

الفصـــل السابــع

{قَاعِدة الاسْتِثنَاء : الحُكْم عَلى مَا بَعْد الأَداة بِنَقيضِ حُكم مَا قَبْلَها}

فَالاسْتثنَاء مِن الإِثْباتِ يَقْتضِي النَّفي لِلمُستَثنَى، [والاسْتثنَاء مِنَ النَّفْي يَقْتضِي الإِثْبات لِلمُستَثْنى][1] فَمتى قُلْنا خَرَج القَومُ إِلا زَيداً، عَلمْنا أَنَّ زَيْدا لَم يَخْرج، وَمتى قُلنا مَا خَرَج أَحـدٌ إِلا زَيْد، عَلمْنا أَنّ زَيْدا قَد خَرَج، وَخَالَف الحَنفِية فِي الأَمْرِيْنِ، وَقِيل فِي الآخِر فَقَط، فَقالُوا المُستَثنَى مَسكُوت عَنه، وَمَبْنى الاعْتبَار عَلى أَنَّ الاسْتِثنَاء بِحسَب المَحْكوم بِه أَو الحُكْم، فَإِنْ كَان الأَوَّل فَلِلمُستَثنَى حُكم النَّقِيض، لأَن المُخْرَج مِن المُثْبَت مَنْفي وَمِن المَنفِي مُثْبَت.

وَإِن كَان الثَّانِي فَالسُّكوت، لأَن نَقِيض الحُكْم هُو عَدَم الحُكْم، لاَ الحُكْم بِعدَم وَلا غَيْره، وَهَـذا فِي الاسْتِثنَاء التَّام، فَإِن كَان مُفْرَغا فَأَبْعدُ عَنِ الاخْتِلاف، وَأَوْلى بِأَن يُعْتَبر فِيه مَا قَال الجُمْهور، لأَنَّ المُستَثنَى فِيه بِهِ يَتِم الكَلام، فَكَيْف يَكُون مَسكُوتا عَنْه، وَلِذا لا يُقدَّر إِلاّ مُتَّصِلا.

وَاحْتَج الجُمْهور بِوجْهينِ : الأَوَّل، النَّقْل عَن أَئِمَّة اللُّغة. الثَّانِي، أَنَّه لَو كَان المُستَثنَى مَسكُوتا عَنْه لَما أَفادَت «لاَ إِلَه إِلاّ الله» التَّوحِيد، لأَنَّا إِذا قُلنَا لاَ عَالِم إِلا زَيْد، فَزيْد عِنْد أَبِي حَنِيفة مَسْكوت عَنْه لَم يُثْبَت لَه العِلْم، فكَذا المُستَثنَى فِي الكَلِمة المُشرفَة وَهو الله تَعالىَ، يَلْزم عَلى هَذا المَذهَب أَن يَكون لَم تَثْبُت لَه الأُلُوهِية، بَل هُو مَسكُوت عَنْه لا يُدْرَى أَمْره، وَهذا بَاطِل بِالإِجمَاع. وَأَجابـوا عَـنِ الثَّانِـي، بِأَن الكَلمَة المُشرفَة إِنّما دَلَّت عَلى ذَلِك بِالعُرْف[2] الشَّرْعي.

---

1 – ساقط من نسختي : ق و ح.

2 – العرف ما استقرت النفوس عليه بشهادة العقول وتلقته الطبائع بالقبول. التعريفات : 149.

أقُـول إنَّ الذَّوْق السَّلِيم شَاهِد صِدْق عَلى صِحَّة مَا يَقُول الجُمْهور، فَإِنَّك إذا قُلْت : جَاء القَوْم إلا زَيْدا، فَالسَّابِق إِلى الفِكرَة أنَّ زَيْدا وَالقَوْمَ مُتقابِلان، وَأنَّ لَه حُكْما خِلاف حُكْمِهم، وَلا يَكْفي فِيمَا يُفْهَم مِن ذلِك مُجَرّد التَّغَاير بِكوْنِه مَسكوتاً عنْهُ، لأَنَّ أَمْر المَسكُوت عَنْه أَعمُّ مِن المَحْكُوم عَليْه بِحسَب نَفْس الأمْرِ، وَلا تَقابُل بيْن عَامٍّ وَخاصٍّ، وَلِذا تَحُد الأئِمَّة الاسْتِثناَء إذا أَرادُوا أَن يَنْطَبِق علَى قِسمَيْه المُتّصِل[1] وَالمُنفَصل[2]، بِأَنّه المُخالَفة بِ «إلا» أَوْ إِحْدى أَخوَاتِها.

وَبالجُمْلة فَالسكُوت الَّذِي هُو عَدم الحُكْم لاَ يَخْطر بِالبَال أَصْلا، إلا لَو صُرِّح[3] بِالحُكْم، بِأَن يُقال مَثَلا : «حَكمْت عَلى القَوْم بِالقِيام إِلا زَيْدا».

---

1 - هو المخرج من متعدد لفظ ب «إلا» وأخواتها، مثال : جاءني الرجال إلا زيد. نفسه : 80.

2 - هو الذي ذكر ب «إلا» وأخواتها ولم يكن مخرجا، مثال : جاءني القوم إلا حمارا. نفسه : 112.

3 - ورد في نسخة ق : لوضوح بدل صرح.

الفصل الثامن

{اللّفظ قَد يَدُل عَلى جُزئي وَقَد يَدُل عَلى كُلّي}

اللَّفـظ قـد يَدُل عَلى جُزْئي كَزيْد، وَقد يَدُل عَلى كُلِّي، ثُم هُو إما مُرَاد مِنْه الفَرْد الوَاحِد مِن ذَلِك الكُلِّي أَو أَكْثر، وَالأوَّل إمَّا مَع تَعْيين[1] الفَرْد بِعَهْد أَو غَيرِه، أَو بِلا 19 تَعْيين، / وَالثَّاني إِمـا أَن يُراد بِه شَيْء مُعيّن أَيْضا أَو لاَ، وَالثَّاني إِمّا أَن يُرَاد مَعَه الاسْتغرَاق لِجمِيع الأفْرَاد حَتى لاَ يَشُذ مِنْها شَيْء أَو لاَ.

أَمّا الأقْسَام كُلها سِوى هَذا الأخِير، فَالدِّلالَة فِيها كُلُّها وَاضحَة، وَكَذا الحُكْم الوَاقِع بِحسَبها وأمَّا القِسْم الأَخِير وَهو أَن يُرَاد بِاللَّفْظ الصَّالح لاسْتِغرَاق الأَفْرَاد بَعْضها دُون بَعض، فَينْقَسِم[2] قِسْمَين :

أَحدهما : أَن يَكُون اللَّفْظ قَد جُعِل دَالاًّ عَلى البَعْض المُرَاد، فَالحُكْم مَقصُورٌ عَليْه، غَيْر دَالٍّ عَلى مَا سِواه أَصْـلا، فَهذا أَيْضا وَاضِح وَليْس فِيه إِلاّ التَّجوز، لأنّ اللَّفْظ كَان مَوضُوعا لِلدِّلالَة عَلى الجَمِيع، ثُمَّ نُقِل عَن ذَلِك إِلى الدِّلالَة عَلى البَعْض بِمعُونَة شَيْء مِنَ القَرائِن، كَسِياق الكَلام، أَو العُرْف، أَوِ العَقْل، أَو نَحْو ذَلكَ.

وَهذَا القِسْم هُو الذِي يُعبَّر عَنْه فِي اصْطِلاح أَهْل الأُصُول بِالعامِّ[3] الذِي أُرِيد بِه الخُصُوص، وَهُو مَحلُّ المُحاشَاة[4] الَّتِي تُذْكَر فِي الفِقْهِ.

---

1 - ورد في نسخة ك : تعين.

2 - ورد في نسخة ك : ينقسم.

3 - ورد في نسخة ق : العلم

4 - من الامتحاش : الاحتراق، وفي حديث ابن عباس : (أتوضأ من طعام أجده حلالا لأنه محشته النار) قاله منكرا على من يوجب الوضوء مما مسته النار. لسان العرب مادة محش/ 3 : 444. والحديث رواه الإمام أحمد في مسنده/ 2 : 520.

القِسْم الثَّانِي : أَن يُجْعل اللَّفظ مُتنَاولاً لِلجمِيع فِي دِلالَته نَظراً إِلى وَصْفِهِ لِذلكَ، وَلكِن يَخْرجُ البَعْض عَنِ الحُكْم، فَلا يَتنَاولُه الحُكْم وإِن تَناوَله اللَّفْظ، وَهذا هُو مَحل الاسْتثنَاء وَموْقِع الإِشْكال، إِذْ أَنّـه يُوهِم التّناقُض، فَإِنَّك إِذا قُلْتَ خَرجَ القَوم إِلا زَيْدا، فزيْد يُقال إِنَّه إِمَّا أَن يَكون مِنَ القَوْم أَوْ لاَ، فَإِن لَم يَكُن مِنهُم لَم يَصِح الاسْتثنَاء، لاتِّفاق عُلمَاء اللّسان العَربِي عَلى أَنَّ الاسْتثنَاء هُو إِخرَاج، وَلا مَعْنى لإِخرَاج مَا لَم يَدْخُل، وإِن كَان مِنْهم فَيقْتضِي الإِسْناد الأَوَّل أَنَّه اتّصَف بِالخُرُوجِ.

ثُمّ الاسْتثنَاء يَقتَضِي أَنَّه لَم يَتَّصِف بِه وهَذا تَناقُض، فَيلْزَم أَن يَكون الاسْتثنَاء مُحالاً، وَيكُون الكَلام الوَاقِع هُو فِيه بَاطِلا، كَيْف وَقَد وَقَع فِي كَلام الله تَعالَى وَفي كَلام رَسُولِه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهَلمَّ جَرا مِن غَيْر نَكِير، فَحاوَل الأَئِمَّة تَصْحِيحَه عَلى وَجْه يَنْدفِع بِه عَنْه التَّدافُع وَيسْقط التَّساقُط.

{دَفْع التَّناقُض في الاسْتِثنَـاء}

وَاخْتلَفوا فِي تَقدِير ذَلكَ، فَذهَب الجُمهُور إِلى أَنَّك إِذا قُلْت مَثلا عَليَّ عَشْرة إِلاَّ ثلاثَة، فَالمُراد بِالعَشرَة بَعضَها وَهو السَّبْعة، إِطلاقاً لِلْكلّ علَى الجُزْء، غَيْر أَنّه لمَّا كَان هَذا مِن المَجازِ جَاء المُتكَلِّم بِقَولِه إِلاَّ ثَلاثَة، لِيكُون قَرينَة عَلى ذَلكَ، وَصارَ هَذا بِمنْزِلَة التَّخْصِيصَ بِمُخصِّص مُنفَصِل، كَما يُقال مَثلا فِي نَحْو : اقْتُلوا المُشرِكين، أَن المُرَاد بَعْضُهُم وَهُم الحَرْبِيُّون[1]، بِدلِيل يُخْرِج أَهْل الذِّمَة، وَحينَئذٍ لا تَناقُض، لأَنّ الثَّلاثة الخَارِجة مِن العَشرَة لَم يَقَع الإِسنَاد بِحسبِها أَصلا فَلم تُثْبَت، إِلاّ لَوْ أُرِيد بِالعَشرَة جَمِيع أَفْرادِها وَليْس بِمُرادٍ.

---

1 - ورد في نسخة ق : الحربيين.

وَذهَب القَاضي أَبو بَكْر البَاقِلانِي[1] رَحِمَهُ ٱللَّهُ، إِلى أَنَّ نَحْو قَولِك عَشرَة إِلا ثَلاثَة، هُو اسْم وَاقِع عَلى السَّبْعة، وَكأَن العَدَد المَخْصُوص الَّذِي يُسمَّى بِالْسبْعة وُضِع لَه اسْمَان، أَحَدُهما بَسِيط[2] وَهُو لَفْظ السَّبعَة، وَالآخَر مُركَّب[3] وهُو لَفْظ عَشرَة إِلا ثَلاثَة، وَحِينَئذ لا تَناقُض أَيْضا، إِذْ لَيس هُنا إِثْبَات وَنفْي، وإِنَّما هُو إِخبَار بِالسَّبعَة مُعبَّرا عَنْها بِاللَّفظِ المُركَّب الدَّال عَليْهِ.

وَذَهب آخَرُون إِلى أَنَّ المُراد بِالعَشرَة فِي نَحْو هَذا المِثال، هُو العَشرَة بِأفْرادِها كُلِّها، وَلكِن لَم يَقع الإِسنَاد إِليْها حتَّى أُخرِجَت مِنهَا ثَلاثَة، فَأُسنِد إِلى السَّبعَة البَاقِية، فَالإِسنَاد وَإِن كَان وَقَع قَبْل الإِخْراج فَهُو مُتأخِّر فِي المَعْنى، وَكأَنَّه قَال عَليَّ عَشرَة، قَد أَخْرَج مِنْها ثَلاثَة، فَهُو لَم يَعْتَرِف بِالعَشرَة عَلى الإِطلاقِ، بَل بِعشرَة مَوصُوفَة بِأَنَّها أُخْرج مِنها ثَلاثَة، فَحاصِله الاِعْترَاف بِالسَّبعَة وَلا تَناقُض، وَهذا مُختَار المُتَأخِّرينَ.

20 وَإِنَّما انْحصَرت الأَقوَال فِي الثَّلاثَة، لأنّ الاسْتقراء[4] قَاضٍ بِأنّ/ الاحْتمَالات أَربَعة[5] :الأَوّل : أَن تُراد العَشرَة كُلُّها دِلالَة وإِسنَادا ثُمّ يُستَثنَى، وَهذا هُو التَّناقُض المَفْرُور مِنهُ فَلاَ يَصحُّ أَنْ يُرَاد. الثَّانِي : أَن تُراد العَشرَة دِلالَة لاَ إِسْناداً. الثَّالِث : أن لاَ تُراد أَصْلا، فَإِن أُرِيدَت العَشرَة مِن غَيْر أَنْ يَقع الإِسنَاد إِليْها، فَهُو المَذهَب الثالِث الَّذِي ارتضَاه المُتأخِّرون، وَإِن لَم تُرد العَشرَة، فَإِما أَنْ يَكُون قَد تُجوِّز بِهَا

---

1 – محمد بن الطيب أبو بكر (.../ 403هـ) متكلم أشعري، ولد في البصرة وتوفي في بغداد، له إعجاز القرآن، والتمهيد وغيرهما كثير. الأعلام/ 6 : 176.

2 – البسيط ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه. التعريفات : 223.

3 – المركب ما يدل جزء لفظه على جزء معناه. نفسه.

4 – ورد في نسخة ح : الاستغراق.

5 – ورد في طرة الطبعة الحجرية ما نصه : قوله : أربعة، لم يذكر إلا ثلاثة، فيحتمل أن يكون الرابع سقط من الأصل، ويحتمل أن تكون أربعة تصحيفا، والصواب ثلاثة، فيحرر.

عَن السَّبْعـة، وَهُو المَذْهب الأَوَّل، أَوْ أَطلَق المَجمُـوع علَى السَّبعَـة وهُو مَذْهَب القَاضِي[1].

وَتمسَّك ابنُ الحَاجِب[2] فِي إِبطَال مَذهَب الجُمهُور بِأَوْجُه : الأَوَّل، أَنَّك تقُول اشْترَيْت الجَـارِيَّة إِلا نِصْفَها، فَلو أُرِيدَ بِالجَارِيّة البَعْض وَهُو نِصفُها، عَلى مَا قَرَّروا فِي أَنّ المُرَاد بِالعَشَرة السَّبعَة، لَكَان قَد اسْتُثنِي النِّصْف مِنَ النِّصف وهُو بَاطِل، لأَنَّه مُسْتغرق. الثَّاني، أَنَّه لَو أُرِيد نِصفُها لَزِم التَّسَلسُل، لأَن المُرَاد بِالنِّصْف المُستَثنَى مِنْه حِينئذٍ نِصْفه وَهُو الرُّبُع، ثُم يُراد أَيْضا نِصْفـه وهُو الثُّمُن وهَكذا. الثَّالِث، أَنَّا نَعْلَم أَنَّ الضَّمِير فِي هَذا المِثَال عَائِد إِلى الجَارِية قَطعاً لاَ إِلى نِصْفِهـا. الرَّابِـع، أَنَّ هَذا يُبْطِل النُّصوص كُلّها، إِذْ مَا مِن لَفْظ إِلا يُمْكِن الاسْتِثنَاء لِبعْض مَدلُولِـه، فَيكُـون المُراد هُو البَاقِي، فَلا يَكون نَصًّا فِي الكُلّ، وَنحْن نَعلَم أَنَّ نَحو عَشرَة نَصٌّ في مَدْلُولِه. الخَامس، إِجمَاع أَهْل العَربِية أَنّ الاسْتثنَاء المُتَّصِل إِخرَاج بَعْض مِن كُلٍّ، وَلوْ أُرِيد مَثلا بِالجَارِية بَعْضها وَهُو النِّصف، لَم يَكُن ثَمَّ كُلٌّ وَلا بَعْض وَلا إِخرَاج.

قُلـتُ : وَهذَا الأَخِيـر أَمْثَلُهَا إِن سُلِّم أَنَّ مَـا أَجْمَعوا عَليه مَترُوك عَلى ظَاهِره، أَمَّا الأَوْجه الأُخَر، فلاَ يَخْفى ضُعفُها. أَمَّا الأَوّل وَالثّانِي، فَلأَنّهُما مَبنِيان علَى أَنَّ الاسْتثنَاء إِخرَاج، وَلا يُسَلِّمُه الخُصُوم، فَإِنَّهـم إِذْ قَالُـوا إِنَّ المُرَاد بِالعَشرَة السَّبعَة، لا يُثْبِتُون هُنالِك إِخرَاجا أَصْلا، فَإِن الثّلاثَة لا تُخرَج مِن السَّبعَة قَطعاً، وَالعشَرة كُلّها لَيست بِمُرادَة، وَحينَئذٍ فَيقُولُون إِن المُراد بِالجَارِيّة نِصْفها، وَلا يَلزَم فِيه اسْتثنَاء النِّصْف مِن النِّصْف وَلا التَّسلْسُل المَذكُورَان، إِذ لاَ اسْتثنَاء أَصلاً إِلاَّ فِي

---

1 - يعني القاضي أبا بكر الباقلاني المذكور.

2 - هو جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر (646/ 570هـ)، ولد بصعيد مصر، ونشأ بالقاهرة، من أئمة النحويين، وأعلام المذهب المالكي، له في النحو الكافية والشافية. الأعلام/ 4 : 211.

العِبارَة، غَايَة مَا فِيه التَّجوزُ بِإطْلاق لَفْظ الجَارِية عَلى بَعضِها وهُو مُلتَزم، وَالقَرينَة قَولُه إلا نِصْفها.

وَأمّا الثّالِث، فلأَنَّ الضّمِير يُقال فِيه هُو عَائِد عَلى لَفْظ الجَاريّة، لأَنّه مَوضُوع لِلمَجمُوع أَوّلا، مَع أَنَّ المَجمُوع مَذكُور فِي الكَلام أَيضًا عَلى كُل حَال، لأَنّه فِيه تَبيَّن المُراد، وَكأنّه قِيل اشْتَريْت النِّصْف مِن الجَارِية وَلم أَشْتَرِ النِّصف الآخَر مِنْها. وَأَمَّا الرَّابِع، فَلأن إِمكَان الاستِثنَاء شَيْء لاَ يَضرُّ فِي النُّصوصِية، إذ لاَ يُلْتَفَت إلى ذَلِك المُمكِن مَا لم تُنصَب عَليْه القَرينَة، وَليْس هَذا مِن الأَلفَاظ المُعتَاد التَّجوزُ بِها، حتَّى تكون ظَاهِرَة فِي حَقيقَتِها، وَالله أَعلَم.

وَتُمسِّك أيْضا فِي إبطَال قَوْل القَاضِي بِأوْجُه : أَحدُها، أَنَّه يَلزَم عَليْه أَن يَكُون اسْم مُركَّب مِن [ثَلاث][1] كَلمَات مِن غَيْر إِضافَة وَلا نَظِير لِذلكَ مِن كَلام العَرَب بِإجْمَاع. الثَّاني، أَنه لَو قَال مَثلا اشْترَيتُ الجَارِية إلا نِصْفها، لَكان قَولُنا الجَارِية إلا نِصْفَها اسْماً وَاحداً عَلَى مَا صَار إِليْه، وَحينَئذٍ فضَمِير المُؤنَّث العَائِد عَلى الجَارِية، يَكون قَد عَاد عَلى جُزْء مِن الاسْم، لأَنَّ الجَارِية جُزْءٌ [2] [من][3] ذَلكَ المُركَّب، وَجُزْء الاسْم لِيْسَ بِاسْم، فَلا يَعُود عَليْه الضَّمِير. الثَّالِث، مَا مرَّ منْ إِجمَاع أَهْل العَربِية أَنَّ الاسْتثنَاء إِخرَاج بَعْض مِنْ كُل[4] إِلى آخِرِه.

قُلْـتُ : وَهَذا أَقْوَاها أَيْضـا، أَمَّـا الأَوَّل فَلازِم لَه، إِنْ قَـال هُوَ اسْم مُركَّب عَلى 21 / ظَاهِـر عِبارَتِه، وَإِنْ أَرَاد أَنّه يُفِيد ذَلكَ المَعْنَى، وَكأَنّه اسْم وَاحِد فَلا، وَعنْد ذَلِك فَلا يَرِد عَليْه عَوْد الضَّمِير عَلى جُزْء الاسْم كمَا لاَ يَخْفى، عَلى أَنّه لَو كَان

---

1 – سقطت من نسخة ق.

2 – وردت في نسخة ق : فجزؤها.

3 – سقطت من نسخة : ق.

4 – ورد في نسخة ح : كان.

مُركَّبا لَم يَرِد هَذا أَيْضا، لأنَّه يُقال كَان الضَّمِير عَائدًا عَلى الجَارِية قَبْل اعْتبَار التَّركِيب، ثُم تُرِك بَعْد التَّرْكِيب عَلى حَالِه.

ثُم رَأَيْتُ بَعْض الأَئِمّة أَجابَ بِقَرِيب مِن هَذا، وَهُو أَنَّه قَال: «إنَّما يَمْتنِع عَوْد الضَّمِير عَلى بَعْض الاسْم إِذا لَم يَكُن جُزءاً، أمّا إِذا كَان الضَّمِير بِنفسْه جُزءاً مِن الاسْم عَائداً علَى جُزْء آخَر مِن ذَلكَ الاسْم فَلا، كَما لَو سَمَّيْت رَجُلا بزَيْد أَبُوه قَائِم» انتهى.

وَتَأوِيل جَوَابِه هُو مَا قَرّرْنا نَحن وَهُو ظَاهِر، وَعلىَ هَذِه الاعْتبَارَات يُعتَبَر كَوْن الاسْتِثنَاء تَخْصِيصاً أَمْ لاَ فَعلَى مَذْهب القَاضِي لَيْس بِتخْصِيص أَصْلا، وَعلى مَذهَب الجُمهُور تَخصِيص، وَعلى المَذهَب الآخَر ذُو اعْتبَارَين. فهُو بِاعْتبَار الحُكْم، وَأنَّه لِلبَعْض تخَصِيص، وَبِاعْتبَار الإِطلاَق، وَأنَّه لِلجَمِيع قَبل اعْتبَار الحُكْم لَيْس بِتخْصِيص.

وَاعْلَم أنَّ مَا ذَكرْنَاه فِي هَذا وَفِي التَّقسِيم الّذِي مَهَّدْنا بِه، إنَّما هُو عَلى مَا اشْتهَر عِنْد أَئمَّة الأُصول مِنَ الفَرْق بيْن العَام المَخْصُوص، والعَامّ الّذِي أُرِيد بِه الخُصُوص، وأنَّ العَّام الَّذِي أُرِيد بِه الخُصُوص لَم يَدْخُل فِيه المُخرج فِي لَفْظ العَّام وَلا فِي حُكمِه، وَالعامّ المَخْصوص قَد دَخَل فِيه المُخْرج فِي اللَّفْظ دُون الحُكْم.

وَنَقـل بَعضُهم أنَّ مَذهَب سِيبَوَيْه وَجُمهُور البَصرِيّين، أنَّ المُستَثنَى لَم يَندَرِج فِي الاسْم المُستَثنَى مِنه وَلا فِي حُكمِه. وَمذْهَب الكسَائي لَم يَندَرِج فِي المُستَثنَى مِنْه، وهُو مَسكُوت عَنْه، وَهذا الثّانِي هُو الّذِي تَقدَّم نَقْله عَنِ الحَنَفيةِ.

وَاعْلَم أنَّ لِتَحقِيق هَذِه المَسأَلة وَغَيرِها مِن هَذِه المَباحِث مَحلاًّ يَلِيق بِه، وإِنَّما قَصدْنا الإِشارَة إِلى القَواعِد بِطرَف خَفيٍّ، وَالله المُوَفّق.

الفصل التاسع

{فِي تَفْسِير المُفرَدات الوَاقعَة فِي الكَلمَة المُشرفَة، فَإنَّ فَهْم المُركّب مَوقُوف على فَهْم أَجزَائِه}

فَاعْلَم أنّ قَوْلنا «لاَ إلهَ إلا الله» مُشْتمِل عَلى أَرْبع كَلمَات : الكَلِمة الأُولَى لَفْظةُ «لاَ»، وَهِي[1] مَوْضُوعة لِلنَّفْي، وتَقدَّم أَنّ المَنْفي هُو النِّسَب، فَهِي الَّتِي تَدخُل علَى الفِعْل وَعلَى الاسْم، فإن دَخلَت علَى الفِعْل، كَانَت لِنفْي الحَدَث المَنسُوب، تَقُول : وَالله لاَ خَرجَ زَيْد، وَتقُول : سَأَلْت فُلاناً فَلا أَعطَانِي وَلا اعْتذَر إليَّ. وَإِن دَخلَت عَلى الاسْم، فَإن كَان مَعرِفَة، كَانَت لِنفْي صِفتِه المَنسُوبَة، نَحو لاَ زَيْد عَالِم وَلا مُتعَلّم، وَإِن كَان نكرَة، كَانت لِنفْي صِفَته تَارَة، نَحْو لاَ رَجُل مِن بَنِي فُلان فَاضِل، وَلنَفْي وُجودِه بِنفْسِه تَارة أُخرَى، نَحْو لاَ رَجُل فِي الدَّار، وَهذِه هِي الوَاقعة فِي الكَلمَة المُشرفَة، لأَنَّها لِنفْي وُجود مَا دَخلَت عَليْه، غَيرَ الوَاحِد المُستَثنَى وَهُو الحقّ تَعالَى.

وَإِن شِئْت قُلْت فِي أَوّل هَذَين القِسمَين أَيْضاً، أَنَّها لِنفْي الوُجودِ، أَي نَفْي وُجود رَجُل مَوْصُوف بِالفَضْل وَهُو التَّحقِيق، وَتقدَّم التَّنْبيه عَليْه. وَهَذا هُو الأَصْل فِي «لا» وَفِي جَمِيع أَدوَات النَّفْي أَنْ تكُون لِنفْي النِّسبَة، وَرُبَّما عُدِل بِها عَن ذَلكَ، فَجُعِلَت جُزْءاً مِن المَحكُوم بِه أَو عَليْه.

وَقَد اعْتبَر المَنطِقيّون هَذا وَسمّوه عُدولاً، إمَّا فِي المَوضُوع أَو فِي المَحمُول أَو فِيهِما، وَقالُوا إِنَّك إِذا قُلْت زَيد هُو لاَ قَائِم، فَالكَلام إِيجَاب وإِثبَات وَلا سَلْب هُنالِك، لأَنّ حَرْف «لا» صَارَ مِن جُملَة المَحمول، وَكأنّه قَال زَيْد ثَبت لَه غَيْر القِيام، وَكذَا إِذا قُلتَ لا حَيوان جَماد، فَكأَنَّك قُلْت غَيْر الحَيوَان جَماد، أَو الّذِي

1 - ورد في نسخة ح : وهو

لَيْس بِحيَوان جَماد، وَصارَ السَّلْب جُزْءا مِن المَوضُوع، وَخرَج فِي كِلا القِسمَين عَنْ سَلْب النِّسبَة الّتِي بَيْن الطَّرَفيْن.

22 / وقَـد تَوسَّع أَهْل المَنْطـق فِي هَذا المَعْنـى، فَجعلُوا «لا» فِي نَحْو هَذا بِمعْنى[1] غَيْر، وَلذلِكَ صَارت مَع مَدخُولها تُحْمَل وَيُحْمَل عَليْها، وَتوغَّلوا[2] فِي ذَلك حَتّى أَعْطَوها مِن أَحكَام غَيْر اللّفظِية، أَن أَدخَلوا عَليْها أَدَاة التَّعرِيف، فَيقُولُون لاَ حيَوان جَمَاد والإنسان والاإنسَان[3] مُتقابلان وَنَحْو ذَلِك، مَع أنَّ دُخُول أَدَاة التَّعرِيف عَلى غَيْر بنفْسِها رَدِيء، وَيُحتَمَل أنْ يَكونُوا اعْتبَرُوا «لا» مَع مَدْخُولها كَلِمَة وَاحِدَة، تَقبَلُ التَّعرِيف وَالتَّنْكِير، وَهذَا كُلُّه غَير مُعتَبَر فِي لِسَان العَرَب.

أَمَّا دُخول التَّعرِيف عَليْها فَظاهِر عَدَم جَوازِه، وَكَذا جَعلها جُزءاً مِن المَوضُوع لِعدَم وُرُود ذَلِك. وأمّا دُخُولُها علَى المَحمُول، فَلاشَك أَنَّه قَد وَردَ فِي كَلام العَرَب وتكرَّر حِينئِذ، كَقوْلكَ زَيْد لاَ كَاتِب وَلا شَاعِر، وَالظَّاهِر أَنَّ العَرَب لاَ يَفْهمُون مِن نَحْو هَذا التَّرِكِيب إلاّ النَّفْي، وَلا يَتفطَّـنُون لِلفَرْق بَيْن تَقدُّم حَرْف السَّلْب عَلى الرَّابِطَة وَتأخُّره[4] عنْها، عَلى مَا يَعتَنِي بِه أَهْل المَنطِق، وَقد تَرِد فِي نَحْو هَذا غَيْر مُكرَّرة، كَما قَال الشَّاعر <القُرَشِي>[5]:

أُولَئِك لاَ مَن نَتجَت مِن دِيارِها ❖❖❖ بَنُو الأَوْسِ والنجَار حِينَ تُفاخِر

ويُقدر فِي نَحْو هَذا الخَبَر، وتَكُون «لا» عَاطِفَة، كَأَنَّه قَال: أُولَئِك قُرَيْش <لا>[6] الأَنْصَار بِدَلِيل قَوْله فِيها:

أُولَئِك قَوْم مِن لُؤي بنِ غَالِب ❖❖❖ إذا عُدّت الأَحسَاب كَعْب وَعامِر

1 – وردت في نسخة ح : المعنى.
2 – ورد في نسخة ق : وتدخلوا.
3 – وردت في نسخة ح مكررة ومعرفة.
4– ورد في نسخة ك : تأخيره.
5 – سقطت من نسخة : ك .
6 – سقطت من نسخة ك.

وقَد صَار الكَلام حِينَئذٍ إثبَاتا، كمَا يَعتَبره المَنْطِقيّون فِي عُدول المَحمُول، لَكِن لاَ مِن جِهَة كَوْن السَّلْب جُزءاً مِن المَحمُول، بَل لِكوْنِه لَم يَتسلَّط عَلى النِّسبَة مِن حَيْث إنَّها قَد كَملَت فِي التَّقدِير قَبْلَ الإتيَان بِه.

نَعَم، وَقَع فِي كَلام العَرَب الاعْترَاض بِ«لا» بَيْن الجَار وَالمجَرُور، كقَولِك جِئْت بِلا زَادٍ، وَغَضِبتُ مِن لا شَيْء، والمَشْهور والمَعرُوف كَوْن مَدخُولها مَجْرورا، وَهُو عِنْد نُحاة البَصْرة بِحَرْف الجَرّ، و«لا» إنّما هِي زَائدَة، بِمعْنى أنّها مُعتَرضة بَيْن مُتَطَالِبَيْن، وَإن كَان لا يَصِحّ المَعنَى بِدُونِها، وعِنْد الكُوفِيّين هُو مَجرُور بِها عَلى الإضافَة، وأنَّها اسْم بِمعنَى غَيْر وَحرْف الجَرّ دَخلَ عَليْها بِنفْسِها، وهَذا المَعنَى هُو المَلحُوظ فِي المَعْدُول عِند أَهْل المِيزَان. وَلمّا ذَكرَ بَعضُهم مَا مرّ مِن كَوْن «لا» قَد تَكُونُ جزْءا مِن المَوْضُوع أَو مِنَ المَحمُول، قَال هَذا هُو التَّحقِيق فِي «لا»، لاَ مَا يُعطِيه كَلام بَعضِهم مِن أنَّ «لا» لِنفْي النِّسبَة فِي جَميع مَواقِعها، ثُم قَال هَذا وَقَد نَصَّ سِيبَويْه : «على أنَّ قَوْل القَائِل لا رَجُل فِي الدَّار، أنْ لا رَجُل مِنْه فِي مَحلِّ رَفْع بِالابْتدَاء، وَفي الدَّار خَبَر عَنْه، فَمجْموع لاَ رَجُل هُو المُسنَد إليْه، فَلو كَانَت «لا» لِرفْع النِّسبَة لَكانَت هِي النِّسبَة الكَائنَة بَيْن المُسنَد وَالمُسنَد إليْه، فَيكُون المُسنَد إليْه هُو رَجُل، وَقد نَصّ علَى خِلافِه، وَالمَسألَة مَسألَة خِلاف» انتهى.

قُلتُ : وَإلى هَذا البَحْث يُسَاق الحَدِيث : فَلا تَلُمْني إذا كَرَّرْت أَلْحَانِي[1]

وَهذَا القَائِل جَاء بِكلامِه هَذا، فِي تَفسِير «لا» الوَاقعَة فِي الكَلمَة المُشرفَة، وَكلامُه كمَا تَرى صَرِيح فِي كَوْن «لا» فِيها وفِي نَظائِرها جُزءا مِن المَوضُوع،

---

١ - البيت الشعري بتمامه :

حديث ذاك الحمى روحي وريحاني فلا تلمني إذا كررت ألحاني

انظر كتاب كشف الأسرار في حكم الطيور والأزهار لعز الدين المقدسي.

غَيْر نَافيَة لِلنِّسبَة أصْلا، وهَذا الَّذِي فَهمَه مِن كَلام سِيبَويْه وَقعَ نَحْوه لابنِ هِشام الأَنْصارِي[1] فِي حَواشِيه علَى التَّسهِيل، علَى مَا نَقلَ عَنْه الشُّمُنِّي[2] فِي حَواشِي المُغْني، قَال بَعْد ذِكْر المَسألَة مَا نَصُّه : «والَّذي عِنْدي أنَّ سِيبوَيه يَرى فِي لا رَجُل أنّ كَلِمة <لا> [3] لاَ عَمل لَها أَصْلا، لاَ فِي الاسْم ولاَ فِي الخَبَر، لأَنَّها صَارت جُزْء كَلمَة، ولِهذَا جُعِل النَّصْب فِي لا رَجُل ظَريفاً كَالرَّفْع في يَا زَيْدُ الفَاضِل، لا عَلى مَحلِّ الاسْم بَعد لا» انتهى.

23 والَّذي فَهِمه النَّحْويُون عَن سِيبَويه، إنَّما / هُو أنَّ «لا» لَمّا رُكِّبت مَع الاسْم ضَعُفَت عَنْ أنْ تَعمَل فِي الخَبَر. قَال ابْنُ مَالِك في شَرح التَّسهِيل مُعلِّلا لهَذا القَوْل مَا نصّه : «لأنّ شبهها بِإِن ضَعُفَ حِين تَركّبت وَصارَت كَجُزء كَلِمَة ، وجُزْء الكَلمَة لا يَعمل، فَمُقتضَى هَذا أَن يَبْطل عَملُها فِي الاسْم والخَبَر، لَكّن عَملَها أَبْقى فِي أَقْرَب المَعْمولين، وَجُعِلت هِي ومَعمُولها بِمنْزِلة مُبتَدأ والخَبَر بَعْدها علَى مَا كانَ عَليْه مَع التَّجَرد» انتهى.

وقَال الرّضي[4] فِي شَرح الكَافِية مَا نصّه : «وارْتِفاع خَبر «لا» بِها إنْ لَم يَكُن اسْمُها مَبنِيا عِنْد جَميع النُّحَاة، وَإن كَان اسْمُها مَبْنيا نَحْو لاَ رَجُل ظَريف[5]، قَال سِيبوَيه ارْتِفاعه بِكوْنه خبَراً لمُبتَدأ وَلا رَجُل مَرفُوع المَحلّ بِالابْتدَاء، وذَلكَ لأَنَّه لَمَّا صَار الاسْم الَّذِي كَان مُعرَبا بِسبَبِها مَبْنياً، وَصارَ دُخولهَا عَليْه بِسبَب بِنائِه مَع

1 – هو جمال الدين عبد الله بن يوسف الأنصاري من أعلام المدرسة المصرية (708 – 761هـ)، طارت شهرته في العربية فأقبل عليه الطلاب، له مصنفات كثيرة منها : المغني اللبيب عن كتب الأعاريب، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. بغية الوعاة / 2 : 68. شذرات الذهب / 6 : 191.

2 – هو أحمد بن محمد بن حسن بن علي الشمني الإسكندري (872/ 810هـ)، محدث ومفسر ونحوي. الأعلام / 230 :2.

3 – سقطت من نسخة ح.

4 – هو رضي الدين الأسترآباذي، (.../ 684 أو 686) وقع الشك للسيوطي، صاحب شرح الكافية، الذي فرغ من تأليفه ستة 683هـ يلقب بنجم الأئمة. بغية الوعاة / 2 : 567- 568.

5 – وردت في نسخة ح : ظريفا.

قُربه مِنها، اسْتبعدَ أنْ يَكون الخَبَر البَعيد مِنْهَا، يَستَحقّ [بسببها][1] إعراباً، فَبقِي على أَصلِه مِن الرَّفع بِالابْتدَاء، وهُو عِنْد غَيْره مَرفُوع بـ «لا»، كمَا كَان اسْمُها المَنْصوب بِها»[2] انتهى.

وذَهبَ الأَخْفش[3] ومَنْ تَبعَه مِنَ النَّحوِيين، إلى أَنَّ خَبرها مَرْفُوع بِها [مَع البِنَاء كَما هُو مَرْفُوع بِها فِي غَيْر ذَلِك][4]، وهَذا المَذْهب هُو الَّذي صَحَّحه ابْن مَالِك، قَال في التَّسهِيل : «ورَفْع الخَبر إِن لَم يُركّبِ الاسْم مَع «لا» بِها عِنْد الجَمِيع، وكَذا مع التَّرْكيب[5] علَى الأَصّحِ»[6].

وقَال[7] فِي الشَّرح بَعْد ذِكْر مَذهَب سِيبَويه مَا نصُّه : «وغَيْر مَا ذَهب إِلَيْه سِيبوَيه أَوْلى، لأَنَّ كُل مَا اسْتَحقَّت «لا» بِه العَمَل فِي[8] المُنَاسَبات السَّابق ذِكْرها بَاقٍ، فَلْيبقَ مَا ثَبتَ بِسببَه ولا يَضرّ التَّركِيب، كمَا لَم يَضُر أَنَّ صَيْرُورتَهَا بِالفَتْح مع مَعْمُولَها[9] كَشيْء وَاحِد، ولَو كَان جَعلُ «لا» مَع اسْمِها كَشيْء وَاحِد مَانِعها مِن العَمَل في الخَبَر، لَمنَعها مِن العَمَل في الاسْم فلاَ يَمْنع عَمَلها في الخَبَر. وأَيْضا فَإِنّ عَمَل «لا» في الخَبرَ أَوْلى مِن عَملِها في الاسْم، لأَنَّ تَأثِيرها في مَعنَاه أَشدّ مِن تَأثِيرِها في مَعنَى الاسْمِ، وَالإِعرَاب إِنَّما جِيءَ بِه في الأَصْل لِدلالَتِه على المَعنَى

---

1 - سقطت من نسخة : ق.

2 - نص منقول بأمانة من كتاب شرح الكافية / 1 : 111.

3 - أبو الحسن سعيد بن مسعدة، من أصل فارسي (.../ 210هـ)، تتلمذ لسيبويه ولزمه، لا يعرف أحد سواه قرأ على سيبويه كتابه، عنه أخذ تلاميذ البصرة والكوفة، من كتبه : المسائل الكبير، والأوسط في النحو، والمقاييس، الأعلام / 4 :291.

4 - ساقط من نسختي : ق و ح.

5 - ورد في نسخة ح : وكذلك.

6 - نص منقول بأمانة من كتاب التسهيل : 67.

7 - المقصود به أثير الدين أبو حيان الغرناطي الأندلسي.

8 - ورد في نسخة ك : من.

9 - ورد في نسختي ك و ح : معموليها.

الحَادِث بِالعَامِل، وإنَّما لَم يَكُن خِلاف في ارْتفَاع الخَبَر بِـ «لاَ» غَيْر المُركَّبة، لأنّ مَانِع التَّركِيب هُو كَوْن الاسْم مُضافاً أو شَبِيها بِه، وكِلاهُما صَالِح للابْتدَاء بِه مُجرَّدا عَن «لا»، كَما أنَّ اسْم «إنَّ» صَالِح للابْتدَاء بِه مُجرَّدا عَن «إن»، وَلَيْس كَذلِك [مَصْحوب][1] «لا» المُركَّب، فإنّ تَجرُّده مِن «لا» مُبْطِل للابْتدَاء بِه، لأنّه نكرَة لا مَسُوغ مَعَها، فَإذا اقْترَنَت بِـ «لا» كَانَت بِمنْزلَة نكرَة ابْتُدِئ[2] بِها، لاعْتمَادِها على نَفْي»[3] انتهى. [وهَذا كُله لَيس فِيه مَا يَقْتضِي أنَّ «لا» خَرجَت عَنْ نَفْي النِّسْبة، وَلا أنَّها صَارَت بَعْض المُسْند إليْه فِي المَعنَى. وَأمّا قَوْل أَبِي الحَسَن الأَخْفَش فَظاهِر][4].

وأمَّا قَوْل سِيبَويْه فَالظَّاهِر بَلِ المُتعيَّن أنَّه بَحثَ عَنِ الأَحكَام اللَّفْظيَة، كمَا هُو وَظيفَة النَّحوِي، مِن غَيْر تَنَزّل لِلحَمل الحَقِيقي ولاَ لِلنَّفْي وِالإِثْبَات.

أمَّا تَعلِيـل بُطلاَن عَملِـها في الخَبَر بِكوْنِها جُزْءا أَو كَالجُزْء فلاَ دَلِيل فِيه، لأنَّ «لا» لَمَّا رُكِّبَت مَع اسْمِها صَارَت جُزْءا بِالنِّسبَة إلى ذَلكَ المُركَّب، وهَذا مُتَّفَق عَليْه، ولَيْس هَذا التَّركِيب مُوجباً انْسِلاخُها مِنْ مَعنَاها الَّذي هُو النَّفْي، لأنّ التَّركِيب المُوجِبُ لِذلكَ هُو تَرْكِيب الأَعْلام كـ «بَعْلَبك» و«شَابَ قَرْناها» حَيْث يُرادُ بِها مَعْنى وَاحِد، وهُو الدِّلالَة علَى المُسمّى، فَلا تَبْقى لِدِلالة المُفرَدات فَائدَة فَتُهمَل. أمّا هَذا التَّركِيب فَهُو كَترْكِيب خمَسَة عَشَر، وبِذلِكَ شَبَّهَا النَّحْويُون.

ومَعلُوم أَن نَحو تَركِيب خَمْسة عَشَر لا يُبْطِل دِلالَة المُفرَد، ألاَ تَرى أنَّ كُلاًّ مِن 24 خَمْسة وَعشَرَة تَدلُّ علَى مَعْناها، / وهُو العَدَد الذِي وُضِعت لَه حَالَة

1 - سقطت من نسخة : ق.
2- ورد في نسخة ق : ابتداء.
3 - كلام منقول بتصرف. قارن بشرح التسهيل / 1 : 437.
4 - كلام ساقط من نسخة : ق.

التَّرْكيب، فَكذَلكَ لا رَجُل مَثلا، أَحَد جُزْئيْه وهُو الرّجُل يَدُل علَى مَعنَاه، فَالجُزْء الآخر كَذلِك، وهُو «لاَ» لابُدّ أن يَدُلّ علَى مَعنَاه، وهُو نَفْي النِّسبَة، إذ لا مُوجِب لانْصرَافه عَنْه إلاَّ لَوْ اعْتُبِرَ فِيه عُدُول، ولاَ يَصِحُّ ذَلِكَ كمَا سَنُبيِّنه، فَوجَب بَقاؤُه علَى الأَصْل وهُو المَطلُوب.

وَعلى هَـذا أَيضاً يُحمَل كَلام ابْن هِشَام، وأنَّه إنَّما تكلَّم فِي العَمل اللَّفْظي، كَيْف وَكَوْنها لِلنَّفْي، فَما لَمْ يُسمعْ فِيه اخْتِلاف بَيْن النَّحوِيين وَقد تَرجَمُوها بِـ «لا» النَّافِية لِلْجنْسِ، وهَذا مَعنَى نَفْي النِّسبَة كمَا مرَّ، وَقد مَضى مِن كَلام ابْنِ مَالك في احْتجَاجِه علَى سِيبَويْه أنّ عَمَل «لا» فِي الخَبَر أَوْلى مِن عَملِها فِي الاسْم، لأنّ تَأْثيرَها فِي مَعنَاه أَشدّ مِن تَأثِيرِها فِي مَعنَى الاسَم، وَلا مَعنَى لِتأْثيرِها في الخَبَر إلاّ نَفْيها لَه، وَذلِك هُو نَفْي النِّسبَة، وَلا مَعْنى لِلاحْتجَاج بِهـذا الكَـلام إلاّ وهُو يَرَاه مُسلَّما عِنْد سِيبَويْه، إذْ لا يُوجَد في الدَّليلِ مِن المُقدِّمَات مَا يَمْنعُه الخَصْمُ.

وقَد ذَكَر أَبُو حيَّـان في شَرْح التَّسهِيل مَذهَب الأَخْفَش السَّابِق، وَقَال: «إنّ الّذِي اخْتارَه المُصنِّف يَعنِي ابنَ مَالِك، هُو مَذهَب الأَخفَش وَالمَازِنِي[1] وأَبِي العَبَّاس[2]، ذَهبُوا إلى أنَّ «لا» هِي العَامِلة فِي الخَبَر الرَّفْع إجرَاء لَها مَجْرى «إن»، وَأنّه يَجوز أَن تَقُول لا رَجُل فِي الدَّار وَامْرأة، فَتعطِف علَى المَوضِع، كمَا يَجُوز أنْ تَقُول إنّ زَيداً قَائِم وَعمْرو، فَتعْطِف علَى المَوضِع، قَالَ «واعْتُرِض علَى هَذا المَذهَب، بأَنّ الحَرْف الَّذي يَنْصِب الاسْم وَيرْفَع الخَبَر إذا غَيَّر مَعنَى الكَلام الَّذِي دَخلَ عَليْه، لَم يَجُزِ الحَمْل فِيه عَلى المَوْضِع، وَلذَلك لَم يَجُزْ فِي «لَيْت» و«لَعلَّ»

1 – هو بكر بن محمد بن بقية، من بني مازن الشيبانيين من أهل البصرة، (...247–هـ)، أكب منذ صباه على حلقات النحويين واللغويين ثم المتكلمين، لزم الأخفش وأخذ عنه. المدارس النحوية: 115.

2 – هو أحمد بن محمد بن ولاد (.../ 332)، ورث العناية بالنحو والانكباب على دراسته عن أبيه وجده، رحل إلى العراق وتتلمذ للزجاج البصري، من مصنفاته: كتاب المقصور والممدود، وكتاب الانتصار لسيبويه من المبرد. طبقات الزبيدي: 238، وبغية الوعاة / 1: 169.

و«كَأَن»، فَيَنبَغِي علَى هَذا أَنْ لا يَجُوز العَطْف عَلى المَوْضِع مَع «لاَ» لأَنّها غَيَّرت مَعنَى مَا دَخلَت عَليْه مِنَ الإِيجَاب إِلى النَّفْي.

فَأَجَاب السَّيرَافي[1] عَنْ ذَلكَ بِأن قَال: «إِنَّ «لا» أَحْدثَت فِيما دَخلَت عَليْه مَعنى [النفي][2]، وَمعْنَى النَّفْي لا يُناقِض الابْتدَاء، لأَنَّ حُروفَ النَّفي يَجُوز دُخولُها علَى الابْتدَاء، نَحْو [قولك][3] لا رَجُل فِي الدَّار وَلاَ امْرأَة، وَليْسَت «لَعلَّ» و«لَيْت» و«كَأَنَّ» كَذلِك، [لأَنّها][4] لاَ يَقَع بَعْدها المُبتَدأ فِي شَيْء مِن كلاَمهِم» انتهى.

فَانْظُر في هَذا الاعْتـرَاض وَجوَابِه، كَيْـف وَقعَ فِيه التَّصرِيح، بِأَنَّ «لا» مَع التَّرْكِيب غيرت مَع مَعنَى الجُملَة، وَأَحْدثَت فِيها النَّفْي، وهَذا كُلّه وَاضِح مَشْهور.

وقَد وَقَـع فِي كَلام ابْنِ مَالِك المُتقدِّم، أَنَّ مَدخُول «لا» إِنَّما جَاز الابْتدَاء بِه لِدُخولِ النَّفْي علَيْه، وفِي هَذا الكَلام فَائِدتَان: إِحدَاهما أَنَّها نَافيَة كمَا مَرّ، وَالأُخرَى أَنَّ مَدْخولَها هو المُبْتدأ المُسنَد إِليْه، إِذ ذَاك حَالُ جَمِيع النَّكرَات الَّتِي سَوَّغ الابْتدَاء بِها مَا دَخَل عَليْها مِن نَفْي أَو اسْتفهَام أَو وَاو الحَال أَو نَحْو ذَلِك.

وأَمَّا قَوْل سِيبوَيه «إِنّ المَجمُوع هُو المُبتَدأ» فهُو تَنْزِيل وَإِعطَاء لِلشَّيء حُكْم الشَّيْء بِحسَـب التَّبع[5]، فَإِنّ «لا» حَيْث تَركَّبَت مَع مَدْخولِها صَارَت تَبعاً لهُ فِي الحُكمِ الإِعرَابِي، ولا يَلْزَم مِن ذَلكَ أَنْ يَكُون لَها دُخول[6] فِي الإِسنَاد وَالاتِّصَاف

---

1 – هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله المرزبان (280 / 368هـ)، كان أبوه مجوسيا فأسلم وسمي عبد الله، أكب السيرافي على اللغة والدراسات الدينية، قرأ النحو على ابن سراج، ولي القضاء، ودرس الفقه الحنفي للطلاب، واعتنق الاعتزال. المدارس النحوية: 145. وفيات الأعيان/ 1 : 130.

2 – سقطت من نسختي: ق و ح.

3 – سقطت من نسختي: ق و ح.

4 – سقطت من نسخة: ق.

5 – ورد في نسخة ك: اللفظ.

6 – ورد في نسخة ك: دخل.

بِالمَحمُول فِي المَعنَى، فإِنَّ هَذا شَيْء آخَر، ولاَ غَرابَة فِي إِعطَاء الشَّيء لَفظاً مَا لا يُعطَاه مَعنَى، أَلا تَرى أَنَّ نَحو كُلُّ رَجُل قَائِم، المُبتَدأ فِيه فِي الصِّناعَة النَّحوِية هُو كُل، إِذْ فِيه ظَهر أَثرُ الابْتِداء، وَليْس هُو المَوْضوع المَحْكوم <عليه> [1] فِي صِناعَة أَهْل المِيزَان [2] المُلْتفِتينَ إِلى المَعنَى وَالحَمْل الحَقِيقِي، بَلِ المَوْضُوع هُو مَدخُولُه، وإِنَّما جِيءَ ب «كُلّ» لِبَيَان ما أُرِيد مِن ذَلكَ المَوْضُوع، وَلذَلِك سَمَّوه سُوراً [3] دَاخِلا علَى المَوضُوع، وَنظائِر هَذا كَثيرَة فِي الكَلام، وإِذا كَان هَذا فِي الاسْم الصَّالِح لأَن يُسْند إِليْه، فَما بَالُك بِالحَرْف الَّذِي هُو أَدَاة فَقَط كمَا فِي مَسْأَلَتِنا.

25 وإِنْ أَرَدْت أَن تَسْتَوضِح / بُطْلان قَوْل هَذا القَائِل، المُغْتَر بِظاهِر كَلام سِيبَوَيه حَتى يَصِير نَهـاراً، فَاعلَم أَنَّ «لا» المُركَّبة مَع اسْمِها فِي نَحْو لا رَجُل فِي الدَّار، إِمَّا أَنْ تَكُون لِنَفْي النِّسبَة كمَا قُلْنا، سَواء عَمِلَت في الخَبَر أَمْ لاَ، ولا إِشْكال، وإِمّا أَنْ لا تكُون لِنفْي النِّسبَة كمَا يَقُول هَذا القَائِل، وحِينئِذٍ إِمَّا أَنْ لا يَكُون لَها حَظّ في النَّفْيِ أَصْلا ولاَ دَخْل فِي الكَلام، إِلاّ أَنّ المَجمُوع مِنْها ومِنْ مَدخُولها هُو المُسنَد إِليْه كمَا قَرَّره [4] أَخْذا مِن كَلام سِيبَوَيْه، وحِينَئِذٍ يَكون مَعنَى قَوْلك لا رَجُل فِي الدَّار فَاضِل، أَنّ لا رَجُل هُو المَوْصوف بِالفَضْل، أَي الشَّيْء الَّذِي يَصْدُق عَليْه لا رَجُل، هُو الذِي يَثْبتُ لَه كَوْنه فَاضِلا، وكُلّ مَنْ لَـه أَدْنَى شُعور يَعْلَم أَنَّ لاَحاصِل لِهذا الكَلام، وَلَو ذَهبْنَا نَطْلب المَحْكوم عَليْه فِيه وهُو لا رَجُل، لَمْ نَجد لَه أَثرا ولاَ عَثِيرا [5]، وَلو جِئْت بِالاسْتِثنَاء فِي هَذا، فَقُلْت لا رَجُل فِي الدَّار إِلاّ زَيْدا، وَلا إِلَه إِلاّ الله، كَانَ أَدْهى وَأَمَر، وَلا خَبَر فِي فَضِيحَة مَنْ يَتوهَّم مِثْل هَذا الإِسنَاد كَالعِيَان.

---

1 - سقطت من نسخة : ح.

2 - أي المنطق.

3 - السور في القضية هو اللفظ الدال على كمية أفراد الموضوع. التعريفات : 123.

4 - ورد في نسخة ك : قدره.

5 - وردت في نسخة ق : مثيرا. والعثير والعثير هو الأثر الخفي.

وإمّا أنْ يَكُون اعْتبَر أنْ «لا» فِي مَعنَى غَيْر كَما قَرّرْنـا فِي العُدُول، وهُو مُقتَضـى كَونِها صَارَت جُزْءا مِن المَوْضوع، وَخارِجَة عَنْ نَفْي النِّسبَة، وَحِينَئذ يَكُون مَعنَى قَوْلك لا رَجُل فَاضِل، أنَّ الّذِي لَيْس بِرجُل هُو فَاضِل، وَلا يَخْفى فَسَاد هَذا المَعنَى وحَيْدرته عمّا يُرادُ لَه هَذا الكَلام، وفَسادُه مِن ثَلاثَةِ أَوْجُه :

أَحدُها : أَنّه يَلْزَم أَنْ لاّ يَكُون الكَلام نَفْيا أَصْلا، لِلاتِّفاقِ عَلى أَنّ العُدُول فِي المَوضُوع لا يُوجِب نَفْيا أَصْلا، بَلْ وُجُودُه وعَدَمه سَوَاء، فإذا قُلْت لا رَجُل فِي الدَّار، فَكأَنَّك قُلتَ غَيْر الرَّجُـل موجُود فِي الدَّار وَحاصِل فِيها، وَتعْنِي بِغيْر الرَّجُل حِمارا أَوْ وَتداً أَو غَيْر ذَلِك، وهُو خَرْق للإِجمَاع وَإِنكَار لِلأَمْر الضَّرورِي.

الوَجْه الثَّانِي : أَنَّ قَوْلَك لا رَجَل فِي الدَّار لَيْس فِيه حَصْر، فَحاصِله أنَّ غَيْر الرَّجُل مَوجُود فِي الدَّار، فَلا يُنافِي هَذا أنْ يُوجَد الرَّجُل أَيْضا إذا وُجِد فِي الدَّار حِمَار أَو وَتِد أَوْ امْرأَة، فَيلْزَم مَنْ قَال لا شَرِيك لله تَعالَى أَن يَكُون مُرادُه، أنَّ غَيْر الشَّرِيك مَوجُود لله تَعالَى ولا يُنافِي ذَلكَ أَنْ يُوجَد لَه الشَّرِيك أَيْضا، إِذْ لَيْس هُنا اسْتغِراق وَلا انْحِصار فِي الغَيْر، وَناهِيك بِفَساد هَذا المَعنَى مِن طَرَفَيْه مَعاً.

الوَجْه الثَّالِث : أَنّك لَو قُلْت لا رَجُل إِلاّ زَيْدٌ، وَلا إِلهَ إِلاّ الله لَم يَصحّ هَذا الاسْتثنَاء، إِذْ لا نَفْي هُنالِك يَبْطُل بِه فِيما أُخْرِج، وَتَقدِير الكَلام فِي قَوْلِك لا رَجُل إِلاّ زَيْد غَيْر الرَّجُل موجُود إِلا زَيْد، وَلا وَجْه لِهذَا الاسْتثنَاء، أمّا فِي الصِّناعَة فَلِعدَم عُمُوم قَبْلَه، وأَمّا فِي المَعْنى فَلأنَّ المُستَثنَى وهُو زَيْد فِي مِثالِنا، إِنْ كَان مَوْجوداً فَالوَاجِب أنْ يُعطَف بِالوَاو، فيُقال لا رَجُل وَزَيْد، إِذْ لا يُستَثنَى مَوجُود مِن مَوجُود، وإِن كَان زَيْد غَيْر مَوجُود فَفسَاده مِن وَجْهين :

الأَوّل، أنَّه خِلاف المُراد مِنَ الكَلام بِالإِجمَاع، وَيلزَم أَن يَكُون المُستَثنَى فِي الكَلِمة المُشرفَة غَيْر مَوجُود، وهُو عَكس التَّوحِيد وَالكُفْر الصّرَاح.

الثَّانِي : أنّه يَجب أنْ يَكون زَيْد فِي مِثالِنا دَاخِلا فِي غَيْر الرَّجل، لِيَصحّ إخرَاجه مِنْه، فَيكُون زَيْد لَيْس مِن جِنْس الرِّجَال، ولا مَزِيد عَلى هَذا الفَسَاد.

فَانْظُر مَا تُؤَدي إِلَيه الأَوهَام، وَتحْكِيم ظَواهِر الكَلام، ورَفْض مَا اتَّضَح بالعِيان، وَاجْتمعَت عَليْه العُقلاَء على مُرُور الأَزْمان، فقَد اتَّضحَ مِن هذَا البَيانِ أَنَّ «لا» المَبْنيَة معَ اسْمِها مُتسلِّطة علَى نَفْي خَبَرِها أيّا كَانَ، وهُو المُراد بِكونِها نَافِية لِلجِنْس، علَى مَا قَرّرنَا فِي الفُصُول السَّالفَة، وَتَبيّن أنَّ قَضيّتَها سَالبَة مُحصِّلَة، لا مُوجبَة مَعدُولَة، وَأنّها سَالبَة كُليّة، كمَا أنَّها كَذلِك عِند المَنطِقيِّين، والمَسلُوب فِي الكَلمَة المُشرفَة كلُّ فَرْدٍ فَرْدٍ / مِنْ أَفرَاد الإِلهِ المَفرُوضَة، والمُثبَت مِن ذَلك وَاحِد وهُو المُسْتثنَى، وهُو الله الوَاحِد القَهّار سُبحَانه وتَعالَى، وهَذا مَطلُوبنا، وسَيأْتِي بيَان تَمامِه[1] إنْ شَاء الله تَعالَى. 26

{ تَفْسير لَفظَة إلَه}

الكَلِمة الثَّانِية : لَفْظة «إلاَه» وهُو المُنكَّرُ المَبْنِي[2] مَع «لا»، ويُقَال «الإِلَه» بِالأَلِف وَاللاَّم أَيْضا، وَوقَعَت فِي تَفسِيره عِبارَات شتَّى لِلأئمّة قَدِيما وَحدِيثاً، وَنحْن نَجْلُب مِن ذَلِك إنْ شَاء الله مَا يكُون بِه البَيان.

قَال فِي الصِّحَاح[3] : «أَله بِالفَتْح إِلَهَة[4] أَي عَبَدَ عِبادَة، وَمِنْه قَرأ ابْن عَبّاس «وَيذَرك وَإِلَهتك» بِكَسْر الهَمزَة، قَال وَعِبادَتك، وكَان يَقُول إنّ فِرعَون كَان يُعْبَد، وَمنْه قَوْلنا الله، وَأصْله إِلَاه على فِعال، بِمعنَى مَفعُول لأنَّه مَألُوه أَي مَعبُود، كَقوْلِنا إمَام فعَال بِمعْنَى مَفعُول لأنّه مُؤْتَم بِه».

1 - ورد في نسخة ق : تمامها.
2 - ورد في نسخة ق : مبني.
3 - الصحاح كتاب لإسماعيل بن حماد الجوهري المتوفى سنة : 393 أو 400 هـ.
4 - ورد في نسخة ق : الإله.

وقَال أَيْضا : «والآلِهَة الأَصْنَام، سُمّـوا بِذلكَ لاعْتقَادِهـم أنَّ العِبادَة تَحِقّ لَها، وَأسْماؤُهم تَتبع اعْتِقادَهُم، لا مَا عَليْه الشَّيْء [في][1] نَفْسه»[2] انتهى.

وقَال فِي القَامُوس[3] «<من[4]> أَلِه إِلَهة وأُلوهَة وأُلوهِيَة عَبَد عِبادَة، ومِنْه لَفْظ الجَلالَة، واخْتُلِف فِيـه علَى عِشرِين قَوْلا، وأَصْله الإِلَه بِمعْنَى مَأْلُوه، وكُلّ مَا اتُّخِذ مَعبُودا إِلَه عِنْد مُتَّخِذه»[5] انتهى.

وقَال البَيضَاوِي فِي تَفسِيره : «الله أَصْله الإِلَه، إلاَّ أَنَّه مُخْتَص بِالمَعبُود بِالحَقّ، والإِلَه فِي الأَصْل يَقَع علَى كلِّ مَعْبود، ثُمّ غَلبَ علَى المَعبُود بِحَق»[6] انتهى.

وقَال صَاحِب الكَشَّاف[7] : «الإِلَه مِن أَسمَاء الأَجْناس، كَالرَّجُل وَالفَرَس، اسْم يَقَع عَلى كُلّ مَعبُود بِحق أَوْ بَاطِل، ثُم غَلبَ عَلى المَعبُود بِحَق، كَما أَنَّ النَّجْم اسْم لِكُل كَوْكَب، ثُمَّ غَلَب علَى الثُّرَيا، وَكذَلِك[8] السَّنة علَى عَام القَحْط، وَالبَيْت علَى الكَعبَة، وَالكِتاب علَى كِتَاب سِيبَويْه، وأَمّا الله بحذف الهَمْزة فَمُخْتص بِالمَعبُود بِالحَق، لَم يُطلَق علَى غَيْره »[9].انتهى.

وحَكَى الطَّيبِي[10] فِي حَواشِيه عَنْ بَعْض الأَئمَّة أَنَّه قَال : «الأَعلاَم مَتَى غلبَت بِاللاَّم، فلاَبُد مِن أَنْ تكُون مَسبُوقَة بِالجِنْسيَة، ثُمّ الجِنْسيَة إمَّا أَنْ تكون بِالنَّظَر

1 - سقطت من نسخة : ق.
2 - النصان مأخوذان معا من كتاب الصحاح. / 6 : 2223-2224.
3 - كتاب القاموس المحيط، معجم للفيروزبادي المولود بفارس سنة 729هـ. فهرس الفهارس/ 2 : 97.
4 - سقطت من نسخة : ح.
5 - كلام منقول مع بعض التصرف من كتاب القاموس المحيط فصل الهمزة، ص : 1603.
6 - كلام منقول مع بعض التصرف، من كتاب «أنوار التنزيل وأسرار التأويل»، ص : 3.
7 - صاحب كتاب «الكشاف عن حقائق التنزيل» هو محمود بن عمر أبو القاسم الزمخشري (.../ 538هـ)، ولد بزمخشر، إمام عصره في اللغة والنحو والبيان والتفسير، كان معتزلي الاعتقاد.
8 - ورد في نسخة ق : ثم بدل وكذلك.
9 - كلام منقول من كتاب الكشاف : 36.
10 - المقصود به الإمام شرف الدين الطيبي (ت 743هـ) صاحب أنفس حاشية على الكشاف.

إِلى الدَّلِيل وَالأَمارَة، أَوْ إِلى اسْتعمَـال العَرَب، أَمَّا مَعْنـى الاسْتِعمَال فَكمَـا فِي النَّجْم وَالصَّعْق، وأَمَّا الدَّلِيل فَهُو أَنَّ الدَّبـَران[1] وَالعَـيُّوق[2] والسِمَاك[3]، وإِنْ لَمْ تَكُن أَجْناساً، لَكنَّها بِالنَّظَر إِلى أَنَّها أَوْزَان مَخصوصَة، وَحُروف مَخْصُوصَة، وَمْعنَى كُلّ وَاحِد مِنْها مَعلُوم، كَان كُلُّ وَاحِد مِنْها جِنْسا فِي الأَصْل، بِالنَّظَر إِلى الدَّلِيل.

قَال : وَنَحْو هَذَا المَعْنى فِي التَّحبير، وفِيه أَيْضا «أَمَّا الدَّبرَان فَهُو فَعلاَن مِنَ الدُّبُور[4]، وأَمّا العَيُّوق[5] فَهُو فَيْعُول بِمعْنى فَاعِل مِنَ العَوْق[6]، وَأَمَّا السِمَاك فَمِن السُمُوك[7]، فَعلى هَذا الإِلَه مِنَ القِسْم الثَّانِي.

وأَمّا الله والرَّحمَن فَمِن القِسْم الأَوَّل، وَبَيان ذَلكَ : أَنَّ الإِلَه مِن حَيْث إِنّه كَان اسْماً لِكُل مَعبُود بِحَق أَو بَاطِل، ثُمّ غَلَب [عَلى][8] المَعبُود بِالحَقِّ، هُو مِثْل النَّجْم والكِتَاب.

وأَمّا الله تَعالَى، مِن حَيْث إِن المَعبُود يَجب أَنْ يَكُون خَالقاً رَازقاً مُدبراً مُقْتَدرا، إِلى مَا لا نهِايَة لَه، واسْم الله تَعالَى جَامِع لِهذِه المَعانِي، ومَنْ لَم يَجْتمِع فِيه كلّ ذَلِك، لَم يَسْتحِق أَن يُسمّى بِه، فَتكُون الغَلبَة بِحسَب الدَّلِيل.

وكَذا الرَّحمَن صِفَة لِمَن وَسعِت رَحمَته كُلّ شَيْء، وَمَن لَم يَكُن كَذلِك لا يُسمَّى

---

1 – الدبران : منزل للقمر، وهو مشتمل على خمسة كواكب في برج الثور، سمي بذلك لأنه يتبع الثريا. والعرب تتشاءم به، وفي نوئه يشتد الحر. راجع بشأنه قانون اليوسي بتحقيقنا : 274.

2 – نجم أحمر مضيء في طرف المجرة الأيمن يتلو الثريا ولا يتقدمها، سمي بذلك لأنه يعوق الدبران عن لقاء الثريا.

3 – هو السماك الأعزل كوكب نير، والعرب تقول « إذا طلعت السماك ذهب العكاك» وفي نوئه انصرام النخل وقطع العنب ويأتي المطر.

4 – من دبر النهار أو الصيف دبرا ودبورا، أي انصرم ومضى.

5 – ورد في نسخة ق : معيوق.

6 – من أعاقه إعاقة عن كذا، أي صرفه وأخره.

7 – بمعنى العلو والارتفاع.

8 – سقطت من نسخة ق.

رَحْمانا، ولَيْس كَذلِك إلاَّ اللَّه عَزَّوَجَلَّ، فهُو بِهذا الاعْتبَار مِنَ الصِّفات الغَالِبة، قَال والحَاصِل أنَّ الإلَـه مِـن حَيْث الإطْلاق والاسْتِعمَال، مِنْ غَيْر اعْتِبار المَعنَى مِن قَبِيل النَّجْم، ومن حيث اعتبار المعنى والاسْتِحقَاق، مِن قَبِيل العَيّوق وَالدَّبرَان، ثُمّ فَرّق بَيْن الصِّيغَتيْن لافْتِراق المَعْنيَين بِالتَّفْويض وَتركِه» انتهى.

قُلتُ : وهَذا التَّقْسيم فِي مِثْل النَّجْم وَالعَيُّوق ظَاهِر، وأمّا فِي اسْم الجَلالَة فَضعِيف، لأنّ العَلَم إذا نُظِر فِيه بِحسَب الحَالِ[1] الرَّاهِنة، أَعْني بَعْد أَن ْوقَعَت 27 الغَلَبَة فَصَار عَلَما / شَخْصيا، فَلا مَعْنَى لاعْتبَار الجِنسِية فِيه أَصْلا، لا بِالاسْتِعمَال وَلا بِالدَّلِيل، وَإنْ نُظِر فِيه مِن حَيْث أَصْلُه الَّذِي غَلَب عَنْه ، فَلاشَكّ أنَّ الأَصْل الَّذِي هُو الإِلَه جِنسِية بِحسَب الاسْتِعمَال، وَلا إشكَال.

وقَد تبيَّـن مِن هَـذِه النُّقول، أنَّ الإِلَه يُطلَق فِي الاسْتعمَال علَى المَعبُود بِالحقّ وعلَى المَعبُود بِالبَاطِل، وهَذا أَمْر بيِّن لا خَفَاء فِيه.

وأمَّا أَصْل وَضْعه فَقَد ظَهَر مِن كَلامِ صَاحِب الكَشَّاف وَغَيْره مِنَ المُفَسِّرين، أَنَّـهُ كَذلِكَ، بِمعْنى أنَّـه مَوضُوع لِلمَعبُود مِن حَيْث هُوَ هُوَ، الشَّامِل لِلْمعبُود بِحقّ وَالمَعبُود بِباطِل.

وهَذا وَاضِح مِنْ حَيْث أَصْل الاشْتِقاق، فإنَّ الإِلَه بِمعْنَى المَأْلُوه، والمَأْلُوه هُو المَعْبود، وَالعِبادَة هِيَ الطَّاعَة والخُضُوع والذِّلة، فَكُل مَن خَضَع لِشَيء وذَلَّ لَه فَقَد صَيَّره إلَها، كَما قَال تَعالَى : ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾[2]، وفِي الحَدِيث «أَبْغض إِلَه عُبِد فِي الأَرْض الهَوى»[3]. وَظهَر مِنْ كَلام الجَوْهَرِي أَنَّه مَوْضُوع

1 – ورد في نسخة ق : الحالة.

2 – الجاثية : 23.

3 – رواه الطبراني من حديث أبي أمامة بسند ضعيف بلفظ : «أبغض إله عبد عند الله في الأرض هو الهوى».

لِلمَعبُود بِحقٍّ، وهُو المُسْتحِق لأَنْ يُعبَد، وإنَّما أُطْلِق علَى المَعبُود بِالبَاطِل لِظَنِّ مُطلقِه عَليْه أَنَّه كَذلِكَ.

وقَـدْ تكلَّم الإِمَام أَبُو القَاسِم القُشَيْري فِي كِتابِه التَّحبير[1] في هَذا اللَّفْظ وَأَكْثَر فَقَال: «مِنَ النَّاس مَنْ قَال مَعْنى الإِلَه أَنَّهُ المَعْبود، ومِنْهم مَنْ قَال الّذي لا تَجب العِبادَة إلاَّ لَه، قَالُوا والدَّلِيل علَى أَنَّه مِن التَّأله الّذِي هُو التَّعبُّد، قَوْل الشَّاعِر[2]:

لله دَرُّ الغَانِيـات المُـدَّهِ *** سَبحْنَ واسْترجَعْن مِن تَألُّـــهِ

أَيْ تَعبّد، ولأَنَّ العَرَب سَمَّت الأَصْنام آلِهَة لمَّا عَبدُوها، قَال: وَهذا أَيْضا لا يَصِحّ مِن وُجُوه:

{ما وَردَ عَلى تَفْسِير الإِلَه بِالمَعْبودِ}

مِنْها أَنّه لَمْ يَزَل إِلَها، وَلا يُقال كَان فِي الأَزَل مَعبُودا، لأَنّ المَعبُود مَنْ لَه عَابِد، وَتقْدِير ذَلِك فِي الأَزَل مُحَال، ولأَنَّ العِبادَة إِنَّما تَجب بِأَمْر الله تَعالَى، فإِنْ قَدَّرْنا أَنّه لَو لَمْ يَأْمُر أَحدا بِعبَادتِه لَكان سَابِقا فِي وَصفِه، وَلَو كَانَ كَذلِك لَمْ يَكُن إِلَهاً علَى قَضِيَّتهِم.

ولأَنَّـه لَو كَانَ مَعْنىَ الإِلَه أنّه مَعبُود، لَكَان العَابِد لِعبَادتِه جَعلَه إِلَهاً، وَهذا مُحال فِي وَصْفِه، ولأَنَّه أَلَّه مَنْ لا تَصِحّ مِنْه العِبادَة، كَالجَمادَات والأَعْراض وَغَيْر ذَلِك، وهَذَا ظَاهِر.

فأَمَّا التأَلّه فَهُو مُشْتَق مِنَ الإِلَه، فَالتّأَلُّه هُو التَّقرب إِلى الله تَعالَى، علَى أَنَّ هَذا المَعنَى صَحِيح فِي وَصفِه تَعالَى، لا عَلى سَبِيل التَّحْدِيد لِلإِلَه»[3] انتهى.

1 - الاسم الكامل للكتاب هو: «التحبير في التذكير».

2 - المقصود به الشاعر رؤبة بن العجاج.

3 - نص منقول مع بعض التصرف من كتاب شرح أسماء الله الحسنى للقشيري: 87-86-85.

قُلْتُ: ومَا ذَكرَه مِنَ الرُّدودِ مَبْنِي علَى اعْتِبار العِبادَة وَوُجوبها بِالفِعْل. وَالجوَاب أَنْ يُقَال: المُرَاد الاسْتِحقَاق، فَالإِلَه هُو المَعبُود، أَيْ الَّذِي يَسْتحِق أنْ يُعْبَد، وَيَسْتَحق أَنْ تَجب لَهُ العِبادَة، ولَمْ يَزَلِ الحَقُّ تَعالَى ولا يَزَال مُسْتحِقا لِذلكَ، بِما لَه مِنَ الكَمال وَأَوْصاف الجَمَال وَالجلالِ، غَيْر أَنَّ الأَقْرَب لِظاهِر اللَّفْظ هُو الفِعْل لاَ القُوَّة.

وأَمّا كَونُه إِلَها لِمَن لا يُعْبَد كَالجَمَاد، فَالجَوَاب عَنْه أَنَّ المُرَاد هُو أَنَّه هُو الّذِي يُعبَد، أَوْ تَحِقّ العِبادَة لَهُ، وهَذا صَادِق فِي الجُمْلَة، وكَوْنه يَعْبُده كُلّ شَيْء أَوْ البَعْض دُون البَعْض شَيْء آخَر، سَلَّمْنا أَنَّه كُلّ شَيْء، ولا نُسلِّم أَنَّ الجَمَاد خَارِج، لأَنَّ المُرَاد بِالعِبادَة مَا يَرْجِع إِلى الذِّلة والخُضُوع، وذَلِك فِي كُلّ شَيْء بِحسَبه، والكُلُّ قَد عَمّه الذُّل وَالخُضُوع لِسُلطَان القَهْر، مُنادٍ علَى نَفْسِه بِالعَجْز والافْتِقار والذِّلة والانْكِسَار، قالَ تَعالَى: ﴿وَإِن مِّن شَىْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ﴾[1].

ثُمّ قَال القُشَيْري: «فإِنْ قِيلَ: فَما الَّذِي يَصِحّ فِي مَعنَى هَذا الاسْم، إِذْ لَمْ يَصِح مَـا ذَكرْتُم مِنَ الأَقَاوِيل. قِيل: اخْتَلَفَت أَقَاوِيل أَهْل الحَقّ فِي ذَلِك، والكُلّ مُتقَارب يَرجِع إِلى مَعنَى وَاحِد، فَمنْهُم مَن قَال: الإِلَه مَن لَه الإِلَهِية، والإِلَهِية القُدْرة علَى الاخْترَاع، ومِنْهُم مَن قَال: هُو المُسْتَحق لأَوْصاف العُلوّ والرِّفْعة، ومِنْهُم مَن قَال: هُو مَنْ لَه الخَلْق والأَمْر، وذَلِك لأَنّا وَجدْنا أَهْلَ اللُّغَة أَطلَقوا هَذِه اللَّفْظَة علَى مَنِ اعْتقَدوا فِيه اسْتِحقَاق التَّعظِيم، فَعلِمْنا بِإِطْلاقِهم 28 أَنَّها لَفْظَة مَوضُوعَة / لِمَن يَستَحـق مَا لأَجْلِه يَصحّ التَّعْظِيم، فَكانُوا مُصيبين فِي التَّسْمِية، مُخْطِئين فِي التَّعيين، وَأَمْثَال هَذَا كَثِيرة، كَإِطلاقِهم لَفْظ الحَسَن وَالقَبِيح علَى شَيْء مَعلُوم فِي الجُمْلة، ثُمَّ أَخْطئُوا فِي الحُكْم لِبعْض الأَشْيَاء، بِأَنَّها حَسنَة وأَنَّها قَبِيحَة علَى التَّعيين، ولِهَذَا نَظائِر كَثِيرَة»[2] انتهى.

1 - الإسراء: 44.

2 - نص منقول بأمانة من كتاب شرح أسماء الله الحسنى: 87.

قُلْتُ : أمَّا الأَوّل وهُوَ أنَّ الإِلَه مَنْ له الإِلَهية فَلا إِشْكال فِي صِحَّتِه، كمَا يُقَال العَالِم مَن لَهُ العِلْم، والإِنْسَان مَن له الإِنسانِية، وإِنَّما يَبْقى النَّظر فِي تَفْسِير الإِلَهية.

وقَوْله «إِنّ الإِلَهية هِي القُدْرَة على الاخْترَاع»، إنْ أَراد أَنّ هَذا رَسْم بِلازِم مِن لَوازِمِها فَصحِيح، لأَنّ الإِلَه الحَقّ يَلْزَمه أَنْ يَكُون قَادِرا، وَإِن أَرَاد أَنّ ذَلِك هُو حَقِيقَة الأُلوهِية، فَهذا قَوْل صَارَ إِلَيْه بَعْض المُتكلِّمِين، أنَّ أَخصّ وَصْف الوَاجِب القُدْرة علَى الاخْتِراع، اسْتِدلالاً بِأَنَّ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمّا قِيل لَه : ﴿وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[1] ﴿قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[2] الآية. و«ما» إِنَّما يُسْأَل بِها عَنْ حَقِيقَة الشَّيْء، فَلَوْلا أَنَّ ذَلِك هُو الحَقِيقَة لَمَا صَحَّ بِه الجَوَاب.

وهذا القَوْل مَرْدُود بِأَنَّ القُدْرَة مِنَ الصِّفاتِ الزَّائِـدَة عَلى الذَّات، فَلا تَتَقرَّر إِلاَّ وقَد تَقرَّرَت الذَّات، و«مَا» كَما يُسْأَل بِها عَنِ الحَقيقَة، قَد يُسْأَل بِها عَنْ مَا يُميِّز الشَّيْء وَلَو بِخوَاصِه الخَارِجَة، وَلاسِيما إِذا عَسُر علَى السَّائِل فَهْم الحَقيقَة أَوْ تَعذَّر، وَما نَحْن فِيه يَحْتمِل الوَجْهيْن.

وقَوْلُه : «فَكانُوا مُصِيبين فِي التَّسمِيَة مُخطِئِين فِي التَّعْيين»، يَعْني أَنَّهُم أَطْلَقوا اسْمَ الإِلَه علَى الصَّنَم مَثلا لاعتِقَادِهم أَنَّهُم وَجدُوا فِيه مَعْنَاه، فَأَصابُوا فِي كَوْنِهم لَم يُطلِقُوه إِلا بِحسَب مَعنَاه لا بِحسَب مَعْنى آخر، وَلكِن أَخْطئُوا فِي زَعْمِهم أَنَّ ذَلِك المَعنَى مَوجُود فِي ذَلِك الصَّنَم، فَإِنّ المَعنَى مَعقُول فِي الذِّهْن، وإِنّما يُوجَد فِي الخَارِج فِي ضِمْن الذَّوَات.

فَمَن عَيَّـن مِن الذَّوَات الخَارِجَة مَنْ وَجَد فِيه ذَلِك المَعْنى علَى الحَقِيقَة، وأَطْلَق اسْمَ الإِلَه عَليْه فقَد أَصَاب في التَّعيين، ولَيْس ذَلِك إِلاَّ لِواحِد، وهُوَ خَالِق العَالَم تَبارَك وتَعالىَ.

1 – الشعراء : 23.
2 – الشعراء : 24.

وَمَن عَيّن ذَاتاً أُخرى لِذَلك المَعْنى كَالصَّنَم وَالوَثَن وَالنَّجْم وَنحْو ذَلِك، وَظنَّ أَنَّه قَد وَجَد فِيه مَعْنى الأُلوهِية، فَأَطْلَق عَليْه اسَم الإِلَه فَقَد أَخْطأَ فِي التَّعيين، لأَنَّه وَضَع الشَّيْء فِي غَيْر مَوْضِعه، وهَذا شَأن المُشرِكين عُبَّاد الأَوْثَان والأَصْنَام.

وهَذا الكَلام نَحْو الكَلام السَّابِق مِن كَلامِ الجَوْهرِي، أَنَّ أَسْمَاءَهم تَتَّبع اعْتِقَادهُم، لا مَا عَليْه الشَّيء فِي نَفْس الأَمْر، وذَلِك يَقْتضِي كمَا مرَّ أَنَّ الإِلَه مَوضُوع لِلمَعبُود بِحقّ، وإِنَّما أَطلَقَتْه الجَهلَة علَى المَعبُود بِالبَاطِل، لِظَنِّهم أَنَّه مَعبُود بِحقّ.

علَى أَنَّه يُقال بَعْد دِلالَة هَذا الكَلام علَى أَنَّه مَوضُوع لِلمَعبُود بِالحقِّ، أَي المُسْتحِق بأَنْ يُعبَد، فَهُو يَحتمِل أَنْ يَكون المُرَاد أَنَّه مَوْضُوع لِمَن هُو مُستَحِق فِي نَفْس الأَمْر أَنْ يُعْبَد، وَيَحْتَمِل أَنَّه مَوْضُوع لِمَن هُو مُستَحِق عِنْد عَابِدِه، أَو مُطْلِقه أَوْ وَاضِعه، سَواء اسْتَحقَّ فِي نَفْس الأَمْر أَمْ لاَ، فَقد بَقِي الاحْتِمال.

وعَلَيْك هَاهُنا بِالتَّنبُّه لِلخِلاف المُتقَرر، في أَنّ اللَّفْظ مَوْضُوع لِلمَعْنى الخَارِجي أَو الذِّهْني، وأَمَّا مَا حَكَاه صَاحِب لِسَان العَرَب[1] عَن أَبِي الهَيْثَم مِن أَنَّه «لا يَكُون إِلَها حَتى يَكُون مَعبُودا، وحَتى يَكُون لِعابِدِه خَالِقا وَرازِقاً ومُدبِّرا وعَليْه مُقْتدِرا، قَال : فَمَن لَمْ يَكُن كَذلِك فَليْس بِإِلَه وإِن عُبِد ظُلْما، بَل هُو مَخلُوق مُتَعبّد[2]»[3] انتهى.

فَهُو مُحْتمِل لأَن يُرِيد به التَّفْسير بِحسَب الوَاضِع، أَو بِحسَب غَلبَة الاسْتِعمَال في الوَاجِب الحَق وهُو الظَّاهِر.

---

1 - المقصود به محمد بن مكرم بن علي بن أحمد الأنصاري المصري جمال الدين أبو الفضل (630 - 711هـ)، جمع في كتابه المذكور بين التهذيب والمحكم والصحاح وحواشيه والجمهرة والنهاية، واختصر كثيرا من كتب الأدب المطولة كالأغاني والذخيرة ومفردات ابن البيطار ... بغية الوعاة/ 1 : 248.

2 - ورد في نسخة ك : تعبد.

3 - النص منقول بأمانة من كتاب لسان العرب، باب الهاء في فصل الهمزة.

وبِالجُمْلـة فَهَذا كُلُّه مُحْتمَل، وَقوْل الفَرِيق الآخَرين[1] أنَّ الإِلَه اسْم لمُطْلق المَعبُود، ثُمّ غَلَب فِي المَعبُود بِالحَقّ أَصْرَح في مَقْصِدِه.

29 فَإِن قُلْتَ : إِنْ كَان وَضَعه فِي المَعبُود بِالحَقِّ، فَإِطلاَقه علَى المَعبُود / بالبَاطل الَّذِي تَداوَلتْه العَرَب في شِرْكِهم أَهُو مِنْ بَاب الحَقيقَة أَم المَجَاز؟، فَإِن قُلْتَ حَقيقَة فَتنَاقُض أَو اشْتِراك أَوْ نَقْل، فَلا يُقَال شَيْء مِنْها، وَإِنْ قُلْتَ مَجاز فَأَيْن القَرِينَة؟

قُلْنا : لَم يَنْحصِر الإِطلاَق فِي الحَقِيقي أَوِ المَجازِي حتَّى يُشكَل، فَنقُول هَذا غَلَط، وقَد عَلِمْت أَنَّه خَارِج عَنِ الحَقِيقة وَالمَجَاز، وذَلِك أَنْ يُطْلَق اللَّفْظ علَى غَيْر مَعنَاه، مِن غَيْر اعَتِبار عَلاقَة تُصحِّح[2] الإِطْلاق، ولا نُقل عَنْ مَعنَاه إِلى هَذا، وهَذا المَعنَى هُو المَوجُود فِي الصَّنَم علَى هَذا الفَرْض، لأَنَّه أُطلِق عَليْه الإِلَه مِن غَيْر اعتِبار عَلاقَة.

فإِنْ قُلتَ : إِنَّ الجَاهِل يَعْتقِد أَنَّ مَعنَاه مَوجُود[3] فِي الصَّنَم، فَهُو إِنَّما اسْتعمَلَه فِيمَا وُضِع لَه، وهَذا هُو الحَقيقَة.

قُلْنا : مَمْنُوع، بَلِ الحَقِيقة اسْتِعمَال اللَّفْظ فِيما وُضِع لَه في نَفْس الأَمْر لا بِحسَب الاعْتقَاد، واعتِقَاده ذَلِك هُو القَاضِي بأَنَّه لَمْ يعتَبر عَلاقَة، فَلا يَكُون مَجازاً أَيْضا لاسْتحالَة اعْتبَار العَلاقـة بيْن الشَّيْء وَبيْن نَفسِه فِي زَعمِه، وَلابُد أَنْ تَتنبَّه لِما ذَكرْنا مِنْ أَنَّ اللَّفْظ مَوضُوع لِلمَعنَى الخَارِجي أَو الذِّهْني فَلا تَغْفَل عَنْه.

هَذا، وفي المَقَام بَقِية بَحث، وهُو أَنْ يُقال لِمَن ذَهَب إِلى أَنَّ الإِلَـه مَوْضُوع لِلْمُستَحِق للعِبادَة، وأَنَّه إِنَّما أَطْلقَه المُشْرِك علَى وَثنِه غَلَطـا، إِنْ أَردْت بِاسْتحقَاق

---

1 - كذا وردت في النسخ الخطية والحجرية.

2 - ورد في نسخة ق : تصح.

3 - ورد في نسخة ح : موجودا.

العِبادَة أنَّه لِكوْنِه خَالِقـا مُدَبِّرا مُحْيِيا مُمِيتا مُجازِيا مُعاقِبا، فَهذا لا يَدَّعِيه الأعْراب فِي الأوْثَان الَّتِي يَعْبُدونَها، وقَد عَلِمُوا أنَّها عَارِية عَن هَذا المَعْنى، ومَعَ ذَلِك أطلَقوا اللَّفْظ عَليْها قَصداً علَى مُرور الأزْمان فَليْس بِغلَط، ولَو كَان مَجازاً لَنصبُوا عَليْه القَرائِن أَو صَرَّحوا بِالعَلائِق أَوْ سَلبُوا اللَّفْظ يَوماً مَا، مَع أنَّ الأَصْل فِي الإطلاَق هُو الحَقيقَة، وَهُم أَهْل اللِّسان العَارِفُون بِوضْع لُغتِهِم، فَهذا يُبْطِل قَوْلك وَيُثْبِت أنَّ اللَّفْظ لَمْ يُوضَع لِذلكَ المَعنَى الخَاص الَّذِي تَدَّعِيه.

وَإِن أَرَدْت بِالاسْتحقَاق أَعَمّ مِن ذَلِك، وَهُو أَنْ يَكُون مُستَحِقا لأَنّ يُعبَد، وَلو لِكوْنِـه يُستَشفَع بِه وَيُنْتَفع بِه نَوعا مِن الانْتفَاع، كَاسْتِنْزال غَيْث واسْتِنصَار علَى عَدُو، فهَذا المَعنَى مَوْجُود فِي الصَّنَم عِنْد عَابِده، فَوجَب أَن يَكُون اللَّفْظ مُطلَقا عَليْه حَقيقَة، وَبطُل قَوْلك إِنَّه مَوْضُوع لِلمَعبُود بِالحَقّ فَقَط، وقَد يُقال إنّ هَذا المَعنَى الثَّانِي أَيْضا غَيْر مَوجُود فِي الصَّنَم بِحسَب نَفْس الأَمْر، لأَنّ كُل ذَلِك مِنْه تَعالَى، وَما الأَمْر إلاّ مِنْ عِنْدِ الله.

وَالجَوابُ، أنَّه مَوجُود بِحسَب التَّوسّط وَالتَّوسُّل، وَلَو لَمْ يُوجَد بِحسَب الإِبْدَاع والاخْترَاع، والعَرَب تَعترِف بِذلِك كمَا قَالُوا فِي التَّلبِيَة : «لَبَّيْك لا شَرِيك لَك إلا شَرِيك هُو لَك تَمْلكه وَما مَلَك»، وقَال تَعالَى عنهم : ﴿ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ ﴾[1].

فَإن قُلْتَ هَذا تَوسّل بَاطِل شَرعاً فَلا عِبْرة بِه.

قُلْتُ : لا ارْتِباط بَيْن وَضْع اللُّغَة وبَيْن الشَّرْع، إنَّما المَطلُوب مِنَ الوَضْع أنْ يُتصوَّر مَعنَى فَيُوضَع لَه، وكَوْن الاتِّصَاف بِذلكَ المَعنَى أَو اكْتِسابه مُباحاً أَو مُحرَّما شَيْء آخَر، فَتأمَّل فِي هَذا المَقَام، فَإنّه مِنْ مَطارِح الأَفْهام، وتَقدَّم مَا هُو الحَاصِل مِنَ الكَلامِ.

1 – الزمر : 3.

{تَفْسيـر لَفظَـة «إلاَّ»}

الكَلمَة الثَّالثَـة : لَفْظَة «إلا»، وهِي تكُون عَلى وَجْهين فِي مَشهُور اسْتعمَالها، الأَوَّل، أَنْ تكُون لِلاسْتثنَاء إمَّا مِنْ مَذكُور أَوْ مَترُوك.

وَالأَوّل الاسْتثنَاء التَّام، وهُو إمَّا أَنْ يَكون المُستَثنَى مِنْ جِنْس المُستَثنى مِنه حَقيقَة وهُو المُتَّصِل، نَحْو خَرجَ القَوْم إلاّ زَيْدا، أَوْ مَا فِيها أَحَد إلاّ زَيْد[1].

وَإمَّا مِن غَيْر جِنْسه وهُو المُنقَطِع، نَحو خَرَج القَومُ إلاّ الحِمار، وَما فِيها أَحد إلاّ وَتدا، ويَنْتصِب المُسْتثنَى بَعدَها بِها عَلى الأَصَحِّ. إلاَّ أَنَّ المُتَّصل فِي حَالَة 30 السَّلب يُختَار فِيه أَنْ يَكُون تَابِعا لِلمُستثْنَى مِنْه فِي إعرَابه، / وذَلِك عَلى البَدلِيـة عِنْد البَصْرِيين، وعَلى العَطْف عِنْد الكُوفِيين، فَنحْو مَا جَاءنِي أَحَد إلاّ زَيْدٌ، يُختَار فِيـه رَفْع زَيْد علَى أَنّه بَدَل مِن أَحدٍ، وقَال الكُوفِيون بَلْ علَى أَنّه مَعطُوف عَليْه، و«إلاَّ» لِلعَطْف مِن جُمْلـة العَواطِف، المُفيدَة ما بَعْدَها خِلاف مَا قَبْلها في الحُكْم، فَكأَنَّه قِيل مَا جَاءنِي أَحـد بَل زَيْـد[2]، وَلكِن زَيْدا، وَفي نَحو «لاَ إلَه إلاّ الله» مَعنَاه لاَ إلَه مَوجُود أَوْ مُستَحقٌّ لِلعبَادة بَلِ الله تَعالَى، أَي هُو المَوجُود أَوْ هُو المُستَحِـقّ لِلعبَادة. وسَيأتِي البَحْث فِـي أَيِّ المَذْهبَين أَفضَل عِنْد الكَلام عَلى الإعرَاب إن شَاء الله تَعالَى.

والثَّانِي، الاسْتثنَاء المُفْرغ، نَحْو مَا جَاءنِي إلاّ زَيْد، وَما عَالِم إلاّ زَيْد، وَما زَيْد إلاّ عَالِم ونَحو ذَلِك، قَالُوا ولاَ يكُون إلاّ مُتّصِلا، يُقدَّر المُستَثنَى مِنه مِنْ جِنْس المُستَثْنى، ولَيْس مِنْه «لاَ إلَه إلاّ الله» بَل هَذا تَامّ، لأَنّ الاسْتِثنَاء مِنَ المُبْتَدأ، وهُو اسْم «لا» والخَبَر مُقدَّر كمَا قَرّرْنا فِيما سَلَف، وسَنُعيد البَحْث فِيه إنْ شَاء الله تَعالَى.

---

1 – ورد في نسخة ق : زيدا.
2 – ورد في نسخة ح : زيدا.

الوَجْه الثَّانِي فِي «إلاَّ»، أَنْ تكُون بِمعْنى غَيْر ، وتَقَع بَعْد جَمْع أَو شِبهِه، مُنكَّر أَوْ مُعرَّف بِ «أل» الجِنْسيَة، نَحْو ﴿ لَوْكَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾[1]، أَيْ غَيْر الله، وفِي نَحْو لاَ إِلَه إِلاّ الله، مَعنَاه لاَ إِلَه غَيْر الله مَوجُود أَوْ مُستَحِقٌّ لِلعبَادَة.

{تَفْسِير لَفْظ الجَلالَة وهُو الله}

الكَلمَة الرَّابِعَة : لَفْظ الجَلالَة وهُو «الله»، وهُو اسْم عَلَم لِواجِب الوُجُود، خَالِقُ الكَوْن وَرازِق الكلّ مِن غَيْر خِلاف، وإنَّما وَقع الخِلاف بَعْد ذَلِك فِي كَوْنه عَرَبِيا أَوْ لاَ، مُشتَقا أَوْ لاَ، وعَلى أَنّه مُشتَق مِماذا اشْتُق اخْتِلاف كَثِير؟، حَتَّى قَال بَعْض الأَئمّة : «إِنَّ العُقُول كَما تَحيَّرت فِي ذَاتِه تَعالَى وفِي جَلالِه وعَظمتِه تَعالَى، كَذلِك تَحيَّرت فِي هَذا الاسْمِ»، وتَقدَّم مِنْ كَلام القَامُوس أَنَّ فِيه عِشْرين قَولاً.

وقَال الإِمام أَبُو القَاسِم القُشَيري فِي مَعنَى اسْمِه «الله» : «الكَلام فِي هَذا البَاب مِنْ وُجُوه مِنْها : القَوْل فِي اشْتقَاق هَذِه التَّسمِية، هَل هِي مُشْتقَّة مِنْ مَعْنى أَمْ لا، وإِنْ كَانَت مُشْتقَّة مِنْ مَعْنى فَما هُو؟، وقَد اخْتلَفَت النَّاس فِي ذَلِك فَمِنهُم مَنْ قَال : إِنّ هَذا الاسْم غَيْر مُشتَقّ مِنْ مَعنَى، وهُو اسْم تَفرَّد بِه الله عَزّ وجَلّ، فهُو اسْم لَه خَاصٌّ، كَما تكُون لِغيْره أَسْمَاء الأَعْلام وَالأَلقَاب، إِلاّ أَنَّه لا يُطْلَق فِي وَصفِه تَعالَى اسْم اللَّقَب والعَلَم لِعدَم التَّوْقِيف، وهَذا أَحَد قَوْليْ الخَلِيل ابْنُ أحمد، ويُحْكى عَنِ الشَّافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّه قَال بِهَذا القَوْل.

وإِلى هَذا ذَهَب الشَّيْخ الحُسَيْن بنُ الفَضْل[2] رَحِمَهُ اللَّهُ، وكَثِير مِنْ أَهْل الحَقّ مِمَّن سَلَك هَذه الطَّرِيقَة، قَال : «لَمْ نَرَ أَهْلَ اللُّغَة يَتصرَّفون فِي اشْتقَاق هَذا الاسْم، وما كَانُوا يَستَعْملونَه فِي غَيْر الله، بَلْ قَلَّما يُوجَد فِي كَلامِهم اسْتعمَال لَفْظ الله قَبْل

---

1 – الأنبياء : 22.

2 – وردت في نسخة ح : الشيخ ابن الحسين بن الفضل.

الشَّرْع فِي صِفَته تَعالَى فَضْلا عَنْ صِفَة غَيْره، فَكانُوا يَكتُبون «بِاسْمِك اللَّهُم»، وقَد قَال الله تَعالَى : ﴿هَلۡ تَعۡلَمُ لَهُۥ سَمِيّٗا﴾[1].

جَاء فِي التَّفسِير هَل تَعلَم أَحَدا تَسمَّى الله، وهَذا أَحَد مُعجِزات الرَّسُول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ التِي تَدُلُّ عَلى صِدْقِه فِي هَذا الخَبَر، حَيْث إنَّه لا سَمِي لَه، فَقَبَض الله القُلُوب عَنِ التَّجاسُر عَلى إطلاَق هَذِه التَّسمِية فِي صِفَة غَيْره، مَع كَثْرَة أَعدَاء الدِّين، وَشِدّة حِرْصِهِم وتَوفُّر دَواعِيهم عَلى تكذِيبِه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي أَخبارِه، ولِهَذا قَال بَعْض المَشايِخ : «كُل اسْم مِن أَسْمائِه يَحْسُن فِيه التَّعلقُ وَالتَّخلُّق، إلاَّ هَذا الاسْم فَإنَّه لِلتَّعلُّق دُونِ التَّخلُّق»[2] انتهى.

ثُمّ ذَكَر القَوْل بِالاشْتقَاق، «قِيل مِنْ وَلِهَ إلِيْه إذا فَزِع إليْه، قَال الشَّاعِر :

وَلِهْتُ إِلِيْكم مِن بَلايَـا تَـنوبُني * فَأَلْفَيتكُم فِيها كِرامـاً ونُجَّدا**

وقِيل مِنَ الوَلَه وهُو الطَّرَب، وهُو خِفّة تُصِيب مِنْ فَرَح أَوْ حُزْنٍ، قَال الشَّاعِر :

31 وَلِهَتْ نَفسِـي/ الطَّروبُ إلِيْكـم * ولَها حَـال دُونَ طَعْم الطَّعـام**

وأَصْلُه عَلى هَذَيْن القَولَيْن، «ولاه» بِمعنَى أَنَّه يُولَه إلِيْه، كَوِشَاح لِما يُتوشَّح بِه، ووِسَاد لِمَا يُتوسَّد، وكَمَا قَالُوا إشاحَ وإسادَ بِقلْب الوَاو هَمْزَة، كَذلِك قَالُوا أَلَه بِالهَمْز. وقِيلَ مِن «لاَهَ» إذَا ارْتفَع، وقِيلَ مِن أَلِه إذا تَحيَّر». انتهى ما ذَكرَه القُشَيري فِي الاشْتقَاق مُلخَّصا، وتَقدَّم شَيْء مِنْ كَلامِه.

وقَال البَيضاوِي : «الإِلَه فِي الأَصْل يَقَع علَى كُلّ مَعبُود، ثُمّ غَلَب علَى المَعبُود بِحَق، واشْتقَاقه مِنْ أَلَهَ إلَهَة بِمعنَى عَبَدَ.

---

1 - مريم : 65.

2 - نص منقول مع بعض التصرف من كتاب شرح أسماء الله الحسنى : 83 وما بعدها. باب : في اسمه تعالى الله.

وقِيل مِن أَلِهَ إذا تَحيَّر، لأَنّ العُقُـول تتحيَّر فِـي مَعرِفتِه، أَو مِن أَلَهْت إِلى فُلان أَيْ سَكنْت إِليْه، لأَنّ القُلوبَ تَطْمئِن بِذكْره، والأَرْواحَ تَسْكُن إِلى مَعرِفَته، أَو مِنْ أَله إذا فَزَع مِن أَمْر نَزَل عليْه، وآلهَه غَيْره أَجارَه، إِذِ العَابِد يَفْزَع إِليْه وهُو يُجيره حَقِيقة أَوْ بزعْمِه، أَوْ مِنْ أَلَه الفَصِيل إِذَا وَلَع بِأُمِّه، إِذِ العُبّاد يُولعُون بِالتَّضرّع إِليْه فِي الشَّدائِـد، أَوْ مِنْ وَلَـه إِذَا تَحيَّر وتَخبَّط عَقْلُه، وكَانَ أَصلُه وَلاَه فَقُلبَت الوَاو هَمْزة، لاسْتِثقَال الكَسْرة عَليْها اسْتثقَال الضَّمة فِي وُجُوه.

وقِيل إِنَّه كَأَعَـاء وَأَشَاح. وقِيل أَصلُه «لاَه» مَصْدر لاَه يَلِيه لَيْها وَلاهاً، إذا احْتَجَب وارْتَفَع، لأَنّه تَعالَى مَحجُوب عَنْ إِدرَاك الأَبْصارِ، ومُرْتفِع عَنْ كُلّ شَيْء، ويَشْهَد لَه قَوْلُ الشَّاعِر[1] :

كَـحِـلْـفَـةِ مِــن أَبِــي رَبَــاحِ *** يَسْمَعُهـا الإِلَـــه الكُبَـار

وقِيل عَلَـم لِذَاتـه المَخْصوصَة لأَنَّه يُوصَف وَلا يُوصَف بِه، ولأَنّه لابُدّ لَهُ مِنْ اسْم تَجْرِي عَليْه صِفاتِه، ولا يَصْلُح لَه مِمّا يطْلقُ عَليْه سِوَاه، ولأَنّه لَوْ كَان وَصفاً لَمْ يَكُن قَوْله «لا إِلَه إِلاّ الله» تَوْحيداً، مِثْل لا إِلَه إِلاّ الرَّحمَن، فإِنّه لا يَمْنَع الشِّركَة.

والحَقُّ أَنّه وَصفٌ فِي أَصْلِه، لَكِنَّه لَمَّا غَلَب بِحَيْث لا يُستَعمَل فِي غَيْره، وصَار كَالعَلَم مِثْل الثُريَّا وَالصَّعْق، أُجْرِيَ مَجْراه فِي إِجْراء الأَوْصَاف عَليْه، وامْتِنَاع الوَصْف بِه، وَعدَم تَطرُّق احْتمَال الشِّركَة إِليْه، لأَنَّ ذَاتَه مِنْ حَيْث هُو، بِلا اعْتِبار أَمْرٍ آخَر حَقِيقي أَوْ غَيْره، غَيْر مَعقُول لِلبَشَر، ولا يُمْكِن أَنْ يُدَلَّ عَليْه بِلَفْظ، لأَنَّه لَوْ دَلَّ عَلى مُجرَّد ذَاتِه المَخصوص لَمَا أَفَاد ظَاهِر قَوْله ﴿ وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ ﴾[2] مَعْنى صَحِيحا، أَوْ لأَنَّ مَعْنى الاشْتِقاق هُو كَوْن أَحَد اللَّفْظَين مُشارِكا لِلآخَر فِي المَعْنى والتَّرْكِيب، وهُو حَاصِل بَيْنه وبَيْن الأُصُول المَذْكورَة.

---

1 – البيت للأعشى كما ورد في تفسير الإمام البيضاوي.

2 – الأنعام : 4.

وقِيلَ أَصْلُه «لاهَا» بِالسُّريَانِية، فَعُرِّب بِحذْف الأَلِف الأَخيَرة وإِدْخال اللاَّم عَلَيْه »[1] انتهى الغَرَضُ مِنْه.

وبَعْض هَذِه الوُجُوه لَيْس مَوجُوداً فِي كُتُب اللُّغَة المَعرُوفَة وَالله أَعْلَم بِصحَّتِه.

وقَوْلُه «فَإِنَّه تَعالَى مَحْجوب عَنْ إِدرَاك الأَبصَار»، أَيْ فِيما وَقَع فِي الدُّنيَا جَارِياً مِنْ عَادتِه تَعالَى، أَنَّه لَمْ يُمكِّن العِبَاد مِن رُؤْيتِه اخْتِياراً مِنْه تَعالَى، لا أَنَّ ذَلِك وَصْفه كَما يَقولُه أَهْلُ الاعْتِزالِ.

واعْلَم أَنَّ ما نَقَلْنا مِنَ الكَلام فِي اشْتقَاق هَذا الاسْمِ الأَعْظَم، وبَيَان أَصْله يُغْني عَمَّا وَرَاءه، فَإِنَّ الكَلام فِيه وإِنْ كَثُر يَرجِع إِلى مَا ذَكرْنا، وقَد امْتَنَع ابْنُ مَالِك مِنْ كَوْن أَصْله الإِلَه، وهُو وِفْق المَنْقول فِي كَلام البَيضَاوي آخِراً.

قَال فِي شَرْح التَّسهِيل : «ومِنَ الأَعْلام الَّتِي قَارَن وَضْعها وُجود الأَلِف وَاللاَّم اسْم الله تَعالَى المُنْفرِد بِه، ولَيْس أَصْلُه الإِلَه كَما زَعَم الأَكْثرُون، بَلْ هُو دَالٌّ عَلى الإِلَه الحَقِّ دِلالَة جَامِعَة لِمعانِي الأَسْماء الحُسنَى كُلِّها، مَا عُلِم مِنْها ومَا لَمْ يُعلَمْ.

ولِذَلك يُقَال : كُلُّ اسْم سِوى الله تَعالَى مِنَ الأَسْماء الكَرِيمة، هُو مِنْ أَسْمَاء الإِلَه ولا يَنْعكِس، ولَوْ لَم يُرَد عَلى مَنْ زَعَم أَنّ أَصْل الله الإِلَه، إِلاّ بِكوْنه مُدَّعياً مَا لاَ دَلِيل عَليْه، لكَانَ ذَلِك كَافِيا، لأَنَّ اللهَ والإِلَه مُخْتلِفان فِي اللَّفْظ وَالمَعنَى.

أَمَّا فِي اللَّفْظ، فلأَنّ أَحَدُهما فِي الظَّاهِر الّذِي لا عُدُول عَنْه مُعتَلّ العَيْن، والثَّانِي مَهمُوز الفَاء صَحِيح العَيْن [واللاَّم][2]، فَهُما مِنْ مَادَتَين، ورَدُّهُما إِلى أَصْل 32 وَاحِدٍ تَحكُّم وزَيْغ[3] / عَنْ سَبِيل التَّصرِيف. وأَمَّا اخْتِلافُهما فِي المَعنَى، فلأَنّ

---

1 - كلام منقول مع بعض التصرف من كتاب تفسير الإمام البيضاوي.
2 - سقطت من نسخة : ق.
3 - الزيغ هو الميل عن الطريق القويم.

«الله» خَاصٌّ بِربّنا تَبارَك وتَعالىَ فِي الجَاهلِية والإِسلاَم، والإِلَه لَيْس كَذلِك، ولِهَذا يُستَحضر بِذِكر الله مَدْلُولاَت جَمِيع الأَسمَاء، ولا يُسْتحضَر بِالإِلَه إلاّ ما يُستَحْضر بِالمَعبُود، وهَذا بيِّن مِنْ قَوْل بَعْض الأَنْصَار[1] رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ :

بِاسْم الإِلَه وبِه بَدَأْنا[2] *** ولَوْ عَبَدْنا غَيْرَه شَقيْنا[3]

انتهى الغَرَض مِنْه، وأَطَال فِي تَقْرِير ذَلِك والاحْتجَاج لَه فَانْظُره.

قُلْتُ : والرَّجز الَّذِي أَنْشدَه ممَّا يَترجَّحُ بِه قَوْل الأَكْثرين، وكَذا قَوْل الشَّاعِر الآخَر :

مَعاذ الإِلَه أَنْ تَكُون كَظِبية *** ولاَ دُمْية ولاَ عَقِيلَة رَبْرَبِ

البَيْت الَّذي أَنْشَده صَاحِب الكَشَّاف، ووَجْه ذَلِك كُلّه أن يُقال : أَنّه لَمْ يُعرَف مِن عَادَة العَرَب أَنْ يَقولُوا فِي النَّثْر والاخْتِيار مَعاذ الإِلَه لأَفْعَلَنَّ كَذا وبِاسْم الإِلَه عِنْد الشُّروع فِي شيْءٍ وإِنَّما يُقال مَعَاذَ اللَّه وَبِاسْم الله، ووُقُوع ذَلِك فِي الشِّعْر دَلِيل علَى أَنَّه الأَصْل، وَقَع الرُّجُوع إِلَيْه اضْطِرارا، كمَا يَقَع نَحْو فَك المُدغَم، ورَدّ الهَمْز المُبَدل أوِ المَحذُوف فِيه لِذَلك، إِلى غَيْر ذَلِك مِمّا يَرجِع إِلى أَصْلِه بِسبَب، مَع أَنَّ التَّعْبِير بِالإِلَه أَكْثر وأَيْسَر، بِحيْث مَتى تَعذَّر النُّطْق بِالله جِيءَ بِالإِلَه، ولَمْ يَختَص هَذا بِالعَرَب، بَلْ لَمْ يَزَلْ فِي استعمَال المُحدثِين شَائعاً ذَائعاً والله أَعْلَم.

---

1 - المقصود به عبد الله بن رواحة الأنصاري.

2 - ورد في نسختي : ك و ح بدينا. وهو المعروف والوارد في بعض المظان. وورد في شرح التسهيل : نَدينا.

3 - قارن بشرح التسهيل / 1 : 172 ـ 173.

الفصل العاشر
{فِي إِعِرابِ هَذِه الكَلمَة المُشرفَة}

فإنّ الإعْراب هُـو مُظْهر المَعْنى المَدلُول، وقَد تَبيّن لِلعَارِف إعرَابها مِنْ تَفسِير مُفـرَداتِها، وإنّما أَردْنا الإفصاح لِمَزيد الإيضَاح، معَ التَّنبِيه علَى مَا فِي ذَلِك مِنَ الاضْطِراب، والإشارَة إلى مَا هو[1] الصَّوَاب، فَنقُول وبِاللهِ التَّوْفِيق : أنَّ «لا» نَافِية لِلْجِنس كمَا مَرّ، ولَفْظ «إلَه» مَبْني مَعهَا علَى الفَتْح، إمَّا لِتضَمُّنه مَعنَى من، وإمّا لِتركِيبه مَع «لا»، كَترْكِيب خَمْسة عَشَر وَنَحْوه، وهَذا هُو المَشهُور.

وذَهَـب أبُو إسْحاق الزَّجَاج والسَّيرَافي، إلى أنّه فِي مِثْل هَذا مُعْرَب، وإنّما تُرِك تَنْوِينه لِلتَّخفِيف، وهُو رَأيٌ ضَعِيف، وأمّا خَبْر «لا» فَهُو مَحذُوف يَدلُّ عَليْه المَقَام، وكَأنّه قِيل : لاَ إلَه مَوجُود أومَعْبود أَوْ مُستَحِق لِلعِبادَة أَوْ نَحْو ذَلِك، وسَنَتعرَّض لِمَا هُو الأَوْلى مِنْ هَذِه التَّقادِير إنْ شَاءَ الله عِنْد الكَلامِ على مَعْنَاهَا.

{إعْراب اسْم الجَلالَة الوَاقِع بَعْد «إلا»}

وأمَّا اسْم الجَلالَة الوَاقِع بَعْد «إلاّ» فَهُو بَدَل مِنَ الضَّمِير المُستَتِر فِي الخَبَر المُقدّر، فَيرتَفِع وهُو الأَرْجَح علَى البَدلية مِنَ الضَّمِير المَرفُوع، ويَجُوز النَّصْب علَى الاسْتِثنَاء كمَا فِي نَظائِره، نَحْو مَا جاءَنِي أَحَد إلاّ زَيْد، وإلا زَيْدا، وهَذا لِما قَرَّرنا قَبْل مِنْ أنَّ الاسْتِثنَاء فِي الكَلمَة المُشرفَة، و<كذا>[2] فِيمَا يُشبِهها نَحْو لا رَجُل إلاّ زَيْد اسْتِثنَاء تَامّ، لأنّ الخَبَر مُقدّر فهُو كَالمَذكُور.

---

1 - ورد في نسخة ح : ما فيه.

2 - سقطت من نسخة ح.

وقَد جَوَّز الأَئمَّة فِي الاسْم الأَعْظَم الوَاقِع بَعْد «إِلاَّ» الرَّفْع والنَّصْب، ووَجَّهوا الرَّفْع بِخَمسَة أَوْجُه : الأَوّل، عَلى أَنْ يَكُون بَدَلا، إمّا مِنَ الضَّمِير فِي الخَبَر كَمَا ذكرْنا، وإمّا مِن اسم «لا» بِاعْتبَار المَحَل الابْتِدَائي. الثَّاني، عَلى أَنْ يَكون خَبراً. الثَّالِث، عَلى أَنْ يَكُون مُبْتدَأ، ومَدخُول «لا» هُو الخَبَر.

الرَّابِع، عَلى أَنْ تَكُون «إِلاَّ» بِمعْنى غَيْر، فَهِي مَع مَا بَعْدها وَصْف لِما قَبْلها. الخَامِس، عَلى أَنْ يَكُون مَرْفوعا بِإلَه مُغْنيا عَنْ خَبَرِه.

ووَجَّهوا النَّصْب بِوجْهينِ : الأَوَّل، أَنْ يَكُون عَلى الاسْتِثنَاء كَما ذَكرْنا. الثَّانِي، أَنْ تكُون «إِلا» بِمَعنَى غَيْر، فَهِي مَع مَا بَعْدها وَصْفٌ لاسْم «لا»، بِاعْتبَار عَمَل «لا».

أمَّا الوَجْه الأَوَّل مِنْ وُجوهِ الرَّفْع، وهُو أَنْ يَكُون بَدلاً فهُو المَشْهور، وهُو مَبنِي عَلى أَنَّ الاسْتِثنَاء تَامٌّ، وأَنَّ الخَبَر مُقدَّر كَما ذَكرْنا قَبْل.

وقَد ضَعفَ البَدَل فِي الاسْتِثنَاء بِوجْهينِ : الأَوَّل، أَنَّه لَو قِيل مَثْلا مَا جَاءَنِي أَحَد إِلا زَيْد، لَمْ يَكُن فِي البَدَل ضَمِير يَعُود علَى المُبدَّل مِنْه، كَما فِي قَولِنا أَكلْت الرَّغِيف 33 ثُلثَه، الثَّانِي، أَنَّهُما مُتخَالفَان بِالنَّفْي / والإِثْبَات.

قُلْتُ : والجَوَاب عَنِ الأَوَّل، أَنَّ الضَّمِير إِنَّما احْتِيج إِلَيْه فِي بَدَل البَعْض لِرفْع[1] اللُّبْس، فَإِنَّك إِذَا قُلت أَكلْت الرَّغِيف ثُلثاً ولَم تَأْت بِضمِير، ولا مَا يَقُوم مَقامَه، فَقَدْ احْتَمل أَنْ يَكُون الثُّلث المَذكُور، ثُلث شَيْء آخَر مِن رَغِيف آخَر أَوْ غَيْره، لا ثُلُث هَذا الرَّغِيف المُحدثِ عَنْه، لِصحَّة وُجود ذَلِك فِي الخَارِج، فَاحْتِيج إِلى مَا يُبيِّن أَنّه ثُلُث الأَوَّل، وهُوَ الضَّمِير الرَّاد إِلَيْه.

ومَعْلُوم أَنَّ هَذَا اللُّبْس مَأْمُون بِعَدَم عُمُوم النَّفي، لأَنَّك إذا قُلْت مَا جَاءَنِي أَحَد إِلاَّ زَيْد، فقَد عُلِم تَسلُّط النَّفْي عَلى جِنْس النَّاسِ جَمِيعا بِذكْر أَحَد، وَعُلِم أَنَّ زَيْدا

---

1 - ورد في نسختي ق و ك : لدفع.

المُثْبَت بَعْد ذَلِك هُو مِن جِنْس النَّاس، وهُو مُراد كُله أَوَّلا بِالنَّفْي بِحسَب اللَّفْظ، فَلمْ يَبْق شَيْء آخَر يُتوَهَّم أَنَّ زَيْدا مِنْه، وأَنَّه لَيْس دَاخِلا فِي الأَوَّل لِيَحتَاج إِلى الضَّمِير، فَإِنَّ المَعْنَى مَفهوم بغيْر ذَلِك، وكأَنَّه قِيلَ: مَا جَاءَ أَحَد إِلاَّ زَيْد مِنْ هَذا الجِنْس، فَحَسُن مِن وَاضِع اللُّغَة الاسْتغنَاء عَنْ هَذا الضَّمِير لِمَا ذَكرْنَا.

وأُجِيب عَنِ الثَّانِي بأَنَّه بَدَل مِنَ الأَوَّل فِي عَمَل العَامِل، وَتَخالُفهُما بِالنَّفْي والإِثْبات لاَ يَمْنع البَدلِية، لأَنَّ شَأْن البَدَل أَنْ يَجْعَل الأَوَّل كأَنَّـه لَمْ يُذكَر، والثَّانِي فِي مَوْضِعه.

وأَنا أَقُـول إِنَّ امْتِناع تَخالُف البَدَل والمُبدَّل مِنْه فِي النَّفْي والإِثبَات، لابُدَّ أَنْ يَكُون أَمْراً مَعقُول المَعنَى لا تَعبُّديا، فإِذا تُؤمِّل وَجْهه عُلِم أَنَّه هُو، أَي البَدَل هُو المُبَدَّل مِنه، فَلا يُمْكِن نَفْي أَحَدِهما وإِثبَات الآخَر، كَما لا يَجُوز ذَلِك فِيما بَيْن النَّعْت والمَنْعوت، وعَطْف البَيَانِ ومُبيِّنه ونَحْو ذَلِك، لأَنّ ذَلِك تَساقُطٌ وتَهافُت.

وهَـذا المَعْنى مُتوجِّه فِي بَدَل الكُلّ مَثلا، فَإِذا قِيـل جَاء أَخُوك زَيْد لَمْ يُمْكِن نَفْي أَحدِهما دُون الآخَر، لأنّ هَذا هُو هَذَا، وَلَيْس مُتوجِّها فِي بَدَل البَعْض، لأَنّ بَيْن الثَّانِي والأَوَّل فِيه تَخالَفا بِالجُزْئِية والكُلِّية، فَصحَّ نَفْي أَحدِهما دُونَ الآخَر مِنْ غَيْر حُصُول التَّهافُت، إِذْ لَيْس هَذا هُو هَذا بِعيْنِه.

فيَكُون ذَلِك علَى وَجْه يَصحّ، بِأنْ يُراد بِالكُلّ المَنْفي فِي الاسْتثنَاء أَوّلا غَيْر ذَلِك البَعْض المُثْبت آخِرا، ويَكُون ذَلِك البَعْض مُثبَـتا أَوّلا وآخِرا، لَمْ يَقَع فِيه اخْتِلاف بِنفْي وإِثبَات أَصْلا، وهَذا هُو مَعنَى الاسْتثنَاء، فَلَمْ يَلْزَم مِنْ تَخالُف الطَّرَفينِ فِي الصُّورَة تَخالُف مُمْتنِع مِنْ جِهَة المَعْنى، وهَذا أَمْر وَاضِح.

وقَد اعْتَرَض صَاحِب المُغْني[1] بالوَجْهين المَذْكورَين، ولَم يُلِم بِجوابِهما، وكَأَنَّهُما وَارِدَان عَنْده، ثُمّ ذَكَر مَا لِلكُوفِيين فِي هَذا التَّرِكيب مِنْ أَنّ «لا» عَاطفَة مُعطِية مَا بَعْدها خِلَاف مَا قَبْلَها كَأَدَوات[2] الاسْتدرَاك، علَى مَا مَرّ لنَا تَقْريره، ثُم اسْتشعَر مَا رَدّ بِه عَليْهم، مِن أَنّ نَحو مَا قَام إِلاّ زَيْد، يَلزَم فِيه أَنْ تكُون أَدَاة العَطْف قَد وَليت العَامِل ولا نَظِير لَه.

وأَجابَ بِأَنّها لَم تَلِه فِي التَّقْدِير، إِذِ المَعْنى مَا قَام أَحَد إِلاَّ زَيْد، وكَأَن ذَلِك مِنْه جُنُوح إِلى مَا قَالَه[3] الكُوفِيون، وهَذا[4] وَجْه سَادِس لِلرَّفْع وَلا بَأْس بِه، لَكّن الضَّرورَة غَير دَاعِية إِليْه، إِذْ تَبيَّن مِمّا قَرَّرنا أَنَّ البَدَل لا غُبَار عَليْه، والله أَعْلَم.

وأَمَّا الوَجْه الثَّانِي وهُوَ أَنّه خَبَر، فَهُو مَبْنِي علَى أَنَّ الاسْتِثنَاء مُفْرَغ، وأَنّ لاَ خَبَر يُقدَّر قَبْل الأَدَاة، كَما فِي قَولِك مَا زَيْد إِلاّ قَائِم[5]، ومَا أَنْت إِلاّ زَيْد، وَمَا هَذا إِلاّ عَمْرو ونَحْو ذَلِك.

وقَد ضَعَّف القَوْل بِالخَبرِيّة مِنْ ثَلاثَة أَوْجُه : الأَوّل، أَنّه يَلْزم فِي مِثْل هَذا أَنْ يَكُون خَبَر «لا» مَعرِفَة وهِي لا تَعمَل فِي المَعارِف. الثّانِي، أَنَّ الخَبَر يَجب أَنْ يَكُون غَيْر المُخْبَر عَنْه، والمُسْتثنَى يَجب أَنْ يَكُون خِلاَف المُستَثنَى مِنْه، فَتنافَيَا. الثَّالِث، أَنّ المُبتَدأ وهُو اسْم «لا» فِي هَذا التَّرِكيب عَامّ والمُستَثنَى خَاصّ، وكَيْف يُخْبَر بِالخَاصّ عَنِ العَامِّ؟

وأُجيب عَنِ الأَوّل بِأَنَّ مَذْهَب سِيبَويهِ، أَنّ «لا» إِذا رُكِّب الاسْم مَعَها غَيْر عَاملَة فِي الخَبَر، بَلْ هُو مَرفُوع علَى حَالتِه الأُولَى، وحِينَئذٍ لَمْ تَعمَل «لا» فِي المَعرِفَة.

---

1 – هو ابن هشام الأنصاري وقد مر التعريف به.
2 – ورد في نسخة ح : أداة.
3 – ورد في نسخة ق : قال.
4 – ورد في نسخة ق : هو.
5 – ورد في نسخة ح : كما في قوله ما قام إلا زيد.

34 قُلتُ: وهَذا المُجيب يَلزَمه / تَسْلِيم أَنّ السُّؤال وَارِد عَلى مَنْ يَجْعَل «لا» مَع التَّركِيب عَامِلة فِي الخَبَر، وهُو الَّذِي صَحَّح المُتأخِّرون كَابْن مَالِك، قَال فِي التَّسهِيل: «وَرَفْع الخَبَر - إِنْ لَمْ يُرَكّب الاسْمُ مَع «لا» - بِها عِنْد الجَمِيع، وكَذا مَع التَّرْكِيب عَلى الأَصَحّ»[1] انتهى.

والأَظْهَر أَنْ يُقَال إن كَوْن «لا» لاَ تَعْمَل فِي المَعرِفَة علته[2] أَنّها لِنَفْي الجِنْس علَى سَبِيل التَّعْمِيم، وإِنَّما يَدْخُل التَّعمِيم فِي النَّكِرَة لاَ المَعرِفَة، وهَذا المَعنَى ظَاهِر فِي اسْمِها المَنْفِي، نَحْو لاَ رَجُل فِي الدَّار، وكَذَا فِي خَبرِها الحَقِيقي إِذا كَان هُو المَنْفِي، نَحْو لا رَجُل فَاضِل. فَإِذا قُلْنا لا رَجُل إِلاّ زَيْد:

فإِنْ جَعلْنا الاسْتثنَاء تَامّا وقَد قَدَّرْنا الخَبَر، فَالمُستثنَى مِنْه هُو الرَّجُل والخَبَر مَحْذوف، واسْم «لا» وخَبَرها كِلاهُما نكِرة. وإِنْ جَعلنَاه نَاقِصا ولَم نُقدِّر الخَبَر <وجعلنا الخبر>[3] هُو زَيْد الوَاقِع بَعْد «إلا»، فَالمُستَثنَى مِنْه مُقدَّر، وهُو الخَبَر الحَقِيقي المَعْنوِي وهُو نكرَة، ومَا بَعْد «إلا» إِنَّما هُو خَبَر فِي اللَّفْظ بِحسَب الصِّناعَة النَّحوِية، فَلَم تَتسلَّط «لا» فِي المَعنَى الاسْتِغرَاقي المَطلُوب مِنْها إِلاَّ علَى النَّكِرات، وعَمَلُها فِي المَعرِفَة بِحسَب التَّقدِير اللَّفْظي لا مَحْذُور فِيه، وهَذا فِي غَايَة الوُضُوح.

فيُقَال لِلْخَصْم: إِنْ كَان قَوْلك إِنّ «لا» لاَ تَعْمَل فِي المَعارِف إِنَّما هُو لِتَصحِيح النَّفْي التَّعْمِيمِي المُرَاد، فَقَد صَحّ ذَلِك، وإِنْ عَمِلَت فِي هَذِه المَعْرِفَة.

وإِنْ كَان مُرَادُك أَنَّها لا تَعْمَل فِي الخَبَر، إِذا كَان مَعرِفة مُطلَقا، مِنْ غَيْر اعْتِبار مَعْنَى ولا تَعقُّل عِلَّة، وأَنّ ذَلِك هُو كَلام العَرَب فَمُصادَرة، لأَنّ هَذا هُو المُتنازَع

1 - كلام منقول من كتاب شرح التسهيل بأمانة / 1: 434. باب «لا» العاملة عمل إن.
2 - ورد في نسخة ح: عامة.
3 - ساقط من نسخة ح.

فِيه، فَإن العَرَب لا تَزَال تَقُول لا عَالِم إلا زَيْد، وَلَمْ تُفْصِح قَطّ بِامْتنَاع أَنْ يَكُون زَيْد خَبراً، فَمِن أَيْن لَك بامْتناعِه؟

وبِالجُمْلَة، فَقَد ابْتُلِيناَ فِي هَذِه المَطالِب ونَحْوها بِعبَارَات مُجزفَة تَرِد عَلى مَنْ لا بَصِيرَة عِندَه، فيتَّخِذها حُجّة فِي <كُلّ>[1] مَا عَسى أَنْ يَجْنَح إِلَيْه مِنَ الآرَاءِ أَوْ يَسْنَح لَهُ مِن الأَهْواء، والحَـقّ أَنْ تُتَّبع تِلْك العِبارَات، فإِنْ صَدرَت مِنَ الأَقْدمِين وَجَب صَرْفُها إلى مَا يَلِيق بِهَا، وإِنْ كَانَ ثَمَّ[2] مَنْ أَفْصَح بِعمُومِها فِي الجُزْئِيات الَّتِي تُدّعى، وَجَب أَنْ يَكُون ذَلِك مَذْهَب ذَلِك المُفْصِح، ولاَ يَجِب أَنْ يُقلَّد فِيه، إلا أَنْ يَكُون ذَلِك إِجْماعاً مِنَ الجَمِيع، فَيكُون لَه حُكْمه.

وأُجِيب عَنِ الثَّانِي، بِأَنّ الاسْم الوَاقِع بَعْد «إلا»، إذا جُعِل خَبراً فَالاسْتِثنَاء نَاقِص، ويَكُون المُستَثنَى مِنه مُقدَّرا، ولَيْس هُو اسْم «لا» الَّذِي أُخْبِر عَنْه، فَما كَانَ مُستَثنَى مِنْه وهُو المُقدَّر لَم يُخْبر عَنْه، ومَا كَان مُخْبرا عَنْه وهُو اسْم «لا» لَمْ يُستَثْن مِنْه، فَلا تَنَافِي ولاَ تَدافُع وهُو وَاضِح.

وأُجِيب عَنِ الثَّالِث، بِأَنّ كَوْن الإِخْبار بِالخَاصّ عَنِ العَامّ مُمْتنِعا صَحِيح، لَكِن لَمْ يُوجَد ذَلِك فِي نَحْو «لا إِلَه إِلاّ الله»، لأَنّه مَسُوق لِنَفْي العُمُوم وإِبْطَاله وتَخْصِيص الخَبَر بِوَاحِد مِنْ ذَلِك العَامّ المَنْفِي.

قُلْـتُ : وإِيضَاح هَذا المَعْنَى هُو أَنْ تَعلَم أَنّ مَعْنى كَوْن الخَاصّ لاَ يَكُون خَبراً عَنِ العَامّ، هُو أَنّه لا يَجُوز أَنْ يُحْمَل الخَاصّ عَلى جَمِيع أَفْرَاد العَامّ إِثبَاتا، وذَلِك فِي الكُلِّية المُوجِبَة، نَحْو كُلّ إِنْسَان زَيْد، وكُل حَيَوان إِنْسان، وكُلّ جِسْم حَيَوان إِلى غَيْر ذَلِك، فَهُو مُمتَنِع لاسْتحَالة كَوْن الشَّيْء الوَاحِد أَشيَاء مُتعَدِّدة، أَوْ حُلول الشَّيْء الوَاحِد مَحَالّ مُتَعدِّدة، أَوْ قِيامِه بِها فِي آن وَاحِدٍ.

---

1 - سقطت من نسخة ح.

2 - ورد في نسخة ح : هو.

أمَّا حَمْل الخَاصّ عَلى العَامّ عَلى[1] هَذا الوَجْه فَيصِحّ، وذَلِك كَنفْيِه عَنْ جَمِيع أَفْراد العَامّ، نَحْو لاَ شَيْء مِنَ الحِمَار بِزَيْد، مَع أنَّ هَذا فِي التَّحْقِيق لَيْس بِخَاصّ بَلْ مُبايِن، وكَنفْيِه عَنْ بَعضِها، نَحْو بَعْض الإِنْسان لَيْس بِزَيْد، وَبَعْض الحَيَوان لَيْس بِإنْسان، أَوْ إِثْباته لِلْبعْضِ نَحْو بَعْض الإِنْسان زَيْد، ومَا نَحْن فِيه مِنَ الاسْتِثنَاء هُو مِنْ هَذا البَابِ، لأَنّ الاسْم المُخْبَر بِه لا يُرَاد حَمْله عَلى جَمِيع أَفْراد العَامّ المَنْفِي قَبْله لا إِثْباتاً ولا نَفْيا، وإِنَّما يَثْبت لِلبَعْض والبَاقِي مَنْفي، فَهُو فِي مَعْنى الجُزْئِية المَذكورَة.

فإِنْ قُلْتَ : إِنَّا إِذا قُلْنا لا رَجُل إِلاّ فَاضِل، ولا إِنْسان إِلاّ ضَاحِك ونَحْو ذَلِك، كَانَ مَعْناه كُلّ رَجُل فَاضِل، وكُلّ إِنْسان ضَاحِك، فَيلْزَم أَنْ يَكُون مَعْنى قَوْلنا : لا رَجُل إِلا زَيْد، كُلّ رَجُل هُو زَيْد، وهَذا هُو عَيْن الفَسَاد، لأَنّه الكُلِّية المُوجِبة الّتِي لا يُحْمل فِيها الخَاصّ عَلى العَامّ، فإِنَّه لا فَرْق بَيْن إِثْبَات وبَيْن نَفْي أُبْطِل. / 35

فَالجَوَاب أَنّه لا غِنَى عَنْ مُلاحَظة المَحمُول، فَإِن كَانَ مِنَ المَفهُومَات الكُلِّية، الَّتِي تَصحّ أَنْ تُحمَـل عَلى أَفْرَاد كَثِيرة، صَحَّ تَعدّد المَوْضُوع ذِهْنا وخَارِجا، نَحْو لا إِنْسان إِلاّ ضَاحِك، وهَذا يُوافِق الإِيجَاب الكُلّي فِي المَعْنى، حَيْث أُبْطِل النَّفْي، وإِن كَان جُزْئِيا وَاحِدا لَمْ يَصحّ تَعدّد مَوضُوعِه فِي الخَارِج، وإِنْ صَحّ تَعدّده فِي الذِّهْن، لاسْتِحالَة أَنْ يَكُون لِلجُزْئِي أَفْراداً.

فَإِذا قُلْنا : لا رَجُل فِي البَلَد إِلاّ زَيْد، وقُلْنا زَيْد هُو الخَبَر، فَمعْنَى الكَلام أَنّ الحَاصِل خَارِجاً مِنْ أَفْراد الرِّجَال المُتصوَّرة ذِهْنا فِي البَلَد هُو زَيْد لا غَيْر، فَمعْنَى لا رَجُل فِي البَلَد إِلا زَيْد، الرَّجُل المَوْجُود فِي البَلَد هُو زَيْد، وَليْس مَعْناه كُلّ رَجُل هُو زَيْد، لأَنّ القَضِية خَارِجية كَما قَرَّرنا، والفَرْض أَن لا وُجُود فِي الخَارِج لِغيْر وَاحِد وهُو زَيْد، فَلا مَوْقع لِلكُلّية.

---

1 - وردت في نسخة خطية : بغير هذا الوجه.

علَى أَنّا لَو عَبَّرْنا عَنْ هَذا بِقوْلِنا : كُلّ رَجُل مَوْجود فِي البَلَد هُو زَيْد، كَان المُراد مِنْه صَحِيحاً، وإِن كَان اللَّفْظ بَشِيعا، وهَذِه البَشاعَة إِنَّما هِي عِنْد الإِثْبات كمَا عَبَّرْنا، أَمّا عِنْد النَّفْي فَلا، لأَنّ مَا سِوَى الوَاحِد مَنْفِي.

والتَّحْقِيق أَنَّه بَشِيع أَيْضا، لأَنّ النَّفْي يُقدَّر إِبْطاله فِي كُل الأَفْرَاد المَنْفِية، إِنْ ذِهْنِية وإِنْ خَارِجِية، وإِنّما السَّلامَة مِنْ ذَلِك بِتَقدِير الخَبَر، وجَعْل الاسْتِثنَاء تَامّا، فَمَعنَى لاَ رَجُل فِي البَلَد إلاّ زَيْد، لا رَجُل مَوْجُود فِي البَلَد إلاّ زَيْد، ومَعْنى «لاَ إِلَه إِلاّ الله»، لاَ إِلَه مَوْجود أَوْ مَعبُود بِالحَقّ إِلاّ الله، وهَذا هُو القَوْل بِكَون مَا بَعْد «إلا» بَدَلا لاَ خَبَرا.

وهُـو الحَقّ الَّذِي لا يَنْبَغي أَنْ يَعْدل عَنْه مُنْصِف، ذُو ذَوْق سَلِيم وَطَبْع مُستَقِيم، أَعْنِي فِيمَا كَانَ المَحمُول جُزْئِيا كَمسْأَلتِنا لا فِي جَمِيع النَّفْي والاسْتثناءِ.

وقَـد ذَهَب بَعْض المُتأَخّرين إِلى نُصْرة القَوْل بِالخَبَرِية فِي الاسْمِ الأَعْظَم، وإِنْكَار مَا سِـوَى ذَلِك مِن البَدلِية والنَّصْب، واحْتَجّ عَلى ذَلِك بأَنّ الكَلِمَة المُشرفَة سِيقَت لِمَقصِدَين : أَحدُهما نَفْي الإِلَهِية عَنْ كُلّ شَـيْء سِوَى الله تَعالَى، والآخَـر إِثبَاتِـها لله تَعالَى، ولاَ يَتمّ ذَلِك فِيها إِلاّ بِكَوْن الاسْتثنَاء مُفْرغا، لِيكُون مَا بَعْد إِلاّ خَبراً، فَيكُون هُو المَقْصُود بِالحُكْم، كَما هُو شَأْن سَائِر الاسْتثنَاء المُفْرَغ.

بِخِلاف مَا لَوْ كَانَ بَدَلا أَوْ مَنصُوبا، فَإِنّه لا يَكُون إِلاّ إِذا كَان الاسْتثنَاء تَامّا، ومَتَى كَان الاسْتثنَاء تَامّا، كَان المَقْصود بِالذَّات إِعْطاء الحُكْم لِمَا قَبْل «إلا»، وتَكُون «إلا» إِنَّما سِيقَت لِمُجرّد الاسْتثنَاء، وإِخرَاج مَا لَم يَتناوَله الحُكْم المُعْطى أَوّلا، فَلا يُعْتَبر لِما بَعْد «إلا» حُكْم، إِلاّ علَى طَرِيق المَفْهُوم، وأَنّ الاسْتثنَاء مِنَ النَّفْي إِثبَات.

ثُمّ ذَلِك عِنْد مَنْ يَعتَبِره، أمّا مَنْ لا يَعتَبِره ويَقُول إِنّه مَسكُوت عَنْه، فَقَد تَعَطّلت عِنْده الدلالَة، وحِينَئذٍ لا يَكُون «لاَ إِلَه إلاّ الله» مُفِيدا إِثْبَات الأُلوهِية لِلّه تَعالَى، فَكَيْف يَكُون تَوْحِيدا؟ هَذا مَعْنَى كَلامِه.

واعْتَرَضَه أَبُو عَبْد الله السَّنُوسي، بأَنَّه يَكُون تَوْحِيداً بِحسَب دِلالَة العُرْف، وبِأنَّه لا نِزَاع فِي ثُبُوت إِلَهِية مَوْلانَا جل وعَزّ ، وإِنّما كَفَر مَنْ كَفَر بِزِيادَة إِلَه آخَر، فَنفي[1] مَا عَداه مِنَ الآلِهَة عَلى هَذا هُو المُحْتَاج إِلِيْه، وبِه يَحْصُل التَّوْحِيد.

قُلْتُ : وهَذا هُو الحَقّ، وبَيَان مَا أَشَار إِلِيْه أَبُو عَبْد الله، أَنّ الجُمْهور ذَهبُوا إِلى أَنّ الاسْتِثْنَاء مِنَ النَّفْي إِثْبات وبِالعَكْس.

وخَالَف الحَنفِية فِي ذَلِك، فَذهَبوا إِلى أَنّ المستثنى مَسكُوت عَنْه، فَاعْتَرَضَهم الجُمهُور بِأَنّه لَوْ كَان مَسْكُوتا عَنْه، لَما اسْتَفِيد التَّوْحِيد مِنْ كَلمَة الشَّهادَة، فَأجابُوا بِأَنّه مُستَفاد مِنْها بِالعُرْف، وَقَد تَقدَّم تَقرِير هَذا كُلّه.

36 فَقَد اتَّفَق النَّاس عَلى أَنّ كَلِمَة الشَّهادَة يُستَفاد مِنْها / التَّوحِيد، إِمّا بِوضْع اللُّغَة كَمَا عِنْدَ الجُمْهورِ، وإِمّا بِالعُرْف كَما عِنْد الحَنفِية، فَلا مَحْذُور يُخْتَشى[2] مَع اعْتِبار الاسْتِثنَاء، وجَعْل مَا بَعْد «إلا» بَدَلا.

ومِمَّا يُرِيك فِي هَذا مَزِيد اتِّضَاح، ويُكْسِب النَّفْس إِلِيْه فَضْل ارْتِيَاح ثَلاثَة أَوْجُه :

الوَجْه الأَوّل : أَنّه قَدْ عُلِم، أَنّه قَدْ وَقَع الجَوابُ مِنْ قِبَل المُخالِفين القَائِلين بِكوْن الاسْتِثنَاء مَسكُوتا عَنِ المُفرغ، بِأَنّه مَفْهُوم فِيه الحُكْم بِالعُرْف العَامّ، كَما وَقَع فِي كَلِمة الشَّهادَة أَنَّها بِالعُرْف الشَّرْعي، فَقَد عُلِم بِهَذا أَنّ المُفْرغ أَيْضا حُكْمه

---

1 – ورد في نسخة ق : فبقي.
2 – ورد في نسخة ق : يخشى.

حُكْم التَّام بِالأَصالَة، وإِنَّما خَرَج عِنْدَهم بِالعُرْف، فَلَم يَكُن فَائِدَة فِي الفِرَار عَنِ التَّام إِلى المُفرَغ، إِلاّ لَوْ كَان المُفرغ يَدُل عَلى الغَرَض المَقْصود لِلبَاحِث بِالوَضْع، مِنْ غَيْر احْتِيَاج إِلَى مُعين[1].

أَمَّا إِذَا كَان مُحتَاجا إِلى العُرْف، فَلا فَضْل لَهُ، فَإِن العُرْف أَيْضا مَوجُود فِي كَلِمة الشَّهادَة، وكَمَا اكْتَفى بِه هُنَاك فَلْيَكْتَفِ بِه هَاهُنا.

لا يُقَال إِنَّ العُـرْف العَامّ أَقْوى مِنَ الشَّرْعي، فَلا يَلْزَم مِنَ الاكْتِفاء بِالأَوّل الاكْتِفَاء بِالثَّانِي، لأَنّا نَقُول: لاَ نُسلِّم أَنَّه أَقْوى بَلْ نَدَّعِي العَكْس، ولِذا يُقدَّم الشَّرْعي عِنْد التَّعارُض، كَما تَقرَّر فِي مَحله[2].

الثَّانِي: أَنّ حَقّ البَاحِث فِي الأَلْفَاظ اللُّغوِية والتَّراكِيب العَربِية مَثلا، أَنْ يَتصوَّر مَعْناهَا ويَتحَقّق مَوضُوعَها، ثُمّ يُنَزِّلُ عَلى ذَلِك مَا يَنْتحِيه مِنَ الأَغرَاض ويَرْوِيه مِنَ المَعانِي، بِأَنْ يَأْخُذ مِنْهَا مَا تَدُلّ عَلَيْه بِوجْه مِنْ وُجُوه الدِّلالَة، ويَتْرك مَا لا تَدُل عَلَيْه، لاَ أَنْ يَتصوَّر مَا يُرِيدُه مِنَ المَعانِي أَوّلاً، فَيُنَزّل عَليْه الأَلْفاظ ويُحَمِّلها الدِّلالَة عَلى ذَلِك مِنْ غَيْرِ أَنْ يَلْتَفِت إِلى أَنّها مَوضُوعَة لِذَلك أَمْ لا، أَوْ صَالِحة لِلدِّلالَة عَلَيْه أَوْ غَيْر صَالِحة، فَهذا لَيْس شَأْن أَهْل العِلْم والتَّحْقِيق.

إِذا تَمهّد هَذا فَنقُول: لَيْس مِنْ حَقِّ البَاحِث فِي الكَلِمَة المُشرفَة، أَنْ يَستَدّل لِتَأويلِها بِقوْلِه إِنّ المَطلُـوب أَمرَان، نَفْي كَذا وإِثْبات كـذَا، بَلْ حَقّه أَنْ يَبْحَـث عن مَـا[3] هِو دِلالَتها اللُّغوِية، بِالالْتِفات إِلى نَوْع تَركِيبِها، فَإِن وَجدَها عِنْد ذَلِـك دَالَـة عَلى الأَمْرينِ المَطلُوبَيْن عِنْده، فَذلِك بُغْيَته، وإِنْ وَجدَها لا تَصْلح لِلدِّلالَة

1 - ورد في نسخة ك: تعين.
2 - يراجع الموضوع في كتب الأصول.
3 - ورد في نسخة ح: عما.

إلاّ علَى أَحَدِهما، أَوْ تَصْلُح لأَحَدِهما بِالمَنْطُوق ولِلْآخَرِ بِالمَفهُوم، فَحَقُّه حِينَئِذٍ أَنْ يَبْحَث عَنْ وَجْه العُدُول عَنْ كَلام يَدُل عَلى الأَمْرين بِالصَّراحَة إِلى هَذا الكَلامِ الَّذِي لا يَدُلّ علَى ذَلِكَ.

فَلابُدّ أَنْ يَجد لِذَلِك وَجْها صَحِيحاً يَكُون هُوَ الأَلْيَق وَالأَوْفَق، لأَنّ كَلام الله تَعالَى: ﴿ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ﴾[1]، ويَكُون ذَلِك الوَجْه مِثالاً، مِثل أَنْ يَكُون الاعْتِنَاء بِالنَّفْي أَكْثر مِنَ الإِثبَات، لَكوْن الإِثبَات مَعلُوما كَمْا ذَكرَه أَبو عَبْد الله السَّنوسي، وسَنَزِيدُه تَقرِيرا إِنْ شَاءَ الله.

وبِالجُمْلَة، فَالوَاجِب أَنْ تكُون المَعانِي المَأخُوذَة مِنَ الأَلفَاظ تَابِعَة لِلأَلْفَاظ، بِحسَب دِلالَتِها الوَضْعية أَوِ العُرْفِية، لاَ أَنْ تَكُون الأَلْفَاظ تَابِعة لِلمَعانِي المُرادَة، وإِنْ لَمْ تَصْلُح لِلدِّلالَة عَليْها.

نَعَـم، الأَلْفَاظ تَابِعَة لِلمَعانِي فِي إِرادَة الوَاضِع لَها، لاَ فِي إِرادَة كُلّ أَحَد بَعْد ذَلِك ، فَافْهَم.

الثَّالِث : أَنّ القَوْم الَّذِين خُوطِبوا بِهذِه الكَلِمة عِنْد نُزُول الوَحْي، وَهُم العَرَب ومَنْ كَانَ مِثْلهم مِنَ المُشرِكين، كَانُوا يَعْترِفُون بِأُلوهِية الله تَعالَى خَالِق العَالَم، لا يُنْكِرونَه أَصْلا، وإِنَّما أَشْرَكوا بِإِثْبَات آلِهَة أُخْرى يَعبُدونَها، فَلمْ يَكُن يَنْبغِي أَنْ يُوضَع مَعهُم البَحْث فِي إِثْباتِ أُلوهِية الله تَعالَى، لأَنَّ ذَلِك كَالإِخْبارِ بِمعْلُوم، ولا مَعْنَى للاشْتِغال بِإِثْبَات ما يَعْتِرفُ بِه الخَصْمُ.

وإِنَّما حَقّ البَحْث مَعَهم أَنْ يَكُون فِي نَفْي مَا زَادُوه مِنْ الآلِهَة، وإِبْطال ذَلِك لَيَصحّ التَّوْحِيد، وهُوَ الاقْتِصار عَلى الإِلَه الوَاحِد، ولِذَلِك / 37 وَقَع فِي آيَاتٍ كَثِيرَة التَعرُّض لِتَزْيِيفِ الآلِهَـة البَاطِلة المُتَّخذَة مِنْ دُون الله تَعالى، مِنْ غَيْر احْتِياج

1 – فصلت : 42.

إلى التَّعرُض لإِثْبات الوَاجِب الحَقّ، كَقوْلِه تَعالَى : ﴿ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ﴾[1]، وقَوْله تَعالَى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخْلُقُواْ ذُبَابًا ﴾[2] الآية، وقَوْله تَعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ لَكُمْ رِزْقًا ﴾[3] الآية. وقَوْله تَعالى :﴿ مَثَلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوْلِيَآءَ كَمَثَلِ ٱلْعَنكَبُوتِ ﴾[4] الآية، إلى غَيْر ذَلِك مِنَ الآيَاتِ.

وكَان مُقْتضَى هَذا النَّظَر أَنْ لا يُتعرَّض في الكَلِمة المُشرفَة لإِثْبَات الله تَعالى أَصْلا، ولا يُحْتَاج إِلى الاسْتِثنَاء، غَيْر أَنَّه لَمّا سِيقَ نَفْيُ الآلِهَة بِالنَّفْي المُستَغِرق، فَقِيل لا إِلَه، وهُوَ نَفْي لِكُلّ إِلَه يُقَدَّر.

فَلَوْ سُكِـت عَنِ الاسْتثنَاء، واقْتُصِر عَلى هَذا النَّفْي العَامّ، خِيفَ أَنْ يَسْبق إِلى وَهْم السَّامِـع قَبْل أَنْ يُتَأَمَّل مَوْقِع النِّزَاع ومَصَبَّ النَّفْي، أَنّ هَذا النَّفْي عَلى عُمومِه حَقِيقَة، وأَنّه لا إِلَـه أَصْلا، فَيقَع فِي التَّعطِيل، قِيلَ إِلاَّ الله دَفْعا لِهَذا الوَهْم وتَكْمِيلا لِلمُرادِ، كَما يكْمل الشَّيْء بِتَمْهِيدٍ وتَوْطئةٍ. فإِذَا أُرِيد مِنْ إِثبَات الوَاجِب الحَقّ دَفْع الوَهْم، صَحّ أَنْ يُكتَفى فِيه بِأَقَلّ دِلالَة وأَدنَى إِشارَة تُفْهم، فَكانَ الاسْتثنَاء كَافياً، ولَوْ كَانَ بِطَرِيق المَفْهُوم يَدُل فَافْهَم.

وبِالجُمْلة، فَلا يَنْبغِي أَنْ يَكُون التَّعرضُ لإِثْبَات الوَاجِب الحَقّ مَقصُودا بِالذَّاتِ عِنْد مُنازَعة المُشْرِكين.

أَمّا بِحسَب النَّظَر إِلى الصِّناعَة الاسْتِدلالِية، فَلِمَا ذَكرْنا مِنْ أَنّ التَّعرُض لإِثبَات مَـا يَعْترِف بِه الخَصْم حَشْو فِي المُباحَثة وتَطْوِيل لا حَاجَة إِليْه.

1 - النمل : 60 - 61 - 62 - 63 - 64.
2 - الحج : 73.
3 - العنكبوت : 17.
4 - العنكبوت : 41.

وأمَّا بِحسَب صِناعَة البَلاغَة فِي الكَلام العَرَبِي، فَلِمَا تَقرَّر فِي اللِّسَان مِنْ أَنّ المُبالَغة كَثِيرا مَا تَكُون فِي الشَّيْء المُنْكَر عَلَيْك أَنْ تُثْبتَهُ ولا تَتعرّض لِتوْكِيده إيهَاماً لِكوْنِه غَنِيّا عَنْ المُؤكِّدات لِوُضُوحِه، وأَنّ المُنْكِر لَوْ تَأمَّل أَدْنَى تَأمُّل مَا صَدَر مِنْه الإِنْكار، فَتعرَّض بِغبَاوة المُنْكِر وفَسَاد مَيْزه وقِلَّة تَدبُّرِه.

وعَلى وِزانِ هَذا[1]، فَالمَطْلُوب مِمّا يُعترَفُ بِه، أَنْ لا يُتعرَّض لإثْباتِه أَصْلا، لأَنّ التَّعرض لإثْبَاتِه إِدْخال لَهُ فِي لُجَّة الكَلام، ووَرْطة الخِصَام، وعلَى مُقتَضى المُبالَغة، أَيْ لا يُتعرَّض لِذَلك فِي حَقّ المُنْكِر المُعطِّل أَصْلا، اللَّهُم إلاّ تَنْبيها وإِعْلاماً، إِذْ لا شَيْء أَوْضَح مِنْ أُلُوهِية الوَاجِب الحَقّ تَعَالى، ولاَ أَشدّ غَباوَة وأَعْظَم عَمى وضَلالَة مِنَ المُنْكِر لَها بَلْ وَالمشرِك بِها غَيْرها ﴿تَعَـٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾[2]. فَقَوْل مَنْ قَال إِنَّ المَقْصُود مِنَ الكَلمَة المُشرفَة أَمْران، مَنْشأُه الغَفْلَة عَنْ هَذا المَعنَى مَع وُضُوحِه. وبِاللهِ تَعالَى التَّوفِيق.

فَإِنْ قِيلَ: إِذا كَان المَقصُود الأَعْظَم إِنَّما هُو الرَّد علَى المُشرِكين، وإِبْطال أُلوهِية الأَصْنَام فَهلاَّ وَقع التَّصْريحُ بِذلِك بِأَنْ يُقال مَثلاً: لا أُلوهِية لِلأَصْنام، أَوْ لا أُلوهِيَة لِمَن عُبِد مِنْ دُونِ الله، أَوْ الأَصْنَام لَيْسَت بِآلِهَة، أَوْ نَحْو ذَلِك مِنَ العِبارَات بَدَل قَوْلنَا «لاَ إِلَه إِلاّ الله».

قُلْتُ: إِنَّما عُدِل عَنْ ذَلِك إِلى هَذا التَّرْكِيب المُشرِف، فِيمَا يَظْهَر لِثَلاثَة أَوْجُه:

الأَوّل، إِفادَة عُمُوم الإِبْطـال عَلى الصَّراحَة، فإِنَّه لَوْ قِيلَ مَثَلا لا أُلوهِية لِلأَصْنَام، رُبَّمَا تَوهَّم السَّامِع أَنّ الكَلام فِي الأَصنَام المَوجُودَة إِذْ ذَاك، فَيبْقى وَهْمه مُتشوِّفا إِلى مَا مَضى أَوْ سَيوجَد أَوْ يُقدّر وإِنْ لَمْ يُوجَد مَا حُكمُه؟، فَأَتَى بِقَوْلنا «لا إِلَه إِلاّ الله» لإِفادَة نَفْي كُلّ إِلَه يُقدَّر سِوَى الله تَعالَى، والكُلِّية تَقتَضِي العُمُوم، فَلا

---

1 - ورد في نسخة ح: هذه.
2 - النمل: 63.

يَخْتَصُّ ذلَكِ بِفرْد ولا نَوْع ولا جِنْس دُون غَيْرِه، وهَذا هُو المَطْلُـوب، مَع مَا يُفيدُه هَذا التَّرْكِيب ونَحْوه مِنَ المُبالَغة والقُوّة والثَّنَاء علَى المُثْبت، يَظْهَـر ذَلِك بالتَّأمّل مَع سَلامَة الذَّوْق، واسْتِقرَاء مَوارِد مِثْله فِي كَلام العَرَب.

38 الثَّانِي، مَا لا يَخفَى مِن اسْتِهجَان[1] التَّصرِيح بِالأصْنامِ ومَعبُودَات / المُشرِكين، فكَان تَوْحِيد الله تَعالَى بِالألُوهِية ونَفْي مَا سِوَاه عَلى العُمُوم أَنْظَف سَاحَة وَأسْلَس فَصاحَة.

الثَّالِث، مَا فِي هَذا التَّرْكِيب الكَرِيم مِنْ رَعْي المَصلَحتَين، والتَّعرّض لِلنَّفْي والإثْبَات مَعاً، فَإنّ الإثبَات وإنْ لَمْ يَكُن هُو المَقصُود الأَعْظَم، لَكنّه مَقصُود فِي نَفْسِه ومُفِيد، إذْ فِيه التَّنبِيه لِلغَافِل، والتَّنوِيه بِاسْم الحَقّ تَعالَى وجَلّ.

فَإن قُلْتَ : مَا شَرَحْتم فِي هَذا التَّقرِير يُنافِي قَوَل أَبِي القَاسِم القُشيْري رَحمَه الله، فإنّه قَال فِي مَعنَى «لاَ إِلَه إلاّ الله» ما نَصّه : «اعْلَم أَنّ هَذا القَوْل، وإنْ كَان ابْتِداؤُه النَّفْي، فُالمُراد بِه غَايَة الإثبَات ونِهايَة التَّحقِيق، فَإنّ قَوْل القَائِل لاَ أَخَ لِي سِوَاك ولاَ مُعِين لِي غَيْرك آكَد مِنْ قَولِـه أَنَت أَخِي وأَنْت مُعِينِي»[2] انتهى. وأَنّه يَقتَضِي أَنّ المَقصُود مِنْ هَذا الإثبَات خِلاف مَا تَقُولُونَ.

فَالجَواب أَنّا لا نُسلِّم اقْتضَاءه لِذلكَ ولا مُنافَاتِه لِما ذَكرْنا، ومَحمَلُه عِندَنا وَجهَان :

أَحدُهما، أَنّه لَيْس يُرِيد أَنّ المَقصُود مِن التَّرْكيب أَوّلا هُو الإثبَات، بَلْ أَرَاد أَنّ ذَلِك هُو مَآل الأَمْر وغَايَة الغَرَض، وهَذا صَحِيح لا نِزَاع فِيه، فإنّ القَصْد وإنْ كانَ أَوّلا إِلى إِبْطَال مَا سِوَى الله تَعالَى، فَالقَصْد بِالأَخِيرَة إِنّما هُوَ إِثْبات إِلَه وَحْده

1 – من استهجن الشيء استقبحه
2 – نص منقول من كتاب شرح أسماء الله الحسنى : 91 – 92. باب في معنى لا إله إلا الله وما يتعلق به

لا شَرِيك لَهُ، ولَيْس التَّعرُض لِلبَاطِل لِذاتِه، بَلْ لِلتَّوصلِ بِه إِلى تَخْلِيص الحَقّ وإِثبَاتِه، كَما قِيلَ:

عَرفْت الشَّر لاَ لِلشَّر لَكِن لِتَوقِّيه *** ومَنْ لايَعْرِف الشَّر مِنَ النَّاس يَقَع فِيهِ

ثَانِيهِما، أنَّ نَظرَه هَذا نَظَر أَهْل الذِّكْر المُجرّد مِنْ أَربَاب الأَحوَال، وهُم الَّذِين غَابَت عَنْهُم المُكَوَّنَات بِشهُود مُكوِّنِها، وهَؤُلاء لا يَشْهدُون مَع الله غَيْره فَيُحتَاج إِلى أَنْ يُنْفى أَوْ يُثْبَت، وعَلى تَقدِير أَنْ يَخطُر الغَيْر بِالبَال فَهُو خَيَال مُتلاش ظَاهِر الانْتفَاء، فَلا حَاجَة إِلى نَفيه، وإِنَّما القَصْد إِلى ذِكْر الله تَعالَى، وهَذا مَقَامُ مَنْ لا يَلْتفِت إِلى مُجادَلة ولاَ مُخاصَمة ولا رَدّ عَلى أَحَد، وإِنَّما هُو نَظَر إِلى مَا هُو الحَقّ فِي نَفْسِه، وهُوَ بَيِّن لاَ إِشْكال فِيهِ، وسَنُشِير إِليْه إِنْ شَاءَ الله عِنْد ذِكْر لَطائِف الكَلِمَة المُشرفَة.

ومَبْنى كَلامِنا نَحْن فِي هَذا البَاب عَلى أَنّ القَصْد إِبْطال أُلوهِية مَا سِوى الله تَعالَى، والـرَّد عَلى المُشرِكين وَهَذَا مَقَامٌ عَظِيم، وبِه بُعِث الأَنبِيَاء عَلَيْهم الصَّلاَة وَالسَّلام، <وهُو مَقامُهم ومَقَام مَنْ يُدانِيهم مِنَ الأَقْوِيَاء، ولَعلَّنا نُبيِّن الفَرْق بَيْن الحَالَيْن بَعْدُ إِنْ شاءَ الله>[1] تَعالَى، والله المُوفِّق لا رَبّ غَيْره ولا خَيْرَ إِلاّ خَيْره.

وأَمَّا الثَّالِث، وهُوَ أَنْ يَكُون مَا بَعْد «إلا» مُبْتدَأ، وَالمَبْنِي مَع «لا» هُو الخَبَر، فَهُو مَبْنِي عَلى أَنّ أَصْل الكَلامِ الله إِلَـه، فَلمّا أُرِيد الحَصْر قُدِّم الخَبَر لِيَصِير مَحْصوراً فِي المُبتَدأ، كَما هُوَ شَأْن قَصـر الصِّفَـة عَلى المَوْصُوف، فَقِيل «لا إِلَه إِلاّ الله»، كَما تَقُول فِي نَحْو زَيْد عَالِم، مَا عَالِم إِلاّ زَيْد رَدّا عَلى مَنْ يَنْسب العِلْمَ لِغيْر زَيْد.

وكَذا هُنا قِيل «لاَ إِلَه إِلاّ الله» رَدّا علَى مَنْ يَنْسب الأُلوهِية لِغيْر الله تَعالَى، ويَكُون هَذا القَصْر تَارَة قَصْر إِفْرَاد، وذَلِك إِذَا وَقَع الرَّد بِه علَى المُشْرِك المُثْبت مَع

1 - ساقط من نسخة: ك.

الله إِلَها آخَرَ، وتَارَة قَصْر قَلْب، إِنْ فُرِض مَنْ يُخاطَبُ بِه يُثْبِت إِلَها آخَر ولاَ يُثْبِت الله تَعالَى، وتَارَة قَصْر تَعْيين، إِنْ خُوطِب بِه مَنْ يَتردَّد بَيْن الوَاجِب الحَقّ وغَيْرِه.

وهَـذا القَوْل مَنسُوب لِلزَّمَخْشرِي، ويَسْتقِيم مَعَه المَعنَى الّذِي يَتَقرَّر فِي الكَلمَة المُشرفَة، مِنْ إِثبَات الأُلوهِية لله تَعالَى ونَفْيها عَنْ كُلّ مَا سِوَاه، غَيْر أَنَّه مُسْتبعَد فِي الصِّناعَة الإِعرَابيَّة.

وقَد اعْترضَه المُتأخِّرون كَابْنِ هِشَام، بِأَنّ المُتقرَّر مِنْ مَذْهَب سِيبَويه أَنَّ النَّكرَة المُتقدِّمة إِذا كَان لَها مَسُوغ كَهذِه، فَهِي المُبتَدأ كَما / 39 فِي قَولِه تَعالَى : ﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ ﴾[1] الآية، وبِأَنَّه يَسْتلْزِمُ بِنَاء الخَبَر مَع «لا» ولَم يسمَع، ويَلْزَمه أَنْ لا يُجوِّز النَّصب فِيمَا بَعْد«إلا» وقَد سمع، وبِأَنَّه يُنْتقَضُ بِنَحو قَوْلِنا لا طَالِعا جَبلاً إِلاّ زَيْد، حَيْث يُنتَصَب مَا بَعْد «لا»، فإِنّه لَوْ كَان خَبراً لَمْ يَكُن وَجْه لِنصْبه، ولَيْس لَهُ أَنْ يَقُول : إِنّ «لا» عَمِلَت عَمَل «لَيْس»، لأَنّ الخَبَر إِذا تَقدَّم بَطُل عَمَلها، وقَد انْتقِض النَّفْي أَيضاً ومَا بَعْد «إِلاَّ» معرفَة.

وأُجِيـب عَنِ الأَوَّل، بِأَنَّ المَسأَلة خِلافِية، ولا يَلْزم الزَّمَخشرِي أَنْ يَقُول فِيهَا بِقوْل سِيبويْه. وعَنِ الثَّانِي بِأَنّ ادِّعَاء أَنّه لا يُبنَى الخَبَر مَعهَا مُصادَرة، لأَنّه المُتَنَازع فِيه، والعَرَب نَطقَت بِهذا التَّركِيب، ولَمْ تَقْضِ عَلى الأَوّل بأَنّه هُوَ الاسْم فَيحتَمل.

قُلْـتُ : ويرد هَذا الجَوَاب، بِأَنّ هَذِه الصّورَة إِذا كَانَت مَشْكوكَة مُحتَملَة، فَلابُد أَنْ تُردّ إِلى غَيْرها مِنَ الصُّوَر لِيقَع بِذلِك بَيانُها، ولاشَكّ أَنّه لا يُوجَد فِي غَيْرها بِنَاء الخَبَر مَع «لا» وإِنَّما يُبنَى الاسْم فَقَط، فَوجَب حَمْل المَجهُول عَلى المَعلُوم، كَيْف ومِن أَفْراد هَذا النَّوْع بِنفْسِه مَا تَبيَّن فِيه ذَلِك، نَحْو لا طَالعاً جبلاً إِلاّ زَيْد، بَلْ لا شَيْء بَيْن بِنائِه فِي هَذا القِسْم كُلّه وبَيْن نَصبِه، إِلا أَنْ يَطُول فيُنْصَب، ونَاهِيك بِهذا دَلِيلا عَلى أَنّه هُو الاسْم لاَ الخَبَر.

1 – آل عمران : 96.

وعَنِ الثَّالِث، بِأَنَّـا لا نُسلِّم جَوازَ النَّصْب فِيمَا بَعْد «إلا»، إِذْ لا تَقُول العَرَبُ لا عَالِم إِلاّ زَيْدا، ولا عَالِم إِلاّ أَبَاه، علَى أَنّ هَذا لازِم عَلى كَوْنِه خَبراً أَيضاً.

قُلْـتُ: امْتنَـاع أَنْ يَقُول لا عَالِم إِلا زَيْدا بنصْب زَيد، إِنَّما هُو إِذَا كَان الاسْتثنَـاء مُفْرغا، لِيكُون مَا بَعْـد «إِلاّ» خَبـراً أَوْ نَائباً عَنْه أَوْ مُبتَدأ، وذَلِك مَوقُوف عَلى أَنْ يُعرَف امْتنَاع ذَلِك مِنَ العَرَب بِصرِيح من كَلامِهم، أَوْ اسْتقرَاء تَامّ ومَا أندرَ وُجودُه، وإِلا فَكُل مَنْ يُعْرِب مَا بَعْـد «إِلا» بَدلاً ويَجْعَل الاسْتثنَاء تَامّا وهُم الجُمهُور، يُجوِّزون النَّصْب وهُو القِيَاس فِي نَظائِره، وكَوْن الرَّفْـع هُو الشَّائِع اسْتعمَاله واسْتمَاعه مِن كَلام العَرَب، لا يَقتَضِي أَنْ لا نَصْب، لأَن النَّصْب هُو المَرجُوح، فَلابُد أَنْ يَكُون قَليلاً. والله أَعْلَم.

وعَنِ الرَّابِع، بأنّ[1] لِلزّمخْشرِي أَنْ يَقُول: لَمْ أُرِد أَنّ ذَلِك لازِم فِي كُلّ تَركِيب، بَل ذَلِك فِيمَا يُمكِن فِيه، كَالمِثَال الَّذِي نَحْن فِيه.

قُلْـتُ: وهُو ضَعِيف، لأَنَّه نَوْع وَاحِد مِنَ التَّركِيب، ومَفادُه مَعنىَ وَاحِد، فَكَيْف يَختَلِف مَع أَنَّـه لَمْ يَختَلِف اخْتلافاً ظَاهِرا يَقطَع الأَطمَاع؟ وإِنّما هُوَ بَعْضه مُتَبين نَحْو لا طَالِعا جَبَلاً إِلاّ زَيْد، وبَعْضُه مُحتَمل نَحْو لا عَالِم إِلاّ زَيْد، فَيُحمَل المُحتَمل عَلى المُتبَيِّن.

وبِالجُمْلَة، فَالّذي يَقتَضِيه الذَّوْق، أَنّ قَصْر الصِّفَة عَلى المَوصُوف فِي نَحْو زَيْد عَالِم، هُو أَنْ يُقال مَا عَالِمٌ إِلاّ زَيْد بِتَنوِين عَالِم، وهُو خَبَر مُقدّم، وإِذا قِيل لا عَالِم إِلاّ زَيْد، فَالسَّابِق إِلى الفَهْم مِنْه، هُو أَنّه نَفْي لأَفْرادِ العَالِم وإِثْبات لِواحِد مِنْها وهُو زَيْد، ومَا سِوى هَذا لا يَخلو عَنْ تَعسُّف، والله أَعْلَم بِمَن هُو أَهْدَى سَبِيلاً.

1 - ورد في نسخة: ح أن.

وأمَّا الوَجْه الرَّابعُ، وهُو أَنْ تَكُون «إلا» بِمعْنَى غَيْر، فَهُو مَبنِي عَلى أَنّ الخَبَر مَحذُوف مُقدَّر بَعْد «إلا»، وتَقدِير الكَلام لا إلَه غَيْر الله مَوجُود أَوْ مُستَحقّ لِلعِبادَة.

وقد اعْتُرض بِأنّ المَقصُود مِنَ الكَلمَة، إثبَات الأُلوهِية لله تَعالَى مَع نَفْيها عَمّا سِوَاه، ولاَ يُفِيد التَّرْكِيب عَلى هَذا الإِعرَاب إثْباتَها لله تَعالىَ، اللَّهُم إلاّ علَى طَرِيق المَفهُوم وهُوَ ضَعِيف.

قُلْتُ : وتَقدَّم مَا يُجَاب بِه عَنْ هَذا فِي الوَجْهِ الثَّانِي.

وأمّا الخَامِس، وهُو أَنْ يَكُون مَا بَعْد «إلا» مُغْنِيا عَنِ الخَبَر، فَهُو مَبنِي عَلى أنّ اسْم «لا» بِمعنَى الوَصفِ، لأنّ إلَها بِمعْنى مَألُوه أَيْ مَعبُود وهُوَ مُبتَدأ، وما بَعْد «إلاّ» نَائِب عَنِ الفَاعِل يُغْنِي عَن الخَبَر، وكأَنّه قِيل مَا مَعبُود إلا الله، كَما يُقَال مَا مَضرُوب إلاّ الزَيْدان. وَرُد بِوجْهَين : أَحَدُهما / أَنّ إلَهاً لَيْس بِوصْف فَلا يَسْتَحِق أَنْ يعمَل. الثَّانِي أَنّه لَوْ كَان عَامِلا لِلرَّفْع فِيما بَعدَه لَوجَب أَنْ يُنوّن ويُعْرَب، لأَنّه إذْ ذَاكَ مُطولٌ.

قُلْتُ : ويُجَاب عَنِ الأَوّل، بِأَنّه إنَّما أُعْرِب ذَلِك الإِعْراب لاعْتبَارِه وَصفاً، بِمعْنى مَعبُود كمَا قَرَّرْنا، وإلا يَكُن وَصْفا فَهُو مُؤوّل بِه والمُؤوَّل بِالمُشتَقّ كَالمُشتَقّ.

وقَدْ أُجِيب عَنِ الثَّانِي، بِأَنَّ المُطوَّل رُبّما أُزِيل مِنْه التَّنوِين فِي مِثْل هَذا. ورُدّ بِأَنّه لَوْ كَان جَائِز الحَذْف لَكَان جَائِز الإِثبَات ولا قَائِل بِه. وأمّا الأَوّل مِنْ وَجْهَي النَّصْب وهُو أَنْ يَكُون مَا بَعْد «إلاّ» مُستَثنَى فَيُنصَب، فَهُو مَبنِي عَلى أنّ الاسْتثنَاء تَامّ كَالقَوْل بِالبَدَل، فَإن الَّذِي يَجُوز فِيه البَدَل يَجُوز فِيه النَّصْب كَما مَرّ، غَيْر أَنّ النَّصْب إذا كَان الاسْتثنَاء مِن غَيْر النَّصْب، نَحو مَا جَاءَنِي أَحَد إلاّ زَيْد، ومَا

مَررْت بأَحَد إلاّ زَيْد مَرجُوح، فَإنّ البَدَل فِيه تَشاكَل الأَوّل والثّانِي، وذَلِك يُرجِّحُه، بخِلاف النَّصْب عَلى الاسْتِثنَاء، وإِذَا كَان الاسْتِثنَاء مِنْ نَصْب، نَحْو مَا رَأيْت أَحداً إلا زَيداً، فَقَد اسْتَويَا فِي التَّشاكُل، فَلا يَكُون النَّصْب مَرْجوحاً. وعلَى هَذا فَهُو كَذلِك فِي الكَلمَة المُشرفَة، لأَنّ اسْم «لا» لَيْس بِمرْفُوع ولا بِمجْرُور، إِلاّ أَنّ الرَّفْع هُو الّذِي جَرى الاسْتعمَال بِه والله أعْلَم.

وأَمّا الثّانِي، وهُو أَنْ تكُون «إلاَّ» بمعنَى غَيْر، ويُعتَبر اسْم «لا» بِحسَب عَمَل «لا» فِي الاسْم وهُو النَّصْب، فَهُو مَبنِي أَيضاً عَلى أَنّ الخَبَر مَحذُوف مُقدَّر بَعْد «إلاَّ»، والتَّقدِير لا إِلَه غَيْر الله مَوْجُود أَوْ مَعبُود بِحقّ، ومَا وَرَد عَليْها فِي حَالَة الرّفْع يَرِدُ هَاهُنَا، والمَعنىَ وَاحِد، والله المُوَفّق لِلصَّواب، وإِليْه المَرْجِع وَالمَآب.
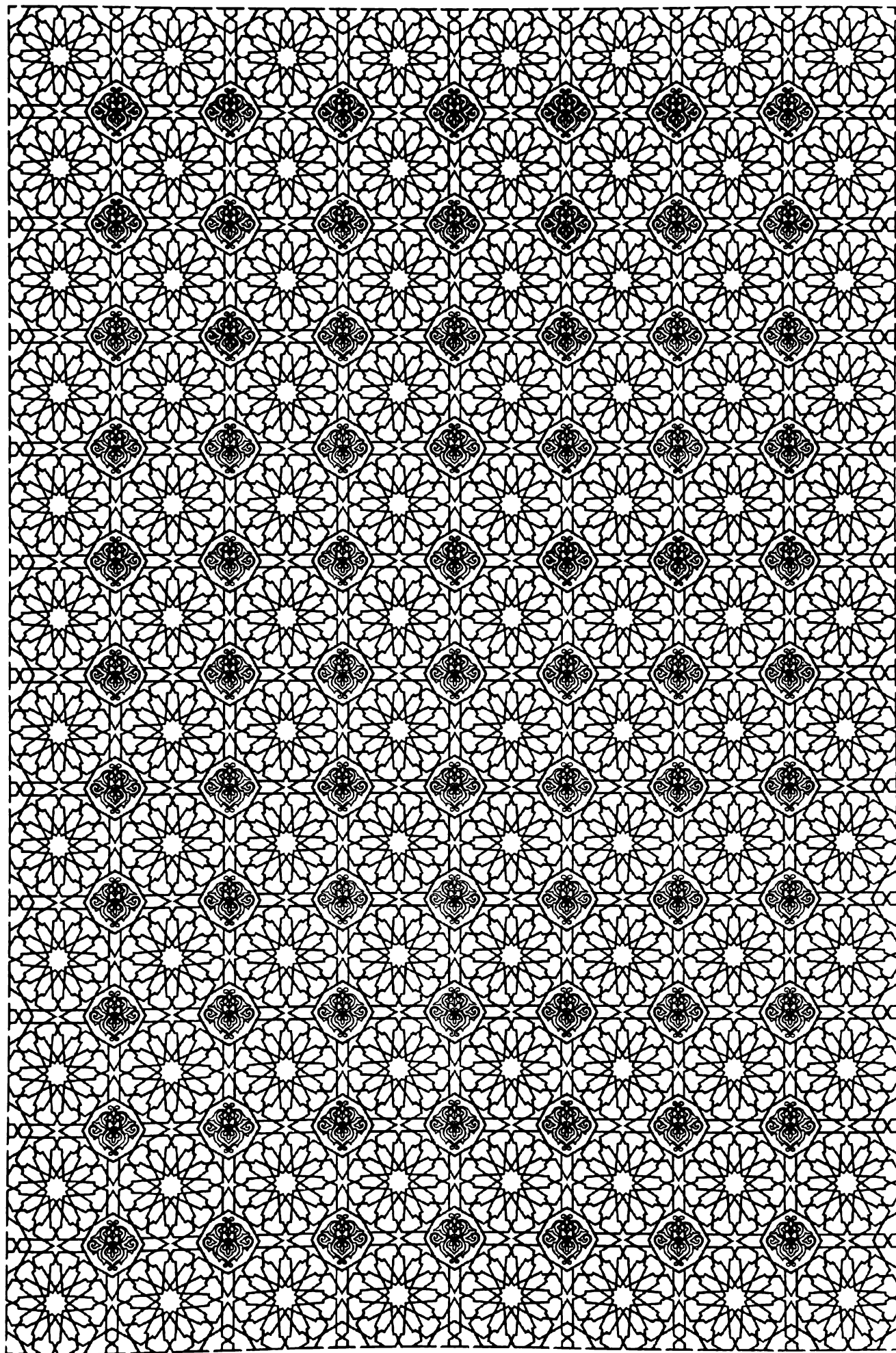
المقصد الأول

فِي تَفْسِير مَعْنى الكَلمَة المُشرفَة وبَيانِ فَحْوَاهَا

وقَد آنَ الشُّروع فِي المقْصـد الأَوَّل، مِن الكَلمةِ المُشرفَة[1]، فِي تفْسِير مَعناهَا وبَيَانِ فَحْوَاها، وأَنتَ أيُّها الألمَعِي اللَّبِيب، والفَطِن النَّجِيب، متَى بقِي من فَهْمِك عِرْق نابِض، وامْتَدَّ <منْك>[2] إِلى الحِكْمـة بَنَان قَابِض، بَعْد تصَفُّح الفُصُول السَّالِفَة، وَالتَّفحُّص عنْ بَياناتِها الكاشِفَة، لاَ يبْقَى لكَ معْنى فِي هَذِه الكلِمَة تُرِيدُه، وَلاَ فَهْم تَسْتزِيدُه، ولكِن المَطْلُوب فِي هَذا المَقام الإِطْنَاب، لِمَا يُرَى فِيه منْ الْتِبَاس الخَطَأ بِالصَّواب.

فَنَقُول : المَقْصُود مِن هَذِه الكَلِمَة المُشَرّفة، هوَ نَفْي كُل إِلَه يقَدَّر، سِوَى الله تَعَالَى خَالِق العَالَم، وإِفْرَادُ الله تَعَالى بِالأُلُوهِيّة، وإِن شِئْت قُلْتَ المَقْصُود هُو نَفْي الأُلُوهِية عَن كُل مَا سِوَى الله تَعَالى، لِتَتَمَحَّضَ[3] الأُلُوهِية لله تَعَالى، وهَذا المَعْنى بيِّن مِن هَذِه الكَلِمَة غَايَة.

---

1 ـ من الذين كتبوا في موضوع الكلمة المشرفة على سبيل المثال نذكر :
ـ الشريف الجرجاني (816/ 740هـ) له رسالة في كلمة « لا إله إلا الله»، وتسمى أيضا «رسالة التوحيد»، انفرد بذكرها بروكلمان في ذيل تاريخ الآداب / 2 : 306.
ـ بدر الدين الزركشي (794/ 745هـ) له رسالة في « معنى لا إله إلا الله» وهي مطبوعة متداولة.
ـ عبد الله الهبطي (ت : 963هـ) له تقاييد في « معنى كلمة الإخلاص» بالخزانة العامة رقم :2076د.
ـ إدريس بن أحمد الشريف الحسني الوزاني (1275/ بعد 1348 هـ) له « تحفة أهل الإيمان والسعادة، فيما يتعلق بكلمة الشهادة». ذكره في النشر الطيب/ 2 : 226.
ـ الشيخ ميارة، خصص لها في شرحه الدر الثمين على المرشد المعين سبعة فصول : 52.
ـ محمد قطب له «لا إله إلا الله عقيدة وشريعة ومنهاج حياة».

2 ـ سقطت من نسخة : ك.

3 ـ أي لتصير الألوهية خالصة لله تعالى.

أَمَّا عَلَى كَوْن الاسْتِثْنَاء مُفْرَغا[1]، فَلأَنَّها تَدُل عَلى حَصْر الإلَـهية في الله تَعَالى، سَوَاء جَعَلْنَا مَا بَعدَ «إلاَّ» خَبَراً أَو مُبْتَدأ، وكَأَنَّه قِيل : مَا الإلَه غَيْرَ الله، أَو مَا إِلَه إِلاَّ الله. كَمَا يُقَال مَا العَالم إِلاَّ زَيْد، ومَا عَالم إِلاَّ زَيْد.

وكَمَا أَن هذَا التَّرْكيب يُفِيد نَفْيا وإِنْكارا لِكُل عَالم يدَّعى سِوَى زَيْد، وفِي مَعْنى ذَلِك انْتِفَاء العِلْم عن غَيْر زَيْد، وانْفِرَاد زَيْد بِالعِلْم، كَذَلِكَ قَوْلُنَا مَا الإِلَه إِلاَّ الله، أَوْ مَا إِلَه إِلاَّ الله، نَفْي وإِنْكار لِكُل إِلَه، سِوَى الله تَعَالى. فَاللـه هُو الإِلَه لاَ غَيْره. وفي مَعْنى هَذَا، نَفْي الأُلُوهِيّة عَن كُلِّ مَا سِوَى الله تَعَالى، لِيَنْفَرِد الله تَعَالى بِالأُلُوهِية.

وأَمَّا على كَوْن الاسْتِثْناء تَاما، فَلأَنَّها تَدُل علَى نَفْي كُل إِلَه يُقَدِّره الذِّهن، وَيَفْرِضُه الوَهْم، وعلَى إِثْبات وَاحد فَقَط مِن هَذِه الجُمْلة، وهُو الله تَعَالى خَالِق العَالم. فَكَأَنَّك قُلْت لَيْس في الوُجُود إِلَه، أَو لَيْس في الوُجُود مُستحِق لِلعبَادة، إلاَّ وَاحِد وهُو الله تَعالَى. كَما نَقول لَيْس في الدَّار رَجُل إِلاَّ زَيْد، / 41 وهَذا أَيضًا حَصْر كَالأَوَّل.

فَإِن قُلتَ : أَرَاكَ تُقدِّر في هَذا القِسْم الخَبَر بِقَوْلك : مَوْجود أَو مَعْبـود بِالحَـقِّ. فَأَي التَّقدِيرَين هُو المُتعيَّن ؟ أَو هُو الأَفْضل ؟

فَالجَوَاب : أَن هَذا تَابِع لمَفهُوم إِلَه ما هُو، وقَد مَرَّ الكَلاَم عَلَيه، فَمتَى قُلْنا : الإِلَه هُو المَعْبود بِالحقِّ، أَي المُسْتَحق لِلعبَادة، وهَذا هُو مَعْناه، المُرَاد مِنْه عِنْد النَّفْي، فَالخبَر المُقدَّر حِينئِذ هُو مَوْجود، والمَعْنى لاَ مُسْتَحِق لِلعبَادة في الوُجُود إِلاَّ الله تَعالَى. ولاَ مَعْنى لِتَقدِيره بِمستَحق كَما لاَ يَخْفى.

---

1 ـ سمي الاستثناء في هذه الحالة مفرغا، لأن ما قبل «إلا» تفرغ للعمل فيما بعدها، والاستثناء المفرغ لا يقع إلا بعد نفي أو شبهه، شرح العلامة الكفراوي على متن الأجرومية : 138.

ومَتَى قُلْنا : الإِلَه هُو المَعْبود علَى الوَجْه الأَعَم، فَالخَبر المُقدَّر حِينئِذ، هُو المَعبُود بِالحقِّ، أَو المُستَحق لِلعبَادة. وكَأَنّه قِيل : لاَ مَعبُود يَستَحِق أَن يُعْبد إِلاّ الله تَعالى. أَي وكُلّ مَعْبود سِوى الله تَعالى، فَليْـس بِمُستحِق ولاَ مَعبُود بِحقّ، بَل بِباطِل كَالأَوثَان والأَصْنام، ولاَ يَصِح تَقدِير مَوجُود علَى هَذا التَّقدِير كَما لاَ يَخْفى، لأَنّ المَعْبودَات مِن دُون الله مَوجُودة، فَلاَ يَصِح النَّفْي.

فَإن قُلتَ : مَا هُو المُثْبَت في هَذه الكَلِمة ومَا هُو المَنْفي ؟

قُلنا : أَمّا المُثْبَت وهُو مَا بَعْد «إلاّ»[1]، فَهُو الله تَعالى الوَاجِب الوُجُود، المُستَحِق لِلعبَادة، خَالِق[2] الكـُلّ، ورَازِق الكُلّ، وهُو علَم جُزْئي مَوجُود، لاَ يَقبَل العَدَم أَوَّلا ولاَ آخِرا، ولاَ يصِحُّ تَسلُّط النَّفي عَليه بِحَال، ولاَ يَقبلُ شِرْكَة في ذَاتِه، ولاَ في صِفاتِه، ولاَ في أَفعَاله سُبحَانَه وتَعالَى. وأَمّا المَنْفي، فَهُو الإِلَه الكُلّي، القَابِل لِلشِّرْكة بِحَسَب تَصوُّره.

فَإن قُلتَ : هَذا المَنفِي هُو الإِلَه الحقُّ أَم البَاطِل ؟

قُلـتُ : بَل هُو الحقُّ لاَ البَاطِل [وهَذا هُو الصَّحيح][3] لأَنّ البَاطِل مَوجُود كَالوَثنَ<و[4]> الصَّنَم لاَ يَصِح نَفْيه، والكَلِمة المُشرفَة كَما عَلِمتَ إِنّما هِي إِخبَار عَن عَدَم وُجُود شيء مِن أَفْـراد الإِلَه المقدَّرة إِلاَّ فَرداً وَاحداً وهُو الله تَعالى، ولاَشَك أَن الَّذي عُدِمَت أَفْراده إِلاّ الله تَعَـالى، هُو الإِلـه المُستحِـق لِلعبَـادة الَّذي لَـو وُجِد لَكَان مُمَاثِلا لله تَعالى، لَكِنه لَم يُوجد ويَسْتحِيل وُجودُه.

---

1 ـ عملا بقاعدة : الاستثناء من النفي إثبات.
2 ـ بدلها ورد في نسخة ك : مالك.
3 ـ ساقط من نسختي : ق وح.
4 ـ سقطت من نسخة : ك.

أَما أَفرَاد الإِلَـه المَعبُود بِباطِل، فَمَوجُودة كَالأَحجَار والأَشْجار الّتي يَعبُدها المُشرِكون ولاَ يضُر وُجودُها، إِذ لاَ تُمَاثِل الله تَعالى و لاَ تُشارِكه في أُلوهِيته.

وبِالجُملَة، فأَفرَاد الإِله المَعبُود بِالحقّ سِوى مَولاَنا جَلّ وعَزّ مُستْحيلَة الوُجـود، وعَلى ذَلِكَ دَلّت بَرَاهين الوَحْدانِية[1].

وأَما أَفرَاد الإِله المَعبُود بِالبَاطِل فَجائِزة الوُجُود، بَل هِي مَوجُودة ولاَ يَلْزم عَلى وُجودِها مُحَال أَصْلا، ولاَ يصِحّ نَفْيها بِحَال، لأَنّ نَفْي ما هُو مَوجُود مُحَال فهُو كَذِب، وهَذا وَاضِح، غير أَن العِبارَة مُوحِشة.

فَلابُد أَن تعلَم أَن قَوْلنا الإِله البَاطِل لَه اعْتبَاران، وكَذا الإِلَه الحَقّ، وهَذا بَعد التّنبه لِما قُرِّر في الفُصول المُقرّرة مِن أَن الشّيء لَه وُجُود ذّهـني [2]ووُجُود خَارِجي[3] وأَن مَعنى كَوْنه مُستَحيلا هُو أَن لاَ يصِح وُجُوده الخَارِجي ولاَ يَستَلزم ذَلك انْتفَاء وُجُوده الذِّهْني.

إِذا تَقرّر ذَلك، فَنقُول : الإِله الحَقّ هُو المُستَحق لِلعبَادة، والإِله البَاطِل هُو الَّذي لاَ يَستحِق أَن يُعْبد، وهَذَان المَعنِيان مَعا[4] مَوجُودان في الذِّهن بِالفَهْم[5] والتّصوّر[6]، و كُل مِنهما لاَ يمنَع تَصوّره مِن أَن تكون لَه أَفْراد في الخَارِج، يَصدُق [على][7] كُلّ مِنها في الأَوّل أَنّه مُستَحق لِلعبَادة، وفي الثّاني أَنّه غَير مُستحِق.

---

1 ـ سيأتي الكلام عليها بإسهاب ومزيد بيان في الفصل الأول المعقود لها من قبل الإمام اليوسي رحمه الله.

2 ـ وهو العلم بالوجود الخارجي، الذي تنطبع صوره في الذهن، فتصبح عالما بذاته، هو عالم الوجود الذهني، واليوسي من المثبتين للوجود الذهني، في اختلافهم مع المتكلمين سالكا في ذلك مسلك الحكماء، كما يستشف من خلال كلامه الذي جاء فيه ما نصه : «... وبيانه أنا نجد ضرورة في أنفسنا، بما لا وجود له في الخارج، كالممتنع، وسائر المعدومات، فقد حصل في أنفسنا حصولا علميا».

3 ـ وهو ما يمكن مشاهدته في الخارج، كأفراد الإنسان والأشجار. الخ...

4 ـ كلمة معا وردت في نسخة ك : متصلة ب «موجودان».

5 ـ الفهم هو تصور المعنى من لفظ المخاطب.

6 ـ التصور هو حصول صورة الشيء في العقل من غير إثبات أو نفي.

7 ـ سقطت من نسخة : ق.

لَكن تَبيّن بِالبَراهِين القَاطِعَة، أَن الأَوّل وهُو المُستَحق لِلعبَادة، لم يُوجَد في الخَارِج شَيئ مِن أَفْراده، ولم يَصِح وُجُوده بِحال، بَل هُو مُستَحيل الوُجُود إِلاّ فَرْدا وَاحِدا مِنه وهُو الله تَعالى، خَالِق العَالَم، فهَذا المَنفي حَقّ باعْتبَار مَاهيته المُتصَورة وبِاعْتبار وُجُوده الذِّهني، ولَيْسَ/ مَنفِيا مِن هَذا الوَجْه، وإِنَّما هُو مَنفِي بِحسَب وُجُوده الخَارِجي، وهُو بِحسَب هَذا الوُجُود الخَارِجي مُستَحيل. 42

لأَنّك قَد عَلمْت فِيما مَرّ، أَن مَناط الاسْتحَالة والوُجُوب والجَوَاز، هُو الوُجود العَيْني الخَارِجي، فَلم يَقع النَّفي إِلاّ على المُستَحيل، وهُو إِلَه حَقي أَو أَكْثر يُوجَد غَير الله تَعالى.

فَأَنت إِن شِئْت سَمّيته مُستَحيلا، باعْتبار عَدَم صِحّة وُجُوده، وإِن شِئتَ سَمّيته حَقّا، باعْتِبار ذَلك المَعنى المُتصوّر مِنه، ثُم تَقول هُو مَنْفي ومُستَحيل بِاعْتبار وُجُوده الخَارِجي، فَلا يَلتبِس عَليك الأَمْر ولاَ يَخْطر لَك تَدَافع، مِن كَونِه حَقّاً ومِن كَونِه مَنفِيا.

فَإِنّـه لَو أُريدَ بِكوْنه حقاً، أَنّه هُوَ الثَّابِتُ في الخَارِج لما صَحّ انتِفاؤه أَصلا، وإِنما الحَقّ الثَّابِت في الخَارِج، هُو الوَاحِد الحَق وَأَنّهُ هُو الثَّابِت المُسْتثنَى، وهُو الله تَعالى لاَ غَير، «أَلاَ كُل شَيْء مَا خَلاَ الله بَاطِل»[1].

وتَبيّن بِالمُشاهَدة أَن الثَّاني، وهُو المَعبُود الَّذي لاَ يَستحِق العِبادَة، المُعبّر عَنه بِالبَاطِل، قَد وُجِدت في الخَارِج أَفرَاده، وهِي الأَصْنام والأَوْثان ونَحوِها، كَما وُجِد هُو في الذِّهن.

فَكونُه بَاطِلا، إِنما هُو بِحسَب مَاهيَتـه المُتصوّرة، لاَ بِحسَب وُجـودِه، لاَ الذِّهني ولاَ الخَارِجي، فَإِنه مَوجُود فِيهما، ولِذَلك قُلْنا : إِنّه لاَ يصِح نَفْيه، أَي :

1 ـ تمام هذا البيت الشعري : وكل نعيم لا محالة زائل، وهو للشاعر لبيد العامري المتوفى سنة :40هـ، عمر طويلا وأدرك الإسلام، وكان يفتخر لأجل ذلك ويقول :

الحمد لله إذ لم يأتني أجلي — حتى كساني من الإسلام سربالا

تاريخ الأدب العربي/ 1 : 145.

لِوجُوده. فَلاَ يَلتَبس عَلَيْك الأَمْر أَيْضا، في كَونه بَاطِلا مَع كَونه مَوجُودا، لَيْس بمَنْفي.

فَإنا لم نَقُل إنّه بَاطِل بِحسَب وُجودِه، أَي : بِحيْث لا يَصِح وُجودُه، إذ لو كَان كَذلِك، لَكَان هُو الحَقِيق بالانْتِفاء. بَل هُو مِن الجَائِز الوَاقِع كَما قَرَّرنا أَوَّلا، وإنما البَاطِل اسْم وَاقِع عَلَيه. بِمعْنى أَن ذَلك هُو مَعْناه.

والبَاطِل مِن الأَشيَاء الَّتي يَصح وُجُودها وانْتِفاؤها، ولَيْس البَاطِل بهَذا الاعتبار مُرادِفا لِلمُستَحيل. ولاَ الحَقّ مُرَادفا لِلوَاجب.

نَعـم، إذا نُظِر إلى الوُجُود الخَارِجي، فَالبَاطِـل المَحْض هُو المُستَحيـل، والحَقّ المحَضْ هُو الوَاجِب. وإنما عَبَّرنا بِالمَحْض لِصحَّة أَن يُطْلق عَلى المَعدُوم جوازًا أَنّه بَاطِل. كَما يَصِح أَن يُطْلق على الوَاقِع جَوازاً أَنه حَقّ. إلاّ أَن بُطلاَن هَذا، وحَقيّة هَذا، بِاعْتبار لاَ مُطْلقا.

وقَـد تَقرّر مِن هَذا كُلّه، أَن النَّفي في الكَلمَة المُشرفَة، مُتسلِّط على كُل إله، يُقدَّر مُستَحقا لِلعبَادة، سِوى الوَاحِد المُستَثنى مِن ذَلك، وهَو الله تَعالى.

فَهي إخبَار على[1] أَنـه لاَ وُجود لإلَه، يَستحِق العِبادَة غَير الله تعالى. كَما قَال تَعالى : ﴿ وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ۖ لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾[2]، وقَال تَعالى : ﴿ لَا تَتَّخِذُوا إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ ۖ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ﴾[3]، وقَال تعالى : ﴿ لَّقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ ۘ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ﴾[4] إلى غَير ذَلك مِن النُّصوص.

فَإن قُلتَ : إنّك إذا جَعَلت المَنْفي، هُو المَعبُود بالحَق سِوى الله تَعالى فَقَط، وأَن المَعبُود بِالبَاطل لَيْس بِمَنفِي، لَزِم أَن تَبقَى آلِهَة الكُفّار ومَعبُودات المُشرِكين،

---

1 ـ وردت في نسخة ح : عن.
2 ـ البقرة : 162.
3 ـ النحل : 51.
4 ـ المائدة : 74.

غَير مَنفِية، فَتكُون مَسكُوتا عَنها. وفي ذَلِك تَقرِيـر لَهُم على عِبادَتهـا، واعْتِقَادهم لألوهِيتها[1].

وهَذا خِلاَف ما عُلِم مِن الشَّريعَة، واسْتُقرِئ مِن الآيَات، أَنه رَد عَليْهم اعْتقَاد إِلهِية غَير الله تَعالى، وأَنكَر عَليْهم عَبادَتهم الأَوثَان، ونَعى عَليهِم ما انْتحَلوه مِن الشِّرك، واخْتلَقوه مِن الإِفْك. وبِذلِك اشْمَأَزُّوا مِن التَّوحِيد، وامْتنَعوا عَن الشَّهادَة، واسْتعجَبوا مِن إِبطَال آلِهتهِم، وإِفرَاد الوَاجِب الحقّ بالأُلوهِية. كَما قَال تَعالى عَنهُم : ﴿ أَجَعَلَ الْآلِهَةَ إِلَٰهًا وَاحِدًا إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ ﴾[2]. إِلى غَيْر ذَلِك.

قُلتُ : هَذا فَهْم رَكِيك، ووَهْم خَسِيس. فَإِن مَعبُودَات المُشرِكين مِن حَيْث إِنّها خَشَب وحَجَر، ونَحْو ذَلِك مِن الأَجرَام، لاَ مَعْنى لِدُخولِها في النَّفي، ولاَ لِلتَّعرض لَها، وذَلِك لِوجْهَين :

أَحدُهمَا : أَن المُـرَاد مِن الكَلِمة المُشرفَة، إِثبَات التَّوحِيد، وإِنَّما ذَلك بِنَفي الشَّرِيك، / والجِرْم[3] الحَادِث، لاَ يُشارِك الإِلَه القَدِيم في شَيْء، حَتّى يُحتَاج إِلى نَفْيه. فَإِن التَّوحِيد صَحِيح مَع ثُبوتِه. 43

فَإِنـا لَو قُلْنا : ولله المَثَل الأَعلَى، أَن سُلطَان إِقْلِيم كَذا وَاحِد. فَهَذا إِنما يَنْقضه أَن يُوجَد هُنالِك سُلطَان آخَر، لاَ أَن يُوجَد عَبِيد وخَدَم و بَهائِم، ونَحْو ذَلِك. وهَذا أَمْر وَاضِح.

الوَجْه الثَّاني : أَنّه تَقرَّر فِيما مَضى، أَن الذَّوات لاَ يَصِح تَوجُّه النَّفي إِليها، وإِنما يُنْفى وُجُودها، ووُجُود هَذه حَاصِل، فَلم يَكُن لِلنَّفي إِليْها سَبِيل.

1 ـ وردت في نسخة ق : ألوهيتها.
2 ـ ص : 4.
3 ـ جمع أجرام، يقال : أحد الأجرام الفلكية، أي النجوم، ويطلق على كل جسم من حيوان أو غيره.

وأَمّا مِن حَيْـث إن تِلكَ المَعبُودات آلِهَة عِنْد عُبَّادِها، فَقَد وَقَع تَعرُّض النَّفْي لَها غَايَة التَّعرّض، ووَقَع بِالكَلمَة المُشرفَة الرَّد عَليهِم في ذَلك غَايَة الرَّد.

ووَجْه التَّعرّض لَهـا، أَنّه لمَا نُفِي في الكَلمَة المُشرفَة، وُجُود إِله مُستَحق لِلعِبادَة، غَير مَولاَنا جَلّ وعَزّ، عُلِم أَن الأَوثَان والأَصنَام، وكُلّ مَا عُبِد مِن دُون الله تَعالى، لَيْس شَيْء مِنهَا إِلاَهاً مُستحقا لِلعبَادَة. إِذ لَو كَانَ شَيء مِنهَا إِلـهاً مُستحِقا لِلعبَادة، لانْتقَض بِه النَّفي الاستغْراقي[1] الّذي في الكَلمَة المُشرفَة، فَإِن الكُلِّية السَّالِبة تُنْتقَضُ بِثُبوت شَيء مِما نُفي بِها.

فَهَذا أَمْر مَفهُوم لِكُل عَاقِل عَرَبي أَو عَجَمي، ولِذلِك فَهِم الكُفّار عَوامُّهم وخَواصُّهم، أَن الكَلمَة المُشرفَة رَادة عَلَيهم، ومُبطَلة لِشرِكهم، وبِذلِك امْتعَضوا وَاشْمأَزُّوا كمَا قَال تعالى: ﴿ وَإِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَحْدَهُ ٱشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ وَإِذَا ذُكِرَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦٓ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴾[2].

وهَذا كَما لَو قُلت: في بَلَد مِن البُلدَان، لا مَذْهب في هَذا البَلَد إِلا مَذْهب مَالك، فَإِن السَّامِع لَو اعْتقَد أَن ثَم مَذْهبا آخر كَمذْهب الشَّافِعي مَثلا، يُنكر عَليْك ويمتَعِض إِن كَان شَافِعيا، ولا يَتوقَّف في إِنكَاره عَليْك، على أَن تَقول لاَ وُجُود لِمذْهب الشَّافِعي، لأَن قَولك لاَ مَذْهَب إِلا مَذهَب مَالِك، إِنكَار ونَفي لِمذهَب الشَّافِعي، وغَيره مِن المَذاهِب.

وكَذلِك الوَثَني إِذا سَمِع كَلمَة الإِخْلاَص، فَهُو يُنكِر ويَمتَعِض مِنها، ولاَ يَتوقَّف في إِنكَاره، علَى أَن يُقال لَه لَيس الوَثن[3] بِإِلَه، أَو لاَ أُلوهِية لِلوَثن، لأَن قَول «لاَ إِله

1 ـ النفي الاستغراقي: أي الذي يستغرق جميع أفراد الشيء، ولا يخرج عنه شيء. التعريفات: 24.
2 ـ الزمر: 42.
3 ـ ورد في نسخة ق: من الوثن.

إِلاّ الله»، إِبطَال لِكوْن الوَثَن إِلاَهاً، وكَذا غَير الوَثن مِن كُلّ ما عُبِد مِن دُون الله تَعالى. وهَذا قَد بيّناه فِيما مَر غَاية التّبيين.

وإِنا إِذا قُلنا لاَ رَجل في الدَّار إِلاّ زَيْد، فإِنا نَعتَقد إِذا كَان هَذا الكَلام صِدْقا، أَن كُل مَوجُود في الدَّار، مِن شَخص إِنسَان أَو غَيْره لَيس بِرجُل. إِذ لَو كَان شَيء مِنها رَجُلا لَبطُل قَولنا : لاَ رَجُل في الدَّار.

وبِالجُملَة، فالكَلمَة المُشرفَة كَلمَة الإِخلاَص، قَاضيَة بِثبُوت الإِلهِية الحَقيّة لله تَعالى وَحدَه، نَافيَـة ذَلك عَن كُل ما سِواه تَعالى، حَاكِمة بِأن لَيْس بَعْد الله تَعالى إِله حَق، يمَاثِله أَصلا، وأَن كُل مَعبُود مِن دُونِه تَعالى، مِن وَثَن، أَو نَجم، أَو فَلَك، أَو ظُلمَة، أَو نُور، أَو غَير ذَلِك، لَيس بِإلَه حقّ، وإِنما هُو إِله بَاطِل.

وبِذلِك وَقع الرَّد بِكلِمة الإِخلاَص على سَائِر المُشرِكين، مِن وَثنـي[1]، وفَـلَكي[2]، ومَجُوسِي[3]، ونَصرَاني[4]، وغيرِهم. لأَن هَؤلاَء يَزعُمون أَن مَع الله إِلاهاً آخَر أَو إِلهَين، مُستحِقة لِلعبَادة صَحِيحة الأُلوهِية، والكَلمَة المُشرفَة قَاضِية ببطْلان ذَلك. لأَنها دَالة عَلى أَن لاَ وُجود لإِله حَق، إِلا الله تَعالى. كَما قَرَّرنَا أَوَّلا.

واعْلَم أَنّ هَذا المَعنَى الَّذي قَرّرنا في كَلمَة الإِخْلاَص، من كَونِها نَافِية لِكُل ما يُقدَّر في الوَهْم مـن[5] الآلِهَـة المَعبُودة بِالحقّ، مُثبِتة لِواحِد مِن ذَلك وهُو الله تَعالى خَالِق العَالَم، هُو مِن الوُضُوح بحَيـث لاَ نَظُن أَحدًا مِن المُؤمِنين يَمْتَري

1 ـ نسبة إلى وثن إله عبدة الأوثان.
2 ـ نسبة إلى فلك إله عبدة الأفلاك.
3 ـ نسبة إلى المجوس الذين لا دين لهم.
4 ـ نسبة إلى دين النصارى، وهم فرق، انظرها مفصلة في الملل والنحل للشهرساني، والفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم.
5 ـ ورد في نسخة ق : في.

فِيه أَو يَلْتبِس عَليه، ومَع ذَلك قَد وَقَع اضْطِراب لِجَماعَة[1] مِن الخَائِضِين في هَذه المَبَاحِث مِن المُتَأخرِين، حَتى شنَّع بَعضُهم عَلى بَعض تَشنِيعا وقَرَّعه تَقرِيعا.

44 ونَحن نَعتَقِد أَنهُم كُلهم علَى هُدى مِن رَبِّهم فِيما / قَرَّرنَا مِن الاعتِقاد، وإنما شَجَر الخِلاَف بَينَهم فِيمَا نَظن، مِن أَوهَام يُوحِيها الشَّيطَان إلى قُلوبِهم وَيُطفِئ بِها عُيون بَعضِهم عَن مَحاسِن بَعْض، مَع قُصُور قَد يَقَع في عِبارِة بَعضِهم يَمنَعه أَن يَبلغُ بهَا مَا يَنحُو إِليه، أَو يَحترز عَمّا يَرد عَليه، فَلا يُبلِعه صَاحِبه رِيقه، ولاَ يَتأَنى حتّى يَفهَم طَريقَه.

ومِن ذَلك مَا وَقَع بَين المَشايِخ الثَّلاثَة : أَبِي عَبد الله الخَرُّوبي الطَّرابُلسي[2]، وأَبِي عَبدْ الله مُحمّد بْن أَحمَد اليستني[3] وأَبي محَمّد عَبْد الله بْن محمّد الهَبْطي.

ولاَبُد أَن نَرسمَ لَك طَرَفا مِن كَلاَم كُلّ وَاحِد، علَى مَا وَقفَت عَلَيه في تَقَايِيد الهَبْطي. لِيَتَبيّن الحقّ مِن البَاطِل والجَلي مِن العَاطِل.

فِي رَسْم طَرَف مِن كَلامِ أَبِي عَبْد الله الخَرُّوبِي الطَّرابُلْسي

قَال الخَرّوبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ مَا نَصّه : «ومِن الأَدَب أَن لاَ يَتنَاول نَفيُك عِند النُّطْق بحَرفِ النَّفي، إلاَّ مَا ادَّعَاه المُشركون مِن آلهَة سِوى الله تَعالى. ولْيكُن الحقّ جَلّ جَلالَه ثابِتا عِندَك، في حَالَة النَّفي والإِثبَات. وإلى هَذا المَعنى أَشَار بَعْض العُلمَاء، حَيث قَال : «النَّفي لِمَن يَستحِيل كَونه، والإِثبَات لمِن يَستَحِيل عَدَمه»[4] انتهى.

---

1 ـ يتعلق الأمر بالنقاش العلمي الحاد الذي دار حول الكلمة المشرفة، كلمة التوحيد « لا إله إلا الله »، بين العالم الخروبي الطرابلسي، وعالمي المغرب محمد اليسيثني ومحمد الهبطي، ومن أتى من بعدهم من الخلف.

2 ـ محمد بن علي الجزائري. (ت : 963 هـ)، من أهل الحديث والفقه والتصوف. شجرة النور : 284.

3 ـ محمد بن أحمد اليستني (959/ 897هـ)، إمام في الأصول والفتوى. له تآليف منها : جزء على التاجوري في قبلة فاس، وحقوق السلطان على الرعية وحقوقهم عليه، وشرح مختصر خليل. نفسه : 283.

4 ـ ساق صاحب كتاب النشر الطيب بشرح الشيخ الطيب هذا النص بتمامه/ 1 : 220. ومعنى نفي الذي يستحيل وجوده أو كونه : أي الشريك، وإثبات من يستحيل عدمه : أي الله تعالى.

فِي رَسْم طَرَف مِنْ كَلامِ أَبِي عَبْد الله اليستثنِي

واعْتَرَضه أَبو عَبد الله اليَستثني بِأَوْجه :

«الأَوّل : أَنّه مُخَالِف لِما اتَّفَق عَليْه النُّحَاة والمُتكلِّمون، مِن أَن الإلهُ المُرَاد بِه الجِنْس والحَقيقَة. ولاَ يُبْنى مَع «لاَ» إلاَّ إِذا كَان كَذلـك. فَهُـو كُلِّي، ولاَ شَيْء ممَّـا ادَّعَاه المُشرِكون بِكُلّي. إِذ مَا يَدَّعونَه ويَعبُدونَه جُزئيَات خَارجيّة مُتشخِّصَة.

الثَّاني : أَنّه لَو كَان كَذلِك، لَكَان الاستِثنَاء مُنقَطعا، ولاَ قَائِل به، والأَصْل في الاستِثنَاء الاتِّصَال.

الثَّالِث : أَنّه لَيس فِيما ادَّعَاه كَبير أَدَب، بَل الأَدَب أَن يَكون النَّفي شَامِلا لِوجُود كُلّ إِله يُقدَّر، سِوى الحقّ سُبحَانه، علَى ما قَاله النُّحَاة، أَو لِلمَاهيَة لاَ بِقيْد، علَى مَا قَاله المُتكلِّمون. علَى ما هُو مَعرُوف في بحِثهم مَع النُّحاة، حَيْث يُقيدُون بِالوجُود.

الرَّابع : أَن في كَلامِـه تَناقُضا، حَيث نَقَل عَن بَعض العُلمَاء، «النَّفي لمن يَستحِيل كَونُه، والإِثبَات لمن يَستحِيل عَدمُه». فَإن مَن يَستَحيل كَونُه مَفهُومه كُلِّي، لا يُحصَر فيمَا ادَّعاه المُشرِكون. فَإن سَلمَ هَذا الكَلام لَزِمه التَّناقُض، ومَا قَاله هَذا العَالِم، هُو الحقُّ الّذي لاَ شكَّ فِيه». انتهى.

فِي رَسْم طَرَف مِنْ كَلامِ أَبِي مُحمَّد الهَبْطِي

واعْتَرَض أَبُو محمَد الهَبطِي كلاَمَهما مَعا بِكلاَم كَثير، قَال في أَثْنائه مُخاطِبا لِليَستثني، ما نَصّه : «ووَجْه المؤاخَذة علَى الإِمَام الخَرُّوبي، أَنّه سَلَّط النَّفي علَى ما ادَّعَاه المُشرِكون، ومَا ادَّعَاه المُشرِكون ثَابِت مَوجُود، لاَ يَتنَاوَله النَّفي بِالكُليّة.

ووَجْه المُؤاخَذة عَلَيْكم، أَنّكم تَعقَّبتُم[1] عَليه قَصر النّفي علَى ما ادَّعاه المُشركون فَقَط، حتَّى إِنَّهُ لَو أَدخَله في جِنْس الإلَه ليعُم، لَكان مُسلَّماً عِندَكم. والحقّ أَن جِنس الإلَه المَعبُود بحقّ، غَير جِنس الإلَه المَعبُود بالبَاطِل. إذ كُلّ وَاحِد مُميَّز بِحدِّه، مُحتَو علَى أَفرَاده»[2] انتهى. ثُم أَطَال في تَقرِير هَذا المَعنى، وأَن مَعبُودات المُشرِكين لاَ دَخل لها في النَّفي أَصْلا.

قُلْت : وإِذْ قَدْ تَعرَّضنا لِكَلام هَؤلاء الأَئمّة فَلابُد أَن نَتصفَّحه بَعض التَّصفّح، ونُشير إِلى مَا عِند كُل وَاحِد في كَلامِه مما لاَبُد مِن الإِشَارة إِليْه والتَنبيه عَليه، مُعطِيا إِن شَاء الله كُل ذِي حقّ حقّه، ومُعطِيا الحقّ أَيضاً حَقّه، فَإِن لُحُوم العُلمَاء مَسمومَـة، والصَّدع بِالحقّ سُـنة مَـعلومَـة.

فِي الأَسْبَاب الحَامِلَة لِهؤُلاءِ العُلمَاء عَلى مُبادَرة بَعْضِهم إِلى تَجْهِيل غَيْره وتَضْلِيلِه

بعد أَن تَعلَـم، أَنه مَا أُتِي مِثل هَؤُلاء في <كَثرَة>[3] إِنكَار بَعضِهم علَى بَعض، ومُبادَرة بَعضِهم إِلى تَجهِيل غَيره وتَضليلِه، إلا مِن إِهمَال الأَلفَاظ، وما تَدلّ علَيه مَن أَنوَاع الدِّلالاَت[4]، وقِلَّة الالتفَات إِلى ضُروب المَعانِي المتُشعِّبة مِن ذِهنيَة وخَارِجية وجُزئِية وكُلّية، وقِلّة استِحضَار الفُنون المُختَلفة مِن مَعقُول ومَنقُول.

45 فَعَلـى البَاحِـث أَن يُوفـيَ كُل ذلِك حقّه، وغَير ذَلك مِمَّا يَجب / اعْتبَاره، ويَتذرَّع معَ ذلِـك بِحُسن الظَّن، والتِمَاس المَخارِج لِمطُلق المُؤمِنين، فَكيْف بالعُلمَاء الرَّاسخِيـن.

---

1 ـ وردت في نسخة ك : عقبتم.

2 ـ لم يسعف البحث في الوقوف على هذا النص، مع ما تفضل به العلامة المنوني رحمه الله من تمكيني من الاطلاع على ألفية الهبطي الفقهية ضمن مجموع في مكتبته.

3 ـ سقطت من نسختي : ك و ح.

4 ـ أنواع الدلالات ثلاثة : دلالة المطابقة، كدلالة لفظ الإنسان على معناه، وسميت كذلك، لدلالة اللفظ على تمام معناه الموضوع له. ودلالة التضمن، وهي دلالة اللفظ على جزء من أجزاء معناه الموضوع له، كدلالة الإنسان على صفة الحيوانية أو النطق. ودلالة الالتزام، وهي أن يكون اللفظ له معنى، وذلك المعنى له لازم من خارج، فعند فهم مدلول اللفظ من اللفظ ينتقل الذهن من مدلول اللفظ إلى لازمه، كدلالة لفظ حاتم على الكرم مثلا.

فَإن أَدنَى شَيء يَقَع للمُعترِض علَى غَيره، أَن يَجد لَفظاً ظَاهِر الدِّلاَلة علَى مَعنى فَاسِد، بَعيـدَ[1] الدِّلالَة علَى الصَّحِيح، فَما يَتوقَّف أَن يَحمِله علَى الفَاسِد، فَيتِم لَه الاعْترَاض مُحتَجا لِنفسِه[2] الأَمَّارَة، أَن المَحْمل القَرِيب الظَّاهر أَوْلى مِنَ البَعِيد. ومَا يَدرِي المِسكِين أَن هَذا وإِن كَان بَعيداً، فَمعَه ظَاهِر يُقوِّيه. وهَذا المَحْمَل الفَاسِد وإِن كَان ظَاهِرا، فَمعَه بَعِيد يُضعِفه ويُوهِنه.

وذَلك أَن يَنظُر إلى حَال عُلمَاء الإِسلاَم، المَعرُوفين بِالعِلم والدِّين، واتِّبَاع سُنّـة السَّلَـف الصَّالـحِين، مَا الغَالِب والمَظنُون في اعْتقَادهِم وكَلامِهم ؟ فَيعلَم أَن الغَالِب والمَظنُون الظَّاهر مِنهم في الجُملَة، هُو اعتِقَاد الحقّ وإِرادَة الصَّواب. بَل الخَير مَظنُون بِكلّ مُؤمِن، فَكيْف بِالعُلمَاء ؟ فَيعْلَم حِينَئِذٍ أَن بُعْـد اعْتِقادهَم لِلفسَاد[3]، يُبعِد هَذا المَحْمَل الفَاسِد وإِن كَان قَرِيبا. وظُهور اعْتقَادهم لِلحقّ، يُقرِّب هَذا المَحْمَل الصَّحِيح وإِن كَان بَعِيدا، مَع السَّلامَة وامْتِثال أَمْر الله تَعالى، في الّثاني دُون الأَوَّل.

نَعَم، لِلمُعتـرض أَن يُوفي كُلاّ مِن القَوْل والقَائِل حقَّه، فَيقول هَذا القَوْل ظَاهِر في كَذا وهُو فَاسِد، فَيجِب أَن يكُون مُرَاد القَائِل كَذا، وهُو صَحِيح، و هَذا[4] مَا دَامَ يَجِد للصَّوَاب مَخرَجا ولِلحقّ مَنهَجا.

فإِن أَعْوَزَه لِكَون اللَّفْظ صَرِيحا في الفَساد، غَير قَابل للتَّأْويل بِوجْه مِن الوُجوه، بَعد الإِمعَان في التَّأمّل، فَمُقتضَى حُسن الظَّن أَن يَقُول سَبْق قَلَم، حتّى يَتبيَّن مِن خَارِج أَو مِن سَابِق الكَلام ولاَحِقه، أَن كَذلِك[5] مَذهَب القَائِل،

1 ـ وردت في نسخة ق : بعد.
2 ـ وردت في نسخة ق : بنفسه.
3 ـ وردت في نسخة ق : للفاسد.
4 ـ وردت في نسخة ق : وهو.
5 ـ وردت في نسخة ق : ذلك.

والله [تَعالى][1] يعصِمنا مِن الزَّلَل في القَوْل والعَمَل، ويَجْعلَنا مِن أَهْل الصُّدُور السَّليمَة[2]، والمَذاهِب المُستَقيمَة، بِمنِّه ويُمنِه.

مَوْقع الاعْتِراضِ مِن كَلامِ الخَرُّوبِي الطَّرابُلْسي

فَنقُول وبِالله التَّوفِيق، أَمّا كَلام الخَرُّوبي فَمَوْقِع الاعترَاض مِنه هُو قَوْله : «أَن النَّفي لا يَتنَاوَل إِلاّ ما ادَّعَاه المُشرِكـون من آلهَـة سِوى الله تَعالى»، فَإِنّه يَظهَر <منه>[3] أَنه أَرادَ الآلهَة الخَارِجية عِند المُشرِكين، مِن حَجَر، وشَجَر، وفَلك، ونَحو ذَلك.

فاعْترَض علَيه اليَسْتتني بِأن «هَذِه الخَارِجيَّة جُزئِيَات، ومَدخُول «لاَ» يَجِب أَن يَكون كُلِّيا، إلى آخِر كَلامِه».

واعْترَض علَيـه الهَبطِي بأَن «تِلكَ الآلهَـة مَوجُـودة، فَلم يَصْح نَفيُهـا، فَإِن نَفي المَوجُود كَذِب».

قُلْت : وهَذا مَبْني علَى أَنّ المُرَاد مِن قَولِه «مَا ادَّعَاه المُشرِكون»، مَصدُوقه الخَارِجي، ولَيسَ هَذا بِواجِب أَن يُرَاد.

ولاَبُد أَن تَعلَـم أَنَّـه مِن الأَشيَاء الضَّرُوريَة، أَن كُل لَفْظ وَاقِع علَى كُلّي، كَالإِنسَان، والفَرَس، والشَّجَر، ونَحْو ذَلِك، لاَبُد لَه مِن اعْتبَارِيْن : أَحدُهما، مَفهُومه[4] وهُو ما يُتصوَّر مِنه كَالحَيوَان النَّاطِق مِن الإِنسَان، والحَيوَان الصَّاهِل مِن الفَرَس مَثلا. الثَّاني، مَصدُوقه[5] وهُو ما يَقَع علَيه مِن الأَفرَاد، بِاعتِبَـار وُجُـود مَعنَـاه فِـيه، كَـزَيْد، وعَمْرو، وزَينَب، وهِنْد لِلإِنسَان.

1 ـ سقطت من نسخة ق.
2 ـ وردت في نسخة ق : السالمة.
3 ـ سقطت من نسخة : ك.
4 ـ المفهوم هو ما يدركه العقل من حقائق الأشياء.
5 ـ المصدوق هو مجموعة الأفراد أو الجزئيات التي ينطبق عليها المفهوم.

فَأَمَّا الأَوَّل و هُو المَفهُوم، فَهو كُلي أَبدًا في نَحْو هَذا وهُو مُتصوِّر في الذِّهْن، سَواء كَان لَه وُجُود في الخَارِج أَم لاَ، وأمَّا الثَّاني وهُو المَصدُوق فَقَد يُوجَد لِلكُلّي مِنه وَاحِد، وقَد يُوجَد كَثِير، وقَـد لاَ يُوجَـد شَيء أَصْـلا، كَالشَّرِيـك وبَحْر مِن زِئبَق، وقَد تَقدَّم بيَان أَقسَام الكُلِّي السِّتة. ولاَ مَعْنى لإِعَادتِه.

مُناقَشَة اليُوسِي لِكلاَم الخَرُّوبي الطَّرابُلْسي

إِذَا تَقرَّر هذا فَنقُول : قَولَ الخَرّوبي، «ما ادَّعاَه المُشرِكُون» يَحتَمل أَن يُرِيدَ بِـه مَصدُوقه الخَارِجي كَالشَّجَـر والحَجَر، وهَذا مَوقِع الاعتِرَاض، ويُحتَمل أَن يُرِيد بِه مَفهُومه وهُو مَفْهُوم الشَّرِيك الكُلّي أَو الشُّركَاء، فَإن المُشرِكين علَى اخْتلاَف 46 نِحَلهِم وتَبايُن مِلِلهِم، مِن وَثَني / وفَلَكي وثِنْوي[1] ومُثَلِّـث[2] وغَير هَؤلاَء، مُتَّفقُـون علَى أَمْر وَاحِد هُو القَدْر المُشتَرك بَينَهم، <وهُو[3]> تَجوِيز أَن يَكون مَع الله جَلّ اسمُه وتَعالَت كَلمَته، مَن يُشارِكه في اسْتحقَاق العِبادَة،

ثُم لم يَقتَصرُوا عَلى هَذا التَّجوِيز، بَل حكَمُوا بِوجُود ذَلِك.

غَير أَنّهم اخْتلَفوا بَعْد ذَلك، فَمنْهم مَن يُثبِت شَرِيكاً وَاحِدا، هُو فَاعِل الشَّر كَالثِّنوي. ومِنهُم مَن يُثبت اثْنَين كَالنَّصرَاني المُثَلِّث، وهؤَلاَء غُلاَة المُشرِكين، القَائِلون بِالشِّركَة في الأُلوهِية الحَقيقِية. ومِنهُم مَـن لاَ يَنْضبِط حَاله، بَل يُثبِت ما اتَّفق له مِمَّا قَام لَه عَليه دَاع إِلى الشِّركَة، وبَاعِث إِلى العِبادَة. كَغيرِهم مِن الوَثَنيين، والفَلكِيين ونَحوهِم.

---

1 ـ نسبة إلى فرقة الثنوية، وأتباعها يعتقدون في الاثنين الأزليين، ويزعمون أن النور والظلمة أزليان قديمان متساويان في القدم، ومختلفان في الجوهر والطبع، والفعل والحيز والمكان والأجناس والأبدان والأرواح. الملل والنحل/ 1 : 244.

2 ـ المثلثة هم النصارى الذين يقولون بالأقانيم الثلاثة.

3 ـ سقطت من نسخة ك.

فَقَد اجْتمَعـوا على إِثبَات الشَّرِيك المُستَحق لِلعبَادة في الجُملَة، وهَذا مفْهُوم كُلِّي، مِن غَير التِفاَت إِلى مَصدُوقاتِه الخَارِجيَّة في زَعمِهم، ولاَشكّ أَن هَذا المَفهُوم الكُلّي قَد ادَّعوه كُلّهم. ولاَ إِشكَال أَنه هُو المَنفِي في الكَلمَة المُشرفَة.

فَيجِب أَن يَكون هُـو المَعني في قَوله «ما ادَّعاه المُشرِكون». فَلا يَبْقى عَلى الخَرّوبي اعْترَاض، لاَ مِن قِبَل اليَسْتنِي، لأَن هَذا كُلّي لاَ جُزئِي. ولاَ مِن قِبَل الهَبطِي، لأَن هَذا مَنفي لَيس بِمَوجُود، ولاَ يَصِح وُجوده.

فإِن قُلْت : هَذا المَحْمَل يُبعِده قَوله : «مِن آلهَة سِوى الله تَعالى»، فَإِن الظَّاهِر أَن مُرادَه بِالآلـهَة الخَارِجيَّة المَعبُودة، وقَد جَاء به بيَانا ل «ما» المَوصُولة، فَلا يَبقَى لِحَمل المَوْصول عَلى الكُلّي المُشترك وَجه أَصْلا.

فَالجَواب، أَنّك قَد عَلِمت فِيما مَرّ، أَن الكُلّي إِذا لَم تُوجَد لَه أَفرَاد كَالشَّرِيك، فَلاَبُد أَن تُتصوَّر لَـه. لأَن ذَلك حَقيقَة الكُلّي، أَنّه لاَ يَمْنع الشِّرْكة. وعَلِمت أَن النَّفي إِذا تَسلَّط علَى هَذا الكُلّي، فَهُو مُتوجِّه إِلى المَاهيّة، والأَفرَاد تَبَع. أَو إِلى الأَفرَاد عَلى مَا قَرَّرنا فِيما سَلَف.

فَالآلِهَة المُبين لَهَا المَوْصول[1] هَاهُنا، إِن أَرَاد بِه القَدر المُشترَك، وهُو المُشارِك في اسْتحقَاق العُبودِية، وإِنما عَبّر بِالآلهَة، لأَن هَذا المُشتَرك تُقَدَّر لَه أَفرَاد، بَل هِي مَوجُودة عِند الكفَرَة، وكُلّها آلهَة، فَلا إِشكَال في أَنه كُلّي كَما قَرّرنا.

وإِن أَرَاد بِالآلهَة الأَفرَاد، وهِي أَفرَاد المَعبُود بِالحقّ مَع الله تَعالى، كَمَا هُو الظَّاهِر مِن العِبارَة، فَلا إِشكَال أَيضاً في صِحَّة النَّفي، إِذ هِي المَنفِية.

فَإِن مَعنى «لاَ إِله إِلاّ الله»، أَنه لَم يُوجَد فَرْد مُستَحق لِلعبَادَة أَصلا، إِلاّ وَاحِد وهُو الله تَعالى. وهَذه الأَفرَاد اّلتي قُلنَا إِنها هِي المَنفِية، لَيست هِي الأَفرَاد <العينية>[2] الخَارِجية المُتعَينَة بِكَوْنِها شَجَرا أَو حَجَرا أَو فَلكا، أَو نَحو ذَلك.

---

1 ـ كذا وردت في جميع النسخ المعتمدة، ولعل الصواب القول : بها الموصول.
2 ـ سقطت من نسخة : ك .

بَل هِي الأَفرَاد الذِّهنِية المُتصوّرة لِلكُلّي، وهِي المَأخُوذة في حَقيقَته، ولا وُجود لِشيْء مِنها في هَذا المِثَال، لأن المُرَاد بِها أَفرَاد الإِلَه، الُمستَحق لِلعبَادة، الُمشارك لله الحقّ في ذَلك، ولم يُوجَد شيْء مِن هَذه الأَفرَاد، ولاَ يَصِح وُجوده أصْلا. وإنما المَوجُود وَاحد، وهو الله تَعالى خَالِق العَالم.

إِلاّ أَنه لما غَلط المُشرِكون، فتوَهَّموا وجُودها في الخَارِج كمَا مَر، جِيءَ بِكلِمة الإِخلاَص رَدا عَليْهم، إِخبَارا بأنها لا وُجود لِشيْء منها، إِلاّ وَاحد وهُو الله تَعالى.

فاتَّضح أَن تِلْك الأَفرَاد مَنفِية، وهِي الّتي ادّعاها المُشرِكون آلهَة. فَتبيّن أن مَا ادعَّاه المُشرِكون مِن الآلهَة مَنفي. وهذَا كَلاَم الخَرُّوبي وهُو صَحِيح.

فَإن قُلْـتَ : إِن كَان هَكـذا، فَلِم يَقُول :«مَا ادَّعاه المُشرِكون» ؟ والمَطلُوب نَفي مُطلَق الشَّريك، لاَ خُصوص مَا ادَّعاه المُشرِكون. وأَيضاً فَالمَطلُوب نَفي الشَّريك، 47/ سَواء ادَّعاه أَحدٌ أَوْ لاَ.

فَهَلاّ [1]قَال : نَفي الشَّريك، أَو نَفي الآلهَة سِوى الله تعالَى، أَو نَحو ذَلك.

قُلتُ : أَمّا أَوّلا، فَالسُّؤال مَبني عَلى فَهْم أَن ما ادَّعاه المُشرِكون، هُو المَصدُوق الجُزئِي، وقَد بَيّنا أَنه لَيس بِمُراد. بَل المُرَاد مَا أَجْمَعُوا عليه في المَعنَى مِن الشَّريك أَو الشُّركاء. وإِذا نُفي هَذا لم يَبْق ورَاءه مَطلَب. إِذ المَقصُود مِن كَلمَة الإِخلاَص، وإِن كَثُر الكَلاَم فيها، إِنما هُو تحَقيق أَن لا شَريك لله تَعالى في أُلوهِيته. ولَيس ثَمَّ شيْء هُو أَعم مِن هَذا، كَما لا يَخفَى.

وأَما ثَانيا، فَإنه إِنما ذَكر المُشرِكين لِفَائدتين :

الأُولى : بَيان المَنفي وتَفسِيـره، بِذكْر جِنسِه، كَأنه قِيل : الشَّريـك، وهُو الَّذي ادَّعاه المُشرِكون. ثُم لَيس المُراد عَين مَا ادَّعَوْه في الخَارِج كمَا قَرَّرنا، بَل نَوعه.

---

1 ـ كتبت في نسختي ك وح هكذا : فهل لا. وهي أداة تحضيض كما هو معلوم.

كَما قَال وَرَقَة بْن نَوْفَـل[1] : «هَذا النَّـامُوس الّـذي يَنـزِل عَـلى مُوسَى». فَمعلُوم أَنه لَيس ذَلك النَّازِل على مُوسى بِعينِه، و لَكن نَوعه، عَلى أَن المُرَاد به الوَحْي[2]، وأَيضا فَقَد بيّنا أَنهم قَد اجْتمَعوا عَلى قَدْر مُشتَرك، فَهُو المُراد، وأَفرَاده المُتصوّرة.

الثَّانية : إِنمَّا ذَكَـر المُشرِكين، لما تَقرّر عِنده أَن الكَلِمَة المُشرفَة، إنما سِيقَت لِلرّد على المُشرِكين لِتحقِيق التَّوحيد، وذَلك حِكمَة وُرودِهـا وسَبَب الخِطاب بِها، كَما لاَ يَخفَى، وهَذا كُله وَاضِح.

ولَو تَأَمّل المُعتَرض[3] على الخَرّوبي، في قَولِه : «أَنّ الإِلَه المُرَاد بِه الجِنْس والحَقيقَة، ولا يَنْبنِي مَع «لا» ، إِلاّ إِذا كَان كَذلِك»، لَعلِم أَنّ قَوْلك : لا دِرْهَم عِنْدي، ولا رَجُل فِي الدَّار، ولا فَرَس فِي السُّوق، وغَيْر ذَلِك مِمّا لا يُحْصى، كُلّه دَخلَت فِيه «لا» عَلَى أَفرَاد تُوجَد فِي الخَارِج، فَتكُون جُزئِيَة.

وإِنَّما صَحّ النَّفْي مِنْ حَيْث إِنّه يُلاحَظ المَعْنى المُشتَرك الجَامِع، وتُلاحَظ فِي الذِّهنِ أَفْرَاده. فَجِيء بِالنَّفْي[4] مِن غَيْر الْتفَات إِلى الأَفرَاد الخَارِجية، ويَصدُق النَّفيُ إِذا لَم يَحْصل وُجُود فِي الخَارِج، ويَكْذب إِنْ وُجِدت. ولَوْ ادَّعَى مُدَّع أَنّ ثَم أَفرَادا خَارِجيَة، وهُو مُبْطل فِي دَعوَاه، صَحّ النَّفْي، كَما فِي مَسأَلَتِنا.

وقَوْل المُعتَرض «أَنَّ فِي كَلام الخَرّوبي تَناقُضا، حَيْث أَتَى بِكَلام ذَلِك العَالِم فإِنَّ مَنْ يَسْتحِيل كَوْنه مَفْهومه كُلّي» الخ...

يُقَال لِهذا المُعتَرِض : مَن يَسْتحِيل كَوْنه مَفهُومه كُلّي، ولَهُ مَصدُوق جُزئِي، وهُو مَعْبود الكَافِر بِحسَب وَصْفه المُدّعى بَاطِلا. فَإِنّ كَوْنه مُستَحقّا لأَنْ يُعبَد مُستَحِيل. وهَذا كَلاَم الخروبي لَه مَفهُوم كُلِّي، ومَصدُوق جُزئِي.

1 ـ ورقة بن نوفل بن أسد بن عبد العزى، من قريش، حكيم جاهلي، اعتزل الأوثان قبل مجيء الإسلام واطلع على الأديان، أدرك أوائل عصر النبوة، وهو ابن عم خديجة أم المؤمنين. الأعلام/ 8 : 114.

2 ـ انظر قصة بدء نزول الوحي في صحيح البخاري، باب بدء الوحي.

3 ـ المعترض هو اليسيثني كما سبق.

4 ـ وردت في نسختي ق و ك : النفي.

فَلِم غَلبَت فِي كَلام هَذا العَالِم، رِعايَة المَفهُوم، حَتّى صَحّ كَلامُه، وفِي كَلامِ الخروبي، رِعايَة المَصدُوق، حَتى بَطُل كَلامُه.

فهلاّ رَاعَيْت [1]المَفهُوم فِيهِما مَعاً، أو المَصْدوق فِيهِما مَعاً. فَهلْ هَذا إلاّ تَحكُّم أَوْ نُطْق بِلا تَأمُّل ؟

فَإنْ قُلْتَ : المُدَّعى فِي كَلامِ الخروبي، مُضَاف إِلى المُشْرِكِين، فَناسَب أَنْ يَكون خَارِجياً، وهُوَ المَصدُوق. والمُستَحِيل كَونُه فِي <كَلامِ[2]> هَذا العَالِم مُطْلَق، فَناسَب أَن يَكُون كُلّيا، وهُو المَفْهوم.

قُلْتُ : هَذا وَهْم سَاقِط، فَإنَّ كُلاّ مِنَ الكُلِّي والجُزئِي والذِّهنِي والخَارِجِي، يُعتَبرُ مُطْلقا ومُضافاً إِلى العُقلاءِ، فَإنّ العَقْل لَهُ التَّصرُف فِي الكُلِّ عَلى حَدٍّ سَواء، بَلْ إِذا اعْتبَرْت المَراتِب، فَالسَّابِق إِلى العَقْل والبَصِيرة أَوَّلا العَقلِيات[3]، حَتى يَقَع الالْتِفات إِلى مَا لَها[4] بَعْد ذَلِك مِنْ وُجودٍ خَارِجي أَوْ غَيْره، كَما أَنَّ السَّابِق إِلى البَصرِ المَحْسوسَات، حَتى يَقَع الالْتِفات بَعْد إِلى مَا فِيها مِنَ المَعانِي، وهَذا أَمرٌ وَاضِحٌ.

48 عَلى أَنَّه لَوْ وَقَع تَفاوُت مَا بَيْن العِبارَتَين، لَمْ يَكُن ذَلِك / مُوجِبا تَقابُلهما حَتى يَجْزِم فِي هَذِه بِالصِّحة و<في>[5] هَذِه بِالفَسَاد كَما لا يَخْفى، بَلِ الكُلّ قَابِل لِلتَّأوِيل وإِنْ تَفاوَت فِي القُربِ والبُعدِ، فَافْهَم، وَالله المُوفِّق لِلصَّواب.

---

1 ـ وردت في نسخة ق : رعيت.

2 ـ سقطت من نسخة : ح.

3 ـ هي قسم من الأقسام السبعة المفضية إلى إدراك اليقين، وتسمى الأوليات أيضا، ويعنون بها «العقليات المحضة التي أفضى ذات العقل بمجرده إليها، من غير استعانة بحس أو تخيل، وجبل على التصديق بها، مثل علم الإنسان بوجود نفسه، وبأن الواحد لا يكون قديما حادثا..» المستصفى من علم الأصول/ 1 : 44.

4 ـ وردت في نسخة ح : حالها.

5 ـ سقطت من نسخة ك.

{مَوْقع الاعْتِراض مِنْ كَلامِ اليستثني}

وأمَّا كَلام اليَستثِني، فَموْقع الاعْترَاض مِنْه قَولُه: «لَيْس فِيما ادَّعاهُ يَعْني الخروبي كَبِير أَدَب، بَلِ الأَدَب أَنْ يَكُون النَّفْي شَاملاً لِكلِّ إِلَه يُقدَّر سِوى الحَقّ سُبحَانَه الخ...».

ووَجْه الاِعترَاض، أَن الظَّاهر مِنه أَنه يَقول: يَنبَغي لِلخَرّوبي أَن لاَ يَقتَصر بِالنَّفي علَى ما ادَّعاه المُشرِكون مِن الآلَهَة البَاطلَة، بَل يَجعَل النّفي مُتوجِها إليها وإلى غَيرِها من كُل ما يُقدّر سِوى الله تعَالى، فَقَد اقْتَضى هَذا أَن مَعبُودَات الكُفَّار دَاخلَة في النَّفي، ووَجْه الاعترِاض عَليه أَنّها مَوجُودة فَلا يَصِح نَفيها.

{مُناقَشة اليُوسِي لِكَلامِ اليستثني}

ومَبنى الاعترَاض، هُو أَن اليَستثِني أَرَاد أَن يَضُم ما وَقَع عِند الخرّوبي مِن الجُزئيات[1] الخَارجيَّة [إِلى كُل ما يُقدّر][2] لِيعُم النَّفي، فَيقَع الاعتَراض عليه مِن جِهتيْن:

إِحدَاهما، أَن تِلك الجُزئيات الخَارِجيّة مَوجُودة فَلا يَصِح نَفيها. الثَّانية، أَن في هَذا تَهافُتا، لأنه قَال أَوّلا في اعْتِراضِه على الخرّوبي: «إِن الجُزئيَات لاَ يَصِح أَن تَكون مَدخُولَة ل «لا»، لأَن مَدخُول «لاَ» إِنَّما يَكون جِنسا كُلياً، فكَيف استبَاح هُنا أَن تَدخُل هِي وَغَيرها، ولا يُصيرُها انْضِمام غَيرها إليها كُلّية، بَعد إِذ كَانَت جُزئية ؟».

والجـوَاب عَن اليستثنِي، أَنَّـه مَا أَراد إِدخَـال المَعبُودات الجُزئية في النَّفي مِن حَيث هِي كَذلِك، وإِنما مُرَاده أَن الأَدَبَ هُو الخُرُوج عَن هَذا المَسلَك، وتَرْك الالتِفات إِلى ذَوَات المَعبُودات الخَارِجيّة.

---

1 ـ وردت في نسخة ق: جزئيات.

2 ـ ساقط من نسخة ق.

وذَلك بأَن يجْعَل النَّفي مُتسَلِّطا على كلّ إِلَه يُقدَّر في الذِّهن مُستَحِقا لِلعبَادة، غَير مَولاَنَا جَل وعَز، كَما صَرّح بِه، مِن غَير التِفَات إلى مَا ادُّعِي في الخَارِج ومَا لم يُدع.

وهَذا صَحِيح لاَشَك فِيه، لأَن النَّفي في الكَلمَة المُشرفَة مُتوجِّه إلى كُل مَا يُقدَّر ويُفرَض[1] مِن الآلهَة، غَير مَولاَنَا جَل وتَعالى، وهَذا المَحْمَل وَاضِح في عِبارَته آخِرا.

ولَكِن يَخْدش فِيه قَوله: «أَوَّلا، لَيْس فِيما ادَّعاه كبير أَدَب، بَل الأَدَب كَذا الخ...».

بِأَن يُقَال لَـه: إِنْ كُنْت تَرَى بُطْلان قَوْل الخَرُّوبي، لِكَونه أَرَاد الجُزئيات الخَارجيَّة فَكلاَمه لَيس فِيه شَيء مِن الأَدَب، بَل سُوء الأَدَب والبُطلاَن والفَسَاد، فَكَيف تَقول لَيْس فِيه كَبير أَدَب، فَإِن مُقتَضى كَلاَمك أَنّه قَد أَتَى بشَيء مِن الأَدَب و قَصَّر، والكَامِل الأَدَب هُو مَا أَتيْت بِه أَنْت، ولَيْس ذَلِك إِلاَّ بِأَن تكون تَضُم مَا عِنْده إلى مَا عِنْدَك، و هُو مَحَل اعْتِراض الهَبْطي.

وقَد يُجَاب: بِأنه لاَ يُرِيد بِقَوله كَبِير أَدَب، اسْتبْقاء شَيء مِن الأَدَب بَل نَفيَه رَأْسا، وكَثِيرا مَا يُعبَّر بنحْو هَذِه العِبَارَات ولاَ يُرَاد ظَاهِرها، والأَوْلى أَن يُقال إِن في كَلاَمِه انْتِقالا وتَسلِيما مَطوياً.

وكَأَنَّه يَقول: سَلَّمنـا أن لَيـس مُرَاد الخَرُّوبي بِمَا ادَّعاه المُشرِكون مِن الآلـهَة ذَوَاتهـا الخَارجيَّة الجُزئيـة، بَل هِي مِـن حَيث كَوْنها آلهَة ونَفْي ذَلِك صَحِيح، إلاَّ أنه لَيس فِيه كَمَال المَطلُوب، وإِنما كَمَاله[2] نَفْي كُلّ إِله سِوى الله تَعالى مِن غَير تَقْيِيد بِما ادُّعِي، وبِهذا يَندفع عَنه اعْتِراض الهَبطِي، إِذ لم يَنْف الذَّوات، وإِنما نَفَى الوَصْف المُدَّعى وهُو صَحِيح.

---

1 ـ وردت في نسخة ك: يعرض.
2 ـ وردت في نسخة ق: كلامه.

وحِينئذ يَرد عَليه في قَولِه : «لَيس فِيه كَبير أَدَب». أَن يُقَال : إِذا كَان المُعتَبر هُو المَعنَى الكُلّي، أَي المُستَحق لِلعبَادة مَع الله تَعالى الَّذِي يَدَّعيه المُشرِكون، ثُم نُفِي عَلى التَّعمِيم، بِأن لاَ وُجُود لِشيء مِن أَفرَاده أَصلا إِلا الله تَعَالى، فهَذا 49 هُو / الحقّ المَطلُوب والأَدَب المقصُود.

فَأي أَدَب يَبقَى وَرَاءه حتّى يُكمِّله، فإِن الكَمَال الَّذي قَرَّره هُو هَذا بِعيْنه، فَقَد بَانَ أَن لَيس يَخْلو كَلاَم اليَسْتثنِي مِن ضُعْف وقُصُور مَا، والكَمَال لله تَعالى. والله المُوَفق.

{مَوْقع الاعْتِرَاض مِن كَلامِ الهَبْطي}

وأَما أَبُو محَمـد الهَبطِي، فَقَد اعْتَرض علَيه اليَسْتثنِي وغَيره في قَوله : «أَنَّ مَعبُودات الكُفَّار لاَ دَخل لَها في النَّفْـي»، ولم يَزَل النَّاس يَعترِضُون عَليه إِلى اليَوْم[1]، ويُشنِّعون عَليه تَشنِيعا عَظِيما، حتَّى إِنَّهم رُبما نَسبُـوه إِلَى خَرْق الإِجمَاع، وإِنكَار ما عُلِم مِن الدِّين ضَرُورة، وهَذَا أَمْر عَظِيم.

---

1 ـ قال العلامة إدريس الوزاني وهو من المتأخرين في هذا الصدد : « وخالفه ـ أي الهبطي ـ الجم الغفير، أي الجماعة الكثيرة، منهم : اليَسْتثنِي ، وتلميذه أبو العباس المنجور، وسيدي العربي الفاسي... وسيدي عبد القادر الفاسي في جواب له، ومن بعدهم كالشيخ جسوس.

وقد كنت تبعت هؤلاء العلماء المحققين رضي الله عنهم، في تأليفنا في كلمة الشهادة، ولم نطلع على تأليف اليوسي لقلته جدا قبل طبعه، فلما اطلعت عليه، رجعت عن الاعتراض على الهبطي إلى تأويل كلامه، وكتبت بهامش النسخة أني رجعت عن ذلك.

وسبب مخالفة هؤلاء الأئمة، أنه وقع في معظم كلامه، إنكار أن تكون آلهة المشركين داخلة في عموم النفي، والرد على من يقول به، فظن من سمع كلامه أنه لم يقل معنى سديدا، وحكموا ظاهر كلامه الذي وقفوا عليه... ولم يقفوا على كلامه الذي صرح فيه بالمراد، لقلته بالنسبة لغيره، أو غفلوا عنه ولم يتأملوه.

ووافق الهبطي جماعة من أهل عصره، منهم تلميذه سيدي عبد الوهاب الزقاق، وكذا من بعدهم، كالبوسعيدي المتقدم، ومفتي فاس ابن جلال... ووافق على جوابه سيدي الحسن بن عرضون، وولده سيدي أحمد...

وممن انتصر له غاية الانتصار، وناضل عنه بسنان القلم في كل مضمار، حتى كشف عن هذه المسألة القناع، ورفع عنها شغب النزاع، أعجوبة الزمان، وفريد العصر والأوان، أبو علي اليوسي طيب الله ثراه، وجعل الجنة مثواه وداره» النشر الطيب/ 2 : 226-227.

وبِالجُملَة، فَقَد جَعَلوا زَلَّته مَعْدودة فـي الزَّلات الشَّنيعَة، والهَفَوات الفَظِيعة.
ووَجْه الاعتِراض، أَن الكَلِمة المُشرفَة لاَشكّ أَنها سِيقَت لِلرَّد علَى الكَفَرة المُشرِكين، وإِبطَال آلهَتِهم الَّتي يَعبُدونَها مِن دُون الله تَعالى، وتَقرِير أنهَا لاَ تَستَحِق أَن تُعبَد، ولاَ يَصِح أَن تُثْبَت مَع الله تعَالى، ولاَ أَن تُشارِكه في أُلوهِيّته، وذَلِك بما اقْتَضتْه هَذه الآيَة مِن نَفْي كُلّ إِلَه سِوى الله تَعَالى، فَهِي قَاضِية بِبُطلاَن كُل إِله يُدَّعى مِن دُون الله سُبحَانه، سَالبَة عَنه وَصْف الأُلوهِية، فَمعبُودات الكُفَّار كُلّها بَاطِلة بِهَذا النَّفي العَام، مُنْدَرِجة في طَيّ ما نَفتْه هَذِه الكَلمَة.

فَكيْف يَقول الهَبطِي أَنّها لاَ دَخْل لَهَا في النَّفي ؟ فإِن القَوْل بِذلِك يَقتَضي أَنّها مُسَلمة مَترُوكة لم يَتَعرّض لإِبطَالها، وأَن الكُفَّار لم يَقَع الرَّد عَليهِم، فَهُم مُقرُّونَ عَلى عِبادَتـها واعْتقَاد أُلوهِيتِها، وأَي زَيْغ أَعْظَم من هَذا الزَّيْغ، وفَسَاد أَعظَم مِن هَذا الفَسَاد ؟

{مُناقَشة اليُوسِي لِكلاَم الهَبْـطي}

والجَـوَاب : أَن هذَا الاعترَاض مَبنِي عَلى أَن المُرَاد بِقوْله : «لاَ تَدخُل في النَّفي»، أَنَّها مِن حَيـث إِنّها آلهَة في اعْتِقادِهم، أَي مُستَحِقة لِلعبَادة، لاَ تَدخُل في النَّفي، بَل سُلِّم لَهم ما اعْتقَدوا، ولم يَتَعرّض في هَذه الكَلمَة المُشرفَة لإِبطَاله، ولاَ لِكُفر مُعانِدها مِن المُشركين وأَنّهم قَد قُرِّروا عَلى ما يَعتَقِدون، وسُلِّم لَهم ما يُثبِتون مِن وُجُود مُستَحق للْعِبادَة غَير الله تَعَالى. ولَو كَان هَذا هُو قَول الهَبطِي، لَكَان إِمّا ذَاهِبا إِلى كُفْرِ صُرَاحٍ وَذَلِكَ إِن سلَّم مَا اعْتَقَدهُ المُشْرِكُونَ وَرَأَى صِحَّتَه، وَإِمَّا ذَاهِباً إِلَى إِنكَار مَا عُلِم مِن الدِّين ضَرُورة، مَع جَهْل بِاللُّغَة عَظِيم.

وذَلِك، أَنَّهُ قَدْ وَقَع الرَّد عَلى المُشركين بِآيَات أُخْرى[1] ولم يَقَع بِهذه الكَلمَة، فَإِن مَدْلُول هَذِه الكَلمَة مِن إِبطَال كُلّ إِلَه سِوى الله تعَالى، وإِثبَات الأُلوهِية لله تَعالى، مما عُلِم مِن الدِّين ضَرُورة، وهُو المَدلُول لُغَة لِنَوع هَذا التَّرِكيب.

1 ـ وردت في نسخة ح : أخر.

وكَيف يُظَن هَذا كُله بِعَوَام المُؤمِنين، فَضْلا عَن الوَلِـي الصَّالح المُجاهِد النَّاصح، الشَّيْخ أَبِي مُحَمد الهَبْطِي، سَقَـى اللّـه ثَراه وجَعَل جَنّة الفِردَوس مَثْواه، فلقَد[1] بَالَغ في نُصْح المُسلِمين، وأَبْلى بَلاَء حَسنًا في الدِّين، ولم يُقَرر في هَذا إلاّ مَا هُو الحقّ البَيِّن، ولم يَذهَب إلا إلى مَا هُو الصَّواب المُتعين.

ومَحْمَل[2] كَلاَمه عنْدنَا في قَوله: «إن مَعبُودات الكُفّار وآلهة المُشرِكين لاَ تَدخُل في النَّفي» وَجهَان:

أَحَدهما: أَنها مِن حَيْث ذَوَاتها، أَي الحَجَر والشَّجر وَالفَلَك والنَّار وغَير ذَلك، لاَ تُنْفى، وهَذَا لاَ إشكَال فِيه وَيُوافِق الخُصومُ عَليه، إذ لاَ إِشكَال أَن الأَجرَام وكَذَا الأَعرَاض[3]، لاَ دَخْل لَها فِي مُستَحق العِبادَة، المَنفِي في كَلمَة الإِخلاَص.

فَإن قُلت: هَـذا أَمر وَاضِح، فَلو كَان هُو مُراده لم يُطِل في تَقرِيره.

50 فَالجَواب، أَنّه لاَشَك وَاضِح كَما ذَكرتَ، ولَكن / لَما تَوهَّم مِن غَيره[4] الغَلَط فِيه، لم يَكُن لَه بُد مِن إنكَاره وتَشدِيد الإِنكَار فيه، وذَلك مُوجب الإِكثَار و الإِطنَاب، مَع أَنّه قَد رَأى عُجْمَة[5] غَالِبة وجَهْلا عَامّا، فَبَالغ في تَبيين الحقّ وتَوضِيح[6] الصَّواب.

الوَجـه الثَّاني: أَنها مِن حَيث وَصفُها أَي كَونُها آلهَة بَاطِلة، لا تَستَحق أَن تُعبَد، ولاَ أَن يُتقرَّب إِليْها ولاَ بِها، لاَ تُنْفى أَيْضا، وهَذا أَيضا صَحِيح لاَ إِشكَال فِيه، لأَن هَذا الوَصْف، أَعْني كَونها آلهَـة بَاطِلة، لاَ تَضُر ولاَ تَنفَع، ولاَ تُبصِر ولاَ تسمَع، مَوْجُود لَها وقَائِم بِها، كَمَا هُو مُوجُود في أَذهَان المُوحدِين العَارِفين.

1 ـ وردت في نسخة ق: فقد.
2 ـ وردت في نسخة ك: فمحمل.
3 ـ الأعراض جمع عرض: هو الموجود الذي يحتاج في وجوده إلى موضع، أي محل يقوم به، كاللون المحتاج في وجوده إلى الجسم.
4 ـ وردت في نسخة ق: غير.
5 ـ العجمة: عدم الإفصاح في الكلام.
6 ـ وردت في نسخة ح: تبين.

فَلم يَصِح تَسلُّط النَّفي عَليه مِن جِهتَين :

إِحدَاهُما : أَنّه مَوجُود، وكمَا لاَ يَصِح نَفْي الذَّوات المَوجُودة كَذَات الصَّنم، لاَ يَصِح نَفْي وَصْفه المَوجُود لَه، كَكوْنه مَعبُودا بِغير حَق وفِتنَة ومضلَّة ووَبَالا.

الثَّانية : أَن المَنفى في كَلمَة الإِخلاَص، هُو المُثبَت ب «إلاَّ» لِما بَعدَها، فَلَو كَانَ المَنفي هُو الأُلُوهية البَاطِلة المَوجُودة في الخَارج، لَكَان ذَلِك هُو المُثبت لله، تَعالى عَن ذَلِك عُلوّا كَبيرا.

ولَما عُلِم عِلْم يَقِين أَن المُثبت لله تَعالى إِنما هُو الأُلُوهية الحَقِّية[1]، عُلِم أَنها هِي المَنفِية عَن غَيْره لاَ البَاطِلة، وهَذا وَاضِح. وعَلى هَذيْن الوَجهَين اللَّذَين قَرَّرنا، مَا تَرى في كَلاَم الهَبطِي كَثِيرا، وفِي كَلاَم غَيره مِمن يُقرِّر تَقرِيره، مِن قَوْلهم إِن مَعبُودات الكُفَّار لَو دَخلَت في النَّفي لَلَزِم الكَـذِب أَو الكُفْر، وهُو صَحِيح. أَما الكَذِب فَلاَزم في الوَجهَين مَعا، لأَن نَفي الذَّوات المَوجُـودة وصِفاتِها المَوجُـودة لهَا كَذِب، لأَنّه إِخبَار بِخِلاَف مَا في نَفْس الأَمر. وأَما الكُفْر فَلاَزِم في الوَجْه الثَّاني كَما قَرَّرنا آنفا، لأَن إِثبَات الأُلُوهية البَاطِلة لله تَعَالى كُفْر.

فَإِذا فَهِمْت هَذيْن الوَجهَين، اللَّذيْن قَرَّرناهُما في مَعبُودات الكُفَّار وآلهِة المُشرِكين، فَاعلَم أَنّه لم يَبقَ إِلا الوَجْه الثَّالث.

وهُـو كَونُها آلهَة، أَي مُستَحقة لأَن تُعبَد، سَواء كَان ذَلك لمُشارَكتها في الأُلوهِية نَفسهَا، وثُبُوت المِثليَة لهَا كَما يَقُول الثِّنوية والمُثَلِّثة، أَو لاخْتِصاصِها بِمَزِيَّة اسْتحقَّت بِها أَن تُعبَد، ويُتَقَرب إِليها وبِها كَما يَقولُه الوَثَنيون.

ولاَشَك أَن هَذا الوَصْف هُو مَصبُّ النَّفي في كَلمَة الإِخْلاَص، والنَّفي فِيه صَحِيح، لأَنه لاَ وُجُود لَه أَصْلا وَلاَ خَارِجا، إِذْ لم يَثْبت لِشيْء أَنّه مُستَحق لِلعبَادة،

---

1 ـ وردت في نسخة ك : الحقيقية.

لاَ صَنم ولاَ ملَك <ولا بَشَر[1]>، ولاَ نُور ولاَ ظُـلمَة ولاَ غَـير ذَلك، وإِنما ثَبَت ذَلك لِموْلانا جَلّ اسْمه.

فهَذا الوَصْف مَنْفي عَن غَير مَولاَنا عَزّ وجَل، على العُموم والاستِغرَاق، ولاَ في أَذهَان المُوحدِين، إِذ لاَ يُثبِتونه إلا لله تَعالى.

نَعَم، يَقع في أَذهَانهم مُتصَورا ومَنفِيا في غَير الله تَعالى.وإِنما يُوجَد هَذا الوَصف، لغَير الله تَعالى في أَذهَان المُشركين وفي اعْتِقادَاتهم، وعلَيهم وَقَع الرَّد بكَلمَة الإخلاَص المُقتَضيَة لِلتَّوحيد، وأَن لاَ إِلـه مُستَحـق لِلعبَادة إلاَّ الله تَعالى، فَعلم أَن كُلاّ مِن الشَّجر والحَجر والفَلك والنُّور والظُّلمَة ونَحو ذَلك لَيس بإِلَه يَستَحق أَن يُعبَد، وإِنما هُو مَخلُوق ذَلِيل حَقير مُصرف بقُدرَة الإلَه الحقّ تبارَك وتَعالى ومَشيئَته، لاَ يَبلُغ شَيء مِن ذَلك أَن يضُر ولاَ يَنفَع إلاّ بِإِذْن الله تَعالى، فَضْلا عَن أَن يَكون إِلهًا مُماثِلا لله تعَالىَ [عَز][2] وجَل، تعَالى الله عَمّا يُشرِكون. وأَن مَن اتَّخَذ شَيئا مِن ذَلك، فَإنما اتَّخذ إِفكاً[3] وزُورًا، وبَاطلاً وغُرورا.

وهَذا الوَجْه الثَّالث، الَّذي قُلنا إِنّه مَحط كَلمَة الإِخلاَص ومَدارها، لاَ يُنكره 51 الهَبطِي، ولاَ غَيره / مِن المُؤمِنين، عَامِّهم وخَاصِّهم والحَمْد لله، وإِن كَان مِنهم مَن يَعْجز عَن التَّعبِير، أَو قَاصِر في غَيْرِ هَذِهِ العَقيدَة.

أَمّا الوَحدَانيَة وأَنّ لاَ شَريك لله تَعالى، فَهِي مِن العَقائِد الوَاضحَة الّتي هِي مَمْزوجَة بِاللّحم والدَّم في حَقِّ كُل مُؤْمِن.

وقَد عَلمْتَ مِن هَذا كُلِّه، أَن مَعبُود المُشرِك كَالصَّنَم مثَلا، لَه ثَلاَث اعْتِبارَات، أَحدها : ذاتُـه وجَوهَرُه. الثَّاني : وَصفُه القَائِم بِه في الخَارِج، وفي أَذهَان

---

1 ـ سقطت من نسخة : ك.

2 ـ سقطت من نسخة : ق.

3 ـ الإفك والإفكة : الكذب، ومنه «حديث الإفك».

المُوحدِين، وهُو كَونه إلها بَاطِلا مَعبُودا[1] بغَيـر حَقّ، مُبعَدا عَن الله تَعالى. الثَّالث : وَصفُه المُدَّعى لَه الْمَوْجُود في ذِهْن عَابِده المُشرِك، ولم يُوجد في الخَارِج، ولاَ في أذهَان المُوحدِين إلا بِالنَّفي، ولاَ يَصِح وُجُوده في الخَارِج لِذلِك الصَّنم، ولاَ لِشيْء مِن المَعبُودات مِن دُون الله، وهُو كَونه إلها حَقا مُستَحِقا لأَن يُعبَد.

وعَلمْت أَن هَذا الاعتِبار الثَّالث، علَيه جَاء النَّفي في الكَلمَة المُشرفَة، وبِحسبِه دَخلَت الأَصنَام وجَميع آلهَة المُشرِكين في النَّفي العَام، ووَقَع الرَّد عَلى عَبَدة الأَصنَام والأَوثَان، وأُرغِمَت أُنوفُهم بِكلِمَة الإخلاَص، ومَا اقتَضَتَه مِن التَّوحِيد الخَاص، واخْتِصاص مَولاَنا جَل جَلاَلَه بالأَلُوهيَة والكِبرِيـاء والكَمَال غَاية الاخْتِصـاص، واتِّسَام كُل مَعبُـود مِن دُونِه تَعالى بِغَاية الذُّل وعَظِيم الانْتِقاص. وأَما الاعْتبَاران الأَوَّلان، فلَم يَرِد النَّفي عَلى وَاحِد منْهما أَصْلا، ولاَ وَقَع فِيه الرَّد و<لا >[2]الإنكَار.

أَما الأَوَّل وهُو ذَات الصَّنم، فَمُتفَق عَليه بَين الخَصمَين، أَعنِي المُوحِّد والمُشرِك، لأَن الذَّات مَوجُودة عِند الفَريقَين.

وأَمَّا الثَّاني : وهُـو الوَصْف البَاطِل، فَمُختَلف فِيه بَين الخَصمَين، فَالمُوحِّد يُثبته، والمُشرِك ينفِيه، ويُثبِت مُقابلَه، وهُو الوَصْف الحَـقّ، ولاَ يَصِح نَفْيه عَلى المُشرِك، ولاَ الرَّد عَلَيه فِيه، إذ لاَ يُمكِن مِن المُوَحد نَفْيه وهُو الَّذي يُثبِته، ولا يُمكِن إنكَاره عَلى المُشرِك وهُو الَّذي يُنكِره ويَبرَئ مِنه.

وقَول الهَبطِي وكَذا مَن يَقُول بقوْله، أَن «آلهَة المُشرِكين لاَ تَدخل في النَّفي الوَاقع في كَلمَة الإِخلاص»، إِنما هُو بِحسَب الاعتبَارين الأَوَّلين، وذَلك هُو مُرَاد الهَبطِي في كُل مَا يُقرِّر ويُحرِّر، ولاَ يَجُوز أَن يُحمَل كَلاَمه علَى الاعْتِبارِ الثَّالث أَصْلا، فَلا غُبَار عَلَيه، ولاَ عَار يُنسَب إِليْه.

1 ـ وردت في نسخة ق : معبود.
2 ـ سقطت من نسخة : ك.

وقَد اتَّضح مِن هَذا، أَنَّه مَا اعترضَ عَلى الهَبطِي فِي هَذا المَنحَى، إلا مَن تَاه في مَهَامه[1] الغَفْلة، وضَاقَت حَوصلَته [2]عَن تَفاصِيل هَذِه الجُملَة.

{سَبَب الاعْتِراض عَلى الهَبْطِي والْتِماس العُذْر لَه فِي مَذْهبِه}

ولَعَل سَبَب الاعترَاض عَليه والله أَعلَم، أَنه قَد وَقع في مُعظَم كلاَمه، إنكَار أَن تَكون آلهَة المُشركين دَاخلَة في عُموم النَّفْي، وتَقرير ذَلك والرَّد على مَن يَقول بِه، مِن غَير أَن يُنبِّه عَلى أَن الأُلوهِية، واسْتِحقَاق العِبادَة مَنفية عَنها.

فَمَن سَمِع كَلامَه كَذلك، يَتوَهم أَنه لاَ يَلتَفت إِلى مَعنى سَدِيد، ولاَ يَأوِي إِلى رُكن شَدِيد، فَيَنشِب فِيه أَظفَار اللَّوْم، ويَسُومه بِالهَوان [3]غَاية السَّوم[4].

والعُذْر لِلهَبطِي في ذَلك، أَنه لما اعْتقَد في مُجَادِليه أَنهم يَقولُون بِدُخولها عَلى ما هِي، فَيُدرِجون البَاطِل معَ الحَقِّ في قَرن[5]، ويَنحون بِهما إِلى سَنَن[6]، شَدَّد[7] في النَّكير، وبَالغ في التَّقرير.

وكَان المَعنى الثَّالث، الَّذي هُو مَطلُوب النَّفي، أَعنِي اسْتحقَاق آلهَتِهم لأَن تُعبَد أَمْرا وَاضِحا، لا يَختَصم فِيه اثْنَان، ولاَ يَشك فِيه إِنْسَان.

فَلِذلك لم يَهْتبل[8] كُل اهْتِبال بِالتَّنبِيه عَليه، ولا الالتِفات إِليه، وهَذا لَو لم يَكن لَه عَن هَذا النَّمط الَّذي هُو فِيه خُروج، ولاَ كَان لَه عَلى تَقرير غَيره عُرُوج، لِيكُون 52 ما حَملْنا عَليـه كَلامه / مُجَرد تحْسِين ظَن به، وتطلب تَأْويل حَسن لِمذهبِه.

---

1 ـ المهامه جمع مهمهة : المفازة البعيدة.
2 ـ هي من الطائر بمنزلة المعدة من الإنسان.
3 ـ وردت في نسخة ك : الهوان.
4 ـ يقال سام سلعته كذا وكذا، أي ذكر ثمنها وغالى بها.
5 ـ يقال قرن الشيء بالشيء شده ووصله به.
6 ـ يقال استقام فلان على سنن واحد، أي على طريقة واحدة.
7 ـ وردت في نسخة ق : شديد.
8 ـ وردت في نسخة ح : يهبل.

فَكيف وقَد أَوْضح في خِلاَل كَلامِه الحقّ الَّذي لاَ غُبْرة علَيه، وبَيَّن الصُّبح لِذي عَينَين، لَو كَانت عُيون تَهتَدي إِليه.

فَما أَتى المُعتَرضُون عَليه إلاّ مِن شَيئَين خَسِيسَين : أَحَدهما : سُوء الظَّن بمن لاَ يَنبَغي أَن يُسَاء بِه. الثَّاني : قِلَّة التَّدَبر، وعَدَم الالتِفَات إلى كَلامِه، ومَا احْتَوى علَيه.

وإلاَّ فَالأَمر الَّذي يُقـرِّره المُعتَرضُـون، مِن إثبَات الأُلوهِـية واسْتِحقَاق العِبَادة لله تَعَالى، ونَفْي ذَلِك عَن غيره، قَـد قَـرَّره هُو أَيضًا غَايَة التَّقرير، وأَبَان فِيه الحَقّ لِكُل عَاقِل بَصِير.

{مُـقْـتَطفَات مِن كَلامِ الهَبْطي تَكْشِف عَن سَلامَة عَقِيدَته}

وهَا أَنا أَسْرد علَيك شَيئا مِن كَلامِه، لِتَرى مَا ذَكَرنا رَأْي عَيْن، ويَتبَين الصُّبح لِذي عَينَين.

قَال رَحِمَهُ اللَّهُ في صَدْر مُباحَثتِه، لأَبي عَبد الله اليستثني مَع الخَرّوبي، مَا نَصّه : «والمُقْدِم قَبل الخَوْض في كَلاَمه، مَا يَنبَغي لِذَاكر الكَلمَة المُشرفَة مِن الأَدب عِندِي، لِيَسبق إلى القَلْب فَيمَلأه[1] حتَّى لا يَسَع مَعه غَيره، وهُو أَن يُشْعِر المُتلَفِّظ بِها قَلبه، نَفي الإلهيَة عَن كُل مَوجُود سِوى الله تَعالى، وإِثبَاتها لَه تعَالى وَحدَه لا شَريكَ لَه فِيها.

يُكـرِّر ذَلك عَلى قَلبِه مَادام يَذكُرها علَى لِسانِه، حَتّى يَتجَوهر بمَعنَاها قَلبه، ويَنشَرح بِها صَدرُه، ويَرسُخ بفَضْل الله رُسوخا كُلِّيـا، ويَنتَقِش فيه انْتقَاشا تَاما، حتّى لاَ يَنطَمس ذَلك النَّقش عِند فِتنَة الفَتَّانين، وَلاَ عِند سُؤال المَلَكين[2]، ولاَ عِند غَير ذَلك مِن الأَهوَال

---

1 ـ وردت في نسخة ك : فيملأ.

2 ـ المقصود بهما نكير ومنكر.

والشَّدائِد الأُخرَوية، ويَصدُق قَوله تَعالَى : ﴿ يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِي ٱلْآخِرَةِ ﴾»[1] انتهى الغَرَض منه.

فَانظُر رَحمَك الله في هَذا الكَلام، هَل فَاتَه شَيء مِن الصَّواب، وهَل لِلوَهْم والخَطَأ إليه مَسلَك أو بَاب، وهَل السِّر فيه إلا جِهار، وهَل الحَقّ إلا نَهار ؟

وكَيف يَصِح في الأَذهَان شَيء إِذا احْتَاج النَّهار إِلى دَلِيل[2]

وهَل قَوله «نَفي الإلَهِية[3] عَن كُل مَوجُود سِوى الله تَعَالى» إلاّ ما يُقرِّره المُعتِرضون عليه في آلهَة المُشرِكين، فَفِيم تَختَصمُون أَيّها المَلأ وفِيم تَختَلفُون ؟

وقَال أَيضا في جُزء لَه آخَر، حَيث تَكلّم عَلى شَرح الكَلمَة المُشرفَة، وذَكَر أَنّها مُحتَوية عَلى أَرْبع كَلمَات، مَا نَصه : «فَالمُراد مِن الكَلمَات الأَربَع : الخَبر عَن عدَم الإلَه الحَق، لِجَمِيع مَا سِوى الله سُبحانَه، فَلا وُجُود لَه لأَحَد سِوى الله، بَل هُو مُعدُوم في حَق مَا عَدَاه عَدَم اسْتحَالة، وعَن إِثبَاته لله، أَي وجُوده لَه وجُودا وَاجِبا، وانْفرَاده[4] بِه انفرَادا وَاجِبا، وذَلك يُوجِب اسْتحَالة الشِّركَة فِيه، لِلبَراهين القَواطِع والحُجَج السَّواطع» انتهى الغَرَض منه.

وقَال فِيه أَيضا، مَا نَصه : «و هَذه الحَقيقَة، المُفسَرة بِالوَاجِب الوُجود المُستَحق لِلعبَادة، هِي الوَاجِبة لله تَعالى المَقصُورة عَليه، الَّتي لاَ يُعدِّيها إلى غَيْره، إلا كَافِر بمَحضِ الافترَاء والكَذِب.

وقَد تَبيّن لَك بهَذا وبما تَقدّم، أَن المَنفِي[5] هو المَعدُوم المُستَحيل، الّذي لاَ يَقبَل الوُجود بِوجْه مِن الوُجوه، ولاَ بحَال مِن الأَحوَال.

---

1 ـ إبراهيم : 29.
2 ـ بيت ينسب إلى الشاعر المتنبي. يراجع : العرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب. لليازجي : 357.
3 ـ وردت في نسخة ق : الآلهة.
4 ـ وردت في نسخة ك : انفرادا.
5 ـ وردت في نسخة ق : النفي.

وتَبَين لَك أَن هَذه الحَقيقَة لَيست بِموْجودَة لِغير الله، سَواء كَان مَعبُودا مَعه أَو غَير مَعبُود، فَالمعْبود مَع الله بِالبَاطِل، وغَير المَعبُود ممَّا سِواه، في عَدَم تِلك الحَقيقَة عَلى السَّواء، <و>[1] في عَدم استِحقَاق التَّسمية بِاسم الإِله الحقّ. وبالله التَّوفِيق» انتهى الغَرَض منه.

وقَال في أُرجُوزَته :

إِلَـه قَد نَفَته «لاَ» قُـل حَقـا — عَن كُل مَنْ لَيس لَه اسْتَحَقا
لأَنَـه مِـن وَاجِـبَات الله — قَد انْتَفى عَن غَـيره يَا سَاه[2]

وقَال فِيها أَيضا :

53 وكَـم لَه مِن خَبَر فِـي القُرآن — / عَن هَذه الأَصنَام قُل والأَوثَـان
وأَنـهـا مَوجـودة حَقِيقَـة — مُبصِرة كَسائِر الخَليقَـة
لَو انْتَفت يا فَـاهِم المعَانـي[3] — ما عُبِدت في سَائِر الأَزْمَـان
لَو انْتَفـت لَـعَم عَيْنها العَـدَم — ولم يَكُن وجُودها قَد انْتَظـم

فَانظُر إِلـى كَلاِمـه في الأَصنَام، لِتعلَم ما ذَكَرنا أَوَّلا، مِن أَن كَلامَه في ذَواتِها، لا في وَصْف الأُلوهِية المُدَّعى لَهَا، إِذ الَّذي يَستَلزِم عَدمَها إِذا انْتَفَت في كَلامِه، هو انْتِفاء ذَوَاتها، لا انْتفَاء الأُلوهِية عَنها. وهَذا أَمْر بَيِّن.

وقَال أَيضًا فِيها :

وإِن تَقُل فَمـا الَّـذي نَعتَقِد — وما عَليْـه في الحَشـا نَـعتَمِد
مَـا لِلإِلَـه مِـن أُلوهِيـتِـه — عَن غَيْـره قَد انْتَفَت فَانْتَبِه[4]

---

1 ـ سقطت من نسخة : ك.
2 ـ وردت في نسخة ك : ساهي.
3 ـ وردت في نسخة : ق العيان.
4 ـ ورد هذا الشطر في نسخة ح هكذا : قد انتفت عن غيره فانتبه.

لأَنّهَا في غَيْرِه مَعدُومة وفي الإِلَه رَبّنا مَوجُوده

وقَال في قِطعَة أُخرى :

بِنفْي الإِلـه الحقّ عَن غَير رَبّنا وإِثْبَاته له يَزُول التَّضَادد[1]

وقَال في أرجُوزَة أخرى :

خِلافُ ما يَخْتَص بالكُفّار مِن قَمر أَو بَشر أَو نَار
وغَيرها مِن سَائِر المَعبُودات كَالشَّمس والعِجْل وكُل الإلَهَات
فَإنّها مَوْجودَة ونَفْيها مَحض افْتِراء قَاله مَن قَد لهَا
وإنما المَنفِي بِاتّفَاق عَنها عِبَادَة بالاستِحقَاق[2]

إلى غَيْر هَذا مِن كَلامِه مِثل هَذا وهُو كَثِير، وفي جَمِيع ذَلك يُقرِّر كَما تَرى أَن الأُلوهِية، واسْتحقَاق العِبادَة مَنفِية عَن كُل مَوجُود سِوى الله تَعالى، ومِن جُملَة ذَلك الأَصنَام[3]، وكُل مَا عُبِد مِن دُون الله تَعالى، كَما صَرّح بِالأَصنَام في آخِر الأَبيَات. وهَذا هُو الّذي يُقرِّره المُعتِرضون عَليه.

فَكيْف يَصِح لأَحد أَن يَنسُب إِليه في هَذا زلّة، أَو أَنه لم يحْكُم بِنفْي الوَصْف المُدَّعى في اعْتِقاد المُشرِكين عن الأَصنَام، أَو أَنّه يَرى أَنها[4] مَسكُوت عَنها، لم يَقَع التَّعرض لهَا. وهَل هَذا إلا وَهْم سَاقِط، وفِكْر في الظُّلُمات خَابِط ؟

نَعَم، حكَم بأن الأَصنَام لاَ دَخلَ لهَا فـي النَّفْي، ولَه في ذلِك مَجَالان وهُما :

---

1 ـ تمت مقابلة هذا البيت مع ما ورد في مخطوط خاص بالعلامة المنوني رحمه الله.
2 ـ قوبلت هذه الأبيات بما ورد في كتاب النشر الطيب/ 2 : 227، وذلك في غياب الأصل في الوقت الحاضر.
3 ـ وردت في نسخة ك : للأصنام.
4 ـ وردت في نسخة ق : أنه.

الاعتبَاران الأَوَّلان، وحكَم غَيره بِأَنها دَاخلَة ولَه مجَال وَاحِد، وهُو الاعتِبار الثَّالث.

فَكيْـف سَـاغ لِذِي المَجَال الوَاحد، أَن يُشنِّع ويُنكِر عَلى ذِي المَجالِين ؟ إن ذَا مِن[1] العَجَب، مع أَنه لاَ نِزاع ولا خِلاَف أَصلا، إِذ كُل مِنهُما يُسلِّم في نَفْس الأَمر مَقَال الآخَر. ونَشأ النِّزَاع مِن مجُرَّد الأَوْهام وعَدَم التثَبُّت في الكَلام، وقِلَّة التَّدبر لِلعِبارَات، والإِحَاطة بِأَنوَاع الاعتِبَارات.

نَعـم، قَولُـه في الأَصنَام آخِـر الأَبيَات، إِنما المَنفِي عَنها عِبادَة بالاسْتحقَاق، يَحتَمل مَعنَيين: أَحدهما: أنه إِنما نَفَى عَنها الاسْتِحقَاق لاَ ذَوَاتها، ولاَ كَوْنها آلهَة بَاطِلة، وهَذا هُو الَّذي قَرَّرنا. الثَّاني أَنّه إِنما نَفَى عَنْها الاسْتِحقَـاق المُجرَّد، لاَ الأُلوهِية بِنفسِها. أَي فَلا تَدْخل لأَجْل ذَلك. وهَذا يَقَع عَليه فِيه البَحثُ، وسَنُقرِّره بَعدُ إِن شَاء الله.

فَإِن قُلْت: إِن المُعترِضين عَليه يُسنِدون إِليه القَوْل بِأَن مَعبُودات الكُفّار مَسكُوت عَنها، لَم تَتعرَّض الكَلمَة المُشرفَة لَها بِرَد ولاَ إِبطَال.

قُلْـت: قَـد رَأَيت كَلاَمه وتَصرِيحه، بِأَنها قَد نفَت الأُلوهِية واسْتِحقاق العِبادَة عَنها، في جُمْلة المَوجُودَات سِوى الله تَعالى. وكَيف يُطلَب أَثَر بَعْد عَيْن ؟

خُذ مَا رَأَيت ودَعْ شَيْئا سَمِعتَ به   في طَلْعَة الشَّمْس مَا يُغنِيك عَن زُحَل[2]

وعَلى أَنه صَرّح بِأَنها مَسْكوت عَنْها فهُو صَحِيح. وَمَحْمَلُهُ الوَجْهان الأَوَّلان. فَإِنا قَد بَيَّنا أَن النَّفي لم يَتَسلَّط بحَسَبِهما، وأَنها غَير مَنْفية بحَسَبهما[3]، وهَذا هُو مَعْنى كَوْنها مَسْكوتا عَنْها، لأَنَّها إذا لم تُنْف والفرْض[4] أَنها لم

1 ـ وردت في نسخة ك: لمن.
2 ـ بيت للمتنبي مع تغييرات طفيفة، وهو من قصيدة طويلة يمدح فيها سيف الدولة، ومطلعها:
أجاب دمعي وما الداعي سوى طلل   دعـا فلباه قبـل الركـب والإبـل
3 ـ وردت في نسخة ك: بحسبها.
4 ـ وردت في نسخة ك: والغرض.

تَثْبت، فَهِي مَترُوكة مَسْكوت عَنها، غَير مُتَعرّض لهَا لاَ بحَسَب المَعنى 54 الثَّالث. فَإنك قَد سَمِعت صَريح / كَلامِه فِيه بما عَليه جمِيع المُوحِّدين.

فَإن قُلْت : إنّهم يَذكُرون عَنْه أَيضاً أَنّه يَقُول : «إن المَنْفي هُو المِثْل المُمَاثل المُقدَّر لا غَيْر» وهَذا يخْدش في كَوْن الأُلوهِية مَنفِية عَن الأَصنَام، وسَائِر المَوجُودات المَعبُودات مِن دُون الله، ويَقتَضي أَنّه لم يَقَع الرَّد عَلى عُبَّادِها المُشرِكين، وذَلك كُله وَاضِح البُطْلان.

قُلـت : كَون المُماثِل المُقدّر هُو المَنفِي، هُو الصَّحِيح، وبِه نَقُول نَحْن أَيْضا، وأَنْت بِه تَقُول أَيْضا أَيُّها السَّائِل، إن كُنْت مُوَحِّدا عَارِفا. وقَد تَقدَّم في صَدْر هَذا المَقصِد سُؤالا وجَوَابا، ما يُغنِيك في بَيانِه. ونَحْن نَزِيدك فِيه تِبْيانا، لِتَزدَاد إن شَاء الله إيقَانا.

{المَنْفي فِي الكَلمَة المُشرفَة هُو المُماثِل المُقدَّر}

فَنقُول إن المَنفِي في الكَلمَة المُشرفَة، هُو المُماثِل المُقدَّر :

أَما كَونه مُمَاثلا، فَلأَن المُرَاد مِن الكَلمَة، إنَّـما هُو التَّوحِيد، وذَلك بنَفْي الشَّرِيك. ولاَ يُشارِك الله تَعالى إلاَّ مُمَاثِله فِي اسْتِحقاق العِبادَة. إذ لاَ يُشارِكـه جِــرْم ولاَ عَـرض، ولاَ حَجَر ولاَ شَجَر، ولاَ شَمْس ولاَ قَمَر، مِن حَيْث إنّها مَخْلوقَات حَادثَة، غَيْر مُستَحقة لأَن تُعْبد.

وبِالجُملَة، إنما يُخِل بِوَحدَة الإلَه، وُجُود إلَه آخَر، لاَ وُجُود مخَلُوق غَير إله، كَمَا إذا قُلْنا لا رَجَل في الدَّار إلا وَاحِد وهُو زَيْد، فَإنما يُخِل بِوَحْدَتِه وُجُود رَجُل آخَر، لا وُجُود امْرَأة ولاَ حمَار، ولا شَاة ولا وَتِد.

فكَذِلك وَحدَة الله تَعَالى ولَه المَثَل الأَعْلى، إنما يُخِل بِها أَن لَو وُجِد مَعَه إلَه آخَر في مُلكِه أَو أَكثَر، لاَ مَخْلوق مِن مَخلُوقاتِه، وهَذا وَاضِح بيِّن.

وأَما كَوْنه مُقدَّرا فلأَنا نَعْني بِالمُقدّر، مَا يَفرِضه الذِّهن، ويتَصوره العَقْل، ولاَ وُجُود لَـه في الخَارِج. وهَذا هُو المَنفِي، لأَن النَّفي في الكَلمَة المُشرَفة، إنما هُو إخبار عَن الأَمْـر الَّـذي لم يَكُن، أَنه لَم يَكُن، إذ هَذا هُو النَّفي الصِّدْق، والَّذي لـم يَكُن هُو المُقدّر لا المَوجُود، ولَيس مَعنى النَّفي أَنه إخبار عَن الَّذي كَان أنه لم يَكُن، إذ لَو كَان هَكذا كَان كَذبا، ولا أَنه إِزالَة للشَّيء الَّذي كَان وإِعدَام لما حَصَل، كَما تَقَدّم تَقْرِيرُ هَذا كُله بِأبْلغ تَقرِير.

وبِالجمْلة، فَالمَنفِي في كَلمَة الإخلاَص إِنما هُو شَريك الله تَعَالى، والشَّرِيك مُتَصور مُقدَّر، ولاَ وُجُود له ولاَ لِشيء من أَفرَاده المُقدَّرة في الخَارِج، ويَستَحيل وُجُوده فَهُو مُقدَّر لا غَـير، وهُو المَنْفي لاَ غَير، فَعُلِم أن المَنفِي هُو المُماثِل المُقدّر وهُو المَطلُوب.

ثُم إِن هَذا المُقدَّر نَفْينَاه على العُمُوم، بِمعْنى أَنّه لاَ يُوجَد شَرِيك لله تَعَالى أَصْلا، فَعُلِم أَنه لم يَحصُل مِنه فَرْد في الخَارِج أَصلا، وأَن كُل مَا اعتُقِد شَرِيكا مَع الله تَعَالى، مِن صَنَم ووَثَن وفَلَك ونُور وظُلمَة وغَير ذَلك لَيسْ بِشَرِيك، وإِنما جُعِل شَرِيكا غلَطا، وأَنّه لا يَستَحق أَن يُعبَد، إِذ لَو كَان شَيْء مِن ذَلِك شَرِيكا مُستَحقا لأَن يُعبَد، لَلزِم أَن يَكُون هَذا الشَّريك المُقدَّر مَع الله تَعَالى قَد وُجِدت أَفرَاده، ولو وُجِدت أَفْراده لَبطُل السَّلْب العَام <الَّذي>[1] في كَلمَة الإخلاَص، وهُو قَولنا : « لاَ إِلَه إِلا الله»، لأَن مَعَه علَى هذا الفَرْض الفَاسِد إِلهاً آخَر، وهُو هَذا الشَّريك المَذْكور، تَعَالى عَن ذَلِك عُلُوا كَبِيرا.

فَقَـد تَبَـيّن لَك أَيُّها السَّائل، أَن نَفْي المُمَاثِل المُقدَّر عَلى العُموم والاِستغْراق، يَحصُل بِه كُل مَطلَب، ويَتِم بِه كُل مَأْرب، مِن تَوحِيد الله تَعَالى والرَّد عَلى سَائِر المُشرِكين.

---

1 ـ سقطت من نسخة ك.

فَإِن قُلْـتَ : إن العَرَب وسَائِـر المُشرِكين لَمَ يَعبُدوا مُقدّرا، وإنما عَبَدوا مَوجُودا كَالحَجَر والشَّجر والشَّمس ونَحوِ ذَلكَ، فلاَ يَحصُل الرّد عَليهم إلا بِنَفي ذَلك المَوجُود، ولَو كَان المَنْفى هو المُقدَّر، لقَالوا آلِهتنا غَير مُقدّرة، فلاَ عَلَينا.

55 قُلْـتُ : / يَـا عَجَبا لِلسُّؤال بَعـد هَذا البَيَان، ولَكِن نَزيدك بَيَانا عَلى بيَان، فَنَقول المَوجُـود الَّذي يَعْبـده المُشرِك كَالحَجَر مَثَلا، لأبُد أَن تَنْظر فِيـه مِن أَي وَجْه عَبَده، أَلِكَوْنه حَجَرا كَسَائر الأَحجَار ؟ أَم لِكونِه مُستَحقا لأَن يُعْبد ؟

بَاطِل الأَوّل، إذ لَو سَلم المُشرِك أَن مَعبُوده كَسائِر المَخلُوقات الّتي لا تُعبَد، ولا تَستَحـق العِبادَة مَا عَبدَه أَصلا، فَتعيَّن الثَّاني، وهُو أنه عَبده لِكونِه إلهاً مُستَحقا لِلعبَادة «فَنَقول كَونه <إلَهاً>[1] مُستَحقا لِلعبَادة»[2] مَوجُود في الخَارِج، أَو مُقدَّر فَقَط غَير مَوجُود ؟

فَإِن قُلْـت بِالأَوّل، وهُو أَنّه مَوجُود، فَقَد كَفَرت وأَشْركَت. وإِن قُلت بِالثَّاني، وهُو أَنّه مَفرُوض مُقَدَّر غَير مَوجُود، فَقَد سَلمت أَنه فَرْد مِن أَفرَاد ذَلك المُقدَّر، الَّذي نَفينَاه في كَلمَة الشَّهادَة. وقَد بَيّنا أَن المُقدّر فيها عاَم فَيَعم كُل أَفرَاده.

وهَذا الحَجَر باعْتبَار كَوْنه إلها مُستَحقا لِلعبَادَة[3] مِن أَفرَاده، فهُو مَنفِي أَي لا يَستَحق العِبادَة، وهَذا هُو المَطلُوب.

ولا تَقُل إِنه مَوجُود في الخَارج، أَي بِاعتِبار اعْتِقاد المُشرِك، لأن كَلامَنا في النَّفي الَّذي في كَلِمة الإخلاَص.

وقَد عُلِم أَن النَّفي والإثبَات في القَضايَا، إِنما مَصبّهما النِّسَـب[4] الحُكمِيـة

1 ـ سقطت من نسخة ك.
2 ـ ساقط من نسخة ح.
3 ـ وردت في نسخة ك : العبادة.
4 ـ النسبة هي إيقاع التعلق بين الشيئين، وقد تكون نسبة توافق أو تماثل أو تشابه أو تعلق، والنسبة الثبوتية هي ثبوت شيء لشيء، كثبوت المحمول للموضوع وهو الإيجاب، والنسبة السلبية انتفاء شيء عن شيء، كانتفاء المحمول عن الموضوع وهو السلب. المعجم الفلسفي/ 2 : 464.

الخَارِجِية، لا الذِّهنِية. وصِدْق الخَبر مُطابَقتُه لما في نَفْس الأَمر، سَوَاء طَابق الاعْتقَاد أَم لا، كَما أَن كَذِبه عَدم مُطابَقته لِذلك. فَافهم.

فَكَون الحَجَر مَثَلا إلها مُستَحقا لِلعبَادة، لاَ وجُود لَه في الخَارِج أَصْلا، بِحسَب مَا في نَفس الأمْر، فَهو منْفِي في حُكْم العُموم الَّذي في الكَلمَة المُشرفَة. وإِذا عُلم أَنه لا وُجود لَه في الخَارِج، عُلِم أَن مَـن اعْتَقده مَوجُودا في الخَارِج وهُو المُشرك، مُخطِئ ضَال عن القَصْد، وأَن اعتِقاده ذَلك فَاسد زَائغ.

والمُشرِك هُو بِنفْسه يَفهَم ذَلك أَيضا، لأنّه يَعتَقد أَن هَذا الوَصْف مَوجُود لِلصَّنم في الخَارِج، لا في ذِهنِه فَقَط، وإِذا سَمِع كَلمَة الإِخْلاص وهُو عارِف بِاللِّسان، عَلِم أَنها تَقُول لا وُجُود لَه في الخَارِج، فَعَلم أَنها مُكذِّبة له فِيما اعْتَقد رَادَّة عَليه.

فَإن سَبقَت <له>[1] السَّعادة مِن الله تَعالى بِها، انْسَلخ عَن اعْتِقادِه، واسْتَبدل اعْتِقادا آخَر، وهُو أَنه لا وُجُود لِشيْء مِن الآلهَة مَع الله تَعالى. فَلا يَتمَالك أَن يَقول : «أَشهَد أَن لاَ إِله إِلاَّ الله».

وإِن سَبَقت لهُ الشَّقـاوَة، نعُوذ بالله مِن سَخَطـه، صَمَّم عَلى اعْتِقـاده، وأَن مَع الله آلِهة أُخرى، وبَقِي عَلى شِركِه، ورُبّما تَعجَّب مِن نَفْيها فَيَقول : ﴿ أَجَعَلَ ٱلْآلِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ ﴾[2] نسْأل الله السَّلامَة.

فَعلِم أَن المُقـدَّر هو المَنفِـي عَلى العُموم والشُّمول، وبِذلِك حَصَل المَقصُود مِن العِلْم، بِانتِفـاء الأُلُوهيـة عَن كُل مَعبُود سِوى الله تَعالى. وعَجَبا كَيْف يُتصوَّر غَير هَذا، ولَيْس بَيْن المُقدّر والمَوجُـود وَاسطَة. فَمن لا يَكتفي بِالمُقدَّر، لم يَبْق لَه إِلا أَن يَنفِي المَوجُود، وهُو كَذِب وضَلال.

1 ـ سقطت من نسخة : ك.
2 ـ ص : 4.

والمَوجُود كَما عَلمْت فِيما مَر، هُو جَوهَر الصَّنم ووَصْفه القَائِم بِه، أَعنِي كَونه إِلَها باطِلا. وقَد عَلمْت ما في نَفي ذَلك مِن الكَذِب والكُفر، بما لا نَحتَاج إلى إِعادَته.

وبِالجُملَـة، فَالمنْفي في الكَلمَة المُشرفَة، هُو الإِله الحَق عَلى العُموم والاستغرَاق، سِوى الله تَعالى، وهُو كُله سِوى الله تَعَالى مُقدّر مَفرُوض، لا وُجود له في الخَارِج، ولا شَيء بَعدَه يُطلَب لِلنَّفي. ﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَـٰلُ ﴾[1]. والله المُوَفق.

إِذا علِمـت هَذا، لم يَبْق عِنْدك إِشكَال في المَسأَلة، ولا تَردد فِيها ولا تَحيّر. نَعَم، يَبْقى لَك التحيُّر في اعْتِراض المُعترِضين، القَائلِين أَنه لو كَان النَّفي مُتسَلِّطا[2] 56 عَلى / مُقدّرات فقَط، لما وَقَع الرّد على الكَفَرة، ولا إِبطَال لِمعبُوداتهم. فَاقْض العَجَب[3] مِن هَذا الاعتِراض، واسْأَل الله العَافيَة.

فَإِن كَلام هَؤُلاء المُعتَرضين، يُستَنشَق مِنه إِما اعْتِقاد أَن المَوجُود يُنفى، وإِما عَدَم تَعقُّل العُمومَات والكُلِّيـات السَّالبَات، أَو عَدم مَعرفَة مَرجِع الإِيجَاب والسّلب. ومَن كَانت مَنزلَته وَاحِدة مِن هَذه المَنازِل، كَيف يَسُوغ لـه الخوَض فِيمَا يَحتَاج إِلى مَزِيد فَهْم، ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ﴾[4].

{مُناقَشة اليُوسِي لِكلاَم العَرْبي الفَاسِي فِي اعْتِراضِه عَلى الهَبْطي}

1 ـ يونس : 32.
2 ـ وردت في نسخة ح : مسلطا.
3 ـ أي أنكر ما يرد عليك.
4 ـ تضمين لآية 36 من سورة الإسراء : ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَـٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴾.

وأَغرَب مِن هَذا، ما رَأَيتُ لِبعضِهم[1] في اعْترَاضه على قَول الهَبطِي، أَن المنفي هو الإله الحقّ، غَير الله تعالى.

قَال ما نَصّه : «هُو كَلام مُوحِش مُدهِش، فَاجأَ بِنَفي الحَق وإِثبَات البَاطِل، ولو كَان لَه مَعنى صَحِيحٌ[2]، لَقبُح إِيرَاده بِهذه العِبارَة المُوحِشة.

ثُم يُقَال إِن أَرَاد أَنه حَق فـي نَفْس الأَمْر، فَيَكون وَاجِـب الوُجـود ومُتَّصفا بِصفَات الأُلوهِية، فَهَذا يَستَحيل انْتفَاؤه لأنَه وَاجِب، والوَاجِب لا يُتصوّر عَدمه.

وإِن أَراد أَنه حَق بحَسـب الفَرْض والتَّقدِير، فَهذا لا يَصِح فَرْضه حقّا مَنفِيا، لأَنه تَنَاقُض، لأَن حَقِّيتَه[3] تُنافي نَفْيه، فَلا يجتَمِع في فَرْض وَاحِد حقِّيته ونَفيه، ومَا أدّى إلى المُحَال مُحَال.

وإِن أَرَاد أَنّه حَق بحَسَـب الفَـرْض، ثُم يُكَذب ذَلك الفَرْض، ويَنْفي ذَلِك المَفرُوض، لِعدَم مُطَابقَته لِلواقِع الَّذي هُو نَفس الأَمْر، فَكَذلك المَفرُوض لَيْس بحقّ في نَفسِه، وإِنما هُو في نَفسِه بَاطِل، ولا حَقِّية لَه في الخَارِج، وإِنما ادُّعيَت لَه [في][4] ذَلِك الفَرْض.

فَهَذا يَشمَل جَميع المَعبُودات، الَّتي ادُّعيَت حَقيَتها، فَلا مَعْنى لِما قَرَّره وذَهَب إلَيه مِن التَّفصِيل. فَقَد رَجَع اضْطِرارا إِلى مَا فَرَّ مِنه»[5] انتهى.

قُلـتُ : فَانظُر إِلى هَذا الاعْتِراض، وقَد تَقدَّم في صَدْر هَذا المَقصِد تَقرِير

---

1 ـ قال الكتاني في التعريف به : «هو الإمام أبو عبد الله سيدي العربي الفاسي، كما نقل نصه المذكور في تحفة الأكابر... والكمال لله سبحانه» من طرة مشرب العام والخاص، مخطوط الخزانة العامة رقم : 2418ك : 37.

2 ـ وردت في نسخة ك : صحيحاً.

3 ـ وردت في نسخة ك : حقيقته.

4 ـ سقطت من نسخة ق.

5 ـ ورد هذا النص مع تغييرات فيه جد طفيفة لا تخل بالمعنى في كتاب تحفة الأكابر، مخطوط الخزانة الملكية رقم : 707 ص : 192.

المَسأَلة بِما لا يَرد عَليها سُؤَال، ولا يَبْقى لِذي وَهم بَعده إِشكَال.

وَلْنَزِدْ ذَلك بَيَانا فنَقول : قَولَه «كَلاَم مُوحِش» هُو صَحِيح كَما ذَكَرنَاه قَبْل، ولَكن تَعيَّـن ارتِكاَبه، إذ لا غِنـى عَن تَأدِية الـمُراد. وقَد زَال إِيـحَاشه، بِإِثْبات الحقّ لأهْله، وهُو مَولاَنا خَالق العَالَم، فَرْعه وأَصله.

وإِنَّما الإِيـحَاش، لَو نَفى الحقّ نَفيا شَاملا مِن غَير اسْتثنَاء. أَما إِذا ثَبَت بَعد نَفْيه فَلا، كَما لَو قُلت لاَ يُوجَد وَاجِب لِذَاته إِلا وهُو قَدِيم بَاق، ولا يَنعَدم مُستَحيل إِلا إِذا كَان انْعدَامه دَائِما.

وأَما قَولـه : «إِن أَرَاد أَنه حَق في نَفْس الأَمْر» إلى آخِره، فَنَقول لا يُرِيد أَنّه حَق في نَفْس الأَمْر، أَي بِحسَب الوُجُود الخَارِجي. فَلَيس بِواجِب الوُجُود، ولا مُتَّصفا بِصفَات الأُلوهِية، بَل هُو مُستَحيل.

قَوْله : «و إِن أَرَاد أَنّه حقّ بحسَب الفَرْض والتَّقدِير» فَنَقول : هَذا هُو المُراد.

قَوله «فَهَـذا لا يَصِح فَرْضه حَقا مَنْفيا لأَنه تَنَاقض، لأَن حَقّيتَه تُنافي نَفيه»، فَنَقول : إِنما تُنَافي نَفْيـه، لَو كَان مَعْنى حَقيّته أَنَّه مَوجُود في الخَارِج، ولَيْس بمرَاد، وإِنما هُو حَق بِحَسب التَّصور، وبَعد التَّصور وَقَع الحُكْم بِالانتِفَاء، أَي بِأَنه لاَ وُجُود لَه في الخَارِج، ولـم يَقع قَط الحُكْم عَليه بِالإِثبَات حَتّى يَقَع التَّناقُض، فَإِن التَّناقُض هُو اخْتلاَف التَّصدِيقَين بِالإِيجَاب والسَّلب، لاَ اخْتلاَف تَصدِيق وتَصور كَما في مَسأَلتِنا.

فإِنـا نَتصوّر الإلهَ الحقّ في الذِّهن، إِذ لاَ يُحْكم عَلى الشَّيء إِيجَابا ولا سَلْبا إِلا بَعد تَصوّره، ثُم حَكَمنا عَليه بِالانْتِفاء خَارِجا، ولَيس تَصوُّرنا لَه في الذِّهن إِثبَاتا لَه في الخَارِج، حَتى يُنَاقِض نَفْيه في الخَارِج.

57 فَقولُنا : / الإِله الحقّ، الإِله البَاطِل، كَلام في التَّصورَات. وليْس فِيه مَجال

لِلتَّنَاقُض أصْلا. إِذ التَّنَاقُض اخْتلاَف القَضَايا، ولا يَدْخل في التَّصور.

وقَوْلنا مَنفي أَو مُثبَت كَلاَم في التَّصدِيقات، وذَلك بِحَسب الثُّبوت والانْتفَاء في نَفس الأَمر، لاَ بحَسب مُجَرد التَّصور الذِّهنِي. وهَذا كُله مِن المَبَادئ الَّتي لا تَخْفى عَلى الصِّبيَان.

فَاعْترَاض هَذا المُعترَض، نَشأ عَن الجَهْل أَوْ الغَفلَة، عَن الفَرق بَيْن تَصوّر الشَّيء ووُجُوده الذِّهني، وبَين الحُكم عَليه بِإِثْبات أَو نَفي، فَالمَحكُوم عَليه يُتصوّر فِي الذِّهن بِماهِيته المَعقُولة لَه، قَبل الحُكم عَليه حَقّا كَان أَو بَاطِلا، واجِبا أَو جَائزا أَو مُستَحيلا، ثُم يَقَع الحُكْم عَليه بحسَب الخَارج.

فَالإِلَه الحقّ مُتصوّر بِماهِيتـه الكُلِّيـة فـي الأَذهَـان، ثُم يُطلَب بعْد ذَلك وُجُوده في الخَارِج أَو لاَ وُجُوده، وعلى وُجُوده فَهَل فَرْد وَاحِد أَو أفرَاد، ولَيْس تَصوّره هُو وُجُوده الخَارجِي، وإِلا لَما نَفَته الشِّرذِمة المُعطلَة [1] لِلصُّنع عَن الصَّانع، فَإِنَّهم مَا نَفَوا إِلاَّ مَا تَصَوَّرُوه.

وقد اتَّضــح لَنَا والحَمد لله، بِالبَراهِين القَاطعَة والأَدِلّة السَّاطعَة، أَنه وُجِد فَرْد وَاحد مِنْهُ وهُو موْلاَنَا صَانِع العَالَم جَلّ اسْمه، وعُدِم ما سِواه تَعالى مِن كُلِّ فَرْد يُقدّر عَدَما وَاجبًا، وصَار وُجُود موْلاَنَا جَلّ اسْمه وَاجبا، و وُجُود غَيره مُستَحيـلا، وقَد تَقدّم في أَقسَام الكُلّي مَا يُغني عَن هَذا.

وقَوله : «فَلا مَعْنى لما قَرّره و ذَهب إِلَيه مِن التَّفصِيل» الخ.. مَا قرّره الهَبطِي وذَهَب إِليه مِن التَّفصِيل هُو قَوله : «إِن الإِلَـه إِما إِلَه حقّ وهُو المُستَحق لِلعبَادة، وإِما بَاطِل وهُو غَير المُستَحق، والمَنفِي عَن غَير الله المُثبَت لله هُو الحقّ لا البَاطِـل، فَإِن البَاطِـل ثَـابِت لا يُنْفى، إِذ كُل مَعبُود مِن دُون الله <بَاطِل[2]> ثابت

1 ـ مذهب التعطيل في الاعتقاد، هو الذي ينكر أصحابه صفات الباري تعالى.
2 ـ سقطت من نسختي : ك و ح.

البُطلاَن، ولا مَعنَى لَنَفي كَونه بَاطِلا.

واعْترَاض هَذا المُعترَض يقْتضِي أنّه لاَ يُريد هذَا التَّفصِيل، بَل يَجعَل الإلَه المنَفي شَاملا لِلإلَـه الحقّ ولِلْإِلَه البَاطل، ويَلزَمُه بِذلك أَن لاَ يَقَع الرَّد على المشْرِكين بِنَفي آلهَتهم البَاطلَة، واغْترّ في ذلِك بِأن المَعبُود بِالبَاطِـل كَالصَّنـم حَقٌّ عِنْدَ عَابِده، وعَلى ذَلك يَرد النَّفي .

ولم يَدْر أَنه إِذا وَرَد عَلَيه النَّفي، فَلَم يَرد عَلَيه مِن حَيث إِنه بَاطل، بَل مِن حَيْث إِنه حَقّ في نَفْـس الأَمْر بحَسَـب اعْتقَاد[1] المُشرِك، وقَد دَخَل حِينَئذ في الإِلَه الحقّ المَنْفي، فَأَي مَعْنى لِزيَاد نفي البَاطِل أَيْضا، وحَيْث زَادَه، فَلاَبُد أَن يُرَاد بِه البَاطِل في نَفْس الأَمْر، إِذ مَا في نَفْس الأَمْر هُو مَورِد[2] الإِيجَاب و السَّلْب، و مَنَاط التَّصدِيق والتَّكذِيب عِند أَهْل الحقّ كَمَا مَرّ.

وحِينَئذ يَكون مَعْنى الكَلاَم، لاَ إِله مَعبُود بِحقّ أَو بِباطِل إِلاّ الله، ومَعنَاه لَيْس في الوُجودِ إِلَه حَق و لاَ إِلَه بَاطِل إِلاّ الله، وحِينَئذ فَالله تعَالى إِلَه حَقّ وإِلَه بَاطِل، كَمَا لَو قِيل لا كَاتِب ولا مُنجِّم إِلا زَيد، فمَعنَاه أَن زَيْدا كَاتِب مُنجِّم، ونَاهِيك بِهذا تَناقُضا وكُفْرا، أَعنِي وَصْف الله تَعَالى عَن ذلِك، بِكوْنه إِلاَهاً حَقا و إِلاَهاً بَاطِلا.

فَانظُر مَا أَدّى إِليه هَذا الاعْترَاض، النَّاشئ عَن كَثْرة الوَهْم وسُوء الفَهْم، والمَظنُون بِالمُعترَض أَنّه ما شَعَر بِهَذا اللاّزِم، ولَو شَعَر بِه لَكَان هُو أَوّل بَرِيء مِنه ، وإِن أَجَاب عَن هَذا بِأَن يَقُول : المَنْفي عِنْدي هُو الإِلَه، وأَعْني بِه مُطلَق المَعبُود، ليدخُل فِيه الْمعبُود بالْحَق والْمعبُود بِالبَاطِل، ولَكِن لا أُقيِّده بِهما لِيَلزَمني أَن الله مَعبُود بِحقّ وبَاطِل، بَل أَقُول علَى الإِجمَال لا مَعْبود إِلا الله، أَي فَالله مَعبُود، وهُو صَحِيح.

فنَقُول له حِينَئذ، يَلزَمك[3] أَمْران شَنيعَان :

1 ـ وردت في نسخة ق : اعتقاده.
2 ـ وردت في نسخة ك : مورود.
3 ـ ورد في نسخة ق : يلزمك حينئذ.

58 أَحَدهما، أَن يَكُون النَّفي في الكَلمَة كَذباً، لأَنّها حَاكمَة / بِأن لاَ مَعبُود أَصْلا إلا الله. وهَذا بَاطِل، فَإن المعبُودَات سِوى الله تَعَالى كَثِيرة[1]، كَالأصْنام والأَوثَان فَإنها كُلّها مَعبُودة، فَلَم يَتَّحد المَعبُود بالإطلاَق بَل تَعدَّد وكَثُر، و إنما المُتحد الّذي لاَ شِرْكَة فِيه المعبُود بحَق، وهَذَا الَّذي نُقرِّره نَحْن، لا مَا تَقرّره أَنْت.

الأَمْر الثَّاني : أَن الكَلمَـة عَلى هَذا التَّقدِير لا تُفيد المَطلُوب، ولا تُوفي بِالمرغُوب، لأن المَطلُوب مِنهَا إثبَات أَن الله تَعَالى، هُو الإلَه الحَق ومَا سِواه بَاطِل، وهُو التَّوحِيد المُكلفّ به، ولم تُفِد عَلى تَقدِيرك[2] إلاَّ أَنه معْبُود، وهَذا أَعَم مِن المَطلُوب الَّذي هُو كَونه مَعبُودا بحق، ولا إشعَار لِلأَعم بِالأَخص، فَغَايَتها أَنَّه مَعبُود والصَّنَم كَذَلك مَعبُود، فلاَ يُدْرَى مَن يُؤمن بِه ولا مَن يُكفر بِه، فبَطُل هَذا التَّقدِير وتَعيَّن مَا قَرّرنا[3]، وهُو أنّ المُرَاد لا مَعبُود بِالحقّ إلاَّ الله، وهَذا مَعْنى قَوْلنا نُفْي الإلَه الحَق عَنْ[4] غَير الله و أُثبِت لله، أَي أُثبِت لهُ الأُلوهِية[5] الحَقِّية ولا إشكَال.

فَقَد عَلِمت بِهذا كُله بُطلاَن ذَلك الاعْترَاض، واضْمحْلال شُبهَته، وانْحِسام شَوكَتِه. ومِن العَجَب أَن هَذا المُعتَرض، وغَيره مِن المُعتَرضين عَلى الهَبْطي، يُقرِّرون كَلمَة الإخْلاَص بِأَنها مُثْبتة لِلأُلوهِية لله تَعَالى، نَافِية لَها عَن غَيره تعَالى مِن الأَصْنَام والأَوثَان، وغَير ذَلك مِن كُل مَا يُقدَّر، وهَذا صَحِيح، إلا أَنَا نُلْزِم هَذا المُعتَرض عَلى مُقتَضى التَّقرِير إلزَاما يَكُونُ لاضْمِحلاَل أَوهَامه خِتَاما.

إن عَلـى سَائِلنـــا أَن نَسْأَلـــه والعِبْـء لاَ تَعرِفــه أَو تَحْمِلـــه

1 ـ وردت في نسختي ق و ك : كثير.
2 ـ وردت في نسخة ح : تقريرك.
3 ـ وردت في نسخة ح : قدرنا.
4 ـ وردت في نسخة ح : على.
5 ـ وردت في نسختي ق و ك : الإلهية. وهي تفيد نفس المعنى.

فَنقُول جَرْيـا عَلى مُقتَضـى تَقرِيره لأعِتراضِه[1]، هَذه[2] الألُوهِيـة الَّتي أَثبَتَها كَلِمة الإخلاَص لله تَعَالى، ونَفَتْها عَن غَيْره كَالصَّنم، هِي الألُوهِية الحقِّية أَم البَاطِلة ؟ ولا يَسَعك أَن تَقُول هِي البَاطِلة وإلاَّ كَان كُفْرا بَوَاحا، فَلابُد أَن تَقُول هي الحَقِّية كَما هُو اعْتِقاد جَمِيع المُسلِمين، وحِينئِذ تَقُول الألُوهِيـة الحَقِّية المَنفِية عَن غَير الله تعالى، وهِي المُدَّعاة لِلصَّنم في اعْتقَاد المُشرِك، ونَفيْتَها أَنْت أَيُّها المُوَحِّد عَن الصَّنم.

إن أَرَدت أَنّها حَق، أَي في نَفْـس الأمْرِ أَي في الصَّنم، فَتَكون وَاجِبة الوُجُود له، فَيَستَحِيل انْتِفَاؤها عَنه، لأَنّها وَاجبَة الوُجُود لا يُتصَوَّر عَدَمها.

و إن أَرَدت أَنّها حَق بِحَسَب الفَرْض والتَّقدِير، فلاَ يَصِح فَرْضها حَقّا[3] مَنْفيا لأَنه تَنَاقُض الخ... فَيلْزمه في الألُوهِية الَّتي يَنْفِيها مِثْل مَا لَزِمَ غَيره في الإلَه حَرْفا بِحَرف، إذْ هُما مُتلازِمان.

ومَفاسِد قِلَّة التَأَمل لا يَأْتي عَلَيها نِطَاق البَيَان، ولَو تَأَمل مَا قَرَّرنا مِن الفَرْق بَيْن التصَوّر والتَّصدِيق، مَا وَقَع في هَذِه المَداحِض علَى غَيْر طَرِيق.

فَقَد اتَّضَح مِن هَذا كُلِّه، أَن لاَ سَبِيل إلى إلْـزام الهَبْطي القَوْل بِكَون مَعبُودات المُشرِكين مَسكُوتا عَنْها، غَيْر مُتَعرّض لَها بِنَفي ولا بِإثبَات عَلى الوَجْه الَّذي يَتوَهَّمه المُعتَرِض، فَإن الهَبْطي مُصَرح بِأن كلِمَة الإخْلاص قَاضِية بِانْتفَاء الألُوهِية عَلى كُل مَا سِوى الله تَعَالى، وثُبوتها لله تَعَالى وَحْده لاَ شَرِيك له، وهَذَا كَفِيل بَكَونِها مُتعَرضا لهَا بِنَفي الألوهِية عَنْها، ومَا ذَكَره مِن أَنّها لا تَدْخل في النَّفي قَد جَعَلنا له مَحْملاً[4] صَحِيحا كمَا مَرّ ذَلك كُله فَلا غُبَار عَلَيه[5].

---

1 ـ وردت في نسخة ك : اعتراض.

2 ـ وردت في نسخة ك : هذا.

3 ـ وردت في نسخة ك : حقيا.

4 ـ وردت في نسخة ك : محلا.

5 ـ وردت في نسخة ك : عليها.

واعْلَم أَن مَا ذَكَرناه[1] في كَلاَم الشَّيخ الهَبْطي، ومَا صَحَّحناه به، واعْتذَرنا لَه، وأَثْبتنَا لَه، أَنّه يفهَم ويعتَقـد مِن كَلمَـة الإِخلاَص مَا دَلَّت عَليه مِن إِثبَات الوَحدَانية لله تَعالى، بإِثْبات الأُلوهيّة لَه تَعالى ونَفْيها عَن كلّ مَا سِوَاه تَعالى أَيا كَان، علَى مَا هُو عَقِيدة جُملَة / المُؤمنين، هُو شَيْء فَهِمنَاه فَتْحا مِن الله تَعَالى، وعَمَلا بِحُسْن الظَن بِهَذا الرجُل، المَعرُوف بِالخَير و الصَّلاَح، مَع أَنَّ ذَلِك جَلِّي وَاضِح مِن كَلاَمه غَير خَفِي. 59

{كَلاَم لأَبِي العَبَّاس أَحْمَد بْن عَلي السُّوسي فِيه بَـيَان ومِصْدَاق مَا اعْتَذَر بِه اليُوسِي عَنِ الهَبْطي}

وبَعد أَن كَتَبت هَذا كُله، وكِدْت أَفْرغ من الكِتَاب عَنْ آخرِه، عَثَرت علَى كَلاَم لَه فِيه الاخْتِلاف عَلى صُورَة أُخرى مِن مُخَالِفيه، غَيْر أَن فِيه والحمْدُ لله بيَان ومِصْداق مَا اعْتَذرْنا بِه عَنه، فَالحمْد لله عَلى مَا هَدَانا إلى الـحَـق المُبِين وجَنَّبنا مَدَاحِض[2] الظَّانِين[3].

وَجَدت ذَلِك مَكْتوبًا بخَطِّ الثِّقة، مِن خَطِّ الوَلي الصَّالح الزَّاهِد النَّاصِح، أَبِي العَبَّاس سِيدي أَحْمد بْن عَلِي السُّوسي[4] رَضِيَ اللهُ عَنهُ ونَفَّعنا بِه وبِأَمْثَاله.

ونَصّه : «رَأَيت كِتَابا كَتَبه سِيدي عبْد الله الهَبْطي لِبَعض مُعَاصريه، يَشْكو إليه مَا لَقِي مِن بَعْض العُلمَاء [مِن][5] الشَّتَامَة[6] والوَقَاحة والتَّنازُع، في كَلِمـة «لا إِلَه

---

1 ـ ورد في نسخة ح : ذكرنا.
2 ـ جمع مدحضة وهي المزلقة، ومنه دحضه إذا أبطل حجته.
3 ـ وردت في نسخة ك : الضالين.
4 ـ هو أبو العباس الصنهاجي الهشتوكي (970 ـ 1046 هـ)، عالم بالحديث، من قبيلة هشتوكة من سوس، من كتبه «بذل المناصحة»، ترجم فيه لمشايخه، و«وصل الزلفى تقربا بآل المصطفى» لا زال مخطوطا. الأعلام/ 1 : 181. شجرة النور الزكية : 301.
5 ـ سقطت من نسخة : ق.
6 ـ وردت في نسخة ك : المشاتمة.

إلاّ الله» ، وأَن الشَّيخ الخَرُّوبي هُو الَّذي ابْتَدأ الكَلام إليه في ذَلِك مُكاتَبَة ، وأَن يشْرح لِلنَّاس المَنْفي بِـ «لا» و يُبيِّن المُثْبت بِـ «إلاَّ»، وأَنّه اسْتيقَظ لذَلِك وكَأنَّه قَبْل ذَلِك كَان في غَفلَة عَنه، فَجَسر[1] عَن سَاعِد جِدِّه وأَلَّف في ذَلِك عقَائِد نظْما ونَثْرا، واشَتهر بِذلك وحَمَل النَّاس إِلى عَقَائِده، ثُمَّ قَال بَعْد كَلاَم يَرى أَن النَّفي في «لاَ إلـه إلا الله» لم يَتسلَّط عَلى ذوَات المَعبُودات بِالبَاطل، وإِنما تَسلَّط على مَعْنى الأُلُوهِية المُدَّعى فِيها.

فَشنَّع عَليْه مُنازِعه المَذكُور وأَغْلَظ عَليه بِالقَول، حَتّى أَدّى ذَلك إِلى أَن جَمع سُلطَان[2] الوَقْت بَينَهما وتَنَاظَرا[3] وكَان السُّلطَان يَكرَه أَن يُغْلب مُنازِعه لأَنّه مِن

---

1 ـ أي أقدم على الأمر.

2 ـ المقصود بالسلطان المذكور، هو محمد الشيخ السعدي، المعروف بمحمد المهدي الشيخ، أحد أبناء القائم بأمر الله، الذي علي يده تم توحيد المغرب يوم السبت 24 شوال 961هـ. الحركة الفكرية/ 1 : 45.

3 ـ تعرض صاحب «دوحة الناشر» لهذه المناظرة وملابساتها فقال : «... ولما استولى السلطان أمير المؤمنين على ملك المغرب، وتغلب على كرسي الملك بمدينة فاس، بعث إلى الشيخ ليفاوضه في أمر الدين وشأن الأمة، فقدم فاسا لهذا القصد، وكان السلطان يجل قدره، ويمتثل أمره، فوصلت رسالة في ذلك الوقت من عند الشيخ العارف أبي عبد الله محمد الخروبي السفاقسي، نزيل الجزائر سماها بـ «رسالة ذي الإفلاس إلى خواص مدينة فاس»، ذكر فيها آدابا على القواعد الخمس، وقال في جملة ما تكلم به من الآداب في القاعدة الأولى وهي : «لا إله إلا الله» : «ومن الأدب أن لا يتناول نفيك عند النطق بحرف النفي، إلا ما ادعاه المشركون، من الآلهة سوى الله تعالى، وليكن الحق جل جلاله ثابت عندك في حال النفي والإثبات، وإلى هذا أشار بعض العلماء حيث قال : «النفي لما يستحيل كونه، والإثبات لما يستحيل عدمه».
فنقم الناس عليه هذه العبارة لما يلزم عليها من الكذب في الخبر الإلهي.
ولما وقف الشيخ على هذه الهفوة، أمر كاتبه أن يكتب إلى الشيخ الخروبي، فكتب إليه وهو يلاطفه، ويذكر له أن تلك الهفوة إنما طغى بها القلم، واعتذر له ليصلح فسادها في رسالته، ولما تم «كذا» الكاتب الكتاب، أمره أن يطالع به الفقيه المفتي أبا عبد الله محمد بن عبد الرحمن اليستثني، لكونه مفتي الحضرة يومئذ، فلما قرأه اليستثني، كتب في طرته يخاطب الشيخ الخروبي ويشنع عليه، وأخذ يحتم على تخطئته إلى أن قال : «إنما يتسلط النفي على الألهة المعبودة بالباطل بوجه واعتبار، وهي ثابتة بوجه واعتبار».
فلما رفع الكتاب إلى الشيخ سيدي أبي محمد وقرأه قال : «الله أكبر، أراد أن يخطأ هذا الرجل، فوقع في خطأ أعظم من خطئه، أو مثله من تصدر منه هذه الزلة ؟ كيف يتصور في ذهن عاقل أن يكون الشيء الواحد في حال وجوده منفيا من وجه ثابتا من آخر ؟ وفيه اجتماع الضدين ؟ وإنما يصح نفي صفة الألوهية عنها وعن كل ما سوى الله تعالى، وإثباتها لله تبارك وتعالى».
ثم أمر الكاتب أن يراجعه، فصمم اليستثني على خطئه، ثم رجع الشيخ إلى بلاده، وراجع اليستثني وقال له : «هذه المسألة لا تخفى على أحد من العقلاء، وأن صبيان المكتب ليدركونها، وأحاله على شيخ المحققين أبي عبد الله السنوسي حيث قال : «ولا يصح أن يكون نفي المعبودات يلزم عليه من الكذب لكثرة المعبودات الباطلة»، وإنما حمل الشيخ على ذلك الغيرة على فساد الاعتقاد في قاعدة الإيمان، وكون ذلك

خَاصَّته، فَلما تَحقَّق الشَّيخ الهَبْطي خَائِنة الأَعيُن فِيه، انْفَصل بِلا إِذْن ولحَق بِبلَده، فَرَموْه حِينئِذ بِمنْجَنيقَات البُهْتان، وقَوَّلوه في تَوحِيد الله، وأَنّه يَزْعُم أَن «لاَ إِله إلاَّ الله» لاَ تَنتفِي بِها أُلوهِية الأَصنَام ونَحوها.

وتَدَاولَت الأَلسُن ذلِك في تَدرِيس العَقائِـد، بَعـد ذَلِك انْتِصَـارا لِمُنازِعه، واسْتِمالَة لِقَلْب ذلِك السُّلطَان، فَمِن الفُقهَاء مَن عَلِم حقيقة المُناظَرة وسَكَت، لاجْتِمَاع كَلمَة [أَهْل][1] المُنازَعة. ومِنْهم مَن ظَنَّ أَنَّ المسْأَلَة عَلى مَا شَنَّعوا عَليه

صدر ممن يقتدى به، فلح اليستثني في مناضلته وكتب إلى الشيخ كراسا لم يأت فيه بدليل، وإنما قال في كلام الشيخ السنوسي : «ولطالب العلم أن يقول لا يلزم هذا الكذب»، ثم استشهد بزخارف من تمويهات المنطق ليس لها مروي، ثم صار في آخر كلامه يطلب الدعاء من الشيخ ويقول : «ومع هذا فإني أعترف لكم بالفضل والصلاح».

ثم بلغت هذه الحكاية إلى السلطان، فبعث يبحث على ظهور الحق في هذه المسألة، وكتب للشيخ وطلب منه الحضور، ولما شعر اليستثني بذلك حملته نفاسة الرئاسة، وحب العلو والجاه، وعدم الإنصاف، على أن اتفق مع ابن راشد قائد شفشاون في ذلك الوقت، وكان في نفسه من جانب الشيخ فضاضة، لأنه كان كثيرا ما ينكر عليه أفعاله، وقد يستفيد البغضة المتنصح وشاركهما في ذلك الكاتب ابن عيسى، وسعوا بالشيخ إلى السلطان، وقالوا له : « يخشى منه على الملك»، وأتوه من هذا الباب.

فلما قدم الشيخ على فاس، ونزل بزاوية الشيخ أبي عبد الله المعروف بالطالب، مشى ابن راشد وابن عيسى وصاحبهما المفتي عند مشايخ الفقهاء وقالوا لهم : إن السلطان مراده أن يهلك هذا الرجل، فلا تصوبوا كلامه ولا تنصروه بوفاق، وقالوا للسلطان : عن أصحاب هذا الرجل، يقولون للناس : عن السلطان هو الشيخ ليغيظوه بذلك.

ولما اجتمع الشيخ مع السلطان، جاء اليستثني ومن تبعه، وتخلف مشايخ الفقهاء عن الحضور، مثل الشيخ أبي محمد عبد الوهاب الزقاق، والشيخ أبي زيد عبد الرحمن ابن إبراهيم، وأخيه الشيخ بلقاسم وغيرهم، فما كان إلا أن قام اليستثني وقعد بين يدي السلطان وقال له : يا مولاي إن هذا المبتدع دمه حلال اقتله على رقبتي، فقال السلطان : ما تقولون في مسألتكم بعد، فقال اليستثني ما عنده ما يقول، والشيخ ساكت بل غائب عن حسه.

ثم استيقظ ورفع يديه وقال : اقرءوا الفاتحة عسى الله أن يظهر الحق، ثم قام إلى المسجد الذي بالمشور، فتكلم اليستثني وأصحابه وخاطبوا السلطان في شأنه فلم يجبهم إلى مقصودهم، وقال لهم : حسبكم أنه لا ينازعكم في مسألتكم، فقال ابن راشد : اكتبوا عقدا يضع عليه خطه بأنه رجع إلى قولكم، فكتبوه وحمله ابن راشد إلى المسجد وقال له : سألتك بالله العظيم ونبيه الكريم أن تضع خطك على هذا الرسم، لأن السلطان بعثه إليك، فقال : هته، فكتب بخطه ما نصه : قلدت في ذلك السلطان واليستثني، فحمل ابن راشد الرسم إلى السلطان، فلما رآه قال لهم : إن الشيخ لم يرجع إلى قولكم، لأن التقليد ليس بشيء، ولكن قصروا عن هذا الأمر.

ثم قام السلطان وأخذ بيد الشيخ، وأدخله معه إلى داره، وسار يعتذر له ويستعطفه، ويتنصل مما فعله الفقيه اليستثني، ثم ودعه الشيخ وانصرف، فلما خرج دعا على اليستثني، ودعا الله أن يجعل له سببا يمنعه من لقاء الملوك، فأجيبت دعوتاه...» عن كتاب دوحة الناشر لابن عسكر، ص : 9 ـ 10 ـ 11.

1 ـ سقطت من نسخة : ق.

إلى الآن نَحو سِتِّين سَنة، وذَلِك لما أَرَّخ السَّلف المُنتَصرون، وأَن المُناظَرة عَلى تِلْك الصُّورَة وتِلاوَتها في تِلْك السُّورة، وأَعانَهم عَلى ذَلِك مَا وَقَع مِن انْفصَاله عَلى غَيْر عَادَة المِيعَاد، ومَا شَعَر الآخِرُون بِما مَكَر الأَوَّلون.

أَمَّا المُنَاظرَة، فَإنها وَقَعت على جَوَاهر الأَصنَام وذَوَاتها، هَلْ تَسلَّط عَلَيها النَّفي أَو لا، فَالشَّيخ الهَبْطي يَقُول لم يَتسلَّط عَلَيها، وإِنمَا تَسلَّط عَلَى مَعْنى الأُلوهيَة المُدَّعى فِيها وذَوَاتِها الآن مَوجُودة، ومُنازِعه يَقول تَسلَّط علَيها مُنتَصرا لِمذْهَب منْ يرَى ذَلِكَ، وأَنَّ النَّفي في ذَلِك تسلَّط عَلى كُل مَعبُود بِحق أَو ببَاطِل، إلا الفَرْد الَّذي هُو خَالِق العَالم، فَهُو الْفَرْد المُثْبت، وحُجَّة قَائِل هَذا قَوْلـه لا رَيْب فيه، فَإن الرَّيْب مَوجُود مِن أَهْل الرَّيْب والشِّرْك، فَلَو تَسلَّط عَلَيه النَّفي لما ارْتَاب في الوُجُود أَحَد، قَالُوا ولاَ عِبَرة بِوجُوده، لانْتفَائه في الحَقيقَة مِن قُلوب أَهْل الإيمَان.

فَـيُجاب عَن هَذا، بِأَن أَحكَام الأَجرَام لا تُشْبه أَحْكَام المَعَاني، والجِرْم في الشَّاهد تُنْفى عنْه المَعَاني الكَثِيرَة، وهُو موْجُود العَين قَائِم الذَّات، وعلى ذَلِك المَذْهب رَدّ الشَّيخ السَّنوسِي في شرْح صُغْراه حَيْث قَال : «فإِن كَان المُرَاد بالكُلّي، الَّذي هُو الإلَه مُطلَق المعْبُود، لم يَصِح يَعْنِي تَسلُّط النَّفي عَليه، لما يَلزَم عَليه مِن الكَذِب، لِكثْرة المَعبُودات البَاطلَة، وإِن كَان المُرَاد المَعبُود بِحقّ صَحَّ»[1] انتهى.

60 وهذا المَعنى، هُو / الَّذي يُقرِّره سِيدي عَبْد الله الهَبْطي، في عَقائِده وأَجْوَبـتِه نَظْما ونَثْرا جَلِيا ظَاهِرا، وذَلك بِإشَارة الشَّيخ الخَرُّوبي عَلَيه» انتهى.

هَذَا تَمام مَا وَجَدت في كَلاَم الشَّيْخ سِيدي أَحمَد بْن عَلي المَذكُور نَاقِلا ومُقرِّرا، وقَد وَقَع فِيه كَما تَرى أَن الشَّيخ الهَبطِي، قَائِل بِنَفي الأُلوهِية عَن كُل ما سِوى الله تَعَالى، وأَن ذَلِك هُو مَدلُول كَلمَة الإِخلاَص كما يُقرِّره الشَّيخ السنُوسي وغَيره، وعَلى ذَلك حَملنا كَلاَمه وتأَوَّلنا نَثْره ونِظَامه.

1 ـ تمت مقابلة هذا النص مع ما ورد في شرح الصغرى، ومنها نقله اليوسي وتصرف فيه بعض الشيء. شرح الصغرى وحاشية الدسوقي عليها : 207.

وقَد ظَهر لَك مِن ذَلك، أَن الَّذي يحَاوِله المُعتَرضون عَلى الهَبْطي اليَوْم، مِن التَّقرِير في كَلمَة الإخلاص، هُو مَا كَان الهَبطِي يُقرِّره ويَفهَمه، وأَن مَن نَسَب إليه خِلاَفه فَقَد أَخطَأ اغْتِرارا بمن قَوَّله ما لم يَقُل، ونَسب إليه مَا هُو بَرِيء مِنه كَذِبا وزُورا مِن أَهْل زَمانه، ولَيْس ذَلِك[1] بِغَريب في المُعاصِرين، نَسْأل الله تَعَالى السَّلامة مِن اتِّباع الهَوى، والنَّجَاة مِن عَادِية الحسَد، وجَمِيع الأَخلاَق السُّوء.

وأَما مَا وَقَع في كَلام مَن ذَكَر مِن أن ذَوَات الأَصنَام مَنفِية، فَمَعناه على التَّنزِيل، وهُو تَنزِيل المَوجُود مَنزِلة المَعْدوم لِعَدم فَائِدته، فَالصَّنم بِذاتِه حَيْث لا يُفِيد، ولا يَضُر ولاَ يَنْفع، ولاَ يُعْطِي ولاَ يَمنَع، كَأَنَّه غَير مَوجُود أَصْلا، كَما قَال الشَّاعر:

خُلِقُوا ومَا خُلِقوا لِمَكْرمة ... فَكَأَنَّهم خُلِقوا ومَا خُلِقوا

وعَلَى هَذا التَّقدِير[2]، يَعُم النَّفي في كَلمَة الإخلاَص، كُل مَعبُود بِحَق أَو بَاطِل سِوى الله تَعَالى، ويكُون الجَمِيع سِواه تعالى مَنفِيا إما تَحقِيقا وإِما تَنزِيلا، فَما كَان منه مُعتَبرا أَنه إلَـه حَقّ سِوى الله تَعَالى، فَهُو مَنْفي عَلَى التَّحقِيق، إذ لاَ وُجُود لَه إلا في التَّقدِير الذِّهنِي، ومَا كَان مِنْه مُعْتبرا أَنّه إِلَه بَاطِل، كَالصَّنم والوَثَن، فَهُو مَنْفي عَلَى التَّنْزيل، لأَنّه مَوجُود، ولَكِنه في حُكْم المَعدُوم، لِعَدم فَائِدَته.

واعْلَم أَنّ هَذَا الاعتِبار في كَلمَة الإخلاَص، قَد أَشَرنا إليه فِيما وَقَع لَنا بَعْد مِن التَّقـرِيرات في كَلمَة الإِخلاَص، وذَلِك قَبْل أَن نَطَّلع عَلَى هَذا الكَلاَم وهَذا الاختِلاف، وهُو لا يَخْتَلُّ مَعَه المَقصُود [مِن التَّوحِيد، إِذْ حَاصِله أَنَّ لا إِلَه يُعتَبر ويُعتَد بِه إِلا الله تَعَالَى، وَهَذَا صَحِيح ولَكنَّه يَضْعف][3] مِن وَجهَيْن:

---

1 ـ وردت في نسختي ق و ك: بذلك.
2 ـ وردت في نسخة ق: التقرير.
3 ـ ساقط من نسخة: ق.

الوَجْه الأوَّل : النَّظَر إلى اللَّفْظ، وذَلك أَن يُقال : إِن المُتبَادر إِلى الذِّهن مِن الشَّيء إذا نُفِي وهُو الشَّائع الدَّائِرُ[1]، هُو نَفْي وُجُوده حَقِيقة لا عَلى طَرِيق التَّنزيل، فَإِنَّه تَجَوُّز، والأَصْل الحَقِيقة، وهَذا لَوْ سلكَ بِالمَدلُول كُله مَسْلَك وَاحِد مِن التَّنزِيل، فَكيْف إِذا اخْتَلط كَهَذا، فَإِنّه قَلَّما يُوجَد في الكَلاَم، لما فِيه مِن الالتِباس والاشتِبَاه.

الثَّاني : النَّظر إلى المَعنَى، وهُو أَن يُقَال : إن نَفْي الوجُود حَقيقَة هُو اللاَّئِق بِالمَقَام، بِخِلاف التَّنْزيل فَإنه[2] لا يُعْطي جَزْما وقَطْعا، لأَنَّه دَاخِل في بَاب المُبالَغات : وذَلِك لاَئِق في المَطالِب الخَطابِيّات لا البُرْهانِيات.

فَإِن قِيل : إِن نَفْي وُجُود الذَّات رَأْسا، أَبْلغ في قَصْد نَفْي الصِّفة مِن نَفْي الصِّفَة نَفْسها.

قُلْنا : نعَم، وَلَكِن حَيْث يُقْصد ذلك ببَيَان وَاضِح، أَما حَيْث يَحتَمل المقَام مُجَرد المُبالَغة، فَلا يَتحصَّل مِنه المُرَاد، إِذِ الأَمْر المبَالَغ فِيه يَقبَل الشِّدة والضُّعْف، فلا يَنتَهي إلى أَمْر يُوقف عِنْده.

فَإِن قُلْت : أَو لاَ يبْطل هَذا الاعتِبَار مِن وَجْه آخَر ؟ وهُوَ أَنّه إِذا عَمّ النَّفي الحقّ والبَاطِل لم يَصِح الاسْتثنَاء أَصْلا، لأَنه حِينَئذ يَقتَضِي أَن المُستَثنى حَق وبَاطِل، تَعَالى عَن ذَلِك عُلُوا كَبِيرا.

قُلْت : لاَ، فَإِن صَاحِب هَذَا الاعتِبَار، يَجعَل المُستَثنى مِنه أَمْرا عَاما دَاخِلا فِيه الحَق والبَاطِل، حَتى يَتنَاول المُستَثنى بِوجْه لا يَصْدُق علَيه أَنه بَاطِل، إِذْ صِدْق 61 الجِنْس / لَيْس صِدْقا لِلنَّوع، فَتَقدِير «لا إِلَه إِلاّ الله» عِندَه لا معْبُود إِلاّ الله، والإِلَه[3] بهَذَا التَّقدِير هُو المَعبُود، أَعَم مِن أَن يُعْبَد بِحَق أَو بَاطِل، والنَّفْي تَسلَّط

1 ـ وردت في نسخة ك : الذائع.
2 ـ وردت في نسخة ك : بأنه.
3 ـ وردت في نسخة ق : ولا إله.

علَى وجُودِه إما تَحقِيقا وإِما تَنزِيلا كَمَا مَر تَقْرِيره، والمَعنى لا مَعبُود مَوجُود إلاّ الله، ولاَشَك أَن الله تَعَالى يَصْدق عَلَيه أَنّه مَعبُود.

واعْلَم، أَنكَ لَـو شِئْت أَن تَحْدو عَلى هَذا المِثَال، وتَجْعل الخَبَر في الكَلمَة المُشرفَة مَعبُود، لَكَان أَيْضا صَحِيحا عَلَى هَذا الاعْتبَار، فنَقول : «لاَ إِلَـه إلاّ الله» مَعْناه : لاَ إِلَـه مَعبُود إلاّ الله، وتَنْـفي العِبَـادة عَلـى الإطـلاَق. الـحَقِّـية علَى التَّحقِيق والبَاطِلة عَلى التَّنْزيل، لأَن المَعبُود ببَاطل كَأَنه غَير مَعبُود، فَإن عِبَادته لاَ عِبرَة بِها ولاَ فَائِدة فِيها، فَهِي مَعدُومة في الحُكْم.

وبِالجُمْلة، فَالهبْطي سَوَاء صَح كَلاَم مُخَالفِيه أَو بَطُل، لاَ بَأْس في كَلاَمه هُو، ولاَ مُوجِب لِلإِنكَار عَلَيه، ولاَ التَّشْنيع فِيما يُنْسب إلَيْه.

نعَم، اعْترَض عَليه المُعتَرض المَذكُور قَبل هَذا بوجْه آخَر، وذَلك أَنّ الهَبطِي قَال في كَلاَم لَه ما نَصّه : «ومَن زَعَم أَن الآلهَة والأَنْداد[1] والشُّركَاء ، المَجْعُولة بِالكَذِب والزُّور، هِي المَقصُودة بِالنَّفي في قَول «لاَ إِلَه إلاَّ الله»، فَذَلك وَهْم مِنْه، لِما يَلْقَاهُ عَلى ذَلِك مِن الكَذِب المَحْض، في نَفْي مَا هُو مَوجُود بِالضَّرُورة».

فَقال هَذا المُعتَرض في مُسايَرتِه لِكلاَمه مَا نَصّه : «أَقُول قَد زَعَمت ذَلك الشَّريعَة الصَّادقَة المُشَرفة، والأُمَم المُخَاطبُون بِكلِمَة التَّوحِيد، وبيَانه : أَن العَرَب لم تكُن تَعبُد مِثْلاً ولا تعتَقد وُجُود مِثْل، وإنما كَانَت تَعبُد الأَصنَام، و تَدَّعي أَنها مَعبُودة بحَق، و تَنْفي عَنْها المِثْليَة، فَقَد قَالُوا : ﴿مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ﴾[2]. وقَالُوا في تَلبِيَتهم : «لَبيْك لاَ شَريك لَك إلا شَرِيكا هُو لَك تَمْلكـه ومَا مَلَك»، و خَاطَبهم الشَّارع بِـ «لا إِلَه إلا الله» إِبْطالاً لِعبَادتِهم الأَصْنَام، ونَفْيا لِمَا يَدَّعونَه لَها مِن المَزِية والخَاصِّية، الَّتي اسْتحَقت بِها في زَعمِهم أَن تُعْبد، وأَن تُقرِّب إلى الله زُلفَى.

1 ـ الأنداد جمع ند : المثل الذي هو المساوي في كل الصفات.
2 ـ الزمر : 3.

وقَد أَمَر النَّبي صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ بِقتالِهم (حَتى يَقُولوا لاَ إِله إِلاَّ الله فَإِذا قَالُوها عَصَموا دِمَاءَهم وأَمْوَالَهُم)[1]، فَلا يَرْتَاب عَاقِل أَنَّهم مُخاطبُون بها على الوَجْه المَذكُور، وقَد فَهموا هُم ذَلِك، وأَن أَصنامهم مَقصُودة بِإبطَال عِبَادتِها، ونَفْي اسْتِحقَاقها إِيَّاها، فَكَانوا إِذا قِيل لَهم «لاَ إِلَه إِلاّ الله» يَستَكْبِرون ويَقُولون الآَية.

ولم تَقُل العَرَب كَيْف تنْفُون الأَصْنام وهِي مَوجُودة، وكَيْف تَقُول ذلِك وقَد عَرَفَت أَن النَّفي إِنَّما هُو مُتَسلّط عَلى الصِّفَة المُدَّعاة لَها، لاَ على الحَجَر والخشَب أَو غَيرهما، وهُم أَهْل اللِّسان. ولَيْس يَخْفى عَلَى أَحَد أَن قَولَك لا عَالِم إلا زَيْد، نَفْي لِلْعلْم عَن غَيْر زَيْد، لاَ نَفْي لِلذَّوات، بحِيْث إِنَّه لَيْس عَلَى وَجْه الأَرْض إِنسَان إِلا زَيْد، وهَذا مِن الوُضُوح، بحِيْث لا يَختَلف فِيه اثْنان مِن العُقَلاء»[2] انتهى.

قُلْت : أَمّا قَول الهَبطِي : «إِن الآلِهَة المَجعُولة بِالكَذِب، لا تُقصَد بِالنَّفي، لِما يَلزَم مِن الكَذِب في نَفْي ما هُو مَوجُود» فَصحِيح على مَا قَرَّرنا كَلاَمه، مِن أَنَّها لا تَدخُل بِحسَب جَواهِرهَا وأَوْصَافها القَائِمة بِها، وقَد فَهِم المُعتَرِض عَنْه [أَنه][3] إِنما يُنْكر نفْي ذَوَات الأَصنَام، فَأَي شَيْء يَعْترض بِه عَليه ؟ وإِنما حَقّه أَن يَقُول : مَا أَردنا نَفْي الذَّوات، وإِنما أَرَدنَا نَفْي اسْتِحقَاقِها للعبَادَة، وهَذا لاَ يُنكِره الهَبْطي كَمَا مَر، فَأَي نِزَاع يَبْقى في هَذا المَقَام ؟ وأَي شيْء تُسَوَّد بِه الصُّحُف/ والأَقْلاَم ؟ 62

وأَما قَوْل المُعتَرِض : «إِن العَرَب مَا كَانَت تَعبُد مِثْلا، ولاَ تَعتَقِد مِثْلا» الخ... فَحاصِله أَنه فَهم مِمّا نُسِب إِلى الهَبطِي، مِن أَن المَنْفِي هُو المِثْل لا غَير، أَنه أَرَاد بِالمِثْل، مَن يَكُون وَاجِب الوُجُود مُتَّصِفا بِجمِيع أَوْصاف الأُلوهِية، وحِينئِذ إِذا كَان هُو المَنْفي فَقَط، فَالأَصنَام الَّتي تَعبُدها العَرَب مَثَلا، لا حَظّ لهَا في هَذَا النَّفْي

1 ـ تضمين لحديث أخرجه البخاري في كتاب الإيمان، باب : فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم. وكتاب الزكاة، باب : وجوب الزكاة. وأخرجه مسلم في كتاب الإيمان، باب : الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله.

2 ـ كلام منسوب للعلامة العربي الفاسي في تحفة الأكابر مخطوط الخزانة الملكية رقم : 707. ص :101.

3 ـ سقطت من نسخة ق.

بِوجْه مِن الوُجُوه، لأنّهم لا يَعتَقِدون فيها أَنها وَاجِبة الوُجود، مُتَّصفة بَأوصَاف الأُلوهِية كُلها، وإنمَا يَعبُدونها اسْتِشفَاعا بِها، ويَعتَقدُون أَنَّ لَهَا مَزِية، اسْتَحقت بِها في زَعمِهم أَن تُعبَد، وتُسمَّى آلهةً، ولاَ يَعتَقدُون أَنها مِثْل الإِله الحقّ في كُل شَيْء، وإِذا لم تَكُن مثْلا عِندَهم، فلا يَرِد النَّفي عَلَيها، وحِينَئذ تَكُون كَلمَة الإِخْلاَص غَيْر مُبطِلة لأُلوهِيتِها، ولا رَادّة عَلى عُبَّادها، وذَلِك بَاطِل.

وبِالجُملَة، فَالمُستَفاد مِن كَلمَة الإِخلاَص عَلى هَذا التّقرِير، إنما هُو نَفْي مِثْل الله تَعَالى في أُلوهِيته، والرَّد على مَن يَدَّعي ذَلِك كَالثَّنوية، والمَطلُوب أَخص مِن هَذا، وهُو نَفْي كُل مُستَحق لِلعِبـادَة مَع الله تَعالى، وبِذلِك تكون كَلمَة الإِخلاَص رَادَّة على مَن يَدَّعي إِلهاً آخَر مُماثِلا أَو غَير مُماثِل، كَالصَّنم والوَثَن، ومُبطِلة لِجمِيع أَجنَاس الشِّرْك، فَوَجَب أَن يَكون المَنفِي أَعَم <مِنَ[1]> المُماثِل، لا كَما قَال الهَبطِي وهُو المَطلُوب.

{النَّظَر فِي الإِلَه المَنْفي هَل هُو المِثْل الحَقِيقي أَمْ هُو مُطلَق المُسْتحِقّ لأَن يُعْبَد}

قُلتُ: وهَـذا مِن المَبَاحِث المُهمَّة في هَذا البَاب، ولم نَتعرَّض لَه فِيما سَلَف، وإنَّما كُنا نَشْتغِل بِإبْطال كَوْن مَعبُودات المُشرِكين عِنْد الهَبطِي، غَير مُتعرَّض لَها ولا مَنْفي عنها الأُلوهِية أَصْلا، فَبيَّنا أَنَّها عِنْده مَنْفي عنها الأُلوهِية، لِدخُولها في الكُلِّية السَّالِبة ضَرُورة، ولم نَتنَازَل بَعد لِلنَّظر في الإِلَه المَنفِي، هل هُو المُكافِـئ في حَقيقَة الأُلوهِية بِنفْسها، وهُو المِثْل الحَقيقِي، أَم هُو مُطلَق المُستَحق لأَن يُعبَد؟

ومَا ذُكِر هُنا من الاعْترَاض، إِن كَان مُتوَجها فَهُو عَلى الشَّيْخ السَّنوسِي أَبْين وُرودًا، وذَلِك أَنه فَسّر الإِلَه، بِأَنه «الوَاجِب الوُجُود المُستَحق لِلعِبادَة، أَو أَنه

1 ـ سقطت من نسختي: ك وح.

المُستَغني عن كُل مَا سِوَاه، المُفتَقِر إلَيه كُل مَا عَدَاه»[1]، وصَرّح بأَن هَذا هو المَنْفي في كَلمَة الإِخلاَص عَن غَير الله تعَالى، المُثبَت لله تَعَالى.

فَيُقال لَه : إن الصَّنم المَعبُود، لَيْس مُستَغْنيا عَن كُل مَا سِواه مُفتَقِرا إليه كُل مَا عَدَاه، فَلَم يَدخُل في النَّفْي، مع أَنّه إلَه، وعَابِدُه مُشرِك، وكَذَا غَير السَّنوسِي مِن كُل مَن يُفسِّر هَذا التَّفسِير، وهُم كثِير.

أَما الهبْطِي فَالجَواب مِن قِبَله بِأَوْجه :

الأول : أَنه إن كَان تَعبيره بِالإِلَه الحَق، كَما مَر فِي كَلاَمِه، مُراده به المُستَحق لأَن يُعبَد، لا خُصوص المُكافِئ في الأُلوهِية، وكَثِيرا مَا يُصرِّح في كَلامِه بِأَن المَنفِي هُو المُستَحق لِلعِبادَة، ولاَ شَك أن كُل مُعبُود مُستَحق لِلعبَادة عند عَابِده، وإِن وَقَع لَه التَّعبير بِالمِثْل، كَما قَال المُعْترِض، فَيُقال مُرَاده بِه : المِثْل اللُّغوِي، وهو المُشَابه مُطلَقا، لاَ الاصطِلاَحي : وهُو المُساوِي في الصِّفات النَّفسِية[2]، ولاَشَك أَن كُل مَعبُود مِن دُون الله تَعَالى، مُشابِه لَه تَعالى فِي المَعبُودية واستِحقَـاقها، واسْمِ الأُلوهِية عِند عَابِدِه.

الثاني : أَنّـه بَعد تَسلِيم أَن المُرَاد المِثلِيَة الاصطِلاحيَة، يُقال : إنها في الوَصْف الخَاص وهُو اسْتحقَاق العِبادَة، لما عَلمْت أَن إِلَها بِمعْنى مَأْلوه، أَي معْبُود بالحقّ، فَمَتى قِيل : هَذا الإِلَه مِثْل ذَلِك الإِلَه، فَمعْنَاه في كَونه مُستَحقا لِلعِبادَة، كَمَا لَو قِيل : هَذا الشَّاعر مِثْل ذَلِك الشَّاعر، وهَذا الخَطِيب مِثل ذَلِك الخَطِيب، وهَذا 63 الفَارِس مِثْل ذَلِك الفَارِس، كَان / مَعْناه في صَنْعة الشِّعر والخطَابَة والفُروسِية، لاَ في الذَّوَات وسَائِر الصِّفات، وكَذا مَا نَحن فِيه.

---

1 ـ نص منقول من شرح السنوسي على صغراه. حاشية الدسوقي على شرح الصغرى : 206.

2 ـ الصفة النفسية هي «الحال اللازمة لشيء ما دام متحققا في الخارج، لا من أجل قيام معنى نسبت للنفس، أي الذات، لملازمتها لها، كالتحيز للجرم... والقيام بالحمل للعرض، والوجود للموجود، والوجود صفة نفسية، والصفة ما ليس بذات». الغنيمة الكبرى : 5.

فَإن قِيل : هَذا إنمّا هُو إذا وَقَع التَّماثُل باعتِبَار وَصْف خَاص كَما في الأمْثِلة، ونَحن إنما اعْتبَرنا التَّماثُل بَيْن الله تَعَالى وبَيْن غَيره، ولَيْس الله وَصْفا بَل عَلَم.

قُلْنا : هُو إن لم يَكُن وَصْفا بحَسب الحَالَة الرَّاهنَة، يُلاحَظ فِيه الأَصْل، ولِذَلك صَح، نَحو قَوْله تَعَالى : ﴿ وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ ﴾[1] كَما مَرّ ذَلِك في كَلام البَيْضاوي.

الثَّالِث : أنَّا لاَ نُسَلم أَنهُم لا يَقولُون بالمِثْل، إذ هُم أَشْرَكُوا مَعَ الله تعالى بإثبَات الشَّرِيك، ولاَ مَعْنى لِشَريك الله إلا مُشَاركُه في أُلُوهِيَّتِهِ. وبِهذه الشِّرْكة يَتَأتّى لَهُم اعْتِقاد التَّعدّد في الآلِهَة، والتَّعجُب مِن جَعلِها إلَـها وَاحِدا، كَمَا أَخبَر الله تَعَالى عَنهُم بِقوله : ﴿ أَجَعَلَ ٱلْـَٔالِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ ﴾[2].

وأَيْضا، فَإن الإلَه لُغَة كَما مَرّ هو المَعبُود بحقّ، وهَذا المَفهُوم حَاصِل لِكُلّ مَعبُود عِند عَابِده. ولِهَذا قالَ بَعْض الأئِمة : «إن المُشركين تَعَقلوا أُلوهِية الأَصنَام، ولأجلِه كُلِّف المُوحِّد أن يَقُول : «لاَ إلَـه إلاَّ الله». وقَال بَعْض الأَئمَّة أيْضا : «مَا عَبَدوها إلا أَنّها حَق عِنْدهم، مُشارِكة لِلخَالِق في مَفهُوم الأُلوهِية، الّتي هِي العِبادَة [بِحَق][3]». انتهى.

وفِي هَذا الكَلام فَائدَتان : إحدَاهما، أَنّهم اعْتَقدوا حَقِّيتها ومُشارَكتها لِلخَالق في الأُلوهِية. الثَّانية، [أَن][4] الأُلُوهِية، إنّما مَعنَاها العِبادَة بِحَق. وهَذا القَدْر مَوجُود في اعْتِقَاد كُل عَابِد كَما قَرّرنا.

فَإن قَال البَاحِث : إن الإلَـه بِحق، يُعتَبر فِيه وُجُوب الوُجُود، والاتِّصاف بِالكَمالات، والتَّنزه عَن النَّقائِص.

---

1 ـ الأنعام : 4.
2 ـ ص : 4.
3 ـ سقطت من نسخة ق.
4 ـ سقطت من نسخة ق

قُلنَا : إِنما هَذا في نَفْس الأمْر، وفي اعْتقَادَات العَارِفِين المُوحِّدين، عَلِموا ذَلِك عِند مَجِيء الشَّرْع، بِطَريق الشَّرع والعَقْل، وعِنْد ذَلِك عَلِموا أنّه لا يَستَحق العِبَادة إلا مَن كَان كَذَلك. أما في اللُّغَة بحَسب مَفهُوم الإِلَـه، أي المَألوه فَلا، وعَلى هَذَا جَرَى العَرَب في جَاهِليَتهم.

والحَاصِل أَن هَذِه الأُمُور لَيست ذَاتيَة، بَل ولا لاَزمَة لُزُوما بيِّنا. فَلَيسَت مَدلُولَة لِلاسْم بِواحِدة مِـن الدِّلالات الثَّلاث، لأَنّها لَوَازم نَظَرية تَحتَاج إِلى وَسَط، ولِذَا تُقَام عَلَيها البَراهِين. ونَقُول مَع ذَلِك إِن لَهُم في ذَلِك ثَلاَثُ احْتِمالات :

الأَوَّل : أَنْ يَتعقَّلوا وَصْف الإِلَه، مِنْ حَيْث كَوْنه يَتَّصِف بِالكَمَال، ويَتَنزَّهُ عَنِ النَّقص، ويَعْتقِدون ذَلِك فِي مَعبُودَاتهم البَاطلَة جَهْلا مِنْهُم بحَالها، وهَذا مِمَّا يُجوِّزُه العَقْل مِنَ الجَهلَة الضَّالِين، وإِذا كَان يَقَع مِنَ الحَشْوي[1] بَعْد تَديُّنِه بِدينِ الإِسلاَم، وإِيمَانِه بِالنَّبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، وسَماعِه لَفْظ القُرْآن، الَّذي فِيه غَاية الحِكمَة والبَيَان، اعْتِقَاد قِدَم حُرُوف القُرْآن بَل المِدَاد[2] الَّذي يُصْنَع فَيُكتَب بِه يَصِير قَديماً، فَكيْف لاَ يَقَع مِنْ أَعرَابِي جِلْف[3] مَا آمَن قَطّ بِنبِي، ولاَ سَمع كَلاَمَ الله تَعالَى، اعْتِقَاد مِثْل ذَلِك فِي حَجَر يَعبُده، بَلْ وفِي خَشَب يَنْحَته، بَلْ وفِي حيس[4] يَصْنَعه، فإِنّ المُتخَبِّط عِنْد عَمَى البَصِيرَة، وطُفُوح الغَباوَة لا يُقدَّر بِمقْدَار، ومَع هَذا، فَهذَا الجَهْل بَعِيد مِنْ طَوْر العُقلاءِ. نَسْأَل الله العَافِيَة.

الاحْتِمَال الثَّانِي : أَنْ يَتعقلُوا هَذِه الأَوْصَاف، وأَنّ الإِلَه يَتَّصِف بِها، إِلاّ أَنَّهم لا يَروْنَها مِنْ مَاهِية[5] الأُلوهِية، ولا مِنْ خَواصِّها اللاَّزِمَة، بَلْ يُجوِّزُون اتِّصَاف بَعْض الآلِهَة بِها، دُون بَعْض، واخْتِلافهم فِيها بِالكَمَال والضُّعْف، كَما يَأْنسُون ذَلِك فِي

1 ـ نسبة إلى فرقة الحشوية، سميت بذلك أخذا من الحشا أي الطرف، أو الحشو أي الزيادة.
2 ـ وردت في نسخة ك : بالمراد.
3 ـ جلف جمع أجلاف وجلوف : الغليظ الطبع الجافي.
4 ـ الحيس : طعام يصنع من الدقيق والماء، ويعرف عند العامة بالحساء.
5 ـ بدلها وردت في نسخة ح : من ناحية.

رُؤَسَاء القَوْم وعُرفَاء[1] الحَيّ، مِنْ اِخْتلافِهم فِي النَّجْدة والسَّخَاء والشَّرَف وغَيْر ذَلِك.

فَيَحْمِلهم هَذا، عَلى اعْتِقاد كَوْن بَعْض الآلِهَة أَكْمَل مِنْ بَعْض، وعلَى اعْتقَاد 64 وُجُود هَـذِه الأَوْصاف / أَوْ بَعْضها مَثَلا، فِي صَانِع العَالَم تَعالَى دُون أَصْنامِهم، <وعلَى اسْتِشفَاعِهم بِها إِلَيْه تعَالَى لِكوْنِه أَكْمَل[2]>، ولَيْس اسْتِشفَاعهم بِها يُنافِي اعْتِقاد أُلوهِيَّتِها كَما لا يَخْفَى.

وإِذا كَـان الأَعرَاب يُجوِّزُون أَنْ يَشْفَع الرَّب إِلى غَيْر الرَّب، فَكيْف لا يُجوِّزون أَنْ يَشْفَع الرَّب إِلى الرَّب، فَقَد قَالُوا لِلنَّبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ اسْتَسْقوا عِنْدَه، «اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّك ولْيَشْفَع رَبُّنا إِلَيْك»، وأَنْكَر عَلَيْهم صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَفاعَة الرَّب إِلَيْه، لِتعالِيه تَعالَى عَنْ ذَلِك، واسْتِغنَائِه عَنْ كُلّ مَا سِوَاه، فَلمَّا قَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «لَقَد ضَحِك رَبُّنا مِنْ أَزلِكُم وقُرْب غِياثِكُم»، قَالُوا : أَيضْحَك ربُّنا ؟ قَال «نعَم»، فَقالُوا : لَنْ يَعْدِمَك مِنْ رَبٍّ يَضْحَك خَيْر».[3]

الثَّالِث : أَنْ يَـجهلُوا هَذِه الأَوْصاف، ولاَ تَصِل عُقولُهم إِلى اتِّصَاف الله تَعالَى بِها، كَما أَنّ المُوَحِّدينَ جَاهِلون بِالكُنْه[4]، فَيعْتقِدون بِسبَب هَذا الجَهْل، أَنّ إِلَه

1 ـ العرفاء جمع عريف : القيم بأمر القوم.
2 ـ ساقط من نسخة ك.
3 ـ تولى الدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشلي تخريج أحاديث شرح المواقف في علم الكلام لجلال الدين السيوطي، وأثناء عمله تعرض لهذا الحديث من حيث المعنى والتخريج فقال في الصفحة : 127 ما نصه : «حديث ضحكه سبحانه حتى بدت نواجذه رواه :
ابن ماجه والدارقطني في «كتاب الصفات» عن أبي رزين أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال : «ضحك ربنا عز وجل من قنوط عباده وقرب غيره» وقال : قلت : يا رسول الله! أو يضحك الرب عز وجل ؟ قال : «نعم»، قلت : لن نعدم من رب يضحك خيرا.
ومعنى الحديث : أن الله تعالى يضحك من أن العبد يصير يئوسا من الخير بأدنى شر وقع عليه، مع قرب تغيير الله تعالى الحال من شر إلى خير، ومن مرض إلى عافية.
والحديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده... وأخرجه ابن أبي عاصم في كتاب السنة. قال البوصيري في مصباح الزجاجة : إسناده فيه مقال، وكيع ـ رواي الحديث ـ ذكره ابن حبان في «الثقات»، وذكره الذهبي في «الميزان»، وباقي رجال الإسناد احتج بهم مسلم».
4 ـ كنه الشيء : جوهره وأصله وحقيقته.

العَالَم مِنْ جِنْس مَعبُوداتِهِم، كَما هُو مَذْهَب المُشبِّهة[1] والمُجسِّمَة أَوْ قَرِيب مِنْ ذَلِك، وقَد ظَهَر مِنْ كَلام الأَعرَاب[2] المَذْكورِين، أَنّهم مَا كَانُوا يَعْرِفون الله تَعالَى بما يَنْبغِي لَهُ مِنَ الوَصْف، ويَحِقّ لَه مِنَ النَّعْت، ولِذَلك جَوَّزُوا عَلَيْهِ أَنْ يَشْفَع إِلى غَيْره، واسْتَغرَبوا الضَّحِك مِنْه، لَمّا لَمْ يَأْلَفُوا الضَّحِكَ مِنْ أَصْنامِهِم الّتِي يَعبُدونَها.

غَيْر أَنَّ المَذْكورِين ومَنْ كَان مِثْلَهم مِنَ المُؤمِنين، بِبَركَة إِيمَانِهم، ومُشاهَدتِهم لِطلْعتِه الكَرِيمَة صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وسَماعِهم كَلامَ الله تَعالَى الذي ﴿ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ﴾[3]، لاَ يَبْقون لا مَحالَة عَلى حَالَتِهم الأُولَى، بَلْ يُصَفَّوْنَ مِن كُلِّ وَهْم، ويَخلُصون إِلَى حَقِيقَة العِلْم.

وعَلى كُلِّ اعْتِبار مِنَ الاعْتِبارَات، فَقَد جَعلُوا الأَصْنَام أَمْثالا مُشارِكَة، وإِنْ كَانَ ذَلِك مَعَ تَرْجِيح الله تَعالَى، وإِثْبَات احْتِياج الغَيْر إِلَيْه فِي أُمُورٍ دُونَ العَكْس، إِذْ يُشْتَرَط اسْتِواء المِثْلَين فِي المَاهِية، وهِي هُنا عِنْد المُشرِكِين فِي جَاهِلِيَّتِهم الأُلوهِية، الَّتي هِي العِبادَة بِحقّ، ولا يُشتَـرط اسْتِواؤُهما فِيمَا وَرَاء ذَلِك مِنَ المَزَايَا والخَصائِص، بَلْ إِثْبَات إِلَه آخَر مُستَقلّ فِي أُلوهِيتِه، لا سِيمَا مَع كَوْن كُلٍّ مِنَ الإِلَهيْن، عَلى مَا يَنْبغِي مِنَ الكَمَال، لا يُعرَف عَلى التَّحقِيق فِي شَيْء مِنَ الشِّرْك، مَع تَعدُّد أَجْناسِه وكَثْرَة طَوائِفِه، إِلاَّ في احْتمَال لِلمَجُوس[4].

وبَيَان هَذا بِالاسْتِقرَاء، أَنَّ غُلاة المُشْرِكين كَما مَرَّ، هُم الثَّنَوِية والمَجُوسِية والحُلولِية[5].

---

1 ـ فرقة تقول إن معبودها على صورة ذات أعضاء وأبعاض، إما روحانية، وإما جسمانية، ويجوز عليه الانتقال، والنزول والصعود، والاستقرار والتمكن. الملل والنحل/ 1 : 105.

2 ـ وردت في نسخة ك : الناس الأعراب.

3 ـ فصلت : 42.

4 ـ خص الشهرستاني هذه الفرق المجوسية بفصل مستقل بقوله : «والمجوس الأصلية زعموا أن الأصلين لا يجوز أن يكونا قديمين أزليين، بل النور أزلي والظلمة محدثة». الملل والنحل/ 1 : 233.

5 ـ سيرد علينا لاحقا تفصيل الكلام فيهم، في سياق تحليل الإمام اليوسي لأصولهم العقدية، والمقصود بهم عند الإطلاق : النصارى القائلين بحلول اللاهوت في الناسوت، وغيرهم من غلاة الصوفية والشيعة.

أَمَّا الثَّنوية، فَقالُوا بِإلَهيْن اثْنَيْن وهُمَا النُّور والظُّلْمة، ومَعلُوم أَنَّ النُّور والظُّلمَة جِرْمَان[1] مُحْدثَـان، وقَد اعْترَف الثَّنوية بِكَوْن ذَلِك أَجْساماً، وفِي كَلام السَّيد فِي شَرْح المَوَاقِف [2]«إنَّ الظُّلْمَة والنُّور عَرَضان، وعَلى كُلٍّ فَهُما حَادِثـان، ولِذلِك قَـال تَعالَى : ﴿ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ﴾[3] «أَيْ خَلَقهُما رَدًّا عَليْهم».

وأمَّا المَجُوس، فَقالُوا بِإلَهيْن : أَحدُهما فَاعِل الخَيْر وهُو أَزْدَان، والثَّانِي فَاعِل الشَّر وهُو هُرْمُز[4]، واخْتلَفـوا فَقِيل : الثَّانِي حَـدَث مِنْ خَطِرَة حَصلَـت لِلأَوَّل، وهِي أَنْ لَـوْ كَـان مَعِي إلَه يُشارِكُني فِي مُلكِي، فَكيْف يَكُون حَالِي مَعَه ؟ فهؤُلاء لَمْ يَجْعلُوا الثَّانِي مُسْتقِلاًّ، ومَنْ لا يَجْعلُه حَادِثا عَنْه، يُحْتَمل أَنْ يَجْعلَهما مِنْ جِنْس الأَجْرَام أَوْ لاَ، وهُو الاحْتِمال الَّذي ذَكَرْناه لِلمَجُوس، وهُو بَعِيد.

وأَمَّا الحُلولِية، كَالنَّصارَى القَائِلينَ بِحُلول اللاَّهُوت فِي النَّاسُوت، فَهُم يَعْترِفون أَنَّ الأَوَّل هُو الأَصْل، وأَنَّ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، إِنَّما صَار إلَها بِسبَب حُلولِ 65/ اللاَّهُوت، أَيْ العِلْم فِيه، وأَهْل الأَقانِيم الثَّلاثَة، بَعْد أَنْ جَعلُوها ثَلاثَة، قَالُوا الإلَه وَاحِد مَجْمُوع مِنْها، ولِذَلِك أَلْزَمَهم المُتكَلِّمون الجَمْع بَيْن نَقِيضَيْن وَحْدَة وكَثْرَة، فَلَم تَبْق ثَلاثَة تُعْبَد ولا اثْنان، بَلْ وَاحِد.

وأَمَّا أَصْحاب العُقُول مِنَ الحُكمَاء، وكَذا عُبَّاد النُّجُوم والمَلائِكَة، فَهُم يَعْترِفون أَنَّ ذَلِك كُلّه مُسْتمَد مِنَ الأَوَّل، وهُو الإِلَه الحَقّ عِنْدَنا.

وفِي كَلام الإِمَام الفَخْر فِي المَعالِم[5] وغَيْره «إنّ القَائِلين بِالشِّرْك طَوائِف : مِنْهم الفَلاسِفَة المُثْبتُون لِتَأْثِير الوَسائِط، ومِنْهُم الطَّبائِعِيون، ومِنْهُم المُنجِّمُون، ومِنْهُم الثَّنْوِيَة، ومِنْهم المَجُوس، ومِنْهم عَبَدَةُ الأَصْنامِ.

1 ـ الأجرام جمع جرم : نقول الأجرام الفلكية : أي النجوم.
2 ـ كتاب «المواقف» هو لعضد الدين الإيجي، يعرف أيضا باسم «المواقف في علم الكلام» وهو مطبوع متداول.
3 ـ الأنعام :1.
4 ـ أصول المجوس تسمى أيضا : يزدان وأهرمن.
5 ـ اسم الكتاب بالكامل : «المعالم في أصول الدين».

ولَهُم فِي عِبادَتِها تَأْوِيلاَت :

أَحَدُها : أَنَّ النَّاس كَانُوا فِي قَدِيم الزَّمانِ عَبدَة الكَواكِب، ثُمّ اتَّخذُوا لِكُلّ كَوْكَب صُورَة ومِثَالا، فَاشْتَغلُوا بِعبَادتِها، وقَصْدُهم [1]تَوْجِيه تِلْك العِبادَة إِلى الكَوْكَب.

الثَّانِي : أَنَّ الغَالِب علَى الأُمَم دِينُ التَّشْبيه والتَّجْسِيم، لأَنَّ إِثْبات إِلَه لا يُشْبه[2] شَيْئا مِنَ المَخْلوقَات، ولا يُشْبهُه شَيْء مِنْها، مِمَّا يُنازِع فِيه الوَهْم والخَيَال، وتَحْكِيم العَقْل الصَّادِق مَع تكْذِيب الوَهْم والخيَال، لا يُوفَّق لَهُ إِلاَّ الأَقَلّ مِنَ النَّاس، فَاعْتقَدوا بِسبَب الوَهْم، أَنّ الإِلَه الأَعْظَم نُور فِي غَايَة العِظَم[3] والإِشْراق، وأَنّ المَلائِكَة أَنْوار مُخْتلِفة بِالصِّغَر والكِبَر، فَعِنْد ذَلِك اتَّخذوا الصَّنَم الأَعْظَم، وبَالغُوا فِي تَحْسِين تَرْكِيبه بِالجوَاهِر واليَواقِيت، علَى اعْتِقاد أَنّه صُورَة الله تَعالَى، واتَّخذُوا سَائِر الأَصْنام علَى صُوَر مُخْتلِفة بِالصِّغَر والكِبَر، علَى اعْتِقاد أَنَّها صُوَر المَلائِكَة، قَال الإِمَام : «فَعلَى هَذا التَّقدِير، عَبدَة الأَصْنام تَلامِذَة المُشَبِّهة».

الثَّالِث : أَنَّها صُوَر أَرْواح تُدَبِّر أَمْرَهم، وتَعْتنِي بِإِصْلاح حَالِهِم.

الرَّابِع : أَنَّ المُنَجِّمين كَانُوا يَرْصدُون الأَوْقات الصَّالِحَة لِلطَّلسْمات[4] النَّافِعَة، ولا تُوجَد إِلاَّ حِيناً مِنْ أَزْمِنة مُتطاوِلَة، فإِذَا وَجَدوا ذَلِك الوَقْت، عَمِلوا لَه صَنَما يُعظِّمونَه، ويَرْجعُون إِلَيه فِي طَلَبه.

الخَامِس : أَنَّه لَمَّا مَات مِنْهم مَنْ كَان كَامِل الرُّتْبة عِنْد الله تَعالَى، اتَّخذُوا تِمْثالاً علَى صُورَتِه، وعَظَّموهُ تَشفُّعاً إِلى الله تَعالَى وتَوسُّلا»[5].

قُلْتُ : ولاَ يَخْفى أَنَّ بَعْض تِلْك الأَسْبَاب، إِنَّما كَان مُراعَى فِي الابْتدَاء لا علَى الدَّوام، فَاتِّخَاذ مِثَال الرَّجُل الصَّالِح مَثلا، إِنَّما يَكُون عِنْد المُتَّخِذين الأَوَّلِين

1 ـ وردت في نسخة ك : وقصرهم.
2 ـ وردت في نسخة ك : يشبهه.
3 ـ وردت في نسخة ح : المعظم.
4 ـ الطلسمات جمع طلسم : عبارة عن خطوط أو كتابة يستعملها الساحر، ويزعم أنه يدفع بها كل مؤذ.
5 ـ نص منقول في غالبه من كتاب «معالم أصول الدين» مع التصرف فيه : 76-77.

بِتَسْوِيل الشَّيْطان، ثُمَّ عَنْ قَرِيب يُنْسَى ذَلِك المُتمثَّل ويُعْبَد المِثَال، وتَذْهَب فِيهِ الاعْتِقادَات الفَاسدَة، والأَوْهَام البَاطِلة كُلّ مَذْهَب، وهَذا كُلُّهُ إِنَّما هُو فِي الأَصْنام المُتَّخذَة[1]، والصَّنَم قَال ابْنُ التِّلِمْساني[2] : «مَا لَهُ صُورَة جُعِلت تِمْثالا. قَال : وَالوَثَن مَا لاَ صُورَة لَهُ» انتهى.

وأَكْثَر الأَعْرابِ فِي جَاهلِيَّتِهم، علَى مَا نُقِل مِنْ أَحْوالِهم، مَا كانُوا يَهْتبِلون بالأَصْنَام، ولاَ يَلْتفِتون إِلى الأَسْبَاب المَذْكورَة، ولا يَعْرِفونَها، بَلْ كَانُوا يَعْبُدون الأَوْثَان فَقَط، علَى حَسَب مَا سَوَّلَت لَهُم نُفُوسُهم، فكَان الرَّجُل يَأْخُذ حَجراً مِنَ البَرِّية فَيَعْبُده، حَتى إِذا وَقَع عَلى حَجَر أَحْسَن مِنْه، طَرَح الأَوَّل والْتزَم الثَّانِي، قَال الله تَعالَى : ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ ﴾[3].

قَال صَاحِب الكَشّاف : «أَشَدّ حُبّا لله، لأَنَّهُم لا يَعْدِلون عَنْه إِلى غَيْره، بِخِلافِ المُشْرِكين، فَإِنَّـهُم يَعْدِلون عَنْ أَنْدادِهم إِلى الله عِنْد الشَّدائِد، فَيَفْزعُون لَه ويَخْضعُون لَه، ويَجْعلُونَهـم وَسائِط بَيْنَهم وبَيْنَه، فَيقُولونَ هَؤلاَء شُفَعاؤُنا عِنْد الله، ويَعْبُدون الصَّنَم زَماناً ثُمّ يَرْفُضونَه إِلى غَيْرِه، أَوْ يَأْكُلونَه كَما أَكلَت بَاهِلَة إِلَها 66 مِنْ حِيس»[4]/ انتهى.

قُلتُ : وقَد أَكلَتْه بَنُو حَنِيفة[5] أَيْضا. قَال الشَّاعِرُ يَهْجوهُم :

---

1 ـ مثال ذلك ما ورد في القرآن الكريم حكاية على لسان نوح عَلَيْهِ السَّلَام في قوله تعالى : ﴿ قَالَ نُوحٌ رَّبِّ إِنَّهُمْ عَصَوْنِي وَاتَّبَعُوا مَن لَّمْ يَزِدْهُ مَالُهُ وَوَلَدُهُ إِلَّا خَسَارًا ﴿٢١﴾ وَمَكَرُوا مَكْرًا كُبَّارًا ﴿٢٢﴾ وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴿٢٣﴾ وَقَدْ أَضَلُّوا كَثِيرًا وَلَا تَزِدِ الظَّالِمِينَ إِلَّا ضَلَالًا ﴿٢٤﴾ ﴾، نوح : 21 ـ 22 ـ 23 ـ 24.

2 ـ هو عبد الله بن محمد بن علي شرف الدين الفهري التلمساني(567 ـ 644هـ) أصلا، الشافعي مذهبا، وصنف كتبا منها : «شرح المعالم في أصول الدين» للرازي، وهو من تلامذة تقي الدين المقترح الشريف زكرياء، شارح «الأسرار العقلية»، و «الإرشاد» لإمام الحرمين. الأعلام/ 4 : 125.

3 ـ البقرة : 164.

4 ـ نص منقول بأمانة من الكشاف/ 1 : 326.

5 ـ بنو حنيفة : قبيلة من العرب، أتباع مسيلمة الكذاب رحمن اليمامة، واسمه ثعامة بالضم، وقد قيل فيه :

أَكَـلَـتْ حَـنِـيفَـــةُ ربَّـهـا   زَمَـنَ التَّقَحُّـم والمَجاعَـة
لَـمْ يَـحْـذَروا مِـنْ رَبِّهِـم   سُـوءَ العَواقِـب والتِّبَاعَـة

وهَؤُلاء اسْتَحوَذ عَلَيْهِـم الشَّيْطَان، ووَجَد عُقولَهُم عُقُول صِبْيان، حَمَل عَلَيْهِم بِجُنودِ الوَسْواس[1]، وعَساكِرِ الوَهْم حَمْلَة فَظيعَة، فَانْهزَموا بَيْن يَديْهِ هَزِيمَة شَنِيعَة، وهَلْ يَردُّ المُنْهزِم شَيْء، فَوقعُوا فِي مَهاوِي التَّخيلاتِ، وحَبائِل التُّرهَات[2]، نَسْأل الله العَافِية بِمَنِّه.

وذَكرَ السُّهيْلي[3] أَنَّه «يُقَال لِكُل صَنَم مِن حَجَر أَوْ مِنْ غَيْرِه صَنَم، ولاَ يُقال وَثَن إلاَّ لِمَا كَان مِنْ غَيْر صَخْرَة، كَالنُّحاسِ ونَحْوِه»[4]، وهُو خِلاف مَا عِنْدَ ابْنِ التِّلْمسانِي.

وأمَّا الشَّيْخ السَّنوسِي، فَيَحْتمِل أَنْ يَكُون مَا قَرَّره مَبْنِيا عَلى بَعْض مَا ذَكرْنا قَبْل، مِنْ دَعْوى التَّماثُل، ويَحْتمِل أَنْ يَكُون مَبْنِيا عَلى شَيْء آخَر، وهُو أَنَّ المَطْلوب مِنْ كَلِمة الإِخْلاص بالصَّراحَة، إِنَّما هُو وَحْدانِية الله[5] تَعالَى بِأَن لاَ يَكُونَ لَه شَرِيك فِي أُلوهِيتِه، أمَّا أَنَّه لا يَسْتحِقّ العِبادَة غَيْره، فَهُو تَبَعٌ لِذَلِكَ.

وهَذا الاحْتِمَال، هُو الَّذي نَسبَهُ المُعْترِض المَذْكور لِلهَبْطي، وانْتَقدَه عَلَيْه، وجَعـلَه إِنْكاراً لأَشْهَر الضَّرُوريات، ولَيْس بِمُتَعيّن مِمَّا رَأيْنا مِنْ كَلامِ الهَبْطي، كَما تَقدَّم تَقْرِيرُنا لِكلامِه علَى وَجْه يَصِحّ.

سموت بالمجد يا ابن الأكرمين أبا   وأنت غيث الورى لا زلت رحمانا.
النشر الطيب/ 1 : 50.

1 ـ وردت في نسخة ك : الوساوس.

2 ـ الترهات جمع الترهة : الأباطيل والدواهي.

3 ـ هو عبد الرحمن بن عبد الله بن احمد الخثعمي السهيلي، حافظ (508/ 581هـ)عالم باللغة والسير، أقام بمراكش، وصنف بها كتبا، منها : «الروض الأنف» في شرح السيرة النبوية لابن هشام، وإليه تنسب الأبيات التي يرددها الناس :
يا من يرى ما في الضمير ويسمع   أنت المعد لكل ما يتوقع
الأعلام/ 3 : 313.

4 ـ كلام منقول بأمانة من كتاب«الروض الأنف»/ 1 : 357.

5 ـوحدانية الله : بمعنى أن الله واحد، وذلك من ثلاثة أوجه : وحدة الذات، ووحدة الصفات، ووحدة الأفعال.

واعْلَم أَنَّ هذَا الاحْتِمال، مَع كَوْنِه ضَعيفاً فِي نَفْسه مَهْجوراً، يُساعِده كَلام الشَّيْخ السَّنوسِي، ويُساعِده أَيْضا صَنِيع غَيْرِه مِنَ المُتكلِّمينَ، وذَلِك أَنَّهم فِي تَفسِير الوَحْدانِية، لاَ يَزِيدونَ علَى أَنَّها نَفْي الكَمِّ المُتَّصِل، أَيْ التَّرْكِيب فِي الذَّات[1]، ونَفْي الكَمّ المُنْفصِل، أَيْ وُجود ذَاتٍ أُخْرى مُتَّصفَة بِالأُلوهِية.

وكَذا فِي الصِّفاتِ ونَفْي الشَّرِيك فِي الأَفعَال، والصَّنَمُ المَعْبودُ إِذَا لَمْ يَكُن عِنْد عَابِدِه مُتَّصفاً بِالأُلوهِية، وإِنَّما هُو شَفِيع، ولاَ كَان قَادِرا عَلى الإِيجَادِ والإِعْدامِ، لَمْ يَدْخُـل فِي شَيْءٍ مِنَ[2] الأَقْسامِ.

فَيتَمهَّد هَذا الكَلام فِي تَقْرِير مَطْلبَيْن :

أَحَدُهما : أَنّ المَطْلوب مِنْ كَلمَة الإِخْلاص إِنَّما هُو الوَحدَانِية لا غَيْر.

الثَّانِي : أَنّ الوَحْدانِية هِي مَا ذُكِر لا غَيْر.

{المَطْلُوب مِن كَلِمَة الإِخْلاَص إِنَّما هُو الوَحْدانِية لاَ غَيْر}

ويَخْرُج مِنْ هَاتَيْن المُقدِّمتَيْن أَنَّ المَطْلوبَ مِنْ كَلمَة الإِخْلاص، إِنَّما هُو مَا ذُكِر لا غَيْر، أَمَّا الدَّلِيل على المَطْلَب الأَوّل، فَهُو أَنّ المَقْصُود مِنْ كَلمَة الإِخْلاصِ الوَحدَانِية، فَكلاَم المُفسِّرينَ، إِذْ هُمُ المَرْجِع فِي هَذا.

قَال فِي الكَشَّاف عِنْد قَولِه تَعالَى : ﴿ فَاعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ ﴾[3]الآية، مَـا نَصُّه : «لَمَّا ذَكرَ حَالَ المُؤْمنِين وحَالَ الكَافِرين، قَال : إذا عَلِمْت أَنَّ الأَمْر كمَا ذُكِر مِنْ سَعادَة هَؤُلاء وشَقاوَة هَؤُلاء، فَاثْبُت عَلى مَا أَنْت عَلَيْه مِنَ العِلْم بِوحْدانِية الله تَعالَى، وعَلى التَّواضُع وهَضْم النَّفْسِ، بِاسْتِغفَار ذَنْبِك وذُنُوب مَنْ عَلى دِينِك»[4] الخ.

---

1 ـ بمعنى نفي كون ذاته العلية مركبة من جواهر عديدة متعددة، قامت بها أعراض.

2 ـ ورد في نسخة ق : في.

3 ـ محمد : 20.

4 ـ كلام نقل نقلا أمينا من كتاب الكشاف/ 3 : 535.

وأَمَّا الثَّانِي : فَهُو أَنّ الوَحْدانِيَّة هِـي سَلْب الكَمّ المُتَّصِل والكَمّ المُنْفصِل، فِي الذَّات والصِّفاتِ، وسَلْب الشَّرِيك فِي الأَفْعال، فَفِي مُتونِ الكَلام أَوْضَح مِنَ الشَّمْسِ فِي الظَّهيرَة، وكَثِيرا مَا يُسْقِطون مِنْها ذِكْر الشَّرِيك فِي الأَفْعالَ، ويُفْردُون لَه بَاباً يُقالُ لَهُ «بَابُ الجَبْرِ والقَدَرِ»، ومِن أَوْجَز العِبارَات فِيها قَوْل السَّعْد فِي 67 المَقاصِد[1] : «نَفْي الكَثْرة بِحسَب الأَجْزاء / وبِحسَب الجُزْئيَـات»[2]، فَالأَوَّل سَلْب التَّرْكِيب، وهُو المُعبَّر عَنْه بِالكَمّ المُتَّصِل، والثَّانِي سَلْب التَّعدُّد، أَيْ وُجُود إِلَه آخَرَ ، وهُو المُعبَّر عَنْه بِالكَمّ المُنْفصِل.

ثُمَّ المَطْلوب بَعْد ذَلِك بِكلمَة الإِخْلاص، إِنَّما هُو الثَّانِي لا الأَوَّل، وذَلِك أَنَّ الأَوَّل وهُـوَ التَّرْكِيب، يُقالُ فِيه : إِنْ قُدِّر قِيَام الأُلوهِية بِالأَجْزاء كُلِّها عَلى الانْقِسَام كَان مُحالاً، إِذِ المَعنَى لاَ يَنْقسِم، وإِنْ قُدِّر قِيامُها بِالبَعْض فَقَط كَان مُحالاً، لأَنَّه تَخْصِيص بِلا مُخَصِّص، وإِنْ قُدِّر قِيامُها بِكُلِ جُزْء، لَزِم أَنْ يَكُون كُلّ جُزْء إِلَـهاً، وهُو الكَمُّ المُنفَصِل، المَنْفِي بِقوْلِنا «لاَ إِلَهَ إِلاَّ الله»[3].

ومِنْ أَوْضَح شَيْء فِي هَذا الغَرضِ، لِكوْنِه فِي تَفْسير كَلِمة الإِخْلاص بِنفْسِها، مَا وَقَع فِي «الأَسْرارِ العَقْلِية» لِلمُقترَح[4] رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالَى، فَإِنَّه رَتَّب كِتابَه عَلى خَمْسةِ أَرْكان وهِيَ : سُبْحَان الله، والله أَكْبر، وَالحَمْد لله، ولاَ إِلَه إِلاّ الله، ولاَ حَوْل ولاَ قُوَّة إِلاّ بِالله، فَلَمَّا انْتَهَى فِي الاسْتِدلاَل إِلى الرَّابِع وهُو «لاَ إِلَه إِلاَّ الله»، قَال مَا

---

1 ـ كتاب المقاصد وشرحه، أحد مؤلفات التفتازاني المهمة، واسمه بالكامل : «مقاصد الطالبين في علم أصول الدين»، وهو مؤلف من ستة مقاصد، أتمه السعد في سمرقند في ذي القعدة سنة 774 هـ ومما قيل فيه :

شرح المقاصد ما في الفن مسألة	من المسائل إلا وهو حاويها
فن الكلام كبحر وهو لجته	يا أيها البحر لا تحصي لآليها

طبع في القسطنطينية سنة 1277هـ. وطبع محققا سنة1409 هـ/ 1989م.

2 ـ قارن بشرح المقاصد / 31 :4.

3 ـ نص منقول بالمعنى من الفصل الثاني : في التنزيهات من كتاب «شرح المقاصد» / 2 : 61.

4 ـ هو مظفر عبد الله بن علي بن الحسين أبو الفتح تقي الدين، المعروف بالمقترح (612/ 560هـ)، من فقهاء الشافعية بمصر، برع في أصول الدين والخلاف، من تصانيفه : «شرح المقترح في المصطلح» للبروي، و«شرح الإرشاد في أصول الدين». الأعلام/ 7 : 256.

نَصُّه : «الرُّكْن الرَّابع فِي إِثْباتِ وَحْدانية الله تَعالَى، وفِيه ثَلاثَة مَقاصِد : المَقْصِد الأَوَّل، فِي وَحْدتِه فِي ذَاتِه وعَدَم قَبُولِه لِلقِسمَة، ـ قَال ـ : وَقَد مَضى ذَلِك فِي بَاب التَّقْدِيس، يَعْني فِي الرُّكْن الأَوَّل وهُو سُبْحانَ الله، لأَنَّ فِيه اسْتِحالَة الجِسْمية والتَّرْكِيب عَلى الله تَعالَى، ـ قَال ـ : والَّذِي نُورِده الآن، أَنَّه لَو كَان ذَا أَجْزاء مُؤْتلِفة، لَكان كُلّ جُزْء إِلَها» الخ...

ثُمّ قَال : «المَقْصِد الثَّانِي، عَدَم حُلولِه فِي ذَاتٍ أَوْ صِفةٍ مِنْ صِفَاتِه، حَتى تُدَّعى فِيها الإِلَهِية والتَّدْبِير، ـ قَال ـ : وهَذا مَنْشأ ضَلال الحُلولِية بِأَسْرِها» الخ.. ثُمّ ـ قَال ـ : «المَقْصِد الثَّالِث، إِبْطال ثُبُوت ذَات أُخْرى مَوْصوفَة بِالإِلَهِية، عَلى حَسبِ مَا وَصَفْنا الحَقّ بِه، مِنْ صِفاتِ الكَمَال» الخ...

هَذا حَاصِل مَا ذَكَر فِي مَضْمون «لاَ إِلَه إلاّ الله»، وقَدْ تَعرَّض لَها بِطَرِيقِ البَسْط والتَّوْضِيح والتَّحْرِير، وهُو صَرِيح فِي أَنّ المَنْفي فِيهَا هُو الشَّرِيك فِي الأُلوهِية، كَما قَرَّر الشَيْخ السَّنوسِي، ولَوْ كَان ثَمَّ شَيْء آخَر ذَكرَه، إِذْ لَيْس المَوْضِع مَوْضِع التَّساهُل والتَّقصِير.

فَظهَر مِنْ ذَلِك أَنّ مُطْلَق اسْتِحقَاق العِبادَة، كَالوَصْف الثَّابِت لِلأَصْنَام عِنْد المُعْتَرِض، لاَ دَخْل لَه فِي النَّفْي الَّذي فِي الكَلمَة، ولاَ فِي الوَحْدانِية المُسْتَفَادَة مِنْها، وإِنَّما قُلْنا المُستَفادَة مِنْها، أَيْ علَى هَذِه التَّقرِيرَات، إِذْ لاَ نِزَاع أَنَّه دَاخِل فِي عُمومِ الوَحْدانِية، وأَنَّ اللهَ تَعالَى يَجِب اتِّصَافه بِالوَحدَانِية بِحسَب ذَلِك.

بِمعْنَى أَنَّه تَعالَى، كَمَا أَنَّه وَاحِد فِي أُلوهِيتِه لاَ شَرِيك لَهُ فِيها، كَذلِك هُو وَاحِد فِي اسْتِحقَاق العِبادَة لاَ شَرِيك لَهُ فِي ذَلِك، إِذِ الاسْتِحقَاق مِنْ خَوَاص الأُلوهِية، وَاللهُ تَعالَى مُنْفَرِد بالأُلوهِيـة وخَواصِّها، ومِنْ ثَمَّ دَخلَ ذَلِك فِي التَّوحِيد المُعْتَبَر بِالإِجْماع، فَإِنَّ مَنْ أَنْكرَ ذَلِك، بِأَنْ اعْتقَد فِي غَيْر اللهِ تَعالَى أَيًا كَان، أَنَّه يَسْتحِق العِبادَة، فَهُو مُشْرِك غَيْر مُوَحِّد بِإِجْمَاع.

ولَيْس التَّوْحِيد هُو الوَحْدانِية الَّتي قَرَّرنا آنِفاً كَما لاَ يَخْفى، إِذِ التَّوحِيد فِعْل القَلْب واعْتقَاد المُعتَقد، والوَحْدانِية وَصْف للهِ تَعالَى رَاجِع إِلى سَلْب مَا لاَ يَلِيق بِه تَعالَى، وقَد ذَكَر السَّعْد رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعالَى الوَحدَانِية فِي مَقَاصِده، وفَسَّرها بِما ذَكرْنا عَنْه مِنْ «نَفْي الكَثْرة بِحسَب الأَجْزَاء وبِحسَب الجُـزْئِيات»، ثُمَّ ذَكَرَ التَّوْحِيدَ فِي آخِر كَلامِه عِندَما أَرادَ الخَوْضَ فِي أَصنَاف الشِّرْك فَقال : «حَقِيقَة التَّوْحِيد اعْتِقَاد عَدَمِ الشَّرِيك فِي الأُلوهِية وخَواصِّها»[1].

فَانْظُر كَيْف زَاد هُنا ذِكْر الخَوَاص، لِيَتمّ المُرَاد مِنْ وَاجِب الاعْتِقادِ، فَعدَم الشَّرِيك فِي الأُلوهِية هُو الوَحْدانِية المَفْرُوغ مِنْها عِنْدَه، وعَدم الشَّرِيك / فِي خَواصِها، هُو مَا ذَكرْنا مِن انْفِرادِه بِاسْتِحقَاق العِبـادَة، ونَحْو ذَلِك، ثُمّ قَال : «ولاَ نِزَاع لأَهْل الإِسلاَم، فِي أَنَّ تَدْبِير العَالَم، وخَلْق الأَجْسام، واسْتِحقَاق العِبادَة، وقِدَم مَا يَقُوم بِنفْسِه، كُلّها مِنَ الخَوَاص»[2] انتهى الغَرَض مِنْه. وهُوَ بَيانُ مَا ذَكَره، ولاَ إِشْكال فِيه.

إلاَّ أَنّه كَما مَرّ فِي كَلامِنا، قَدْ تُجْهَل هَذِه الخَوَاص، فَلِذلِك جَاز عَقْلا مِنَ المُشْرِك أَنْ يُثْبِت لِلصَّنَم اسْتِحقَاق العِبادَة، مَع أَنّه لاَ يُثْبِت لَهُ الأُلوهِية جَهْلا مِنْه بِالحَقائِق، ولَوْ تَبصَّر لَعلِم أَنّه لاَ يَثْبُت اسْتِحقَاق العِبادَة حَتى تَثْبُت الأُلوهِية، كَما لاَ تَثْبُت القُدرَة علَى الاخْترَاع، ولا سِيما فِي الأَجْسام، حَتّى تَثْبُت الأُلوهِية.

فَإِن قُلْتَ : هَذا كَلّه صَحِيح، ولَكِن إِذا لَم تَكُن كَلِمة الإِخْلاص نَافِية لاسْتِحقَاق العِبادَة عَنْ غَيْرِ اللهِ تَعالَى، لَمْ يَقَعِ الرَّد بِها عَلى جَمِيع المُشْرِكين، وذَلِك بَاطِل قَطْعا، فَكَيْف وَقَد جُعِلَت تَرْجَمة عَلى إِيمانِهِم، وانْتِقالِهم مِنْ شِرْكِهم، وحَاقِنة لِدمَائِهم وأَمْوالِهم إِذا قَالُوها، ولَم يَزالُوا يَسْتكبِرون عَنْ قَوْلِها، ويَضجُّون مِن سماعِها، ومَا ذَلِك إِلاَّ لمُناقَضتِها لأَقْوَالِهم، ومُنافَاتها لأَهْوائِهم.

---

1 ـ نص منقول بأمانة من كتاب شرح المقاصد/ 2 : 64.

2 ـ نفسه/ 2 : 64.

قُلتُ : وبِهَذا كَانَ هَذا الاحْتمَال ضَعِيفا مَهجُورا، ومَع ذَلِك فَنحْن إِذَا تَتبَّعْنا تَقْريرَه، نَقُول إِنَّ النَّفْي المَذْكُور، وإِنْ لَمْ يُفْهَم مِنْ صَرِيحِها فَهُو مَفْهوم فِي طَرِيقِها، ووَاضِح مِنْ فَحْواهَا وُضُوحاً لا يَمْتَرِي فِيه ذُو مِسْكة، وبِذَلك وَقَع الرَّد عَلى جَمِيع المُشْرِكينَ، فَعلىَ الثَّنوية وأَضْرابِهم بِصرِيح لَفْظِها، وعلَى عُبَّاد الأَوْثَان بِفَحْواهَا.

أَمَّا الأَوَّل : فَواضِح، والاسْتِدلاَل عَليْه بِبُرهَان التَّمانُع[1]، وغَيْره مِنْ أَدِلَّة الوَحْدانِية الدَّالَة علَى اسْتِحالَة تَعدُّد الآلِهَة، وأَنْ لَيْس إِلاَّ إِلَه وَاحِد.

وأَمَّا الثَّانِي : فَتقْريرُه أَنْ يُقَال : إِذا عُلِم بِصرِيح كَلمَة الإِخْلاص، أَنْ لَيْس فِي الوُجودِ إِلَه غَيْرَ الله تَعالَى، عُلِم أَنْ لَيْس فِي الوُجودِ مُسْتَحقّ لِلعِبادَة غَيْر الله تَعالَى، لأَنَّ الَّذِي يَكُون إِلَهاً هُو الَّذي يَكُون مُستَحِقا.

وقَـد تَمهَّد مِنْ هَذا مُقدِّمتَان يَنْتَظِم مِنْهُما[2] قِيَاس، وتَقرِيرُه أَنْ يُقالَ : المُسْتحِق لِلْعبَادة هُو الإِلَه، أَي المُتَّصِف بِالأُلوهِية حَقيقَة، لاَ مَنْ يُدْعَى إِلها بِمُجرَّد التَّسْمِية كَالصَّنَم، وَلا إِلَه فِي الوُجـودِ إِلاَّ الله، فَينْتُج مِنَ الشَّكْل الأَوَّل : لاَ مُستَحِق لِلعبَادة فِي الوُجودِ إِلاّ الله، أَمَّا الكُبْرى وهِي قَوْلُنا : «لاَ إِلَه إِلاَّ الله» فَواضِحة، وأَمَّا الصُّغْرى وهِي قَوْلُنا : المُسْتحِق لِلعبَادَة هُو الإِلَه، فَبيانُها أَنْ يُقَال : لاَ بُد مِنَ التَّفْصِيل[3] فِي كُلّ مِنَ العِبادَة والاسْتِحقَاق.

{تَفْصِيل القَوْل فِي المُرادِ بِالعبَادَة والاسْتِحْقَاقِ}

فيُقال : إِمَّا أَنْ يُرادَ بِالعبَادة العِبادَة الشَّرْعِية، وهِي التَّكالِيف المُخَاطب بِها العِبَاد عَلى لِسَان الشَّارِع صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وإِمَّا أَنْ يُرادَ بِها اللُّغوِية، وهِي الانْقيَاد والذِلَّة والخُضوع.

1 ـ سيرد تفصيل القول في برهان التمانع في الفصل الخاص بدليل الوحدانية.
2 ـ وردت في نسخة ك : منها.
3 ـ وردت في نسخة ق : تفصيل.

وكَذا الاسْتحقَاق، إمَّا أَنْ يُعتبَر بِطرِيق الشَّرْع، أَوْ بِطرِيق العَقْل، فَهِي أَرْبَعَة أَقْسَام :

الأَوّل : أَنْ يُرَاد العِبادَة الشَّرعِية والاسْتِحقَاق بِالشَّرْع، ولاَ شَكَّ أَنّه لَيْس إلاَّ لِلإِلَه، بَل لِلإِلَه الوَاحِد وهُوَ الله تَعالَى الحَيّ القَيّوم، قَال تَعالَى : ﴿ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُوٓاْ إِلَٰهٗا وَٰحِدٗاۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۚ ﴾[1]، وقَال تَعالَى : ﴿ قُلۡ أَفَغَيۡرَ ٱللَّهِ تَأۡمُرُوٓنِّيٓ أَعۡبُدُ أَيُّهَا ٱلۡجَٰهِلُونَ ٦٤ ﴾[2] إلى غَيْرِ ذَلِك، وهُوَ كَثِيرٌ.

الثَّانِي : أَنْ يُرادَ العِبادَة اللُّغوِية والاسْتحقَاق أَيْضا بِالشَّرْع، ولاَ شَكّ أَنّه أَيْضا لَيْس إلاّ لله تَعالَى، قَال تَعالَى : ﴿ وَلِلَّهِ يَسۡجُدُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ﴾[3] الآية، وهُو مُفَسَّر بِالمَعْنيَيْن.

الثَّالِث : أَنْ يُرادَ العِبادَة الشَّرعِية والاسْتحقَاق بِالعَقْل، وهَذا لا نَقُول بِه نَحْن مَعْشَر أَهْل السُّنة[4] ولاَ نُثْبتُه، إذِ الأَحْكامُ عِنْدنا الَّتي مِنْها العِبادَات الشَّرْعِية، إنَّما

1 ـ التوبة : 31.
2 ـ الزمر : 64.
3 ـ الرعد : 15.
4 ـ تباينت أقوال العلماء في مفهوم أهل السنة بين مضيق لدائرتهم وبين موسع، من ذلك قول ابن حزم الظاهري (ت : 456) : «أهل الحق، ومن عداهم فأهل البدعة، فإنهم الصحابة رضي الله عنهم، وكل من سلك نهجهم من خيار التابعين رحمهم الله تعالى، ثم أصحاب الحديث، ومن تبعهم من الفقهاء جيلا فجيلا إلى يومنا هذا، ومن اقتدى بهم من العوام من شرق الأرض وغربها رحمة الله عليهم». الفصل/ 2 : 271.
وقال أبو الفضل عياض (ت : 544هـ) : «أهل السنة بأجمعهم من السلف الصالح، وأهل الحديث، والفقهاء، والمتكلمين على مذهبهم من الأشعريين». إكمال المعلم المخطوط : 29.
وقال ابن عبد البر (ت : 463هـ) في تحديد مفهوم أهل الأهواء، نقلا عن نص لابن خويزمنداد المصري المالكي : « أهل الأهواء عند مالك وسائر أصحابنا، هم أهل الكلام، فكل متكلم فهو من أهل الأهواء والبدع أشعريا كان أو غير أشعري، ولا تقبل له شهادة أبدا، ويهجر ويؤدب على بدعته، فإن تمادى عليها استتيب منها».
وعقد عبد القاهر بن طاهر البغدادي (ت : 429هـ) في كتابه«الفرق بين الفرق» : 240، فصلا خاصا في بيان أصناف أهل السنة والجماعة، وحصرهم في ثمانية.
ونقل صاحب النشر الطيب :/ 1 : 194، عن الشعراني في «اليواقيت» ما نصه : «المراد بأهل السنة والجماعة في عرف الناس اليوم : أبو الحسن الأشعري ومن سبقه، كأبي منصور الماتريدي...».
ويتضح من خلال هذه النقول اختلاف أصحابها في مدلول أهل السنة بالمعنى الأخص، بين من يخرج من دائرته الأشاعرة، وبين من يدرجهم ضمنها، مما يدعو إلى العمل على تقريب وجهات النظر المختلفة في

69 تَثْبُت بِالشَّرْع لا بِالعَقْل[1]. / نَعَـم، نُجـوِّزُه مِنَ الإِلَه إِذْ هُو فَاعِل مُخْتَار، لَه أَنْ يَفْعَلَ مَا يَشَاءُ ويَحْكُمَ مَا يُرِيدُ، ولَيْس هَذا إلاّ لِلإِلَه الحَقِّ، وهُوَ الله تَعالَى لاَ غَيْر.

الرَّابِع : أَنْ يُرادَ العِبادَة اللُّغوِية والاسْتحقَاق بطرِيق العَقْل، ولاَ شكَّ أَنَّه لَيْس إلاّ لِلإِلَه الحَقِّ، لأَنَّ العِبادَة الَّتي هِي الانْقِياد والإِذعَان، إنَّما تَكُون لِمَن بِيدِه الخَلْق والأَمْر، وأَوّل انْقيَاد لِلحَادِث، عَدَم تَعاصِيه عَنِ القُدْرَة أَنَ تَتصرَّف فِيه بِطرِيقَي الإِيجَـاد والإِمْداد، ولاَ يَصحّ الإِيجَاد إِلاَّ مِنَ الفَاعِل المُخْتار، ولَيْس إِلاّ الوَاحِد القَهَّار، سُبْحانَه وتَعالَى.

فَهذِه أَرْبعَة أَقْسَام، تَرْجِع إِلى شَيْئين وهُما : العِبادَة الوَصْفِية، والعِبادَة الفِعْلِيَة :

{مَعْنى العِبادَة الوَصْفِية}

أَمَّا الوَصفِية، فَنَعْنِي بِها مَا يَرْجِع إِلى صِفاتِ العَالَم، مِن الانْقيَاد والإِذْعانِ لِفاعلِه، والذِلَّة والخُضُوع والافْتقَار، فَإِن العَالَم مِنْ حَيْث جَوازِه، مُنْقاد ومُتأَت لِلفَاعِل، لاَ يَتعاصَى عَنْ قُدرَتِـه ومَشيئَتِه، ومِنْ حَيْث عَجْزُه عَنْ إِيجَاد نَفْسِه، وعَجْزُه عَنْ إِيجَاد المَنافِع لِنفْسِه، وإِعدَام المَضار، مَع اسْتِحالَة حُصولِ شَيْء مِنْ ذَلِك بِلا فَاعِل، كَان مُفتَقِراً إِلى الفَاعِل لِيُوجِده، ويُمِدَّه بِالجَلْبِ والدَّفْع.

ومِنْ حَيْث عَجزه أَيْضا، عَن اسْتِكرَاه الله تَعَالَى عَلى مَا لاَ يُرِيد لَه، ومَنْعُه مِمَّا يُرِيد مِنْه، كَان مَغْلوباً ذَلِيلا خَاضِعاً، وكَان الفَاعِل المُختَار هُو الغَالِب علَى أَمرِه، العَزِيز القَاهِر.

ومَبْنى ذَلِك كُلّه، عَلى افْتِقار العَالَم إِلى فَاعِل[2] دُونَ العَكْس، وهُو مَعْنى قَوْلنا إِنّ الإِلَه هُو المُسْتغنِي عَمَّا سِواه، المُفْتَقِر مَا سِواه إِلَيْه، فَمجْموع هَذيْن الأَمْرَيْن

ذلك، من قبل علماء الفكر الإسلامي المحدثين، واعتبار ذلك من قبيل الخلافات الهامشية التي دخلت في ذمة التاريخ، بعدما شغلت المسلمين ردحا طويلا من الزمن، نتيجة الالتزام المذهبي الضيق.

1 ـ ورد في نسختي ق و ك : لا العقل.

2 ـ وردت في نسخة ق : فاعله.

هُو حَاصِل اسْتحقَاقِه لِلعِبادَة، فَصار اسْتِحقَاق العِبادَة فِي هَذا التَّفْسِير رَاجِعا إِلى مَعْنى الأُلوهِية، فَمتَى نُفِيت الأُلوهِية عَنْ كُلّ مَا سِوَاه، نُفِي هَذا المَعنَى، ومَتى ثَبتَت للهِ تَعالَى، ثَبَت لَهُ هَذا المَعنَى.

{مَعْنى العِبادَة الفِعْلِيـة}

وأَمّا العِبادَة الفِعلِية، فَنعْنِي بِها مَا هُو مُظْهِر لِذلِك المَعْنى الأَوّل، مِنْ أَفْعال مَخصُوصة، وأَقْوال تُنْبِـئ عَنِ الافْتِقـار والإِذْعَـان، كالرُّكوع والسُّجودِ والتَّقرُّب بالنُّسُك، والثَّنَاء، <والتَّحْمِيد> [1] والتَّمْجِيد، ونَحْو ذَلِك، وهَذا القِسْم يَتنَزّل مِنَ الأَوّل مَنْزلَة المَشْرُوط مِنَ الشَّرْط، والفَرْع مِنَ الأَصْلِ.

بِمعْنَى أَنّ الَّذي تَفْتقِر إِليْه وتَذلُّ لهُ، ولاَ تَتعاصَى عَنْه، وتَسْتَمِد مِنْه، وتَرْجُوه وتَخافُه، هُو الَّذي يَصِحُّ أَنْ تُعظِّمَه، وتَتقَرَّب إِليْه بِالقَوْل والفِعْل، فَمَتى ثَبَتَ الافْتِقار صَحَّ التَّقرُّب، ومَتى انْتفَى الافْتِقار لَمْ يَصِح، إِذْ يَكُون عَبثاً وسفَهاً.

فَإِذَا عَلِمتَ أَنّ الاسْتِحقَاق بِالمَعْنى الأَوَّل، كَالشَّرْط لَه بِالمَعنَى الثَّانِي، وأَنَّه بِالأَوّل مُنْتَف عَنْ غَيْر الله تَعالَى كَالأَصنَام، بِانْتفَاء الأُلوهِية، فَالثَّانِي أَيْضا مُنْتَف، لِوجُوب انْتِفاءِ المَشْروط عِنْد انْتِفاء شَرْطِه، فَكُلّ مَنْ لَيْس بِإِلَه فَلا يَسْتحِقّ أَنْ يُعْبَد أَصْلا، وهَذا مَعْنى قَوْلِنا : إِذَا لَمْ يَكُن إِلَه غَيْر اللهِ تَعالَى، لَمْ يَكُن مُسْتَحِقاً لِلعِبادَة غَيْر الله تَعالَى.

ويَتقَرّر ذَلِك أَيْضا بِقيَاس مِنَ الشَّكْل الأَوَّل، وهُو أَنْ تَقُول : كُلّ مَنْ سِوَى الله تَعالَى هُو لَيْس بِإِلَه، وكُلّ مَنْ هُو لَيْس بِإِلَه، فَليْس بِمُستَحِق لِلعبَادة، يَنْتُج مِنَ الأَوَّل : كُلّ مَنْ سِوى الله تَعالَى فَهُو لَيْس بِمُسْتحِق لِلعبَادَة.

أَمَّا الأُولى [2] فَواضِحَة، إِذْ هِي قَوْلُنا : «لاَ إِلَه إِلاَّ الله» علَى تَقْدِيرنا، وهِيَ مُوجِبة مَعْدولَة، فَصحَّ كَوْنُها صُغرَى.

---

1 ـ سقطت من نسختي : ك وح.

2 ـ يعني المقدمة الأولى.

وأمَّا الثَّانِية فَبيَانُها مَا قَرَّرنَا الآنَ مِن أَنَّ الاسْتِحقَاق بِأحَد المَعْنَيَيْن، رَاجِع إِلى مَعْنى الأُلوهِية، وبِالمَعنَى الآخَـر هُو فَرْعها، وهِي أَيْضا مُوجِبة تَسْتلزِم سَالِبَة، وهِي قَوْلُك : لاَ شَيْء مِنْ غَيْر الإلَه مُسْتحِقّ لِلعِبَادَة.

وهَذِه تَنْعكِس إلى قَوْلِنا : لاَ مُسْتَحقّ لِلعِبادَة غَيْر الله تَعالَى، وهُو مَعْنى قَوْلنا : 70 إذا ثَبَت أَن لاَ إِلَه غَيْر الله تَعالَى، / ثَبَت أَن لاَ مُستَحقّ لِلْعبادَة غَيْر الله تعَالَى، وهُو المَطلُوب.

غَيْر أَنَّ الدَّلِيل فِي الأَوَّل بُرْهانِي ، لأَنَّ افْتِقار الحَادِث إِلى المُحْدث وَاجِب، وافْتِقاره إلى غَيْر القَادِر المُخْتار بَاطِل، فَاسْتِحقَاق العِبادَة بِالمَعنَى الأَوَّل، قَدْ ثَبَت لله تَعالَى، وانْتفَى عَنْ كُلّ مَا سِوَاه، فَهُو تَعالَى مُنْفرِد بِه بِالأَدِلّة العَقْليَة القَاطِعَة.

وأمَّا الثَّانِي، أَعْنِي اسْتحقَاق العِبادَة الفِعْلية، فَالعَقْل يُجوِّز ذَلِك لِلَّه تَعالَى قَطْعا، ولا يَجْزِم بِوقُوعِها عِنْدَنا[1]، إذْ لاَ يَصِل العَقْل عِنْدَنا إلى مَا يُرْضِي الرَّب تَعالَى مِمَّا لا يُرْضِيه، ولَكِن يَسْتَحْسِنُ ذَلِك، وَيَتَوقَّفُ فِي الحُكْم بِه عَلى الشَّرْع.

وكَما يُتَوَقَّفُ ولا يُحْكَم بِثُبوتِها لله تَعالَى قَبْل مَجِيء الشَّرْع، كَذلِك لا يُحْكَم بِانْتفائِها عَن غَيْر الله تَعالَى، كَالصَّنَم قَبْل مَجِيء الشَّرْع عَلى سَبِيل الجَزْم، وَلكِن يُسْتقبَح ذَلِك، فَكان انْفِراد الله تَعالَى بِاستِحقَاق العِبادَة بِهذا المَعنَى شَرْعِيا ولَيْس بِعقْلِي.

وَقَد نَبَّه عَلَى هَذا المَعْنَى الشَّيْخ سَعْد الدِّين فِي شَرْح المَقاصِد، قَال فِي آخِر كَلامِه فِي الوَحْدانِية مَا نَصّه : «وبِالجُمْلة فنَفْي الشِّرْكة فِي الأُلوهِية ثَابِت عَقْلا وشَرْعا، وفِي اسْتحقَاق العِبادَة شَرْعاً ﴿ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ ﴾[2]»[3] انتهى.

---

1 ـ يعني معشر أهل السنة، كما سبق ونص على ذلك خلافا للمعتزلة الذين يحكمون العقل قبل ورود السمع.

2 ـ البينة : 5.

3 ـ نص منقول من شرح المقاصد/ 4 : 42.

وإنَّما قَال فِي الثَّانِي بِالشَّرْع[1]، لأنَّ أَدِلَّة التَّمانُع القَائِمة فِي وَحْدانِية الله تَعالَى بالأُلوهِية، لا تَنْهَض فِيه، فَالصَّنَم مَثَلا يَسْتحِيل أَنْ يَكُون إِلَها مَع الله تَعالَى، لأَدِلَّة التَّمانُع وغَيْرِها، ويَسْتحِيل أَيْضاً أَنْ يَكُون خَالِقا لِشيْء مِنَ الأَجْسام، وكذَا لِشيْءٍ مِنَ الأَعْراض عِنْد أَهْلِ الحَقّ، لاسْتحَالَة تَوارُد الفَاعِلينَ علَى الفِعْل، بِدَلِيل التَّمانُع نَفْسه، فَالله تَعالَى مُنْفرِد أَيْضا بِذَلك كَما انْفرَد بِالأُلوهِية، وهُو مَعْنى سَلْب الشَّرِيك فِي الأَفْعَال، الَّذِي يُذْكَر فِي الوَحدَانِية.

أَمَّا اسْتِحالَة تَعْظِيم الصَّنَم بِالتَّمَسح بِه والطوفَان عَليْه، وذَبْح النُّسُك لَه ونَحْو ذَلِك، مِمَّا هُو عِبادَة الصَّنَم بِالفِعْـل عِنْد عَابِدِه، فَلا تَنْتَهِضُ فِيه تِلْك الأَدِلَّة، ولا يَسْتَقِل العَقْل بِحسْمِها، وإِنَّما طَرِيق بُطْلانِها وانْحِسام مَادَّتِها الشَّرْع، ونَهْيه عَنْ ذَلِك.

فإِذَا عُلِم عِلْم يَقِين انْفِرَاد الله تَعالَى بِالأُلوهِية، وأن لا شَرِيك لَه تَعالَى فِي مُلْكِه، وأَنـَّه قَادِر عَلى فِعْل المُمْكِن وتَرْكِه ، وأَنَّه قَادِرٌ مِنْ جُمْلَة ذَلِك عَلى شَرْع الشَّرائِع لِعبَادِه، وبَعْث الرُّسُل بِها، وتَصْدِيقِهم بِالخَوارِق، وعُلِم أَنَّ ذَلِك وَاقِعٌ، وأَنَّ الرَّسُول صَادِقٌ، فَلا بُدّ أَنْ يُرْجَع إِليْه.

فَمَا أَتَى بِه مِنْ قِبَل الله تَعالَى مِنْ أَمْرٍ أَوْ نَهْيٍ تَعيَّن امْتِثَاله، فَإِن نَهى تَعالَى عَنْ تَعْظِيم شَيْءٍ وعِبَادَتِه كَالصَّنَم، وَجبَ تَرْكُ ذَلِكَ والبَراءَة مِنْه، وكَان الإِقدَام علَى ذَلِك حِينئِذٍ جُرْأَة عَلى الله تَعالَى، وافْتِياتا علَى رُبوبِيتِه، وإِشْراكاً فِي عِبادَته، وتَعلَم أَنْ لَوْ أَمَر بِشَيْء مِنْ ذَلِك كَانَ صَحيحاً، وصَار فِعْله طَاعَة.

ولِذلِك لَمَّا أَمَر بِطاعَة الرُّسُل، عَليْهم الصَّلاةُ والسَّلامُ، وتَعْظِيمِهم واحْتِرامِهم، كانَ ذَلِك صَحيحاً ولَمْ يَكُن جُرْأَة علَى الله تَعالَى، ولا إِشْراكاً مَعَه، لأَنَّه إِنْفاذٌ بِمَا حَكَم وعَملٌ بِمَا رَسَم، فَطاعَتُهم هِيَ طَاعَة الله تَعالَى، إِذْ هِي امْتِثَال لأَمْرِه تَعالَى.

---

1 ـ بدلها وردت في نسخة ح : في الشرع.

ولَوْ رَسَمَ[1] الخَلِيفَة إِلَى جِهَة مِنْ مَمْلكتِه أَنْ أَطِيعُوا فُلاناً، واسْمَعُوا مِنه ولا تُراجِعونِي فِيما يَأْمُركُم، وعَظِّمُـوه واحْتَرمُوه، لَمْ يَكُن مَا يَفْعلُون مِنْ طَاعتِه إساءَة لِلخَلِيفَة ولاَ جُرْأَة عَليْه، بَلِ الجُرْأَة أَنْ لَوْ امْتنَعوا مِنْ طَاعتِه، كَما لا يُعدُّ ذَلِك المُطَاع ثَائِراً عَلى المَلِك، ولا مُنازِعا، لأَنَّ قُصارَاه أَنَّه وَكِيلُه المُفوَّض، أَوْ وَلِيُّه المُطْلَق، فَتعْظِيمه تَعْظِيم الخَلِيفَة، وطَاعَته طَاعَته.

71 ولَوْ أَنَّهم أَطاعُوا رَجُلا بِغَيْر إِذْن / الخَلِيفَة، ولا مُوافِقِينَ لأَمْرِه كَانُوا فُتَّاكا، إِذْ أَشْرَكوا الرَّجُل فِي المُلْك، وشَقُّوا العَصَا، وخَرَجوا عَنِ العُبودِية، فَالصُّورَة وَاحِدَة، وتكُون تَارَة طَاعَة، وتَارَة بَغْيا وإِشْراكاً، بِحسَب الأَمْر وعَدمِه.

ولَمَّا خَفِيَ هَذا الاعْتِبار عَلَى اللَّعِين إِبْلِيس، مَع ماَ انْطوَى عَليْه مِنَ الأَخْلاق الدَنِيئة[2]، والاعْتِقادَات الرَّدِيئَة[3]، امْتنَع مِنَ السُّجودِ، وجَاهَر المَلِك القَهَّار بِالإِبايَة والاسْتِكبَار[4]، ولِهذا المَعنَى مَا قَال الشَّيْخ أَبُو العَبَّاس زَرُّوق[5] رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في الصَّلاة عَلى النَّبِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَنَّ فِيها مَعنَى السُّجود لآدَم عَليْه السَّلاَم، وهُو مَعْنى بيِّن وَاضِح.

ومِنْ كَوْن ذَلِك كُلّه إِنَّما اغْتُفِر، ولَمْ يَكُن شِرْكا، وصَار مَحْموداً بِالاسْتِنادِ إِلى أَمْر المَوْلَى جَلَّ اسْمُه، لا جَرم وَجَب أَنْ يتوقَّف عِنْد أَمْرِه، ولا يُزادَ عَليْه، فَلَو

1 ـ أي بعث مرسوما على سبيل الأمر والإخبار.
2 ـ وردت في جميع النسخ : الدنية.
3 ـ وردت في جميع النسخ : الردية. ومعناها الفاسدة.
4 ـ إشارة إلى قوله تعالى في الآية : 33 من سورة البقرة : ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِأٓدَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾.
5 ـ هو أحمد بن احمد بن محمد بن عيسى، البرنسي الفاسي، أبو العباس زروق (846/ 899هـ)، ثقة محدث صوفي، تفقه ببلده وقرأ بمصر والمدينة، وغلب عليه التصوف، فتجرد وساح، من تآليفه : «شرح مختصر خليل». الأعلام/ 1 : 91.

وَقعَتِ الزِّيادَة فَوَق تَعْظِيم الأَنبياء المَأمُور[1] به، بِأَن يُجْعَلُوا آلِهَة ويُعْبدُوا، كَان تَعدِّيا خَارِجا عَنِ الإِذْن، فَصارَ ضَلالاً وشِرْكا.

ومِنْ هَذا العُدْوان احْتَرَز النَّبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِمايَة لأُمَّتِه، وشَفقَة عَليْهِم، ﴿وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾[2]، فَقَال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لاَ تطرُونِي كَما أَطْرَتِ النَّصارَى عِيسَى ابْنَ مَرْيَم»[3] فَلَيْس الإِطْرَاء الَّذِي نَهَى عَنْه النَّبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، هُوَ الإِفْرَاط فِي تَوْقِيره وبَرِّه ومَحبَّتِه والثَّناءِ عَليْه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ المـأْذُون، فَإِن ذَلِكَ كُلّه حَسَن جَمِيل، وإِنَّما الخُرُوج عَنْ ذَلِك إِلى ادِّعاءِ الأُلوهِية، واسْتِحقَاق العِبادَة، ونَحو ذَلِك بِدلِيل التَّشْبِيه، ومَا أَحْسَن قَوْل البُوصَيْري[4] رَحِمَهُ اللهُ فِي هَذا:

دَعْ مَا ادَّعتْـه النَّصارَى فِي نَبِيِّهـم ... واحْكُم بِما شِئْت مَدْحا فِيه واحْتكِم[5]

فَقَـد تبيَّن مِنْ هَذا كُلِّه، أَنّ اسْتِحقَاق الأَصْنَام لِلعبَادَة، مَنْفِي بِكَلمَة الإِخْلاص، عِنْـد انْتِفَاء الأُلوهِية عَنْهم بِهَا، إِمَّا صَرِيحاً، وإِمَّا اسْتِلزاماً وَاسْتِتبَاعاً.

فإِنْ قَالَ المُعْتَرِض: أَنْكَرْتُم أَشْهَر الضَّرُوريات.

قُلْنَا: إِنْ عَنَيْتَ بِالضَّرُوري، كَوْن العَرَب مَرْدوداً عَليْها شِرْكُهَا، وعِبادتها لأَصْنامِها مِنْ دُونِ الله، فَصَحِيح أَنَّه ضَرُورِي، ولَكِنا لا نُنْكِرُه.

وإِنْ أَرَدْت أَنَّ الضَّرُوري، هُو كَوْن هَـذا الغَرَض مَدْلولا عَليْه بِكلمَة الإِخْلاص فِي الجُمْلَة فَصحِيح، ونَحْن نَقُول به.

1 ـ مصداق ذلك قوله تعالى في الآية: 56 من سورة الأحزاب: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾.
وفيما يرويه ابن مسعود عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «أولى الناس بي يوم القيامة أكثرهم علي صلاة» أخرجه الترمذي وصححه ابن حبان. بلوغ المرام: 312.
2 ـ الأحزاب: 43.
3 ـ أخرجه البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء، باب نزول عيسى ابن مريم. وأخرجه أحمد في مسند العشرة.
4 ـ هو محمد بن سعيد البوصيري المغربي الأصل (696/ 608هـ)، له ديوان شعر مطبوع.
5 ـ بيت شعري من الدرة اليتيمة، المعروفة بقصيدة البردة للبوصيري، والتي مطلعها:

أمِـن تـذكـر جـيران بـذي سلم ... مزجت دمعا جرى من مقلة بدم

وإِنْ أَرَدْت كَوْنه مَدْلولا عَلَيْه بِصرِيح لَفْظِها، لا بِحسَب الفَهْم ولا الاسْتِلزَام، فَهذا مِمَّا لاَ يُسلِّم خَصْمك أَنَّهُ ضَرورِي، فَضْلا عَنْ أَن يَكُون مِنْ أَشْهَرِها، كَيْف وهُوَ نَفْس مُدَّعاكَ ؟

فإِنْ قَال : وَهَبْ ذَلِك مَدْلولاً عَلَيْه بِدِلاَلَة المَفهوم[1]، أَوْ بِدلاَلَة الإِشارَة[2]، فَأيْن ذَلِك كُلّه مِنْ مَنْطُوق الدِّلالَة وصَرِيح اللَّفْظِ ؟

قُلْنا : وهَذا أَيْضا نُزُوع إِلى طَلَب دِلالَة اللَّفْظ، ونَحْن إِنَّما غَرَضنا فِي فَهْم المُخاطَب مَـا خُوطِب به، إِمَّا بِلفْظ أَوْ بِغَيْر لَفْظ، وقَد يَكُون فِي المَفْهوم[3] مَا هُو كَالمَنْطوق[4] أَو أَبْيَن، بَلْ قَدْ يَكُون فِي التَّعْرِيض مَا يَكُون أَبْلَغ مِنَ التَّصْرِيح، وقَد يَقعُ الفَهْم بِغيْر لَفْظ أَصْلا، مِنْ قَرِينَة عُرفِية[5] أَوْ حَالِية[6]، أَوْ غَيْر ذَلِك.

فإِن قُلْتَ : هَذا كُلّـه لا يَخْلو مِنْ تكلُّف، [و][7] إِنَّما أَوْجَبه تَقْدِير [أَن][8] المَنْفِي فِي الكَلمَة المُشرفَة، هُو المُماثِل فِي الأُلوهِية، فَأَيُّ حَاجَة إِلى ارْتِكاب هَذا التَّقدِير ؟ وأَيُّ فَائدَة فِي العُدُول[9] عَنْ تَقدِير أَنَّ المَنْفِي، هُو مُطْلَق المُسْتحق لِلعبَادة الشَّامِل العَامّ ؟

72 قُلْنا : لَوْ لَمْ يَكُن لارْتِكابه سَبَب / إِلاّ تَصْحِيح كَلاَم الأَئمَّة المُقرِّرِينَ لِلكَلمَة على ذَلِك لَكَان سَبباً كَافِياً، [كَيْف][10] وهَا هُنا سَبَب لَطِيف، لا يَنْتبِه لَهُ مَنْ لَمْ يُحْكِم الحَقائِق فَهْماً، ولَمْ يُحِط بِها عِلْما.

---

1 ـ أي دلالة اللفظ على حكم شيء لم يذكر في الكلام.
2 ـ هي دلالة النص على معنى لازم لما يفهم من عبارته غير مقصود من سياقه مع دقة نظر ومزيد تفكير.
3 ـ ما دل عليه اللفظ لا في محل نطق.
4 ـ ما دل عليه اللفظ في محل النطق.
5 ـ أي القرينة المعمول بها في العرف والعادة.
6 ـ ما كانت من قبيل الأحوال.
7 ـ سقطت من نسختي : ق و ك.
8 ـ سقطت من ق.
9 ـ وردت في نسختي ق و ك : للعدول.
10 ـ سقطت من ق.

وهُو أَنا نَقُول لِلمُعتَرِض، إنْ كَان المُسْتحق لِلعبَادة، الَّذِي قَدَّرْت أنّه مَنْفي مُساوِيـاً لِلمُماثِل فِي الأُلوهِية، لَمْ يَنْفَعك تَقدِيره، إذْ لا فَرْق بَيْنَهما كَما لا يَخْفَى.

وإِن كَان أَعَم مِنَ المُماثِل فِي الأَلوهِية، بِمعنَى أَنّه يَصْدُق فِي الإِلَه ويَصْدُق فِي غَيْره، كَالصَّنَم فِي اعْتِقاد مَنْ يَعبدُه اسْتِشفَاعا بِه فَقَط، ولا يَرَاه مُشارِكا لله تَعالَى فِي الأُلوهِية أَصْلا، وهِي دَعْواك بِلاَ شَكٍّ.

فَحِينَئذٍ تَقُول: مِنَ المَعْلوم أَنَّ المَنْفِيَ فِي الاسْتِثنَـاء قَبْل الأَدَاة، هُو المُثْبَت بَعْدَها لِلمُسْتثنَى، والمَنْفِي فِي تَقْدِيركَ هُو المُسْتَحق لِلعبَادَة عَلى الإِطْلاق، فَوجَب أَنْ يَكُون هُو المُثْبَت لله تَعالَى بِنَفْسه، فتَكُون كَلِمَة الإِخْلاص، أَفادَت أَنَّ غَيْر الله تَعالَى لا يَسْتحِقّ العِبادَة، وأَنَّ اللهَ تَعالَى يَسْتحقّها، وحِينَئذٍ، فَالكَلمَة لَمْ تُثْبت لله تَعالَى الأُلوهِية، كَمَا لَمْ تَنْفِها عَنْ غَيْرِه.

قِيلَ: إِذَا كَانَ المُسْتَحق لِلعبَادة أَعمّ، فَنفْيه قَبْل الأَدَاة يُوجِب نَفْي الأُلوهِية قَطْعاً، ضَرورَة انْتِفاء الأَخصّ عِنْد انْتِفَاء الأَعمّ.

قُلْنا: مَا كُنْتَ أَيُّها المُعْترِض تَكْتفِي بِالنَّفْي الاسْتِلزَامي، بَلْ كُنْتَ تَطْلُب الصَّرِيح، وبِذَلك اعْترَضْتَ عَلَيْنا، فَقَد وَقَعْتَ فِيما أَنْكرتَ.

وأَيضاً، إِنْ انْتَفَت عَنْ غَيْره تَعالَى بِما ذَكَرْت، فَلا تَثْبُت لَه تَعالَى بِالاسْتِثنَاء، لأَن إِثْبَات الأَعَم لا يَقْتضِي إِثْبَات الأَخصّ، فَقَد يَسْمَعها الوَثَنِي المُعْتقِد فِي تَقْدِيرك، أَنّ المُسْتَحق لِلعبَادة قَد لاَ يَكُون إِلَها بَلْ شَفِيعا إِلى الإِلَه كَالصَّنَم، فَيَفهَم مِنْها عَلى تَفْسِيرك، أَنّها إِنَّما أَثْبَتَت لِلْمُستَثنَى اسْتِحقَاق العِبادَة فَقَط، فَرُبّما تَوهَّم أَنّ المُسْتَثْنى أَيْضا لَيْس بِإلَه، ولَو عِنْد المُوحِّد، وأَنْ لاَ فَرْق بَيْنَه وبَيْن المَنْفِي عَنْه الاسْتِحقَاق إِلاَّ فِي الاسْتِحقَاق، وأَمَّا فِي عَدَم الأُلوهِية فَمُستَوِيَان.

وَيَكُون ذَلِك فِي زَعْمِه، كَمَا لَوْ قِيل ولله المَثَل الأَعْلى، هُبَل[1] يَسْتَحِق العِبادَة دُونَ العُزَّى[2]، ثُمّ هَذا أَيْضا إِنَّما هُو عَلَى تَقْدِير المُسْتَحق أَعَمّ، بِاعْتِبار اعْتِقَاد الوَثَنِي مِثْلاً، وَمِنَ الجَائِز إِذَا لَمْ يَكُن هُوَ الإِلَه أَنْ يَعْتَقِده آخَر أَخصّ مُطْلقاً أَوْ مِنْ وَجْه.

فَقَد يُقْدِم الثّنوي، وَيَعْتَقِد أَنَّ المُسْتَحق أَخصّ مُطْلقا أَوْ مِنْ وَجْه، وَأَنَّه قَدْ يَنْتَفِي مَع بَقاءِ الأُلوهِية، فَيَقُول : إِنَّكُم لَمْ تُبْقُوا بِقَوْلِكم «لاَ إِلَه إِلاّ اللهَ» أُلوهِية الإِلَه الثَّانِي الَّذِي زِدْتُه. وإِنَّما نَفَيْتُم عَنْه اسْتِحقَاق العِبادَة.

فَانْظُر مَا أَدَّى إِلَيْه هَذا التَّقْدِير أَيُّها المُعْتَرِض، حَافَظْتَ عَلى انْفِرَاد الله تَعالَى بِاسْتحقَاق العِبادَة، وَأَخْلَلْت بِانْفرَادِه بِالأُلوهِية.

وَهَلْ يَشُكّ مُؤْمِن أَنّ كَلِمَة الإِخْلاص، تَدُلّ عَلى انْفِرَاد الله تَعالَى بِالأُلوهِية، فَأَيُّ الضَّرُورَتَيْنِ أَشْهَر ؟ وَأَيُّ إِنْكَارَيْهِمَا أَفْحَش ؟

فَإِن اكْتفَيْت بِالمُساوَاة بَيْن المَعْنَيَيْن، قُلْنا : وَفِي العَكْس أَيْضاً، قَد رَجَعْت إِلى الوِفاقِ بَعْدَما كُنْتَ فِي غَايَة الشِّقاقِ، لَكِن تَقْدِيرنا[3] أَوْلى، لأَنّ الاعْتِنَاء بِالأُلوهِية والانْفِرَاد بِهَا، أَلْيَق وَأَوْفَق لِلعُقولِ والعَاداتِ.

أَمَّا أَوَّلا : فَلأَنَّها المَرَكز الأَعْظَم والمَطْلَب الأَفْخَم. وَأَمَّا ثَانِيا : فَلأَنَّه لَو كَان فِي البَلدِ خَليفَة، ثُمّ نَجَم آخَر فَادُّعِيَتْ لَه الخِلافَة، أَوْ تَسارَع النَّاس إِلى خِدْمتِه وَمُوالاتِه، وَجِبايَة الخَراجِ لَه دُونَ الخَلِيفَة، وَإِنْ لَمْ يُفْصِحوا بِخلافَتِه، فَالَّذِي يَقَع مِنْ صَاحِب الخَلِيفَة المُجَادل عَنْه فِي هَذا، هُو القَوْل بِأَنَّ النَّاجِم لَيْس بِالخَلِيفَة، والاعْتِنَاء بِسلْبِها عَنْه، والرَّد عَلى زَاعِميها، وَإِثْبَات انْفِراد الخَلِيفَة الأَصْل بِهَا.

---

1 ـ اسم صنم كان يعبده العرب في الجاهلية.

2 ـ معنى العزى : «الكلية القدرة»، وهي إحدى إلهات الجاهلية الثلاث، عكف العرب على عبادتها فجر الإسلام، إلى جانب «اللات» و «مناة» تحت صورة «الزهرة»، أرسل النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بعد فتح مكة خالد بن الوليد وأمره بتحطيمها. معجم الألفاظ القرآنية : 341.

3 ـ وردت في نسخة ك : تقريرنا.

فإنّ انْفِرادَه بها، يَسْتَتبِع انْفِراده بالخِدْمة والمُوالاَة وغَيْر ذَلِك، ولَو قَام الخَليفَة نَفْسه، وكَان ذَا هِمَّة عَليَّة لِيُقاتِل الثَّائِرَ ويَدْفَعه، فإنَّما يُقاتِله علَى الخِلافَة أَوّلاً وبِالذَّات، لاَ علَى مَالٍ جَباه أَوْ حَظٍّ افْترَضَه / فَإنّ ذَلِك تَبَعٌ، ومِمَّا يُوهِن تَقْدِير مُطْلَقَ المُسْتَحق، مَا مَرَّ مِنْ أَنّ انْفِرادَه تَعالَى بِاسْتحقَاق العِبادَة شَرْعِي لاَ عَقْلِي. 73

فَنقُول : إذا قِيل لا مُسْتَحق لِلعبَادة إلاّ الله، فَإمَّا أَنْ يَكُون مَعْناه، الإِخْبَار بِأَمْر ثَبَت أَوْ يَثْبُت فِي الشَّرْع، بِأَنّ المُسْتحِق لِلعِبادَة هُو الله تَعالَى لا غَيْره، وهُو المَفرُوض فِي كَلِمَة الإِخْلاص أَنَّها خَبَر لا إِنْشَاء، وحِينَئِذٍ فَفِي الكَلام تَقْدِير مِنْ جِهَة المَعْنَى، وكَأَنَّه قِيل : لا مُسْتَحق لِلعبَادة شَرْعا إِلاّ الله. وفِيهِ حِينَئِذٍ ثَلاثَة أُمُور :

الأَوَّل : أَنَّ فِيهِ تَقْدِيراً لا دَلِيل عَليْه.

الثَّانِي : أَنَّـه حِينَئِذٍ مُتَوقِّـف عَلى ثُبُـوت ذَلِك الأَمْر شَرْعا فِي الخَارِج بِغيْر كَلمَة الإِخْلاص، إِذِ الخَبَر مـَا لَهُ نِسْبة خَارِجية تَثْبُت بِغَيْر اللَّفْظ، ولا شَكّ أَنّ هَذا الأَمْر ثَابِت بِالنُّصوص الشَّرْعِية، نَحْو قَوْلـه تَعالَى : ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُوٓاْ إِلَٰهًا وَٰحِدًا﴾[1] الآية وغَيْرِها، لَكِن قَدْ لَزِمَ أَنّ الكَلِمة المُشرفَة غَيْر مُسْتقِلة حِينَئِذٍ بِـإِفَادة هَذا الأَمْر، لاحْتِياجِها إِلى النُّصوصِ، فَقَد وَقَع المُعْتَرِض فِيمَا فَرَّ مِنْه، مِنْ كَوْنِ الاسْتِحقَاق يَثْبُت للهِ، ويَنْتَفِي عَنْ غَيْرِه بِنُصوصٍ أُخْرَى.

ويُجابُ عَنْهُما[2] أَمّا أَوّلاً، فَبِأَنَّ التَّقْدِير [غير][3] مُفْتَقر إِليْه فِي التَّرْكِيب، وإِنَّما هُو بَيَان لِطرِيق الثُّبوتِ، وهُو أَمْر خَارِجي. وأَمّا ثَانِيا، فبِأَنَّ الكَلِمةَ مُسْتقِلّة بِالدِّلالَة عَلى الغَرَضِ المُرَاد، والاحْتِيَاج إِلَى النُّصوصِ احْتِيَاج اسْتِدلال، لا احْتِيَاج دِلالَة.

الأَمْرُ الثَّالِثُ، أَنَّ الخِطابَ بِكوْن الثّابت فِي الشَّرْع هُو كَذا، إِنَّما يَحْسُن أَنْ يُوجَّه إِلى مَنْ يَعْترِف بِالشَّرْع، ويُجْهَل هَذا الأَمْر مِنْه، وكَيْف يُقالُ لِمَن لا يَعْرِف

1 ـ التوبة : 31.
2 ـ وردت في نسخة ك : عنه.
3 ـ سقطت من نسخة : ق.

الشَّرْع، ولاَ يَعْلَم أَنّ لَهُ وُجوداً أَصْلا، الأَمْر الثَّابت فِي الشَّرْع هُو كَذا، وَلَوْ كَان كَذَلِك[1]، لَكَان الأَعْرَابِي السَّامع لِذلكَ قَبْل ثُبُوت الشَّرْع عِنْده حَقِيقاً، بِأَنْ يَبْدَأ بِـإِنْكار الشَّرْع قَبْل إِنْكارِ التَّوْحِيد، ولَمْ يُخْبِر الله تَعالَى عَنِ العَرَب إِلاَّ بِـإِنْكارِ التَّوْحِيد وجَعْل الآلِهَة إِلَها وَاحِداً.

وإِنْ لَمْ يَكُن مَعْنَى الكَلام الإِخْبار بِذَلِك، بَلْ أُرِيد بِه إِفادَة هَذا المَعْنَى بِنفْسِه، فَلا شَكَّ أَنّـه لا يَكُون كَذلَك، إِلاّ إِذا كَان إِنْشَاء فِي المَعْنَى والفَرض خِلاَفه، ولاَ شَكّ أَنّ كَوْن كَلِمَة الإِخْلاص إِنْشَاء صَحِيح وَاضِح، غَيْر أَنّ ذَلِك لَيْس مُسْتَند المُعْتِرض، وسَنُبيِّن ذَلِك إِنْ شَاءَ الله تَعالَى.

فَقَد دَارَت الكَلِمَة حِينَئذٍ عَلى هَذيْن الرَّأْيَيْن، عَلى أمْريْن، إِمَّا أَنْ يَكُون المَنْفِي هُو مُطْلَق المُستَحق، ولَـهُ فَضِيلَة العُمُوم، والرَّد عَلى كُلِّ مَنْ يَدَّعِي لِشَيْء غَيْر الله تَعالَى اسْتِحقَاقا بِصرِيح اللَّفْظ، وفِيه أَنَّه لَيْس فِيه التَّصْرِيحُ بِإِثْبات الأُلوهِية لله تَعالَى، ولاَ بِنَفْيِها عَنْ غَيْرِه، مَع أَنَّ ذَلِك هُوَ الْمَقْصُود الأَعْظَم.

وَإِمَّا أَنْ يَكُون المَنْفِي، هُو خُصَوص الوَاجِب الوُجُود[2]، المُسْتغنِي عَنْ كُلِّ مَا سِوَاه، المُفْتَقِر إِلَيْه كُلُّ مَا سِوَاه، ولَه فَضِيلَة الإِفْصَاح، بِأَنَّ[3] الله تَعالَى هُو الوَاجِب الوُجُود المُسْتَغنِي الخ... وأَنّه مُنْفرِد بِالأُلُوهِية لاَ شَرِيك لَهُ فِيهَا، وفِيهِ أَنَّها لَيْس فِيهَا التَّصْرِيح بِنَفْيِ اسْتِحقَاق غَيْر الإِلَه لِلعِبادَة، كَالصَّنم عِنْد مَنْ يَعْبدُه اسْتِشفَاعا بِه، وَلا يَعْتقِد فِيه أُلوهِية أَصْلا.

ودُونَك فَاخْتَر أَيَّ التَّقْدِيرَيْن شِئْتَ، فَقَد أَرَيْتُك وِجْهَة الاخْتِيارِ بِكُلِّ مَا أَوْضَحْتُ مِنْ وَجْه واعْتِبَار.

عَلى أَنَنِي رَاضٍ بِأَنْ أَحْمِلَ الهَوَى وأَخْلِصُ مِنْهُ لاَ عَلي وَلاَ لِيَا

1 ـ وردت في نسخة ك : كذا.
2 ـ وردت في نسخة ح : الموجود.
3 ـ وردت في نسخة ح : فإن.

هَذا، واعْتِقادَات المُؤْمِنينَ فِي المَسْألَة كُلِّها والحَمْدُ لله صَحِيحَة، وكَلِمَة الإِخْلاص بإِثْبات التَّوْحِيد ونَفْي الشِّرْك عَلى كُلّ حَالٍ صَرِيحَة، والاعْتِبارَان عِنْد المُوحِّد مُتَلازِمانِ، فَمتَى قُدِّرَ وَاجِب الوُجُود، فَنَفْيه عِنْدَه يَقْتَضِي انْتِفَاء اسْتحقَاق 74 العِبادَة، إِذْ لا مُسْتَحق لِلعبَادة إلاَّ الإِلَه الحَقُّ، كَمَا أَنَّ / ثُبوتَـه لله تَعالَى بالاسْتِثنَاء، يَقتَضِي ثُبُـوت الاسْتِحقَاق، إِذِ الإِلَه الحَـقُّ مُسْتَحق لِلعبَادَة لا مَحالَة، فَعمُوم الرَّدِ عَلى كُل مُشْرِك حَاصِل، ومَتَى قُدِّر المُسْتحِق لِلعبَادَة، فَانْتِفـاؤُه يَقْتضِي انْتِفَاء الإِلَه الحَقِّ، إِذِ الإِلَه الحَقّ أَبداً مُسْتَحق لِلعبَادةِ، وَكذا ثُبُوته لِلَّهِ تَعالَى بِالاسْتِثنَاء، يَقْتضِي أَنَّه تعَالَى هُو الإِلَه الحَقُّ.

فَإِنَّ المُسْتَحق لِلعبَادَة، خَاصَّة مِنْ خَواصِّ الإِلَه الحَقِّ، كَما مَرَّ فِي كَلام السَّعْد، وذَلِك بِإجْمَاع أَهْل الإِسْلام، فَصحَّ أَنْ يُعبَّر بِالمُسْتحِق، ويُرَاد الإِلَه الحَقُّ، كَما يُكنَّى عَنِ الشَّيْء بِخوَاصِه اللاَّزِمَة، ولَيْس هَذا فِي مَفْهوم المُسْتَحِق وَحْدَه، بَلْ مَا ذُكِر أَيْضاً مِنْ وَاجِب الوُجودِ، والاسْتِغنَـاء عَنِ الغَيْر، ونَحْو ذَلِك، خَواصٌّ بَعْضها ثُبوتِي وبَعْضها سَلْبِي، إِذِ الحَقيقَة نَفْسها غَيْر مُدْرَكة فِي كُتُبِ الكَلامِ.

واعَلَم أَنَّ الاعْتِبارَيْن إِنَّما أَوْجَبهما، أَمْرَان مُتباعِدَان تَباعُد سُهَيْل والثّريا[1]، فَهذَا يَقُول مُطْلَق المُسْتَحق الشَّامِل لِمَن لَيْس بِإِلَه أَصْلا، وهَذا يَقُول خُصُوص الإِلَه الوَاجِب الوُجُود، المُتَّصِف بِكُلِّ كَمالٍ، المُتَنَزّه عَن كُلِّ نَقْص، وهُو المُماثِل مِنْ كُلِّ وَجْه، ولَوْ شِئْتَ أَن تَتوَسّط بَيْن التَّقدِيريْـنِ، وتُثْبِت اعْتِبـاراً بَيْن الاعْتِبارَيْن، كَانَ[2] التَّوَسط خَيْراً «فَإِنّ خَيْر الأُمُورِ أَوْسَاطُهَا»[3].

وذَلِك، أَنْ تَعْتبِر مَا تَقرَّر قَبْلُ، مِنْ أَنَّ مَفْهُوم الإِلَه لُغَة هُو المُسْتَحق لِلعبَادَة، فَيَصدُق بعُموم نَفْيه عَنْ غَيْرِ الله تَعالَى، أَنْ لا مُسْتَحق لِلعبَادَة غَيْره تَعالَى، ولاَ إِلَه غَيْرَه، لأَنَّ هَذا هُو هَذا، ويَتأَيَّد هَذا بِأَمْرِيْن :

1 ـ يتعلق الأمر على التوالي باسمين لنجم وكوكب.

2 ـ وردت في ق : كالتوسط.

3 ـ انظر الكلام عليه في المقاصد الحسنة للسخاوي : 332 حديث رقم : 455. وسَيرد تخريجه في مظان أخرى.

أَحَدُهما : أَنَّ فِيه الجَمْع بَيْن الغَرَضيْن، كَما ذَكرْنَا.

الثَّانِي : أَنَّ اللاَّئِق فِي الخِطاب بِالأَلْفاظِ، هُو أَنْ لا يُلْتَفَت إلى اعْتِقَاد السَّامع، مِنْ حَيْث هُوَ إذْ لاَ يَنْضبِط، ولاَ إِلى مَا اسْتَقرّ فِي نَفْس الأَمْرِ، إذْ لاَ يُعْرَف، بَل إِلى مَا يُفْهَم مِنَ اللَّفْظ فِي التَّخاطُب، بِحسَب اللُّغَة أَوِ العُرْف، وبِذلكَ يُسْمَع الخِطَاب، وتَقُوم الحُجَّة فِي طَلَبِ الجَوابِ.

ولَفْظ الإلَه فِي مَسْأَلَتِنا، إِنَّما يُفْهَم مِنْهُ المُعْبود بِحَق، فَيكُون هُوَ الَّذِي <وقع[1]> فِيه[2] التَّخاطُب، قَال تَعالَى : ﴿ وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾[3]، أَي المُسْتَحق لِلعبَادة مِنْكُم، وبِهَذا فَسرَّه المُفسِّرونَ[4] لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ.

وقَال الشَّيْخُ سَعْد الدِّين رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعالَى، المُرادُ بالإِلَه فِي هَذِه الكلِمَة «إمّا المَعْبود بِالحَقّ، فَيَلْـزَم اسْتِثنَـاء الشَّيْءِ مِنْ نَفْسِه، أَوْ مُطْلَق المَعبُود، فَيلْزَم الكَذِب لِكَثْرة المَعبُودَات البَاطِلَة، فَيجِب أَنْ يَكُون الإِلَه بِمَعنَى المَعبُود بِحَقّ، والله عَلَماً لِلفَرْد المَوجُودِ مِنْهُ».

والمَعنَى، لا مُسْتَحق لِلعبَادَة لَه فِي الوُجودِ أَوْ مَوْجُود، إلا الفَرْد الَّذِي هُو خَالِق العَالَم، قَال : «وهَذا مَعْنَى قَوْل صَاحِب الكَشّاف : أَنّ الله مُخْتَص بِالمَعبُود بالحَقّ، لَمْ يُطْلَق عَلى غَيْرِه، أَي بِالفَرْد المَوجُود الّذِي يُعْبَد بِالحَقّ، تَعالَى وتَقدَّس» انتهى.

وهَـذا المَعْنَى هُو الَّذي يُقـرِّره الشَّيْخ السَّنوسِي، وهُو الَّذِي قَرَّرَه الهَبْطي أَيْضاً، والمَعبُود بِالحَقّ يَصحّ أَنْ يُلاحَظ فِيه هَذا المَفْهُوم لا غَيْر، وهُو الَّذِي قُلْنا إِنّه مَعنَى الإِلَه لُغَةً، ويَصِحّ أَن يُلاحَظ فِيه مَعْنى الكِنايَة عَنْ جَمِيع المَعنَى، مِنْ

1 ـ سقطت من نسخة : ك.
2 ـ وردت في نسخة ك : به.
3 ـ البقرة : 162.
4 ـ قال أبو جعفر بن جرير الطبري (ت : 310هـ) في هذا المعنى : «والذي يستحق عليكم أيها الناس الطاعة له، ويستوجب منكم العبادة، معبود واحد، ورب واحد، فلا تعبدوا غيره، ولا تشركوا معه سواه...» جامع البيان عن تأويل القرآن»/ 2 : 60.

وُجوبِ الوُجودِ، والاتِّصافِ بِجَميعِ الكَمالِ، وهُو التَّقْرِير المَذْكُور قَبْل هَذا، فِي المُماثِلِ مِنْ كُلِّ وَجْه، فَافْهَم.

فَقَد اتَّضَح [لَكَ][1] أَيُّها المُؤْمِـن مِمّا قَرَّرنَا، أَنْ لاَ نِزاعَ فِي أَنّ كَلمَة الإِخْلاص مُثْبِتَة لِلتَّوْحِيد، نَافِية لِلشِّرْك، رَادَّة عَلى المُشرِكِين جَمِيعاً، مُبْطِلة لِشِرْكِهم، وتَفْهَم مِمَّا سَبقَ فِي الفُصولِ السَّالفَة، أَنْ لَيْس مَعْنى إِبْطالُها لِلشِّرْك، أَنَّها أَعْدمَت شَيْئا كَان مَوْجوداً، كَلاَّ، فَإِن الخَبَر لا يَتعَلَّق / تَعلُّق تَأْثِير، بَلْ تَعلُّق دِلالَة فَقَط، فَهِي حَاكِمَة مُخْبِرَة أَنّ ذَلِك بَاطِل وكَذِب، غَيْر مُطابِقٍ لِما فِي نَفْس الأَمْر، وكَثِيراً مَا يَقع فِي عِبارَة المَشايِخ، أَنَّها نَاسخَة لِمَا كَانُوا عَلَيْه مِنَ الشِّرْك، فَلَيْس مَعنَاه أَنَّها رَفَعَت شَيْئا كَان مُسْتقرّا، كَما تَعْرِف فِي نَسْخِ[2] الحُكْم الشَّرْعي.

بَلِ المَعنَى أَنَّها حَاكِمَة بِبُطْلان الشِّرْك، فَصارَ فِي صُورَة مَا كَان ثَابتا ثُمّ ارْتَفَع، أَوْ رَافِعَة لاعْتِقَاد[3] ذَلِك مِنْ قُلُوبِ المُشْرِكِين، كَما مَرَّ أَنَّ الخَبَرَ وإِنْ لَمْ يُؤَثِّر فِي النِّسبَة، هُو يُؤثِّر فِي اعْتِقادِها، والأَوّل أَعمّ. عَلى أَنَّ الشِّرْكَ إِذا اعْتُبِر هُو بِنفْسِه، فَهُو أَمْر كَان ثَابِتاً، وإِنْ لَمْ يَثْبُت شَرْعاً ثُمّ ارْتَفَع شَرْعا وعَقْلا، فَذلِك كَالنَّسْخ[4].

وتَعْلَم مِمَّا أَوْضَحْنا، أَنّ الاخْتِلاف الوَاقِع فِي هَذِه الكَلمَة المُشرفَة بَيْن المُتأَخِّرينَ، لَيْس اخْتِلافاً يَرْجِع إِلى التَّوحِيد فِي الاعْتقَادات، كَلاّ ومَعاذَ الله، بَل كُلّهم مُتَّفِقون عَلى الحَقِّ، وهُوَ أَنَّ اللهَ تَعالَى لاَ شَرِيك لَه فِي أُلوهِيتِه، وأَنْ لا مُسْتَحق لِلعبَادة إِلاّ هُو ﴿سُبْحَـٰنَهُۥ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾[5].

---

1 ـ سقطت من نسخة : ق.
2 ـ النسخ في اللغة الإزالة والنقل، وفي الشرع هو أن يرد دليل شرعي متراخيا عن دليل شرعي مقتضيا خلاف حكمه، وقد أطبقت كتب أصول الفقه قديما وحديثا، على إفراد «النسخ» بمباحث مستقلة ضافية، فلتراجع لمزيد التفصيل والبيان.
3 ـ وردت في نسخة ك : لارتفاع.
4 ـ وردت في نسخة ك : النسخ.
5 ـ التوبة : 31.

وإنَّما هُو اخْتِلاف يَرْجِع إلى التَّقدِيرِ والتَّحْرِير، وهُو كَالخِلاف فِي حَالٍ، سَبَبه فِي المُتكلِّم، قِلّة التَّأنقِ والاسْتِبصَار فِي العِبارَة والاعْتِبار، وفِي المُعتَرِض سُوءَ التَّأمّل، والمُؤاخَذة عَلى أَدْنَى تَخيُّل.

فَوقَع لِلهَبْطي رَحِمَهُ اللَّهُ مِنْ ذَلِك، أَنّه لَمْ يَتَحفَّظ فِي أَكْثر عِبارَاتِه، بَلْ لا يَزَال يَقُول الأَصْنَام خَارِجَة، ولَمْ يُبيِّن بأيِّ اعْتِبارٍ خَرجَت، وإنْ بَيَّـنَه لَمْ يُبَـيِّن الاعْتِبَار الَّذِي به تَدْخُل، وأنّه لَمْ يَتأَمَّل كَلامَ غَيْرِه، فتوَهَّم أَنَّ غَيْرَه يُدْخِل الأَصْنام، مِن حَيْث ذَواتُها أَوْ بُطلانُها، فَشدَّدَ النَّكِير، ولَوْ تَأمَّل مَا أَنْكَر، وَوقَع لِلمُتْعرِضِين عَليْه كَذلَك، أَنَّهُم لَمْ يَتأَمَّلوا مَا انْتَهجَ، ولاَ الْتَمَسُوا لَه أَحْسَن مَخْرَج.

وأَمَّا كُلّ مَن يَخْلِط إلِى زَمنِنا هَذا فِي المَسْألَة، فَهُم غَالِبا عَلى هَذيْن المَنحَيْن، ولكل ﴿نَصِيبٌ مِّمَّا كَسَبُواْ﴾[1]، وقَد عَرفْت الحَقّ والصّوابَ، فلاَ يَشْكل عَليْك خِطَاب، ولا تَتوقَّف عَن جَواب، والكُلّ إنْ شَاء الله تَعالَى عَلى هُدى مِنْ اعْتِقادِهم، إلا أَن يُصرِّح أَحَد بِأَن الأَصْنَام مَثَلا، لَم يُتعَرّض لِنفْي الأُلوهِية أَوْ اسْتحقَاق العِبادَة عَنْها أَصْلا، أَو لَمْ يَرُدّ عَلى المُشرِكِين ولاَ زَيَّف شِرْكَهم، أَوْ تَوقَّف فِي ذَلِك أَوْ شَكّ، فَهذا نُرغِم بِأَدلَّة الشَّرِيعَة المُطهَّرة العَقْلية والنَّقلِية أَنفَه، وَنُبيِّنُ بِذَلك ضَلالَه وسَخفه، ونَحْن والهَبْطي وجَمِيع المُؤْمِنينَ يَدٌ وَاحِدَة عَليْه، وَمُفوَّقَة[2] سِهَامُنَا إِلَيْه.

أَمّا مَنْ وَقَع مِنْه كَلام مُحْتَمل، فَيجِب أَن يُؤَوَّلَ أَحْسَن تَأوِيل، ويُثْبِت لِلمُؤمِنينَ فِي الحَقّ مَا أَمْكَن سَبيل، وقَد رَأيْتَ مَا تَأوَّلْنا به كَلام المُتخالِفينَ، ومَا أَجبْنَا بِه عَنْ كُلِّ وَاحِد، وظَهَر لَكَ مِن ذَلِك، أَن غَالِب مَن يُقرِّر الكَلِمة المُشرفَة مُصِيب فِي تَقْرِيرِه ، مِنْ جِهَة المَعْنَى، لأَن الاعْتِقَاد صَحِيح، وغَالِب مَن يَعْتَرِض العُثُور والخَطَأ، لِكثْرَة الاعْتِسَاف وقِلَّة الإِنْصَاف.

---

1 ـ البقرة: 202.

2 ـ يقال: أوفق القوم له: دنوا منه، واجتمعت كلمتهم عليه، وأوفق السهم: أي وضع الفوق في الوتر ليرمي.

ومِمَّا وَقَع مِنَ التَّسامُح لَهُم، أَنّهُم لا يَزالُون يُقرِّرونَ فِي الكَلِمة أَنَّها لِنَفْيِ الأُلوهِية، أَو اسْتِحقَاق العِبادَة عَنْ غَيْرِه تَعالَى، ويَجدُون ذَلِك فِي عِبارَة النَّاس، وكَأَنّهم يَفْهمُون ظَاهِر ذَلِك، وهُو أَنْ «لاَ إِلَه» نَفْي لِلأُلوهِية، فَإِذا عَم كَان نَفْيا لِجمِيع أَفْراد الأُلوهِية، ولَيْس بِصوَاب، فَإِنَّ «لاَ إِلَه» نَفْي لِلإِلَه، وإِذا عَم كَان نَفيا لأَفْرادِ الإِلَه لا الأُلوهِية، والإِلَه غَيْر الأُلوهِية.كَما لَوْ قُلْنا لاَ رَجُل فِي الدَّار، فَهُو نَفْـي لأَفْراد الرَّجُل لا الرُّجولِية. نَعَم، هُما مُتلازِمان، فَنفْي أَحَدهما يَقْتضِي نَفْي الآخَر بِالضَّرورَة.

76 وقَد رَأيْـت بَعْـض الفُضلاء[1] / صَمَّم عَلى ذَلِك، بَلْ تَبجَّح بِه، فَحَكَى فِي حَاشِية لَه عَلى الصُّغْرى[2] «مِنْ كَلام العُلمَاء، مَا يَقْتضِي أَنّ كَلمَة الإِخْلاص مُعْتَرضة[3] لِدعْوى الجَاهِلية أُلوهِية الأَصْنام، ومُتعَرِّضَة لِلرَّد عَلَيْهِم»، ثُمّ قَال: «خِلافاً لِمَن زَعم عَدم تَعرُّضِها لِلأَصْنَام، وإِنَّما النَّفْي فِيهَا مُتَسلِّط عَلى المِثْل المُقدَّر»، قَال: «وشُبْهتُه فِي ذَلكَ أَنّ إله لَيْس بِمُشْتَق ولاَ صِفَة، حَتّى يُتَصور فِيه انْتِفاء صِفَة الأُلوهِية عَنْ سَائِر المَعبُودَات، وإِثْباتُها للهِ، وإِنَّما هُو مَوْصُوف، فَلا يُتَصوَّر إِلاّ نَفْـي الذَّواتِ المَوْصوفَة بِالأُلوهِية، وأَنْ لاَ وُجودَ لَها عَلى سَبِيل اسْتِغرَاق النَّفْي لِجِنْسهَا.

فإِنَّ «لا» مَوْضُوعَة لِنَفْي جِنْسِها، لَكِن يَلْزَم مِنْ نَفْي وُجودِ ذَات غَيْر الله تَعالَى، نَفْي كَوْن الأَصْنَام وسَائِر المَعبُودَات آلِهَة، لِوُجودِ ذَواتِها، والفَرض أَنْ لاَ وُجود لِذَات إِلَه إِلاّ الله»، قَال: «وَاحْتَجَّ لِذَلك، بِما قَالَه التَّفتَازانِي فِي حَاشِية[4] الكَشّاف،

1 ـ لعله عبد الرحمن الفاسي الملقب بالعارف المتوفى سنة 1036هـ انظر حاشيته المخطوطة ضمن مجموع خزانة الزاوية الناصرية، تحت رقم: 1812.

2 ـ المقصود بها «أم البراهين» في التوحيد أو «العقيدة الصغرى» للإمام السنوسي.

3 ـ وردت في نسخة ك: متعرضة.

4 ـ هو تعليق على كتاب الزمحشري المعروف في علم التفسير، بدأ التفتازاني شرحه لهذا الكتاب في ربيع الثاني عام 789هـ بسمرقند، لكنه لم يتمه. ويقول حاجي خليفة عن حاشية التفتازاني تارة إنها معقدة العبارة، وصل فيها إلى سورة الفتح، وفرغ منها عام 789هـ ويقول أخرى إن شرحه ما له نظير، لاشتماله على التحقيق والتدقيق. كشف الظنون: 1475 ـ 1479.

مِنْ أَنّ إِلَه مِنْ أَسْمَاء الأَجْنَاس، وَقَع عَلى مُطْلَق المَعْبُود فِي أَصْل الوَضْع، ثُمّ غَلَب عَلى المَعبُود بِحَق، وهَذا القَدْر لاَ يَقْتضِي الوَصْفِية»، وذَكَر بَيَان ذَلِك مِنْ كَلام السَّعْد.

ثُم قَال : «وأَقُول : الجَوَاب عَنْ هَذِه الشُّبْهَة المُقْتَضِية لِما ذُكِر، أَن مَا تَضَمَّنْته مِن كَوْن إِلَه اسْما لاَ صِفَة، إنّما ذَلِك فِيمَا لا قَصْر فِيه مِنَ الكَلام، كَما هُو مُقتَضاه وفَحْواه، أَعْنِي المَنْقول عَنِ الكَشّاف وحَاشِيته، وإِنَّما هُو بِالنَّظَر لِمُجرَّد كَوْن إِلَه مِنْ أَسْماء الأَجْنَاس الغَيْر المُشْتقَّة، وأَمّا حَيْث يُستَعمَل اسْتِعمَال القَصْر، كَما هُو المُرَاد مِنْ تَرْكِيب الكَلمَة المُشرفَة، فَإِنَّما يُستعمَل مِنْ حَيْث مُلاحَظة الوَصْفية، ضَرورَة انْحِصار القَصْر فِي قَصْر الصِّفَة عَلى المَوْصوفِ، وقَصْر المَوصُوف علَى الصِّفَة». وأَطالَ فِي ذَلِك.

قُلْـتُ : واعْتِراض هَذا الفَاضِل، الَّذِي تَصدَّى لَه هَذا التَّصَدي، لَوْ تَوجَّه لَمْ يَكُن لَهُ طَائِل، لأَنّ المَقْصُود بِكُل اعْتِبَار حَاصِل، أَلاَ تَرَى <أَن>[1] المَقْصُود، هُو كَوْن الصَّنَم لَيْس بِإلَه مَثلا، وإِنَّما الإِلَه الوَاحِد القَهّار سُبْحانَه، وهَذا حَاصِل بِكَوْن أَفْرَاد الإِلَه غَيْر الله مُنْتَفِية مُسْتحِيلَة، كَما هُو حَاصِل بِكَوْن الأُلوهِية عَنْ غَيْر الله مُنْتفِية مُسْتحِيلَة [2]علَى حَدٍّ سَوَاء.

وهَذا، كَما لَوْ قُلْتَ زَيْد لَيْس بِعالِم، زَيْد لَيْس لَه عِلْمٌ، فَلا فَرْق بَيْنَهما فِي المَعنَى. ثُمّ نَقُول فِي جَوابِ الاعْتِراض : أَنّ الأَظْهَر والأَوْلى فِي الكَلمَة المُشرفَة علَى مَا مَرّ، أَنْ يَكُون القَصْد فِيهَا إلى الاسْتِثنَاء، وهُو كَلامٌ تَامٌّ بِتقْدِير الخَبَر، فَإِذا قُلْتَ لا إِلَه أَيْ مَوْجُود، كَان لِنَفْي أَفْرَاد الإِلَه، وإِذَا قُلْتَ إِلاَّ الله، كَان اسْتِثنَاء لِفَرْد وَاحِد مِنْ تِلْك الأَفْرَاد المُقدَّرة، وهُو الله الوَاحِد القَهَّار، ولَيْس نَفْيا لِلأُلوهِية، ولاَ اسْتِثنَاء مِنْها، كَما لاَ يَخْفَى عَلَى عَاقِلٍ.

---

1 ـ سقطت من نسخة : ك.

2 ـ وردت في نسخة ق : مستوية.

وهَذا هُو وَضْع اللِّسانِ، ولا نُبالِي بِكوْن اسْم «لا» فِي نَحْو هَذا التَّقدِير جَامِداً أَوْ مُشْتقًّا، أَلا تَرَى أَنا لَوْ قُلْنا : لاَ رَجُل فِي الدَّارِ، أَوْ لاَ عَالِم فِي الدَّار ، فَهُو نَفْي لأَفْرادِ الرِّجالِ، وأَفْرَاد العُلمَاء، فَإذا قُلْنا : إلاَّ زَيْد، كَان زَيْد مُستَثنَى مِنَ الرِّجَال أَوْ مِنَ العُلمَاء، لا مِنَ الرُّجولِية أَوِ العِلْم، وهَذا مِمَّا لا يَحْتاجُ إِلى بَيانٍ، ولاَ يَخْتلِف فِيه اثْنَان.

ولَو جَريْنا عَلى مَا اعْتبَره مِنْ كَوْن الكَلام مُفْرغاً، لاَ تَقْدِير فِيه، وأَنَّ القَصْدَ فِيه إِنَّما هُو مُجرَّد الإِخْبار، وقَصْر الصِّفَة عَلى المَوصُوف، لَمْ يَكُن مَا ذَكرَه أَيْضا مُتوجِّها، سَوَاء قُلْنَا : الخَبَر وهُو مَا بَعْد «لا» جَامِد أَوْ مُشتَقٌّ، لأَن الكَلامَ فِي الحُكْمِ والحَمْلِ.

77 ومَعنَى قَصْر / الخَبَر عَلى المُبْتَدَأ، إِنَّما هُو الحُكْم بِأَنَّ هَذا الخَبَر، لا يَتجَاوَز ذَلِك المُبْتَدأ إِلى غَيْرِه، فَفِي قَوْلِنا : «لاَ إِلَه إلاَّ الله» المَقصُور علَى الله تَعالَى، هُو الإِلَه، لأَنَّ الأَصْلَ الله إِلَه، فَقُلنَا : «لاَ إِلَه إلاَّ الله» رَدًّا عَلى مَنْ يَقُول مَثَلا : والصَّنَم إِلَه، والخَبَر فِي الكُلِّ إِنَّما هُو إِلَه لاَ الأُلوهِية، فَهُو المُخْبَر بِه، بِدُون القَصْر ومَع القَصْر سَوَاء.

وتَوْضِيح هَذا الفَرض، أَنْ تَعْلَم أَنَّ الصِّفَة إِذا أُطْلِقَت فِي اللِّسانِ، فَتارَة يُرادُ بِها المَعْنوِية، أَعْنِي المَعنَى القَائِم، كَالعِلَم والكِتابَة مَثَلا، وتَارَة يُرادُ بِها الاشْتِقاقِيَة، أَعنِي الاسْم المُشْتَق مِنْ اسْم فَاعِل، أَو اسْم مَفعُول، أَو صِفَة مُشبَّهة مَثلاً، كَالعَالِم والكَاتِب والمَضْروب، والجَمِيل والظَّرِيف.

وقَد يُرَاد بِها خُصُوص النَّعْت فِي عُرْف النَّحْو، وهُوَ مِنَ القِسْم الثَّانِي، ويَلْتحِق بِالقِسْم الأَوَّل الرُّجولِية والطُّفولِية ونَحْوهما مِنَ المَصادِر غَيْر الاشْتِقاقيَة، فَمعنى الرُّجولِية : كَوْن الشَّيْء رَجُلا وهَكَذا، ومِنْه الأُلوهِية إِنْ قُلْنا الإِلَه لَيْس بِمُشتَّق، ويَلْتَحِق بالثَّانِي الرَّجُل والطِّفْل والإِنْسان ونَحْوها، بِاعْتبَار ما تَضمَّنَته مِنَ المَعانِي، كَالرُّجولِية والإِنْسانِية.

إذا تَمهَّد هَذا، فَاعْلَم أَنَّ الخَبَر أَبداً صِفَة لِلمُبْتَدَأ بالاعْتِبارَيْن : أَمّا بالمَعنَى الأَوَّل، فَبالنَّظرِ إِلى المَعنَى والخَارِج، لاَ بِالنَّظرِ إِلى الإِخْبَار، ولا مِنْ حَيْث إِنَّ المُبْتَدَأ مُبْتدَأ، والخَبَر خَبَر. وأَمَّا بِالمعنَى الثَّانِي، فَبالنَّظرِ إِلى الحُكْمِ والإِخبَارِ.

فَإِذا قُلْنا مَثَلا : زَيْد عَالِم، فَعالِم خَبَر عَنْ زَيْد وصِفَة لَه، وعَالِم مَثَلا مُشْتَق مِنَ العِلْم، فَلَه اعْتبَارَان : أَحدُهما، مَادَّته وأَصْله وهُو العِلْم. والآخر صِيغَته وهُو العَالِم. وهُو بِالاعْتبَار الأَوَّل صِفَة لِزَيْد، ولَكِن لا مِن حَيْث إِنَّه خَبَر، ولا مِنْ حَيْث إِنّ زَيْدا مُبْتَدأ، بَلْ مِنْ حَيْث الخَارِج ومَا فِي نَفْس الأَمْر، بِحسَب صِدْق الخَبَر، لأَنَّ العِلْم صِفَة لِزَيْد، قَائِمَة بِه كَقِيَام سَائِر الصِّفَات بِمَوْصوفَاتِها. وهُو بِالاعْتِبَار الثَّانِي صِفَة لِزَيْد، مِنْ حَيْث الحُكْم عَليْه والإِخْبَار عَنْه وذِكْره، والثَّابِت فِي الخَارِجِ لِزَيْد بِالوُجودِ العَيْنِي فِي هَذا المِثَال هُو العِلْم، غَيْر أَنّه لا يُمْكِن وَصْفه بِه لِنَفْسه أَصْلا، وذَلِك لِوَجْهيْنِ :

أَحدُهما : مَا مَرّ، مِن أَنَّ الذَّوَات المُسْتقِلّة بِالمَفْهومِية، لا يَصِح حَمْلها، إِذِ النَّفْي والإِثبَات لا يَتوارَدانِ إِلا عَلى النِّسَب.

الثَّانِي : مَا تَقرَّر فِي الحِكْمة وأَطْبَق عَليْه العُقَلاء، مِنْ أَنَّ المَحْمول يَجب أَنْ يَكُون مُغايِرا لِلمَوْضُوع فِي الذِّهْن ومُتَّحِدا بِه فِي الخَارِج، إِذ بِالتَّغايُر فِي الذِّهْن كَان الحَمْل مُفِيدا، وبِالاتِّحاد الخَارِجي جَاز الحَمْل، فَصَح أَنْ يُقَال هَذا هُو هَذَا.

ومَعْلُوم أَنَّ الذَّات غَيْر الصِّفَة، فَلا اتِّحَاد بَيْنَهُما لا ذِهْنا ولا خَارِجا، فَذَات زَيْـد فِي مِثالِنا غَيْر العِلْـم، فَلا يَصِحّ حَمْل العِلْم عَليْها، بِأَن يُقال هَذَا هُو هَذَا، ولَمَّا لَمْ يَكُن بُدّ مِنْ وَصْفِه بِه، احْتِيج إِلى وَجْهٍ يُصَحِحه، كَأَن يُقال مَثَلا : زَيْد لَهُ عِلْم أَوْ زَيْد ذُو عِلْم، أَوْ زَيْد مُتَّصِف بِالعِلْم، أَوْ زَيْد عَالِم، والثلاَثَة الأَخِيرَة أَوْفَق لِلحَمْل، وأَنّ هَذا هُو هَذا، بِلا احْتِياج إِلَى تَأْوِيل، والأَخِير مِنْها أَخْصَر وَأَخَف، فالْتُزم فِي غَالِب التَّعبِير، وذَلِك حِكْمَة الاشْتِقَاق.

فَإذا قِيلَ : زَيْـد عَالِم فَزيْد مُتَّصِف بِالعِلْم، بِحسَب الخَارِج لِنفْسِه، وبِحسَب الحُكْم بِواسطَة الاشْتِقاق، ومُتَّصِف بِالعَالِم بحسَب الحُكِم لِنَفْسِه، مِنْ غَيْر احْتِياج إِلى شَيْء، وبِحسَب الخَارِج أَيْضا، إِلاَّ أَنَّه بالثُّبوتِ الاعْتبَاري لا الوُجودِ المُحقق، والأَوَّل أَعْني الاتِّصَاف الخَارِجي الوُجودِي، هُو مَنْظَر المُعْتَرِض كَما تَرَى.

78 وقَد عَلِمْت أَنَّه غَيْر مُتعَين، لِصحَّة الثَّانِي أَيْضا، بَلْ مَتَى نُظِر / بالأَوَّلِية إِلى الأَحْكَام ومَباحِث الكَلاَم يَتعَيَّن الثَّانِي، لأَنَّه مَحَط الحُكْم، ومَصَبّ الإِثْبات والنَّفْي بِالمُباشَرة، فَمتَى قِيلَ زَيْد عَالِم، صَحَّ أَنْ يُقَال حُكِم عَلى زَيْد بِالعِلْم، وحُكِم علَى زَيْد بعالِم، وبِكوْنِه عَالِما، والكُلّ صِفَة، ولِلأَوَّل فَضِيلَة التَّأَصُل والتَّحقُق، ولِلثَّانِي فَضِيلَة المُباشَرة فِي الحُكْم والمُطابقَة، فَافْهَم.

ثُمَّ إِذَا وَقَع القَصْر، بِأَن قُصِّرَت الصِّفَة عَلى المَوْصوفِ مَثلا، بِأَنْ قِيلَ : مَا عَالِم إِلاَّ زَيْد، وَقَع ذَلِك أَيْضا بِالاعْتِبارَيْن المَذْكورَين، إِذِ الكَلاَم الَّذِي يَقعُ فِيه الحَصْر، والَّذِي لا يَقَع فِيه مُتقَابِلان، بِحسَب الحَصْر وعَدمِه، وهُما شَيْء وَاحِد فِيمَا وَراء ذَلِك، فَهُما مُتَّفقَان فِي إِفادَة ثُبُوت المَحْمُولِ أَوِ انْتِفائِه صَرِيحاً، وهُوَ مَحلّ الإِطْلاق، ومُخْتلِفان فِي المَفْهُوم، وهُو التَّصْرِيح بِالانْتِفـاء عَـنِ الغَيْر وعَدَم التَّصْرِيح، وذَلِك مَا أَوْجَبه الحَصْر وعَدَمه، كَما تَعْرِف فِي القَضِية البَسِيطَة والمُركَّبَة.

فَصحَّ أَنْ يُقَال فِي ذَلِك المِثَال قَصْر العِلْم عَلى زَيْد، وأَنْ يُقال قَصْر العَالِم عَلى زَيْد، أَوْ قَصْر عَليْه كَوْنه عَالِما، فَلا يَجِب التَّأْوِيل لِتَصْحِيح القَصْر، ولاَ لِتَصحِيح التَّعْبير بِالصِّفة كَما قَرَّرْنا، وذَلِك كَما لاَ يَجِب ذَلِك فِي الحُكْم قَبْل القَصْرِ.

إِذا تَقرَّر هَذا، فَنقولُ عَلى وَزْنِه، قَولنَا : «لاَ إِلَه إِلاَّ الله»، مَتى اعْتَبَرنا فِيه قَصْر الصِّفَة علَى المَوصُوف، صَحَّ أَنْ نَقُول : قَصْر الأُلوهِية عَلى الله تَعالَى، وصَحَّ أَنْ نَقُول : قَصْر عَلى الله تَعالَى الإِلَه أَوْ كَوْنه إِلَها، وعلَى الأَوَّل، فَالحَاصِل ثُبُوت

الأُلوهِية للهِ تَعالَى، وانْتِفاؤُها عَنْ كُلِّ مَا سِوَاه. وعَلَى الثَّانِي، فَالحَاصِل كَوْن الله تَعالَى إِلَها، وكَوْن غَيْره تَعالَى لَيْس بِإِلهٍ، والمُرَاد حَاصِل فِيهِما [مَعا][1]، وإِنَّما اخْتَلفَ الاعْتِبَار.

فَإِن قُلْتَ : المَقْصُود نَفْي الأُلوهِية عَنْ غَيْره تَعالَى، كَالأَصْنام وكُلّ مَا عُبِد مِنْ دُونِ الله رَدّا عَلى مَنْ يَقُول بِها، ويَدَّعِي الأُلوهِية لِغَيْره تَعالَى، وذَلِك لاَ يُسْتَفَاد بِالاعْتِبار الثَّانِي صَرِيحا، وإِنَّما يُسْتَفاد ضِمْنا، مِنْ حَيْث إِنَّ الإِلَه يَتضمَّن الأُلوهِية، عَلى مَا قَرَّرْتُم فِيما سَلَف، مِن أَنَّ الجُزْء المُساوِي يَنْتَفِي، نَعَم يُستَفاد ذَلِك صَرِيحا بِالاعتِبار الأَوَّل، فَلِمَ لا يَكُون هُوَ الْمُتَعَيَّن ؟ .

قُلْنا : ذَلِك حَاصِل قَطْعا بِالاعْتِبَار الثَّانِي، ولا نُبالِي كَيْف حَصَل، إِذْ لا يَشُك عَاقِل فِيمَا لَو قِيلَ : زَيْد لَيْس بعالِم، أَنَّ زَيْدا سُلِب عَنْهُ العِلْم، ولا يُحْتاج فِي ذَلِك إِلى تَأَمُّل، فَكَذا إِذَا قِيل الصَّنَم لَيْس بـإِلَه، عَلى مَا يُفْهَم بِالاعْتِبار الثَّانِي مِنَ الكُلِّيَة السَّالِبة، فَلا يَشكُّ مَنْ سَمِعَه أَنَّ الصَّنَم سُلِبَت عَنْه الأُلوهِية، ولا يُفْتَقر فِي فَهْم ذَلِك إِلى تَأَمُّل أَصْلا، وأَيُّ شَيْء يُطْلَب غَيْر هَذَا ؟ .

وأَيْضا، فَإِن المَحْكُوم بِهِ لله تَعالَى، بِحسَب العِبارَة والكَلام الإِخْبارِي، إِنَّما هُو وَصْف الإِلَه لاَ الأُلوهِية بِـلا مِرْيَـة، فَإِنْ كَان ذَلِك عِنْد المُعْترِض قَاضِيا بِثُبوتِ الأُلوهِية لله تَعالَى، بَلْ بِكَونِها هِي المَقْصُودة فِي الحُكْم فَلا بُدّ أَنْ يَكُون قَاضِيا بِانْتِفائِها عَنِ الغَيْر، حَسَب قَضائِه بِإِثْباتِها سَوَاء، وإِلاَّ فَلاَ، فَافْهَم.

وهَذا كُلّه، تَنازُل إِلى كَوْن المَقْصُود مِنَ الكَلاَم بِالأَوّلِية، هُو نَفْي الأُلوهِية عَنْ غَيْر الله تَعالَى كَالأَصْنَام، والرَّد عَلى مَنْ يَدَّعِي لَها الأُلوهِية ولَيْس كَذلِك، بَلِ المَقْصُود أَوّلاً نَفْي كَوْن الأَصْنام مَثَلا ونَحْوها آلِهَة، والرَّد عَلى مَنْ يَدَّعِي أَنَّها آلِهَة، وهَذا إِنَّما يُناسِبه[2] الاعْتِبَار الثَّانِي لا الأَوَّل.

1 ـ سقطت من نسخة : ق.
2 ـ وردت في نسخة ح : يناسب.

ولاَ مَحِيد أَيْضا فِي بَيانِ هَذا، مِنْ أَنْ نَرْسُم لَك مَا يَتَّضِح بِه الغَرَض، ويَنْتَجِزُ بِه 79 الحَقُّ المُفْتَرَض، ومَنْ لَمْ يَتبَصَّر مِلْءِ عَيْنَيه، / ويَتيَقَّظ أَيْن يَضَع قَدمَيْه، رَكِب مَتْن عَمْيَاء، وخَبطَ خَبْط عَشْوَاء.

فَاعْلَم، أَنّ كَلِمة الإِخْلاص قُصِد بِها الرَّد عَلى المُبْطِلِين، والنَّقْض عَلى المُشْرِكين، كَما يُقـرِّره المُعْتَرِض، وقَد عُلِم أَنَّ الكَلامَ إِنَّما يُنَاقَض بِمِثْلِه، ويُقابَل بِشَكْله، وذَلِك عِنْد الحَكِيم يَجِب أَنْ يَكُون حَذْو القُذَّة بِالقُذَّة، فَإِذا نُقِضَت القَضِية[1] بِالقَضِية، فَلا بُدّ أَنْ تَتَّفِقا فِي الأَطْرَاف مَع سَائِر الوَحَدَات، وتَخْتَلِفا[2] فِي الكَمِّ والكَيْفِ والجِهَة لا غَيْر، واخْتِلاف الأَطْرَاف فِي اللَّفْظ وإِنْ كَان رُبَّما يَسْتَبِيحُه أَحْيانا غَيْر الحَكِيم، لِعَدَم تَوقُّف التَّناقُض المَعْنوِي عَلَيْه غَيْر مُسْتَحسن.

فَإِن الكَلامَ الَّذِي يَتخَطَّفُه السَّمْع، ويَسْتَلِذُّه الطَّبْع، ويَنْتَشِر بِه الفَهْم، ويَنْزَاح عَنْه كُلُّ وَهْم، هُو مَا تَنَاسَب تَناسُب الفَرائِد فِي القَلائِد، أَوْ تَقابَل تَقابُل الأَقْرَان فِي المَيْدَان، ومَا زَالَت الفِطَر السَّلِيمَة مُنْحرِفَة عَنِ المُنْحَرف عَنْ هَذا الفَرْض، ومُنْصرِفَة عَنْ [هذا][3] المُنْصَرف بَعْضُه عَنْ بَعْض.

إِذَا تَمهَّد هـَذا، فَمتَى سَمِعْنـا لا رَجُل فِي الدَّارِ مَثلاً، فَلا بُدّ إِنْ كَان هَذا الكَلام رَدًّا وإِبْطالاً، أَنْ نَقُول : هَذِه كُلِّيَة سَالِبَة هِيَ نَقْض لِجُزْئِية مُوجبَة، مُركَّبَة مِنْ لَفْظِها، قَائِلَة بَعْض الرِّجَال فِي الدَّار، وصَاحِب هَذِه الجُزْئِية المَرْدُودَة عَلَيْه، يُبيِّن جُزْئِيَته بالفَرْض، وذَلِك بِمِثَال أَوْ أَكْثَر، إِذْ لا تُصدَّق الجُزْئِية، إِلاّ بِوُجودِ فَرْد أَوْ أَكْثَر مِنْ أَفْراد مَوْضوعِها، فَلا بُدّ أَنْ يُبيِّن أَنَّ ثَمَّ فَرْدا مِنْ أَفْرادِ الرِّجَال مَوْجُوداً فِي الدَّارِ أَوْ أَكْثَر كَزَيْد مَثَلا، فيَقُول : زَيْد رَجُل زَيْد مَوجُود فِي الدَّار، يَنْتُج مِن الشَّكْل الثَّالِث : بَعْض الرِّجَال فِي الدَّارِ وهِي الجُزْئِية المُدَّعاة.

1 ـ القضية هي الكلام الخبري المحتمل بحسب ذاته الصدق والكذب. راجع مبحث «القضية» ضمن الفصل المعقود لعلم المنطق في كتاب القانون للإمام اليوسي بتحقيقنا. ص : 158 وما بعدها.
2 ـ وردت في نسخة ق : وتختلف.
3 ـ سقطت من نسخة : ق.

وقَدْ حَصَل عِنْد هَذَا المُدَّعِي حِينَئِذٍ ثَلاث قَضَايَا: الجُزْئِية المُوجِبَة، والشَّخْصِيتَان وهُمَا: زَيْد رَجُل، وزَيْد فِي الدَّارِ، وصَاحِب السَّلْب إِذَا نُقِضَ عَلَيْه، فَصِفَة نَقْض الشَّخْصِيتَيْن أَنْ يَقُول: زَيْد لَيْس برجُل، أَوْ زَيْد لَيْس فِي الدَّار، ثُمَّ لا يُجْدِيه هَذا فِي تَكْذِيب صَاحِبه، لأَنَّه إِذا قَال زَيْد لَيْس برجُل، أَوْ شَكَّ أَنْ يَكُون غَيْره رَجُلا، وإِذَا قَال: زَيْد لَيْس فِي الدَّارِ، أَوْ شَكَّ أَنْ يَكُونَ فَرْد آخَر فِي الدَّارِ، فَيتِمّ بِه غَرَض المُدَّعِي، فَوجَب عَلى النَّاقِض أَنْ يَعْمَد إِلى الجُزْئِية فَيَنْقُضها، فَيقُول: لاَ رَجُل فِي الدَّارِ.

وقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ هَذِه السَّالِبَة، هِي رَدّ عَلى مَنْ يَقُول: بَعْض الرِّجَال فِي الدَّارِ، بِنَاء عَلى قَوْله زَيْد رَجُل، أَوْ عَمْرو رَجُل، أَوْ خَالِد رَجُل، وهُم أَوْ بَعْضُهم فِي الدَّارِ.

فَكذا إِذا سَمِعْنا «لاَ إِلَه إِلاّ الله»، وعَلِمْنا أَنَّها لِلرَّد عَلى المُشْرِكِين، فَإِنا نَقُول هِي سَالِبَة كُلِّيَة، نَاقِضَةٌ لِجُزْئِية مُوجِبَة مِنْ لَفْظِها أَيْضاً، وهِيَ بَعْض الآلِهَة غَيْر الله فِي الوُجودِ، وهَذا قَوْل المُشْرِكِين.

ويَتبيَّن عِنْده هَذا أَيْضا بِالفَرْض، فَيقُول: وَجدْنا فَرْدا أَوْ أَفراداً غَيْر الله تَعالَى مَوْصوفَة بِالأُلوهِية، وهِي مَثَلا «هُبَل» أَوِ «العُزّى» أَوْ «إِسَّاف»، فَيقُول مَثَلا: «هُبَل» إِلَه دُونَ الله فِي الوُجُود، فَينْتُج فِي الشَّكْل الثَّالِث: بَعْض الآلِهَةِ دُون الله فِي الوُجودِ، وقَدْ حَصَل هُنا أَيْضا ثَلاث قَضايَا: الجُزْئِية المَذْكورَة، والشَّخصِيتَان المُسْتَدلّ بِهِمَا.

والمُوحِّد أَيْضا لَوْ نَقَض الشَّخْصِيتَيْن، لَمْ يَتِمّ غَرَضه مِنَ التَّوْحِيد، فَإِنَّه لَوْ قَال «هُبَل» لَيْس بإِله، أَوْ شَكَّ أَنْ يَكُون غَيْره «كَالعُزَّى» إِلَها، ولَوْ قَال «هُبَل» لَيْس بِمَوْجود، أَوْ شَكَّ أَنْ يَكُون غَيْره مَوْجوداً، فَيتِمّ بِه الغَرَض مِنْ ثُبوت الجُزْئِية، فَتَعيَّن القَصْد إِلى الجُزْئِية القَائِلَة: بَعْض الآلِهَة غَيْر الله فِي الوُجودِ، فَتَنْقُض بِقوْلِنا: «لاَ إِلَه إِلاَّ الله» فِي الوَجودِ.

وقَد عَلِمْت مِمَّا قَرَّرْنا، أَنَّ هَذا رَدّ لِمَن يَقُول بَعْض الآلِهَة غَيْر الله مَوْجُود، 80 ويَقُول / الصَّنَم إِلَه أَوْ«هُبَل» إِلَـه و«العُزّى» إِلَه، ونَحْو ذَلِك، لا لِمَن يَقُول الصَّنَم لَه الأُلوهِية، و«هُبَل» لَه الأُلوهِية، فَإِن ذَلِك تَبَعٌ ولَيْس هُو المَطْلُوب.

وهَذا كَقَوْلِنا : لاَ رَجُل فِي الدَّارِ، ولا عَالِم فِي البَلَد، هُو رَدّ لِمَن يَقُول بَعْض الرِّجَال فِي الدَّارِ، والشَّخْص الَّذِي فِي الدَّارِ رَجُل، وبَعْض العُلَمَاء فِي البَلَد وزَيْد عَالِم مَثلاً، لا لِمَـن يَقُول : بَعْض مَنْ فِي الدَّارِ لَهُ الرُّجولِية، وبَعْض مَنْ فِي البَلدِ لَه العِلْم، وهَذا مِنَ الوُضوحِ بِحَيْث لا يَخْفَى.

نَعم، منَ الجَائِز أَنْ يَقُول قَائِل ابْتِدَاء زَيْد لَه العِلْـم، أَوْ بَعْـض مَنْ فِي البَلَـد لَهُ العِلْم، والمُناسب فِي الرَّد عَليْه أَنْ يُقال : لاَ عِلْم لأَحَد فِي البَلَد وزَيْد لا عِلْم لَهُ، وكَذا لَوْ قَال المُشْرِك : الصَّنَم لَهُ الأُلُوهِية، فَالمُناسِب أَنْ يُقَال لَهُ : لاَ أُلوهِية لِغيْر الله تَعالَى، أَوْ لاَ أُلَوهِية لِلصَّنَم، فَيَكُون حِينَئذٍ سَالِكا مَسْلَك نَفْي الأُلوهِيَة.

أَمَّا حَيْث قِيلَ : «لاَ إِلَه إلاَّ الله»، فَالمُرَاد نَفْي كَوْن غَيْر الله إِلَها، ولا يَخْفى عَلَيْك أَنَّ أَفْصَح العِبارَتيْن وأَجْزَلَهما، إذا وَصَف المُشْرِك صَنمَه وأَخْبَر عَنْه، هُو أَنْ يَقُول الصَّنْم إِلَه، لا أَنْ يَقُول الصَّنَم لَه الأُلوهِية.

فَتَثَبَّتْ فِي أَمْثَال هَذا المَقام، ولاَ تَطِشْ بِكَ رِياحُ الأَوْهام، لِتَعْلَم أَنَّ الوَاقِع فِي عِبارَات المُقرِّرِينَ لِلْكلِمَة، مِنَ المُحافَظة عَلى نَفْي الأُلوهِيَة عَنْ غَيْرِ الله تعَالَى، وإِنْكارِ غَيْر ذَلِك مِنَ التَّقرِير، قُصُور عَنْ هَذِه المُقَدِّمَات، وغَفْلَة عَنْ هَذِه الوُجوهِ والاعْتِبارَات.

تنبيـــه : {مَا قِيلَ فِي خَبَرِية الهَيْلَلَة وإِنْشَـائِـهَا}

مَا تَقَـدَّم مِنَ الخَوْض فِي الكَلمَة المُشرفَة، هُو كُلّه مَبنِي عَلى مَا اشْتَهرَ عَلَى أَلْسِنَة الأَئمَّة فِيها، مِنْ أَنَّها خَبَر عَنْ عَـدَم الوُجودِ لإِلَـهٍ، أَوْ مُسْتَحق لِلعبَادَة غَيْـر الله تَعالَى، وقَدْ كُنَّا نَبَّهْناكَ قَبْل عَلى جُمَل مِنْ كَلامِ الشَّارِع، تَطرَّقَت فِيها إِلى

أَوْجُه، بِاعْتِبار كَوْنِها خَبَراً وكَوْنِها إِنْشَاء، وكَونِها لِنَفْي الوُجودِ، أَوْ لِنَفْي الكَمَال، فَأَرَدْنا أَنْ نُلِم هُنا بِتلْك الوُجوهِ، لِيَبْلُغ النَّاظِر مِن جَمِيعِ احْتِمالاَت هَذِهِ الكَلِمَة مَا يَرْجوه، ثُمَّ نَعْجِمُ[1] عِيدانَها، ونَخْبَرُ أَوْزانَها، فَما كَانَ مِنْها مَرْضِيا احْتَفظْنا بِه، وتَعلَّقْنا بِأَسبَابِه.

فَنَقُول والله المُسْتعَان وعَلَيْه التُّكْلان، إِنَّ الكَلِمة المُشرفَة لَفْظها لَفْظ خَبَر بِلا مِرْيَة، وأَمّا بِحسَب مَعْناهَا : فَإِمَّا أَنْ تَكُون خَبراً، وإِمَّا أَن تَكُون إِنْشَاء.

وعَلى الأَوَّل فَتَحْتَمِل أَرْبَعَة أَوْجُه :

الوَجْه الأَوَّل : أَنْ تَكُون خَبَرا بِنَفْي وُجودِ إِلَه غَيْر الله تَعالَى.

الثَّاني : أَنْ تَكُون خَبراً بِنَفْي وُجودِ مُسْتَحق لِلعبَادَة غَيْر الله تعَالَى، وقَدْ مَرَّ هَذانِ الوَجْهانِ ومَا فِيهِما، فَلا مَعْنى لإِعادَتِهمَا.

{وَجْه كَوْن الكَلمَة المُشرفَة لِنَفْي وُجودِ إِلَه مُعْتدّ بِه أَو مُعْتبَر غَيْر الله تَعالَى عَقْلا أَوْ عَادَة أَوْ شَرْعا}

الثَّالِث : أَنْ تَكُون لِنَفْي وُجودِ إِلَه يُعْتَدُّ[2] بِه، أَوْ يُعْتبَر[3] غَيْر الله تعَالَى، ويَكُون تَقْدِيرها هَكذَا : لاَ إِلَـه مُعْتَد بِه أَوْ مُعْتبَر إِلاَّ الله تَعالى، وهَذا فِي الظَّاهِر أَعمّ مِمَّا قَبْلَه، ولَكِن عِنْد تَنْقِيحِه، فَلا بُدّ أَنْ يُقال : إِمَّا أَنْ يُراد عَدَم الاعْتِدَاد عَقْلا، أَوْ عَادَة، أَوْ شَرْعاً.

وعَلى الأَوَّل فَالمُـرَاد بِعدَم الاعْتِدادِ والاعْتِبَار، أَنَّه لا يَصِح وُجُوده عَقْلا، وهَذا مِنَ القِسْم المَفْروغ مِنْهُ.

---

1 ـ من أعجم الكلام أو الكتاب : أي أزال عجمته وإبهامه وفسره.
2 ـ وردت في نسخة ح : معتد.
3 ـ وردت في نسخة ح : معتبر.

وعَلى الثَّانِي : فَالمُرادُ إمّا كَذلِك أَيْضا، أَي لاَ يَصِح وُجُوده عَادَة، وهُوَ مِنْه أَيْضا، لأَنَّ المَفَاد وَاحِد، وإِنْ اخْتَلَف الطَّريقَان، والطَّرِيق الأَوَّل أَصحّ وأَخَصّ، لأَن الضَّرورِية[1] أَخصّ مِنَ العُرْفِية[2].

وإِمَّا أَنْ يَكُون عَدَم الاعْتِدَاد والاعْتِبَار عَادَة أَنّه لا يَسْتقِيم أَمْره، ولا يَنْتظِم حَاله. وذَلِك إِمَّا بِحسَب نَفْسه، أَنَّه لا يَتَّصِف بِمَا يَنْبَغِي مِنَ الكَمالِ، ولا يَتنزَّه عَمّا لا يَنْبغِي مِنَ النَّقْصِ، أَوْ لا يَكُون قَادِرا عَلى النَّفْع والضَّر، أَوْ لا يَكُون قَاهِرا غَالِبا، أَوْ نَحْو ذَلِك.

وكَأَنَّـه قِيل : لاَ إِلَه مُتَّصِف بِالكَمَال، مُنَزَّه عَنِ النَّقْص كُلّه إلا الله تَعالَى، وهَذا مَعنَى صَحِيح،وهَذا [أيضا][3] مِنَ القِسْم الأَوَّل، لأَنّ الإِلَه الحَقّ لَيْس إِلاّ هَكَذا، ولا وُجُود لَه غَيْر مَوْلانَا جَلّ اسْمه، وعَدَم النَّفْع والضَّر، وعَدَم / القَهْر والغَلَبَة ونَحْو ذَلِك، مِنْ صِفاتِ الأَصْنام المَعبُودَات مِنْ دُونِ الله، كَما قَال الله تَعالَى عَن إِبْراهِيم عَلَيْهِ السَّلَامُ ﴿لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنكَ شَيْـًٔا﴾[4] إِلى غَيْر ذَلِك مِنَ الآي.

81

وإِمَّا بِحسَب العَابِدينَ لَه، بِمَعْنى أَنَّهُم لا يَدُومونَ علَى عِبادَتِهِ وخِدْمتِه، ولا يُعظِّمونَـه[5] حَقّ التَّعْظِيم، ولا يُنْزِلُونَه المَنْزِلَة اللاَّئِقة بِالأُلوهِية.

فإِنْ أُرِيدَ بِهَذا، مَا هُو شَأْن عَبَدة الأَصْنام، مِنَ العَبَث والتَّخَبط وعَدَم الثَّباتِ، كَما مَرّ أَنَّهُم قَد يَعْبُدون صَنَما ثُمَّ يَتْرُكونَه إِلى صَنَمٍ آخَر، بِخلافِ عِبادَة الله تَعالَى،

1 ـ الضروري في الاصطلاح هو الدائم الوجود، أو الأمر الذي لا يمكن تصور عدمه، وهو مرادف للواجب، وضده الجائز. المعجم الفلسفي/ 1 : 759.
2 ـ العرفية نسبة إلى العرف، وهو ما استقرت النفوس عليه بشهادة العقول، وتلقته الطبائع بالقبول. نفس المرجع/ 2 : 71.
3 ـ سقطت من نسخة : ق.
4 ـ مريم : 42.
5 ـ ورد في نسختي ق و ك : يعطونه.

فَهُو كَلام صَحِيح، غَير أَنّـه مُحْتاج إِلَى اسْتِقرَاء تَام[1]، لِتَصِح العَّادَة بِذَلك في كُلّ مَعْبود مِنْ دُونِ الله تَعالَى، وإِنْ لَمْ يُرَد بِه هَذا فَهُو كَذِب، لأَنَّ الآلِهَة المُعْتدّ بِها، المُعْتبَرة عِنْد عَوَّام الخَلْق وأَصْنافِ المُشْرِكينَ كَثِيرَة، فَلا يَصِحّ النَّفْي.

وعَلى الثَّالِث : فَالمُرَاد بِعدَم الاعْتِدَاد شَرْعا، أَنَّه لا تَجُوز عِبادَته ولا مُوالاَته، أَوْ لا يُتَصوَّر وُجُوده شَرْعا، وكِلاهُما صَحِيح.

وقَـدْ عَلِمَت، أَن هَذه الوُجُوه كُلّها، تَرْجِع فِي المَعْنى إِلى الوَجْهيْنِ الأَوَّليْن، وإِنَّما هِي بَيَان لِلطُّرُق الَّتي عُرِف بِها عَدَم وُجودِ إِلَه غَيْر الله تَعالَى، أَوْ بَيان لِحَال عَدَم اسْتِحقَاق غَيْر الله لِلْعبَادَة.

واعْلَم أَنّه مَتَى رَجَع الأَمْر إِلى انْتِفاء وُجودِ إِلَه غَيْر الله تَعالَى، فَلا بُدّ أَنْ يَكُون المُرَاد بِالإِلَه، الإِلَه المُسْتَحق لِلعبَادة غَيْر الله تَعالَى، إِذْ هُو الَّذِي صَحَّ انْتِفاؤُه.

ومَتى أُرِيـد نَفْي الاسْتِحقَاق أَوِ الاعْتِدَاد فلاَ نُبالِي، بَل يُتْرَك الإِلَه عَلى إِطْلاقِه، وقَد لا يُتصَوَّر فِي بَعْض تِلْك الوُجوهِ إِلاَّ البَاطِل، لأَنّه البَارِز مِنْ غَيْر الله تَعالَى إِلَى الوُجودِ.

ومَتى أُرِيـدَ عَدَم الاعْتِدادِ شَرْعا، فَالخَبَر حِينَئِذٍ يُفِيد مَا يُفيدُه الإِنْشَاء، لأَن الإِخْبار عَنِ الحُكْم الشَّرعي، يُفِيد عِنْد المُصدِّق بِه الحُكْم الشَّرْعي، لاعْتِقادِ المُطابَقة، كَما أَنَّ الإِنْشاء يُفِيده.

{وَجْه كَوْن الكَلمَة المُشرفَة لِنفْي وُجودِ إِلَه كَامِل غَيْر الله تَعالَى}

الرَّابِع : أَنْ تَكُون لِنَفْي الكَمَال، أَيْ لِنَفْي وُجودِ إِلَه كَامِل غَيْر الله تَعالَى، ويَكُون التَّقْدِير لاَ إِلَه كَامِل إِلاَّ الله تَعَالَى، ولاَ شَكَّ أَنَّ هَذا مِنَ الجَائِز أَنْ يُرادَ بِالكَلمَة، حَيْث تَبجَّحَ كُل عَابِد بِمعْبودِه، فَينَتهِض المُوحِّد فِي تَعْظِيمِه تَعالَى،

1 ـ هو حكم على الجنس لوجود ذلك الحكم في جميع أنواعه، مثال ذلك : الجسم إما حيوان أو نبات أو جماد، وكل واحد من هذه الأقسام متحيز، فينتج من ذلك أن كل جسم متحيز. المعجم الفلسفي/ 1 : 71.

ويُقصِر الكَمَال عَلَيْه، كَما قِيل «لاَ سَيْف إِلاّ ذُو الفَقَار، ولا فَتى إِلاّ عَلِي»[1] و«لاَ إِيمَان لِمَن لاَ مَحبَّة لَه»[2]، ونَحْو ذَلِك.

{الاعْتبارَات الَّتِي تَتطرَّق إِلى اعْتِقَاد قَائِل الكَلمَة المُشرفَة مِنْ حَيْث كَوْنُها لِنَفْي الكَمال عَمَّا سِوَى الله تَعالَى}

ويَتطرَّق فِي اعْتِقَاد قَائِلها عَلى هَذا الوَجْه اعْتِبارَات :

الأَوَّل : أَنْ يَرى أَنَّ النَّاقِص، وهُو مَا سِوَى الله تَعالَى، بَلغَ مِنَ النُّقصَان إِلَى حَيْث صَار مَعْدوماً أَو كَالمَعْدوم، والمَوْجُود هُو الكَامِل وهُو الله تَعالَى، وهَذا صَحِيح، لأَنّه عِبارَة عَن عَدَم إِلَه سِوى الله تَعالَى.

الثَّانِي : أَنْ يَرَى أَنْ لَيْس بَيْن الكَمَال والنُّقْصان وَاسِطَة، وأَنَّ الإِلَه الحَقّ لا يَكُون نَاقِصا البَتَّة، وكَأَنَّه فِي هَذا جَعَل الكَامِل كِنايَة عَنِ الحَقّ، ومَا سِوَاه بَاطِل، ولا شَكَّ فِي صِحَّتِه.

الثَّالِث : أَنْ يُرِيد ظَاهِر الكَلام، إِلاّ أَنَّه يُرِيد إِحالَة الأَمْر عَلى نَظَر العَقْل السَّالِم، فإِنَّه أَبَدا لا يَتَّبِع إِلاّ الأَفْضَل والأَكْمَل، ولَيْس إِلاّ وَاحِدا وهُو الله تَعالَى، فَيعْتبِره ويَنْبُذ كَلّ مَا سِوَاه، وهَذا أَيْضا صَحِيح، عَلى مَا فِيه مِنْ تَعسُّف مَا.

وكَوْن الدَّلِيل إِقْناعِيا، فإِنْ أَرَاد فِي هَذا الاعْتِبار ظَاهِر الكَلام فِي تَعدُّد الآلِهَة حَقِيقَة، وانْفِرَاد الله تَعالَى بِالكَمالِ مِنْ بَيْنِها، كَان كَلاماً[3] بَاطِلاً، لأَنّ المُرَاد انْفِراد

---

1 ـ حديث أخرجه السخاوي في المقاصد الحسنة ـ تحت رقم : 1307 ـ بقوله : «هو في أثر واه عند الحسين بن عرفة في جزئه الشهير، قال : حدثني عمار بن محمد عن سعيد بن طريف الحنظلي، عن أبي جعفر محمد بن علي الباقر، أنه قال : نادى ملك من السماء يوم بدر يقال له رضوان : لا سيف وذكره».
وذو الفقار اسم سيف النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهو أشهر أسيافه، تنفله يوم بدر، وهو الذي رأى فيه الرؤيا يوم أحد، وكان لمنبه ابن وهب... بل قيل إن الحجاج بن علاط أهداه لرسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.
2 ـ أخرجه أحمد في باقي مسند المكثرين بلفظ : «لاَ إِيمَان لِمَن لاَ أَمَانَة لَهُ ولاَ دِينَ لِمَن لاَ عَهْدَ لَهُ».
3 ـ وردت في نسخة ح هكذا : كان كاملا باطلا.

الله تَعالَى بِالأُلوهِية رَأْسا، لا الانْفِرَاد بِمُجرَّد الكَمَال، مَع ثُبُوت الشِّرْكة فِي الأُلوهِية، تَعالَى الله عَن هَذا عُلوّا كَبِيرا.

الاحْتِمال الرَّابِع : أَنْ يُرِيد مُجرَّد نَفْي الكَمَال عَنْ غَيْرِه تَعالَى، مِن غَيْر تَعرُّض لأَزْيد مِن ذَلِك، وإِثْبات الكَمالِ لله تَعالَى كَذلِك، ويَرى أَنَّ سَلْب الكَمال عَنْ غَيْره تَعالَى، لا يَقْتَضِي بَقاء أُلوهِية، وثُبُوته لله تَعالَى لا يَقْتَضِي انْسِلابها، وهَذا أَيْضا صَحِيح، ولَكِّن فِي بَابِه.

وهُو مِنْ بَابِ المَدْح والثَّنَاء، وذِكْر الأَوْصاف، لا مِنْ بَاب التَّوْحِيد، إِذ لاَ يُفِيد هَذا تَوْحيدا ولا عَدَمه، ما لَم تُقْصد الكِنايَة كَما مَرّ، وإِنَّما / هُو ثَنَاء عَلى الله تَعالَى بِالكَمَال، وذَمّ لِغيْره، وفِيه هُجْنَة، لأَنَّه فِي مَعْنى المُفاضَلة بَيْن الله تَعالَى وبَيْن سَائِر المَعبُودات، ومَا يَنْبغي أَنْ يُذْكَر مَع الله تَعَالَى غَيْره، فَضْلا عَنْ أَن يُشْتَغل بِالتَّفْضِيل.

82

فإِنْ قِيلَ : أَلَيْس إِنَّهُ إِذا كَان عَلى مَعْنى التَّفضِيل، كَان الكَلام بَاطِلا، لأَنّ التَّفْضِيل يَقْتَضِي الشِّرْك فِي الصِّفَة، ويَمْتاز المُفَضَّل بِمَزِية فِيها وخُصوصِية، والله تَعالَى لا شَرِيك لَه أَصْلا.

قُلْتُ : لا، إِذِ التَّفْضِيل كَما يَقَع مَع ذَلِك، يَقَع مَع مُجرَّد التَّقْدير والتَّوهم، كَما يُقَال العَسَل أَحْلى مِن الخَلِّ ﴿وَٱللَّهُ خَيۡرُ ٱلرَّٰزِقِينَ﴾[1] و ﴿ٱللَّهُ أَحۡسَنُ ٱلۡخَٰلِقِينَ﴾[2].

وقَال الرَّاجِز :

لأُكْلَة مِن أَقِطٍ[3] وسَمْن أَلْيَن مَسا فِي حَوايَا البَطْن

مِنْ يَثْرِبيات قُذَاذٍ خُشْن

---

1 ـ الجمعة : 11.

2 ـ المؤمنون : 14 ـ الصافات : 125.

3 ـ الأَقْط، والإِقْط، والأَقَط : الجبن، والقطعة منه : الأقطة.

{وَجْه جَوازِ كَوْن الكَلمَة المُشرفَة إِنْشَاء}

وعَلى الثَّاني، وهُو أَنْ تكون إِنْشاء، فَعلى مَعْنَى النَّهْي عَن اتِّخَاذ إِلَه آخَر غَيْر الله تَعالَى، كَما قَال تَعالَى: ﴿وَقَالَ ٱللَّهُ لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِۖ﴾[1] الخ، وقَال تَعالَى: ﴿أَءِلَٰهٞ مَّعَ ٱللَّهِۚ﴾[2] فِي قِراءَة النَّصب، وكَذا فِي الرَّفْع لأَنَّه إِنْكار، والآيَات فِي هَذا كَثيَرة، ولا نُبالِي فِي هَذا التَّقْدِير، بِكوْن الإِلَـه المُقـدَّر قُدِّر حَقّا أَوْ بَاطِلا، إِذْ لَيْس فِي هَذا خَبر بِوُجود شَيْء ولاَ بِعدَمه، وإِنَّما هُو النَّهْي، وطَلَب أَنْ لا يُعْبَد غَيْر الله تَعالَى.

ولِنَضْرب لَك مِثَالا يَتَّضِح بِه الغَـرَض إِنْ شَاء الله تَعالىَ، وهُو أَنَّه لَو اسْتخلفَ خَليفَة، فَـأَقام مُنادِيا فِي الأَسْواق يُنادِي: أَلا لاَ دِرْهم إِلا دِرْهَم كَذا، ولاَ سِكَّة إِلا سِكَّة كَذا، السِّكة مَخْصوصَة اسْتَثْنَاها، فَإِن هَذا الكَلام إِذَا سُمع، احْتملَ أَنْ يَكُون خَبراً، ومَعْناه: أَنَّه لَمْ يُوجَد فِي الخَارِج دِرْهم أَصْلا، إِلاّ دِرْهَم تِلْك السِّكة المَخصُوصَة، ويَكُون الكَلام أُرِيد بِه تَنْبِيه الغَالطِين والجَاهلِين مِن أَهْل المُعامَلات، المُتوَهِّمين تَعدُّد السِّكَك فِي نَفْس الأَمْر، ويُؤَدِّيهم جَهْلُهم إِلى أَنْ يَعْتقِدوا فِي فُلُوس[3] أَوْ نقَار[4] أَوْ وَدع[5] أَنَّها مِنَ الدَّراهِم السكَّية المُعْتبَرة عِنْد العُقَلاء، أَو مَعْنَاه: أَنَّه لا دِرْهم يُعْتدّ بِه فِي التَّعامُل إِلا دِرْهم تِلْك السِّكة المَخْصوصَة.

وهَذا لا يُنافِي أَنْ تُوجَد فِي الخَارِج دَراهِم، غَيْر أَنَّها لا يُعْتَد بِها، ولا يُتعامَل بِها عِنْد الخَلِيفَة، فَيَصْدق هَذا الكَلام، فِيما إِذا لَم يُوجَد مَا سِوى هَذِه السِّكة أَصْلا، وفِيما إِذا وُجِد، إِلاّ أَنَّه لا عِبْرة بِه، بِأَن يَكُون الخَلِيفة مَثلا اخْتبَر السِّكَك المَوجُودة

---

1 ـ النحل : 51.

2 ـ النمل : 62 ـ 63 ـ 64.

3 ـ فلوس جمع فلس : قطعة مضروبة من النحاس أو غيره يتعامل بها.

4 ـ نقار : القطعة المذابة من الذهب والفضة.

5 ـ ودع : من الوديعة، ما يدفع للغير واسترجاعه عند وقت الحاجة.

فِي البَلد، فَوجَدها زُيوفاً أَوْ نَاقِصَة إلا هَذِه السِّكَة المَخصُوصَة، فَوجَدها جَيِّدة، فَأخْبَر بِأَنّ غَيْرها لا عِبْرَة بِه، وفِي هَذا أَيْضا مَقْصِدان :

أَحدُهما : أَنْ يُرِيد إِفَادة حَقائِق الأَشْياء فَقَط، وما هِي عَليْه مِنَ الكَمال والنَّقْص، مِنْ غَيْر الْتِفَات إِلى إِجْراء أَمْر، وَلا شَرع مَصْلَحة، ولا حِجْر فِي مُعامَلة بِكُل سِكَّة، وإِنْ كَان هَذا الإِخْبار مَلْزوما لِتحرُّز العُقَلاء، والتَّنبُّه لِتحَري الأَفْضَل، وتَغيُّر الاعْتِقادَات ونَحْو ذَلِك، وهُو بِهَذا المَقْصِد خَبَر مَحْض.

الثَّانِي : أَنْ يُرِيد الإِخْبار بِما رَتَّبه مِنَ الحُكْم وأَجْراه مِنَ المَصْلحَة، وأَنّه لا يَقْبَل مِنْ أَحَد التَّعامُل بِغيْر تِلْك السِّكَة المَخْصوصَة، وهُو بهذا المَقْصِد خَبَر يُفِيد مَا يُفِيد الإِنْشاء، وهُو النَّهْي عَنِ التَّعامُل بِغَيْر تِلْك السِّكة، أَوْ مَعْناه نَفْي الكَمَال، أَي لا دِرْهم كَامِل إِلا دِرْهم تِلْك السِّكة، وهَذا أَيْضا يَنْشأ فِيه مِنَ الاعْتِبارَات، بِحسَب مَا يُراد بِالكَلام مِنْ تَصْرِيح أَوْ تَعْرِيض، أَوْ غَيْره مِن الكِنايَات مَا لا يَخْفى، واحْتَمل أَنْ يَكُون إِنْشاء، وكَأَنَّه قِيل : لا تَعامَلوا بِغَيْر دِرْهَم كَذا.

إذا فَهِمْت هَذا، لَـمْ يَخْف عَلَيْك تَنْزِيل المِثَال عَلى المَسْأَلَة، فَإِن الشَّارِع صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جعَل يُنادِي : أَنْ «لاَ إِلَه إِلاَّ الله»، فَاحْتَمل أَنْ يَكُون خَبَرا عَنْ عَدم إِلَه غَيْر الله / تَعالَى، وأَنْ يَكُون إِنْشَاء ونَهْيا عَن مُعامَلة غَيْر الله تَعالَى بِالعبَادَة والطَّاعَة، لِكوْن غَيْر الله تَعالَى ولله المَثَل الأعْلى زُيوفا بَاطِلة نَاقِصَة. 83

واعْلَم أَنَّ مَا ذَكرْنا مِنْ جَوازِ كَوْن الكَلمَة المُشرفَة إِنْشاء، يَجب أَلاّ يَكُون عَامّا فِي كُلّ مَقَام، وإِنَّما يَكُون ذَلِك حَيْث يَتأَتّى ويَصِحّ فَهْمه، كَما لَوْ نَادَى الشَّارِع أَوْ مَنْ يَخْلُفه فِي الدَّعْوة بِها، فَإِنّ التَّقْديرَات هُنالِكَ كُلُّهَا تَصِحُّ هُنَا كَما قَرَّرْنا، أَمّا فِي نَحْو ﴿ فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾[1]، ونَحْو قَوْل المُترَجم عَنْ إِيمَانِه : «لاَ إِلَه إِلاَّ الله»، فَهِي خَبَر، إِذْ لاَ يُفْهَم مِنْها غَيْر ذَلِك، وإِنْ فُهِمَ فَتكلُّف لا حَاجَة إِلَيْه.

1 ـ محمد : 20.

فإنْ قُلتَ : إذَا كَانَت إنْشاء لَمْ تُفْهِم التَّوْحِيد، وهُو المُرَاد مِنْها.

قُلْنا : تُفهِم تَوْحِيد الله تَعالَى بِالعبَادة، وهَذا هُو الحَاصِل مِنْها، إذا أُرِيد بِها أَنْ لا مُسْتَحق لِلعبَادة غَيْر الله تَعالَى، عِنْد المُقَرِّرِينَ بِه كَما مَرَّ، ومَا سِوَى ذَلِك يُفْهَم مِنْها بِالفَحْوى، ومِنَ النُّصوصِ الأُخْرى صَرِيحا، والله تَعالَى وَلِيّ التَّوْفِيق، وبِه الهِدايَة إلى سَواء الطَّرِيق.

{الاسْتِثنَاء فِي كَلِمة الإخْلاَص مُتَّصِل أَمْ مُنْفَصِل ؟}

فَإن قُلتَ : الاسْتِثنَاء فِي الكَلِمَة المُشرفَة مُتَّصل أَمْ مُنْقطِع ؟

قُلْنا : هَذا مِمَّا يَلهَج الطَّلبَة بِالسُّؤالِ عَنْه، ورُبَّما امْتنَعوا عَنْ جَعْلِه وَاحِدا مِنْهما[1]، وذَلِك خُروج عَنِ الصِّناعَة، فَإِن الاسْتِثنَاء إمَّا مُتَّصِل وإمَّا مُنْقطِع، وهِي مَانِعَة خُلُو[2]، لأَنَّ المُسْتثنَى إمَّا مِنْ جِنْس المُسْتثنَى مِنْه، وهُو المُتَّصِل، أَوْ مِن غَيْرِه، وهُو المُنْقطِع، ولا ثَالِثَ لَهُما.

إذَا عَلِمْت هَذا فَنقُول : الاسْتِثنَاء فِي كُلِّ مَا مَرّ مِن التَّقْرِيرات مُتَّصِل، لأَنّ كُلّ مَا مَرّ دَائِر بَيْن اعْتِبارَيْن :

الأَوَّل : أَن يُقدر أَنّ المُسْتثنَى مِنْه هُو الإلَه الحَقّ، ولاشَكّ أَنّ الله جَلّ اسْمه فَرد مِنْه، لأَنَّ الله تَعالىَ إلَه حَقّ، سَواء أَرَدْنا بِالحقِّ المُسْتَحق لِلعبَادة، أَوْ أَرَدْنا

---

1 ـ مترسمون في ذلك مذهب العارف الفاسي(ت : 1036هـ) الذي قال ما نصه : «فإن قيل لك الاستثناء في لا إله إلا الله متصل أو منفصل ؟

فالجواب أن تقول لا متصلا ولا منفصلا، لأنك إن جعلته متصلا، يلزم عليه أن يكون من جنس الآلهة المنفيات، ونفي الإله وثبوت الجنسية كفر، وإن جعل منفصلا، يلزم عليه أيضا الكفر، لأنه لم يبق بعد نفي المعبودات بالحق إلا المعبودات بالباطل، وذلك لا يصح». الحاشية على الصغرى، مجموع خزانة الزاوية الناصرية، رقم : 1812.

2 ـ جاء في تحفة الأكابر، في مسألة انقطاع الاستثناء واتصاله في الكلمة المشرفة : «وأما ما هو هذا الاستثناء ؟ فقال الإمام الرصاع : فقيل إن هذا الاستثناء خارج عن القسمين ثم بين ذلك، ثم قال : إنا نختار أنه متصل، ويتصور فيه الاتصال على مذهب المنطقيين... ونختار الانقطاع، ويكون المستثنى منه المعبود بباطل، والمستثنى المعبود بحق». مخطوط الخزانة الملكية رقم : 707. ص : 192.

بِه المُتَّصف بِجَميع أَوْصَاف الأُلوهِية، لأَن الله تَعالى يَصْدق عَليْه، أَنّه مُتَّصِف بِأَوْصَاف الأُلوهِية كُلّها، وأَنّه مُسْتَحق لِلعبَادة، وهَذا مَعْنَى الاتِّصَال، وهُو : أَنْ يَكُون الثَّانِي مِنَ الأَوّل.

ولا يَضُر ذَلِك، كَوْن الأَوّل كُلِّيا والثَّاني جُزْئِيا، لأَنّ الجُزْئي فَرْد مِنْ الكُلِّي، وبِحَقيقَة ذَلِك الكُلِّي تَحقَّق الجُزئِي، وهَذا كَما لَوْ قُلْنا : لاَ رَجُل فِي الدَّار إلاّ زَيْـد، فَإنَّ الاسْتِثنَاء فِيه مُتَّصِل بِاتِّفَاق، مَع كَوْن زَيْد جُزئِيا والرَّجُل كُلِّيا، ومَا ذَلِك إِلا لِكَوْن زَيْد مِنْ أَفْرَاد الرِّجَال، وهَذا وَاضِح الاعْتِبَار.

الثَّانِـي : أَنْ يُقـدَّر أَنّ المُسْتثنَى مِنْه هُو مُطْلَـق الإلَـه، وذَلِك حَيْثُ لَم يَكُن الحُكْم بِنَفْي الوُجودِ، بَلْ إِمّا بِنفْي اسْتِحقَاق العِبادَة، أَو الاعْتِداد والاعْتِبَار، أَوْ يَكُون المُرَاد النَّهْي عَن الاتِّخَاذ والتَّعبد، أَوْ نَحْو ذَلِك كَما مَرَّ.

ولا شَكَّ أَنّ الاسْتِثنَاء فِي هَذا أَيْضا مُتَّصِل، لأَنّ الله تَعالَى يَصْدُق عَليْه أَنّه إِلَه هَكَذا، مِن غَيْر اعْتِبار شَيْء آخَرَ، وكَوْن الإِلَه بَعْد ذَلِك، يَنْقسِم إِلى الحَقِّ والبَاطِل لا يَضرُّ، لأَنَّ الأَعَمَّ صَادِق عَلى الأَخصِّ لا مَحالَة، والأَخصّ فَرْد مِنْ أَفْرادِه، فَاسْتِثنَاؤه مِنْه اسْتِثنَاء لِلشَّيْء مِنْ جِنْسِه، وهُو مَعْنَى الاتِّصَال.

ومِثَال هَذا أَنْ يُقَال مَثلاً، لا حَيوَان فِي الدَّار إلاّ الإِنْسان، فَهذَا مُتَّصِل بِاتِّفاق، مَع أَنَّ الحَيوَان قَدْ يَكُون فَرَسا أَوْ حِمَارا، وذَلِك غَيْر الإِنْسان، وكَذا لاَ لَوْن فِي لِبَاس فُلان إلاّ البَيَاض [وهُو مُتَّصِل، مَع أَنّ اللَّوْن قَدْ يَكُون سَواداً وهُو ضِدّ البَيَاض][1] وهَذا أَيْضا وَاضِح.

فَتبيَّن أَنَّ الاسْتِثنَاء فِي كَلمَة الإِخَلاص مُتَّصِل، ولاَ يَصِحّ أَنْ يَكُون مُنْقطِعا فِي شَيْء مِمَّا تَقـدَّم مِـنَ التَّقْرِيرَات، إِذْ لاَ يَكُون مُنْقطِعا إلاّ حَيْث يَكُون المُسْتثنَى مِنْه هُو البَاطِل، ويَكُون البَاطِل هُو المَنْفِي، وهَذا لا يَصِحّ.

---

1 ـ ساقط من نسخة ق.

84 لأَنّ نَفْي البَاطِل كَذِب لِوُجود البَاطل كَثِيرا، فَعُلِم / أَنّ المُنْتفِي هُو الحَقّ، وأَن لاَ وُجودَ لِشيْء مِنْ أَفْرادِه إلا وَاحِد، وهُو الله جَلّ اسْمه.

نَعَم، عِنْدنَا صُورَة أُخْرى، يَكُون فِيها مُنْقطِعا إنْ أُرِيدَت، وهِي أَنْ يُرَاد بِالإِلَه المَنْفِي خُصوص البَاطِل، ويُرَاد بِنَفْيه نَفْي اسْتِحقَاقِه لِلعبَادَة، أَوْ نَفْي الاعْتِداد والاعْتِبار، أَوْ يُرَاد النَّهْي بِالكَلِمة عَلى مَا قَرَّرْنا.

وكَأَنَّه قِيل لِعَبدَة الأَصْنام، وكُلّ مَنْ يَعْبُد غَيْر الله تَعالَى، أَوْ يُحذِّر مِنْ عِبادَته، لاَ إِلَه مِنَ هَذا الَّذي تَعْبُدون يَسْتحِق العِبادَة، أَوْ يُعْتَد به أَوْ يُعْتَبَر، لَكِن الله تَعالَى هُو المُسْتَحق لِلعبَادة، وهُو المُعْتدّ بِه، أَوْ لاَ تَعْبدوا إِلَها غَيْر الله تَعالَى، لَكِن الله فَاعْبُدوه، أَوْ نَحْو هَذا مِنَ التَّقدِيرَات، وَلا شَكّ فِي الانْقِطَاع.

لَكِن فِيه أَمْران :

أَحَدُهما : احْتِياج المَنْفي إِلى قَيْد كَوْنه بَاطِلا، وَلا دَلِيل عَليْه، وإِنْ كَان الحَال رُبَّما يُقيِّده، لِطُفوحِ الشِّرْك حِينَئِذٍ.

الثَّانِي : وُجُوب نَصْب المُسْتثنَى لَوْ كَان مُنْقطِعا، وكَوْنه عَلى لُغَة تَمِيم ضَعِيف، لأَنَّ الكَلمَة حِجازِيَة. والله المُوفّق.

{رَدُّ شُبْهَة عَبْد الرَّحْمَن العَارِف الَّذِي امْتَنع مِنْ جَعْلِ الاسْتِثنَاء مُتَّصِلا ومُنْقطِعا}

وشُبْهَة مَنِ امْتنَع مِنْ جَعْلِه مُتَّصِلا ومُنْقطِعا، أَنَّه يَقُول لا يَصِحّ فِيه الانْقِطاع ولا الاتِّصَال، فَتعيَّن أَنْ يَكُون خَارِجا عَنِ القِسْميْنِ.

أَمّا أَنّه لاَ يَصِحّ أَنْ يَكُون مُنْقطِعا، فَلأَنَّه لَوْ كَان مُنْقطِعا لَمْ يَصْدُق عَلى الله تَعالَى أَنَّه إِلَه، <وهُو إله[1]> وهُو مُحَال.

---

1 ـ سقطت من نسخة ح.

وأَمّا أَنّه لاَ يَصِح أَنْ يَكُون مُتَّصِلا، فَلأنَّه لَوْ كَان مُتَّصِلا، لَكَان الله مُسْتثنى مِنْ جِنْس المُسْتثنَى مِنْه، ولَوْ كَان مِنْ جِنْس، لَكَان مُترَكِّبا مِنْ ذَلِك الجِنْس، وشَيْء آخَر يَمْتَاز بِه، والتَّرْكِيب عَلى الله مُحَال.

وأُجِيب : بِأنَّ الإِلَه أَوَّلا كُلّي بِحسَب التَّصور، وإِن امْتَنع تَعدّده فِي الخَارِج، ولَو لَمْ يَكُن فِي الذِّهْن مُشْتَركا، لَما احْتِيج إِلى أَدِلَّة التَّمانُع.

واعْتُرِض بِأنَّه إِنْ أُرِيد أَنّه كُلِّي بِحسَب الذِّهْن فقَط، فَمنْقُوض بِالفَرْد المَوْجودِ مِنْه، وإِنْ أُرِيد أَنّه لا يَمْتنِع وُجُوده فَباطِل، لاسْتِحالَة تَعدّد الإِلَه، وإِنْ أُرِيد أَنّ بَعْض الأَفْراد يَمْتنِع عَليْها الوُجود فِي الخَارِج بَطُل، لأَنّ أَفْراد المَعْنى المُشْتَرك، يَجِب اشْتِراكها فِي المَعْنى الكُلِّي، والمِثْلان هُما المُشْتِركان فِيمَا يَجِب ويَجُوز ويَسْتحِيل.

قُلْـتُ : أَمّا الجَوَاب المَذْكور فَضعِيف، لأَنّ كَوْن الإِلَه كُلِّيا مُشْتَركا، مُناسِب لِكوْنه جِنْسا لِلمُستَثنَى، وعَلى هَذا وَقَع الإِشْكال، فَلَمْ يُغْنِ الجَوَاب شَيْئا.

والجَوَاب عَنِ الاعْتِراض المَذْكور أَن يُقَال : المُرَاد بكوْنه كُلِّيا، أَنّه يَقْبل الشِّرْكة والتَّعَدد بِحسَب التَّصَور، لأَنّ ذَلِك حَقِيقة الكُلِّي، وأَمّا بِالنَّظر إِلى الوُجودِ الخَارِجي فَيرْجِع إِلى الدَّلِيل، وقَد قَام الدَّلِيل عَلى أَنّ فَرْدا وَاحِدا مِنْه وُجِد، وأَنّه وَاجِب الوُجودِ، وغَيْره لَم يُوجَد، ولاَ يَصِحّ وُجُوده.

وقَوْله : «إِنّ أَفْراد المُشْتَرك يَجِب اشْتَرَاكها فِي المَعْنَى الكُلِّي» الخ...

نَقُول إِنْ أُرِيد بِه، أَنّ الأَفْراد يَجِب اسْتِواؤُها فِي الوُجُود وعَدَمه فَباطِل، لأَنّ الوُجُود لَيْـس مِنْ نَفْس المَاهِية، ولا خَوَاصها اللاَّزِمة، وفِي هَذيْن يَجِب اشْتِراك المِثْلينِ، وإِنّما هُو مِنَ العَوارِض، فَصحَّ اخْتِلاف الأَفْراد فِيه.

وإِنْ أُرِيد بِه، أَنّه لابُدّ مِن اسْتِواء الأَفْراد، فِي وُجُوب الوُجُود أَو جَوازِه أَو اسْتِحالَته، فَصحِيح اقْتِضاء التَّمَاثُل لَه، ولَكن إِنّما ذَلِك فِي الوُجوبِ والجَوازِ

والاسْتِحالَة الذَّاتِيات دُونَ العَرَضِيات، فَإن التَّماثُل هُو الاسْتِواء فِي الصِّفاتِ النَّفسِية، ومِنْ لاَزِمِ ذَلِك الاسْتِواء فِي الخَوَاص اللاَّزِمة لِلذَّات، ومِنْها وُجُوب شَيْء أَو اسْتِحالَته أَو جَوَازه لِلذَّات.

ولاَ نُسلِّم أَنّ وُجُود الفَرْد أَو عَدَمه دَاخِل فِي ذَلِك، ومِنْ ثَمَّ أَطْبَق الحُكَماء وهُم أَعْرَف النَّاس بِالتَّماثُل، / عَلى أَنّ مِنْ أَقْسام الكُلِّي مَا لَم يُوجَد مِنْه إلاّ فَرْد وَاحِد، ويَسْتحِيل وجُود غَيْره، ثُمَّ إِنَّ هَذا كُلّه، لاَ مَساسَ لَه بِالإِشْكال السَّابِق مِنْ لُزُوم التَّرْكِيب. 85

والجَواب عَنْ ذَلِك الإِشْكال، أَنْ نَقُول : التَّرْكِيب إِنَّما هُو فِي الأَنْواع، المُتركبَات مِنْ أَجْناسِها وفُصولِها المُنوَّعة، ولَيْس وَاجِب الوُجود، أَي الفَرْد المَوْجُود مِنْه نَوْعا لاَ حَقِيقيا[1] ولاَ إِضَافِيا[2]، لأَنَّه جُزْئِي عَلَم كَما مَرّ.

فإنْ قِيل : إِنْ لَمْ يَكُن كُلِّيا لِتَركَّب مَاهِيَته مِنْ جِنْس وفَصْل فَهُو شَخْصي، ولا أَقلّ مِنْ أَنْ يَتركَّب مِنَ المَاهِية كَائِنة مَا كَانَت، ومِنَ المُشخَّصات[3]، فَقَد لَزِم التَّرْكِيب عَلى كُلّ حَال.

قُلْنا : إِنَّما ذَلِك فِيمَا يَصِّح تَشخُّصه ويَحْتاج إِلى المُشَخِّصات، ولِهَذا اعْتَرَف الحُكمَاء بِأَن الوَاجِب، لاَ يَكُون مَعْروضا لِلتَّشَخص.

عَلى أَنَّ لِقَائِل أَنْ يَقُول : إِنَّ الَّذِي قَامَت الأَدِلّة عَلى اسْتِحالَته في الوَاجِب، إِنَّما هُو التَّرْكِيب الخَارِجي دُونَ الذِّهْني الاعْتبَاري، فَإِن دَائِرة الوَهْم والاعْتِبار أَوْسَع،

1 ـ النوع الحقيقي : كلي مقول على واحد أو على كثيرين متفقين بالحقائق، في جواب ما هو ؟ ...وسمي حقيقيا لأن نوعيته إنما هي بالنظر إلى حقيقة واحدة في أفراده. التعريفات : 247.

2 ـ النوع الإضافي : هي ماهية يقال عليها وعلى غيرها، الجنس قولا أوليا، أي بلا واسطة، كالإنسان بالقياس إلى الحيوان، فإنه ماهية يقال عليها وعلى غيرها كالفرس الجنس وهو الحيوان، حتى إذا قيل : ما الإنسان والفرس ؟ فالجواب : أنه حيوان، وهذا المعنى يسمى نوعا إضافيا، لأن نوعيته بالإضافة إلى ما فوقه، وهو الحيوان، والجسم النامي... نفسه : 247.

3 ـ المشخصات : جمع مشخص، يقال : لشيء أنه مشخص، إذا كان من معطيات التجربة الخارجية أو الداخلية...فالمشخص إذن مقابل للمجرد، كما أن الخارجي مقابل للذهني. المعجم الفلسفي/ 2 : 377.

وَلَيْس الثَّانِي مَلْزوماً لِلأَوَّل، فَإِنّ الجَوْهَر الفَرْد [1] مُركَّب ذِهْنا، بِمَعْنى أَنّ لَهُ مَاهِية مَعْقولَة، يعْتَبر فِيها شَيْئان مَثَلا، وَلاَ تَرْكِيب فِيه خَارِجاً بَلْ هُو بَسِيط.

ثُمَّ نَقُول : لَيس كُلّ أَخصّ دَاخِل تَحْت أَعمّ، يَكُون مُركَّبا مِنْ ذَلِك الأَعمّ وَشَيْء آخَرَ، وإِنَّما ذَلِك حَيْث يَكُون الأَعمُّ ذَاتِيا [2] لِيكُون جِنْسا، ومِنَ الجَائِز أَنْ يَكُون عَرَضا عَاما [3]، وكَـذا الأَخَصّ قَـد لاَ يَكُون فَصْلا بَلْ خَاصّة [4].

وقَد عُلِم عِنْدنا فِي الشَّاهِد، أَنّ الأَجْناس العَالِية [5] بَسائِط، وإِنَّما تُعْرف بِالرُّسوم النَّاقِصَة [6]، إِذْ لَيْس لَها جِنْس، كَيْف والفَرض أَنّها عَالِية، ولاَ فَصْل، إِذِ الفَصْل يُقَسِّم الجِنْس، والفَرضُ أنْ لاَ جِنْس.

وإِذَا تَطَرَّقتِ الاحْتِمالات، وتَشَاكَلت الاعْتِبارَات، فَلِيُجْعل للوَاجِب الحَقّ أَلْيَقها بِجَلالِه، وأَوْفقَها لِكَمَالِه، وهُو عَدَم التَّرْكِيب، فإِنَّا لاَ نَصِل أَيْضا فِي هَذا المِقْدار إِلا إِلى التَّنْزِيه، كَما لا نَصِل فِي ذَاتِه العَلِيّة وصِفَاتِه السَّنِية، إِلاّ إِلى ذَلِك.

---

1 ـ الجوهر الفرد : هو الجزء الذي لا يتجزأ، ونظريته قديمة عند الفلاسفة والمتكلمين، الذين يوظفونه في مباحثهم الكلامية للبرهنة على مسألة حدوث العالم، وعلم الله وقدرته، والمعاد الجسماني.

2 ـ الذاتي : هو المنسوب إلى الذات، ويطلق على ما يقوم الموضوع ويلزمه اضطرارا، وهو جزء من الماهية، منحصر في الجنس والفصل، وكل خارج عن الماهية فهو عرضي، مثال ذلك النطق في الإنسان، فهو ذاتي له، أي يخصه ويميزه. المعجم الفلسفي/ 1 : 581.

3 ـ العرض العام هو : كلي مقول على أفراد حقيقة واحدة وغيرها قولا عرضيا. التعريفات : 149.

4 ـ الخاصة : كلية مقولة على أفراد حقيقة واحدة فقط قولا عرضيا، وهي عند المناطقة، تطلق على معنيين : الأول : ما يختص بالشيء بالقياس إلى كل ما يغايره، كالضاحك بالقياس إلى الإنسان، ويسمى خاصة مطلقة، وهي التي عدت من الكليات الخمس، أعني : الجنس، والنوع، والفصل، والخاصة، والعرض العام. والثاني : ما يخص الشيء بالقياس إلى بعض ما يغايره، ويسمى خاصة إضافية وغير مطلقة، كالمشي بالنسبة إلى الإنسان، فهو موجود أيضا في غيره. المعجم الفلسفي/ 1 : 515.

5 ـ الأجناس العالية هي ما يعرف عند الفلاسفة المشائين بأقسام العرض التسعة وهي : الكم، والكيف، والأين، والوضع، والملك، والإضافة، ومتى، والفعل، والانفعال. ويطلق عليها أيضا اسم المقولات». المعجم الفلسفي / 2 : 70.

6 ـ الرسم عند المناطقة مقابل للحد، وهو قسمان : رسم تام ورسم ناقص، فالتام : ما يتركب من الجنس القريب والخاصة، كتعريف الإنسان بالحيوان الضاحك. والرسم الناقص : ما يكون بالخاصة وحدها، أو بها وبالجنس البعيد، كتعريف الإنسان بالضاحك، أو بالجسم الضاحك، أو بعرضيات تختص جملتها بحقيقة واحدة، كقولنا في تعريف الإنسان : إنه ماش على قدميه، عريض الأظفار، بادي البشرة، مستقيم القامة، ضاحك بالطبع. التعريفات : 111.

ولَعلَّ قَائِلا يَقُول : إنْ لَمْ يَكُن ثَمَّ جِنس، فَأيْن حَقِيقَة الاتِّصَال المَذْكور ؟

فَنقُول : هَيْهَات، ذَلِك كَلام فِي أَمْر لُغوِي، لا فِي الجِنْس بالمَعْنى[1] المَذْكورِ هُنا، وهَاهُنا مَنْحى آخَر فِي الاحْتِيال لِرَفْع الإشْكالِ.

وهُو أَنْ يُقَال : إنَّ المَعْبود بِالحَقّ أَو المُسْتحق لِلعِبادَة، وهُو مَفْهوم الإلَه، لَيْس هُو حَقِيقَة وَاجِب الوُجودِ تَعالَى، وإنَّما هُو خَاصَّة مِنْ خَواصِه، كَالقَادِر المُريد فَهُو عَارِض، وقَد عُلِم أَنّ تَركُّب العَارِض لاَ يُوجِب تَركُّب المَعْروض، فَلَو سُلِّمَ تَرَكُّب فِي هَذا الوَصْف، لَمْ يَلْزَم مِنْه تَرْكِيب فِي ذَاتِ الله تَعالَى، وهَذا يُفْهَم مِمَّا مَرّ آنِفا بِذاتِه تَعالَى عَلى مَا يَلِيق بِها مِنَ الكَمَالِ.

ونَحْن عَاجِزونَ عَنْ تَحْقِيق الحُكْم فِيها، لِلعَجْز عَنِ الإدْراك، وكَلالِ مَطايَا الفِكْر دُونها، حَتّى مَا بِها مِنْ حَرَاك، فَعَيْن البَصِيرَة قَدْ أَغْشاهَا بَاهِر نُورِ الجَلال، وعَيْن الوَهْم مَحْبُوس عَنْ التَّجسُس في إشْراك الخَيَال. نَسْأَل الله تَعالَى أَنْ يُذِيقَنا حَلاوَة العِرْفان، ويَكْتُب فِي قُلوبِنا رَاسِخ الإِيقَان، بِمنِّه ويُمْنِه.

1 ـ أي بالمعنى المنطقي كما يقرره الحكماء.

خاتمة

{فِي فَوائِد وأَحْكَام تُكمِّل الغَرَض مِنْ شَرْح مَعانِي الكَلمَة المُشرفَة}

بَعد أَنْ كَتَبْنَا مَا تَيسَّر شَرْحُه مِنْ مَعانِي الكَلمَة المُشرفَة، أَرَدْنَا أَنْ نُكَمِّلَ الغَرَض بِفوَائِد وأَحْكام تَلِيق بِهذَا المَقَام، وَلِنَرْسُمَ فِي ذَلِك سَبْعَة فُصُول :
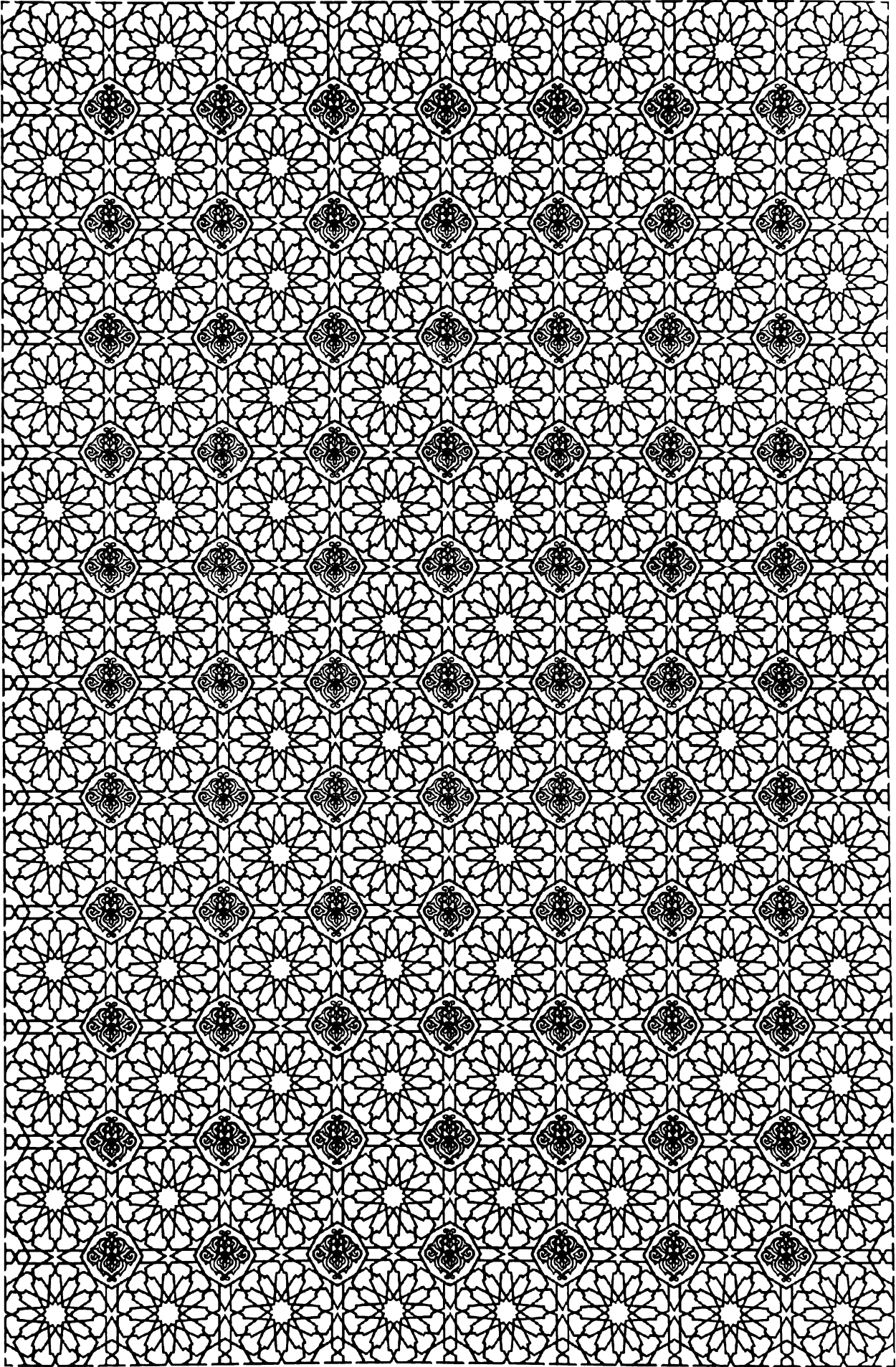
الفصل الأول

فِي إِقامَة الدَّلِيل عَلى مَضْمونِ هَذِه الكَلِمَة

ومَا سِيقَت لَهُ مِنْ إِثْبَات التَّوْحِيد.

فَإِنّها كَمَا مَرَّ دَعْوى مُجرَّدة، ولاَبُدّ لِلدَّعْوى مِن دَلِيل بِه يَثْبُت المَطْلوب ويَتَّضِح السَّبِيل.

86 فَنقُول : إنّ لِوَحْدانية الله تَعالَى أَدِلَّة كَثِيرَة عَقْلِية ونَقْلِية، / ولِنَشْرَع الآنَ فِي العَقْلِية بَعْد أَنْ تَعْلَم أَن لاَبُد فِيها مِنْ تَحْرِير سِتّة مَطالِب، وبِتَوْفِيَتِها يَتِم هَذا العَقْد، ويَتَهذّب مِنْ جَمِيع الشَّوائِب، وهِي كُلّها مَنْثورَة فِي كَلامِنا السَّابِق.

ونُرِيد الآنَ أَنْ نَجْمَعها بِاخْتِصار، ونُعبِّر عَنْها بِما يَكُون أَحْرى بِالتَّبْيين، وإِنْ لَمْ يَكُن مَأْلوفاً فِي عِبارَات المُتكلِّمين[1] فَنقُول :

{المَطْلب الأَوّل} : وَحْدَة الله فِي ذَاتِهِ.

{المَطْلب الثَّانِي} : وَحْدَتُه فِي مُلْكِه.

{المَطْلَب الثَّالِث} : وَحْدتُه فِي حَقِّه.

{المَطْلَب الرَّابِع} : وَحْدتُه فِي صِفاتِه.

{المَطْلب الخَامِس} : انْفِرادُه بِصفَات الكَمَال.

{المَطْلَب السَّادِس} : انْفِرادُه بِالتَّأْثِيـرِ.

---

1 ـ أي أن اليوسي سلك في تقرير هذه المطالب الطرق السهلة والواضحة في الكتابة، الكفيلة بحصول المراد، وإن كان صنيعه كما يستفاد من كلامه خرج عن السنن المتبع في منهج المتكلمين، وذلك بإيراد المصطلحات الدقيقة والمتشعبة من حيث المعاني، والتي غالبا ما يقصر عن إدراكها فهم الناس ولعل السبب في انتهاجه هذا المسلك، أنه ألف كتابه هذا، لتحصل منه الفائدة المرجوة لأكبر قدر ممكن، من الطلبة والعوام والمهتمين عموما، الذين طالما شغلهم جميعا موضوع الكلمة المشرفة، كما سبق وبينه في مسرد الأسباب الداعية إلى تأليف كتابه.

أمّا {المَطلب الأوّل} وهُو وَحْدَتُه فِي ذَاتِه

فَنَعْني بِه : أَلاّ يَكُون مُركَّبا مِنْ أَجْزاء، وهُو المُعبّر عَنْه فِي الكَلام[1] بِالكَمِّ المُتَّصِل، ودَلِيله مَا مَرّ مِن أَنّه لَوْ تَركَّب، فَإِمّا أَنْ تَقُوم الأُلوهِية بِكُل جُزْء، أَو بِالبَعْض دُون البَعْض، أَو تَنْقَسِم عَلى الأَجْزاء، والتَّالِي بَاطِل بِأَقْسامِه الثَّلاثَة، فَالمُقدَّم بَاطِل مِثْله، فَوجَب أَنْ يَكُون تَعالَى غَيْر مُركَّب فِي ذَاتِه، وهُو المَطْلُوب.

وبَيانُ المُلازَمَـة، انْحِصَار القِسْمَة فِي الثَّلاثَةَ، لأَنّه إذا تَعدَّدت الأَجْزَاء، فَإِمّا أَنْ لا تُوجَد هُنالِك أُلوهِية أَصْلا، أَوْ تُوجَد، بَاطِل الأَوّل لأَنّ الفَرْض أَنّه إِلَه، ولِذَا لَمْ نَذْكُر هَذا القِسْم، لِوُضوح بُطلاَنه، ولِكَونِه خَارِجا عَنِ الفَرْض، وإِن وُجِدَت الأُلوهِية، فَإِمّا أَن تُوجَد فِي كُلِّ جُـزْء أَوْ في البَعْض فَقَط، ثُمّ إِنْ وُجِدَت فِي كُلّ جُزْء، فَإِمّا أَن يَكُون مَا وُجِد فِي هَذا الجُزْء، هُو بِعيْنه مَا وُجِد فِي ذَلِك، أو بَعْضه أَوْ مِثْله، ومَا سِوَى هَذا التَّقْسِيم وَاضِح البُطْلانِ.

وأَمّا بَيانُ بُطْلان الثَّانِي، فَلأَنّ الأُلوهِية إِنْ وُجِدَت فِي كُلّ جُزْء، عَلى مَعْنى أَنّها شَيْء وَاحِد بِالشَّخْص، حَلّ فِي كُلّ جُزْء فَبيِّن الاسْتِحالَة، لأَنّ الشَّيْء الوَاحِد لا يَحِلّ مَحَال مُتعَدِّدة، وإِلا كَان وَاحِدا كَثِيرا فِي آنٍ وَاحِد وهُو مُحَال. وإِن كَان عَلى مَعْنى أَنّها أَفْرَاد وأَمْثَال، حَلَّ كُلٌّ مِنْها فِي جُزْء، فَهذَا بَاطِل أَيْضا، لأَنّه يَلْزَم عَليْه أَنْ يَكُون كُلّ جُزْء إِلَها، ضَرورَة أَنّ الأُلوهِية قَامَت بِه، وَلا مَعْنى لِلإِلَه إِلاّ المُتَّصف بِالأُلوهِية، وحِينَئِذٍ تَتعَدّد الآلِهَة. وسَيأْتِي إِبْطاله فِي المَطْلَب الثَّانِي.

وهَذانِ القِسْمان، يَشْملُهما قَوْلنا فِي التَّقْسِيم أَوّلا : أَنْ تَقُوم الأُلوهِية بِكُل جُزْء، وإِنْ وُجِدَت فِي الأَجْزاءِ عَلى مَعنَى التَّبْعيض، أَي بِأَن تُقسَّم عَلى الأَجْزاءِ، وهُو القِسْم الثَّالِث مِنَ الثَّلاثَة، فَهُو مُحَال أَيْضا، لأَنّ الأُلوهِيَة مَعْنَى مِنَ المَعانِي

---

1 ـ أي في علم الكلام، الذي عقد له اليوسي فصلا ممتعا، جمع فيه بين التأريخ له وتحليل وإجمال مباحثه في كتابه الموسوعي : القانون في أحكام العلم والعالم والمتعلم. بتحقيقنا.

والمَعانِي لاَ تَنْقسِم، وإِنْ قَامَت بِالبَعْض دُونَ البَعْض فَهُو أَيْضا مُحَال، لافْتِقارِها إِذْ ذَاك إِلَى مُخَصص لاسْتِواءِ الأَجْزاءِ.

فَإِن قُلْتَ : إِنَّه قَدْ شُوهِد فِي الشَّاهِد قِيامُ المَعْنى الوَاحِد بِالمُركّب، كَالبَياضِ الوَاحِد القَائم بِاليَدِ كُلِّها مَثَلا.

قُلْنا : لَيْس هَذا البَيَاض الَّذِي تَرَى بَياضاً وَاحِدا، بَل أَبْيِضَة مُتَعدِّدَة، كُلّ مِنْها قَائم بِجُزْء وَاحِد كَما تَقرَّر فِي مَحلِّه، ولَو كَان وَاحِدا، لانْقسَم عِندَما يَنْقسِم المَحَل.

فَإِن قِيل : إِنّ الوَاحِد مِنّا يَقُوم بِه العِلْم والكَلاَم وسَائِر الصِّفَات، ويَكْتَسِب بِذَلِك أَحْكامَها وثَمرَاتِها، مَع أَنّ شَيْئاً مِن ذَلِك لَمْ يَقُمْ بِجَمِيع الأَجْزاءِ، بَلْ بِجُزْء مِنْ أَجْزاءِ البَدَن، دُونَ البَاقِي.

قُلْنا : لِجَواز هَذِه وصُدورِها عَنِ الفَاعِل المُخْتار[1]، فَصحّ أَنَ يُخصِّصها بِأَي جُزْء شَاء، وَلا كَذلِك الأُلوهِية لِوُجوبِها لِمَن اتَّصَف بِها[2].

هَذَا، وَاعْلَم أَنّ إِبْطَال التَّرْكِيب بِهَذا الطَّرِيق، إِنَّما يَتِمّ إِذَا اعْتُبِرت الأُلوهِية وَصْفا قَائِما بِالذَّات، مُوجِبة لَها حُكْما، أَمّا لَو اعْتُبِرَت وَصْفا ذَاتِيا، كَحَيوانِية الإِنْسان وإِنْسانِيته، فَلا يَجْرِي عَليْها التَّقْسِيم.

والمُتَكلِّمونَ يُبَيِّنُون بُطْلان التَّرْكِيب فِي المُخَالَفة[3]، بِنَاء عَلى أَنّ التَّرْكِيب يَقْتَضِي الجِسْمِية، ولِذَلك قَلَّما يَتعرَّضُون لأَدِلَّته فِي فَصْل الوَحْدانِية، / بَلْ يُحِيلُون عَلَى المُخالَفة أَوْ عَلَى الاسْتِغنَاء، بِنَاء عَلى أَنّ المُركَّب يَفْتقِر إِلى جُزْئِه، فَيكُون مُمْكِنا وهُو إِقْناعِي.

87

---

1 ـ أي الله سبحانه وتعالى مصداقا لقوله سبحانه ﴿ وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ القصص : 68.

2 ـ وهو الله جل جلاله.

3 ـ أي في مبحث مخالفة الله للحوادث.

وأَمَّا {المَطْلبُ الثَّانِي} : وهُو أَنَّه تعالَى وَاحِدٌ فِي مُلْكِهِ

فنَعْنِـي بِه، أَن لاَ يَكُون لَه نَظِير فِي أُلوهِيتِه، وهُو المُعبَّر عَنْه فِي الكَلام بِالكَمّ المُنْفصِل، وهُو المَقْصُود الأَعْظَم فِي هَذا البَابِ، وعَليْه ذَكرْنا أَنّ لَهُ أَدِلّةَ عَقْلِية ونَقْلِية.

{الأَدِلَّة العَقْلية لِوحْدَة اللهِ فِي مُلْكِه ومِنْها : بُرْهَان التَّمانُع}

أَمَّا العَقْلِية فَمِنْها بُرْهَان التَّمانُع المَشْهور، وهُو أَنْ يُقال : لَو وُجِد إِلَهان أَوْ أَكْثَر، فَإِما أَنْ يَتّفِقا أَوْ يَخْتلِفا، والمُرَاد بِإِلَهيْن فِي هَذا الفَرْض، مَنْ يَكونَان عَامّي القُدْرة والإِرادَة والعِلْم[1]، كَامِلَيْن فِي جَمِيع أَوْصاف الأُلوهِية، والمُلاَزمَة وَاضِحة، إِذْ لاَ وَاسِطة بيْن الاتِّفَاق والاخْتِلاف.

وأَمّا بُطْلان الثَّانِي، فَلأَنّهما إِنْ اتَّفَقا، فَإِمّا أَنْ يَكُون الاتِّفَاق وَاجِبا عَليْهِما أَوْ جَائِزا، فَإِن كَان وَاجِبا كَانَا مَقهُورَيْن مَغْلوبَيْن.

وإِنْ شِئْت قُـلْتَ : إِنْ كَان وَاجِبا، فَإِمّا أَنْ يَكُون وُجوبُه عَقْلا أَو بِجَعْل جَاعِل، وهُو الشَّرْع ونَحْوه، فَإِن كَان عَقْلا اسْتَحَال خِلافُه، فيَخْرج عَنْ قُدْرَة الإِلَه كُلّ مَا لَم يقَع عَليْه الاتِّفَاق، وذَلِك مُحَال. وإِن كَان بِجَعْل جَاعِل، فَالجَاعِل إِمّا غيْرهما أَو هُما، فَإِن كَان غَيْرُهما فهُما مَقْهورَان لَه، عَاجِزان عِنْده، فَلا أُلوهِية لَهُما، وإِنْ كَانا هُما جَعَلاه بِاخْتِيارِهما، فَقَد جَاز حِينَئذٍ أَن لا يَجْعلاَه، فَيجُوز الاخْتِلاف.

وكَذا نَقُول فِي القِسْم الثَّانِي، وهُو جَوَاز الاتِّفَاق، وأَنّه كُلّما جَاز أَن يَتَّفِقا، جَاز أَن يَخْتلِفا، لأَنّ جوَاز أَحَد المُتَقابِلَين يَسْتلزِم جَوازَ الآخَرَ.

وأَمَّا اسْتِحالَة جَوازِ الاخْتِلاف، فَلأَن الاخْتِلاف يُؤدِّي إِلى التَّمانُع، وجَـوَاز الاخْتِلاَف يَقْتضِي جَواز التَّمَانُع، والتَّمانُع مُسْتحِيل، فَجوَازه مُسْتحِيل، إِذْ لا فَرْق

1 ـ أي الصفات التي يكون بها التخصيص.

بَيْن وُقوعِ النَّقْص عَلى الله، تَعالَى عَن ذَلِك، وبَيْن جَوَازه عَلَيْه، ولَمْ يَبْق لَنا مِنْ هَذا التَّقْسِيم، إلاّ بيَان كَوْن الاخْتِلاف يَقْتضِي التَّمانُع، مَع بَيان اسْتِحالَة التَّمانُع.

فَنقُول: أَمّا أَن الاخْتِلاف يَقْتضِي التَّمانُع، فَلأَنّه لَو فُرِض إلَهان: أَرادَ أَحدُهما أَن يَخْلُق الحَركَة فِي جِرْم، والآخَر يُخالِفه، ويُرِيد أَنْ يَخْلُق السُّكون بَدَلا عَنْ تِلْك الحَركَة مَثلا، وهَذِه صُورَة التَّخالُف.

فَإمّا أَنْ تَنْفَذَ الإِرَادَتان مَعا وهُو مُحَال، إِذ يَلْزَم أَنْ يَكُون مُتحَرِّكا سَاكِنا فِي آنٍ وَاحِد، وأَنّه جَمْع بَيْن مُتَنافِيَيْنِ.

وإِمّا أَن لا تَنْفَذ إِرادَة وَاحِد مِنْهُما وَلا قُدْرَته، فَيلْزم أَنْ يَكُونا عَاجِزَيْن غَيْر إِلَهْين أَصْلا.

وإِمّا أَن تَنْفَذ إرادَة أَحدِهما دُون الآخَر، فَيلْزم أَنْ يَكُون الَّذي لَم تَنْفذ إِرَادَته لَيْس بِإلَه، وكَذا الآخَر لأَنّه مِثْله.

وقَال بَعْض النَّاسِ: يَكُون الَّذِي نَفذَت قُدْرتُه، هُو الإِلَه دُون الآخَر، فَتَحْصل الوَحْدانِية.

وهُو غَفْـلَة عَنْ أَحْكام التَّماثُل، هَذا إِن فُرِض فِيمَا فِيه التَّضَاد، فَإِن فُرِض فِي غَيْره كَالجِرْم، فَإمّا أَنْ يَقْبَلِ القِسْمة أَوْ لاَ، فَإِن لَمْ يَقْبَل القِسْمة كَالجَوْهر الفَرْد، فَإِن نَفذَت فِيه القُدْرتَان كَان أَثَرا بَيْن مُؤَثِّرين، وإِنْ لَم تَنْفذ، أَوْ نَفِذَت إِحْداهُما دُون الأُخْرى فَعَلى مَا مَرّ.

وإِن كَان يَنْقِسم، فَإمّا أَنْ يَتوَجّها إِلَيْه عَلى القِسْمَة، كَأَن يَقْسِما العَالَم بَيْنهُما نِصْفيْن مَثَلا، أَو عَلى الشُّيوعِ.

فَإِن كَان عَلى القِسْمة، لَزِم التَّخْصِيص بِلا مُخصّص، وأَن يَخْرج مَقْدور كَلّ مِنْهما عَنْ قُدرَة الآخَر، وهُو مُحَال لِفَرْض عُمومِ القُدْرتَيْن.

وإن كَان عَلى الشُّيوع، فَإن كَان مَا تَوجَّهت إليْه إحْدى القُدْرتَيْن، هُو بِعَينه مَا تَوجَّهَت إليْه الأُخرَى بِالشَّخْص، لَزِم فِيه مَا مَرّ فِي الجَوْهر الفَرْد، وإن كَان غَيْره، لَزِم فِيه مَا مَرّ فِي القِسمَة، وهُو وَاضِح. وهَذا تَمَام هَذا البُرهَان[1]، وهُو قَطْعي، كَافٍ فِي هَذا البَابِ وَحْده.

88 ومِنْها، أَن لَو وُجِد إِلَهان، كَانا وَاجِبَين / مَعا، فَلابُد أَنْ يَمْتازَ كُلّ مِنهما عَنِ الآخَر، لِيصِحّ التّعَدّد، ومَا به التّشارُك غَيْر مَا بِه التّمايُز، فيلْزَم تَرْكِيب كُلّ مِنْهما مِمّا بِه التّشارُك ومَا بِه التّمايُز، لَكِن التّرْكِيب مُحَال.

ومِنْها، أَنّه لَو كَانا كَذلِك، وتَميَّز كُلّ مِنهما، فَإمّا أَنْ يَكُون مَا بِه التَّمايُز مُعْتبَرا فِي تَحقُّق الأُلوهِية أَمْ لا، فَإن اعْتُبِر، كَان الخَالِي عَنْه لَيْس بِإِلَه، وإِن لَم يُعتَبر، كَان جَائِزا أَنْ يَكُون وأَن لاَ يَكُون، فَيَفْتَقِر إِلى مُخصِّص.

ومِنْها، أَنّه لَو كَانا كَذلِك وتَميَّز كُلّ مِنْهما، فَإمّا أَنْ يَكُون مَا بِه التَّمايُز صِفَة كَمَال، فَينْتَقِص الآخَر لِفوَاتِها، أَو صِفَة نَقْص، فَينْتَقِص الإِلَه بِها، وهُو مُحَال.

ومِنْها، أَنّه لَو وُجِد إِلهَان، فإِمَّا أَن يَقْدر أَحدُهما أَن يَسْتِر بَعْض مَعْلومَاته عَنِ الآخَر أَمْ لا، فَإن قَدر كَان الآخَر جَاهِلا بِالمَستُور إِنْ فَعَل، أَو جَائِز الجَهْل إِنْ لَمْ يَفْعل، وإِن لَمْ يَكُن قَادِرا كَان هُو عَاجِزا.

ومِنْها، أَنّه لَو وُجِد إِلَهان، لاسْتَغنَى العِبَاد بِكُلّ مِنْهُما عَن كُلّ مِنْهُما.

ومِنْها، أَنّه لَو وُجِد إِلَهان، لَكانَ كُلّ مِنهُما إِمّا مُحْتاجاً إِلى الآخَر، أَوْ مُسْتغنِيا، أَو أَحدُهما يَحْتاج إِلى الآخر دُون العَكْس.

فَإِن كَان الأَوّل، فَهُما مُحْتاجَان مَعا، فَلا يَكُونان إِلَهيْن، وإِنَ كَان كُلٌّ مُسْتَغنِيا عَنِ الآخَرَ، كَان الإِلَه مُسْتَغنَى عَنْه، وهُو بَاطِل، وإِن كَان أَحَدهما مُسْتغْنِيًا، فكَما فِي نُفوذِ إِحْدى القُدْرتَيْن كَما مَرَّ.

---

1 ـ البرهان هو الحجة الفاصلة، وهو عند الفلاسفة قياس مؤلف من يقينيات، سواء كان ابتداء، وهي الضروريات، أو بواسطة وهي النظريات. المعجم الفلسفي/ 1 : 206.

ومِنْها، أَنّ ثُبوت المُعجزَة وصِدْق الرُّسُل، لا يَتوَقّف عَلى الوَحْدانية، فَكان الدَّلِيل السَّمْعي قَاطِعا فِي إِثْبَاتِهِمَا. وسَيُذْكَر.

ومِنْها، أَنّ الوَاحِد كَان[1] وَلا دَلِيل عَلى غَيْره، فَوجَب نَفْيه.

ومِنْها، أَنّه لاَ أَوْلوِية لِعَدَد عَن عَدَد، فَلَو تَعدَّد لَم يَنْحصِر فِي عَدَد.

وبَعْضُها إِقْناعِي لاسِيمَا الأَخِيرَيْن.

{الأَدِلَّة السَّمْعِيَة عَلى وَحْدَة الله تَعالَى فِي مُلْكِه}

وأَمّا السَّمْعية، فَكَثِيرة طَافِح بِها الكِتَاب والسُّنَة إِخْبارا واسْتِدلاَلا، مِنْ ذَلِك كَلِمة الإِخْلاَص وهِي :«لا إله إلا الله»، قِيل : وَقَد ذُكِرَت في سَبْعة وثَلاثِين مَوْضِعا[2]، وقَوْلـه تَعَالَى : ﴿ وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾[3] الآية، وقَوْله تَعالى : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾[4] وقَوْله تَعالَى : ﴿ لَا تَتَّخِذُوا إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ﴾[5] وقَوْله تعَالى : ﴿ لَّقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ﴾[6]، وقَوْله تعالى فِي الاسْتِدلاَل : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾[7] أَي غَيْر الله.

فَإِن أُرِيد بِالفَساد، عَدَم وُجودِهما أَصْلا، أَو عَدَم وُجودِ الإِمْدادَات، الَّتي هِي قَوَامها، ومَا ذَلِك إِلا لِلتَّمانُع المُوجِب لِلْعجْزِ كمَا مَرّ، فَالحُجّة بُرْهانِية عَقْلِية.

1 ـ فيه تضمين لحديثه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «كان الله ولم يكن شيء غيره وكان عرشه على الماء». صحيح البخاري : كتاب بدء الخلق. باب ما جاء في قوله تعالى ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾.الروم : 27

2 ـ سيرد في المقصد الثاني من الكتاب تفصيل القول في مواطن ذكرها.

3 ـ البقرة : 162.

4 ـ الإخلاص : 1.

5 ـ النحل : 51.

6 ـ المائدة : 73.

7 ـ الأنبياء : 22.

وإن أُرِيد اخْتِلال حَالِهما، وَزوَال نِظامِهما المُشاهَد، وذَلِك بِسبَب التَّغالُب والتَّدافُع، كَما يُشاهَد مِن ذَلِك عِنْد تَعدُّد رُؤسَاء البَلَد، فَالحُجّة إِقْناعِية عُرْفِية، خُوطِب بِها العَرَب جَرْيا عَلى مَا يَفْهمُون، وهِي تَئُولُ بِالأَخِيرَة إِلى البُرْهانِية السَّابِقة، ضَرورَة اسْتِمرَار الاحْتِياج إِلى الإِمْدادِ المُوجِب لِلتَّمانُع، وقَوْله تَعالَى: ﴿إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍ بِمَا خَلَقَ﴾[1] الآية. إِلى غَيْر ذَلِك مِمّا يَكْثُر.

وأَمّا {المَطْلَب الثَّالِث}: وهُو وَحْدَة الله تَعالَى فِي حَقِّـه

أَي فِيما يَسْتحِقه، فَنَعنِي بِه انْفِرَاده تَعالى بِاسْتِحقَاق العِبادَة، لا يُشارِكه فِي ذَلِك غَيْره،فَكُل مَعْبود غَيْره تَعالى، فَمَعْبُود بَاطِلا بِغيْر اسْتِحقَاق، سَواء ادُّعِيَت أُلوهِيته أَم لَم تُدَّع، ودَلِيل هَذا المَطْلب النُّصُوص الشَّرْعِية، عَلى مَا مَرّ فِي كَلام السَّعْد، مِن أَنّه ثَابِت بِالشَّرْع، وذَلِك بَيِّن مِنَ النُّصُوص كَثِير، كَقوْلِه تَعالَى: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُوٓاْ إِلَٰهًا وَٰحِدًاۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾[2] وقَوْلِه 89 تَعالَى: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ / لَهُ ٱلدِّينَ﴾[3] وغَيْر ذَلِك.

ولاَبُد أَن تُراجِع مَا مَرّ فِي تَفْسِير العِبادَة والاسْتِحقَاق[4]، وتَعْتَبِر تِلْك التَّقاسِيم.

وأَمّا {المَطْلب الرَّابِع} : وهُو وَحْدَته تَعالَى فِي صِفاتِهِ

فَنعْنِي بِـه أَنّ كُلّ صِفَة اتَّصَف بِها تَعالى، فَهِي وَاحِدة لاَ تَعدُّد فِيها، كَما أَنّ ذَاتَه تَعالى وَاحِدة، فَقُدْرَته وَاحِدة، وعِلمُه وَاحِد، وهَكذا، وهَذا والَّذِي بَعْده مِنْ أَحْكامِ الصِّفاتِ.

1 ـ المومنون : 92.
2 ـ التوبة : 31.
3 ـ البينة : 5.
4 ـ راجع ذلك في ص :   وما بعدها.

والدّلِيل عليْه، أَنّ الصِّفَة لَو تَعَدَّدت، فَإن كَانَت مِن صِفَات التَّأْثِير كَالقُدْرَتَيْنِ والإِرادَتَين، لَـزِم فِيهِمـا مَـا لَزِم فِي الإِلَهَين مِنَ التَّمانُع كَما مَرّ، وإن لَم تكُن مِنْ صِفات التَّـأْثِير، كَالعِلمَين والكَلامَيْن، لَزِم فِيهِما اجْتِمَاع المِثْلَيْن، ولَزِم فِي نَحْو العِلْمَين أَنّ المَعْلوم الوَاحِد يَنْكشِف بِأحَدِهما، فَإن انْكَشَف بِالآخَر، كَان تَحْصيل حَاصِل، وإلا تَعطَّل تَعلُّقه.

وأَمَّا {المَطْلَب الخَامِس} : وهُو انْفِرادُ الله تَعالَى بِصفَاتِ الكَمالِ

فَنَعنِي بِه، أنَّه يَسْتَحيل أَن تُوجَد صِفَة كَصِفاتِه تَعالَى لِغيْرِه تَعالَى، سَواء كَان إِلَها أَمْ لاَ، فَلا يَكُـون لِغَيْرِه تَعالَى عِلْم، كَعِلمِه تَعالَى، وَلا قُدْرَة كَقُدرَته، وهَذا هُو المُعبّر عَنْه فِي الكَلامِ، بِنَفْي الكَمِّ المُنْفصِل فِي الصِّفاتِ، كَما أَنّ الَّذِي قَبْله، هُو نَفْي الكَمّ المُتَّصِل فِي الصِّفاتِ.

والدَّلِيل على نَفْي الكَمِّ المُنْفصِل فِي الصِّفاتِ، أَنّه لَوْ كَان لِشَيْء غَيْر الله تَعالَى قُدْرَة، كَقُدرَتِه تَعالَى، لَوقَع التَّمانُع بَيْنَهما، بِسبَب القُدْرتَيْن مثَلا، كَما مَرّ فِي الكَمِّ المُتَّصِل.

وأَمَّا {المَطْلَب السَّادِس} : وهُو انْفِرادُه تَعالَى بِالتَّـأْثِير

فَنعْنِي بِـه، اسْتِحالَة أَن يَكُون مَعه تعَالَى فِي الوُجودِ، مُؤثِّر فِي فِعْل مِنَ الأَفْعالِ، سَواء كَان إِلَها أَوْ غَيْر إِلَه. ودَلِيله مَا مَرّ مِنَ التَّمانُع، وهُو وَاضِح.

{المُخالِفون فِي وَحْدَة الله فِي ذَاتِه وحُكْمُهم}

واعْلَم أَنّ المُخالِفِين فِي الأَوّل، أَعْنِي التَّرْكِيب. هُمُ المُجَسِّمة[1] وأَضْرابُهم، وقَد اخْتُلِف فِي كُفْرِهم، أَعنِي مَن يَقُول بِمُجرَّد الجِسْمِية، أَمّا مَن يُثْبِت التَّرْكِيب فَهُو كَافِر اتِّفَاقا.

---

1 ـ المقصود بهم فرقة الحشوية، الذين قالوا إن معبودهم جسم ذو صورة وأبعاض، إما روحانية وإما جسمانية، ويجوز عليه الانتقال والنزول والصعود والاستقرار والتمكن... الملل والنحل/ 1 : 105.

{المُخَالِفُون فِي وَحْدَة الله فِي مُلْكِه}

والمُخَالِفون فِي الثَّانِي، أَعْني وَحْدَة الله تَعالَى فِي أُلوهِيَّته : الثَّنْوية، وهَذا عَلى مَا ذُكِر فِي المَواقِف، فَإِنَّه بَعْد أَنْ فَرَغ مِنْ أَدِلّة الوَحْدانية، قَال مَا نَصّه : «واعْلَم أَنّه لا مُخالِف فِي هَذِه المَسْأَلَة إلاّ الثَّنْوية»[1].

قَال السَّيد[2] فِي شَرْحه : «دُون الوَثَنِية، فَإِنّهم لا يَقُولون بوجُود إِلَهين وَاجبي الوُجود، وَلا يَصِفُون الأَوْثان بصِفَات الإِلَهية، وإِن أَطْلقُوا عَليْها اسْم الآلِهَة، بَل اتَّخذُوها عَلى أَنّها تَماثِيل الأَنْبِياء والزُّهَاد والمَلائِكَة والكَواكِب، واشْتَغلُوا بِتَعظِيمها علَى وَجْه العِبادَة، تَوصُّلا بِها إِلى مَا هُو إِلَه حَقِيقَة» انتهى.

قُلتُ : وهَذا يُناسِب بَعْض مَا قَرَّرنَا قَبْل، مِن أَنّ إِثْبَات فَاعِلَيْن مُسْتقلَّيْن مِن كُلّ وَجْه، لا يُوجَد إِلا فِي كلاَم الثَّنْوِيَة، وإِلاّ فَالنَّصارَى خَالفُوا فِي المَسأَلة أَيْضا كَما مَرّ.

وأَمّا الوَثَنِيّون، فَعَلى مَا مَرّ ذِكْره مِن الاحْتِمالات، ومِن اسْتِقرَاء أَخْبارِهم، يُعْلَم أَنّ أَحْوالَهـم مُخْتلِفـة، وأَهْواءَهم مُتفاوِتَه، وكَيْف لا يَخْتَلِف مَن يَتخبَّطه الشَّيْطان، ويَعْتَلِق مِن الوَسْواس والوَهْم بِأَشْطان، فَلا يَعْرج عَلى حَقِيقة، ولا يَهْتدِي لِطرِيقَة.

والمُخالِفُون فِي الثَّالِث أَعْنِي اسْتِحقَاق العِبادَة

هُم الوَثَنِيون وجَمِيع المُشْرِكِين، فَإِن كُل مَنْ أَشْرَك، فَقَد عَبَد غَيْر الله تَعالَى، سَوَاء قَال بِأُلوهِية مَعْبودِه أَمْ لاَ.

وأَمَّا الرَّابِع وهُو وَحْدَة الصِّفَات

فَلَم يَقَع فِيهِ خَوْض لأَهْل المِلَل، لأَنّهم لا يُثْبِتُون هَذِه الصِّفَات، والأَشْعرِية[3] مُنْفَرِدُون بِإِثْبَات صِفَات المَعانِي[4] لله تَعالَى، وهُم قَائِلون بِوَحْدتِها كَما مَرَّ.

1 ـ نص نقل بأمانة من كتاب المواقف : 279.

2 ـ يعني الشريف الجرجاني صاحب كتاب «التعريفات»، وشارح كتاب «المواقف» للإيجي.

3 ـ الأشعرية أو الأشاعرة هم أتباع المذهب العقدي للإمام أبي الحسن الأشعري المتوفى سنة : 324هـ.

4 ـ وهي التي أوردها الإمام السنوسي ومن انتهج نهجه في العقيدة الأشعرية بقوله في صغراه : « ثم يجب

وخَالَف أَبُو سَهْل الصَّعْلُوكي[1] مِنْهم فِي العِلْم، فَقال بِتعدُّده فِي حَقِّه تَعالَى، وخَالَف بَعْضُهم فِي الكَلام فقال بِتعَدُّده أيْضا، وتَمَام مَباحِث ذَلِك فِي عِلْم الكَلام.

وَأَمَّا الخَامس وهُو وحْدَة اللَّهِ تعالَى بالصِّفَات

90/ فَلَم يُخالِف فِيه أَحَد أَيْضا، غَيْر أَنّ القَدَرِية[2] يَقُولُون، بِأَن لِلحَيَوان اخْتِرَاعا فِي أَفْعالِه الاخْتِيارِية، فَلَه قَادِرية كَقادِرية الله فِي التَّأْثِير، وسَنَذْكُر هَذا المَذْهَب.

وأَمَّا السَّادِس : وهُو انْفِرَاد الله تَعالَى بِالتَّأْثِير، أَي الاخْتِرَاع والتَّكْوِين

فَالمُخالِفون فِيه طَوائِف :

مِنْهم الطَّبائِعيون القَائِلون بِتأْثِير الطَّبِيعة فِي مَطْبوعِها.

ومِنْهم الحُكمَاء القَائلون بِالعِلَل والمَعْلولاَت، ومِن هَؤُلاء أَصْحاب العُقُول، القَائِلون بِتَأْثِير العَقْل الفَيَّاض فِي عَالَم العَناصِر.

ومِنْهُم الثِّنْوِيَة، وكُلّ مَنْ يَقُول بِـإِلَه آخَر مُسْتقِل بِالتَّأْثِير.

ومِنْهم القَدرِية مَجُوس هَذِه الأُمَّة[3]، القَائِلُون بِأَن الحَيوَان مُؤَثِّر فِي أَفْعالِه الاخْتِيارِية.

له تعالى سبع صفات تسمى صفات المعاني، وهي : القدرة والإرادة، المتعلقتان بجميع الممكنات، والعلم المتعلق بجميع الواجبات والجائزات والمستحيلات، والحياة وهي لا تتعلق بشيء، والسمع والبصر المتعلقان بجميع الموجودات، والكلام الذي ليس بحرف ولا صوت، ويتعلق بما يتعلق به العلم من المتعلقات» مجموع مهمات المتون : 4.

1 ـ هو محمد بن سليمان بن محمد بن هارون الحنفي، نسبة إلى بني حنيفة، أبو سهل الصعلوكي (296 / 369هـ)، من فقهاء الشافعية الكبار، درس بالبصرة بضعة أعوام، وبنيسابور ما يربو على ثلاثين سنة. طبقات الشافعية : 92.

2 ـ فرقة تزعم أن الإنسان قادر على خلق أفعاله، في استقلال عن مشيئة الله تعالى وتقديره. التعريفات :174.

3 ـ تضمين لحديث رواه أبو داود في كتاب السنة، باب في القدر بلفظ : «لِكُلِّ أُمَّةٍ مَجُوسٌ وَمَجُوسُ هَذِهِ الْأُمَّةِ الَّذِينَ يَقُولُونَ لَا قَدَرَ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ فَلَا تَشْهَدُوا جَنَازَتَهُ وَمَنْ مَرِضَ مِنْهُمْ فَلَا تَعُودُوهُمْ وَهُمْ شِيعَةُ الدَّجَّالِ وَحَقٌّ عَلَى اللَّهِ أَنْ يُلْحِقَهُمْ بِالدَّجَّالِ».

{فِي الأَفْعَال الاخْتِيارِيَة اخْتِلاف لِلمَلِّيـينَ عَلى ثَلاثِ طُرُقٍ}

واعْلَم أَنّ فِي هَذِه الأَفْعال الاخْتِيارِية اخْتِلافاً لِلملِّيينَ عَلى ثَلاَث طُرُق : طَرِيقَة الجَبْرِية[1]. وطَرِيقَة القَدرِية. وطَرِيقَة السُّنِية، وهِي الحَقّ الَّذِي لاَشَك فِيه.

وتَحْرِير القَوْل فِي ذَلِك، أَنّ فِعْل العَبْد كَحرَكتِه مَثَلا، إِمَّا أَن تَكُون اخْتِيارِية أَو اضْطِرَارِية، والأُولَى هِي مَا لاَ يُحِسُّ مَعها إِلْجاء ولاَ إِكْراها، بَلْ يَفْعَلها إِذا شَاء ويَتْركُها إِذا شَاء. والثَّانِية مَا يُحسُّ مَعهَا ذَلِك، كَحرَكة يَدِ المُرْتعِش مَثلاً، وحَرَكة السَّاقِط فِي الهَواءِ مِنْ عُلُوّ إِلى سُفْل، ونَحْو ذَلِك.

فَأمَّا الثَّانِيـة، وهِي الاضْطِرارِيَـة، فَاتَّفَق المَلِّيونَ عَلى أَنّها فِعْل الله تَعالَى، لا تَأْثِير لِلعَبْد فِيهَا، ولاَ خُلِقَت لَه مَعَها قُدْرَة أَصْلا، ولِذَلِك لَمْ يُكلِّفه اللهُ تَعالى عَلَيْها فَضْلا مِنْه تَعَالَى وامْتِناناً.

وأَمّا الأُولَى، وهِـي الَّتِي تُسمَّى الاخْتِيارِية، وَهِيَ مَحَلّ الاخْتِلاَف والنِّزَاع، وسَبَب الاخْتِلاَف إِشْكَال أَمْرِها، فَإِن التَّوْحِيد يَقْتَضِي إِسْنادَها إِلى الله تَعالَى، وتَكْلِيف العَبْد عَلَيْها يَقْتَضِي إِسْنادَها إِلى العَبْد، والأَوّل قِيام بِالحَقِيقة، والثَّانِي قِيام بِالشَّرِيعَة.

فَحَصلَت فِي ذَلِك أَرْبعَة أَشْياء، شَيْئان يَقْتَضِيان إِسْنادَها إِلى الله تَعالَى، أَحدُهما : مَا تَقرَّر فِي التَّوْحِيد وَأَدِلَّة التَّمانُع، المُقْتَضِية أَن لاَ تَأْثِيـر لِغَيْر الله تَعالَى، وأَنّه لا يَجْري شَيْء إِلاّ بِقُدرَتِه تَعالَى ومَشِيئَتِه، الثَّانِي : مَا يَراه العَبْد فِي كَثِير مِنَ الأَحْوَال، مِن انْتِقاض مُرادَاتِه وانْعِكَاس عَزائِمه، فَيَهُمُّ بِالشَّيْء ثُمَّ لا يَفْعَله، ويَتأَبَّى عَنِ الشَّيْء ثُمّ يَقَع مِنْه، فَإِنَّ ذَلِك دَلِيل عَلى أَنّ مَشِيئَته مَغْلوبَة بِمشِيئَة الله تَعالَى.

---

1 ـ الجبرية مأخوذة من الجبر، وهو نفي الفعل عن العبد، وإضافته إلى الرب تعالى، والجبرية أيضا تنقسم إلى فرق فرعية حسب درجة تشددها في مبادئها التي تعتنقها، فهناك الجبرية الخالصة، التي لا تثبت للعبد فعلا، ولا قدرة على الفعل أصل، والجبرية المتوسطة هي التي تثبت للعبد قدرة غير مؤثرة أصلا. الملل والنحل/ 1 : 58.

وشَيْئَان يَقْتضِيان إسْنادَها إلى العَبْد، أَحدُهما : التَّكْلِيف بفعْل الطَّاعَة وتَرْك المَعْصِيّة، فَإنّ قَوْل الشَّارِع لِلعَبْد افْعَل، يَقْتضِي أنّه فَاعِل. الثَّانِي : مَا يَرَاه العَبْد مِنْ نَفْسِه فِي أَغْلَب الأَوْقَات وأَكْثَر الأَحْوَال، مِنْ جَريَان الأَفْعال عَلى وِفْق بُغْيتِه، ومُقْتضَى إِرادَتِه.

{تَقْرير اليُوسِي لِطرِيقَة الجَبْرِية فِي أَفْعالِ الإِنْسَان الاخْتِيارِيَة}

فَعِنْد هَذا، تَحيَّرتِ الأَفْكَار وتَخالَفَتِ النُّظارُ، فَنظَر الجَبْرِيَة إلى الأَوّل، وهُو أَنّ الفِعْل كُلّه لله تَعالَى، فَحكَموا بِذلِك، وقَضوْا أَنّ العَبْد لاَ تَأْثِير لَه فِي أَفْعالِه أَصْلا، ولاَ قُدْرة لَه مَعهَا أَصْلا، لاَ مُؤثِّـرَة ولا غَيْر مُؤثِّرَة، ولَيْس فِي أَفْعالِه مَا هُو اخْتِيَاري ولا مُكْتسَب، ولاَ لِلعَبْد اخْتِيَار أَصْلا فِي شَيْء مِنْ أَفْعالِه، بَل هُوَ مُضْطَّر عَلى الدَّوام، ومَجْبُور عَلى كُلِّ حَال.

ولاَ شَكّ أَنّ هَذا المَذْهَب، فِيه الوَفَاء بِالحَقِيقَة، وأَنّ الله تَعالَى مُنْفرِد بِالتَّأْثِير والاخْتِرَاع، لا شَرِيك لَه ولاَ فَاعِل مَعَه، وهُو حَسَن مِن هَذا الوَجْه، ولَكن يَلْزَمه أَمْرَان شَنِيعانِ :

أَحدُهما، الجَهْل وإِنْكَار الضَّرُورِيات[1]، فَإِنَّ العَبْد يُحسُّ بِالتَّفْرِقَة بَيْن الحَرَكَة الاخْتِيارِية والاضْطِرارِية، بِالسُّهُولَة[2] فِي الأُولَى دُون الثَّانِية، ويُدْرِك ذَلِك إِدْراكـا ضَرُورِيا، وهَؤُلاء يَقولُون لاَ فَرْق بَيْنَهُما، فَهُم مُنْكِرون لِهَذا الضَّرُورِي[3]، 91 وخَارِجُون فِيه / عَنْ طَوْر أَهْل العُقُول.

---

1 ـ الشيء الضروري في اصطلاح الفلاسفة، هو الأمر الدائم الوجود، أو الأمر الذي لا يمكن تصور عدمه، وهو مرادف للواجب. المعجم الفلسفي/ 1 : 759.

2 ـ وردت في نسخة ق : السهولية.

3 ـ للتوسع، راجع الفصل الرابع، الذي عقده اليوسي للعلوم الضرورية أو المنتهية إلى الضرورة والمنكرون لها، في كتابه : القانون في أحكام العلم والعالم والمتعلم. بتحقيقنا.

الثَّانِي، أَنّ الله تَعالَى كَلَّف العَبْد، حَيْث الاخْتِيَار والاكْتِسَاب، فَقَال: ﴿لَهَا مَاكَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾[1]، ولَم يُكلِّفه حَال الاضْطِرَار، فَقَال تَعالَى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾[2] أَي طَاقَتَها.

فَقَد تَبايَن حُكْما الحَركَتيْن، فَوَجَب تَبايُنهُما، لأَنّ تَبايُن اللَّوازِم يُؤْذِن بِتبَايُن المَلْزومَات، ولَو كَانَت الحَركَات كُلّها اضْطِرارِية، والعَبْد مَجْبُور لَيْس فِي وُسْعِه شَيْء، لَزِم أَنْ لاَ يُكلَّف أَصْلا، لأَنَّ الله تَعالَى لَم يُكلِّفه إلا بِما فِي وُسْعِه، وفِي ذَلِك بُطْلان الشَّرِيعَة. فَكَانَ مَذْهَبُ الجَبْرِية بَاطِلاً مِن وَجْهَين: إِنْكَارُ الضَّرُورة وإِبْطَالُ الشَّرِيعَة.

ولاَشَك أَنَّهم لَو صَمَدوا[3] إِلى إِبْطالِ الشَّرِيعة صَمْدا، وقَصَدوا ذَلِك قَصْدا، لَلَزِمَهم الكُفْر الصُّرَاح، ولَكِنّ ذَلِك لاَزِم عَن قَوْلِهم، فَاخْتلِف فِي كُفْرِهِم نَظراً إِلى التَّكْفِير بِالمَآل وعَدمِه، مَع الاتِّفَاق عَلى أَنَّهم مُبْتدِعَة فُسَّاق.

{تَقْرِير اليُوسِي لِطرِيقَة القَدَرِية المُثْبتين لِلإنْسَان القُدْرَة والاخْتِيَار}

ونَظَر القَدرِية إِلى الثَّانِي، فَحكَموا بِأَنّ العَبْد فَاعِل فِعْله، ولَه قُدْرَة حَادِثَة، يَكُون بِهَا اخْتِرَاع أَفْعالِه عَلى وِفْق مَشِيئَته، ولاَشَكَّ أَن هَذا المَذْهَب يَجْرِي بِظاهِره مَع ظَاهِر التَّكْلِيف، فَتصِحّ مَعَه الشَّرِيعَة، ولَكِن فِيه إِبْطال الحَقِيقَة، والإِخْلال بِالتَّوْحِيد، والإِشْرَاك مَع الله تَعالَى، ومُصادَمة الأَدِّلة العَقْلِية والنَّقْلِية، الدَّالَة عَلى انْفِرادِه تَعالَى فِي مُلْكِه، بِالاقْتِدَار والإِيجَاد والإِعْدَام، لاَ شَرِيكَ لَهُ ولا مُنازِع.

---

1 ـ البقرة: 285.

2 ـ البقرة: 285.

3 ـ صمدوا بمعنى قصدوا.

وقَد أَفْصحَتِ النُّصوص فِي مَحلِّ النَّازِلَة، بِأَنّ أَفْعَال العِبَاد مَخْلوقَة لله تَعالَى، قَال تَعالَى : ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾[1] وقَال تَعالَى : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾[2] وقَال تَعالَى : ﴿ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾[3] إلى غَيْر ذَلك.

فَبطُل مَذْهَب القَدرِية أَيْضا مِنْ هَذا الوَجْه، لِمَا فِيه مِنَ الشِّرْك والخُروجِ عَنِ التَّوحِيد، واخْتُلِف فِي كُفْرِهم أَيْضا، حَسَب الاخْتِلاف فِي كُفْر الجَبْرِيَة.

{تَقْرِير اليُوسِي لِطَرِيقَة أَهْل السُّنة فِي أَفْعَال الإِنْسَان}

ونَظَر أَهْل السُّنة، رِضْوَان الله عَلَيْهم إِلى الأَمْرَيْن [معا][4]، وحَاولُوا الجَمْع بَيْن الحَقِيقَة والشَّرِيعَة، فَقالُوا : لاَشكَّ أَنّ الله تَعالَى مُنْفرِد بِخَلْق جَمِيع الأَفْعالِ، ولاَ تَأْثِير لِلعَبْد فِي أَفْعالِه، ولَكِن يَخْلُق الله تَعالَى لَه قُدْرَة حَادِثَة، تُقارِن أَفْعالَه الاخْتِيارِية، لاَ تَأْثِير لَها فِي الفِعْل، ولَكِن أَجْرى الله تَعالَى حِكْمتَه وطَرَد سُنَّتَه، أَنَّه يُسهِّل الفِعْل علَى العَبْد عِنْد وُجودِ تِلْك الصِّفَة، ويُصَعِّبه عِنْد عَدَم وُجودِها.

فَلمّا كَان الفِعْـل يَسْهُـل عِنْدها سُمِّيت قُدْرَة، لأَنّ لَها شَبَها بِالقُدْرَة فِي أَمْرينِ : أَحدُهما، وُجُود الفِعْل عِنْد وُجودِها، والآخَر تَيسّره عِنْد ذَلِك، فَصارَت تِلْك الصِّفَة، المُسمَّاة قُدْرَة بِمَنْزِلَة الأَمْر العَادِي، الَّذِي يَكُون عِنْده الشَّيْء لا بِه، كَالنَّارِ يَكُون عِنْدَها الإِحْرَاق لاَ بِها، وكَالطَّعَام والمَاء يَكُون عِنْدَهما الشَّبَع والرَّي لاَ بِهِما، فَفائِدَة هَذِه «الصِّفَة المُسمَّاة بِالقُدْرَة»، سُهولَة الفِعْل إِذَا وُجِدَت، وَبِذَلِكَ اخْتَلَفَت الحَركَات، فَكَان مِنْها الاخْتِيارِي والاضْطِرارِي، وعَلى ذَلِك جَاء التَّكْلِيف عِنْد السُّهولَة، وسَقَط عِنْد عَدمِها، فَصحَّتِ الشَّرِيعَة.

---

1 ـ الصافات : 96.

2 ـ القمر : 49.

3 ـ الإنسان : 30 – التكوير : 29.

4 ـ سقطت من نسخة : ق

ثُمّ تِلْك القُدْرَة، لا تَأْثِير لَها أَصْلا، بَلِ الفِعْل المَوْجُود عِنْدَها مِنَ العَبْد، مَخْلُوق لله تَعالَى اخْتِراعاً، كَما أَنّ تِلْك القُدْرَة، هِي بِنَفْسِها مَع ذَات العَبْدِ وعَملِه مَخْلُوق لله تَعالَى، فَصحَّتِ الحَقِيقَة.

فَكان مَذْهَبُ أَهْل السُّنة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ صَحِيحا، لِجَمْعه بَيْن الحَقِيقَة والشَّرِيعَة، وهُو تَوسُّط بَيْن الأَمْريْنِ، وفِي الحَدِيث «خَيْر الأُمورِ أَوْساطُها»[1].

وقِيلَ لِبَعْض أَئِمَّةِ السَّلَف : «أَجَبَرَ الله تَعالَى العِبَاد ؟ فَقال : هُو أَكْرَم مِنْ ذَلِك، فَقِيل لَهُ : وهَل فَوَّضَ إِلَيْهِم؟ فقالَ : هُو أَعزّ مِنْ ذَلِك، ولَكِن أَمْر بَيْن أَمْرَيْن»[2] انتهى.

92 وهَذا هو مَذْهَب أَهْل السُّنة والحَمْد لله، فَالعَبْد / عِنْدَنا بِالنَّظر إِلى الحَقِيقَة وبَاطِن الأَمْر مَجْبُور، إِذ لاَ حَوْل لَه ولاَ قُوّة، والتَّأْثِير كُلّه لله تَعالَى، وبِالنَّظَر إِلى الظَّاهِر مُخْتَار، وذَلِك لأَنّه فِي ظَاهِره يَهُم بِالشَّيْء فَيْفَعله، ويُرِيدُه فَيُوقِعه بِحسَب مَا قَدَّر، حَتّى يَظُن بِجَهْلِه أَنّه يَفْعَل،كَما ظَنَّتِ القَدَرِية، مَا لَم يَكْشِف الله تَعالَى عَنْ بَصِيرَته، فَيَنْفُذ إِلى الحَقِيقَة الَّتِي نَفَذ إِلَيْها أَهْل الحَقّ، فَكَان العَبْد عِنْد أَهْل الحَقّ مَجْبُورا فِي قَالَب مُخْتَار، أَي فِي صُورَة مُخْتَار.

فَقد وَفَّى أَهْل السُّنة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بِالحَقِيقَـة، الَّتِي اعْتَبَرتْها الجَبْرِية، وأَنّ الله تَعالَى وَاحِد فِي مُلْكِه، وفِي خَلْقِه وتَأْثِيره، لاَ شَرِيك لَه. والعَبْد عَاجِز مَقْهُور، مُصَرَّف بِالقُدْرَة الأَزَلِية، فَهُم جَبْرِيون بِحسَب البَاطِن، وَوفُّوا مَع ذَلِك بِالشَّرِيعَة والضَّرورَة، فَاعْتَبَروا لِلْعَبْد أَفْعَالا يَكْتَسِبها، ويَقَع عَلَيْها تَكْلِيفه، فَصحَّت الشَّرِيعَة بِحسَب ذَلِك، ولَم تُجْحَد الضَّرورَة، وهِي الإِحْسَاس بِالسُّهولَة فِي حَرَكَة دُون

1 ـ أورده السمعاني في ذيل تارخ بغداد بسند مجهول عن علي مرفوعا به. وكذا أخرجه البيهقي عن مطرف. وللديلمي بلا سند عن ابن عباس مرفوعا. ولأبي يعلى بسند رجاله ثقات عن وهب بن منبه.

2 ـ نسب اليوسي هذا الكلام إلى الحسن البصري في حاشيته على شرح الكبرى للسنوسي المخطوطة : 324. ونسبه صاحب النشر الطيب/ 1 : 459 إلى جعفر الصادق.

أُخرى، فَهُم بِما أَثْبَتُوا مِنَ الفِعْل لِلْعَبْد قَدرِيون، غَيْر أَنَهم فَارَقُوا القَدرِية، فَقالُوا إِنّ العَبْد فِي صُورَة الفَاعِل، ولَيْس بِفَاعِل حَقِيقَة، بَل اكْتِساباً.

فَالعَبْد عِنْدنا مَعْشَر أَهْل السُّنة، مُكْتَسِب غَيْر خَالِق، والله خَالِق غَيْر مُكْتسِب، فَبايَنَّا الجَبْرِية بِإِثْبَات الاكْتِساب، ونَعْنِي به صُدُور الفِعْل مُقارنا لِلقُدْرَة الحَادِثَة، مِنْ غَيْر تَأْثِير لَها فِيه أَصْلا كَمَا مَرّ، وبَايَنَّا القَدَرِية بِسَلْب التَّأْثِير والاخْتِرَاع عَنِ العَبْد، وتَخْصِيصه بِالله تَعالَى لا شَرِيكَ لَه فِيه.

فَجاءَ مَذْهبُنا والحَمْد لله مُطابِقا، لِما يَقْتَضِيه التَّكْلِيف مِنْ صِحَّة النِّسْبة لِلعَبْد، وإِن لَم تَكُن نِسْبــة اخْتِرَاع، ولِمَا يَقْتَضِيه التَّوْحِيد مِن انْفِرَاد المَوْلى بِالاخْتِراع، وجَمَعْنا بَيْن الحَقِيقَة والشَّرِيعَة.

ومِنْ كَلام أَئِمَّتنا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ : «مَنْ تَشرَّع ولَم يَتحَقّق فَقَد تَفسَّق، ومَنْ تَحقَّق ولَم يَتَشــرَّع فَقَد تَزَنْــدَق، ومَن جَمَــع بَيْنَهُما فَقَد تَحقَّق»[1] أَي لِكوْنِه أَثْبَت الأَصْل ولَم يَنْف الفَرْع، فَأَعْطى كُلّ ذِي حَقّ حَقّه.

وعَن أَبِي بَكْر الدَّقَاق[2] رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : «كُنْت فِي تِيه بَنِي إِسْرائِيل، فَوقَع فِي قَلْبِي أَن عِلْم الحَقِيقَة، بِخِلافِ عِلْــم الشَّرِيعَة، فَإِذا شَخْص تَحْت شَجرَة أُمّ غَيْلاَن، صَاح بِي وقَال : يَا أَبَا بَكْر، كُلّ حَقِيقَة تُخالِفُها الشَّرِيعَة، فَهِي كُفْر» انتهى.

---

1 ـ جاء في «شرح خطط السداد والرشد على نظم مقدمة ابن رشد» للعلامة التتائي المالكي في توثيق هذا النص قولـه : «حكى بعضهم عن الإمام مالك رحمه الله تعالى أنه قال :« من تصوف ولم يتفقه فقد تزندق، ومن تفقه ولم يتصوف فقد تفسق، ومن جمع بينهما فقد تحقق». قال صاحبنا شهاب الدين أحمد الفاسي المعروف بزروق : معنى قوله تزندق : أنه قائل بالجبر الموجب لنفي الحكمة والأحكام، ومعنى تفسق : أي لخلو علمه عن التوجه إلى الحاجز عن معصية الله تعالى، وعن الإخلاص المشترط في العمل منه، ومعنى تحقق : أي لقيامه بالحقيقة في عين التمسك بالحق» انتهى كلامه فتأمله. انظره في ص : 4 ـ 5 من شرحه المطبوع على هامش كتاب « الدر الثمين والمورد المعين في شرح المرشد المعين على الضروري من علوم الدين» للشيخ ميارة المالكي.

2 ـ هو محمد بن محمد بن جعفر البغدادي أبو بكر الدقاق (306 / 392هـ)، كان فقيها أصوليا، شرح المختصر. طبقات الشافعية/ 1 : 167.

فائدة :{الجَمْعُ بيْن الحَقِيقة والشَّريعَة واعْتِقَاد مَذْهب أَهْل السُنَّةِ}

مِن أَلْطَف مَا يَنْبغِي لِلمُرِيد أَن يَعْمَل عَليْه فِي أَحْوالِه، بَعْد اعْتِقادِه مَذْهب أَهْل السُّنة، مِن النَّظَر إلى الأَمْرَيْـن جَمْعا بَيْن الحَقِيقَة والشَّريعَة، أَن يَكُون كُلَّما عَمِل طَاعَة، وأَسْدى مَعْروفاً ونَحْو ذَلِك، يَتقوَّى الْتِفاته إلى جَانِب الجَبْر، وأَنَّ الفِعْل كُلَّه لله تَعالَى، لِيَنتَفِي عَنْه بِذَلِك العُجْب[1] بعمَلِه، والرِّيَاء[2] بِه. وكُلَّما وقَع فِي مَعْصية أَوْ سُوء أَدَب، يَتقوَّى الْتِفَاته إلى جاَنِب القَدَر والاكْتِسَاب، وبِذَلِك يُضِيف الظُّلْمَ إلى نَفْسِه، ويَعْظُم خَجلُه وخَوْفُه.

تَـتِمَّـة {تَحْرِير التَّقْسِيم فِي أَصْنافِ الشِّرْك}

اعْلَم أَنَّ مَا ذَكَرْنا مِن أَصْنَاف الشِّرْك فِي هَذا الفَصْل، مِنْه مَا هُو كُفر باتِّفَاق، ومِنْه مَا يُخْتلَف فِيه، ومِنَ الشِّرْك مَا لَيْس بِكُفْر اتِّفاقا، فَليْس كُلُّ شِرْك كُفْراً، وكَذا لَيْس كُلُّ كُفر شِرْكا، إِذِ الكُفْر قَدْ يَكُون بِغَيْر إِشْرَاك، فَبَيْن اللَّفْظَين عُمُوم وخُصُوص مِن وَجْه، ورُبَّما أُطْلِق أَحَدُهما وأُرِيد الآخَر.

وتَحْرِير التَّقْسِيم فِي هَذِه أَنْ نَقُول : الكُفْر إِمَّا مُتَّفَق عَليْه أَو مُخْتلَف فِيه، والمُتَّفَق عَليْه إِمَّا كُفر تَعْطِيل وإِمَّا كُفر إِشْرَاك، والشِّرْك إمّا مُتَّفَق عَلَيْهِ أَنَّه كُفْر وإِمَّا مُخْتلَف فِيه، وإِمَّا مُتَّفَق عَلى أَنَّه لَيْس بِكُفْر، فَهذِه هِيَ الأَقْسَام عَلى الإِجْمَال.

{تَحْرِير القَوْل فِي كُفْر التَّعْطِيل}

أَمَّا كُفْر التَّعْطِيل، فَالمُرَاد بِه نَفْي الصَّانِع رَأْسا، وهَذا القَوْل يُعْزَى إِلى شِرْذِمَة 93 شَاذَّة، يُقَال لَهُم المُعطِّلة[3]، والرَّد عَليْهِم بِإِثْبَات وُجودِ / الصَّانِع تَعالى بِأَدِلَّتِه،

---

1 ـ العجب : الزهو والكبر.

2 ـ الرياء والمراءاة شيء واحد، وهو إظهار غير الحقيقة وهو النفاق.

3 ـ المعطلة يعرفون أيضا باسم الدهريين : وهم طائفة من الأقدمين جحدوا الصانع المدبر العالم القادر، وزعموا أن العالم لم يزل موجودا كذلك بنفسه لا بصانع، ولم يزل الحيوان من النطفة، والنطفة من الحيوان، كذلك كان، وكذلك يكون أبدا. المنقذ من الضلال : 18.

وسَيأْتِي تَقْرِيرها، ومَذْهَب سَائِر العُقلاَء، الاعْتِرَاف بِوُجود الصَّانِع، مُوَحِّدهم ومُشْركهم، قَال تعالَى : ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ﴾[1] ولَيْس مِنْ هَؤُلاء فِرْعَون، حَيْث يَقُول : ﴿ أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ ﴾[2] ويَقُول : ﴿ مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرِى ﴾[3] ، لأنَّه أَثْبَت الإِلَه، ولَكِنَّه غَالَط قَوْمه، فَزَعَم أنَّه هُوَ ذَلِك الإِلَه، فَأَخْطَأ فِي تَعْيِينِه لا فِي مُطْلَق وُجودِه.

وكَذا كُلّ جَبّار مِثْله، مِمَّن يَدّعِي الرُّبوبِية، كَنَمْرُود[4] وغَيْرِه، فَهُم مُوَحِدُون، كَافِرُون أَشَدّ الكُفْر وأَشْنَعه، فهذِه يُلْغَز بها، ويُمْكِن أَنْ يَكُون هَؤُلاء الجَبابِرَة، وَجدُوا أَهْل زَمانِهم يَقولُون أَو يُجوِّزُون تَعدُّد الآلِهَة، وأَنّ لِكُلّ قَوْم إِلَها كَالوَثنِيِّين، أَو أَوْهَمُوهم ذَلِك، فَلِذلكَ ادَّعُوا أُلوهِية مَن اسْتَولُوا عَليْه، وهَذا عَلى مَا اشْتَهر فِي مَذْهَب الشِّرذِمة المُعطِّلة لِلصُّنْع عَنِ الصَّانِع، وهُم المَلاحِدَة.

وذَكَر[5] فِي تَلْخِيص المُحَصل، أَنّ المَلاحِدَة يَقولُون : أَنّه تَعالَى مَوجُود وَوَاحِدٌ ولَكِن لا بِمَعنَى أَنّه مُتَّصِف بِالوُجودِ والوَحْدَة، بَل مِن حَيْث إِنّه مَبْدَأ الوُجود، ومَبْدَأ الوَحْدَة والكَثْرَة، وقَالُوا : إِنَّ العَقْـل لاَ يَصِل إِليْه، لأَنَّه مَبْدَأ العَقْل، فَلا يَتَّصِف بِوُجود ولا عَدَم، ولا كَثْرَة ولاَ وُجُوب ولا مُقابَلَة، وبَالغُوا فِي هَذا التَّنْزِيه، والتَّنْزِيه عَنِ التَّنْزِيه، وكَلاَم هَؤُلاء مِنْ جِنْس الطَّامَّات، الَّتِي لَيْس لَها حَاصِل، ولا تَحْتَها طَائِل[6].

1 ـ الزمر : 36 – لقمان : 25.
2 ـ النازعات : 24.
3 ـ القصص : 38.
4 ـ هو ابن كوش بن حام، جاء ذكره في سفر التكوين وكتب العرب، ضرب به المثل في الجبروت.
5 ـ المقصود به نصير الدين الطوسي (672/ 597هـ)، صاحب كتاب «تلخيص المحصل» أو المعروف بنقد المحصل، هو عبارة عن تلخيص لكتاب الفخر الرازي المسمى : « محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين»، وهو مطبوع.
6 ـ قوبل هذا النص مع أصله الوارد في الكتاب المذكور، وقد تصرف اليوسي فيه بعض الشيء : 222.

{كُفْر الشِّرْك المُتَّـفَق عَلَيْه أَصْنَافٌ}

وأَمَّا كُفْر الشِّرْك المُتَّفَق عَلَيْه فَأَصْنَاف، وهِي كُلّها مَذْكورَة فِيمَا مَرّ مِن الكَلام، مَع رَدِّها بِما مَرّ مِن أَدِلّة التَّمانُع وغَيْرِها، وتِلْك الأَدِلّة مَع مَا سَيجِيء فِي أَدِلَّة الصِّفَات، قَاضِية بِإِبْطَال كُـلّ كُفْر، مِمّا وُجِد ومِمَّا عَسى أَنْ يُوجَد، ولِذَلِك اكْتَفى بِها أَكْثَر المُتَكلِّمِين، فَإِنّ الاقْتِصَار عَلى إِبْطال مَا وُجِد مِن أَصْنَاف الكُفْر قُصُور، إِذْ فِي مَقْدُور الله تَعالَى أَن يَخْلُق غَيْر ذَلِك، فَيَبْتلِي مَن شَاء بِكُفْر آخَر، لَم يَقَع لأَحَد بَعْد، يَدِين بِه أَو يُجادِل بِه، والأَدِلّة المَذْكُورَة، مُنْسحِبَة عَلى كُلّ ما يُقدَّر.

ونَحْن الآنَ نُرِيد أَن نُكمِّل الفَائِدَة، بِالإِشَارَة إِلى أَصْنَاف الشِّرْك الوَاقِعَة فِي الوُجودِ، مَع إِبْطالِها بِوَجْه الإِيجَازِ، لِيكُون ذَلِك أَشْفى لِلنَّفْس، بَعْد أَنْ تَعْلَم أَنّ دَلِيل التَّمانُع، إِنَّما احْتَاج إِلَيْـه المُتَكلِّمُون في شِرْك خَاص، وهُو أَن يُفْرَض تَعدُّد الآلِهَة بِالوَصْف الكَامِل اللاَّئِق بِالأُلوهِية، بِأَن يَكُون الإِلَهان مَثَلا، وَاجِبي الوُجُود مَعاً، متَّصِفَيْن بِكُلّ كَمَال، مُتَنَزِّهِين عَن كُلّ نَقْص، عَامّي القُدْرَة والإِرَادَة والعِلْم، ونَحْو ذَلِك.

فَهذَا الفَرْض هُو الَّذِي يُحْتَاج فِيه إِلى بُرْهان التَّمانُع، ونَحْوه مِنَ الأَدِلّة السَّالِفَة. أَمَّا إِذا كَان التَّعدُّد عَلى غَيْر هَذا الوَجْه، بِأَن يَكُون البَعْض أَو الجَمِيع جِسْما أَو صِفَة مَثَلا، فَهَذا لاَ يَحْتَاج فِي إِبْطالِه إِلى أَدِلَّة التَّمانُع، إِذْ لا تَعدُّد هُنا أَصْلا، لِبُطلاَن الأُلوهِية واخْتِلالِها مِنْ أَصْلِها، إِذْ لا تَثْبُت الأُلُوهِية لِغَير الذَّات[1] ولاَ لِجِسْم. فَهَذا البَاب يَكْفِي فِيه أَدِلّة المُخالَفَة، وأَدِلَّة القِيَام بِالنَّفْس. ومَجْمُوع ذَلِك هُو الَّذِي أَشَرْنا إِلَيْه، بِأَنَّه كَافٍ فِيمَا يُوجَد وَمَا يُقَدَّر، وبَعْض ذَلِك تَقدَّم فِي هَذا الفَصْل، وبَعْضه سَيأْتِي فِي أَدِلّة الصِّفَات.

---

1 ـ وردت في نسخة ق : الذوات.

{الإِشَارَة إلى أَصْنافِ الشِّرْك الوَاقِعَة فِي الوُجودِ مَع إبْطالِها بِوَجْه الإِيجَاز}

{شِرْك الثِّنْوِية}

فَنَقُول : أَصْنَاف الشِّرْك مِنْها شِرْك الثِّنوِية، القَائِلِين بِإلَهيْن اثْنيْنِ، تَعالى الله عَنْ قَوْلِهم عُلوّا كَبيرا، ويُحْكى هَذا القَوْل عَلى وَجْهَين :

أَحدُهما أَنّ لِلْعَالَم إِلَهيْن، أَحدُهما يَخْلُق الخَيْر ويُقَال لَه خَيْر، وهُو «أَزْدَان»، والآخَر يَخلُق الشَّر ويُقَال / 94 لَـه شِرِّير، وهُو «هُرْمز»، وزَعَموا أَنّ فَاعِل الخَيْر، لا يُمْكِنه أَن يَفْعل الشَّر ولاَ العَكْس.

والرد عَليْهم، بِما وَجَب مِنْ تَماثُل الكَائِنَات كُلّها، وأَنّ القُدْرَة لابُدّ أَن تَعُمّها، إِذ مُصحِّح التَّعلُّق الإِمْكَان، وهُو وَاحِد فِي الجَمِيع، فَالقَادِر عَلى أَحَد النَّوْعَين، يَجب أَن يَكُون قَادِرا عَلى الآخَر، وحِينَئذٍ يَجِيء التَّمانُع، أَو التَّخْصِيص بلا مُخصِّص، مَع أَن كَثِيرا مِنَ الكَائِنَات لا يُتحقَّق خَيْرِيَتُها مِن شَرِّيتِها، ومِنْها مَا هُو خَيْر وشَرّ بِاعْتِبارَين : «مَصائِب قَوْم عِنْد قَوْم فَوائِد»[1]، وذَلِك كَثِير، ولا يَجْعل تَعدُّد الاعْتِبار فِي الشَّيْء الوَاحِد مُتعَدِّدا فِي نَفْسِه، بِحيْث يَكُون أَثرَيْن، ويَسْتنِد إِلى فَاعِليْن، فَيجِيء التَّوارُد والتَّمانُع، وهُو وَاضِح.

ومِن هَؤُلاء، مَنْ زَعَمَ أَنّ فَاعِل الشَّر، حَدَث عَن خَطِرة لفَاعِل الخَيْر، وهُو أَنّه تَفكّر يَوْما فَقال : لَو كَان مَعِي إِلَه يُنازِعُني فِي المُلْك، فَكيْف يَكُون حَالِي مَعَه؟ فَحدَث هُرْمز مِنْ هَذِه الخَطِرَة، ونَاهِيك بِسقَاطَة هَذا المَذْهَب، وهُو أَنّ الإِلَه حَادِث، ثُمّ يُقابَل بِأَصْلِه.

---

1 ـ البيت بتمامه في كتاب شرح العرف الطيب لديوان المتنبي : 30، هكذا :

بدا قضت الأيام ما بين أهلها — مصائب قوم عند قوم فوائد

وهو من قصيدة قالها المتنبي في سيف الدولة، عندما عاقه الثلج من دخول «خرشنة».

وورد في نسخة ق : بدل الشطر الثاني : تمامه إذا عظم المقصود قل المساعد.

وأَيْضا تِلْك الخَطِرَة، إن كَانَت خَيْرا، اسْتحَال عَلى أَصْلِهم صُدُور الشِّرير عَنْها، وإِنَ كَانَت شَرّا، فَلَم تَصْدُر عَنِ الخَيْر، فَهذِه أَوْهَام خِسِّيسَة، يَتلاعَب بِها الشَّيْطَان.

ومِن العُلَمَاء مَن قَال: هُرْمز عِنْدَهم هُو الشَّيْطان، ولاَشَكّ أَنّ هَذا القَوْل مُحْتَمل، فَإِنّ الشَّيْطان دَأْبه السَّعْي فِي الشَّر والإِغْوَاء والمَعاصِي، غَيْر أَنّ نِسْبة الفِعْل إِلَيْه بَاطِل، وإِنّما هُو سَبَب، وَعدّه إِلَها آخَر جَهْل وغَباوَة.

الوَجْه الثَّانِي: أَنّ الأَشْيَاء كُلّها مُسْتَنِدة إلِى النُّور والظُّلْمة، فَالخَيْر كُلّه مِنَ النُّور، والشَّر كُلّه مِنَ الظُّلْمَة، وهُو قَرِيب مِنَ الأَوّل، أَوْ هُوَ هُوَ.

والرَّد عَلى هَذا، بِأَن النُّور والظُّلْمَة أَجْسَام حَادِثَة، وقِيل أَعْرَاض. وعَلى كُلّ حَال فَلا تَصْلح لِلأُلوهِية، وقَال تَعالَى: ﴿ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ﴾[1] وهَذا المَذْهَب يُنْسَب لِلمَانَوِية، أَتْبَاع مَانِي[2].

وذَكَر المُؤرِّخُون[3]، أَنّ مَانِي كَان مُدّة يَقُول بِنُبوَّة المَسِيح، وكَان مُعظَّما فِي أَسَاقِفَة النَّصارَى، ثُمَّ إِنّه زَنَى، فَسقَطَت مَرْتبَته عِنْدهُم، وتَنكَّرُوا عَليْه، فَلمّا رَأى ذَلِك، خَالَفهُم وَردّ عَلَيْهم، وكَان فِي الأَصْل مَجُوسِيا يَعْرِف مَذاهِب المَجُوس، فَأَحْدَث دِينًا ودَعَا إِلَيْه، وتَبِعَه خَلْق كَثِير مِنَ المَجُوس، وادَّعوا نُبوَّتَه ونُسِبُوا إِلَيْه، وذَلِك فِي أَيّام «أَرْدَشِير بْنَ بَابِكَ الفَارِسِي».

وحَكَى[4] بَعْضُهم، أَنّ مَانِي وأَصْحَابه، زَعَموا أَنّ لِلعَالَم صَانِعيْن: فَاعِل الخَيْر وهُو نُور، وفَاعِل الشَّر وهُو ظُلْمَة، وأَنّهُما قَدِيمَان لَمْ يَزَالا، ولَنْ يَزَالا حَساسَيْن

---

1 ـ الأنعام: 1.

2 ـ عقد الشهرستاني في كتابه «الملل والنحل» فصلا خاصا بمعظم الفرق الضالة، ومنها المانوية، وكلام اليوسي في الموضوع، مقتطف في غالبه من هذا المصدر/ 1 : 244 وما بعدها، ومن كتاب «الفصل في الملل والأهواء والنحل» لابن حزم الظاهري.

3 ـ نذكر من بينهم: ابن الأثير في كتابه «الكامل في التاريخ»/ 8 : 229 وغيره.

4 ـ الذي حكى هذا الكلام هو محمد بن هارون، المعروف بأبي عيسى الوراق، وعليه اعتمد الشهرستاني في كلامه. الملل والنحل/ 1 : 244.

سَمِيعَيْن بَصِيرَيْن، وهُما مُخْتلِفان فِي النَّفْس والصُّورَة، مُتـضَادَّان فِي الفِعْل والتَّدْبير، جَوْهَر النُّور فَاضِل حَسَن نَيِّر، ونَفْسه خَيِّرَة حَكِيمَة نَفَّاعَة، مِنْها الخَيْر والصَّلاَح والسُّرُور، ولاَ يَكُون مِنْها شَيْء مِنَ الشُّرُور.

وجَوْهَر الظُّلْمَة بِضِدِّ ذَلِك كُلِّه، وأَنّ النُّور مُرْتفِع فِي نَاحِيَة الشَّمال، والظُّلْمَة مُنْحطَّة فِي نَاحِيَة الجَنُوب، وأَنّ لِكُلّ مِنْهُما أَجْناساً خَمْسَة، أَرْبَعة بَدَن، وخَامِس هُو الرُّوح، فَالَّتِي لِلنُّور : النَّار، والنُّور، والرِّيح، والمَاء، ورُوحه الشَّبَح المُتحرِّك فِيها. والَّتِي لِلظُّلْمَة : الظَّلام، والسُّموم، والحَرِيق، والضَّبَاب، ورُوحه الدُّخَان.

وسَمَّواْ أَبْـدَان النُّور مَلائِكَة، وأَبْدَان الظُّلْمَة شَياطِين، والنُّور لا يَقْدِر عَلى الشَّر، ولا يَجُوز مِنْه. والظُّلْمة لاَ تَقْدِر عَلى الخَيْر، وَلا يَجُوز مِنْها. وهَذِه تَخبُّطات مَنْ لَمْ يُؤيِّده الله تَعالَى بِالشَّرْع وَلا بِالعَقْل.

ثُمّ إِنّ مَانِي لَم يَزَل يَتقَوَّى، ويُسْتَتبعَ <إِلى زَمَان>[1] بَهْرام ابْن بَهْرَام[2]، أَو بَهْرام 95 بْن سَابُور، وكَان مِنْ جُمْلة مَا ذَهَب إِلَيْه، تَحْرِيم النِّكَاح / اسْتِعجَالا لِقَطْع النَّسْل، وإِفْناءِ هَذا الخَلْق، لِتَرْجِع النُّورَانية إِلى أَشْكالِها، وتَخْرج عَنْ هَذا المِزَاج، فَأَحْضَره بَهْرام لِيَقْتلَه، وأَمَر بَعْض المُوابِذَة[3] أَن يُناظِره، فَقَال المُوبِذَان : أَنْت الَّذِي تَزْعُم حِرْمَة النِّكَاح، لِيَنْقطِع النَّسْل، ويَرْجِع كُلُّ شَكْلٍ إِلى شَكْلِه، وأَنّ ذَلِك حَقّ وَاجِب.

فَقَال مَانِي نَعَم، وَجَبَ أَنْ يُعَان النُّور بِقَطْع النَّسْل، بِخَلاَصِهِ مِمّا هُو فِيه مِن الامْتِزَاج، فَقَالَ لَه المُوبِذُ، فَمِنَ الوَاجِب أَنْ يُعجَّل لَك هَذا الخَلاص الَّذِي تَدْعو إِلَيْه، فَانْقطَع مَانِي، فَأَمَر بَهْـرام بِصَلْبه، فَصُلِب وقُتِل أَتْباعُه[4]، ولَم تَزَل

1 ـ ساقط من ح.
2 ـ راجع ما يتصل به في الكامل في التاريخ/ 8 : 229.
3 ـ مويذ موبذان : يعني أعلم العلماء. الملل والنحل : 231.
4 ـ ما ورد في هاتين الفقرتين، نقله اليوسي بتصرف عن ابن حزم الظاهري، في كتابه الفصل في الملل=

هَذِه النِّحْلَة إِلى الدَّوْلة الإِسلاَمِية، وقُتِل عَليْها نَاس كَثِير مِنَ الزَّنادِقَة. نَسْأَل الله تَعالَى العَافِيَة.

{شِرْك المُثَلِّثَة وهُم النَّصارَى}

ومِنْها شِرْك المُثَلِّثة وهُم النَّصارَى، ولَهُم فِي ذَلِك مَقالاَت مُخْتلِفَة، فَتارَة يَقولُون ثَلاثَة: عِيسى وأُمّه والإِلَه الأَوّل، وتَارَة يَقولون ثَلاثَة أَقانِيم، وهِي ثَلاث صِفَات: الوُجُود والحَيَاة والعِلْم، وكُلّ مِنْها إِلَه، ثُمّ اجْتَمعَت فَصارَت إِلَها، ثُمّ إِنّ أُقْنوم العِلْم اتَّحَد بِذَات عِيسَى عَلَيْه السَّلام، فَصارَ إِلَها، ومِنْهم مَنْ يَقُول عِيسَى هُو ابْن الله[1]. أَمّا مَنْ زَعَم مِنْهُم أَنّ مَرْيم وابْنَها إِلَهان، فَناهِيك بِغبَاوتِه وسَخافَة عَقْله.

وكَيْف يَكُون البَشَر المَخْلوق مِنَ الطِّين، المُتَولد فِي الأَرْحَام إِلَها، تَعَالى الله عَنْ هَذِه الأَوْهَام الرَّكِيكَة. وأَمّا مَنْ يَقُول بِالأَقانِيم، فَفَساد قَوْله أَيْضا وَاضِح، لأَنّ الإِلَه تَعالى يَسْتحِيل أَن يَكُون صِفَة، إِذْ لَو كَانَ صِفَة لَم يَتَّصِف بِالصِّفات، ولاَ احْتَاج إِلى مَحلّ يَقُوم بِه، ولأَنّ التَّرْكِيبَ مِن صِفَات، هِي أَحْوال عِنْدَهم، أَو وُجُوه واعْتِبارَات لا يُعْقَل. وأَمّا قَوْلهم اتَّحَد العِلْم بِذات عِيسَى عَلَيْه السَّلاَم، فَصَار عِيسَى إِلَها، فَأَوْضَح فَساداً، وذَلِك أَنّ العِلْم صِفَة، فَكَيْف يَصِحّ عَلَيْه الانْتِقال، وهَذا الرَّأْي الفَاسِد، يُؤَدِي إِلى بُطْلان الإِلَه رَأْسا، وذَلِك أَنّ العِلْم جُزْء مِنَ الإِلَه الأَوّل عَلى زَعْمِهم، وبِانْتِقالِه إِلى جَسدِ المَسِيح يَبْطل الإِلَه الأَوّل، لِوُجوب بُطْلان الكُلّ بِفوَات جُزْء مِنْه، ثُمّ هَذا الجُزْء لا يَكُون إِلَها، لأَنّ جُزْء الإِلَه لَيْس بِإِلَه، وإِذا لَم يَكُن إِلَها لَم يَكُن عِيسَى إِلَها، فَانْتفَى الإِلَه.

=والأهواء والنحل. / 1 : 90 ـ 91.

1 ـ وهو ما أشار إليه قول الله تبارك وتعالى: ﴿ وَيُنذِرَ ٱلَّذِينَ قَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدٗا ۝٤ مَّا لَهُم بِهِۦ مِنۡ عِلۡمٖ وَلَا لِأٓبَآئِهِمۡۚ كَبُرَتۡ كَلِمَةٗ تَخۡرُجُ مِنۡ أَفۡوَٰهِهِمۡۚ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبٗا ۝٥ ﴾. الكهف : 4 ـ 5.

{اخْتِلافُ أَقْوَال النَّصارَى فِي الاتِّحادِ}

واعْلَم أَنّ لَهُم فِي هَذا الاتِّحَاد اخْتِلافا وأَقْوَالا، لاَ يَسْتَقِرّ مِنْها حَاصِل، ولِذا وَقَع فِي كُتُب المُتَكلِّمين كَالأَرْبَعِين[1] والمَواقِف، ذِكْر مَذاهِبهم بِطَرِيق السَّبْر والتَّقْدِير، لاَ بِطَرِيق الحِكايَة عَلى سَبِيل الجَزْم والتَّنْصِيص، فَغايَة مَا يُقدَّر مِن مَذاهِبِهم، فِي حَقّ المَسِيح عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، أَنَّه :

إِمّا أَن تَتَّحِد بذاتِه ذَات الله تَعالَى، أَو تَحُلّ فِي ذَاتِه، أَو تَحْصُل صِفَاته فِيه، وعَلى كُلّ حَالٍ، فَإِمّا أَنْ يُعْتَبَر فِي ذَلِك بَدَن المَسِيح، أَو نَفْسه، فَهذِه سِتَّة أَحْوَال.

وإِمّا أَن لاَ يَقولُـوا بِشَيْء مِن هَذا، ولَكِنْ يَقُولون إِنَّ الله تَعالَى أَعْطاهُ قُدْرة عَلى الخَلْق والإِيجَاد، وإِحْياء المَوْتى ونَحْو ذَلِك، أَو يَقولُون إِنّه سَمّاه ابْناً تَشْرِيفا كَما سَمّى إِبْراهِيم خَلِيلا، وهُو عَبْده، خَصَّه بِالرِّسالَة والمُعْجِزَة.

فَـهذِه ثَمانِية أَوْجُه، هِي كُلّها بَاطِلَة، إِلاَّ الأَخِير فَإِنَّه صَحِيح، وهُو شَأْن سَائِر الأَنْبِياء. أَمّا السِّتة الأُولَى فَوَجْه بُطْلانِها، مَا عُلِم مِن اسْتِحالَة الاتِّحَاد، والحُلُول عَلى الله تَعالَى.

{وَجْه بُطْـلاَن الاتِّحَاد عَلى الله تَعالَى}

أَمَّا الاتِّحاد، ونَعْني بِه صَيْرورَة الشَّيْئيْنِ شَيْئا وَاحِدا حَقِيقَة، فَمُسْتحِيل شَاهِدا وغَائِبا، لاَ فِي الذَّواتِ ولا فِي الصِّفَات، فَإِنّ الشَّيْئَيْنِ إِذا قُدِّر اتِّحادُهما، فَإِمّا أَنْ يَبْقيَا مَعاً فِي الوُجودِ، فَهُما شَيْئان ولاَ اتِّحَاد. وإِمّا أَنْ يَذْهَبَا مَعا، فَيكُون المَوْجُود غَيْرهُما ولاَ اتِّحَاد. وإِمَّا أَنْ يَذْهَب أَحدُهما ويَبْقى الآخَر، / فَلا اتِّحَاد أَيْضاً. 96

وإِنْ أُرِيدَ بالاتِّحَاد مُجرَّد الامْتِزَاج والاخْتِلاط، كَامْتزَاج المَاء بِالعَسَل، فَهذا مِن خَوَاصّ الأَجْسَام، والله تَعالى لَيْس بِجِسْم.

1 ـ كتاب الأربعين هو للفخر الرازي، واسمه الكامل : «الأربعين في أصول الدين» رتبه على أربعين مسألة من مسائل علم الكلام، ألفه لولده، وقام بتلخيصه سراج الدين الأرموي في كتاب تحت عنوان : «لباب الأربعين».

{وَجه بُطْلاَن الحُلول عَلى الله تَعالَى}

وأَمّا الحُلُول فَوْجه بُطْلانِه، أَنّ الله تَعالَى لَو حَلّ في غَيْرِه، لَكَان تَابِعا لِلغَيْر، وذَلِك يُنافِي وُجوب وُجُوده، تَعالَى عَنْ ذَلِك عُلوا كَبِيرا. وأَيْضا المَعْقُول مِنَ الحُلُول، إِمَّا حُلُول المُتمَكّن فِي المَكَان، أَوِ المُتَحيِّز في الأَبْعَاد، أَوِ الوَصْف فِي المَوْصُوف، والأَوّلاَن مِنْ خَوَاصِّ الأَجْرام، والثَّانِي مِنْ خَواصِّ المَعانِي، والله تَعالَى لَيْس بِجِرْم ولاَ مَعْنَى.

وأَمَّا السَّابِع،فَوجْه بُطْلانِه مَا تَقدَّم مِن انْفِرَاد المَوْلى تَبارَك وتَعالَى بِالقُدْرَة والتَّأْثِير، وأَن لا قُدْرَة لِغَيْره ولاَ تَأْثِير أَيّا كَانَ.

{اضْطِراب النَّصارَى فِي تَفْسِير الحُلُول الَّذِي قَالُوا بِه}

ولَهُم اضْطِـراب فِي تَفْسِير الحُلُول الَّذِي قَالوا بِه، فَمِنْهم مَنْ قَالَ : <كَحُلول الصِّفَة في المَوْصوف، وهَذا بَاطِل، فَإِنّ الصِّفَة لا تَنْتَقِل، ومِنْهم مَنْ قَال :>[1] كَامْتِزاج المَاء بِالخَمْر[2]، وهَذا بَاطِل، لأَنّه مِن صِفَات الأَجْسَام، ومِنْهُم مَن قَال : كَاتِّصَال شُعاع الشَّمْس بِالمُتشَمِّس، وهَذا أَيْضا بَاطِل، إِذِ الأَشِعّة أَجْسَام لَطِيفَة، فَصحّ عَليْها الانْتِقَال، بِخِلاَف الصِّفَة.

وقد رَأَيْت فِي كَلام بَعْض القِسِّيسينَ مِنَ النِّصارَى، مَا تُصمُّ مِنْه الآذَان، وتَقْشعِرُّ مِنْه الجُلُود، وحَاصِله أَن قَال : إِنَّ الله تَبارَك وتَعالَى، بَعْد أَن أَرْسَل رُسُلَه إِلى الخَلْق مُبشِّرينَ ومُنْذِرِينَ، نَزَل هُو بَعْد ذَلِك مِنَ السَّماءِ، لِيُكلِّم الخَلْق بِنَفْسِه، لِئَلا تكُون لَهُم عَليْه حُجّة، فَهَبط بِذاتِه مِن السَّمَاء والْتَحم بِبَطْن مَرْيَم، ودَخَل فِي رَحِمِها، وهُو مَخْلُوق مِنْ طَرِيق الجِسْم، وهُو الخَالِق لِنَفْسِه ولأُمِّه مِنْ طَرِيق النَّفْس.

---

1 ـ ساقط من نسخة ك.

2 ـ قالته اليعقوبية، وهي فرقة من النصارى، حسبما ذكره ابن حزم. الفصل/ 1 : 53.

ثُمّ إنّه مِنْ تَمام رَحْمتِه، رَضِيَ بِأَن يُهْراقَ دَمُه ويُصْلَب، لِيكُون ذَلِك كَفَّارَة لِخطِيئَة آدَم، وذَلِكَ أَنّه لَم يَكُن فِي الحِكْمَة أَنْ يَنْتقِم مِنَ العَبْد، لاعْتِلاء رُتْبَة السَيِّد عَنْ رُتْبَة العَبْد، فَأَرَاد أَن يَنْتَصِف مِنْ إنْسَان، هُوَ إِلَه مِثْله، فَانْتَصَف مِنْ خَطِيئَة آدَم، بِصَلْب المَسِيح، الَّذِي هُو إِلَه مُساوٍ لَه فِي الأُلوهِية، فَصُلِب ابْن الله عَزَّوَجَلَّ، الَّذِي هُو الله، فِي كَلام وهَذَيَان عَلى هَذا النَّمَط، يَنْقُض بَعْضه بَعْضا، ويَضْحَك بَعْضُه مِن بَعْض.

وكَيْف يَصِحُّ عَلى الله النُّزول؟ أَمْ كَيْف يُتصوَّر فِي وَاجِب الوُجُود، أَن يَحُلّ فِي بَطْن أُنْثى؟ ثُمّ يَنْمو شَيْئا فَشيْئا، ثُمّ يُقتَل، إِلى غَيْر هَذا مِن الاسْتِحالاَت، والنَّصارَى أَخسّ النّاسِ عُقولا.

ولَقَد رَأيْتُ فِي كَلام بَعْض عُلمَاء الأَنْدَلُس، فِي رَدِّه[1] علَى هَذا القِسِّيس، حَكى فِي مُقدِّمَة جَوابِه، كَلام بَعْض مُلوك الهِنْد، وقَد ذَكَر لَهُ المِلَل، فَقال: «أَمّا النَّصارَى، فَإن كَان مِنْ أَهْلِ المِلَلِ مَنْ يُجاهِدُهم بِحُكْم شَرْعِي، فَإِنِّي أَرَى أَن يُجاهَدوا بِحُكْم عَقْلِي، وإِنْ كُنّا لا نَرى بِحُكْم عُقولِنـا قِتالا، ولَكنِّي أَسْتَثْنِي هَؤُلاء القَوْم مِن جَمِيع العَوالِم، فَإنّهم قَصدُوا مُضادَة العَقْل، ونَاصَبُوه العَداوَة، وتَحلَّوا بَيْت الاسْتِحالَة، مَع أَنّهم حَادُوا عَنِ المَسْلَك الشَّرْعي، الَّذي انْتهَجَه غَيْرُهم، فَشذُّوا عَنْ جَمِيع مَناهِج الشَّريعَة الصَّالِحة، والقَطْعِية الوَاضِحَة، واعْتقَدوا كُلّ مُسْتحِيل مُمْكِنا، وبَنَوا مِن ذَلِك شَرْعا، لاَ يُؤَدِّي إِلى صَلاح نَوْع مِنْ أَنْواع العَالَم، إلاّ أَنّه يُصَيِّر العَاقِل إذا تَشرَّع بِه أَخْرَق، والرَّشِيد سَفِيها، والمُحْسِن مُسِيئا، فِي كَلام كَثِير، حَتّى قَال: فَلَو لَم تَجِب مُجاهَدة هَؤُلاء القَوْم، إلاّ لِعُموم إِضْرارِهم، الَّذِي لا تُحْصَى وُجوهُه، كَما يَجِب قَتْل الحَيَوان المُؤْذِي بِطَبْعِه، لَكانَ كَافِيا» انتهى الغَرَض مِنْه.

---

1 ـ من بين مؤلفات الأندلسيين في الرد على النصارى كتاب «مقامع هامات الصلبان ومراتع رياض الإيمان» لابن أبي عبيدة الخزرجي القرطبي (ت: 582 هـ)، و «رسالة ميزان الصدق المفرق من أهل الباطل وأهل الحق» لعبد المالك بن مسرة (ت: 552 هـ) وغيرهما.

{الحُلولِية ثَلاَث طَوائِف}

واعْلَم أَنّ الحُلولِية ثَلاث طَوائِف[1] :

{طَائِفَة النَّصارَى}

الأُولَى : النَّصارَى وتَقدّم ذِكْرُهم.

{طَائِفَة مِنْ غُلاةِ الشِّيعَة}

97 الثَّانِية : / قَوْم مِنْ غُـلاة الشِّيعَة[2]، قَالوا : إِنَّه لا يَبْعُد أَنْ يَظْهَر الرُّوحَانِي فِي صُورَة الجِسْمانِي، كَجِبْرِيل فِي صُورَة دِحْيَة[3]، وكَظُهور الجِنّ فِي صُورَة الإِنْسان، فَلا يَبْعُد أَنْ يَظْهَر الله تَعالَى، فِي بَعْض الكَامِلِين مِن خَواصّ عِبادِه، ثُمّ قَالُوا : وأَوْلى النَّاس بِذلِك عَلِّي وأَوْلادُه، الَّذِين هُم خَيْر البَرِيَّة فِي الكَمالاَت العِلْمِية والعَمَلِيّة، فَلِهذا كَان يَصْدُر عَنْهُم فِي العُلومِ والأَعْمَال، مَا هُو فَوْقَ الطَّاقَة البَشرِيّة، وهَؤُلاء لاَ يَتحاشَوْنَ أَنْ يُطْلِقوا عَلى أَئِمَّتِهم المَذْكورِين آلِهَة، تَعالى الله عَنْ تُرَّهَاتِهِم وتَوَهُّماتِهم عُلُوا كَبِيرا.

{طَائِفَة غُلاةِ المُتصَوِّفَة}

الثَّالِثة : غُلاَة المُتَصوِّفة، الزَّاعِمُونَ أَنَّ السَّالِكَ، إِذا تَنَاهَى فِي الرِّياضَة، وكَمُل فِي الصَّفاءِ، فَرُبَّمَا اتَّحد الحَقّ بِهِ، حَتّى لا إِثْنَيْنِيَة ولاَ تَغايُر أَصْلا، أَوْ سَرَى فِيه

1 ـ وردت هذه الطوائف بهذا المعنى وهذا الترتيب في كتاب المواقف في علم الكلام : 274.

2 ـ قال فيهم الشهرستاني : «وهؤلاء هم الذين غلوا في حق أئمتهم، حتى أخرجوهم من حدود الخليقة، وحكموا فيهم بأحكام الإلهية، فربما شبهوا واحدا من الأئمة بالإله، وربما شبهوا الإله بالخلق... وإنما نشأت شبهاتهم من مذاهب الحلولية، ومذاهب التناسخية، ومذاهب اليهود والنصارى، إذ اليهود شبهت الخالق بالخلق، والنصارى شبهت الخلق بالخالق، فسرت هذه الشبهات في أذهان الشيعة الغلاة». الملل والنحل/ 1 : 173.

3 ـ المقصود به دحية الكلبي (... حوالي 45هـ) من الصحابة، كان رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى قيصر الروم، وكان غنيا لاشتغاله بالتجارة، ترأس عدة كتائب في معركة اليرموك، وساهم في معارك فتح الشام.

كَالنَّار فِي الجَمْر، حَتّى لا تَمايُز أَصْلا، فَيصِحّ لَهُ أَنْ يَقُول : أَنا هُو وهُو أَنا[1]. تعالَى الله عَنْ أَغالِيطِهم وأَباطِيلِهم عُلُوا كَبِيراً.

{مَعْنَى الفَنَاء الَّذِي يَذْكُره الصُّوفِية ويَقَع لَهُم}

نَعَـم، الفَنَاء الَّذِي يَذْكُره الصُّوفِية، ويَقَع لَهُم، وتَقَع لَهُم تِلْك الشَّطحَات بِحَسَبه، يُوهِم الحُلُول ولَيْس بِه، وإِنَّما مَعْنَاه عِنْدَهُم : أَنّ السَّالِك إذا تَعالَى فِي سُلوكِه، وتَناهَى فِي تَجرُّدِه ظَاهِرا وبَاطِنا، قَد يَصِير إِلى الاسْتِغرَاق فِي التَّوْحِيد، بِحَيْث يَغِيب عَن نَفْسِه، وعَن غَيْرِه، وعَن غَيْبتِه، ولا يُشاهِد إلاّ الله تَعالَى، فَيَكُون مصَرَّفا بِحُكْم الحَقّ تَعالَى، كَما فِي الحَدِيث الإِلَهي : «كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ»[2]، وفي هَذِه الحَالَة رُبّما تَصْدُر عَنْه كَلِمَات، تُوهِم الحُلُول ولَيْس عَلى ظَاهِرِه. ولَكنّه مَعْنى صَحِيح، لأَنّه إِذا اضْمَحلَّت ذَاتُه عَنْ شُهودِه، كَان الله تَعالَى هُو المَوْجُود عِنْده، وهُو المُتكلِّم، وهُو المُخْبِر عَنْه، إِلى غَيْر ذَلِك.

{شِرْك الوَثَنِيِّـين }

ومِن أَصْناف الشِّرْك، شِرْك الوَثَنِيِّين، وهُم كُلّ مَنْ يَعْبُد غَيْر الله تَعالَى، تَقرُّبا بعبَادتِه إِلى الله تَعالَى، سَوَاء مِنْهُم عُبَّاد المَلائِكَة كَالصَّابِئَة، أَوْ عُبَّاد الكَواكِب، أَوِ الأَفْلاَك، أَوْ عُبَّاد الشَجَر والحَجَر كَالأَعْرَاب، وغَيْر ذَلِك، ويَلْتَحِق بِهِم مَنْ يَعْبُد المَسِيح أَو عُزَيْرا مَثَلا، لِلتَّقرُّب بِه.

فَمْن اعْتَقَد مِنْهُم فِي مَعْبودِه الأُلوهِية، فَالرَدّ عَليْه بِما مَرّ مِنْ أَدِلّة الوَحْدانية، إِن كَان يَعْتَقِد فِيـه الأُلوهِية الكَامِلَة، ولاَ أَظُنّ هَذا يَتَّفِق، فَإِنَّ مَنْ يَعْتَقِد غَيْر الله تَعالَى إِلَها كَامِلا، لاَ يَتصوَّر مِنْه أَنْ يَتقَرَّب بِه إِلى الله تَعالَى، ويَسْتَشْفِع بِه إِلَيْه، بَلْ

---

1 ـ ربما تنسب للحلاج الذي قتل بسبب غلوه في طريقته الصوفية.

2 ـ أخرجه البخاري في صحيحه : كتاب الرقاق، باب التواضع.

يَكْتفِي بِه. وإِن كَان يَعْتقِد مَعبُودَه جِسْما، كَالحَجَر والشَجَر، فَالرَدّ عَليْه بِما مَرّ مِن اسْتِحالَة الأُلوهِية مَع الأَجْسام، وسَيأْتِي أَيْضا.

ومَنْ لا يَعْتقِد مِنْهُم أُلوهِية مَعبُودِه، بَل اسْتِحقَاقه لِلعِبَادَة، فَالردّ عَليْه، أَنّ اسْتِحقَاقَه لِلعِبادَة، إِمّا أَنْ يَكُون بِكوْنِه إِلَها حَقّا، وذَلِك أَمْر عَقْلي، أَو بِكَوْنِه مَجْعُولا لَه ذَلِك، مِن جِهَة الإِلَه الحَقّ، وذَلِك أَمْر شَرْعِي، وكِلاَهُما بَاطِل، إِذْ لَيْسَ بِإِلَه، ولا وَرَدَ الشَّرْع بِتَعْظِيمِه، فَلا وَجْه لِعبَادتِه ولا تَعْظِيمه، إِلاّ التَمَرُّد علَى الله تَعالَى، والجُرْأَة عَليْه، بِإِثْبَات مَا هُو خَاصِية لَه تَعالى لِغيْرِه.

كَمَن يَتخَتَّم بِخاتَم المَلِك المَخْصوص بِه، <ويَجْلِس عَلى كُرْسِيه المَخْصوص بِه>[1]، ولاَشَكّ، أَنّ مَنْ فَعَل ذَلِك فِي الشَّاهِد لِنَفْسه أَو لِغيْرِه، يَكُون مُجْترِئا مُسْتَوْجِبا لِكُل عُقوبَة، وذَلِك مِنْ ثَلاثَة أَوْجُه: الأَوّل، التَّلْبِيس عَلى النَّاس. الثَّانِي، الاسْتِخفَاف بِأَمْر المُلْك. الثَّالِث، دَعْوى المُلْك والمُنَازَعة بِلسَان الحَال، فَإِن خَاصِيّة الشَّيْء مُقارِنَة لَهُ، ولِذَلك يُكنَّى بِها عَنْه، ومِنْ ثَمّ، نَقْتُل مَن تَزيَّ بِزَيِّ الكُفّار، مَنْ لَبِس الزُنَّار، والتَرَدُّد إِلى الكَنائِس وتَعْظِيمها، ونَحْو ذَلِك.

98 / فَمَن عَبد الصَنَّم، فَقَد جَعلَه إِلَها بِلسَان الحَالِ، وهَذا شِرْك وكُفْر، وقَد تَقدَّم الكَلام فِي سَبَب اتِّخَادِهِمَا.

{شِرْك الطَّبائِعِيّـِين والفَلْسَفِيّـِين}

ومِنْها شِرْك الطَّبائِعيِّين والفَلْسفِيِّين، فِي إِسْناد التَّأْثيرَات إِلى الكَائِنات، بِوجْه الطَّبْع والعِلَّة. و الرَدُّ عَليْهم بِما مَرَّ، مِن اسْتِحالَة أَن يَكُون لِغيْر الله تَعالَى أَثَر فِي شَيْء مِنَ الأَشْيَاء، وأَنّ التَّأْثِير كُلّه اخْتِيارِي، ولَيْس إِلاّ للهِ جَلّ اسْمُه، ومِنْ هَذا المَعْنَى، إِثْبات العُقُول، وإِسْنَاد الفَيْض إِلى عَقْل فَلَك القَمَر، فَكُل ذَلِك بَاطِل.

1 ـ ساقط من نسخة ك.

{مِنَ الكُفْرِ المُتَّفَق عَليْه جَعْل الصَّانِع مُوجِبا لِلذَّاتِ }

ومِنَ الكُفـر المُتَّفَق عَليْه أَيْضا، جَعْل الصَّانِع مُوجِبا لِلذَّات، وإِنْكار أَنْ يَكُون مُخْتارا قَادِرا، أَوْ عَالِما بِالجُزْئِيات[1]، إِلى غَيْر ذَلِك مِنْ مَذاهِب الفَلاسِفَة الضَّالِين.

ومِمَّا يَلْتَحِق بِهَذا كُلّه، التَّكْذِيب لله تَعالَى، أَوْ لِرُسِلِه صَرِيحا وكَذا تَلْوِيحا، وهُو قَوْل أَوْ فِعْل يُنْبِئُ عَن ذَلِك، كَإِنكار مَا عُلِم مِنَ الدِّين ضَرورَة، أَو الاسْتِهَزاء بِالشَّرِيعَة مُطْلَقا، أَوِ التَزي بِزَيِّ الكَفرَة المُنْكرِين، أَو نَحْو ذَلِك.

ومِن ذَلِك، اعْتِقَاد التَّقارُن العَقْلي، بَيْن الأُمُور العَادِيات والآثَار النَاشِئَة عِنْدَها، وإِن لَم يُعْتقَد تَأْثِيرها فِيها، لأَنّ اعْتِقَاد التَّلازُم العَقْلي، يَقْتضِي نَفْي اخْتِيار الفَاعِل، وإِنْكَار خَرْق العَادَات، والتَّكْذِيب بِما وَرَد مِن المُعْجِزات، وفِي ذَلِك إِنْكَار الشَّرائِع.

وأَسْباب الكُفْر، نَسْأَل الله السَّلامَة مِنْه كَثِيرة، ولَيْس مِنْ غَرَضِنا اسْتِقْصاؤُها عَلى التَّمَام، وإِنَّما أَشَرْنا إِلى جُملٍ مِن ذَلِك، لانْجِرار الكَلام إِليْه، عَلى أَنَّها وإِنْ تَشعَّبَت وكَثُرَت، لا تَخْرُج عَمَّا أَشَرْنا إِليْه.

{ما يُخْتَلَفُ في كَوْنِهِ كُفراً مَعَ الاتفاقِ عَلى أَنّه مَعْصِية}

وأَمَّا مَا يُختلَف فِي كَوْنِه كُفْرا، مَع الاتِّفَاق عَلى أَنّه مَعْصِية، فَكَاعْتِقاد الأَسْبَاب العَادِية مُؤَثِّرَة بِقُوّة أَوْدَعَها الله تَعالَى فِيهَا، وكَنَفْي صِفَات المَعانِي، والقَوْل بِأَنّه تَعالَى قَادِر بِذاتِه مَثلا، لاَ صِفَة زَائِدَة، وكَإِرْجاء النُّصوص، وكَاعْتِقاد الجِسْمِية والجِهَة فِي حَقِّ الله تَعالَى، وغَيْر ذَلِك مِمَّا لَيْس بِصرِيح الكُفْر، إِلاّ أَنّه يُؤَدِّي إِليْه. فَمَن لاَحَظ المَآل كَفَّر مُعْتَقِد ذَلِك، ومَن لاَحَظ الحَالَة الرَّاهِنَة، فسَّق ولَم يُكَفِّر، وهُو الَّذِي صَحَّحه القَرافِي، وغَيْره مِنَ المُحقِّقين.

---

1 ـ لمزيد التوسع راجع المنقذ من الضلال : 27 ـ 28.

أَمَّا مَن اعْتَقد الحُلُول والاتِّحَاد، فَلا خِلاَف فِي كُفْرِه، ولَيْس هُو كَمُعْتَقِد الجِسْمِية، إِذِ الحُلول والاتِّحَاد يُؤدِّي إِلى انْتِفاء الإِلَه، ومَع ذَلِك اسْتِحالَته ظَاهِرَة فِي الشَّاهِد، فَلا عُذْر لِصاحِبه.

وكَذا مَا ذَهَب إِلَيْه جَمْعٌ مِنَ الحُكمَاء، ومَنْ شَايَعَهُم مِن ضلاَّل المُتصوِّفَة، مِنْ أَنَّ وَاجِب الوُجودِ هُو الوُجُود المُطْلَق، وسَائِر المَوْجودَات مُضافَة إِلَيْه، وهَذا بَاطِل، ومُعْتَقِده كَافِر قَطْعا، لأَنّ الوُجود كُلِّي ذِهْنِي، فَلا تَحقُّق لَه مِن حَيْث هُو فِي العِيَان، فكَيْف يَكُون هُو خَالِق العَالَم؟ وكَيْف يَتَّصِف بِالصِّفاتِ الأَزلِية، مِنَ العِلْم والقُدْرة وغَيْرهما؟ وكَيْف يَبْعَث الرُّسُل ويُشرِّع الأَحْكَام؟ تَعالى الله عَمَّا يَقُول الظَّالِمُون عُلوّا كَبِيرا.

ولَيْس هَؤُلاء مِنْ جُمْلَة القَائِلين بِالحُلُول والاتِّحَاد، وإِن كَان لَهُم بِهِم شَبَهٌ، لأَنّ الوُجُود فِي زَعْم هَؤُلاءِ وَاحِد، لاَ يَكْثُر ولا يُخالِط غَيْرَه.

{الشِّرْك المُتَّفَق عَلى أَنَّه لَيْس بِكُفْر}

وأَمَّا الشِّرْك المُتَّفَق عَلى أَنَّه لَيْس بِكُفْر، فَهُو شِرْك الأَغْرَاض، وهُو أَنْ يَعْمَل المُؤْمِن العِبادَة لِغيْر الله تَعالى، ولِغيْر نَيْل ثَوابه الآجِل، وهُو مَعْصِية، وسَيأْتِي الكَلام عَليْه فِي المَقْصِد الثَّانِي إِنْ شَاءَ الله تَعالَى.

الفصل الثانـي
فِي مَعْرِفَة مَا يَنْدرِج فِي مَضْمُون هَذِه الكَلمَة
مِنَ العَقائِد الدِّينـيَة والأَحْكَام الإِلَهِيـة

اعْلَم أَنَّ هَذِه الكَلمَة المُشرفَة، جُعِلَت تَرْجَمة عَلى الإِيمَان، وكِفايَة فِي عِصْمَة قَائِلها دَماً ومَالاً، ومَا ذَلِك إِلاَّ لإِفْصاحِها بِالتَّوْحِيد، / الَّذِي جَاءَت به الرُّسُل، وتَضَمُّنِها لِما يُطْلَب مِنَ المُوحِّـد اعْتِقادُه، ويَكُون بِه تَمام إِيمانِه. وجُمَّاعُ ذَلِك ثَلاثَة أَشْياء: مَا يَجب لله تَعالَى مِنَ الكَمال، ومَا يَسْتحِيل عَليْه مِنَ النَّقْص، ومَا يَجُوز فِي حَقِّه أَنْ يَفْعَله، أَو يَحْكُم بِه.

99

وبَيان تَضَمُّنِها لِذَلك، أَنْ تَعْلَم أَنَّا قَدْ فَسَّرْنا الإِلَه فِيمَا مَرَّ بِتَفسِيرَيْن: الأَوَّل، أَنَّه هُو المُسْتحِقُّ لِلعِبادَة. والثَّانِي، أَنَّه هُو الوَاجِب الوُجود، المُسْتغنِي عَنْ كُلِّ مَا عَدَاه، المُفْتَقِر إِليْه كُلُّ مَا سِوَاه. ولاشَكَّ أَنَّ المَعْنى الأَوَّل هُو الأُوْفَق بِحسَب مَعْنى الإِلَه لُغَة، كَما مَرَّ أَنَّ الإِلَه بِمَعْنى المَأْلُوه، أَي المَعْبُود، ولَكِن المَعْنى الثَّانِي هُو الأَصْل لِلأَوَّل، إِذْ لا يَسْتَحِقُّ العِبادَة حَتَّى يَكُون مُسْتَغنِيا عَنِ الغَيْر، مُفْتَقِرا إِلَيْه الغَيْر.

فَصَار اسْتِغنَاؤُه تَعالى عَنْ غَيْره، وافْتِقَار غَيْره إِليْه لاَزِما لاسْتِحقَاقِه لِلعبَادة، كَلُزوم السَّبَب لِلْمُسَبِّب، واسْتِغنَاؤه تَعالَى وافْتِقَار الغَيْر إِليْه، يَقْتَضِيان مَا مَرَّ مِنَ الأَوْصَاف، ولا بُدَّ أَنْ نَذْكُرها بِاخْتِصار، لأَنَّ ذَلِك مِنْ جُمْلَة مَا تُفِيدُه الكَلِمَة، فَهُو دَاخِل فِي تَفْسِيرهَا، وإِبانَة مَعانِيها الجَلِيَّة والخَفِيَّة.

{الأَوْصَاف الَّتِي تُفِيدُها الكَلِمَة المُشرفَة والمُسْتحَقة لله تَعالَى}

وأَمَّا اسْتِغنَاؤُه تَعالَى، فَيُفْهَم مِنْه وُجودُه تَعالَى، إِذْ لَو كَان مَعْدوماً، لافْتَقَر إِلى مُوجِد، ضَرورَة أَنَّه فُرِض إِلَها لِلعَالَم، ولاَبُدَّ أَنْ يَكُون مَوْجوداً، ولَو افْتَقَر بَطُل الاسْتِغنَاء.

وقِدَمُه تَعالَى، إِذْ لَو كَان حَادِثا، لافْتَقَر إِلى مُحْدِث، كَما سَيأْتِي بَيانُه، ولَو افْتَقَر بَطَلَ الاسْتِغنَاء.

وبَقاؤُه تَعالَى، إِذْ لَو جَاز أَنْ يَلْحقَه العَدَم، لَكَان وُجودُه جَائِزا، لأَنَّ حَقِيقَة الجَائِز مَا يَصِحّ وُجودُه وعَدَمُه، ولَو كَان جَائِزا، لافْتَقَر إِلى مَنْ يُرجِّح وُجوده عَنْ عَدمِه، لاسْتِحالَة التَّرْجِيح بِلا مُرَجِّح، ولَوِ افْتَقَر بَطُل الاسْتِغنَاء.

ومُخالَفته تَعالى لِلحَوادِث، وهِي سَلْبُ الجِرْمِية والعَرضِية، وخَواصِّهما عَنْه تَعالَى، إِذْ لَو مَاثَل شَيْئا مِنْ خَلْقِه، لَكانَ حَادِثا مِثْلُهم، ولَو كَان حَادِثا لافْتَقَر، ولَوِ افْتَقَر بَطَلَ الاسْتِغنَاء.

وقِيامُه تَعالَى بِنفْسِه، أَيْ اسْتِغناؤُه عَنْ مَحلٍّ، يَقُوم بِه قِيَام الصِّفَة بِالمَوْصوفِ. وعَنْ مُخصِّص، أَي فَاعِل يُخصِّصه بِالوُجود بَدَلا عَنِ العَدَم، إِذ لَو كَان مُفْتَقِرا إِلى شَيْء مِنْ هَذيْن الأَمْرين، لَم يَكُن مُسْتَغنِيا عَلى الإِطْلاَق.

وقَـد اعْتُرِض قَـوْل الشَّيْـخ أَبِي عَبْد الله السَّنوسِي : «أَن اسْتِغنَاءَه تَعالَى يُوجِب لَهُ قِيامَه بِنَفْسِه» بِأَنَّه جَعل الاسْتِغنَاء مُسْتلْزِما لِلقِيَام بِالنَّفْس، وهُو اسْتِلزَام الشَّيْء لِنفْسِه.

وأُجِيبَ بِأَنَّ الاسْتِغنَاء، الَّذي فُسِّر بِـه القِيَام بِالنَّفْس خَاصّ، والاسْتِغنَاء هُنا عَامّ، والخَاصّ دَاخِل تَحت الأَعَمّ.

قُلْتُ : وفِيه نَظَر، لأَنّ البَحْث وَقَع فِي الاسْتِلزَام، وقَد أَخْرجَه الجَواب عَنِ اسْتِلزَام الشَّيْء لِنَفْسِه، بِما ادَّعى مِنَ التَّغايُر، وأَدْخلَه فِي اسْتِلزَام الأَعَمّ للأَخصّ، وهُو بَاطِل، إِذْ لا يَلْزَم مِنْ ثُبوت الأَعَمّ ثُبوت الأَخَصّ، ولاَ مِن انْتِفَاء الأَخصّ انْتِفاء الأَعمّ، اللَّهُم إِلاّ أَن يُرِيد أَنّ هَذا لَيْس مِن بَابِ الاسْتلزَام، بَل مِنْ بَابِ العُمومِ والشُّمولِ.

بِمعْنى، أَنّه تَعالَى إذا ثَبَت لَه الاسْتِغنَاء مُطْلَقا، دَخَل فِي ذَلِك اسْتِغناؤُه عَنِ المَحلِّ والمُخصِّص، إذ لَو لَم يَثْبُت هَذا الخَاصّ لَم يَثْبُت الاسْتِغنَاء العَامّ، لانْتِقاضِه عَلى هَذا الفَرض، وهَذا مَا أَشرْنا إلَيْه أَوّلاً فِي تَقْريرِه.

وفِي هَذا كُلّه نَظَر، لأَنّ القِيَام بِالنَّفس، مُراد بِه عِنْد المُتأخِّرينَ كَالسَّنوسِي الغِنَى المُطْلَق، وذَلِك هُو الاسْتِغنَاء المَذْكُور فِي الضَّابِط، فَهذا هُو هَذا، وإلاّ كَان التَّعْبِير بِالقِيَام بِالنَّفْس قَاصِرا، غَيْر وَافٍ بِالمُرَاد، فَلا تَكْمل العَقائِد وهُو بَاطِل، فَلم يَصِحْ قَوْل المُجِيب المَذْكُور، أَنّ الاسْتِغنَاء المُفَسر بِه القِيَّام بِالنَّفْس أَخصُّ.

100 وكَان سَببُ الوَهْـم، أَنّه رَأَى التَّعْبِير هُنا / باسْتِغنَاء الإِلَه عَن كُلِّ مَا سِوَاه، وهُنَاك بِالاسْتِغنَاء عَنِ المَحلِّ والمُخصِّص، فَتوَهّم أَنّ هَذِه الكُلِّية، يَدْخُل فِيها شَيْء لَم يَدْخُل هُنَاك، وهُو غَلَط، فَإِنّ الافْتِقَار مُنْحصِر فِي الافْتِقَار إِلى المَحلِّ، افْتِقَار القِيَام، والافْتِقَار إِلى المُخصِّص، إِمّا لِلإيجَاد وإِمّا لِلإِمْدادِ، والقِيَام بِالنَّفسِ هُو سَلْب ذَلِك.

ومَعْنى كَوْنه تَعالَى مُسْتغنِيا عَنْ كُلِّ مَا سِوَاه، أَنّه لَيْس مُفْتقِرا إِلى شَيْء، لا عَلى أَنْ يَكُون لَه ذَلِك الشَّيْء ذَاتاً يَقُوم بِه، ولا مُخصِّصا بِه يُوجِده أَوْ يُمِدُّه بِما بِه البَقَاء فِي حَقِّ المُمْكِن، مِن اسْتِمرَار وُجُود وَرِزْق ومَكَان، ونَحْو ذَلِك، لأَنّ هَذِه الأَشْيَاء كُلّها مُسْتحِيلَة عَلى الله تَعالَى، بِمُقْتَضى المُخالَفة، وَوُجوب[1] الوُجُود، وعَدَم افْتِقَاره تَعالَى إِلى شَيْء مِنْ هَذَا، هُو مَعْنَى قِيامه تَعالَى بِنَفْسِه.

فَتبَيَّن أَنّ الاسْتِغنَاء المَذْكُور في الأُلوهِية، هُو القِيَام بِالنَّفْس، فَوجَب أَنْ يُقَال : إِنَّ الاسْتِغنَاء لا يَسْتلزِم القِيَام بِالنَّفْس، لأَنّه هُوَ هُوَ، فَلا يَنْبغِي أَن يُعدَّ القِيَام بِالنَّفس فِي الصِّفَات الَّتِي تَنْدرِج تَحْت الاسْتِغنَاء، بَل يُقَال هُو وَاحِد مِنَ الإِحْدى عَشَرة، غَيْر الدَّاخِلَة تَحْت الافْتِقَار، وهُو مُتضمِّن بَاقِيهَا.

1 ـ وردت في نسخة ك : وجود الوجود.

ويُفْهَم مِنْه أَيْضا، سَمْعه تَعالَى وبَصَره وكَلاَمه، وكَوْنه تَعالَى سَمِيعا بَصِيرا مُتكلِّما، إِذْ لَوَ لَمْ تَجِب لَهُ هَذِه لَكانَ نَاقِصا، فَيَحْتَاج إِلى مَنْ يَدْفَع عَنْه النَّقائِص، فَيَبْطُل الاسْتِغنَاء، فَهَذِه إِحْدى عَشرَة.

ويُفْهَم مِنْه، أَنّه يَسْتحِيل أَن يَكُون لله تَعالَى غَرَض فِي فِعْل أَوْ حُكْم، بِأن يَفْعَل شَيْئا، أَو يَحْكُم بِشَيْء، لاسْتِجلاَب مَصْلحَة أَو دَرْء مَفْسَدة، إِذْ لَوْ كَان لَه ذَلِك لافْتَقَر إِلى ذَلِك، لِيَكْمل [له][1] بِه الغَرَض، وَلَوِ افْتَقَر انْتَفى عَنْه الاسْتِغنَاء.

ويُؤْخَذ مِنه أَيْضا، أَنّه لا يَجِب عَليْه تَعالَى فِعْل مُمْكِن عَقْلا ولاَ يَسْتَحِيل، إِذْ لَوْ وَجَب عَليْه شَيْء مِنْها، لَكانَ الكَمَال فِي أَنْ يَفْعَله، فَيحْتَاج إِلى فِعْله، فَيَذْهَب عَنْه الاسْتِغنَاء، ولَو اسْتَحال شَيْء مِنْها، لَكانَ الكَمَال فِي أَن لا يَفْعَله.

والظَّاهِـر أَنْ يُؤْخَذ هَذا القِسْم، مِن افْتِقَار مَا سِوَاه إِليْه تَعالَى، إِذِ الوَاجِب عَقْلا، والمُسْتحِيل عَقْلا، لاَ يَكُون مُتعلَّقاً لِلقُدْرَة الأَزلِية، فَلا يَفْتقِر إِلى الفَاعِل المُخْتَار، كَيْف وهُو الَّذِي يَفْتقِر إِليْه كُلّ مَا سِوَاه، وهَذا بَعْد بَيان بُطْلان العِلَّة والطَّبِيعَة.

وأَمّا افْتِقَار كُلّ مَا سِوَاه إِليْه تَعالَى، فَيُفْهَم مِنْه : قُدْرَته تَعالَى وعِلْمُه وإِرَادَتُه وحَياتُه، إِذْ لَو انْتَفَتْ هَذِه، أَو انْتَفَى شَيْء مِنْها، لَتعذَّر مِنْه الفِعْل والتَّأْثِير، لأَنَّه قَد تَبيَّن بُطْلان العِلَّة والطَّبِيعَة، ولَو تَعذَّر مِنْه الفِعْل، لَم يَفْتَقِر إِليْه شَيْء، لأَنّ العَاجِز لا يُفْتقَر إِليْه. وكَذا وَحْدانِيته، إِذْ لَو كَان مَعَه ثَانٍ في أُلوهِيتِه، لَم يَفْتَقِر إِليْه شَيْء، لِلُزوم عَجْزه حِينَئذٍ، كَما مَرَّ.

ويُفْهَم مِنْه أَيْضا : أَنَّ العَالَم كُلّه حَادِث، إِذْ لَو كَانَ شَيْء مِنْه قَدِيما، لَم يَفْتَقِر إِليْه تَعالَى، وأَنّه لاَ تَأْثِير لِشَيْء مِنَ الكَائِنَات أَصْلا فِي أَثَر مَا، لا بِاخْتِيَار ولاَ تَعْلِيل ولاَ طَبْع، إِذْ لَوْ كَان لِشَيْء مِنْها أَثَر، لَلَزِمَ أَنْ لا يَفْتقِر ذَلِك الأَثَر إِلَى مَوْلاَنَا جَلّ وعَزّ، كَيْف وهُو تَعالَى، الَّذِي يَفْتقِر إِليْه كُلّ مَا سِوَاه.

---

1 ـ سقطت من نسخة ق.

فَقَد اتَّضَح بِهَذا، أَنّ كَلمَة الإِخْلاص، تَتضَمَّن جَمِيع مَا يَجِب اعْتِقادُه، مِنْ أُمورِ الدِّين فِي الإِلهِيَات، بِاعْتِبار مَفْهُوم الأُلوهِية المُثْبَتَة فِيهِ لله تَعالَى، وفِي ضِمْن مَا يَجِب مَا يَسْتَحِيل، وقَد ذُكِرَ مَع ذَلِك مَا يَجُوز فِي حَقِّه تَعالَى، وهُو أَنّه لا يَجِب عَلَيْه فِعْل ولا تَرْك، فَتَكمَّلَتِ الأَقْسامُ كُلُّها.

فَإِن قُلْتَ : إِنَّ الدَّلِيل يَجِب أَنْ تَكُون مُقَدِّمَاتُه مُسلَّمة عِنْد الخَصْم، والاسْتِدلاَل هُنا بِالاسْتِغنَاء لَيْس كَذلِك، فَإِنّه لاَ يَجِب أَنْ يُسلِّم الخَصْم اسْتِغْنَاءَه تَعالَى عَن غَيْره، وافْتِقَار الغَيْر إِليْه.

أَمّا أَوّلا، فَلأَنَّه قَد يَدَّعِي أَنَّه مُحْتَاج إِلى إِلَه آخَر، أَوْ غَيْر ذَلِك مِنَ الاحْتِيَاج، كَما قَال فِنْحَاص اليَهودِي لَعنَه الله، إِنَّ الله مُفْتَقِر إِليْنا ونَحْن عَنْه أَغْنِياء، وفِي ذَلِك 101/ نَزَل قَوْلَه تَعالَى : ﴿ لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ ﴾[1] الآية، تَعالَى الله عَن قَوْلِهم عُلوّا كَبِيراً.

وأَمّا ثَانِيا، فلأَنّه قَدْ يَدَّعِي أَنّ العَالَم قَدِيمٌ، كَما يَقُول الفَيْلَسوفِي. أَو مُسْتَنِد بَعْضُه إِلى بَعْض، كَما يَقُول أَرْبَاب العُقولِ، وأَرْبَاب العَناصِر والطَّبائِع، فَإِذا لَمْ يُسلَّم هَذا الأَصْل، فَكيْف يُسلَّم مَا يُؤْخَذ مِنْه مِنَ العَقائِد؟

وقَد عُلِمَ أَنّ الاسْتِدلاَل بِالأَمْر المُتنَازَع فِيه لَغْو، لا يُقَال : إِنَّه إِذا سَلَّمَ ثُبوت الأُلوهِية، لَزِمَه أَنْ يُسلِّم مَا ذُكِر مِنَ الاسْتِغنَاء والافْتِقَار، إِذْ ذَاكَ حَقِيقَتها.

لأَنّا نَقُول : لا يَلْزَم أَنْ يُسلِّم أَنّ الأُلوهِية هِي ذَاك، لِمَا مَرّ أَن الإِلَه قَدْ يُعْتبَر أَنّه المَعبُود مُطْلَقا، فَيشْمَل المُسْتحِقّ وغَيْره، وقَد يُعْتبَر أَنّه المُستَحق، لَكِن ثبُوت الاسْتِحقَاق ووَجْهه، يَخْتلِف فِي أَنْظَار النُظَّار. فَقَد يَثْبُت لِمَن لا يَتَّصِف بِذَلك الكَمَال أَصْلا، وقَد يَثْبُت لِمَن يَتَّصِف بِبعْضِه فَقَط، كَما عِنْد القَائِلينَ بِكوْنه فَاعِلا بِالذَّات، أَو أَنّه لَيْس لَهُ صِفَات.

1 ـ آل عمران : 181.

قُلنَا : لا يُرَاد مِنْ هَذا البَابِ إقامَة الحُجَّة عَلى الخُصوم بالإطْلاق، وإنَّما الخِطَاب فِيه، مَع المُعْتَرِف لله بالألوهِية، واسْتِغنَائه عَن كُلِّ مَا سِوَاه، وافْتِقَار كُلّ مَا سِوَاه إلِيْه كَالمُوحِّد.

وفَائِدَة ذَلِك عِنْده، أَن يَتنبَّه عِنْد إجْراء الكَلِمَة عَلى قَلْبِه ولِسانِه، لِمَا عَسى أَنْ يَجْهَلَه، أَو يَغْفَل عَنْه مِنْ كَمالاتِه تَعالَى، ومَا يَجِب اعْتِقَاده فِي حَقِّه، ولَهُ فِي ذَلِك طَرِيقَان :

أَحَدُهما : أَنْ يَكُون يَعْلَم، أَنّ الله مُتَّصِف بِهذِه الكمَالاتِ كُلِّها، فَإِذا ذَكرَ اسْمَه تَعالَى، اسْتَشْعَر مَا يَحِقّ لَه مِنَ الوَصْف، وَما يَجب لَهُ مِنَ الكَمالِ، كَما لَوْ ذَكرْنا السُّلطَان مَثَلا، فَإِنّا نَسْتَشعِر إذا حَضَرَت أَفْكارُنا، مَا هُو وَصْف السُّلطَان فِي الجُمْلَة، مِنَ النَّجْدَة، والكَرَم، والفَصاحَة، والصَباحَة، ورَجاحَة العَقْل، وعُلُوّ الهِمَّة، وعِزّة النَّفْس، وثَبَات الجَأْش، والارْتِيَاح لِلثَّناء، واصْطِنَاع المَكارِم، وتَخْلِيد المَآثِر، ونَحْو ذَلِك، مَع مَا هُو حَالُه مِن عِظَم المَنْزِلَة، ونُفُوذ الكَلِمَة، وبَسْطةِ اليَدِ، وغَيْر ذَلِك، لأَنّ هَذِه الأُمُور لاَ تَكَاد تَغِيبُ عَنْه فِي الفِكْر، كَما لاَ تَكَاد تَغِيب عَنْه فِي الخَارِجِ.

ثَانِيهما : أَنْ يَتَنبَّه لِذَلك بنَوْع مِنَ الاسْتِدلاَل، وذَلِك أَنْ يَعْرِف أَنَّه تَعالَى لَه الأُلوهِية، وهِي اسْتِغنَاؤُه تَعالَى عَنْ كُلِّ مَا سِوَاه، وافْتِقَار كُلّ مَا سِوَاه إلِيْه، ويَعْرِف أَنّ جَمِيع الكَمالاتِ، مُنْدرِجة تَحْت هَذا الوَصْف الكُلِّي، عَلى مَا قَرَّرْنا قَبْل فِي وَجْه الانْدِرَاج، كَما تُؤْخَذ الجُزْئِيات مِنَ الكُلِّيَات، وتُعْرَف المَسائِل مِن ضَوابِطِها، بَعْد مَعْرِفة الضَّابِط وتَقرُّرِه بِدلِيلِه.

أَمّا إذا نَازَع الخَصْم فِي هَذا الأَصْل، بِأَن أَنْكَر وُجُود الله أَصْلا، أَو فَسّرَ الأُلوهِية بِغيْر مَا ذَكرْنا، فَلا غِنَى عَن أَنْ يُبيِّن لَه وُجودُه تَعالَى، ويُبرْهَن لَه عَلى كُلّ صِفَة صِفَة، وفِي ذَلِك بَيَان اسْتِحقَاقِه تَعالَى لِلعِبادَة، وَبيَان اسْتِغنَائِه، وافْتِقَار الغَيْر إلِيْه، فَتعيَّن حِينئِذٍ أَن نُشِير إلِى أَدِلَّة هَذِه العَقائِد بِاخْتِصار، وبِذَلك إنْ شَاءَ الله تَتِمّ الفَائِدَة، وتَكْمُل العَائِدَة.

الفصل الثالث
في أَدِلَّة العَقائِد

واعْلَم، أَنّه يَجب عِنْد كَثِير مِنَ العُلمَاء، علَى كُلّ مُكلَّف أَن يَعْرِف كُلّ عَقيدَة مِنَ العَقائِد، بدَلِيل تَطْمئِنّ بِه النَّفْس ولَو إجْمالِيا، ويَجب عَلى النَّاس عَلى طَرِيق الكِفايَة، أَنْ يَكُون فِيهِم مَن يَعْرِفها كُلّها بِالدَّلِيل التَّفْصِيلي، وهُو الَّذِي يُقرِّر ويُبيِّن، 102 ويَرُدّ الشُّبَه الوَارِدة عَليْه، / لِيَدفَع عَن جُمْلة المُؤْمِنينَ، مَا عَسى أَنْ يَعْرِض لَهُم مِنَ الأَوْهَام والضَّلال، أَو يُلْقي عَليْهم ذُو شُبْهَة أَو جِدَال.

{دَلِيل عَقِيدَة وُجودِه تَعالَى}

أَمَّا وُجوده تَعالَى، فَدلِيله العَالَم، وهُو مَا سِوَى الله تَعالَى، والاسْتْدلاَل بِالعَالَم مِن وَجْهين :

الأَوّل : مِنْ حَيْث جَوازُه، بِأَن يُقَال : العَالَم لا يَلزَم عَلى تَقْدِير وُجودِه ولاَ عَدمِه مُحَال لِذاتِه، وهُو مَعْنى الجَائِز، فَالعالَم جَائِز، والجَائِز يَصِحّ وُجودُه وعَدمُه، ولا يَترَجَّح أَحدُهما إِلاّ بِمُرجِّح، لاسْتِحالَة التَّرْجِيح بِلا مُرجِّح، فَافْتقَر إِلى فَاعِل يُرجِّح وُجودَه مِنْ عَدمِه، فَإِنْ كَان ذَلِك الفَاعِل جَائِزا أَيْضا، احْتَاج هُو أَيْضا، ولَزِم التَّسَلْسُل[1] أَوِ الدَّوْر[2]، فَلابُدّ أَن يَنْتهِي الأَمْر إِلى وَاجِب لِذاتِه، يَسْتنِد إِلَيْه العَالَم، وهُو الله تَعالَى.

الثَّاني : مِنْ حَيْث حُدوثُه، أَي وُجودُه بَعْد عَدَم، بِأَن يُقَال : العَالَم حَادِث، وكُلّ حَادِث فَلَه صَانِع أَحْدثَه ، وهُو الله تَعالَى. أَمّا بَيانُ الأُولى[3] وهِي أَنّ العَالَم حَادِث،

1 ـ هو ترتيب أمور غير متناهية. التعريفات : 57.
2 ـ هو توقف الشيء على ما يتوقف عليه. نفسه : 105.
3 ـ يعني المقدمة المنطقية الأولى.

فَهُو أَنّ كُلّ مَا يُشاهَد مِنَ العَالَم إمّا جِرْم ، وهُو المُتحَيِّز القَائِم بنفْسِه، كَالحَجَر والخَشَب، وإمَّا عَرَض، وهُو الوَصْف القَائِم بِالجِرْم، كَالبَياض والسَّوادِ، وكُلّ جِرْم حَادِث، وكُلّ عَرَض حَادِث، فَالعالَم كُلّه حَادِث. أمّا بَيانُ كَوْن كُلّ عَرَض حَادِثاً، فَهُو أَنّ العَرَض مُتغيِّر مِنْ وُجودٍ إلى عَدم، ومِن عَدَم إلى وُجودٍ، وكُلّ مُتغيِّر حَادِث فَالعَرَض حَادِث. أمّا أَنّه مُتغيِّر كَذلِك فَدلِيلُه المُشاهَدة، إذِ الجِرْم مَثَلا، نُشاهِده مُتحرِّكا ثُم يَسْكُن، فَقَد انْعدمَت الحَركَة، ولا يَنْعدِم إلا الجَائِز، ولاَ يَكُون المَوْجُود الجَائِز إلاّ حَادِثا، وجَاء السُّكُون بَعْد أَنْ لَمْ يَكُن، وذَلِك حَقيقَة الحُدوثِ، فَتبَيّن حُدوث العَرَض بِكُلّ حَالٍ.

فَإن قَال قَائِل : إنَّ المَحلَّ إذا تَحرَّك مَثلا ثُمّ سَكَن، فَلا نُسلِّم أَن الحَركَة قَد انْعدَمت، بَلْ نَقُول : إنَّها كَامِنة في المَحلِّ بِظهُور حُكْم الضِّد، أَو نَقُول : انْتقَلت مِن ذَلِك المَحلِّ فَقامَت بِنفْسهَا، أَو انْتقَلت إلى مَحلّ آخَر. وكَذا السُّكون الَّذِي جَاء بَعْد الحَركَة، لَعلَّه كَانَ كَامِنا ثُمّ ظَهر، أَو انْتقَل إليْه مِنْ مَحلّ آخر، أَو مِن قِيامِه بِنفْسِه. وعَلى تَسْلِيم العَدَم فِي ذَلِك كُلِّه، فَالحُدوث إنَّما هُو فِي تَغيُّره مِنْ عَدَم إلى وُجود، إذْ ذَاك حَقِيقة الحُدوثِ. أمّا العَكْس، وهُو التَّغير مِن وُجود إلى عَدَم، فَلَيْس هُو مِنَ الحُدوثِ، ومَنْ لَنا أَنّه يَسْتلزِمه، فَقَد يَكُون قَدِيما ثُمّ يَنْعدِم.

فَالجوَاب أَن نَقُول : أَمّا الكُمُون[1] فَمُحال، إذْ لَو كَانَ السُّكُون كَامِنا فِي الجِرْم، حَالَة حَركتِه وبِالعَكْس، لَزِم اجْتِمَاع الضِّدَيْن، مِنْ كَوْنِ الجِرْم مُتحرِّكا سَاكِنا، ضَرورَة أَنّ وُجود السُّكون يَقْتضِي كَوْنه سَاكِنا، وَوُجود الحَركَة يَقْتضِي كَوْنه مُتحرِّكا.

وأَمّا قِيَامُ العَرَض بِنَفْسه، وكَذا انْتِقالُه فَمُحال أَيْضا، إذْ فِيه قَلْب حَقِيقَته، فَإنّ الحَركَة مَثَلا، هِي انْتِقَال الجِرْم مِنْ مَحَلٍّ إلى آخَر، فَلَو قَامَت الحَركَة بِنَفْسِها، أَوِ انْتقَلت وَحْدها، بَطُلَت هَذِه الحَقِيقَة.

1 ـ الكمون : من كمن كمونا، إذا توارى واختفى.

وأَمّا انعِدامُ القَدِيم فَمُحال، إذْ كُلّ مَا ثَبَت قِدَمُه اسْتَحالَ عَدمُه، وسَنُقرِّرُه عِنْد بَيَان قِدَم الصَّانِع، إنْ شَاءَ الله تَعالَى.

وأَمّا بيانُ الثَّانِية[1]، وهِي أَنَّ كُلّ جِرْم حَادِث، فَهُو أَنّ الجِرْم مُلازِم لِلْعرَض الحَادِث، وكُلّ مُلازِم لِلحَادِث حَادِث، فَالجِرْم حَادِث. أَمّا الأُولَى: وهُو أَنّ الجِرْم مُلاَزِم لِلعَرَض الحَادِث، فَلأَنّ الحَركَة والسُّكون مَثَلا، يَتعاقَبان عَلى الجِرْم ولا يَرْتفِعان عَنْه، وكَذا الاجْتِماع والافْتِرَاق، وهَذِه الأَرْبعَة / هِي الأَكْوَان، 103 والأَجْرَام مُلازِمة لَها، وهَذِه قَد تَبيَّن حُدوثُها، بِما مَرّ مِنَ التَّغيُّر. وأَمّا الثَّانِية، وهِي أَنّ مُلازِم الحَادِث حَادِث، فَلأَنّ المُتلاَزِمَيْن لا يَسْبق أَحدُهما الآخَر بِالزَّمانِ، فَمتَى كَانَ أَحَدُهُما حَادِثا غَيْر أَزلِي، لَزِم أَنْ يَكُون الآخَر حَادِثا كَذلِك، وإلا فَارَق صَاحِبَه، والفَرْضُ أَنّهُما لاَ يَفْترِقَان، مَثلا إذَا ثَبَت أَنّ الحَركَة حَادِثة وكَذا السُّكون، عُلِم أَنّ الجِرْم حَادِث، إذْ لَو كَان قَدِيماً، لَكان فِي الأَزَل لاَ مُتحرِّكا ولاَ سَاكِنا، إذِ الفَرْض أَن لا حَركَة ولاَ سُكون فِي الأَزلِ، وذَلِك مُحال.

فَإن قَال قَائِل: إنَّما يَكُون الجِرْم مُلازِما لِلأعْراضِ، لَو وُجِدَت الأَعْرَاض، ونَحْن لا نُسلِّم أَنّ ثَمّ زَائِدا عَلى الأَجْرَام أَصْلا، سَلَّمْنا، ولا نُسلِّم المُلازَمة وعَدَم الانْفِكَاك، سَلَّمْنا، ولاَ نُسلِّم أَنّ حُدوث العَرض يَسْتلزِم حُدوث الجِرْم. قَوْلكم: أَنّه إذَا كَان الجِرْم قَديماً والعَرض حَادِثا، يَلْزم أَنّ الجِرْم عَارِيا عَنِ العَرض فِي الأَزلِ.

نَقُول: إنَّما يَلْزَم، إذا كَان العَرَض حَادِثا بِشَخْصه ونَوْعِه، بِحيْث لا وُجود لِشَخْصه ولاَ لِنوْعِه فِي الأَزلِ أَصْلا، ولِمَ لاَ نَقُول إنَّ الأَعْرَاض كَالحَركَات مَثَلا، هِي حَادِثَة بأَشْخاصِها، وعَلى ذَلِك دَلّ دَلِيل التَّغيّر، وهِي قَدِيمَة بِأنْواعِها.

مَثلا الفَلَك، كُلّ حَركَة حَركَة مِن حَركاتِه حَادِثة فِي نَفْسِها، ونَوْع الحَركَات قَدِيم لاَ أَوّل لَه، فَما مِنْ حَـركَة إلاّ وقَبْلها حَركَة أَبداً، وعَلى هَذا التَّقْدِير يَصِحّ قِدَم

1 ـ أي المقدمة المنطقية الثانية.

الفَلَك، ولاَ يَلْزَم مَع ذَلِك أَن يَعْرى عَنِ الحَركَة فِي الأَزَل، فَإِنَّه وإِن كَان يَعْرى عَن أَشْخاصِ الحَركَات، فَلَيْس يَعْرَى عَن نَوْعِها، بَل هِي مُتَسلْسِلة عَلَيْه، مَا مِن حَركَة إلاّ وقَد مَضَت قَبْلها حَركَة، فَهِي حَوادِث لا أَوّل لَهاَ.

قُلْنا : أَمّا وُجُود الزَّائِد عَلى الأَجْرَام، فَأَمْر ضَروري، وإِنْكاره مُكابَرة، بَلْ إنكَاره دَلِيل عَليْه، إِذْ ذَاكَ الإِنْكار لَيْس هُو عَيْن ذَاتِ الخَصْم، بَلْ زَائِد عَليْها. وأَمّا عَدَم انْفِكَاك الأَجْرام عَنِ الزَّائِد، فَلأَنّ الأَجْرام قَابِلَة لِلأَعْراض لِـذَاتِها ضَرورَة، والقُبول مُتسَاوٍ فِيهَا، فَلَو صَحّ انْفِكاكها عَنْ بَعْض مَا تَقْبَلُه، لَصحَّ انْفِكاكُها عَنِ الجَمِيع لِتسَاوِيها، ولَو صَحّ انْفِكاكُها عَنِ الجَمِيع، لَصحَّ انْفِكاكُها عَنِ الحَركَة والسُّكون مَثَلا، لأَنَّهُما مِنْ ذَلِك المَجْمُوع، لَكِن صِحَة انْفِكاكِها عَنِ الحَركَة والسُّكون بَاطِل، إِذِ الحَركَة عِبارَة عَنِ انْتِقَال الجِرْم مِن حَيِّزِه، والسُّكون عِبارَة عَنْ بَقائِه فِيه، فَلَو خَلا الجِرْم عَنِ الحَركَة والسُّكون، لَكَان لاَ بَاقِيا ولا غَيْر بَاقٍ، وفِي ذَلِك ارْتِفَاع النَّقِيضَيْن، وهُو بَيِّنُ الاسْتِحالَة.

وأَمَّا جَعْلُها حَوادِث لاَ أَوّل لَهَا فَباطِل، إِذْ لَوْ كَانَت حَركَات الفَلَك مَثَلا، لاَ أَوّل لَهَا، بِحيْث تَكُون مَوْجودَة بِنَوْعِها فِي الأَزَل، كَما قَال الخَصْم، لَمْ يَخْل إِمّا أَنْ يُوجَد شَيْء مِنْ أَشْخَاص ذَلِك النَّوْع فِي الأَزَل، أَمْ لاَ. فَإِن لَم يُوجَد شَيْء مِنْ أَشْخَاص الحَركَة فِي الأَزَل أَصْلا، لَـزِم أَنْ لاَ وُجُود لِذَلك النَّوْع فِي الأَزَل، ضَرورَة أَنَّ النَّوْع لا يَتحقَّق إِلاّ فِي ضِمْن أَفْرادِه.

ومَنِ ادَّعَى أَنّ فِي وِعَائه نَوْعا مِنَ التَّمر مَثَلا، أَوْ فِي كِيسِه نَوْعا مِنَ الدَّراهِم، ثُمّ فُتِّشَ الوِعَاء أَوِ الكِيـسُ، هَل يُوجَد فِيه نَوْعٌ مِن تِلْك الأَفْرَاد، فَلَم تُوجَد فِيه تَمرَة أَصْلا، مِنْ ذَلِك النَّوْع ولا دِرْهَم، كَان ادِّعَاء وُجودِ ذَلِك النَّوعِ بَاطِلا، وإِفْكاً مُبِيناً.

وكَذا مَنِ ادَّعى، أَنّ نَوْع الحَركَات مَوْجُود فِي الأَزَل، لِيَصِحّ قِدَم الفَلَك المَوْصوفِ بِها، ثُمّ فُتِّش فَلَم تُوجَد حَركَة أَزَلِية أَصْلا، كَان ادِّعاؤُه قِدَم النَّوْع،

وَوُجودُه فِي الأَزَل بَاطِلا، وإِن وُجِد شَيْء مِنْ أَشْخاص الحَركَة فِي الأَزَل، فَتِلْك الحَركَة لاَبُدّ أَن تكُون قَدْ وُجِدَت بَعْد عَدَم، إِذْ ذَاكَ مَعنَى حُدوثِها، والخَصْم يُسلِّم حُدوثَها بِالشَّخص، وحِينَئذٍ، إِنْ كَان عَدَمُها سَابِقا عَليْها، لَزِم أَن / 104 تكُون هِي غَيْر أَزلِية، وعَدمُها هُو الأَزلِي، إِذِ الأَزَلِي لا يَسْبِقه عَدَم. وإِنْ كَانَ عَدَمُهَا مُقارِنا لَها، لَزِم اجْتِماع وُجود الشَّيْء وعَدمُه، ولا خَفَاء فِي اسْتِحالَتِه.

{عَقِيدَة حُدوثِ العَالَم مَوْقوفَة عَلى تَحْقِيق سَبْعَة مَطالِب}

فقَد بَـان لَك أَنّ حُدوث العَالَم، مَوْقُوف عَلى تَحْقِيق هَذِه المَطالِب السَّبْعة. وهِي : إِثْبَات زَائِد عَلى الأَجْرام، وإِثْبات أَنّها لاَ تَنْفَكّ عَن ذَلِك الزَّائِد، وإِثْبات حُدوثِه، وهُو بِأَرْبعَة أَشْياء : إِبْطال كُمُون العَرَض وظُهورِه، وإِبْطال قِيامِه بِنَفْسه، وإِبْطال انْتِقالِه، وإِبْطال لحُوُق العَدَم لِلْقديم، والسَّابِع، إِبْطَال حَوادِث لا أَوَّل لَها.

ووَجْه انْحِصَار الشُّكوك فِي هَذِه السَّبْعة، أَنّه وَقَع الاسْتِدلاَل علَى الأَجْرَام بِمُلازَمتِها لِلأَعْراض الحَادِثة، وأَنّ مُلازِم الحَادِث حَادِث. فَتضمَّن هَذا الكَلام أَرْبَع مَقالاَت : ثَلاث فِي المُقدِّمة الأُولى بِالضِّمْن، وهِي أَنّ مَع الأَجْرام أَعْراضها، وأَنّها لاَ تَنْفَك عَنْها، وأَنّ تِلْك الأَعْراض حَادِثَة.

والرَّابِعة هِي الثَّانِية، أَنّ مُلازِم الحَادِث حَادِث. فَلِلخَصْم أَنْ يَمْنَعها كُلّها فَيقُول : لا نُسلِّم أَنّ مَع الأَجْرَام أَعْراضا أَصْلا، إِذْ لا زَائِد علَى الأَجْرام، فَلابُدّ مِن إِثْبات الزَّائِد، سَلَّمنا، ولاَ نُسلِّم أَنّها لا تَنْفَك عَنْها، فَلابُدّ مِن إِثْبات أَنّها لا تَنْفَك، سَلَّمْنا، ولا نُسلِّم أَنّها حَادِثة، فَلابُد مِن بَيانِ حُدوثِها، وذَلِك بِمُشاهَدة تَغيُّرِها مِنْ عَدَم إِلى وُجود، ومِن وُجود إِلى عَدَم، فَيقول : لاَ نُسلِّم أَنّها لاَ تَنعدِم قَطّ، بَلْ إِذا ظَهرَت فِي المَحلِّ فَذاك، وإِن لَمْ تَظْهَر فَقَد كَمُنَت فِيه، أَوِ انْتقلَت إِلى مَحلٍّ آخَرَ، أَوْ إِلى قِيامِها بِنَفْسها، فَلابُد مِنْ إِبْطال الكُمونِ، وإِبْطال الانْتِقَال، وإِبْطال القِيام بِالنَّفْس.

{إبْطَال الكُمونِ والانْتِقَال والقِيَام بِالنَّفْس}

وَوجْه الحَصْر فِيها، أَنّ الجِرْم مَثلا إِذا تَحرَّك ثُمّ سَكَن، فَالحرَكَة الَّتِي كَانَت ظَاهِرَة ثُم لَم تَظْهَر، إما أَنّها صَارَت إلى العَدَم، وهُو مُدَّعانَا نَحْن، وإمَّا أَنّها لَمْ تَزَل مَوْجودَة.

وحِينَئذٍ، إمَّا أَنّها الآن فِي مَحلّ أَم لاَ، فَإِن لَمْ تكُن فِي مَحلّ، فَهِي قَائِمة بِنفْسِها، وإن كَانَت فِي مَحلّ، فَإِمّا هَذا المَحلّ الَّذِي ظَهَر فِيه حُكْم ضِدّها أَو غَيْره. وعَلى الأَوّل فَهِي كَامِنَة فِيه. وعَلى الثَّانِي فَهِي مُنْتقِلة، إِذْ لا تَصِل إِلى مَحلّ آخرَ إِلاّ بِالانْتقَال إِلَيْه.

وكَذا لَو لَم يَكُن مُتحرِّكا ثُمَّ تَحرَّك، فَالحَركَة الَّتِي لَم تَظْهَر ثُمّ ظَهرَت، إمَّا أَن تَكُون قَبْل ظُهورِها مَعْدُومَة أَوْ مَوْجودَة. فَإِنْ كَانَت مَعْدومَة، فَقَد حَدثَت عَنْ عَدم وهُو مُدَّعانَا. وإِنْ كَانَت مَوْجودَة، فَإِمّا فِي مَحلّ أَوْ لاَ. وعَلى الثَّانِي فَهِي قَائمَةٌ بنفْسِها، وعَلى الأَوّل فَهِي إمّا فِي هَذا المَحلِّ، أَو فِي غَيرِه. فَإِن كَانَت فِي هَذا المَحلِّ، فَهِي كَامنَة فِيه، وإِن كَانَت فِي غَيْره، فَلَم تَصِل إِلى هَذا إِلاّ بِالانْتِقَال إِلَيْه.

ثُمَّ يَقُول : سَلَّمنا أَنَّها تكُون مَوْجودَة ثُم تَنْعدِم، ولا نُسلِّم أَنَّ ذَلِك يُوجِب كَوْنها حَادِثة مِن أَوَّل، بَلْ نَدَّعي أَنَّها قَدِيمَة، ثُم يَطْرأ عَلَيْها العَدَم، فَلابدّ مِنْ بَيانِ اسْتِحالَة عَدمِ القَدِيم.

فَهَذه سِتّة أَسْئِلة، وَردَت كُلّها عَلى الصُّغرَى، وهِي قَوْلنا : الأَجْـرام مُلازِمَـة لِلأعْـراض الحَادِثة، مَع قَوْلنا فِي بَيانِها : الأَعْرَاض مُتغيِّرة، وكُلّ مُتغيِّر حَادِث.

ثُمّ يَنْتقِل الخَصْم إِلى الكُبْرى، وهِي قَوْلنا : وكُلّ مُلازِم للحَادِث حَادِث. فَيقُول : لاَ نُسلِّم حُدوث الجِرْم مِنْ حُدوثِ العَرض، إِلاَّ لَو كَان العَرض حَادِثا شَخْصا ونَوْعا، ولاَ نُسلِّم ذَلِك، بَل نَدَّعي أَنَّها حَوادِث، ولَكِنها لاَ أَوّل لَها، فَهِي قَدِيمة بِالنَّوْع.

وهَذا سُؤَال وَاحِد وَرَد عَلى الكُبْرى، وإنْ شِئْت جَعلْته علَى الصُّغرى بِالاسْتِفسَار، أَنْ يُقال : مَا تَعْنون بِالحُدوثِ، الَّذي بيَّنْتُم بِه التَّغير : الشَّخْصي أَمِ النَّوْعي؟ والأَوَّل مُسلَّم، والثَّانِي مَمْنوع. وهُو كَافٍ في صِحَّة قِدَم الأَجْرامِ.

105 وهَذِه / هِي المَطالِب السَّبْعة، الَّتِي تُقرَّرُ في حُدوثِ العَالَم، وقَد سَمِعْت الجَواب عَنْها.

وبَقِي مَطْلب ثَامِن، وهُو أَنا أَقَمْنا الدَّلِيل أَوَّلا بِقيَاس مُقسَّم، ذِي جُزْء غَيْر تَامّ مِنَ الشَّكْل الأَوَّل، فَقُلنَا : إِنَّ العَالَم كُلُّه إِمّا جِرْم وإِمَّا عَرض، وكُلّ جِرْم حَادِث، وكُلُّ عَرض حَادِث، لِينْتُج العَالَم كُلُّه حَادِث.

وكُلَّ مَا ذَكَرْنَا مِن المَطالِب، إِنَّما هِي في جُزْئَي الكُبْرى، أَعْني قَوْلنا : وكُلّ جِرْم حَادِث، وكُلّ عَرض حَادِث، وقَد بَقِيَت الصُّغْرى بِلا بَيان، أَعْني قَوْلنا : العَالَم إِمَّا جِرْم وإِمَّا عَرَض، فَإِنَّ هَذِهِ مَانِعة خُلُو في المَعْنَى، حَاكِمة بِانْحصَار العَالَم في الأَجْرام والأَعْراض.

فَلِلخَصْم أَن يَمْنع الانْحِصار، ويَقول : العَالَم هُو مَا سِوى الله تَعالَى. ومَنْ لَنا بِأَنَّه لا يَكُون إِلاَّ جِرْما أَوْ عَرَضا، ولَعلَّ ثَمَّ ثَالِثا، فَلا يَصْدُق عَليْه الحُدُوث، لِعدَم دُخولِه في الكُبْرى، وحِينَئِذٍ لا يَكُون العَالم كُلَّه حَادِثا، بَل بَعضَه فَقَط، وهُو الجِرْم والعَرَض.

والجَوَاب عَن هَذا السُّؤَال، هُو أَنَّ الدَّلِيل الَّذِي نَظَمنَاه، مَبْناه عَلى انْحِصار العَالَم فِي الأَجْرام والأَعْراض، لأَنّ المَوْجود الحَادِث، إِمَّا مُتحيِّز وهُو الجِرْم، وإِمّا قَائِم بِه وهُو العَرَض، ولاَشكّ أَنّ هَذِه القِسْمَة غَيْر حَاصِرة، إِذ لَم تَدُر بَيْن النَّفْي والإِثْبات، فَلا تُنافِي بِحسَب نَفْسِها أَنْ يَكُون ثَمَّ مَا لَيْس بِمُتحيِّز ولاَ قَائِم بِمُتحيِّز، فَاخْتلَف النُّظارُ فِي هَذا.

فَذَهَب الحُكمَاء وبَعْض المُتكلِّمينَ إِلى إِثْبات الثَّالِث، أَعْني مَا لَيْس بِمُتحيِّز ولا قَائِم بِه، فَلَيْس بِجِرْم ولا عَرَض، وسَمَّوهُ الجَوْهَر المُجرَّد، وجَعلُوا مِنْه: العُقول والمَلائِكَة عِنْد مَنْ يُثْبِتها.

وذَهبَ مُعْظَم المُتكلِّمينَ إلى نَفْيه، وحَصْر العَالَم فِي الجِرْم والعَرَض، ولِكلٍّ مِنَ الفَرِيقَيْن أَدِلّة مَبْسوطَة فِي مَحلِّه، ولاَ تَخْلُو عَن ضُعْف.

ومِنَ المُحقِّقينَ مَن اخْتَار الوَقْف لِعدَم تَبيُّن أَحَد الأَمْرَيْن بِوَجْه وَاضِح.

إذا عَلِمْت هَذا، فَنقُول: إِنْ جَرَيْنا عَلى الانْحِصَار، فَقد تَمَّ الدَّلِيل عَلى حُدوث العَالَم كُلّه، بِالطَّرِيق العَقْلي الَّذِي قَرَّرْنا، وإِنْ جَرَيْنا عَلى غَيْر ذَلِك، فَمِنَ المُتكلِّمينَ مَنْ تكلَّف الاسْتِدلاَل عَلى الزَّائِد أَيْضا بِطَرِيق العَقْل، ولَهُم فِي ذَلِك طُرُق لاَ تَخْلو عَنْ ضُعْف. ومِنْهُم مَنِ اخْتَار الاسْتِدلاَل بِالسَّمْع عَلى الزَّائِد.

وهَذا هُو الصَّواب، والحَقُّ الَّذِي لا مِرْية فِيه، فَإِنَّ المَطْلوب، إِنَّما هُو إِقامَة الحُجَّة علَى مَا يُدَّعى، أَعَـمّ مِنْ أَنْ تَكُون الحُجَّة عَقْلِية، أَو سَمْعِية فِيما يُقْبَل فِيه السَّمْع، <ومَسْأَلَتُنا مِمّا يُقْبل فِيه السَّمْع>[1].

وبَيَان ذَلِك أَنْ تَعْلَم، أَنّ بَيَان حُدوث العَالَم في هَذا البَاب، لَيْس مُرادا لِنَفْسه، بَل لِلتَّوصل بِذلِك إِلى العِلْم بِوُجود الصَّانِع الحَقّ، ومَعْلوم أَنّ ذَرةً وَاحدَة مِن ذَرَّات العَالَم، إذا تَبيَّن حُدوثُها بِطَرِيقه السَّابِق، فَحُدوثها يَدُلّ عَلى وُجود الصَّانِع، ويَدُلّ عَلى أَنَّ لَه قُدْرة ومَشِيئَة، وعِلْما وحَيَاة، إِذْ هَذِه مُصحِّحات الفِعْل.

فَإِذا ثَبَت الصَّانِع بِالنَّظر فِي هَذِه الذَّرة مَوْصوفا بِصفَات الكَمَال، وظَهرَت المُعْجزَة عَلى يَدِ مُدَّعي الرِّسَالَة، فَعُلِمَ أَنَّ ذَلِك الصَّانِع هُو مُوجِدها لِيُصَدَّق بِها المُدَّعي ثَبتَ صِدْق الرَّسُول، فَإِذا ثَبَت صِدقُه كَان كُلّ مَا أَخْبر بِه حَقّا، فَإِذا أَخْبَر أَنّ مَا سِوى هَذِه الذَّرة مِنْ سَائِر المَوْجودَات سِوى الله تَعالَى، وصِفاتِه العَلِية كُلّه

---

1 ـ ساقط من نسخة ح.

حَادِث مِنْ صُنْع الله تَعالَى، ولاَ فَرْق في ذَلِك بَيْن الجِرْم والعَرَض وغَيْرِهما، وَجبَ تَصْدِيقُه فِي ذَلِك.

وبِهَذا تَعْلم أَنا لاَ نَحْتاج إِلى الدَّلِيل العَقْلي فِي جَمِيع الأَجْرام والأَعْراض، بَعْد القَدْرِ الدَّال عَلى وُجودِ الصَّانِع، فَضْلا عَنْ أَن نَحْتاجَ إِلَيْه فِي الزَّائِد، فَالأدِلَّة السَّمْعيَة كَافِية فِي ذَلِك وبِالله التَّوْفِيق.

106 / وأَمَّا بَيانُ الثَّانِية، وهِي أَنَّ كُلَّ حَادِث لابُدَّ لَه مِن صَانِع، فَهُو أَنّ الحَادِث قَد كَانا لوُجود والعَدَم جَائِزَين عَليْه بِالسَّوِية، فَلا يَجُوز أَنْ يَكُون وُجودُه لِنَفسِه مِنْ غَيْر شَيْء، وإِلاّ لَزِم أَنْ يَكُون الوُجود رَاجِحا عَلى العَدَم لِذاتِه، وقَد كَان مُساوِيا لِذاتِه، فَيجْتمِع فِيه التَّساوِي والرُّجْحان، وهُو بَاطِل، ولاَ يَجُوز أَن يَكُون هُو أَوْجَد نَفْسَه، وإِلاّ لَزِم أَن يَتَقَدَّمَ عَلى نَفْسِه، لأَنَّه فَاعِلها والفَاعِل قَبْل فِعْله، ويَتأخّر أَيْضا لأَنَّه فِعْل والفِعْل مُتأخِّر، وهَذا غَايَة التَّهافُت[1]، فَوجَب أَنْ يَكُون لَه فَاعِل يُوجِده وهُو المَطْلوب، فَثبَت أَنَّ العَالَم لَه صَانِع أَوْجدَه، وهُوالمَطْلوب.

{دَلِيل عَقِيدَة قِدَم الصَّانع}

وأَمّا قِدَم هَذا الصَّانِع، أَي كَوْنه غَيْر مَسْبوقٍ بِعدَم، فَدلِيله أَنّه لَو لَمْ يَكُن قَدِيمًا كَان حَادِثا، إِذْ لا وَاسِطة بَيْنهُما، ولَو كَان حَادِثا لافْتقَر إِلى فَاعِل، لِما مَرّ في حُدوثِ العَالَم، ولَو افْتقَر افْتقَر فَاعِله لِتمَاثُلِهما، ولَو افْتقَر لَزِم الدَّوْر أَو التَّسَلْسُل، لأَنَّه إِن افْتقَر الثَّانِي إِلى الأَوّل مُباشَرة، أَو بِواسِطَة، والأَوّل لِلثَّانِي فَهُو الدَّوْر، وإِن افْتقَر الثَّانِي إِلى آخَر فَأَخَر، فَهُو التَّسلْسُل، لَكِن الدَّوْر والتَّسلْسُل مُحَالانِ. أَمّا الأَوّل، فَلِما فِيه مِن تَقدُم الشّيء علَى نَفْسِه وتَأَخُّره، وأَمّا التَّسلْسُل، فَلِما مَرّ في حَوادِث لاَ أَوَّل لَها.

---

1 ـ التهافت : السقوط والبطلان.

{دَلِيل عَقِيدَة بَقائِه تَعالَى}

وأَمَّا بَقاؤُه، أَي كَوْنه لا يَلْحَقه عَدَم، فَدلِيله، أَنّه لَوْ صَحّ لُحُوق العَدَم لَه تَعالَى، لَكانَ جَائِز الوُجود، لِصدْق حَقِيقة الجَائِز عَليْه، ولَو كَان جَائِز الوُجودِ، لافْتقَر إِلى مُوجِد، ولَوِ افْتقَر لَكانَ حَادِثا، وذَلِك بَاطِل لِوجُود قِدَمه تَعالَى. ويَجْمع القِدَم والبَقاء وُجوب الوُجود، فَالله تَعالَى وَاجِب الوُجودِ، فَلا يَصِحّ العَدَم عَليْه سَابِقا ولاَ لاَحِقا.

{دَلِيل عَقِيدَة مُخالَفَته تَعالَى لِلحَوادِث}

وأَمَّا مُخالَفَتُه تَعالى لِلحَوادِث، وهِي عِبارَة عَن تَنَزُّهِه عَنِ الجِرْمِية والعَرضِية، وخَواصِّهما، وكَذا عَن غَيْرهما مِن الحَوادِث، بِنَاء عَلى وُجودِ الزَّائِد[1] كَما مَرّ، فَدلِيله أَنّه لَو مَاثَل شَيْئا مِنَ الحَوادِث، لَكانَ حَادِثا، لِوجُوب اسْتِواء المِثْليْن، فِيما يَجب ويَجُوز ويَسْتحِيل، ومِمّا يَجب لِلحوَادِث الحُدوث، لَكِن حُدُوثُهُ تَعالَى مُحال، لِما مَرّ مِن وُجوبِ قِدَمِه.

{دَلِيلُ عَقِيدَة قِيامه تَعالى بِنفْسِه}

وأَمّا قِيامُه تَعالَى بِنفْسِه، أَي عَدَمُ افْتِقارِه إِلى المَحلِّ والمُخصِّص، فَدلِيله أَنّه لَوِ افْتقَر إِلى المُخصِّص لَكانَ حادِثا لِما مَرّ، لَكِن حُدوثه مُحال، ولَوِ افْتقَر إِلى المَحلِّ لَكان صِفَة، إِذِ الافْتِقَار إِلى المَحلِّ مِنْ خَواصِّ الصِّفَات، ولَو كَان صِفَة لَم يَتَّصِف بِالصِّفات المَعانِي[2] والمَعْنوِية[3]، لاسْتِحَالَة قِيَام المَعْنَى بِالمَعْنَى، لَكِن عَدَم اتِّصافِه بِالصِّفات بَاطِل، لِما سَيأْتِي مِن وُجوبِها.

---

1 ـ أي الجوهر المجرد كما يقول به بعض المتكلمين.

2 ـ سبق التعريف بها ، وهي على سبيل التذكير : القدرة، الإرادة، العلم، الحياة، السمع، البصر، الكلام.

3 ـ وهي الصفات الملازمة للسبع الأولى، وهي كونه تعالى : قادرا، مريدا، عالما، حيا، سميعا، بصيرا، متكلما.

{دَلِيل عَقائِد وَحْدانِيته تَعالَى وإرادَته وقُدْرتِه وعِلْمه وحَياتِه}

وأَمّا وَحْدانِيتُه تَعالى، فَقد تَقدّم ذِكْرُها تَصوُّرا وتَصْدِيقا، وأَمّا قُدْرتُه تَعالى وإِرادَته وعِلْمه وحَياتُه، فَدلِيلها أَنّه لَو لَم يَتَّصِف بِهذِه الصِّفات، لَم يَصِحّ مِنْه الإِيجَاد والإِعْدام، لأَنّها مُصحِّحات الفِعْل، فَإِنَّ إِبْراز الحَادِث مِنَ العَدم، إِنّما هُو بِالقُدرَة، إِذْ هِي صِفَة يَتأَتّى بِها إِيجَاد المُمْكِـن، وذَلِك عَلى وِفْق الإِرادَة، فَلابُدّ مِن الإِرادَة، وهِي صِفَة يَتأَتّى بِها تَخْصِيص المُمْكِن بِبَعض مَا يَجُوز عَلَيْه.

ولاَ يَكُون التَّخْصِيص إِلاّ مَع العِلْم، وهُو صِفَة يَنْكشِف بِها المَعْلوم، عَلى مَا هُو بِـه انْكِشافا لاَ يَحْتمِل النَّقِيض بِوجْه مِنَ الوُجوه، لأَنّ القَصْد إِلى الشَّيْء مَع الجَهْل بِه مُحال، ولاَ يَكُون العِلْم إِلا مَع الحَيَاة، لأَنّها شَرْط فِي الإِدْراكِ كُلِّه، ولا يُوجَد المَشْروط بِدُون شَرْطِه، ولَو لَمْ يَصِحّ مِنْه الإِيجَاد والإِعدَام، لَم يُوجَد شَيْء مِنَ العَالَم، إِذَ لا فَاعِل لَه حِينَئذٍ، لَكِن عَدَم وُجود العَالَم / 107 مُحال، لمُشاهَدة وُجودِه، فَدلّ عَلى ثُبوتِ القُدرَة وأَخوَاتِها، وهُو المَطلُوب.

واعْلَم أَنّ هَذِه الصِّفاتِ الأَرْبَع، هِي مُصحِّحات الفِعْل أَبَدا، في حَقّ الفَاعِل المُخْتار، فَمَن لَمْ يَتَّصِف بِها، اسْتَحال مِنْه الفِعْل بِالاخْتِيار كَما قَرَّرْنا، ولَو قُدِّر كَوْن[1] الفَاعِل عِلّة أَو طَبِيعَة، لَم تُشْتَرط لَه هَذِه الصِّفَات. أَمّا العِلَّة، فَلا يُشْتَرَطُ لَها شَيْء أَصْـلا، بَل بِنَفس وُجودِها يُوجَد مَعلُولها مُقارِنا لَها. وأَمّا الطَّبِيعة، فَيُشْتَرَطُ لَها، مَا تَتوَقَّف عَليْه مِن وُجودِ شَرْط وانْتِفَاء مَانِع، فَإِذا وُجِد شَرْطها وانْتَفى مَانِعها، وُجِد مَطْبوعها مُقارِنا لَها أَيْضا، ولاَ يَتأَتّى مِنْ شَيْء مِنْهُما التَّرك أَصْلا، بِخلاَف المُخْتار، فَإِنّه يَتأَتّى الفِعْل مِنْه والتَّرْك مَعاً.

وقَد انْحصَر الفَاعِل[2] فِي هَذِه الثَّلاثَة عَقْلا، لأَنّه إِمَّا أَن يَكُون يَتأَتّى مِنه الفِعْل والتَّرْك مَعا، ولاَ يُتوقَّف عَلى شَرْط ولا انْتِفاء مَانِع، وهُو المُختَار. وإِمّا أَن يَكُون

---

1 ـ وردت في نسخة ح : كان.
2 ـ وردت في نسخة ك : الفعل.

يَتأتّى مِنْه الفِعْل دُون التَّرْك، وحِينَئذٍ، إِن لَم يُتوقُّف عَلى شَرْط ولاَ انْتِفاء مَانِع فَهُو العِلّة، وإِن تَوقَّف فَهُو الطَّبِيعَة.

{فِي بَيانِ أَنّ الفَاعِل المُسْتنِد إِليْه العَالَم لَيْس عِلّة ولا طَبيعَة}

فَلا بد أَنْ نُبيِّن أَنَّ الفَاعِل، الَّذِي اسْتنَد إِليْه العَالَمُ، لَيْس عِلَّة ولا طَبِيعَة، لِيَتعيَّن كَوْنه مُخْتارا، وذَلِك بِتعَقُّل أَمْريْنِ :

أَحَدُهما، حُدوث العَالَم، وأَنّه لَم يَكُن ثُمّ كَان، فَذلِك يَدُلُّ علَى أَنّ فَاعِله لَيْس بعلّة، إِذْ لَو كَانَ عِلَّة، لَوُجد مَعْلوله مَعه، وهُو العَالَم، فَيجِب أَن يَكُون العَالَم فِي الأَزَلِ مُقارِنا لِفاعِله، لأَنَّه أَزلِي، لَكِن العَالَم حَادِث، لاَ وُجود لَه وَلا شَيْء مِنْه فِي الأَزَل، فَتبَيَّن أَنّ فَاعِلَه لَيْس بِعلَّة. ولَيْس أَيْضا بِطبِيعَة مُسْتكمِلة الشَّرائِط، إِذْ لَو كَان كَذلِك أَيْضا، لَوُجِد مَطبُوعه مَعهُ فِي الأَزلِ.

الأَمْـر الثَّانِي : مَا شُوهِد فِي العَالَم مِن الاخْتِلافَات، واخْتِصاص كُلّ شَيْء بِما اخْتَصّ بِـه، مِنْ وُجودٍ بَدَلا عَنْ عَدَم، ومِقْدار مَخْصُوص بَدلا عَن مُقابِله، وصِفَة مُخصوصَة بَدلا عَن مُقابِلِتها، وزَمان مُخْصوص بَدَلاً عَن مُقابِله، وجِهَة مَخصوصَة بَدلا عَن مُقابِلَتها، مَع تحَقُّق جَواز كُلّ مِن الأَمْريْنِ فِي الجَمِيع. فَذلِك يَدُلُّ عَلى أَنّ فَاعِله مُختَار، لأَنّ المُخْتار هُو الَّذِي يُخصِّص مِثْلاً[1] عَن مِثْل، ولَو كَان طَبيعَة مَثلا لَم يَخْتلِف، لأَنَّ مَطبُوع الطَّبِيعَة لا يَخْتلِف.

فَنقُول : صَانِع العَالَم، قَد خَصَّص مِثْلا عَن مِثْلٍ، ولا شَيْء مِنَ العِلَّة والطَّبِيعَة يُخَصِّصُ مِثْلا عَنْ مِثْل، فَينْتُج صَانِع العَالَم لَيْس بعِلَّة ولا طَبِيعَة، وكُلّ مَا لَيْس بِعلَّة ولا طَبِيعَة فَهُو مُخْتَار، فَصانِع العَالَم مُختَار، وَكُلّ مُخْتار فَهُو حَيٌّ عَالِمٌ قَادرٌ مُريدٌ، فَينْتُج صَانِع العَالَم : حَيّ عَالِم قَادِر مُرِيد، وَهذَا كُلّه وَاضِح بيِّن.

---

1 ـ المثل مفرد أمثال : وهو الشبه والنظير.

{دَلِيل عَقائِد سَمْعه تَعالَى وبَصرِه وكَلامِه}

وأَمّا سَمْعُه تَعالَى وبَصرُه وكَلامُه، فَالدَّلِيل عَليْه أَنّها كَمـال بِالضَّرورَة، فَلو لَمْ يَتَّصِف تَعالَى بِها لَكانَ نَاقِصا، والنَّقْص عَليْه تَعالَى مُحال، ويَصحّ الاسْتِدلاَل عَلى هَذِه الثَّلاثَة بِالسَّمعِ، مِن كِتَاب وسُنّة وإِجْماع، كَقوْله تعالَى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾[1] وقَولِه تَعالَى: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾[2] وكَقوْلِـه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ارْبَعُوا علَى أَنْفُسِكُم، فَإِنَّكُم لا تَدْعُون أَصَمَّ ولاَ غَائِباً، وإِنَّما تَدْعُون سَمِيعاً بَصِيراً»[3]. وفِي حَدِيث الفَاتِحة: «إِذَا قَال العَبْد الحَمْد لله رَبِّ العَالَمِين، يَقُول الله تَعالَى مَجَّدنِي عَبْدِي»[4] الحديث، وأَجْمعَت الأُمّة عَلى ذَلِك فِي الجُمْلَة.

ويُكْتفَى فِي هَذِه بِالسَّمْع، لِعدَم تَوقُّف صِدْق الرَّسولِ عَليْها، فَإِنّ إِيجَاد الله 108 لِلمُعجزَة تَصْديقا لِلرَّسولِ، إِنَّما يَتوقَّف عَلى وُجودِه تَعالَى وقِدمِه، وقُدْرتِه وإِرادَته، / وعِلْمه وحَياتِه، فَهذِه لا يُسْتدلُّ عَليْها بِالسَّمْع، إِذ لاَ يَثْبُت السَّمْع حَتّى تَثْبُت هَذِه. ولاَ يُتوَقَّف علَى السَّمْع والبَصرِ والكَلامِ، لأَنَّه يُتصَوَّر وُقُوع الفِعْل مِمَّن لَمْ يَتَّصِف بِهَذه، فَصحّ الاسْتِدلاَل عَليْها بِالسَّمْع، كَما ذَكرْنا فِي حُدوثِ العَالَم، ولاَ حَاجة إِلى العَقْل. والله تَعالَى المُوفِّق.

---

1 ـ النساء: 163.

2 ـ الشورى: 11.

3 ـ أخرجه البخاري في كتاب الدعوات، باب الدعاء إذا علا عقبة. وأخرجه أحمد في مسند الكوفيين.

4 ـ من حديث طويل أخرجه مسلم في كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة. وأخرجه النسائي في كتاب الافتتاح. كما أخرجه غيرهما.
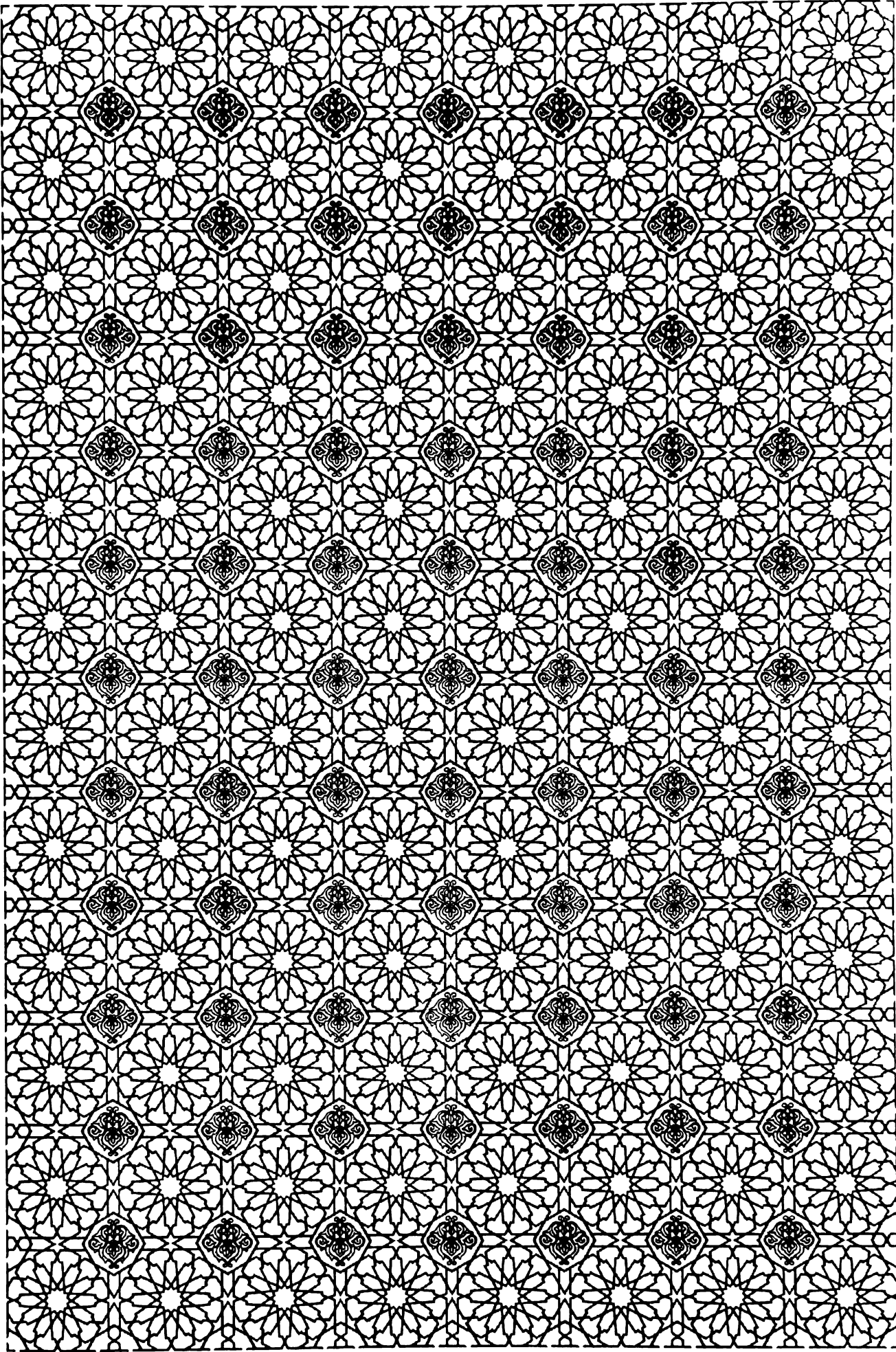
الفصل الرابع
فِي ضَبْط هَذِه الكَلِمَة

اعْلَم أَنَّ الأَوْلَى بِالنَّاطق بِـ «لاَ إِلَه إلاّ الله»، أَن لاَ يُطِيل مُدّة «لا» جِدا، لِئَلا تَخْترمه[1] المَنِيّة، قَبْل الوُصُول إلى التَّوْحِيد، قَال فِي «مِفتَاح الفَلاح»[2] : «تَطْوِيل المُدّة فِي لاَ إِله إِلاّ الله مُسْتَحسَن مَنْدوب إليْـه، لأَنّ الذَّاكِر فِي زَمَن المَدِّ، يَسْتحضِر فِي ذِهْنه جَمِيع الأَضْدادِ والأَنْدادِ، ثُمّ يَنْفِيها، ويَعْقب ذَلِك بِقوْل : لاَ إِلَه إِلاّ الله، فَهُو أَقْرَب إلى الإِخْلاص.

قَال : ومِنْهُم مَن قَال : تَرْك المَدِّ أَوْلى، لأَنَّه رُبّما مَات فِي زَمَن التَّلفُظ بـ «لا إله»، قَبْل أَن يَصِل إِلى «إلا الله». ومِنهُم مَن قَال : إِنْ قَصَدَ الإِنْتِقَال مِنَ الكُفْر إِلَى الإِيمَان، فَترْك المَدِّ أَوْلى، لِيُسْرِع إِلى الانْتِقال إِلى الإِيمَان، وإِنْ كَان مُؤْمِنا، فَالمَدُّ أَوْلى، لِما تَقدَّم»[3] انتهى.

فَحاصله ثَلاثَة أَقْوال كَما تَرى، ولِيَقْطع الهَمْزَة مِنْ «إله»، ولا يُسهلها إلى اليَاء، كَما يَفْعلُه الجُهَّال، ويَخْتَلِـس حَركَـة الهَاء، ولا يَزِيد بَعْدَها أَلِفا. ويَقْطَع أَيْضا هَمْزة «إلا» ويُشدِّد لاَمَها، لِتكُون أَداة اسْتِثْنَاء، ولا يُخَفِّفها فَتكُون حَرْف جَرٍّ. وأَمّا اسْم الجَلالَة الوَاقِع بَعْد الأَداة، فَإِن وَقَف عَلَيْه تَعيَّن السُّكون، عَلى حُكْم الوَقْف، ويُمِد مَا بَيْن «اللام والهاء» مَدّا مُتوسِّطا، كَما فِي نَظائِره، إلا أَنْ تَدْعو الضَّرورَة إِلى الإِشْباع بِقصْد الإِسْماع، فَيُشْبِع كَما فِي الأَذَان، وكَذا فِي الإِقامَة إِذا وَقَف، وإِن وَصَل بِشيْء كَأَن يَقُول : «لاَ إِلَهَ إِلاَّ الله وَحْدَه لا شَرِيكَ لَه»، فَلَهُ فِيهِ وَجْهان، الرَّفْع والنَّصْب، علَى مَا تَقدَّم فِي الإِعْرابِ[4].

1 ـ نقول اخترمه الموت : أي أخذه.

2 ـ الاسم الكامل لهذا الكتاب هو : «مفتاح الفلاح ومصباح الأرواح في ذكر الله الكريم الفتاح» للشيخ تاج الدين أحمد بن محمد بن عطاء الله السكندري المتوفى سنة 709هـ. هدية العارفين/ 1 : 103، وهو مطبوع.

3 ـ نفس النص ساقه عبد الله الهبطي منسوبا إلى صاحبه المذكور، في تأليف له في التوحيد، وهو مخطوط بالخزانة العامة، تحت رقم : 2279د، ص : 154. وقد نقل اليوسي النص مع التصرف فيه.

4 ـ راجع الفصل العاشر من المقدمة.
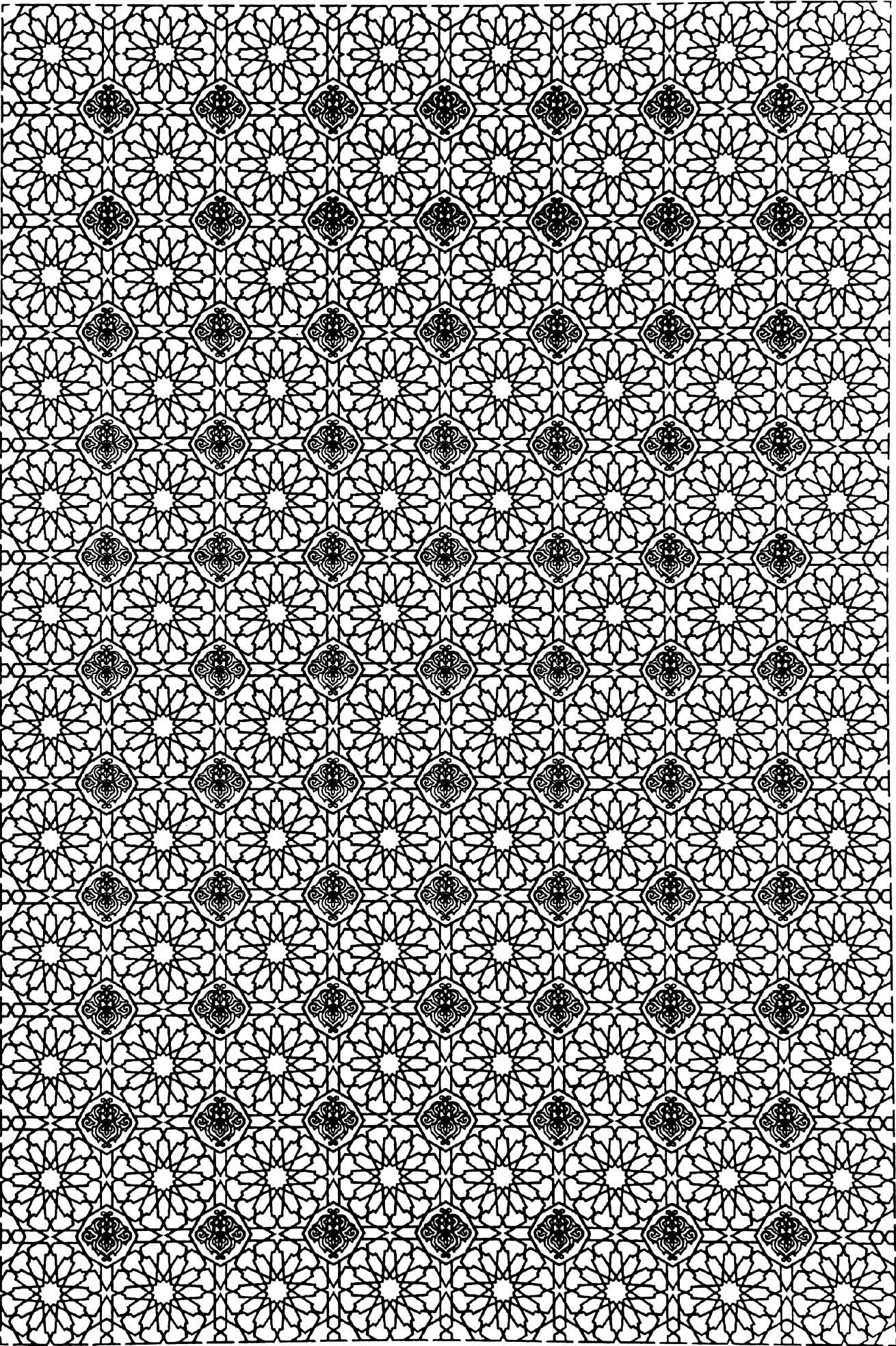
الفصل الخامس
فِي بَيانِ حُكْم هَذِه الكَلمَة

اعْلَم أَنّ ذَاكِر الكَلمَة المُشرفَة، إمّا أَنْ يَكُون مُؤمِنا قَبْل ذِكرِها، وإمّا أَنْ يَكُون كَافِرا، يُرِيد الدُّخول فِي الإسْلام، ولا عِبْرة بِغيْر هَذيْن.

فَأمَّـا المُؤْمِن، فَهِي فِي حَقّه قُرْبة وذِكْر، ويَكُون النُّطْق بِها وَاجِبا عَليْه مَرّة فِي عُمْره، وقَد حُكِي الإجْماع عَلى ذَلِك، وفِيما وَرَاء ذَلِك يُنْدَبُ ذِكْرُها، ويُرغَّب فِي الإكْثار مِنْها، كَما سَنُشِير إلى ذَلِك إنْ شَاءَ الله تَعالَى[1].

وأَمّا الكَافِر، فَلابُدّ لَه مِنْها فِي الدُّخولِ في الإيمَان، إنْ كَان قَادِراً عَلَى النُّطْق بِها، فَإن كَان أَخْرَس، اكْتفَى بِالتَّصْدِيق القَلبِي، فَمَن نَطقَ بِها مُصدِّقا بِمَضْمونِها، فَهُو مُؤْمِن إجْماعا، ومَنْ لَمْ يَنْطِق بِها، فَإن كَان لِعَجز كَالخَرَس مَثَلا، فَهُو مُؤْمِن بِتصْديقِه فِيما بَيْنَه وبَيْن الله تَعالَىَ، ويُكْتفَى مِنْه في الأَحْكامِ الدُّنْيَوية بِالإشارَة ونَحْوِها، وكَذا إن اخْترَمتْه المَنيّة بِفَوْر التَّصْدِيق، قَبْل أَنْ يَنْطِق بِها، هُو مُؤْمِن عَلى الأَصَحِّ، فَإن وَسِعَه مِنَ الزَّمانِ مَا يَنْطِق بِها، وطُلِب بِالنُّطْق بِها فَأبَى، فَهُو كَافِـر إجْماعا عِنْد الجُمْهور، لأَنّ إبَاءه بَعْد الطَّلب، دَلِيل عَلى عَدم صِدْقِهِ، وانْشِراح صَدْرِه. وإنْ لَمْ يُطْلَب بِذَلِك ولا امْتنَع مِنْها، غَيْر أَنّه اتَّفَق أَنْ لَم يَنْطِق بِها حَتى مَات، وهُو مُصدِّق بقَلْبِه، فَليْس بِمُؤمِن فِيمَا يَرْجِع إِلى أَحْكامِ الدُّنْيا، مِنْ صَلاةِ عَليْه وغَسْلِه وكَفْنه قَطْعا، إذْ لا دَلِيل لِلنَّاس عَلى ما في قَلْبه.

وهَل يَكُون مُؤْمِنا عِنْد الله تَعالَى في الدَّار الآخَرة أَمْ لا؟ ذَهبَ الجُمْهور إلى أَنّه لا يَكُون مُؤمِنا، وَذهَب جَمْع مِن المُحقِّقينَ إِلى أَنَّه مُؤْمِن، ومَبْنى / الأَوّل، عَلى أَنّ النُّطْق شَرْط فِي الإِيمَان، أَوْ جُزْء مِنْه بِحسَب مَا فِي نَفْس الأَمْر. ومَبْنى

109

1 ـ وذلك في المقصد الثاني من الكتاب، المعقود لهذا الغرض وما يتصل به، على وجه الإحاطة والشمول.

الثَّانِي، عَلى أَنّه لَيس بِشرْط وَلا شَطْر،بَلْ وَاجِب فَقَط، وإِنَّ ذَلِك بِحسَب إِجْراء الكَلاَم، لاَ بِحسَب مَا يُنْجِي عِنْد الله تَعالَى.

{مَبْحثُ تَفْسِير الإِيمَان وَبيَان المُراد مِنْه شَرْعاً}

واعْلَم أَنّ هَذا المَبْحَث، إِنَّما يَتحرَّر بتفْسِير الإِيمَان، وبَيان مَا هُو المُراد بِهِ شَرْعا، وهُو مَبْحَث طَويـل، يَكْثُر فِيه الاضْطِراب ويَجُمُّ[1] التَّفْصِيل، ولابُدّ أَنْ نَذْكُر فِي ذَلِك مَا لأَئِمَّتِنا مُلخَّصا مُختَصراً[2]، إِن شَاء الله تَعالَى.

{مَعْنى الإِيمَان لُغَـة وشَرْعا}

فَنقُول : إِنّ الإِيمَان فِي اللُّغَة هُو التَّصدِيق، يُقَال آمَـن بِه وآمَن لَهُ. والهَمْزة فِيه إِمّا لِلصَّيْـرورَة، كَأَنّ مَـنْ آمَن صَار ذَا أَمْنٍ، مِنْ أَنْ يَكُون مَكْذوباً، وإِمّا لِلتَّعْدِية، كَأَنَّه صَيَّر مُحدِّثَه آمِناً مِنَ التَّكذِيب.

وأَمّا فِي الشَّرْع، فَاخْتُلِف فِيه، أَهُو اسْم لِما فِي القَلْب؟ أَو لِما فِي اللّسانِ؟ أَم لَهُما مَعاً؟ وحَاصِل مَا تَقرّر فِي ذَلِك، أَرْبعَة احْتِمالاَت قَدْ قِيلَ بِكُلّ مِنْها : الأَوّل، أَنَّه اسْم لِفعْل القَلْب فَقَط، الثَّانِي، أَنّه اسْم لِفِعْل اللِّسَان فَقَط. الثَّالِث، أَنّه اسْم لِفِعْلهِما مَعا وَحْدَهما. الرَّابِع، أَنّه اسْم لِفعْل القَلْب مَع فِعْل اللِّسانِ، وسَائِر الجَوارِح.

{تَفْسِير الإِيمَان بِمعْنَى فِعْل القَلْب فَقَط ومَنْ قَال بِهِ}

أَمّا الأَوّل، وهُو أَنّه فِعْل القَلْب فَقَط، فَفِيه تَفْسيرَان، أَحدُهما، أَنَّ الإِيمَان هُو التَّصْدِيق، وهَذا هُو المَنْسوب إِلى الشَّيْخ أَبِي الحَسَن الأَشْعرِي[3]. قَال : «إِنَّ

---

1 ـ جم الشيء جما وجموما : إذا كثر.

2 ـ ما سيرد من كلام في مبحث الإيمان، اقتبسه اليوسي من كتاب شرح المقاصد لسعد الدين التفتازاني، ناقلا تارة ومقررا أخرى. قارن بشرح المقاصد/ 5 : 175 وما بعدها.

3 ـ أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري (324/ 260 هـ) إمام أهل السنة، كان من الأئمة المتكلمين

الإِيمَان هُو التَّصْدِيق بِكُل مَا عُلِم بِالضَّرورَة[1] مَجِيء الرَّسُول به»، لأَنَّ مُنْكِر الاجْتِهَاديَات لاَ يَكُونُ كَافِراً، وعَلَى هَذَا الرَّأْي جُمْهُور المُتَكَلِّمِينَ وَهُو المَشْهُور، وَمِنَ النَّاسِ مَن عَبَّرَ بِأَنَّ الإِيمَانَ هُوَ التَّسْلِيم، وَهُوَ رَاجِعٌ إِلَى التَّصْدِيق، فَلَيْسَ قَوْلاً آخَر. التَّفْسير الثَّانِي أَنَّ الإِيمَانَ هُو المَعْرِفَة، أَيْ مَعرِفة مَا عُلِمَ مَجِيء الرَّسُولِ به ضَرُورَةً، قِيلَ وهُو مَذْهَب الشِّيعَة، وأَبِي الحَسَن الصَّالحِي مِنَ القَدرِية، وهُو مَنْسوب أَيْضا إِلى الشَّيْخ[2] .قَال الفِهْري[3] في «شَرْح المَعالِم» : «ثُمّ اخْتلَف جَواب أَبِي الحَسَن فِي مَعنَى التَّصْدِيق، فَقالَ مَرّة هُو المَعْرِفَة بِوُجود الصَّانِع، وإِلَهِيته وصِفاتِه وتَصْدِيق رُسلِه، وقَال مَرّة التَّصْدِيق حَدِيث النَّفْس التَّابِع لِذَلِك، وهُو الحَقّ واخْتِيارُ القَاضِي[4]» انتهى.

وعَن هَذا الأَخِير عَبَّرْنا نَحْن بِالتَّصدْيق، فَجعَلْناه قَسِيم المَعْرِفة، كَما وَقع فِي شَرْح المَقاصِد، وقَد فَهِمْت مِن كَلام ابْن التِّلِمْساني الفَرْق بَيْن التَّصْدِيق الَّذِي عَبَّرْنا بِه وبَيْن المَعْرفَة، وأَنّ الأَوّل هُو المَرْضِي، وهُو الَّذِي قُلْنا إِنَّه مَذْهَب الجُمْهور.

{تَفْسِير الإِيمَان بِمعْنى فِعْل اللِّسان فَقَطّ}

وأَمّا الثَّانِي، وهُو أَنّه فِعْل اللِّسَان فَقَط، فَفِيه أَيْضا طُرُق ثَلاث :

الأُولَى، أَنَّ الإِيمان هُو الإِقْرار بِحَقيَّة مَا جَاء بِه الرَّسُول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ومَعْرفَة ذَلِك بِالقَلْب شَرْط فِيه، ولَيْسَت مِن حَقِيقَة الإِيمَان، وهَذا الرَّأْي يُنْسَب لِلرَّقاشي،

المجتهدين، ولد بالبصرة وتلقى مذهب المعتزلة وتقدم فيه، ثم رجع وجهر بخلافه. الأعلام/ 2 : 69.

1 ـ أي فيما اشتهر كونه من الدين، بحيث يعلمه العامة، من غير افتقار إلى نظر واستدلال، كوحدة الصانع، ووجوب الصلوات، وحرمة الخمر...

2 ـ يعني الأشعري المذكور.

3 ـ سبقت ترجمته في ص : 447 هامش : 2.

4 ـ يعني الباقلاني.

وحُجَّته في ذَلِك، أَنَّهُ يَلزَم في الشَّرْط مَا يَلْزَم فِي المَشْرُوط، إِذِ الشَّرْط مُكلَّف بِه أَيْضا، فَإنَّه شَرْط شَرْعِي.

الثَّانية، أَنَّه الإِقْرار بِذَلِك، بِشَرْط التَّصْدِيق. ونُسِب لِلقَطّان[1]. قَال: «إِنّ الإِقْرار إِنْ خَلا عَنِ المَعْرِفَة والتَّصْدِيق، لا يَكُون إِيمَاناً، وعِنْد اقْتِرانه بِهِما، يَكُون الإِيمَان هُو الإِقْرار فَقَط».

الثَّالثة، أَنَّه الإِقْرار بِذَلِك، مِن غَيْرِ شَرْط شَيْء مِنْهما، وهُو مَذْهَب الكَرامِية[2]، زَعمُوا أَنّ مَنِ اعْتَرَف بِلسَانِه فَهُو مُؤْمِن، وإِن كَان الكُفْر فِي قَلْبِه.

قَال الفِهْري: «ذَهبَت الكَرَّامِية إِلى أَنّ مُجرَّد الإِقْرار باللِّسَان، كَافٍ فِي الإِيمَان وإِنْ أَبْطَن الكُفْر، وهَؤُلاء الَّذِين سَمُّوْهُم مُؤْمِنينَ، هُمُ الَّذِين سَمَّاهُم الله تَعالَى مُنافِقينَ، ونَفَى عَنْهُم الإِيمَان، حَيْث قَالَ: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾[3] وقال تَعالَى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ لَا يَحْزُنكَ ٱلَّذِينَ 110 يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلْكُفْرِ / مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِأَفْوَٰهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ ﴾[4] وقَال: ﴿ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ﴾[5] والكَرَّامِية تَشْهَد إِنّ المُنافِقينَ لَصادِقون»[6] انتهى.

وقِيل: «ومَذْهَبهم أَنّ مَنْ أَضْمَر الكُفْر، وأَظْهَر الإِيمَان يَكُون مُؤْمِنا، إِلاّ أَنَّه يَسْتحِقّ الخُلود فِي النَّار، ومَنْ أَضْمر الإِيمَان وأَظْهَر الكُفْر، لاَ يَكُون مُؤْمِنا»[7].

1 ـ هو يحيى بن سعيد بن فروخ القطان التميمي، من حفاظ الحديث، ومن طبقة مالك، من البصرة، له كتاب المغازي، توفي سنة 198هـ. كشف الظنون: 146، تذكرة الحفاظ / 274 :1.
2 ـ نسبة إلى أبي عبد الله محمد بن كرام. الفرق بين الفرق: 161.
3 ـ البقرة: 7.
4 ـ المائدة: 43.
5 ـ المنافقون: 1.
6 ـ نص استشهد به صاحب النشر الطيب أيضا/ 2 : 308.
7 ـ نص منقول من كتاب شرح المقاصد/ 5 : 178.

قُلتُ : ولَيْس هَذا خِلافاً لِلجُمْهور، بِالنِّسبَة إِلى إِجْراء الأَحْكامِ في الدُّنْيا، فَإِن أَرادُوا مُجرَّد ذَلِك، فَقوْلهم صَحِيح.

{تَفْسِير مَعْنى الإِيمَان عَلى أَنّه اسْم لِفعْل القَلْب واللِّسَانْ}

وأَمّا الثَّالِث، وأَنّه اسْم لِفعْل القَلْب واللِّسان، فَالمُراد بِه، أَنّ الإِيمَان هُو المَجْموع مِنَ التَّصْدِيق بِالقَلْب والاعْتِراف بِاللِّسانِ، وهَذا مَذْهَب كَثِير مِنَ السَّلفِ، ويُنْسبُ إِلى أَبِي حَنِيفَة. وقَد يُقال فِي هَذا المَذْهَب، إِنّه اسْم لِلمَجْموعِ : مِنَ المَعْرِفة والإِقْرارِ بِاللِّسانِ، أَوِ العِلْم والإِقْرار، أَوِ الاعْتقَاد والإِقْرار، وهِي طَرِيقَة وَاحِدَة، وإِنْ كَان التَّعْبِير بِالاعْتقَاد يُشْعِر بِالاكْتفَاء بِالتَّقْلِيد، بِخلاَف المَعرِفَة أَوِ العِلْم، جَرْيا عَلى اصْطِلاحِ المُتكلِّمِين.

{النُّطْق بِالشَّهادَة فِي هَذِه الطَّرِيقَة جُزْء مِنْ حَقِيـقَة الإِيمَانّ}

واعْلَم أَنّ النُّطْق بِالشَّهادَة في هَذِه الطَّرِيقَة، جُزْء مِنْ حَقيقَة الإِيمَان، فَهِي مُكلَّف بِها في ضِمْن التَّكْلِيف بِالإِيمَان، إِذْ لا يَتحقَّق الإِيمَان بِدونِها، وعَلى هَذا، مَنْ صَدّق بِقلْبِه، ولَم يَتَّفِق لَه النُّطْق بِذَلِك حَتى مَات، لاَ يَكُون مُؤْمِنا عِنْد الله تَعالَى، ولاَ يَسْتحِقّ الجَنّة، إِلاّ أَنّ هذَا يُقيَّد بِالقَادِر، أَمّا العَاجِز عَنِ النُّطْق فَهُو مُؤْمِن.

فَإِن قُلْتَ : كَيْف يَكُون جُزْء الشَّيْء مَوْقوفا عَلى شَرْط خَارِجي كَالقُدْرَة؟

قُلتُ : مَعنَاه، أَنّ الإِيمَان فِي حَقِّ القَادِر، خِلاف الإِيمَان في حَقِّ العَاجِز، فهُو في الأَوّلِ مُركَّب دُون الثَّانِي. وأَمّا في الطَّرِيقَة الأُولَى وهِي : أَنّ الإِيمَان التَّصدِيق أَوِ المَعرِفَة، فَالنُّطْق لَيْس بِجُزْء مِنْ حَقيقَة الإِيمَان ولَكِنه شَرْط، وذَلِك عِنْد جَماعَة مِنَ المُحقِّقِينَ بِحسَب إِجْراء الأَحْكام الإِسْلامِية عَلَيْه.

فَإِن مَات ولَم يَتَّفِق لَه النُّطْق بِالشَّهادَة، فَهُو عِنْد الله مُؤَمِن في هَذا الطَّرِيق، لأَنّ حَقيقَة الإِيمَان : وهُو التَّصدِيق القَلْبي أَوِ المَعْرفَة حَصلَت عِنْدَه. وطَرِيقَة أُخرى

تَحْكي أَنّه كَافِر، وذَلِك يَنْبنِي على أَنّ النُّطْق شَرْط فِي نَفْس الأَمْر، وَهَذا كُلّه فِي حَقِّ القَادِر، الَّذِي لَم يُطْلَب بِالنُّطْقِ فَيْمتَنِع، بَـلِ اتَّفَـق لَه عَدَم النُّطْق. وأَمّا إِن طُلِب بِالنُّطْق فَامْتَنَع فَهُو كَافِر، وحُكِي عَليْه الإِجْماع كَما مَرّ. وقَال آخرُونَ: ولاَ يَكُون كَافِرا إِذَا صَدَّق بِقلبه، وهُو مَبْنِي عَلى أَنّ النُّطْق غَيْر شَرْط أَصْلا، بَل وَاجِبٌ فَرْعي، وعَلى ذَلِك أَيْضا مَنْ لَمْ يَنْطِق جَهْلا بِالوُجوبِ، فَيصِحّ إِيمَانُه عَلى الفَرْعيَة، دُون الأَصْلِية.

وأَمّا العَاجِز عَنِ النُّطْق فَهُو مُؤْمِن، وحُكِي عَليْه الإِجْماع، وكَذا مَنِ اخْترَمتْه المَنِية فَماتَ مَغْلوباً عَنِ النُّطْق، قَال في شَرْح المَعالِم: «فَإِذا لابُدّ مِنَ التَّصْدِيق بِالقَلْب، وهُو الرُّكْن الأَعْظَم مِنَ الإِيمَان، والإِقْرار يُعَبّر بِه عَنْه، وهُو شَرْط مُظْهِر لِما اشْتَمَل عَليْه الجَنَان. وقَد يُكتَفَى بما في القَلْب في الحُكْـم بِالإِيمَـان لِمَـن غُلِب عَقِب ذَلِك، ولَمْ يَتمَكّن مِنَ النُّطْق. ويُكْتفَى بِالإِشارَة في حَقِّ الأَخرَس»[1] انتهى. وقَد حُكِي الخِلاف أَيْضا في حَقِّ العَاجِز، وهُو ضَعِيف، لأَنّه يَرْجِع إِلى تَكْلِيف مَا لا يُطاق، ولَمْ يَقَع.

واعْلَم، أَنّه مَتَى ذَكرْنا طَلَب النُّطْق بِالشَّهادَة فِي هَذِه المَذاهِب، فَإِن كَان ذَلِك باعْتبَار مَا بيْن العَبْد والله تَعالَى، ومَا يَرْجِع إِلى الدَّارِ الآخِرَة، فَالمُرَاد مُجرَّد النُّطْق، ويَكْفي فِي ذَلِك حَركَة اللِّسَان، سَواء سَمِعَها سَامِع أَوْ لا[2]. ومَتى كَان ذَلِك 111 بِاعْتبَار إِجْراء الأَحْكام عَليْه، فَالمُراد النُّطْق عَلى وَجْه الإِظْهار / والإِعْلان، إِذْ بِسمَاع ذَلِك تَجْري الأَحْكَام.

{تَفْسِير الإِيمَان عَلى أَنّه فِعْل القَلْب واللِّسانِ وسَائِر الجَوارِح}

وأَمّا الرَّابع: وهُو أَنّه مِنْ فِعْل القَلْب واللِّسانِ وسَائِر الجَوارِح، فَالمُراد بِه أَنّ الإِيمَان، هُو التَّصْدِيق بِالقَلْب والإِقْرار بِاللِّسانِ والعَمَل بِسائِر الأَرْكَان، فَعَمَل

---

1 ـ نص ساقه بتمامه أيضا صاحب النشر الطيب/ 2 : 259.

2 ـ ورد في ح : أم لا.

الجَوارِح في هَذا الطَّرِيق، مِنَ صَلاةٍ وصِيامٍ ونَحْو ذَلِك، دَاخِل فِي مُسمَّى الإِيمَان، وفي هَذا ثَلاثَة مَذاهِب :

الأَوّل، أَنّ عَمَل الجَوارِح جُزْء مِنْ حَقيقَة الإِيمَان، فَحيْث انْتَفَتِ الأَعْمَال، فَلَيْس بِمُؤْمن أَصْلا، بَل هُو كَافِر، وهَذا مَذْهَب الخَوارِج.

الثَّانِي، أَنّـه لَيْس بِمُؤمِن، ولَكِنه لَيْس بِكافِر أَيْضا، بَل لَهُ مَنْزِلَة بَيْن المَنْزِلَتيْـن[1]، وهَذا مَذْهَب المُعتَزِلَة، ولَهُم اخْتِلاف في الأَعْمَال مَا هِي، فَقِيل فِعْل الوَاجِبات، وتَرْك المَحْظورَات، وهُو مَذْهَب الجُبائِية[2] مِنْهُم، وقِيلَ فِعْل الطَّاعَات وَاجِبة كَانَت أَوْ مَنْدوبَة، وهُو مَذْهَب عَبْد الجَبّار[3] وأَبِي الهُذَيْل[4] مِنْهُم.

الثَّالِث : أَنَّ الأَعْمال دَاخِلَة فِي مُسمّى الإِيمَان، إِلاّ أَنّ تَارِكَها لَيْس بِكافِر، بَل هُو مُؤْمِن مِنْ أَهْل الجَنَّة، وهَذا مَذْهَب أَكثَر السَّلَف، ويُنْسَب لإِمامِنا مَالِك وإِلى الشَّافِعِي والأَوْزاعِي.

واسْتُشْكِل هَذا المَذْهَب، بِأَن العَمَل إِنْ كَان جُزْءا، وَجَب أَنْ تَبْطُل حَقِيقة الإِيمَان عِنْد عَدمِه، فَكيْف يَكُون تَارِك العَمَل مُؤْمِنا؟

وأُجِيب : بِأَنَّ الَّذِي العَمَل جُزْء مِنْه، هُو الكَامِـل مِنَ الإِيمَان لاَ مُطْلَقَ الإِيمَان، فَهُم يَعْتبِـرون الإِيمَان بِمعْنَيَين : أَحَدهما الإِيمَان الأَصْلي المُخْرِج عَنِ الكُفْر، وعَنِ الخُلود فِي النَّار، وهُو التَّصْدِيـق وَحْدَه، أَوْ مَع النُّطْق بِالشَّهادَة كَما مَرَّ. والآخَر الإِيمَان الكَامِل، المُنْجِي مِنَ العِقاب بِفَضْل الله تَعالَى، وهُو مَا كَان مَعهُ العَمَل، وعَلى هَذا فَلا إِشْكَال، ولاَ خِلاف في المَعْنَى.

1 ـ هو أحد الأصول الخمسة التي إليها يستند مذهب المعتزلة.
2 ـ هم أتباع أبو علي الجبائي، شيخ المعتزلة (.../ 303هـ). الفرق بين الفرق : 49.
3 ـ هو القاضي عبد الجبار المعتزلي، يأتي على رأس طبقة الاعتزال البصري في اتجاه الجبائيين، خصه الدكتور عبد الستار الراوي بدراسة بعنوان : «دراسة في فكر عبد الجبار المعتزلي» وهي مطبوعة.
4 ـ أبو الهذيل العلاف المعتزلي (235/ 135هـ) له مجالس ومقالات في علم الكلام. الأعلام/ 7 : 131.

وقَد تَلخَّص مِمَّا ذَكرْنا عَشْرَة مَذاهِب[1].

الأوَّل : أَنَّ الإِيمَان هُو التَّصْدِيق.

الثَّـانِـي : أَنَّه المَعرِفَة.

الثَّالِث : أَنَه التَّسْلِيم، وهُو رَاجِع إِلى الأَوَّل.

الرَّابِـع : أَنَّه الإِقْرار بِالشَّهادَة بِشَرْط التَّصْدِيق.

الخَامِس : أَنَّه الإِقْرار بِشَرْط المَعرِفَة.

السَّادِس : أَنَّه المَجْمُوع مِنَ التَّصْدِيق والإِقْرار، أَوِ المَعْرِفَة والإِقْرار، أَوِ العِلْم والإِقْرار، أَوِ الاعْتِقاد والإِقْرار.

السَّابِع : أَنَّه المَجْمُوع مِنَ تَصْدِيق، وإِقْرار، وعَمَل، وتَارِك العَمَل كَافِر.

الثَّامِن : أَنَّه كَذلِك، وتَارِك العَمَل غَيْر كَافِر وَلا مُؤْمِن.

التَّاسع : أَنَّه كَذلِك، وتَارِك العَمَل مُؤْمِن عَاصٍ.

ثُمَّ الثَّامِن عَلى مَذْهبَيْن، <غَيْر كَافِر ولا مُؤْمِن>[2]، لأَنَّ العَمل إِمَّا فِعْل الوَاجِبات وتَرْك المَحْظورَات، أَوْ فِعْل الطَّاعَات فَقَط. وبِه كَمُلَت المَذاهِب عَشَرة، ولَمْ نَتعرَّض لِحُكْم النُّطْق بِاعْتبَار الشَّرْطِية، ولَوْ تَعرَّضْنا لَه، لَزادَت عَلى العَشْرَة، وذَلِك كُلُّهُ مَعْلُوم مِمَّا قَرَّرْنا. والله المُسْتعَان.

تنبيـه : {الاخْتِلاف فِي تَفْسيرِ مَعْنى الإِسْلام}

وأَمَّا الإِسْلام، فَاخْتُلِف فِيه أَيْضا، أَهُو الإِيمَان أَمْ غَيْره؟

فَقِيل : الإِسْلام غَيْر الإِيمَـان، وذَلِك بِحسَـب مَشْهور تَفْسِيـر الإِيمَان، فَالإِيمَانُ هُو التَّصْدِيق، ومَرْجِعه إِلى عَمَل القَلْب، والإِسْلام هُو الانْقِياد، والاسْتِسلاَم

1 ـ كلام نقل ملخصا من كتاب شرح المقاصد/ 5 : 175.

2 ـ ساقط من نسخة : ح.

لِلشَّرْع بِالطَّاعَة، ومَرْجِعه إِلى الأَمْـر والنَّهْي، إلاَّ أنَّ الإِيمَان شَرْط في الاعْتِداد بِه، وهَذا هُو الوَاقِع في كَلامِ ابْن السُّبْكي[1] قَال : «وَالإِسْلام عَمَلُ الجَوارِح، ولا يُعْتبَر إلاّ مَع الإِيمَان»[2].

وقِيلَ : إِنّهُما شَيْء وَاحِد، لأَنَّ الإِيمَان هُو التَّصْدِيق، <والتَّصْديق>[3] هُو إِذْعَان النَّفْس وقُبولُها لِلحُكْم، وذَلِك هُو مَرْجِع الإِسْلام، فَهُما رَاجِعان مَعاً، إِلَى مَعْنى الانْقِيَاد والاعْتِراف والقَبُول، فَلا يُوجَد مُؤْمِن إلاّ وهُو مُسْلِم، ولا يُوجَد مُسْلِم إلاّ وهُو مُؤْمِن.

وذَكَر[4] السَّعْد أَنّ هَذا هُو مَذْهب الجُمْهور، ونَسَب الآخَر إِلى الحَشْوِية وبَعْض المُعتزِلَة، إِلا أَنّه وَقَع في كَلامِه مَا يُشْعِر بِأَنَّ مَعْنَى اتِّحادِهما هُو عَدَم الانْفِكاك بَيْنهُما، إِذْ مَتى تَحقَّق أَحدُهما شَرْعا فَقَد تَحقَّق الآخَر، وهَذا لا يَقْتضِي اتِّحَاد مَفْهُومَيْهِما، وَالخَطْب في ذَلِك كُلِّه، بَعْد / 112 مَعرِفَة الحَاصِل سَهْل. وبِالله التَّوْفِيق.

---

1 ـ هو تاج الدين أبو النصر عبد الوهاب بن علي السبكي (727/ 771هـ) ، مهر في الأصول والفقه، والحديث والأدب. طبقات الشافعية : 234.

2 ـ نص منقول من كتاب جمع الجوامع. مهمات المتون : 198.

3 ـ سقطت من نسخة ح.

4 ـ راجع شرح المقاصد حيث عقد سعد الدين التفتازاني المبحث الثاني لشرح معنى الإسلام/ 5 : 206 ومابعدها.
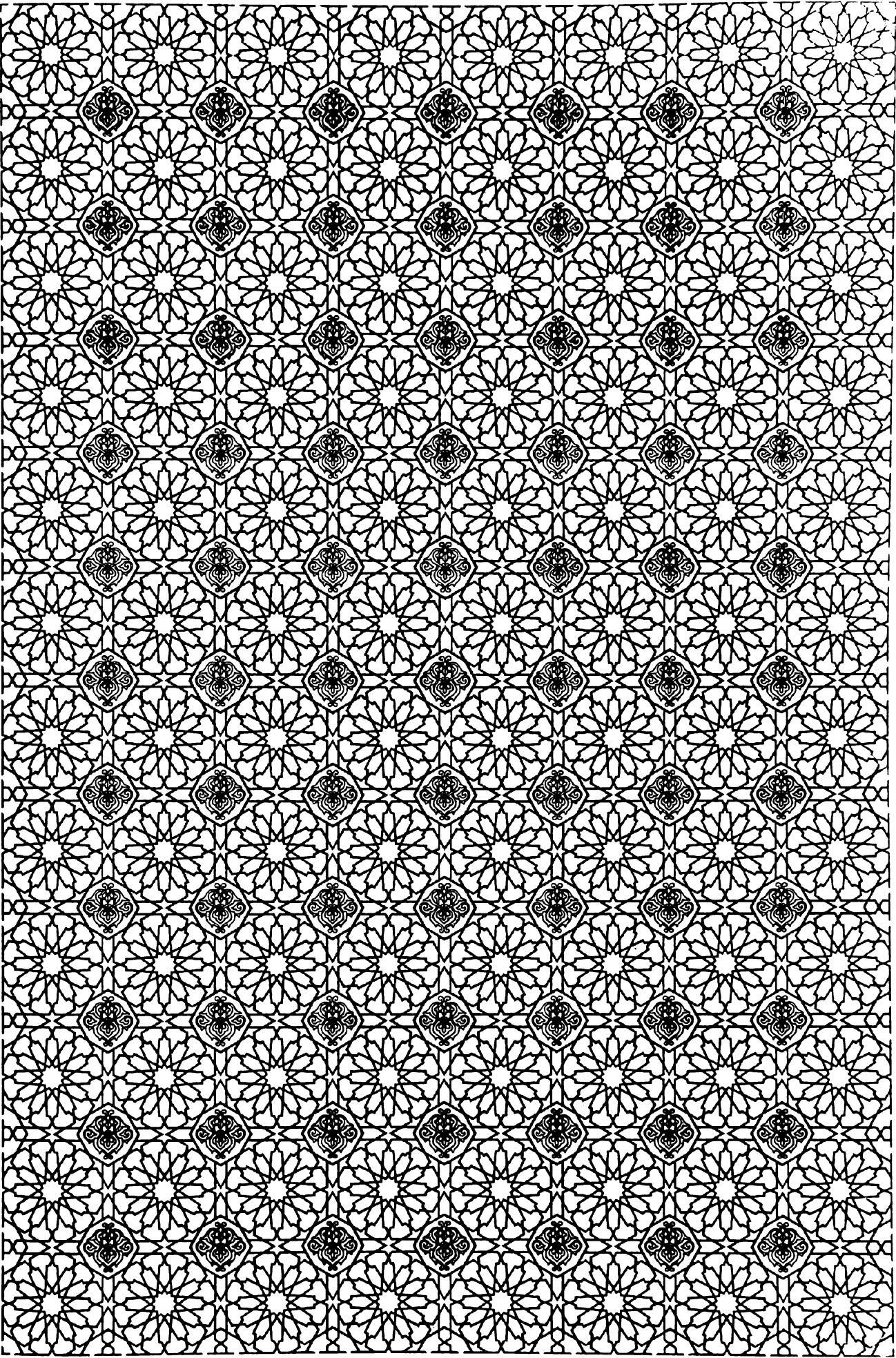
الفصل السادس
فِي مَباحِث وأَحْكام تَلْتَاط بِهَذا المَقَام

{لِلدُّخُول فِي الإِسْلام لابُدّ مِنَ النُّطْق بالشَّهادَة مَع القُدْرَة وَوُجودِ المُهْلَة وبلَفْظ بيِّن}

مِنْها، أَنّه لابُدّ مِنَ الدُّخولِ في الإِسْلام كَما مَرّ، مِنَ النُّطْق بِالشَّهادَة، مَع القُدْرة وَوُجودِ المُهْلَة، ولَوْ لَمْ يَكُن إِلاّ لإِجْرَاء الأَحْكَام الإِسْلامِية، فَلابُدّ أَنْ تَكُون لَفْظا بيِّنا، يَتَّضِح بِه المَقْصُود معَه، ومِنْ ثَمّ يَقُول : «لا إله إلا الله»، لأَنّ الله عَلَم فَرْد لا يَقَع فِيه الْتِبَاس، ولا يُتَصوَّر بِه اشْتِرَاك، لا اسْماً ولا مُسمّى، كَما قَال تَعالَى : ﴿هَلۡ تَعۡلَمُ لَهُۥ سَمِيّٗا ﴾[1] فَلَو قَال المُشْرِك : «لا إله إلا الرَّب»، أَوْ «إِلاّ رَبِّي»، أَوْ «إِلا الإِلَه»، أَوْ «إِلاّ إِلهِي»، أَوْ نَحْو ذَلِك، لَمْ تُقْبَل، لأَنَّ لَفْظ الرَّب يُطْلَق عَلى صَنمِه، وكَذا الإِلَه، وكَذلِك لَو قَال ابْتِدَاء :« لاَ إِلَه إِلاّ هُوَ»، لاحْتِمَال الضَّمِير.

أَمّا لَوْ تَقدَّم مَا يَدُل عَلَيْه، نَحْو قَوْله تعالَى : ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۚ ﴾[2]، وقَوْله تَعالَى : ﴿ وَإِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾[3] فَهُو صَحِيح، لِتَعيُّن مَعَاد الضَّمِير، ومِنْ أَجل هَـذا قَالَ تَعالَى : ﴿ فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾[4] وقَال صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «أُمِرْتُ أَنْ أُقاتِل النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لاَ إِلَه إِلاَّ الله»[5] الحَدِيث.

---

1 ـ مريم : 65.
2 ـ البقرة : 253 – آل عمران : 2 – النساء : 87 وغيرها.
3 ـ البقرة : 162.
4 ـ محمد : 20.
5 ـ رواه البخاري في الجهاد والسير، باب دعاء النبي الناس إلى الإسلام والنبوة. وأخرجه مسلم في كتاب الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله محمد رسول الله.

{لِلدُّخولِ في الإِسْلام هَل يُشْتَرط لَفْظ الهَيْلَلة بِخُصوصِه أَوْ يَكْفِي مَدلُولُه مِنْ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ}

ومِنْها، أَنَّه هَلْ يُشْتَرَط في الدُّخولِ في الإِسْلام لَفْظ الهَيْلَلَة بِخُصوصِه؟، أَمْ يَكْفي مَـا دَلَّ عَلى ذَلِك، مِنْ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ؟.

فِي ذَلِك خِلافٌ بَيْن العُلمَاء، والأَوَّل هُو الشَّائع عَلى الأَلْسِنة. والثَّاني صَحِيح، ولاَسِيَما فِي حَقِّ مَنْ لا يُحْسِن النُّطْق بِها، لِعُجْمةٍ وَنَحْوِها، إذْ ﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾[1]، ويَدُلُّ لَه قِصَّة القَائِلينَ: «صَبأْنا صَبأْنا»، وقَتلَهُم خَالِد بِاجْتِهَادِه، فَقال النَّبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اللَّهُم إِنِّي أَبْرَأُ إِلَيْك مِمَّا صَنَع خَالِد»[2] ثُمّ وَدَّاهُم عَليْه الصَّلاة والسَّلام، وعَذَر خَالِداً بِالاجْتِهاد، فَدلَّ ذَلِك أَنَّهُم دَخلُوا في الإِسْلام بِكَلامِهِم.

وقَال العُلمَاء: إذا قَال: «الله وَاحِد، ومُحمّد رَسُول الله»، كَان مُسْلما، لأَنّه مَعْنَى «لا إلـه إلاّ الله مُحمّد رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ». وقَال الفُقهَاء: يُعدُّ مُسْلما بما هُو مِنْ شَعائِر الإِسْلام، مِنَ الأَفْعال كَالصَّلاة ونَحْوِها، ولا يَخْفى أَنّ هَذا إِنَّما هُو فِي الإِسْلام الظَّاهِر، فَإِن كَان مَعَه الإِيمَان القَلْبي، كَان مِنْ أَهْل النَّجاة، وإِلاَّ فَلاَ.

ومِنْ هَذا المَعْنى، يُعْلَم أَنّ المَطْلوب مِنَ المُكلَّف فِي أَمْر الوَحْدانِية مَثلا، إِنّما هُو مَعْرِفة الحَقّ واعْتِقَاده، مِن كَوْن الله تَعالَى لا مِثْل لَه، ولاَ نَظِير فِي ذَاتِه، ولا صِفَاتِه ولاَ أَفْعالِه، سَوَاء كَان سَبَب اعْتِقَاد ذَلِك سَماع الهَيْلَلَة، لِكوْنه عَارِفا بِمَدْلولِها مُتصوِّرا لِمعْناهَا، أَوْ سَماع كَلام آخَر بِمَعْناها، أَوْ وُقُوع ذَلِك في قَلْبه، بِخَلْق الله تَعالَى الحَقّ والصَّواب في قَلْبِه، مِنْ غَيْر سَماعِها، أَوْ مِنَ غَيْرِ فَهْم مَعناهَا.

---

1 ـ البقرة: 285.

2 ـ أخرجه البخاري في كتاب المغازي، باب بعث النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خالد بن الوليد إلى بني خزيمة، فدعاهم إلى الإسلام، فلم يحسنوا أن يقولوا: أسلمنا، فجعلوا يقولون: صبأنا صبأنا...

{الفَتْوى الوَاقِعَة في حَقٍّ من لاَ يَعرِفُ مَعْنى الكَلِمَة المُشرفَة}

وقَد قَال المَشايِخ : إنَّ ذَاكِر الكَلمَة، لاَبُدَّ لَه مِن فَهْم مَعْناهَا واسْتِحضارِه، وإلا لَمْ يَنْتَفع بِه، وأَفْتَى سَيِّدي عَبْد الرَّحْمن الوَغْلِيسي[1] وسَيِّدي مُحمّد بن عِيسَى مِنْ فُقهَاء بِجايَة[2]، في شَخْص يَنْطِق بِها ولا يَعْرِف مَعنَاها، ولا يُفرِّق بَيْن الرَّسُول والمُرْسِل، أَنّه لا يُضْرَب لَه فِي الإِسْلام بنَصِيب[3].

فَرُبَّمَا سَمع هَذا كُلَّه، مَنْ لا خِبْرة لَه بِهذا المَقَام، فَيَتَوَهَّمُ أَنّه لابُدّ مِنْ مَعْرفَة مَعْناها مِنْها، واعْتِقَاد مَدْلولِها مِنْ حَيْث إِنّه مَدْلُولها، ويُؤدِّيه هَذا التَّوهُم إِلى أَنْ يَعْتَقِد، أَنَّ الإِنْسان لَوْ كَان مُنْشرِح الصَّدْر بِالتَّوْحِيد، مُطْمَئِنَّ القَلْب بِالإِيمَان، عَارفا بالله تَعالَى، إِلاَّ أَنّه يَنْطِق بِكلِمة الإِخْلاص، ولاَ يَفْهَم مَعْناهَا، إِمّا لِكوْنه أَعْجمِياً، لاَ يَعْرِف مَوْضُوعَها إِفْراداً ولاَ تَرْكِيباً، أَوْ عَامِياً لا يَصِل / إلى حَقيقَة ما فِيهَا، مِنْ عُمومِ 113 السَّلْب وخُصوصِ الاسْتِثنَاء عَلى مَا يَنْبغِي، أَنّه لا يَكُون مُؤْمِنا، ولاَ يَنْتَفع بِما فِي قَلبِه مِنَ المَعرِفَة.

{تَأْوِيل اليُوسي لِقوْل المَشايِخ والفُقهَاء بِضرورَة مَعْرفَة مَعْنى الكَلمَة المُشرفَة}

وهَذا عِنْدي خَطأ عَظِيم، فَإِنَّ المَطْلُوب إِنَّمَا هُو مَعْرفَة الحَقِّ والتَّصْدِيق بِه، وقَوْل المَشايِخ : لاَبُدَّ مِنْ مَعْرفَة مَعْناها صَحِيح، ومَعْناه : أَنّه لاَبُدَّ مِنْ مَعْرفَة الوَحْدانِية وذَلِك مَعْناهَا، سَوَاء عَرَف ذَلِك المَعْنَى مِنْها أَوْ لاَ، وكَذا قَوْل أَهْل «بِجايَة» أَنَّ مَنْ لَمْ يَعْرِف مَعْناها ولَمْ «يُفرِّق بَيْن الرَّسول والمُرْسِل لا يُضْرَب لَه

---

1 ـ عبد الرحمن الوغليسي (.../ 786هـ)، الفقيه الأصولي، المحدث المفسر، عمدة أهل زمانه. من تآليفه، «الجامعة في الأحكام الفقهية على مذهب مالك» وتسمى الوغليسية، نسبة إلى بني وغليس. قبره ببجاية بالجزائر. شجرة النور الزكية : 237.

2 ـ بجاية مدينة جزائرية، كانت حاضرة العلم، وقبلة الطلاب قديما، انظر بشأنها الاستطلاع المصور، حول تاريخها العلمي والثقافي، المنشور بمجلة الأمة، عدد : 63. ص : 52. سنة 1985.

3 ـ راجع الفتوى مفصلة في نوازل العلمي/ 1 : 123.

فِي الإِسْلام بِنصِيب»، مَعْناه أَنّ الْجَاهِلَ وَهُو مَن لاَ يَعْرِف الوَحدَانِية ولا يُفرِّق بَيْن الرَّسُول والمُرْسِل لا يُضْرَب لَه فِي الإِسْلام بِسَهْم، ولَيْس مَعْناه أَنَّ مَنْ لَمْ يَعْرِف مَعنَى الهَيْللَة ولا يُحْسِن تَفْسِيَرها لا يَكُون مُسْلِما وإِنْ كَان عَارِفا بِالله وبِرَسولِه.

{فيما يَجِب أَنْ يُعامَل بِه العَوامّ فِي سَائِر العَقائِد مِنَ الرِّفْق}

ومِن هَذا المَعْنى والحَدِيث شُجون، مَا يَنْبغِي أَن يُعامَل بِه العَوامُّ فِي سَائِر العَقائِد مِنَ الرِّفْق، وأَن لا يُكلَّفُوا مِنْ شَرْح الْحَقِّ، والتَّعْبِير عَنِ الاعْتقَاد بما لا يَقْدِرون عَليْه، ومَنْ عَجَز مِنْهم عَنِ التَّعْبِير، فَلا يَنْبغِي أَن يُتحكَّم بِأَوّل مَرّة عَلى قَلبِه، أَنَّهُ لاَ خَيْر عِنْدَه، ولا مَعْرِفة لَه. فَقَد يَكُون مِنْهم مَنْ يَنْشرِح صَدْرُه بِالحقِّ، ولا يَنْشرِح لِسانُه بِالنُّطْق، فَإِذا سُئِل عَنْ عَقيدَة، فَرُبَّما تَعْتَع ولَمْ يُبيِّن، وهُو عَارِف بِها، لِكوْنه لا يُحْسِن التَّعْبِير. ورُبَّما يَقْصرُ عَنْ أَنْ يُعبِّر عَنْها بلغَة مَخْصوصَة وَقَع السُّؤال بِها، ويَكُون لَوْ سُئِل بِلغَة أُخرَى، قَدَر عَلى التَّعْبِير عَنْها.

فَحقُّ المُشْتغِل بِخطَاب العَامّة، في هَذا المُعْتنَي[1] بِإصْلاحِ حَالِهم وهِدايَتِهم، أَن يُخاطِب كُلاًّ بِما يَفْهَم، كَما وَقع الأَمْر بِذلِك فِي الحَدِيث الكَرِيم، ويَعْتبِر في ذَلِك أَمْريْنِ :

الأَوّل : التَّعْبير نَفْسه، فَيُخاطِب كُلا بِلُغتِه عَربية أَو عَجمِية، ويَقْتصِر مَعَه عَلى المِقْدار الّذي يَأْلَفه مِن أَلْفاظِها، ويَنْزَع مَعه إِلى مَنْزِعه، الَّذِي كَان يَعْرِفه ويَسْتعْمِله مِنْها، فَقَد جَعَل الله تَعالَى بِفَضْله، ولُطْفِه وبَاهِر حِكْمتِه سِعَة في الأَلْفاظ والمَنازِع، وضَرْب الأَمْثال والإِشارَات، وغَيْر ذَلِك.

---

1 ـ الملاحظ أن اليوسي وفاء منه لمنهجه القاضي بعدم التعريض بالخصوم، والانتقاص من أقدارهم، والتماس أفضل المخارج لكلامهم، وتوجيه النصح لهم في رفق وأدب جمين، على سنن فحول العلماء، لم يفصح عن اسم هذا المعتني بإصلاح أحوال العامة، وهدايتهم في مجال العقيدة الإسلامية، واكتفى بالتلميح، والمقصود به : محمد بن عمر بن أبي محلي كما ذكره أبو سالم العياشي في كتابه : رسالة الحكم بالعدل والإنصاف.

الأَمْر الثَّانِي : العِلْم الَّذي يَخُـوض مَعَه فِيه، ويُعلِّمه إِيَّاه، ويَسْأَله عَنْه، فَيَنْبغِي أَنْ يَكُون مِمَّا يَصِل إِليْه عَقْل ذَلِك العَامِّي، ويَنْشرِح لَه فِكْره، ويُصدِّقه مَيْزه[1] جِنْسا ومِقْداراً.

أَمَّا الجِنْس، فَهُو أَنْ يَخُوض مَعه فِي العَقائِد الظَّاهِرة، التي هِي حَظُّ العُموم، ولا يَرْتَقِي بِه مِن أَوّل وَهْلة إِلى الحَقائِق واللَّطائِف، التِي هِي مَشْرب الخُصوص، بَل يُربِّيه حتى يَتدرَّج إِليْها، ويَتقوّى عَليْها. وقَد قِيل : (الرَّبانِي هُو الذِي يُربِّي النَّاس بِصغَار العِلْم قَبْل كِبارِه)[2].

وأَما الْقَدْر، فَهُو أَن يَقْتصِر بِه مِن هَذِه العَقائِد المَذكُورة، بِحسَب فَهْم مَعانِيها وتَفْصِيل جُملِها، عَلَـى القَدْر الَّذِي يَحْتمِله عَقْله، وَيَبلغُه فَهْمه، فَيُؤْثِر أَوّلا التَّعْريف بِالخَاصّة البَسِيطَة الوَاضِحة، عَلى طَلَب الحَدِّ الذَّاتِي. ويُؤْثِر الإِجْمَال عَلى التَّفْصِيل، فَإِن المُجْمَل أَسْبَق إِلى الذِّهْن وأَقْرَب إِلى الفَهْم، ويَستَنُّ في ذَلِك بفِعْل الطَّبِيب، فَإِنّه مَتى أَمْكنَه في العِلاج أنْ يَتَّخِذ الـدَّواء مِنْ جِنْس الْغِذَاء، كَان أَحبَّ إِليْه لِمُلاءَمتِه الطَّبْع، ومَتى أَمْكنَه الدَّوَاء البَسِيط، كَان أَحبّ إِليْه مِنَ المُركَّب.

وكَذا المُعلِّم، ولاسِيَما في العَقائِد التي هِي رَأْس المَال، والانْحِراف فِيها خُسْران وبَوار[3]، فَرُبَّ تَدْقِيق فِيها أَوْ تَفْصِيل، لا يَسعَه عَقْل العَامّي، فَربَّما أَنْكرَه أَو تَشكّك فِيه، ورُبَّما وَقَع بِذَلك فِي الكُفْر الصُّراح، وقَد / كَان أَوّلا فِي الجَهْل المَعْفُو عَنْه، أَوِ المُختَلَف فِيه، فَخرَج إِلى الكُفْر المُتَّفَق عَليْه، بِسبَب تَعاطِي مَا لاَ طَاقَة لَه بِه. 114

ولِنَضْرب لَك مَثلا فَنقُول : إِذا قِيلَ مَثلا لِلعَامِّي، الله تَعالَى مُخالِف لِخلْقه، لا شَبِيه لَه مِنْها ولاَ نَظِير، كَان هَذا المَعْنى مَفْهوما عِنْده، مُسلَّما فِي ذِهْنه. ولَوِ

1 ـ من ماز يميز ميزا الشيء : فرزه عن غيره.
2 ـ تضمين لحديث أخرجه البخاري في كتاب العلم، باب العلم قبل القول والعمل.
3 ـ من بار بورا وبوارا : أي كسد.

اشْتُغِل لَه بِتفْصِيل أَوْجُه المُخالَفة، فَقِيل لَه مَثلا : لَيْس بِجزْم ولا عَرَض، أَو لا يُشْبِه الجِرْم ولا العَرَض، كَان هَذا أَغْمَض عَليْه[1] مِنَ الأَوّل. ولَو زِيدَ في ذَلِك بأَن قِيل لَه مَثلا : لَيْس في مَكَان ولا زَمان، ولَيْس في جِهَة، ولَيْسَت لَه جِهَة، كَان أَشَدَّ غُموضاً. ولَوْ قِيل لَه : لَيْس لَه مِقْدار، ولَيْس دَاخِل العَالَم ولا خَارِجاً عَنْه، كَان أَشدَّ وأَشدّ. ورُبَّما أَشْكَل عَلى عَقْلِه صِحَّة هَذا، لأَنّه يَسْبِق إلى وَهْمِه مَا هُو مِنْ خَواصِّ الأَجْسام، أَنّ الشَّيْء إِمّا دَاخِل وإِمَّا خَارِج، ولاَ وَاسِطة بيْنهُما، ثُمَّ يَفْهَم مِن ذَلك، أَنَّ الَّذِي لا يَكُون دَاخِلا ولا خَارِجا لا وُجودَ لَه أَصْلا، فَيُؤدِّيه ذَلك إِلى التَّعْطِيل شَكًّا أَو جَزْما، نَعُوذ بِالله مِنَ الخِذْلانِ.

وَهذا مِنَ المَفاسِد، التي يُثِيرها مَنْ يَتعاطَى التَّعْلِيم بِلا عِلْم، ويَتصدَّى لإِرْشادِ الخَلْق، وهُو لَم يَرشُد بَعْدُ فِي نَفْسِه، ولا حَنَّكتْه التَّجارِب، ولا نَظَر بنُور الله تَعالَى، تَرى الوَاحِد مِنْهُم يَسْمَع مَسْأَلَة قَد حَقَّقهَا العُلمَاء، وفَصَّلوهَا فِي كُتبِهم أَوْ فِي مَجالِسهِم، لِمَن هُو أَهْل لِفَهْمهَا، فَيَتلقَّفُهَا ويَضْرِب بها مَنْ لَقِيَه مِن أَجْلاف[2] العَوَامِّ، وَضُعفَاء العُقول قَصْدا إِلى إِرْشادِهم بِزَعمِه، فَيكُون مَا يُفْسِده أَكْثر مِمَّا يُصْلِحه، ومَنْ يُضلُّه أَكْثر مِمَّن يَهْدِيه.

فَإِن هَذا العِلْم، لا يَصْلُح لِجَميع الخَلْق، وإِنَّما يَصْلُح لأَرْبَاب العُقولِ وأَهْل الأَفْكار، ولله دَر القَائِل :

شَاوِر ذَكِي النُّهى[3] فِي كُلِّ مُشْكلَة	إِن النُّهى لأُمورِ الدَّهْر مِيزَان
ولِلْحقائِق أَقْوام لَها خُلِقوا	ولِلْحُروبِ لَدى الهَيْجاء[4] فُرْسَان

1 ـ وردت في نسخة ق : عنه.
2 ـ من الجلف، جمع أجلاف وجلوف : الغليظ الجافي الطبع.
3 ـ النهى جمع النهية : العقل، سمي به لأنه ينهى عن القبيح، وكل ما ينافي العقل.
4 ـ ورد في نسخة ق : الهجاء.

وقَال حُجَّة الإِسْلام الغزالِي رَحِمَهُ ٱللَّهُ فِي نَحْو هَذا : «إِنَّ الحَقائِق يَتَضرَّر بها أَقْوام، كَما يَتَضَـرَّر الجُعْل بِالـوَرْد والمِسْك»[1] وقَال أَيْضا : «إِنَّ عِلْم الكَلام بِمنْزِلَة الدَّوَاء، لا يَصْلُح إِلاَّ لِلخُصوصِ، بِخلاَف الفِقْه كَالغِذاء، يَصْلُح لِجَمِيع النَّاسِ»[2].

قُلتُ : والـدَّوَاء إِنَّما يَسْتعمِله الطَّبِيب دُون غَيْره، وإِنَّما يَسْتعمِل مِنْه المِقْدَار النَّافِع، فَلابـدَّ أَنْ يُراعِي كَيْفيَته وكِمِّيتَه، وفِي الحَدِيث «حَدِّثُوا النَّاسَ بِمَا يَفْهمُون أَتُرِيدُون أَنْ يُكذَّب الله ورَسولُه»[3] وفِي الحَدِيث أَيْضا «أُمِرْنا مَعاشِر الأَنْبِياء أَنْ نُكلِّم النَّاس عَلى قَدْر عُقولِهِم»[4] وفي الحَدِيث أَيْضا «لاَ تُؤْتُوا الحِكْمَة لِغيْر أَهْلِها فَتَظْلِمُوها ولاَ تَمْنَعُوهَا أَهْلَها فَتَظْلِمُوهُـم»[5] أو كَمَا قَال صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وتَرى الوَاحِد مِنْهم يُلْقِي المَسْأَلَة عَلى العَامِّي لِيَنْظُر مَا عِنْده، فَإِذا لَمْ يُفْصِح العَامِّي بِالصَّوابِ نَسبَه إِلَى كُـلِّ ضَلالٍ.

ورُبَّما كَـان ذَلِك بِالمُنادَاة عَلى العَوامِّ، أَن يُبْحَثوا وتُفَتَّش عَقائِدُهم، ورُبَّما اسْتدعِيَ العَامِّي لِذَلك إِلى مَجْلِس الحُكَّام[6]، ومَوْضِع فَصْل الخِصَام، أَو نَحْوه مِنَ المَجالِس ومَجامِع النَّاس، الَّتي لَو اسْتُدعِي إِلى مِثْلها المُرْتاضُ فِي صِناعَة الجَدَل، لامْتَلأَ رُعْبا وانْبهَر دَهْشا، حَتى يَذْهَـب عَنْه بَيانُه ويَتَلَجْلَج لِسانُه، فَكَيْف لا يَتلَجْلَج لِسان العَامِّي المِسْكِين؟ الَّذِي لَم تَنْصُره الجِبلَّة ولا الاكْتِسَاب، ولا يَكَاد يَفْهَم السُّؤال فَضْلا عَنِ الجَوابِ.

---

1 ـ كلام منقول بالمعنى من التمهيد الثاني من كتاب الاقتصاد في الاعتقاد : 75.

2 ـ كلام منقول بالمعنى من التمهيد الثالث من كتاب الاقتصاد في الاعتقاد : 77.

3 ـ أخرجه البخاري بألفاظ مغايرة في كتاب العلم، باب من خص بالعلم قوما دون قوم. وأخرجه السخاوي أيضا في المقاصد الحسنة : 164. حديث رقم : 108 .

4 ـ رواه مسلم عن ابن مسعود بلفظ : «مَا أَنْت بِمُحدِّث قَوْما حَدِيثاً لا تَبْلغه عُقولُهم إِلاّ كَان لِبعْضِهم فِتْنَة» كتاب المقدمة. وذكره الزركشي في اللآلىء المنثورة، الباب الثاني في الحكم والآداب.

5 ـ أخرجه الدارمي في مقدمة سننه بلفظ مغاير، باب التوبيخ لمن يطلب العلم لغير الله ونصه : «لَا تُحَدِّثِ الْبَاطِلَ الْحُكَمَاءَ فَيَمْقُتُوكَ وَلَا تُحَدِّثِ الْحِكْمَةَ لِلسُّفَهَاءِ فَيُكَذِّبُوكَ وَلَا تَمْنَعِ الْعِلْمَ أَهْلَهُ فَتَأْثَمَ وَلَا تَضَعْهُ فِي غَيْرِ أَهْلِهِ فَتُجَهَّلَ إِنَّ عَلَيْكَ فِي عِلْمِكَ حَقًّا كَمَا أَنَّ عَلَيْكَ فِي مَالِكَ حَقًّا».

6 ـ استدعاء العوام إلى مجالس الحكام، بقصد اختبارهم في العقائد الإيمانية، أمر حصل فعلا في سجلماسة، وإن كان اليوسي يشير إليه إشارة خفيفة، دون إفاضة في القول كما في النص. راجع بشأنه ص : 228 وما بعدها.

115 فَإِن قُلْتَ: أَفَيُتْرَكُون إِذَنْ، وقَد / شُوهِد مِنْهُم الضَّلال والفَسَاد فِي عَقائِدهِم؟

قُلتُ: لا، بَل يُرشَدون ويُعلَّمون بِرِفْق وتَدرِيج، عَلى الوَجْه الَّذِي قَرَّرنا، ومَتى بَدَا مِنْ أَحدِهم فَسادٌ فِي اعْتِقَاد، أُمِيط عَنْه بِرفْق، «فما كَان الرِّفْق فِي شَيْء إِلاَّ زَانَه»[1]، ولا بَأْس أَنْ يُنَادَى عَليْهِم، أَنْ تَعَلَّمُوا عَقائِدَكم وتَفقَّهوا فِي دِينِكم.

ثُمّ يُنَصَّب لِتَعْلِيمِهم العَارِف الكَيِّس بِالطِّب، الَّذي يَضَع الهَنَاء[2] مَواضِع النَّقَب[3]، «فَيُرَبِّي النَّاس بِصغَار العِلْم قَبْل كِبارِه»[4]، ويُسايِر كُلاًّ عَلى رَتْبَتِه وإِحْضارِه، وبَعْد الاخْتِبار يَكُون الاخْتيَار. فَمَن ظَفِر مِنْه بِمسْكَة نَفَّاذَة، أَوْ قَرِيحَة وَقَّادَة، ونَجابَة نَاهِضة، وفِطْنة غَيْر غَائِضَة، أَدْناه إِلى المِضْمار، وأَدْخَله فِي حَلبَات أَهْل الأَنْظار. ومَنْ وَجدَ قَلبَه جِهامًا[5] وفِكْرَه كَزًّا كَهامًا[6]، أَبْقَاه عَلى فِطْرَته، وتَركَه فِي غِشاءِ غِرتِه، وأَغْراه بِالعِبادَات، وتَعْمِير الأَوْقَات بِنوَافِل الخَيْرات، فَفِي ذَلِك إِنْ شَاء الله تَنْوِير قَلْبه، وتَكْمِيل البُغْية مِنْ مَعْرِفَة رَبِّه، ويَكْتَفِي مِنْه بِمَا أَدْرك مِنْ مُجْملات عَقائِد التَّوْحِيد، عَن نَظَرٍ أَوْ تَقْليدٍ.

ومَن اشْرأَب مِنْ هَؤلاَء إِلى اسْتِدلاَل مَا، فَلْيسْتَدِّل لَه بِالآيَات والأَحادِيث وأَقْوال العُلمَاء، وإِن احْتِيج إِلى الاسْتِدلاَل العَقْلي، فَبالوَجْه اللاَّئِق بِالعَوامِّ، وذَلِك أَنْ يَكُون عَلى طَرِيقَة أَهْل العُرْف، مِنْ تعقُّل الدَّلِيل في النُّفُوس وتَعَقُّل النَّتِيجَة، بِلا الْتِفَات إِلى تَرْكِيب خَاصٍّ، ولا تَفْصِيل شَاقٍّ، كَقوْل الأَعرَابِي: «البَعْرة تَدُلُّ عَلى البَعِير»، وكَقوْلِك: الصَّنعَة تَدُل عَلَى الصَّانِع، فَإِنَّ هَذا القَدر كَافٍ فِي النَّظرِ المَطْلوب، ومُخْرِج عَنِ التَّقْلِيد بِاتِّفَاق.

---

1 ـ تضمين لحديث أخرجه أحمد في باقي مسند المكثرين وباقي مسند الأنصار.
2 ـ الهناء: القطران، ربما سمي بذلك لما فيه من الشفاء.
3 ـ النقب: الجرب.
4 ـ سبق تخريجه في ص: 563.
5 ـ من أجهم الجو: صار ذا جهام، والجهام: السحاب الذي لا ماء فيه.
6 ـ الكهام: الكليل القليل الفهم.

ولا يَنْبغِي أَن يُقَدِّمَ البَلِيـد إِلى مَيْدان الحَقائِق، ويُجَشِّمَه سُلوكَ هَذِه الطَّرائِق، وذَلِك لِوَجْهينِ :

أَحدهُما، أَنّه غَالِبا لا يَصِل إِلى تَحْقِيق، ولا يَثْبُت عَلى طَرِيقٍ، فَاشْتغَاله بِالبَحْث والنَّظر تَعَبٌ فِيما لا يُجْدِيه، وتَضْيِيع لِلعُمْر فِيما لاَ يَعْنِيه، وفِي الحَدِيث (مِنْ حُسْنِ إِسْلاَم المَرْء تَرْكُه مَا لاَ يَعْنِيهِ)[1] وقَال عَمْرو بنْ مَعْدِي كَرِب[2] :

إِذَا لَم تَسْتطِع شَيْئا فَدعْـه وجَـاوِزْه إِلَـى مَـا تَسْتطِيـع[3]

الثَّانِي : إِنَّ شَأْن العَاقِل أَبَدا الاحْتِياط والتَّوقي، والقَنَاعَة بِرأْس المَال عَنْ طَلَب الرِّبْح هُو الحَـزْم، إِذا تَوقَّع مَع طَلَب الرِّبْح ذَهَاب رَأْس المَال والرِّبْح. وهَكَذا العَامِّي المُقلِّد مَثلا، [هو][4] فِي تَقْلِيـدِه نَاجٍ عَلى مَذْهـبِ الجُمْهورِ مِنَ المُحقِّقينَ، المُكْتفِين بِالتَّقْلِيد، ولَو اشْتغَل بِالنَّظـرِ مَعَ جُمودِ فِكْرِه، خِيفَ عَليْه مِنْ وَسَاوس الشَّيْطان، مَا يُوقِعه فِي أَوْهَام لا خِلاَف فِي كُفْر صَاحِبها، فَيذْهَب عَنْه الخَيْر كُلُّه، ولا يَزْدَاد بِبحْثِه إِلاَّ تَشْويشاً وضَرراً.

وبَيان ذَلِك، أَنّ الشَّيْطان لَعنَه الله، لَمّا جُبِل عَلى حَسَد ابْنِ آدَم، صَار مُتصدِّيا إِليْه بِالوَسْواسِ، فَأيّما طَرِيق يَسْلُكه إِلى الله تَعالَى، فَهُو يُرِيد أَنْ يَقْطَعه عَليْه أَو يُحرِّفه عَنْه، ويَجْتَهِد عليْه فِي ذَلِك بِالوَسْوسَة غَايَة جُهْدِه، فَمتَى كَان سُلوكُه مَثلا بِالأَسْباب الدُّنْيوِية، ومُعامَلة الله تَعالَى فِيهَا بِالوَرَع، وطَلَب الحَلال لإِقامَة وَاجِب النَّفقَة، وصِلَة الرَّحِم والصَّدقَة، ونَحْو ذَلِك، فَوسْوسَته هُو أَنْ يُفْسِد عَليْه ذَلِك،

---

1 ـ أخرجه الترمذي في كتاب الزهد، باب فيمن تكلم بكلمة يضحك بها الناس. وأخرجه ابن ماجة في كتاب الفتن، باب كف اللسان في الفتنة. والطبراني في المعجم الصغير/ 2 : 111.

2 ـ هو عمرو بن عبد الله الزبيدي، أحد الأبطال الأشداء في الجاهلية والإسلام، شهد «اليرموك والقادسية» وعمره ست سنوات بعد المائة. الأغاني/ 15 : 208.

3 ـ بيت قاله الشاعر المذكور ضمن أبيات أخرى في أخته ريحانة، لما سباها الصمة بن الحارث، في غارة قام بها على القبيلة، فسبى نساءهم واستاق أموالهم. نفسه/ 7 : 379.

4 ـ سقطت من نسخة : ق.

لِيقَع فِي المُحرَّمات والشُّبهَات، ويَبْخَل عَنِ الوَاجبَات والتَّبرعَات، أَوْ يَخْرُجَ عَنْ ذَلِك إلى مَسْلَك آخَر لا يَسْتَقِيم فِيه.

116 ومَتى كَان بِالأَعْمال البَدنِية، كَالمَاء والسَّجادَة مَثلا، فَوسْوسَته / فِي ذَلِك، بإِفْسَاد الطَّهارَة، وإِفسَاد الصَّلاة، والفُتور عَن ذَلِك، والوُقوعِ في المَعاصِي، ونَحْو ذَلِك، ومَتى كَان سُلوكُه في التَّبصر فِي العَقائِد، والبَحْثُ عَنِ الذَّات والصِّفات، فَوسْوستُه كَذلِك بتعْلِيم الشُّبَه، وإِلْقاء الأَوْهام المُضادَة والآرَاء الزَّائِغة، لِيقَع فِي البِدْعة الأَصْلِية، أَوِ الكُفْر الصُّراح، نَعُوذ بِالله مِنَ الضَّلالِ.

ومَا مِنْ وَسْوسَـة في سَائِر الطُّرُق، إلا وهِي أَسْهَل وأَخفّ مِنَ الوَسْوسَة فِي طَريق العَقائِد، فَإِنّها فِي سَائِر الطُّرُق غَايَتها المَعْصية، وفي هَذِه غَايَتها الكُفْر، والسُّقُوط فِي مَهوَات المَعاصِي خَيْـر مِن السُّقوطِ فِي مَهوَات الكُفْر. ومَتى كَان الإِنْسان غَيْر مُشْتغِل بِالعَقائِد، لَم يَتطرَّق إِليْه غَالِبا الوَسْواسُ فِيهَا، ولِذَلك كَان اعْتِقاد العَامِّي غَالِبا، كَالطَّود الشَّامخ، واعْتِقاد المُباحِث المُناظِر، كَالخَيْط المُعـلَّق في الهَواء، كَما قَال الإِمَام أَبُو حَامِد رَحِمَهُ اللَّهُ تَعالَى، فَلا يَنْبغِي لِلإِنْسـان، أَن يَتصدَّى لِلبَحْث فِي العَقائِد، حَتّى يَعْلَم أَنّه قَدْ أَخذَ لِلِقَاء العَدُو أُهْبتَه، وأَعدَّ لَه مِن رَجاحَة الذِّهْن، ومُمارَسة القَواعِد عُدَّته.

ولِنضْرب لَك فِي هَذا مَثلا عُرْفِيا، يَتَّضِح به المُرَاد ويَذْهب الانْتِقَاد، وهُو أَنْ تَعْلَم أَنَّه لَو رَام أَحَد الإِغَارَة عَلى سَرْح[1]، أَوْ غَزْو قَوْم، أَوِ افْتِتاح مَدِينَة، أَوِ اسْتِئصَال عَدُو، ودُونَ ذَلِك المَرَام أَعْداء يَصُدُّون عَنْه، ويَمْنَعونَ مِنه، فَهُو إِنْ كَان حَازِما عَاقِلا، لا يَشْتَغِل بِذَلِك ولا يُظْهِره مِنْ نَفْسه، حَتى يَأْخُذ أُهْبة ذَلِك مِنْ خَيْل لِلإِغَارَة، وسِلاحٍ لِلقِتَال، وأَنْصار لِلحمَايَة والدِّفَاع، ومَجانِيق[2] لِلرَّمْي، وسَلالِم

1 ـ من سرح سرحا المواشي، ذهبت ترعى في المرعى.
2 ـ مفردها منجنيق، آلة حربية كانت تستعمل في رمي الحجارة.

لِلتَّسَلق، ونَحْو ذَلِك، ويَكُون ذَلِك كُلُّه عَلى غِرَّة مِن عَدُوه، إنْ لَم يَكُن عَنْه فِي مَنْعة، ومَا دَام لَم يَأْخُذ الأُهْبة، فَالحَزْم أَن يَتغافَل عَن تِلْك المَطالِب، فَإِنَّه إِنْ ظَهرَ مِنْه عَدُوه عَلى إِرادَتِها قَبْل أَنْ يَسْتعِدَّ، فَالعَدُو يَجْتهِد فِي دَفْعه بِالتَّحفُظ والتَّحَصُن، بَلْ إِنْ كَانَت لِلعَدُو قُوّة ولَه عَليْه صَوْلَة يَوْمئِذ، فَهُو يَطَؤُه فِي مَكانِه، ويَسْتأْصِله قَبْل أَن يَتحرَّك. فَيكُون هَذا الأَخْرق اسْتَهوَاه طَمَع الغِنَى، والتَّموُل بِالغَنائِم، لِيَخْرج عَمّا هُو فِيه مِنَ الإِقَلال، فَكانَ ذَلِك سَبَب حَتْفِه وذَهَاب نَفْسِه، أَو مَا عِنْده مِنَ القُوتِ، ولَوْ تَغافَل عَنِ العَدُو لَتغافَل العَدُو عَنْه، إِذَا كَانَت هِمّة العَدُو إِنَّما هِي الدَّفْع.

وهكَذا مَسأَلَتنا، فَالعامِّي إذا نَشب فِي البَحْث طَلباً لإِحْرازِ الكَمالِ، قَبْل أَنْ تكُون لَه بَصِيرة وتَمْيِيز، يُخافُ عَليْه أَنْ يَجْتهِد الشَّيْطان عَليْه، بِما يَسْتأصِل إِيمَانَه والعِيَاذ بِالله، قَبْل أَن يَصِل إِلى المَطْلوبِ، نَسْأل الله التَّوْفِيق والعِصمَة مِن كُلِّ تَعْويق، وهَذا كُلُّه، مَع الْتِزَام كَوْن العِلْم بِالصِّفات كُلِّها مُعْتبَرا فِي مُسمَّى الإِيمَان، وإِلاَّ فَدِين الله يُسْر.

وقَد ذَكرْنا فِيما مَرَّ، أَنّ الإِيمَان هُو التَّصْديق، بِما عُلِم ضَرورَة مَجِيء الرَّسولِ بِه، وقَال فِي شَرْح المَقاصِد مَا نَصّه : «قَد يُجعل أَي الإِيمَان اسْما لِلتَّصْدِيق، أَعْنِي تَصْديق النَّبِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيما عُلِم مَجِيئُه بِه بِالضَّرورَة، أَي فِيما اشْتهَر كَوْنه مِنَ الدِّين، بِحيْث يَعلَمُه العَامَّة، مِن غَيْر افْتِقَار إِلى نَظَر واسْتِدلاَل، كَوحْدَة الصَّانِع، وَوُجوبِ الصَّلاة، وَحِرْمَة الخَمْر، ونَحْو ذَلِك. ويَكْفِي الإِجْمال فِيما يُلاحظ إِجْمالا، وَيُشْتَرط التَّفْصِيل فِيما يُلاحظ تَفْصِيلا، حَتى لَو لَمْ يُصدِّق بِوجُوب الصَّلاة عِنْد السُّؤالِ عَنْه، وَبِحِرْمَة الخَمْر عِنْد السُّؤالِ عَنْه كَان كَافِرا، وهَذا هُو 117 المَشْهور وعَليْه / الجُمْهُور.

وقَد يُجْعل اسْما لِلمَعرِفة، أَعْنِي مَعْرِفَة مَا ذَكرْناهُ، ويَتناوَل مَعْرفَة الله تَعالَى بوحْدانِيته، وسَائِر مَا يَلِيق بِه، وتَنْزِيهه عَمَّا لا يَلِيق بِه، وهُو مَذْهَب الشِّيعَة، وجَهْم[1] بن صَفْوَان وأَبِي الحُسَيْن الصَّالحي مِنَ القَدرِية، وقَد يَمِيل إِليْه الأَشْعرِي»[2] انتهى.

وقَال ابْن التِّلْمسانِي : «قَال أَصْحابُنا : والَّذي يَصِير بِه مُؤْمِنا، وهُو التَّكْلِيف العَامُّ، أَن يَشْهَد أَن لاَ إِلَه إِلاَّ الله وَحْدَه لا شَرِيك لَه فِي مُلْكِه، ولا نَظِير لَه في صِفَاته، ولا قَسِيم لَه في أَفْعالِه، وأَنّ مُحمَّداً صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَسُوله، أرسله ﴿بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ﴾[3]، وأَنَّ كُلَّ مَا أَخْبَر بِه صِدْق» انتهى.

فَانْظُر، لَم يَذْكُر فِي مُسمَّى الإِيمَان مِنَ الإِلهِيات عَلى التَّفْصِيل إِلاَّ الوَحْدانِية، وهِي بِحَمْد الله حَاصِلة بِالضَّرورَة لِلمُؤْمِنينَ خَاصِّهِم وعَامِّهِم.

ونَحْوه لِلقَاضِي أَبِي بَكْر بن العَرَبِي[4] في كِتابه المُتوسِّط[5]، بَعْد أَنْ ذَكرَ أَن الإِيمَان [لغة][6] هُو التَّصْدِيق عِنْد الشَّيْخ[7]، ـ قَال ـ : «وأَوْقعَه الشَّرْع عَلى تَصْدِيق خَاصٍّ». ـ قَال ـ : «ولَمّا كَان أَمْراً بَاطِنا لا يَعْلمه إِلاَّ البَاطِن، جَعلَ عَلَيْه الشَّرْع عَلامَات يُسْتدَلُّ بِها عَلَيْه، وقَضَى الرَّب بِأَن لا يَكُون مُؤْمِنا إِلاّ بِاسْتخدَام اللِّسَان فِي الإِقْرار بِه، كَاسْتخدَام القَلْب في الاعْتقَاد لَه، حَتى يَجْمع بَيْن الاعْتِقاد والتَّعبِير، ـ قَال ـ : فَمِن العَلامَات التَّعْبِير الَّذي قُلنَاه، وهُو الإِقْرار بِأَنّه «لا إِلَه إِلاَّ الله وأَنّ مُحمَّداً

---

1 ـ هو جهم بن صفوان السمرقندي أبو محرز، من موالي بني راسب، رأس الجهمية، رماه الذهبي بالبدعة، لما زرعه من شر بين الناس، وكانت نهايته أن مات مقتولا على يد نصر بن يسار. وقيل قتله مسلم بن أحرز المازني في أواخر عهد بني أمية. الأعلام/ 2 : 141. أصول الدين : 333.

2 ـ نص نقل بأمانة من كتاب شرح المقاصد. / 5 : 177.

3 ـ التوبة : 33.

4 ـ هو محمد بن عبد الله بن محمد المعافري الإشبيلي المالكي أبو بكر بن العربي (468/ 543هـ)، رأس المالكية في زمانه، تضلع في العلوم، وتوفي قريبا من فاس حيث دفن، من كتبه : أحكام القرآن. والعواصم من القواصم. وقانون التأويل. شجرة النور الزكية : 136.

5 ـ كتاب منسوب لابن العربي المذكور، تحت عنوان «المتوسط في الاعتقاد»، يوجد مخطوطا بالخزانة العامة برقم : 2963ك، باسم : المتوسط في أصول الدين.

6 ـ سقطت من نسخة : ق.

7 ـ أي : أبو الحسن الأشعري.

رَسُول الله». فَمَن اعْتَقَدَ ذَلك بِقَلبه وعَبَّرَ عَنْه كَذلِك بلسَانه، فَهُو مُؤْمِن عِنْد الله وعِنْدَنا، ومَنْ أَقرَّ بِذَلك بِلسَانِه وخَالفَتْه عَقِيدَته فَهُو المُنافِق، وذَهبَت الكَرامِية إلى أَنّه مُؤْمِن حَقاً، وهَذا أَفْسَد مِنْ أَنْ نَتكلَّم عَليْه»[1] انتهى مُلخّصا مِنْ بَعضِه.

وقَال القَاضِي عَيَّاض[2] : «انْعقَد الإِجْماع، عَلى تَكْفِير مَنْ جَحِد أَنّ الله عَالِـم أَوْ مُتكَلِّم، وغَيْـر ذَلِك مِن صِفاتِه الذَّاتِية، فَإِن جَهِل الصِّفَة ولَم يُنْفِها كَفَّره الطَّبرِي[3] وغَيْره، وقِيل : لاَ يُكفَّر، وإِليْه رَجعَ الأَشْعرِي بَعْدَما كَان يُكفره، ويُعضِّده حَدِيث القَائِل «لَئِنْ قَدَرَ اللهُ عَليَّ أَنْ يُعذِّبَنِي»[4] الحَدِيث. وفِي رِوايَة «لَعلِّي أَضِلُّ الله ثُمَّ قَالَ : فَغَفَرَ الله لَه»[5]، وحَدِيث السَّوْداء[6] لَمَّا قَال لَها رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَيْن الله؟ فَقالَت فِي السَّماء، وأَنَّ النَّبِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّما طَلَب مِنْها التَّوْحِيد لا غَيْر، قَال ولَو كُوشِفَ أَكْثر النَّاس عَلى الصِّفات لَم يَعْلمهَا»[7] انتهى.

ومُرادُه بِالصِّفات الذَّاتِية : الأَحْكَام والأَسْماء المُعْتبَرة مِنْها، وهُو العَالِم والقَادِر، ونَحْوهما كَما مَثل، فَهذَا هُو المُجْمَع عَلى كُفْر جَاحِده. وأَما العِلْم نَفْسه والقُدْرة ونَحْوهمَا، فَفِي نَفْيِهما بَعْد الاعْتِرَاف بِالأَحْكام، وهُو مَذْهَب القَدرِية قَوْلان : في التَّكْفِير وعَدمِه.

---

1 ـ كلام منقول من الكتاب المذكور مع بعض التصرف : 146.

2 ـ عياض بن موسى بن عياض (476/ 544 هـ) اليحصبي السبتي أبو الفضل، عالم المغرب وإمام أهل الحديث في زمنه، ولد بسبتة وولي قضاءها، ثم قضاء غرناطة، وتوفي بمراكش. من تصانيفه : «الشفا بالتعريف بحقوق المصطفى»، و«ترتيب المدارك» وغيرهما كثير. الأعلام/ 5 : 282.

3 ـ هو محمد بن جرير الطبري (224/ 310هـ)، من المؤرخين والمفسرين الكبار. من كتبه : «أخبار الرسل والملوك» المشهور بتاريخ الطبري، المطبوع في عدة أجزاء، وكتابه «جامع البيان في تفسير القرآن» في ثلاثين جزءا. الأعلام/ 6 : 294.

4 ـ أخرجه النسائي في كتاب الجنائز، باب أرواح المؤمنين.

5 ـ من حديث طويل أخرجه الإمام أحمد في مسند البصريين.

6 ـ حديث ساقه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب تحريم الكلام في الصلاة، من حديث طويل عن معاوية بن الحكم السلمي.

7 ـ نص منقول من كتاب الشفا : 292، مع تصرف اليوسي فيه. فصل : في بيان ما هو من المقالات كفر وما يتوقف أو يختلف فيه، وما ليس بكفر./ 2 : 282.

وقَال القَرافِي في القَواعِد، عِنْد ذِكْره لأَقْسَام الجَهْل: «القِسْم الخَامِس: جَهْل بِمُتعَلَّق الصِّفَات لا بالصِّفات، كَتعلُّق إرادَة الله تَعالى بِتَخْصِيص جَمِيع المُمْكِنات، وهَذا مَذْهَب أَهْل السُّنة، أَوْ لَم تَتعلَّق بِأَفْعـال الحَيوَانـاتِ، وهُو مَذْهَب المُعتَزِلة، وفِي تكْفِيرِهِم بِذَلك لِلعُلَمَاء قَولاَن، والصَّحِيح عَدَم تكْفِيرهم» انتهى.

قُلْـتُ: وهَذا مَع جِدالِهم ونِزاعِهم فِيه، فَمَن غَفَل عَن ذَلِك أَوْ جَهلَه جَهْلا بَسِيطا، يَكُون أَمْرُه أخفّ.

ثُمّ قَال: «القِسْـم السَّادِس: جَهْل يَتعلَّق بِالذَّات لا بِصفَة مِنَ الصِّفَات، مَع الاعْتِرَاف بِوجُودِها، كَالجَهْل بِنسبَة[1] الجِسْمية والجِهَة والمَكَان، وهُو مَذْهب الحَشْويَة، ومَذْهب أَهْل الحَقّ اسْتِحالَة جَمِيع ذَلِك عَلى الله تَعالَى، وفِي تكْفِير الحَشْوِية بِذَلك قَوْلان، الصَّحِيح عَدَم التَّكْفِير»[2] انتهى.

118 ثُمّ قَال: / «القِسْم السَّابِع: الجَهْل بِقدَم الصِّفات لا بِوُجودِها وتَعلُّقِها، كَقوْل الكَرامِية بِحدُوث الإِرادَة ونَحْوها، وفِي التَّكْفِير أَيْضا بِذَلك قَوْلان، والصَّحِيح عَدَم التَّكْفِير» انتهى.

وإِنَّما ذَكَرْنا هَذِه الأَقْسام، لِيعْلَم المُتصدِّي لِلعَوامِّ، مَا يَلْزَمهُم بِه الكُفْر مِمَّا لاَ، وذَلِك بَعْد أَن يَتحرَّر عِنْده، مَا انْطـوَت عَليْـه ضَمائِرهم، وذَلِك فِي غَايَة العُسْر، فَالتَّحكم عَليْهم بِالجَهْل، أَوْ بِالكُفْـر لأَوّل وَهْلة، خَطَر عَظِيم. وقَد قَال أَئِمَّتنا رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ فِي حَقِّ أَهْلِ البِدَع، الَّذِين بَاءُوا بِالعَقائِد الزَّائِغة، والضَّلالاَت الوَاضِحة، وجَادَلوا عَليْها، أَن الأَحْوَط تَرْك تكْفِيرهم، وأَنَّ الكُفْر خِصْلة وَاحِدَة، وهِي الجَهْل بِالله تَعالَى، وأَنَّ تَرْك أَلْف كَافِر في سَوادِ المُسْلمِين، خَيْر مِنْ سَفْك مَحْجَمَة مِن دَم مُسْلِم.

1 ـ بدلها وردت في الفروق: بسلب الجسمية.
2 ـ قارن بكتاب الفروق: / 4: 116 ـ 117.

وقَال الأرموي في تَلْخِيص المُحصِّل[1] عِنْد قَوْل الإِمَام: «الكُفْر عِبارَة عنْ إنْكار مَا عُلِم بِالضَّرورَة مَجِيء الرَّسُول به»[2] مَا نَصّه: «أَقُول هَذا مَبْنِي عَلى مَا مَضى مِنْ حَدِّ الإِيمَان، وهُو أَقْرَب إِلى الاحْتِيَاط مِنْ قَوْل البَاقِي، فَإن في تَكْفِير المُسْلِمين خَطَرا» انتهى.

فَما بَالُك بِمَن يَدِين بِما نَدِين بِه، ولا يَرى إِنْكار شَيْء مِمَّا نَقول بِه، فَرمْيه بِالكُفْر بِمُجرَّد تَلجْلُج لِسانـه، مَع عَدم تَحقُّق مَا فِي قَلْبه جُرْأَة عَظِيمَة، وهُو فِي جَهْله أَحقُّ بِالعُذْر مِمَّن يُعانِد ويُجادِل، مَا لَم يَظْهر مِنْه الكُفْر البَواح ظُهوراً لا مِرْية فِيه، فَلكُلِّ حَال حُكْمه.

وقَد وَقَع لابْنِ رُشْد رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعالَى، الحُكْم لِلعَامَّة بِأَن يُكَفِّروا مَنْ كَفَّرَهُم فِي هَذا الأَمْر[3] والله المُوفِّق.

فَالوَاجِب عَلى مَنِ انْتَصَب لِنُصْح المُسْلِمِين، وإِرْشادِهم فِي هَذا البَاب، أَنْ يَنْـثُر عَلى رُؤوسِهم مَا لا غِنَى عَنِ اعْتِقادِه فِي حَقّ الله تَعالَى، وفي حَقِّ رُسلِه عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ، ونَحْو ذَلِك، بِبيَان وإِيضَاح، ورِفْق واسْتِصلاَح، مِنْ غَيْر تَعْنِيف ولاَ تَفْتِيش، مَا لَم يَبْدُ مِن أَحدٍ فَسَاد، فَيَجب إِرْشَاده وإِعْلامه، أَوْ يثُور مِنْه جِدَال أَوْ عِنَاد، فَيجِب إِلْزامُه وإِرْغامُه، فَإِن التَّحكم عَلى قُلوبِ النَّاس، والتَّفْتِيش عَن

---

1 ـ وقع لليوسي هنا سبق قلم، فنسب هذا الكتاب للأرموي خطأ، والصواب أنه لصاحبه العلامة نصير الدين الطوسي السابق الترجمة في ص: 634 اللهم إلا إذا كان يقصد نقل النص من كتاب الحاصل من المحصول لتاج الدين الأرموي تلميذ الفخر الرازي.

2 ـ نص منقول من كتاب «تلخيص المحصل»، المطبوع على هامش كتاب «محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين» للإمام الرازي: 350.

3 ـ انظر نص المسألة رقم: 278 «فيمن قال إنه لا يكمل الإيمان إلا بمعرفة علم الأصول، ولا يصح الإسلام إلا باستعماله» في فتاوى ابن رشد/ 2: 966. قال صاحب النشر الطيب في نفس الموضوع: «وقد أفتى ابن رشد بتكفير من كفر عوام المؤمنين، ونظمه ابن زكري في محصل المقاصد بقوله:

قد حكم القاضي ابن رشد للعوام ... بكفر من كفرهم في ذا المقام

والمراد بهم من لم يتعاط قراءة القرآن ولا قراءة العلم، هذا هو المعروف عند الجميع، خلافا لمن حمل كلامه على خصوص المقلدين». النشر الطيب/ 1: 305.

ضَمائِرِهِم، خَطر قَبِيحِ وجَهْل صَرِيح، كَيْف وقَدْ نُهِي عَنْه، قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لأسامة[1] رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : «هَلاَّ شَقَقْتَ عَنْ قَلْبِه»[2].

وحَسْبه مِنْ قُبْح، أَنَّه لَمْ يَمْض عَلَيْه عَمَل السَّلفِ الصَّالِح، ولاَ دَرَج عَلَيْه الخَلَف. أمَّا النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَد كَان يَتْلو القُرْآن علَى النَّاس، وفِيه بَيَان مَا لله تَعالَى مِنَ الكمَال، وكَذا الصَّحابَة، ومَا كَانُوا يُفتِّشُون عَنْ قَلْب أَحَد، ولا يَتصدَّوْن لاخْتِبَار مَا أَضْمَره مِنَ الاعْتِقَاد، حَتى إِنَّ عُمَر ابْن الخطَّاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مَع شِدَّته في ذَاتِ الله، وكَان يَتفقّد الأَسْواق، ورُبَّما تَفقَّد الدِّيَار نَهاراً أَوْ لَيْلا، لِيُغيِّر مَا عَسى أَنْ يَقَع مِنَ المَناكِر، مِن شُرْب الخَمْر ونَحْوه، مَا عُرِف عَنْه قَطُّ، أَنَّه تَفقَّد قُلوبَ النَّاسِ، ولا تَصدَّى لِتَغْيير مَا عَسى أَنْ يَكُون بِها مِنْ سُوء، بَلِ المَعْروف مِنْ سِيَر الصَّحابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، أَنَّهُم كَانوا يَنْتَهِرون مَنْ يَتَّخِذ السُّؤَال عَن مُشْكِلات العَقائِد ونَحْوها حِرْفة، وكَذا مَن بَعْدَهم مِنْ أَئمَّة المُسْلِمين.

وانْظُر انْتِهَار أَبِي بَكْر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لِلَّذي سَأَلَه عَنِ القَدَر، وقَوْله : «لَو كُنْت تَقدَّمْت إِلَيْكَ في هَذا لجَشَّمْت أَنْفَك»[3]، أَوْ نَحو هَذا الكَلام، ثُم صَعِد خَطِيبا فَقال : «يَا أَيُّها النَّاس اسْتَحْيُوا مِنَ الله، فإِنّي لأَذْهَب إِلى الخَلاء، فَأَظَلُّ مُقْنِعا رَأْسي بِردَائي حَياءً مِنْ رَبِّي».

119/ قُلتُ : ولأَجْل هَذا الحَياء، الَّذي طَلبَه الصِّديقُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَال بَعْض أَئمّة الدِّين، يَعِيب عَلى أَهْل الكَلام، أَنَّهُم يَتمنْدلُون بِاسْم الله تَعالَى، ومَا قَالَه

---

1 ـ هو أسامة بن زيد بن حارثة (.../ 54هـ)، صحابي جليل من موالي النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، عرف بلقب «حب رسول الله» دخل مع النبي إلى الكعبة، يوم الفتح لكسر أصنام المشركين، قاتل في أحد، وعينه الرسول على رأس الجيش لغزو الروم.

2 ـ حديث أخرجه مسلم في كتاب الإيمان، باب تحريم قتل الكافر بعد أن قال : لا إله إلا الله. وكذا أبو داود في سننه، في كتاب الجهاد، باب على ما يقاتل المشركون.

3 ـ كلام نقله اليوسي، كما صرح بذلك عن ابن حجر في أخبار الخلفاء، «أن رجلا قال لأبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أ الله قدر علي الزنا؟ قال أبو بكر : نعم، قال : أيقدره علي ثم يعذبني؟ فقال : نعم يا ابن الخنا، والله لو كان عندي رجل لأمرته أن يفجأ أنفك، وصعد الصديق خطيبا ...» حواشي اليوسي على شرح الكبرى بتحقيقنا / 3 :156.

هَذا الإِمَام حَقّ، فِيما لا تَدْعو الضَّرورَة إلى ذِكْر الله تَعالَى فِيه وَصْفا واسْتِدْلالاً، ومَا أَجْدر العَبْد الخَسِيس، أَن لا يَزَال مُطْرِقا صَمُوتا مَبْهُوتا بَيْن يَديْ سَيِّده، مَلِك المُلُوك، العَظِيم، الجَلِيل، الجَبَّار، الكَبِير، المُتعَال، المُنَزَّه عَن مُشاكَلة الأَشْكال، ومُماثَلة الأَمْثال، فَلا يَتجاسَر أَنْ يُجْري اسْم مَوْلاه الرَّفِيع عَلى لِسانِه، إلاَّ بِأَمْر مِنْ مَوْلاه، لا يَتجاوَزه. كَما قَال الشَّاعِر :

وإِيَّـاك واسْـم العَامِريَة إِنَّنِي أَغَـار عَلَيْها مِن فَمِ المُتَكلِّم[1]

حَكى القُشَيْري عَنِ الكتانِي[2] قَال : «لَوْلا أَنّ ذِكْره فَرْض عَليّ، لَما ذَكرْتُه إِجْلالا لَه، مِثْلي يَذكُره، ولَم يَغْسِل فَمَه بِأَلْف تَوْبَة مَسْتقبَلة عَن ذِكْره»[3] انتهى.

{هَل يَكْفي التَّقْليد فِي مَضْمون الكَلمَة المُشرفَة مِنَ الوَحدَانِية وغَيْرها مِنَ العَقائِد أَمْ لا؟}

ومِنْها، أَنّه هَلْ يَكْفي التَّقْليد فِي مَضْمُون الكَلمَة المُشرفَة مِنَ الوَحدانِية، وغَيْر ذَلك مِنَ العَقائِد أَمْ لا؟ فِيه خِلاف.

ذَهب كَثِير مِن المُتكلِّمين، إلى أَنَّه لا يَكْفي، وأَنَّه لابُدَّ في كُلِّ عَقيدَة مِنْ عَقائِد الإِيمَان، أَن يَعْرِفها المُكلَّف ببُرهَان مَا، سَواء كَان إِجْماليا[4] أَوْ تَفْصِيليا، وقَالوا إِنَّ هَذا فَرْض عَيْن عَلى كُـلِّ مُكلَّف، ويَجِب ذَلِك عَلى الكِفايَة بِالتَّفْصِيلِي.

ولَهُم فِي المُقلِّد ثَلاثة أَقْوَال :

أَحدُها، أَنَّه كَافِر، إِذ لا مَعرفَة عِنْدَه، بِنَاء عَلى أَنَّ الإِيمَان هُو المَعرِفَة، أَو حَدِيث النَّفْس التَّابِع لَها كَما مَرّ، وأَنَّ المَعْرفَة هِي الجَزْم المُطابِق عَن ضَرورَة أَو بُرهَان، والمُقلِّد لا بُرْهان مَعَه، ولَيْس المَحلُّ مَحلَّ ضَرورَة.

---

1 ـ البيت لقيس بن الملوح العامري، الذي أحب ابنة عمه ليلى العامرية إلى درجة الجنون. الأغاني/ 2 : 123

2 ـ أبو بكر محمد بن علي الكتاني (.../ 322هـ)، بغدادي الأصل، صحب الجنيد والخراز والنوري، وجاور بمكة إلى أن مات. الرسالة القشيرية : 26.

3 ـ نص منقول بأمانة من الرسالة القشيرية، باب : الذكر. ص : 101.

4 ـ من أجمل الشيء : جمعه أو ذكره من غير تفصيل.

وقِيل : هُو مُؤْمن عَاص بِترْكِه النَّظَر، وقِيل : إِنْ مَضى لَه بَعْد البُلوغ زَمَان يمْكِن فِيه النَّظَر.

وذَهب آخَرُون مِنَ المُتكلِّمين، وجُمْهور المُحدِّثينَ وغَيْرهم، إِلى أَنّ التَّقْليد يَكفِي، وحَقيقَته : أَن يَجْزِم بِما سَمع مِنْ أَئمَّة الدِّين، مِنَ الحَقّ جَزْما مُصَمماً، لا اضْطِرَاب فِيه ولا تَرَدُّد، فَإِن عَرَف أَدِلَّة ذَلِكَ مِنَ الكِتَاب والسُّنة، كَان أَحْرى بِالصِّحَة، ولاسِيَما مَا لا تَتوقَّف عَلَيْه المُعْجزَة مِنَ العَقائِد.

قُلـتُ : وهَذا هُوَ الصَّواب إِنْ شَاء الله تَعالَى، لأَنّ المَطْلوب هُو اعْتِقاد الحَقِّ وقَد حَصَل، ولَو سُلِّمَ أَنَّ المَطْلُوب كَوْنه عَلى بَصِيرة مِمّا اعْتقَد، فَنقُول إِنَّ ذَلِك حَاصِل أَيْضا، لأَنَّا نَقُول مَعْنى كَوْنه عَـلى بَصِيرة : أَنْ يَعتَقِد الحَقَّ مَع العِلْم بِأَنَّه حَق، بِحيْث لا يَكُون مِنَ الظَّانين والخَرَّاصِين، وَلاَ شَكَّ أَنّ العِلْم بِأَنَّه حَقّ، حَاصِل مِنْ العِلْم بِصدْق مَنْ جَاء بِه، فَإِن العِلْم بِصدْق سَيِّدنا مُحمّد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وصِحَّة دِين الإِسْلام، وصِدْق العُلمَاء المُفسِّرينَ والمُبلِّغينَ، أَمْر ضَروري فِي جَمِيع المِلَّة المُحمَّدِية، بَل وفِي كَثِير مِنْ غَيْرِها مِنَ الكَفَرَة الجَاحدِين، ولَيْس هَذا مَوْضِع بَسْط هَذِه المَسأَلة والاحْتِجَاج لَها. والله المُستَعان.

الفصل السابع
فِي ثمَرَة هَذِه الكَلِمَة

ونَعنِي بِالثَّمرَة مَا يَحْصل لِذاكِرها مِنَ الفَوائِد. واعْلَم أَنّ ذَاكِرَها، إِمَّا أَنْ يَكُون قَلْبه مُواطِئا لِلسَانِه وهُو المُؤْمِن، أَوْ غَيْر مُواطِئ وهُو المُنافِق، الَّذي يُجْرِيها عَلى اللِّسَان، ويُضْمِر الكُفْر دُون الإِيمَان. ثُمّ المُؤْمِن، إِمّا أَنْ يَكُون مِنْ أَهْل الذّوْق وشَرْح الصَّدْر، وهُم خَواص المُؤْمِنين المَعْروفُون بِأَهْل الذِّكْر، وإِمّا أَن يَكُون مِن أَهْل التَّصْدِيق مُجرَّدا، إِمّا تَقْلِيدا أَوِ اسْتِدلالاً، وهُم عَوامّ المُؤْمِنين.

فَأمـّا مَـن كَـان مِنَ الخَواصّ، فَلم نَتعرّض لَه في هَذا المَقْصِد، لأَنّ غَرَضنا الآنَ مَا يَتعلّق بِالكَلمَة مِنْ حَيْث مَعْنَاها الظَّاهِر لأَهْل الظَّاهِر، وسَنُلّم إِنْ شَاء الله بَعْد هَذا، بِشيْء مِمّا يَحْصُل عَليْها مِنَ الفَوائِد لِلخُصوص[1].

وأَمّا مَن كَان مِن عَوامّ المُؤمِنينَ، فَإِنَّه يَحْصل لَه بِمُجرَّد ذِكْر هَذِه الكَلمَة المُشرفَة، مَع اعْتِقاد الإِيمَان بِالله تَعالَى وبِرَسولِه، فَائدَتان عَظيمَتان: إِحدَاهُما دُنْيويَّة، والأُخْرى أُخْروِية. / أَمّا الدُّنْيوِية، فَهِي مَجمُوع فَوائِد مُتعدِّدة، مِن عِصْمةِ مَالِه ودَمِه وعِرْضِه، والصَّلاة عَليْه، ودَفْنه فِي مَقابِر المُسلمِين، ودَفْع الزَّكَاة لَه، ومُناكَحته، ومُوارَثَتِه، إِلى غَيْر ذَلِك مِمّا لا يَكاد يُعدّ، قَال عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «أُمِرْتُ أَنْ أُقاتِل النَّاس حَتّى يَقولُوا لاَ إِلَه إِلاَّ الله، فَإِذا قَالُوها عَصمُوا مِنِّي دِماءَهُم وأَمْوالَهُم إِلاّ بِحقِّها وحِسابُهُم عَلى الله»[2]، وقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُخاطِب المُسلِمين: «إِنَّ دِماءَكُم وأَمْوالَكُم وأَعْراضَكُم عَليْكُم حَرَام»[3] الحديث. وقَال

120

1 ـ وذلك موضوع المقصد الثاني من الكتاب، الذي يسرد لاحقا.
2 ـ سبق تخريجه في ص : 694.
3 ـ حديث أخرجه البخاري في كتاب الحج، باب الخطبة أيام منى. وأخرجه مسلم أيضا في كتاب القسامة

صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «المُسْلِمُون تَتَكَافَأُ دِماؤُهُم ويَسْعَى بِذِمَّتِهِم أَدْناهُم، وهُم يَدٌ وَاحِدةٌ عَلى مَنْ سِواهُم»[1] إلى غَيْر ذَلِك مِمّا يَكْثُر.

وأَما الأُخرَوِيَة، فَدخُول الجَنّة، والفَوْز بالرِّضَوان، ونَاهِيك «بها»[2] فَائِدة جَليلَة، لا يَمْنحُها إلاّ أَكْرم الأَكْرمين، وأَرْحَم الرَّاحِمين. قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «لاَ إِلَه إلاّ الله مِفْتَاح الجَنَّة»[3] وقال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «مَنْ مَاتَ وهُوَ يَعْلَم أَنْ لاَ إِلَـه إِلاَّ الله دَخَل الجَنَّة»[4] وقال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لأَبِي طَالِب : «يَا عَمُّ قُلْ لاَ إِلَه إِلاَّ الله كَلِمَة أُحَاج لَكَ بِهَا عِنْد الله تَعالَى»[5] وروي «لاَ إِلَه إِلاّ الله ثَمَن الجَنَّة»[6]. وسَيأْتِي كَثِير مِنْ هَذا النَّمَط إن شَاء الله فِي بَيَانِ فَضْلِها، ثُمّ كَوْنُهَا سَببا لِدخُول الجَنّة، لا يُنافِي أَنْ تَكُون مَوْقوفَة عَلى شَرْط، أَو عَلى شَيْء آخَر، تَتِمّ بِه سَبَبِيَتُها عَلى مَا مَرّ فِي الأَعْمال، مِن أَنها جُزْء أَوْ شَرْط أَوْ لا[7].

وذَكَر الشَّيْخ عَبْد العَظِيم المَنْذرِي[8] الأَحادِيث الوَارِدة فِي هَذا البَاب، مِثل مَا مَرّ، ومِثْـل <هذا>[9]، حَدِيث معاذ[10] رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّه كَان رَدِيفا لِلنَّبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الرَّحل، فَقَال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (يا مُعَاذ بْن جَبَل)، فَقَال : لَبَّيْك يَا رَسُول الله

والمحاربين والقصاص والديات، باب تغليظ تحريم الدماء والأعراض والأموال.

1 ـ أخرجه ابن ماجة في كتاب الديات، باب المسلمون تتكافأ دماؤهم. وأخرجه أبو داود أيضا في كتاب الجهاد، باب على ما يقاتل المشركون.

2 ـ سقطت كلمة بها من نسخة ح.

3 ـ أخرجه البخاري في كتاب الجنائز، باب ما جاء في الجنائز.

4 ـ أخرجه مسلم في كتاب الإيمان، باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعا.

5 ـ أخرجه البخاري في كتاب الجنائز، باب إذا قال المشرك عند الموت لا إله إلا الله. وأخرجه مسلم في كتاب الإيمان، باب الدليل على صحة من حضره الموت ما لم يشرع في النزع.

6 ـ ذكره ابن عمر الشيباني الشافعي في «تمييز الطيب من الخبيث» : 63. وساقه أيضا صاحب كتاب «كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال» / 1 : 419.

7 ـ وردت في النسخ الخطية : أولا ولا.

8 ـ هو عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله أبو محمد زكي الدين المنذري (581/ 656هـ)، من علماء الحديث والعربية، والحفاظ المؤرخين، من كتبه : « الترغيب والترهيب». الأعلام/ 4 : 30.

9 ـ سقطت من نسختي : ك وح.

10 ـ هو معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس الأنصاري الخزرجي، ، أحد الصحابة الأجلاء، الذين جمعوا القرآن الكريم في حياة الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، خاض حروب بدر وأحد والخندق. الأعلام/ 7 : 256.

وسَعْديْك ثَلاثاً، قَال : (مَا مِنْ أَحَدٍ يَشْهَد أَنْ لاَ إِلَه إِلاّ الله وأَنَّ مُحمَّدا رَسُول الله صَادِقاً مِنْ قَلْبِه، إِلاَّ حَـرَّمَه الله عَلى النَّارِ). قَال : يَا رَسُول الله : أَفَلا أُخْبِر بِهَا النّاس فَيَسْتبْشِـرُوا قَال : (إِذاً يَتَّكِلُوا)[1]، وأَخْبر بِها مُعاذ عِنْد مَوتِه تَأثُما، أَي تَحرُّجا مِنَ الإِثْم بِالكِتْمان.

ثُمّ قَال المَنْذرِي مَا نَصّه : «وقَد ذَهَب طَوائِف مِنْ أَساطِين أَهْل العِلْم، إِلى أَنّ مِثْل هَذِه الإِطْلاقَات، الّتي وَردَت فِيمَن قَال : « لا إله إلا الله دخل الجنة» أَو حَرَّمَ الله عَليْه النَّار، أَو نَحْو ذَلِك، إِنَّما كَان ذَلِك فِي ابْتدَاء الإِسلاَم، حِينَ كَانَت الدَّعْـوة إِلى مُجرَّد الإِقْرَار بِالتَّوْحِيد، فَلمَّا فُرِضَت الفَرائِض، وحُدَّت الحُدُود نُسِخ ذَلِك. والدَّلائِل عَلى هَذا كَثِيرة ومُتظَاهِرة، وقَد تَقدَّم غَيْر مَا حَدِيث يَدُلُّ عَلى ذَلِك فِي كِتابِ الصَّلاة والزَّكَاة والصِّيَام والحَجِّ، وتَأْتِي أَحادِيث أُخَر مُتفرِّقة إِنْ شَاء الله، وإِلى هَذا القَوْل ذَهَب الضَّحَاك[2] والزُّهْري[3] وسُفيَان الثَّوْري[4] وغَيْرُهم.

وقَالَت طَائِفَة : لا احْتِيَاج إِلَى ادِّعَاء النَّسْخ فِي ذَلِك، فَإِنّ كُلَّ مَا هُو مِنْ أَرْكانِ الدِّين، وفُروضِ الإِسْلام، هُو مِن لَوازِم الإِقْرَار بِالشَّهادَتيْن وتَتِمَّاتِه، فَإِذا أَقرّ ثُمَّ امْتنَع عَنْ شَيْء مِنَ الفَرائِض جَحْدا أَوْ تَهاوُنا، عَلى تَفصِيل الخِلافِ فِيه، حَكمْنا عَليْه بِالكُفْر وعَدَم دُخولِ الجَنّة. وهَذا القَوْل أَيْضا قَرِيب.

وقَالَت طَائِفَة : التَّلفُظ بِكلمَة التَّوْحِيد، سَبَب يَقْتضِي دُخول الجَنّة والنَّجاة مِنَ النَّار، بِشَرط أَنْ يَأْتِي بِالفَرائِض ويَجْتنِب الكَبائِر، فَإِن لَمْ يَأْت بِالفَرائِض ويَجْتَنِب

1 ـ حديث معاذ أخرجه البخاري في كتاب العلم، باب من خص بالعلم قوما دون قوم كراهية ألا يفهموا. وأخرجه مسلم أيضا في كتاب القسامة، باب تغليظ تحريم الدماء والأعراض والأموال.

2 ـ هو الضحاك بن مزاحم البلخي الخراساني أبو القاسم (ت : 105 هـ) من فقهاء خراسان، اشتغل بالتفسير وله فيه، كما اشتغل بتأديب الأطفال. الأعلام/ 3 : 215.

3 ـ هو محمد بن مسلم بن عبد الله بن شهاب الزهري(124/ 58هـ)، ينتهي إلى قبيلة بني زهرة بن كلاب من قريش أبو بكر، من كبار التابعين بالمدينة، جمع بين الحديث والفقه، عرف بحفظ حديث رسول الله وتدوينه. الأعلام/ 7 : 97.

4 ـ هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري من بني ثور أبو عبد الله (161/ 97هـ)، يلقب بأمير المؤمنين في الحديث، كان تقيا عالما حافظا، من كتبه : «الجامع الصغير والكبير» في الحديث. الأعلام/ 3 : 104.

121 الكَبائِر، لَم يَمْنَعه التَّلفُظ / بِكلمَة التَّوْحِيد مِنَ النَّار. وهَذا قَرِيب مِمَّا قَبْله، أَوْ هُوَ هُوَ، وقَد بَسَطْنا الكَلام علَى هَذا والخِلاف فِيه، فِي غَيْر مَا مَوْضِع مِنْ كُتبِنا. والله سُبْحانَه أعلم»[1] انتهى.

قُلتُ: والجَواب الثَّانِي فِيه نَظَر، لأَنّ تَارِك الفَرائِض، قَد يَتْرُكها لا جَحْدا ولا تَهاوُنا بِالدِّين حَتى يُكَفَّرَ، بَل كَسَلا وتَمنِّيا عَلى الله تَعالَى، ولاَ يُكَفِّرُ هَذا عِنْد جَماهِير العُلمَاء، فَالتَّعوِيل عَلى الجَوابِ الأوَّل، أَوْ عَلى الشَّرطِية، كَما فِي الجَوابِ الثَّالِث.

{تَخْرِيج اليُوسي لِلأَحادِيث الوَارِدَة فِيمَن قَال لاَ إِلَه إلاّ الله دَخَل الجَنّة مَخْرجاً بيِّنا يَرْفَع الإِشْكَال}

وأَنا أَقُول: إِنَّ أَحادِيث «مَنْ قَالَها دَخَل الجَنَّة»، أو «أَنَّها ثَمَن الجَنَّة»، أو «مِفْتَاح الجَنَّة» أَوْ نَحْو ذَلِك، لَك أَن تُخْرِجَهَا كُلَّها مَخْرجا آخَر بيِّنا لا إِشْكال فِيه. وهُو أَنْ يُقَال: دُخول الجَنّة صَادِق بِالدُّخول ابْتِدَاء، وبِالدُّخول بَعْد نُفوذِ الوَعِيد، فَالمُرَاد: أَنّ مَنْ قَال «لا إِلَه إلاّ الله» صَادِقا مِنْ قَلبِه فَهُو مِنْ أَهْل الجَنّة لا مَحالَة، إِمَّا ابْتِداء وإِمَّا بَعْد حِين، ولا يُحْرَم الجَنّة بِالخُلودِ في النَّار، إِذْ لا يُخَلَّدُ فِي النَّار إلاّ الكَافِرُون، فَتكُون هَذِهِ الأَحادِيث مُبَشِّرة بِأَن الفَاسِق المُؤْمِن لا يُخَلَّدُ فِي النَّار، ولَيْس فِسْقُه يَسْلُب إِيمَانَه، ولا يُوجِب خُلودَه فِي النَّار، وبِهذِه الأَحادِيث يَقَع الرَّد عَلى الخَوارِج والمُعتَزِلة، فَلا يَبْقى إِشْكَال.

وأَمّا حَدِيث «مَن قَالَها حَرَّم الله جَسَدَه علَى النَّار»، فَهُو المُحْتاج إِلى الأَجْوبة السَّابِقَة، ورُبَّما يُسْلَكُ بِهِ هَذا المَسْلَك مِنَ التَّأْوِيل أَيْضا، مَع مَا فِيه مِنَ البُعْد، بِأَن يُقال: حَرَّم الله جَسدَه عَلى النَّار، بِأَن يَحْترِق فِيها عَلى الدَّوام، كَاحْتِرَاق أَجْسَاد الكَفرَة، وهُو الخلُود الَّذِي ذَكرْنا، ورُبَّما اسْتُظهِر بِنَحو هَذِه الأَحادِيث، لِمَن ذَهَب

---

1 ـ نص مقتبس من كتاب الترغيب والترهيب.

مِنَ العُلمَاء إلِى أَنّ الجَهنَّمِيينَ مِنَ المُؤْمِنينَ، لا تَعْدُو عَليْهم النَّار بالإحْرَاق، بَل يَغرقُون عَرقاً، أَوْ يُلقَى عَليْهم شِبْه نَوْم، أَو نَحْو ذَلِك مِمَّا وَقَع مِنَ الخَبْط فِي ذَلِك المَحلِّ. والله أَعْلَم بغَيْبِه.

وأَمّا المُنافِق، الّذي يَنْطق بِها ولاَ يُضْمِر الإيمَان، ويَكُون فِي الظَّاهِر مُؤْمِنا وفِي البَاطِن كَافِرا، فَإنَّه تَحصُل لَه الفَائدَة الأُولَى الدُّنيَويَة، فَيُعْصَم بهذِه الكَلمَة دَمُه ومَالُه إلاّ بحقِّها، وغَيْر ذَلِك مِن فَوائِدها الدُّنيَوِية، لأَنّه مُؤْمِن الظَّاهِر، فَتطَّرِد عَليْه الأَدِلّة السَّابقَة فِي المُؤْمِن.

وأَمّا الفَائِدة الأُخرَوِيَة، فَلا تَحصُل لَه، فَلا يَدْخُل الجَنّة بَلْ هُو في النَّارِ خَالِدا فِيها، وفِي الـدَّرْك الأَسْفَـل مِنْها. قَال عَزّوَجَلَّ : ﴿ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ ﴾[1] وقال تَعالَى : ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾[2] إلَى قَوْله : ﴿ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾[3] ولاشَكَّ أَنّه قَدْ نَالَتْه بَركَة «لا إله إلا الله»، إلاّ أَنّه لَمّا كَان مُنْتَهاهَا عِنْدَه لِسانُه، وهُو الظَّاهِر الَّذِي يَبْدو لِلنَّاس، أُعْطِي بَركتَها فِي الظَّاهِر، وَذلِك فِي أُمورِ الدُّنيَا مَا لَم يُبْد نِفاقَه، ولَمَّا لَم تَكُن عِنْدَه فِي قَلبِه، وهُو البَاطِن الغَائِب عَنِ النَّاسِ، لَم يَنَل بَركتَها فِي الغَائِب مِنْ أُمورِ الآخِرَة.

فَقَد ظَهرَت حِكْمَة الله تَعالَى فِي الظَّاهِر بالظَّاهِر، والبَاطِن بالبَاطِن، فَمَن عَامَل الله ظَاهِرا وبَاطِنا، جَزَاه الله ظَاهِرا وبَاطِنا، وذَلِك المُؤْمِن المُخلِص، ومَنْ عَامَله ظَاهِراً فَقَط، فَقَد جَازَاه ظَاهِرا فَقَط، وذَلِك المُنافِق. وعَكْسه المُعامَلة فِي البَاطِن فَقَط، وذَلِك الَّذِي يُؤْمِن ولا يَنْطِق بالشَّهادَة، فَيُعامِلـه الله تَعالَى فِي الدَّار الآخِرَة مُعامَلة المُؤمِنينَ، عَلى مَا مَرّ فِيه مِنَ التَّفْصِيل، ولا يُعامَل فِي الدُّنْيا بذَلك، والله تَعالَى أَعْلَم بالصَّوابِ، وإِليْه المَرْجِع والمَآب.

1 ـ النساء : 144.
2 ـ البقرة : 8.
3 ـ البقرة : 9.
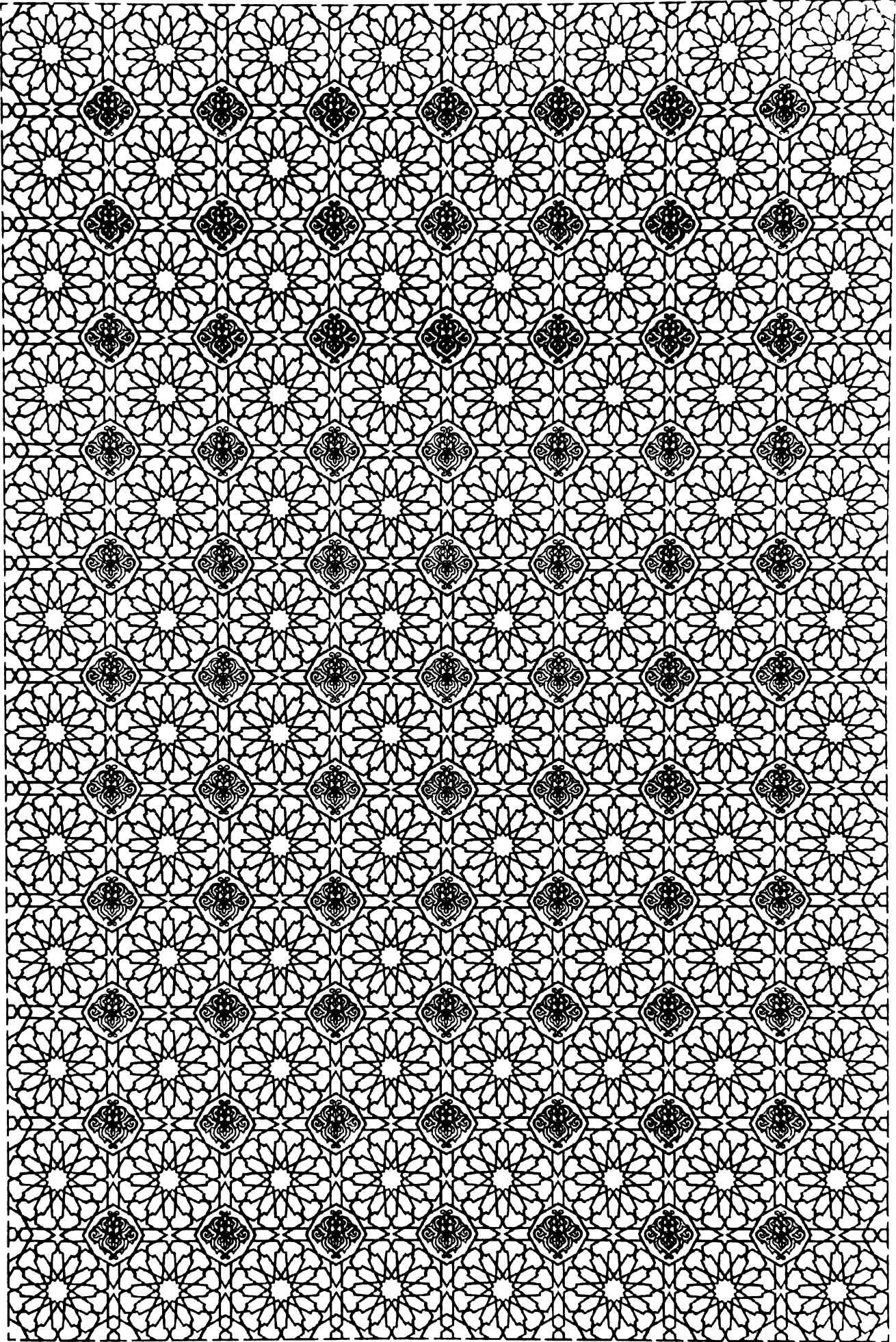
الفهـــارس العامــــة

1ـ مسرد أوائل الآيــات

2 ـ مسرد أوائل الأحاديث النبوية وبعض المأثورات

3 ـ فهرس الشواهد الشعرية

القافية	عدد الأبيات	الشاعر	الصفحة
قافية – ب –			
ربرب	1	الشاعر	366
قافية – ت –			
الإلهات	1	الهبطي	418
الخليقة	1	الهبطي	417
المجاعة	2	الشاعر	448
قافية – ح –			
مصبوح	1	الشاعر	329
قافية – د –			
التضادد	1	الهبطي	418
نـعتمد	1	الهبطي	417
هند	1	الشاعر	305
واحد	1	أبو نواس	301
ونجـدا	1	الشاعر	363
قافية – ر –			
تفاخر	1	القرشي	342
دار	1	الآخر	301
الدهر	1	السلامي	301

4 ـ فهرس القواعد المنطقية والأصولية واللغوية

5 - فهرس الفرق والملل والمذاهب والنحل

الفرق والملل والمذاهب والنحل	الصفحة
أرباب العقول	531-564
أرباب العناصر والطبائع	531
الأشعرية	504
أصحاب العقول من الحكماء	445
أهل الأصول	335
أهل الاعتزال	365
أهل الحجاز	329
أهل الحق	356-362-428-458-510-572
أهل الحقائق والمعارف	289
أهل السنة	454-509-512-572
أهل العربية	339
أهل الكلام	574
أهل اللغة	356-362
أهل الميزان	349
أئمة الأصول	340
البصريون	294-295-340-361
بعض الأنصار	366
بعض الأئمة	362
بعض المشايخ الأقدمين	363
ثنوي	401-463
الثنويـة	411-439-444-445-453-504-505-515
الجبائية	555
الجبرية	506-507-508-509

6- فهرس الأصنام والمعبودات

الأصنام والمعبودات	الصفحة
أزدان	515 - 445
إساف	477
الأقانيم الثلاثة	445
آلهة الكفار	392
الحجر	438 - 410 - 402
الشجر	410 - 402
شمس	420
الصنم	-389- 359 - 357 - 355 - 331 - 325 - 322 - 317 524 - 469 - 462 - 458 - 435 - 421 - 411
الصنم الأعظم	446
ظلمة	516 - 445 - 421 - 412 - 395
العزى	477 - 463
عزير	523
فلك	421 - 410 - 395 - 317
قمر	420
الكواكب	504 - 446 - 317
اللاهوت	445
المعبود بالحق	388-437-467 - 374 - 360 - 359 - 353
المعبود بباطل	428 - 359

7 ـ فهرس الأعلام

8 ـ فهرس الكتب

9 ـ فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم

1 - الكتب المطبوعة

- الأحكام السلطانية للماوردي. دار الكتب العلمية. ط: 1 - 1985م.
- الأصول الإسلامية منهجها وأبعادها لرفيق العجم. دار العلم للملايين بيروت. ط: 1 - 1983م.
- الأعلام للزركلي. دار العلم للملايين بيروت أط: 5 - 1980م.
- الإعلام لمن حل مراكش وأغمات من الأعلام للعباس بن إبراهيم. المطبعة الملكية الرباط. ط: 1974م - 1975م - 1977م.
- أعمال ندوة ابن خلدون. منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط. يبراير 1979م
- إيليغ قديما وحديثا لمحمد المختار السوسي. المطبعة الملكية. ط: 1966م.
- الاستقصا لأخبار المغرب الأقصى لأبي العباس أحمد بن خالد الناصري. بتحقيق وتعليق جعفر الناصري ومحمد الناصري. دار الكتاب الدار البيضاء. ط: 1955 م.
- الاعتقاد على مذهب السلف أهل السنة والجماعة للإمام البيهقي. دار الكتب العلمية بيروت. ط: 1 - 1984م.
- الاقتصاد في الاعتقاد للغزالي. مكتبة التراث العربي بيروت. ط: 1.
- بلوغ المرام لابن حجر العسقلاني. دار الفكر.
- تاريخ تطوان لمحمد داود. تطوان 1959م.
- تخريج أحاديث شرح المواقف في علم الكلام للسيوطي. تحقيق يوسف المرعشلي. دار المعرفة بيروت. ط: 1986 م.

- الترغيب والترهيب من الحديث الشريف لزكي الدين عبد العظيم المنذري. ضبط وتعليق مصطفى محمد عمارة. دار الفكر. ط: 1981 م.
- التشوف إلى رجال التصوف للتادلي. نشر وتحقيق أودلف فور. الرباط 1958 م.
- التعريفات للجرجاني. بيروت ط: 1983 م.
- التقاط الدرر ومستفاد المواعظ والعبر من أخبار القرن الحادي والثاني عشر لمحمد بن الطيب القادري. دراسة وتحقيق هاشم العلوي القاسمي. دار الآفاق الجديدة ط: 1983 م.
- حاشية الدسوقي على شرح الصغرى. مطبعة مصطفى محمد بمصر.
- حواشي اليوسي على شرح كبرى السنوسي، تقديم وتحقيق وفهرسة حميد حماني اليوسي. ط:1 دار الفرقان للنشر الحديث 2008.
- الحركة الفكرية بالمغرب في عهد السعديين لمحمد حجي. ط: 1976 م.
- الحياة الأدبية في المغرب على عهد الدولة العلوية لمحمد الأخضر. دار الرشاد الحديثة الدار البيضاء. ط: 1 – 1977 م.
- خصائص التصور الإسلامي ومقوماته للسيد قطب. دار الشروق.
- الدر الثمين على المرشد المعين للشيخ ميارة الفاسي. مصر. ط: 1– 1323 هـ.
- دوحة الناشر لابن عسكر. تحقيق محمد حجي. ط: 1977 م.
- الديوان الشعري لليوسي. طبعة حجرية.
- ديوان المتنبي. المركز العربي للبحث والنشر القاهرة. « 1923 م.
- رحلة الموائد لأبي سالم العياشي. مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر. ط: 2 أفسيط. فهرسة محمد حجي.
- رسائل اليوسي. جمع وتحقيق ودراسة فاطمة خليل القبلي. دار الثقافة الدار البيضاء. ط: 1 – 1981 م.
- الرسالة القشيرية. دار الكتاب العربي بيروت.

- الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام. دار الكتب الحديثة. ط: 1 - 1967 م

- الزاوية الدلائية ودورها الديني والعلمي والسياسي لمحمد حجي. المطبعة الوطنية بالرباط 1964 م.

- سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بمدينة فاس. طبعة حجرية 1316 هـ.

- سنن أبو داود. تعليق فضيلة الشيخ أحمد سعد علي. ط: 1 - 1952 م.

- سنن ابن ماجة. تحقيق فؤاد عبد الباقي. دار إحياء التراث العربي بيروت.

- سنن الدارمي. نشر دار إحياء السنة النبوية. طبع بدمشق عام 1349 هـ.

- سنن النسائي بشرح السيوطي وحاشية الإمام السندي. المطبعة المصرية. ط: 1 - 1930م.

- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية لابن مخلوف. دار الفكر.

- شرح العلامة الكفراوي على متن الأجرومية. دار الفكر.

- شرح الكبرى للإمام السنوسي. مطبعة جريدة الإسلام بمصر سنة 1316 هـ.

- شرح خطط السداد والرشد على نظم مقدمة ابن رشد للعلامة التتائي المالكي على هامش كتاب الدر الثمين والمورد المعين في شرح المرشد المعين على الضروري من علوم الدين، للشيخ ميارة المالكي. مطبعة التقدم بمصر سنة 1323 هـ.

- الشفا بتعريف حقوق المصطفى للقاضي عياض. دار الكتب العلمية بيروت 1979 م.

- صحيح البخاري. عالم الكتب بيروت ط: 2 - 1982م.

- صحيح مسلم. منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت ط: بدون تاريخ.

- طبقات الشافعية لابن هداية الله الحسيني. تحقيق عادل نويهد. دار الآفاق الجديدة بيروت. ط: 2- 1982 م.

- عقيدة المسلم لمحمد الغزالي. مطبعة حسان القاهرة.
- العقيدة النظامية لإمام الحرمين. تحقيق محمد زاهد الكوثري. مطبعة الأنوار بمصر 1948 م.
- العيون المرضية في ذكر بعض مناقب الطائفة الركراكية لأبي الفضل عبد الكريم بن سعيد. دراسة عبد الكريم كريم. الرباط 1989 م.
- الغنيمة الكبرى في شرح الصغرى للعلامة الرهوني التطواني. ط: 1354 هـ.
- فتاوى ابن رشد. تقديم وتحقيق وجمع وتعليق المختار بن الطاهر التادلي. مطبعة دار الغرب الإسلامي.
- الفرق بين الفرق للبغدادي. دار الكتب العلمية. ط: 1 - 1985 م.
- الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم. طبعة الأوفسيت. مكتبة المتنبي بغداد.
- الفقيه أبو علي اليوسي نموذج من الفكر المغربي في فجر الدولة العلوية. لعبد الكبير العلوي المدغري. ط: 1989 م.
- فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات لعبد الحي الكتاني. باعتناء إحسان عباس. بيروت دار الغرب الإسلامي. ط: 2 - 1982 م.
- القانون في أحكام العلم وأحكام العالم وأحكام المتعلم للحسن اليوسي. تحقيق وشرح وتعليق وفهرسة وتقديم حميد حماني. ط: 1 - 1998 م.
- كبرى اليقينيات الكونية لمحمد رمضان البوطي. دار الفكر دمشق. ط: 8 - 1402هـ.
- الكشاف للزمخشري. تحقيق محمد الصادق قمحاوي. طبعة مصر 1972 م.
- الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة لابن رشد. دار الآفاق الجديدة بيروت. ط: 1 - 1982م.
- لسان العرب لابن منظور. بيروت لبنان.

- لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة والجماعة لإمام الحرمين. تحقيق فوقية حسين محمود. المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر. ط: 1 – 1965 م.
- مباحث الأنوار في أخبار الأخيار لأحمد بن يعقوب الولالي. دراسة وتحقيق عبد العزيز بوعصاب. منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط. ط: 1999 م.
- مجموع مهمات المتون. دار الفكر بدون تاريخ.
- المحاضرات في اللغة والأدب لليوسي. تحقيق وشرح محمد حجي وأحمد الشرقاوي إقبال. بيروت. ط: 1982 م.
- محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين للرازي. دار الكتاب العربي بيروت. ط: 1 – 1984م.
- مرآة المحاسن من أخبار الشيخ أبي المحاسن للعربي الفاسي. الطبعة الحجرية 1906 م.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل. المكتب الإسلامي بيروت. ط: 4 – 1983 م.
- مشرب العام والخاص من كلمة الإخلاص لليوسي. طبعة حجرية 132 هـ.
- المعجم الصغير للطبراني. تحقيق محمد سليم إبراهيم سماره. دار إحياء التراث العربي.
المعجم الفلسفي لجميل صليبا. دار الكتاب اللبناني بيروت.
- المغرب عبر التاريخ لإبراهيم حركات. دار الرشاد الحديثة الدار البيضاء ط: 1 – 1978م
- المغني عن حمل الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار للعلامة العراقي، المطبوع على هامش إحياء علوم الدين للغزالي. دار المعرفة بيروت.
- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة للسخاوي. تحقيق محمد عثمان الخشت. دار الكتاب العربي بيروت. ط: 1 – 1985 م.

- مقدمة تحقيق كتاب التقاط الدرر ومستفاد المواعظ والعبر من أخبار القرن الحادي والثاني عشر لمحمد بن الطيب القادري. لهاشم العلوي القاسمي. دار الآفاق الجديدة.

- المقدمة لابن خلدون. دار القلم بيروت. ط: 4 – 1981 م.

- الملل والنحل للشهرستاني. تحقيق محمد سيد كيلاني. دار المعرفة بيروت 1982 م.

- منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل لابن الحاجب. دار الكتب العلمية بيروت. ط: 1 – 1985 م.

- المنقذ من الضلال للغزالي. مكتبة التراث العربي. ط: 1.

- المواقف في علم الكلام لعضد الدين الإيجي. عالم الكتب بيروت.

- الموسوعة المغربية للأعلام البشرية والحضارية معلمة المدن والقبائل ملحق: 2 للأستاذ عبد العزيز بن عبد الله. ط: 1976 م.

- موطأ الإمام مالك برواية يحيى بن يحيى الليثي. تحقيق فؤاد عبد الباقي.

- مولاي إسماعيل بن الشريف لعبد الله العمراني. مطبعة تطوان. ط: 1 – 1978 م.

- نزهة الحادي بأخبار ملوك القرن الحادي لليفرني. منشورات بردي. مؤسسة علمية للتأليف والترجمة والنشر الرباط. ط: 2.

- النشر الطيب بشرح الشيخ الطيب. المطبعة المصرية بالأزهر. ط: 1 – 1348 هـ.

- نقد المنطق لابن تيمية. تصحيح محمد حامد الفقي. مكتبة السنة المحمدية القاهرة.

- نيل الأماني في شرح التهاني للحسن اليوسي. مطبعة علي صبيح مصر. 1347 هـ.

- ورقات عن الحضارة المغربية في عصر بني مرين للمرحوم الأستاذ محمد المنوني. منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط. مطابع الأطلس. ط: 1979 م.
- وصف إفريقيا للحسن بن محمد الوزان الفاسي. ترجمة عن الفرنسية محمد حجي ومحمد الأخضر. بيروت. ط: 2 - 1983 م.

2- المخطوطات

- البدور الضاوية في التعريف بالسادات أهل الزاوية الدلائية لأبي الربيع سليمان بن محمد الحوات. مخطوط الخزانة العامة رقم: 1454 د.
- مخطوط الإمام محمد بن سعيد المرغيثي السوسي الموجودة بالخزانة العامة تحت رقم: 91 ج.
- الجيش العرمرم الخماسي في دولة أولاد مولانا علي السجلماسي لأكنسوس. مخطوطة الخزانة العامة رقم: 832 ك.
- المسند الصحيح الحسن لابن مرزوق التلمساني. مخطوط الخزانة العامة رقم: 111 ق.
- مهراس رؤوس الجهلة لان أبي محلي. مخطوط الخزانة العامة رقم: 192 ك.
- سراج الغيوب في أعمال القلوب لعبد الكبير بن عبد المجيد الكثيري. مخطوط الخزانة العامة رقم: 445 ك.
- اقتفاء الأثر في ذهاب أهل الأثر لأبي سالم العياشي. مخطوط الخزانة العامة رقم: 1223 د.
- الحكم بالعدل والإنصاف الرافع للخلاف فيما وقع بين فقهاء سجلماسة من الاختلاف في تكفير من أقر بوحدانية الله وجهل بعض ما له من الصفات لأبي سالم العياشي. مخطوط الخزانة العامة رقم: 39 ك.
- فهرسة أحمد بن محمد الهشتوكي. مخطوط الخزانة العامة رقم: 179 ق.
- الفهرست لليوسي. مخطوط الخزانة العامة رقم: 1234 ك.

- شفاء السائل لابن خلدون. مخطوط الخزانة الملكية رقم: 3396.
- الرحلة الحجازية لمحمد بن الحسن اليوسي. مخطوط الخزانة العامة ضمن مجموع رقم: 1418 ك.
- خلع الأطمار البوسية عن الأسطار اليوسية لعبد المالك التجموعتي. مخطوط الخزانة العامة رقم: 115 ج.
- حواشي اليوسي على شرح كبرى السنوسي. مخطوط الخزانة الملكية رقم: 263.
- حواشي اليوسي على شرح كبرى السنوسي. مخطوط الزاوية الناصرية رقم: 1693.
- فتح الملك الوهاب فيما استشكله بعض الأصحاب من السنة والكتاب لليوسي. مخطوط الخزامة العامة رقم: 818 ج.
- البدور اللوامع في شرح جمع الجوامع لليوسي. مخطوط الزاوية الناصرية رقم: 2525.
- الإلماع المحيط لتحقيق الكسب والتوسط بين طرفي الإفراط والتفريط لإبراهيم الكوراني. مخطوط الخزانة العامة رقم: 2279 د.
- اللمعة الخطيرة والنبذة اليسيرة في مسألة خلق أفعال العباد الشهيرة لمحمد المهدي الفاسي. مخطوط الخزانة العامة رقم: 1234 ك.
- هداية الملك العلام لأحمد الهشتوكي. مخطوط الخزانة العامة رقم: 190 ق.
- طرر وحواشي للعلامة محمد بن الحسن الحجوي على هامش كتاب خلع الأطمار البوسية للتجموعتي. مخوط الخزانة العامة رقم: 115 ج.
- اليواقيت الثمينة في الأحاديث القاضية بظهور سكة الحديد ووصولها إلى المدينة للكتاني. مخطوط الخزانة العامة رقم: 2753 ك.
- نفائس الدرر في حواشي المختصر لليوسي. مخطوطة خاصة غير مرقمة الصفحات.

- القول الفصل في تمييز الخاصة عن الفصل لليوسي. مخطوط الخزانة الملكية رقم: 1314.
- تقاييد في معنى كلمة الإخلاص للهبطي. مخطوط الخزانة العامة رقم: 2076 د.
- ألفية الهبطي الفقهية. مخطوط الأستاذ المنوني.
- مشرب العام والخاص من كلمة الإخلاص لليوسي. مخطوط الخزانة العامة رقم: 2418 ك.
- تحفة الأكابر لعبد الرحمن الفاسي. مخطوط الخزانة الملكية رقم: 707.
- حاشية عبد الرحمن العارف على الصغرى. مخطوط مكتية الزاوية الناصرية بتمكروت رقم: 1812.
- تأليف في التوحيد لعبد الله الهبطي. مخطوط الخزانة العامة رقم: 2279 د.
- المتوسط في أصول الدين لابن العربي. مخطوط الخزانة العامة رقم: 2963 ك.

3- المجــلات

- دعوة الحق العدد: 245 . فبراير 1985.
- دعوة الحق العدد: 248. مايو 1985.
- الاعتصام العدد: 8. مارس 1985.
- المناهل العدد: 30. يوليو 1984.
- المناهل العدد: 35. دجنبر 1986.
- مجلة تطوان العدد الخاص بمولاي إسماعيل.

10 ـ فهرس تفصيلي لأبواب الكتاب ومحتوياته